



مركز دراسات الوحدة العربية

جامعة الأمم المتحدة

مكتبة المستقبلات العربية البديلة
الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية

دراسات
في الحركة التقدمية العربية

اسماعيل صبري عبدالله
كريم مروة
لطفي الخولي
احمد بن صالح
ابو سيف يوسف
محمود عبد الفضيل
عبد الرحمن منيف
مهدي الحافظ

منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الأوسط

دراســـات

في الحركة التقدمية العربية



مركز دراسات الوحدة العربية



جامعة الأمم المتحدة

مكتبة المستقبلات العربية البديلة
الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية

دراسات
في الحركة التقدمية العربية

اسماعيل صبري عبدالله
لطفي الخولي
ابو سيف يوسف
عبد الرحمن منيف
كريم مروة
احمد بن صالح
محمود عبد الفضيل
مهدي الحافظ

منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الأوسط

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى

بيروت: حزيران/يونيو ١٩٨٧

المحتويات

القسم الثالث

الثورة الفلسطينية وعلاقاتها بالأحزاب والقوى التقدمية

القسم الرابع

الحركة التقدمية العربية: مهماتها وتحالفاتها

القسم الخامس

التنمية المستقلة

القسم السادس

تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي

القسم السابع
السلطة والثورة

القسم الثامن
إشكاليات جديدة
ومناقشات اضافية

تصدير

د. اسماعيل صبري عبدالله (*)

حين كلفت جامعة الأمم المتحدة منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط) بإعداد مشروعها البحثي «المستقبلات العربية البديلة» حرصنا على أن تغطي البحوث تلك الجوانب من الحياة العربية التي لم تكن موضع دراسة علمية وافية تولاها باحثون عرب عملوا في استقلال كامل(١). وهكذا اهتم المشروع بقضايا مثل الديمقراطية(٢) والتركيبات الاجتماعية(٣) وعملية صنع القرار(٤) والآثار الاجتماعية والسياسية للثروة النفطية(٥).

ولما كان ما جرى من تنمية حتى الآن في مختلف الأقطار العربية لم يحقق آمال غالبية العرب، فضلاً عن ما ترتب عليه من ارتباط متزايد بالرأسمالية الغربية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وحضارياً، كان من الواجب أن نهتم بالاتجاهات التي تعبر عن عدم رضاها عن التجربة. ومن الثابت أن

(*) اقتصادي عربي من مصر، ورئيس منتدى العالم الثالث، والمنسق العام لمشروع المستقبلات العربية البديلة التابع لجامعة الأمم المتحدة.

(١) جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الاوسط، «وثيقة مشروع المستقبلات العربية البديلة،» (القاهرة، ١٩٨٠)، وابراهيم سعد الدين [وآخرون]، صور المستقبل العربي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(٢) انظر: محمد مصطفى القباج [وآخرون]، تجربة الديمقراطية في المغرب (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).

(٣) انظر: عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

(٤) ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، كيف يصنع القرار في الوطن العربي: ابحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، ٢، عملية صنع القرار العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(٥) انظر: احمد يوسف احمد، معدّ، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

اتجاهات النقد تتجسد في مجموعتين: الأولى يمكن وصفها بالاتجاهات الاصلاحية، وتضم كل من ينتقد هذا الوجه أو ذاك من وجوه التجربة بغية أن يكون ايقاع التنمية أسرع، وأن يصطحب النمو الاقتصادي بقدر من الديمقراطية ويؤدي الى توزيع أفضل للمداخيل للتغلب على مشكلة الفقر والحد من الفجوة الغذائية وترشيد صنع القرار. . . الخ؛ أما المجموعة الثانية فهي تعارض نموذج التنمية المتبع من أساسه، وتجد لمعارضتها أصداء واسعة في الأوساط الشعبية وبين الشباب خاصة. وكان من الطبيعي في دراسة مستقبلية أن نركز اهتمامنا على أصحاب المواقف الجذرية في معارضة الأوضاع السائدة تلمساً لما يمكن أن تحمله من مشروع مجتمعي بديل ومحاولة لتصميم سنارات[٦] بديلة. ويعرف كل من يعيش الواقع العربي أن المعارضة الجذرية تأتي من حركتين على اختلاف فصائل كل منها وتعددها: حركة الصحوة الاسلامية، والحركة التقدمية العربية، ومن ثم كانت دراسة كل منها.

وهناك عدد لا يستهان به من الدراسات المتناثرة والجزئية عن كل من الحركتين، ولكننا لم نجد دراسة شاملة تمت أساساً بمشاركة واسعة ممن ينتمون إلى كل حركة. ولهذا حرصنا على أن تكون الدراسة في اطار «المستقبلات العربية البديلة» دراسة علمية صادقة، بمعنى توجهها لمعرفة الواقع وليس للحكم عليه أو اتخاذ موقف منه، وكان ذلك أمراً ضرورياً. فنحن نقوم بدراسة علمية لظواهر سياسية ولا نمارس في هذا المقام أي عمل سياسي، وحتى نصل الى نتائج يمكن الاطمئنان اليها، بذلنا كل الجهد الممكن لاشراك ممثلين فكريين لتلك الاتجاهات في الدراسة وأفسحنا المجال لهم ليطرحوا نظرتهم للمجتمع وما يقدرون أنه دورهم وما يعتمدون من أساليب لنشر دعوتهم وما يرون أنه عقبات في طريق تقدم تلك الدعوة.

وأود هنا أن اعبر عن سرورنا لاستجابة كل من دعوناهم للمشاركة الا من تعذر عليه ذلك لظروف خاصة. وتأكيداً لهذا المنهج بدأ العمل في دراسة الحركة التقدمية العربية بندوة عقدت في مدينة نيون بسويسرا في ١١ ـ ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣). وقد حددت تلك الندوة اطار الدراسة واتفقت على الأمور التي يتعين دراستها تفصيلاً واقترحت اسماء من يتولون الدراسة. وقد أرسلت الأوراق التفصيلية الى معقبين تفضلوا بكتابة آرائهم، ثم دعونا الى ندوة في المدينة ذاتها في ٢٠ ـ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥) حضرها أصحاب الأوراق والمعقبون وعدد آخر من المهتمين بالموضوع على تعدد زوايا رؤيتهم. وهكذا ضمت الندوة تمثيلاً مباشراً لأهم الاتجاهات داخل الحركة وكذلك عدداً من المفكرين غير المنضمين لحركات منظمة.

أود أن أوضح أن هذا الجهد كله لم يغط كل جوانب الحركة التقدمية العربية ولا عالج ما

---

(٦) أرى تعريب كلمة سيناريو لتدخل مفردات اللغة العربية، ويقول صاحب الصحاح: «تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها». وهذا ما فعلته العرب بالفعل مثلاً مع كلمة دراخمة الافريقية حين حولتها الى درهم. وأطرح على القرّاء لفظ «سنار» للمفرد حيث ان الياء السابقة للنون ليست في الواقع الا علامة كسرة، والواو علامة ضمة، في حين الألف التالية للنون يجب أن تبقى لأنها تقابل في النطق فتحة ممدودة، وهكذا نحتفظ بالأصوات الأساسية للكلمة مع نطقها على وزن عربي مألوف.

عالج من قضايا بالمستوى نفسه من العمق. ولم يكن ذلك وارداً في اطار «المستقبلات العربية البديلة» بما أتيح له من موارد مالية محدودة وأفق زمني محدد. وغاية جهدنا في كل ما قمنا به من دراسات في هذا الموضوع أو غيره لا تتجاوز زيادة حجم المعرفة المتاحة على أساس علمي، وحفز الباحثين كل في مجاله على أجراء المزيد من البحث العلمي والدراسة المستفيضة لتلك القضايا التي تحكم المستقبل العربي.

وانني اذ أرجو أن يسهم هذا الكتاب في زيادة المعرفة العلمية بالحركة التقدمية العربية، أعبّر عن شكر جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث لكل الأخوة الذين أسهموا في الدراسة بشكل أو بآخر، ويبقى بعد ذلك ما نحسه من تقدير وعرفان للمفكر العربي المعروف الاستاذ أبو سيف يوسف، فقد شارك في اعداد الورقة الأولية التي طرحت على الندوة الأولى، ثم أعد تقريراً اضافياً عن مناقشاتها، وكان مقرراً للندوة الثانية وتولى اعداد هذا الكتاب بفهم ودقة وأمانة، وأخيراً كتب خاتمة للدراسة.

القِسْمُ الأوّل

الحركة التقدّمية العربيّة :
النّدوة التحضيريّة

الفَصْلُ الأوّل
إطَار النّدوَة وَوَرقَة النّقَاش
أولاً: النـدوَة:
هَدفهَا والإطَار الذي تَنعَقِدُ فيهِ وَمَهَامّهَا

في اطار مشروع المستقبلات العربية البديلة الذي يجري انجازه بالتعاون بين جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث، عقدت في نيون بسويسرا، في ١١، ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣، ندوة تحت عنوان «اليسار العربي الراديكالي: مواقفه ـ ازمته ـ ورؤيته المستقبلية».

١ ـ هدف الندوة

تهدف الندوة الى معرفة ما اذا كان لليسار العربي الراديكالي مشروع رؤية مستقبلية يمكن صوغها في مشروع حضاري قومي يطرح على جماهير الأمة العربية، ويفترض ان هذا المشروع بديل لما هو قائم في الاقطار العربية، كما يفترض ايضاً أنه سيطرح في مواجهة المشروع السلفي الاسلامي.

وقد حرص منتدى العالم الثالث على أن تضم الندوة الى جانب الباحثين المتخصصين ممثلين من مختلف تيارات واحزاب اليسار العربي من الممارسين والمناضلين في صفوف هذا التيار أو ذاك. ويفترض ان تنظيم الندوة وفق هذا التشكيل من شأنه أن يرسي دراسة الموضوع المطروح على ركيزة راسخة من الوحدة الجدلية بين ما يطرح من فروض نظرية وبين الخبرات العملية الحية.

وقد لاحظ عدد من المشاركين في الندوة أنه مع التسليم بأن للندوة جانبها الاكاديمي الصرف، فإنه يتعين، مع ذلك توظيفها ـ في الوقت نفسه ـ بما يسمح بإرساء اسس التواصل بين قوى اليسار العربي، لتترسخ بين فصائلها قاعدة من العمل المشترك على مستويات مختلفة من التنسيق وتبادل الخبرات النضالية والتعاون، على المستوى النظري، على دراسة الظواهر العامة في الوطن العربي، وهي الظواهر التي ما زالت موضع جدل بينها.

٢ ـ الاطار الذي تنعقد فيه الندوة

غير أن هذا الطرح فتح المناقشة حول الاطار الذي تنتظم فيه الندوة، وفي هذا طرحت مجموعة من القضايا أدى تبادل الرأي حولها الى اتفاق عام، من ذلك:

ـ لقد وجهت الدعوة الى المشاركين بصفتهم الشخصية، لا بصفتهم ممثلين معتمدين من احزابهم. ومن شأن هذا الاجراء ان يحد من الكوابح المختلفة التي يمكن ان تحول دون اجراء حوار مفتوح ومثمر بين المشاركين.

ـ تنطلق الندوة من مبدأ احترام ايديولوجية كل مشارك على حدة. فليس وارداً بالتالي ان تطرح على المشاركين خيارات ايديولوجية جديدة. وفي الوقت نفسه، ليس وارداً بالتالي ان تتحول الندوة الى لجنة تنسيق بين احزاب ومنظمات، أو أن تطرح برنامجاً لليسار العربي، أو تقيم هياكل تنظيمية أياً كان نوعها. وبتعبير ادق، ليس من اختصاص الندوة أن تنوب عن مجمل حركة اليسار العربي في طرح معضلاته واشكالياته أو في تقديم الحلول الشاملة والجزئية لحركة التحرر العربية.

ـ توضيح اختلاف وجهات النظر بين المشاركين، وما تؤدي اليه المناقشة من تركيز احياناً على بعض مواقف وتجارب هذا التيار أو ذاك، ليس الهدف منه محاكمة تيار بعينه، أو اصدار احكام قيمية عليه.

ـ تنحصر مهمة الندوة في اجراء حوار واسع ودراسات متعمقة هدفها ان تجيب عن سؤال محدد هو: **هل يوجد بين فصائل اليسار العربي سمات عامة تمثل الحد الأدنى المشترك الذي يصلح كمشروع لرؤية عربية مستقبلية بديلة؟** ولا جدال بالطبع في أن هذه السمات العامة ـ يمكن ان تكون كلها أو بعضها ـ محل اختلاف وجدل بين الفرقاء. غير انه يفترض أن يسهم الوصول الى ذلك الحد الأدنى المشترك الى تقليص جو الحبوط والتباكي على الماضي، وعلى العكس، يفترض ايضاً انه ربما حرك عناصر النهضة والانبعاث في حركة اليسار العربي.

وتأسيساً على ما تقدم، سوف تتجه الندوة في جانبها الاجرائي الى ما يلي:
ـ نشر ورقة تعرض الموضوعات التي جرى حولها الحوار باعتبارها ندوة أولى. والمتوقع أن يؤدي نشر هذه الورقة على نطاق واسع الى استنفار المناقشات داخل صفوف حركة اليسار العربي. في الوقت نفسه، سوف يجري تحديد عدد من القضايا الرئيسية الحاكمة في فكر اليسار العربي. ثم يكلف باحث أو اكثر بدراسة كل قضية على حدة دراسة متعمقة.

ـ تنعقد بعد ذلك ندوة ثانية موسعة لمناقشة الاوراق المكتوبة. وبعد ذلك يصاغ تقرير شامل ترفق معه الاوراق وتطرح على حركة اليسار العربي. ويفترض ان يكفل التوزيع الواسع لمجموع هذه الوثائق معرفة افضل واكثر اتساعاً بوجهة نظر اليسار العربي على الساحتين العربية والدولية.

وقد بدأت الندوة بمناقشة ورقة اولية تحت عنوان: «اليسار العربي الراديكالي: مواقفه وأزمته ورؤيته المستقبلية».

ثانيًا: اليَسَارُ العَـرَبِيُ الـرَّادِيكالِيُ: مَواقفُـهُ ـ أزمَتـهُ ـ رُؤيتُـهُ المُستقبَليّة (وَرقـة أوليّـة)

لطفي الخولي وأبو سيف يوسف(**)

تعيش المنطقة العربية أزمة عامة تستحكم وتتشابك مظاهرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. إنها ليست مجرد أزمة من الأزمات التي تعرض لنظام من نظم الحكم في هذا القطر العربي أو ذاك، وإنما يعاني الوطن العربي في مجموعه، أزمة مجتمعية عميقة باتت تطرح، إن على مستوى الفكر أو الممارسة، تحديات ثقيلة تواجه، من العرب، كل من يقلقه حاضر الأمة العربية ومستقبلها المنظور. ويكفي للتدليل على هذا، أن نعقد مقارنة سريعة بين فترتين: أولاهما تقع بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢، وتبدأ الثانية بهزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ وما زالت قائمة حتى يومنا هذا.

وكما هو معروف، شهدت الفترة الأولى صعوداً عاصفاً لحركة التحرر الوطني العربية بمحتواها السياسي والاجتماعي. وفيها برزت مُثل النضال من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية، ومن أجل التنمية المستقلة والاشتراكية. وفيها شهد أيضاً تاريخ العرب الحديث، وبكيفية لم يسبق لها مثيل، ظاهرة نزوع الشعوب العربية الى تحقيق الوحدة العربية.

أما الفترة الثانية، فقد شهدت ـ وباستثناءات قصيرة الأمد ـ ظاهرة انحسار ثورة التحرر الوطني الاجتماعي. وكان الأمل معقوداً على أن تؤذن حرب تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣ ببداية نهوض مجدد ـ وعلى مستوى أرقى ـ لحركات النضال الوطني والقومي والاجتماعي. ولكن ثبت أن السنوات التي تلت كانت سنوات استفحال الأزمة العامة في الوطن العربي. وربما تكفي الاشارة هنا الى عدد من مؤشراتها الرئيسية:

١ ـ إن الوطن العربي بات يفقد مساحات متزايدة من ترابه الوطني (مثال: استمرار عمليات الضم والالحاق والتهويد لما تبقى من أرض فلسطين ولأجزاء من أراضي بعض البلدان العربية

(*) صحافي عربي من مصر ورئيس تحرير مجلة الطليعة سابقاً.

(**) خبير سابق في الوحدة الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ مصر.

الأخرى). وتجري هذه العملية في اطار وضع تحولت معه اسرائيل الى قوة اقليمية شرق أوسطية تمارس أساليب الهيمنة والردع ضد عدد متزايد من الأقطار العربية.

٢ ـ إن الوطن العربي بات يفقد المزيد من موارده البشرية. فهناك هجرة العقول والأيدي العاملة. وفي مكان آخر يتم تشريد السكان العرب تحت وطأة اعمال العدوان والغزو. وتتزامن هذه الظواهر مع ارتفاع مطرد في عدد المهاجرين من السلالات الأجنبية الى بعض الاقطار العربية ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

٣ ـ إن الوطن العربي يتعرض لخطر التجزئة و«البلقنة» على المستويين القطري والقومي معاً (أمثلة: لبنان وجنوب السودان)، ووقوف المنطقة على عتبة مرحلة يمكن أن تسمى بمرحلة حرب العرب ضد العرب.

٤ ـ إن الأقطار العربية عجزت موضوعياً عن استثمار ثرواتها الطبيعية ـ وفي مقدمتها النفط ـ في تحقيق تنمية مستقلة تمكن المجتمعات العربية من تجاوز التخلف المزمن ودخول عصر الثورة العلمية والتكنولوجية. إضافة إلى أن نماذج التنمية الاقتصادية المنفذة ـ إن وجدت، هنا أو هناك ـ إنما يتم تنفيذها في إطار استمرار التبعية للأجنبي.

٥ ـ إن المجتمعات العربية تعاني ـ بشكل عام، وعلى مستويات متفاوتة وإن تكن متقاربة ـ من تشوهات في البنى الاجتماعية تعكس نفسها في صورة اختلال في أنظمة القيم، وفي استفحال الفروق بين الطبقات. وقد تسارعت هذه الظواهر بشكل خاص، في ظل وبسبب تبديد قدر هائل من الفوائض النفطية في مختلف مجالات الاستهلاك الترفي من ناحية، أو في شراء كميات هائلة من السلاح لم يثبت أنها استخدمت ضد أعداء الأمة التاريخيين، كما لم يثبت بعد أنها سوف تستخدم ضدهم.

وفي ظل هذه المؤشرات مجتمعة تبرز على سطح الوطن العربي ثلاث ظواهر خطيرة:

الأولى: استفحال الهيمنة الامبريالية ـ اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ـ على المنطقة، وذلك بعد أن كانت قد شهدت انحساراً كبيراً في الستينات. وتتخذ هذه الهيمنة صورة قواعد عسكرية وتسهيلات، تسمح للقوات المسلحة الأجنبية بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية لهذا البلد العربي أو ذاك. كما تتخذ صورة تغلغل مستمر في اقتصاد الغالبية الساحقة من الأقطار العربية، بما في ذلك هذه الأقطار التي أعطت المثل في الستينات على امكان اتخاذ القرار الاقتصادي المستقل الذي تمليه المصلحة الوطنية.

الثانية: التعقد الشديد ـ وأحياناً طمس ـ صور الصراع الاجتماعي لتعبر عن نفسها في صورة مشوهة لصراعات دينية أو طائفية أو نزاعات اقليمية شوفينية.

الثالثة: تفاقم ما اصطلح على تسميته «بأزمة الديمقراطية في الوطن العربي». وهي الأزمة التي تظهر في ضيق أو انعدام قنوات التعبير عن الرأي الآخر، أو في غياب مؤسسات المشاركة الشعبية في

السلطة على مختلف المستويات، أو في ضعف تلك المؤسسات، ثم بكل ما يرتبط بهذا أو ما يترتب عليه من انتهاك مقلق لحقوق العربي كانسان وكمواطن.

إن أزمة هذه مؤشراتها، لا بد أن تثير ردود أفعال تتراوح ـ على تعددها ـ بين قطبي الحبوط من ناحية، وقبول التحدي من الناحية الأخرى(١).

وفيما يتعلق بـ ظاهرة التحدي، فإنه يبرز في الوطن العربي تياران أساسيان:

الأول: ينادي بالعودة الى المنابع الأصلية للاسلام والالتزام بتراثه وأصوله(٢)، وكان هذا التيار موضع دراسة «ندوة القيروان» التي نظمتها جامعة الأمم المتحدة في ١٠، ١٩٨٣/٣/١١ تحت عنوان: «الصحوة الدينية الاسلامية». وتم في اطار الندوة مناقشة مفهوم الصحوة، ومظاهرها ودلالاتها الفكرية والثقافية، ومدى تأثيرها في حاضر الأمة العربية ومستقبلها(٣).

أما التيار الثاني، فيتجه أكثر صوب المستقبل الى قيام نهضة عربية، أساسها الاعتماد على النفس على الصعيدين القطري والقومي بهدف التخلص من التبعية في جميع صورها(٤)، وتوثيق العلاقات بين الأقطار العربية على جميع المستويات وفي مختلف المجالات، وصولاً الى شكل من أشكال الوحدة السياسية تقره الجماهير بإرادتها الحرة.

ويفترض مقدما الورقة أن هذا التيار يمثله ما يمكن أن يسمى «باليسار العربي الراديكالي» بما يضم من أحزاب وحركات، وتيارات وشخصيات. وهذه الفرضية تستند الى شيء من الخبرة المباشرة والمعرفة التاريخية (مكتملة أو غير مكتملة) بظاهرة اليسار العربي.

على أن دراسة اليسار العربي الراديكالي: موقفه، وأزمته، ورؤيته المستقبلية (أو البدائل التي يتعين عليه أن يطرحها وصولاً الى تجاوز الأزمة التي أشرنا اليها من قبل)، كل هذا إنما يثير ـ على الأرجح ـ قضايا منهجية يتعين أخذها بعين الاعتبار.

غني عن الذكر، أننا ربما وجدنا من بين الباحثين من يفضل أن يتوافر على أدبيات اليسار العربي الراديكالي بما فيها من وثائق تشتمل على المنطلقات النظرية والبرامج والخطوط السياسية. وقد يضاف الى هذا ما كتب عن اليسار العربي من ناقديه ومؤيديه. على أنه لما كان «منتدى العالم الثالث» يطمح الى معرفة أعمق بموضوع الدراسة، فقد اتجه الى عقد ندوة يدعى الى المساهمة في أعمالها

---

(١) جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، «وثيقة مشروع المستقبلات العربية البديلة،» (القاهرة، ١٩٨٠)، ص ١٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، «مبحث الصحوة الدينية الاسلامية،» ورقة قدّمت الى: ندوة القيروان التي نظمتها جامعة الأمم المتحدة تحت عنوان: الصحوة الدينية الاسلامية، ١٠ ـ ١١ آذار/مارس ١٩٨٣. (مطبوع على الرونيو)

(٤) جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، «وثيقة مشروع المستقبلات العربية البديلة،» ص ١٣.

شخصيات ترشحهم خبراتهم الماضية وانشطتهم الحالية ـ كممارسين أو مفكرين ـ لأن يعتبروا ممثلين لليسار العربي الراديكالي. لكن اختيار هذه الشخصيات، ينطوي على صعوبات حقيقية تكمن، أساساً، في تعدد المدارس الفكرية التي ينتمي اليها ممثلو اليسار العربي الراديكالي، ثم ما تعكسه هذه الظاهرة في الواقع العربي من تعدد تنظيمات اليسار وتياراته. ثم ما يفرضه تعدد البيئات العربية المحلية والفروق القائمة بينها من قطر الى آخر، من تعدد التنظيمات التي تنتمي الى التيار الواحد نفسه.

من هنا، كان اقتراح المسؤولين في «منتدى العالم الثالث» أن يدخل في التمهيد لعقد الندوة ورقة أولية تثير من التساؤلات اكثر مما تطرح من الاجابات[٥]. وقد اختار الكاتبان أن تشكل الورقة محاولة للاقتراب من الظاهرة في جانبيها الاشكالي والنظامي. ولكن ربما كان طرح التساؤلات في حد ذاته محاولة لبلورة عدد من المعايير الموضوعية التي تحدد التيارات الرئيسية لليسار العربي الراديكالي، وتميز تنظيماته عن غيرها من التنظيمات.

اشكالية اليسار العربي الراديكالي

بدءاً، نتصور أن مصطلح «الراديكالي» منسوباً الى حركة اليسار العربي لا بد وأن يطرح قضية ضبط المصطلحات وتحديد المفاهيم، على الأقل من أجل التعرف على خصائص «الراديكالية العربية» وحتى نتبين ما اذا كانت ثمة فروق في استخدام المصطلح في وطننا العربي وفي الغرب الأوروبي.

إن «الراديكالية الفلسفية»، كما عرفتها أوروبا مثلاً، كانت هي المذهب السياسي والاقتصادي والفلسفي لجماعة من المفكرين والفلاسفة الانكليز الذين عاشوا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولعل أبرزهم بنثام وجيمس مل وجون ستيورات مل. وهؤلاء قد عبروا، في الأساس، عن ايديولوجية الطبقة البرجوازية الصناعية. وكان مذهبهم يقوم على ركائز أساسية هي:

- الليبرالية في جميع صورها.
- النزعة الفردية.
- نظرية تفوق الحكومة النيابية.
- الايمان بالعقل.
- مذهب المنفعة (في الأخلاق).
- الجبرية السيكولوجية.
- نظرية التداعي في المعرفة[٦].

على ان اصطلاح «راديكالي» ـ كما هو معلوم أيضاً ـ لم يعد يطلق بعد عام ١٨٤٨ على مفكري

---

(٥) Brain-Storming paper.

(٦) Art.: «Radicalisme philosophique,» dans: A. Lalande, *Vocabulaire technique et critique de la philosophie,* 12th. ed. (Paris: Presses Universitaires de France, 1976).

البرجوازية الصناعية الانكليزية التي، بعد أن حققت انتصارها على النبلاء، طفقت تقمع نقابات العمال. وفي سبعينات القرن الماضي بدأ النقابيون الذين فازوا في المعارك الانتخابية يسمون أنفسهم «راديكاليين». وأصبحت الراديكالية ألصق بالمذهب الذي يدعو الى التجديد، وقاعدة انطلاقه الوعي والعقل، فلا يحسب حساباً لحق الملكية الذي كانت الامتيازات القائمة قد استخدمته في الماضي(٧).

وعندما اشتدت وطأة الاستغلال الرأسمالي في اوروبا على الطبقة العاملة الصناعية ومست غيرها من الفئات المتوسطة الصغيرة، استعارت الحركات الاشتراكية من البرجوازية الأوروبية (التي لم تعد ثورية بعد) بعض الأسلحة التي وظفتها هذه الطبقة في هدم النظام الاقطاعي. وهكذا عندما أرسى كل من كارل ماركس وفردريك انغلز أسس نظرية الاشتراكية العلمية كان واضحاً أن أحد روافدها الرئيسية هو التيار الراديكالي في الثورة الفرنسية.

وهكذا أصبح من المتواضع عليه أن يسمى «راديكالياً» كل من يستهدف إقامة مجتمع جديد. ومنطلقه اعتبار العقل المرجع في معرفة الحقيقة من غير التجاء الى مرشد خارجي. هذا على المستوى الفلسفي، أما على المستوى السياسي الاجتماعي فمرتكزه تغيير الأسس الحقوقية السائدة للملكية.

هنا لا يخفى أن مفهومات مثل «الوعي» و«العقل» و«حقوق الملكية»... الخ، تبرز الصلة الحميمة بين الراديكالية وعصر بأكمله دشن انتصار الثورات البرجوازية في الغرب. فآنذاك، رفع فلاسفة ومفكرو التنوير لواء العقلانية والعلمانية، وطرح الفكر الليبرالي مقولاته، وتجادل خصوم النظام الرأسمالي في قضايا المساواة والعدل الاجتماعي.

وعند هذا الحد قد يصبح مشروعاً أن نتساءل عما اذا كانت قد طرحت هنا أو هناك، في الوطن العربي دعاوى راديكالية تتكامل مكوناتها الفلسفية والسياسية والاقتصادية لتشكل نظريات أو مذاهب تتميز بالاتساق الداخلي. هذا على أقل تقدير. ذلك أنه يخشى أن نكون، احياناً، بإزاء رؤى يغلب عليها الطابع الانتقائي. واذا ما وجدنا شيئاً من هذا القبيل فسوف تواجهنا حتماً مشكلة تفسير أو تبرير هذه الظاهرة. وأغلب الظن أنها ستدخل بالضرورة تحت عنوان أزمة اليسار العربي الراديكالي.

على أن البحث عن الروافد الغربية في فكر اليسار العربي الراديكالي، إنما يثير بالضرورة تساؤلاً عما اذا كان للراديكالية العربية مكونات محلية ترتبط من ناحية بالتراث العربي الاسلامي في العصر الوسيط، كما ترتبط من ناحية أخرى بالفكر العربي في عصر نهضته فيما بين ١٧٩٨ و ١٩١٤.

وفيما يتعلق بالتراث الوسيط، فقد عرف التاريخ العربي الاسلامي العديد من الحركات التي طالبت بالمساواة والعدالة الاجتماعية. وكما هو معلوم مَثّل الخوارج اكبر هذه الحركات. وعلى امتداد

---

(٧) «Radicalisme,» dans: *Dictionnaire politique* (Paris, 1868).

العصر الأموي قامت أكثر من ثورة وانتفاضة. وتزعم جماعة «القراء»، وهم حفظة القرآن المصاحبون للجيوش العربية، رفع شعارات العدالة الاجتماعية، وكانوا يعبرون في الواقع عن البدو الذين مثلوا الدعامة الاجتماعية الأساسية لهذه الحركات، وانضم اليهم كثير من الفلاحين وفقراء الموالي(٨). وكانت حركة البدو تنزع الى العودة الى المجتمع البسيط ليكون لهم نصيب في املاك الدولة الاسلامية في وقت احتدمت فيه مظاهر التمايز الاجتماعي(٩) بين العرب بعضهم ببعض من ناحية، وبين العرب ومن أسلم من سكان البلدان المفتوحة من ناحية أخرى. من هنا ظهرت دعوات مختلفة الى السوية(١٠).

ومعلوم أنه في القرن التاسع عشر سادت وهيمنت قوى الامبريالية الأوروبية فغزت معظم أراضي المعمورة، نهبت مواردها المادية، واستغلت شعوبها واخضعتها، وحرصت على تفكيك هويتها الثقافية. وردت شعوب البلدان التابعة والمستعمرة بالنضال على مستويين: ديمقراطي واجتماعي. وعلى المستوى الأول، تركز الجهد من أجل تصفية الاستبداد السياسي كما تبدى في رموز الحكم المطلق من شاه وأمير وسلطان.. الخ، ولكن لما كان هذا النضال الديمقراطي موجهاً في الأساس - وفي الوقت ذاته - ضد مستغلي الشعب الفقير (الفلاحون مثلاً) فقد اقترن النضال الديمقراطي في بلد كالصين - وهذه هي ملحوظة لينين - بأحلام اشتراكية تتراءى في أمرين: أولهما تفادي طريق التطور الرأسمالي وما يلازمه بالضرورة من ضراوة الصراعات الطبقية، وثانيهما تنفيذ مشروع إصلاح زراعي أساسي (راديكالي) يغير جميع الأسس الحقوقية للملكية غير المنقولة وحدها، وذلك من أجل القضاء على الاستثمار الاقطاعي وحده(١١). وأوضح لينين أنه في غمرة نضال الشعب الصيني من أجل الديمقراطية انبثقت «اشتراكية الصينيين»... اشتراكيتهم الذاتية لأنهم ضد ظلم الجماهير واستثمارها(١٢).

وعرف الوطن العربي في عصر نهضته هذه «الاشتراكية الذاتية» على الرغم من أن مصطلح «الذاتية»(١٣) لم يرد - فيما نعلم - في كتابات الرواد الذين أدانوا التسلط الامبريالي كما ادانوا الظلم

---

(٨) احمد ابراهيم العدوي، مصر الاسلامية مقوماتها العربية ورسالتها الحضارية (القاهرة: مكتبة الانجلو-المصرية، ١٩٧٥)، ص ١٩٦ - ١٩٩.

(٩) احمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للانتاج (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)، ص ١٣٨، ١٤٤ - ١٤٥، ١٥٢ و ١٥٤.

(١٠) Egalitarisme.

(١١) فلاديمير أ. لينين، الديمقراطية والشعبية في الصين في حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية (موسكو: دار التقدم، ١٩٦٧)، ص ٧٥ - ٨٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(١٣) يشير تعبير «الاشتراكية الذاتية» عند لينين إلى الفكر الاشتراكي الطوباوي الذي ساد واتخذ صوراً شتى في اكثر من بلد، وذلك قبل قيام حركة الطبقة العاملة، فهناك في روسيا القيصرية حركة الناروديين أو أصحاب «المذهب الشعبوي» وكان مفكروهم يحلمون بتجاوز المرحلة الرأسمالية في تطور روسيا وتفادي الصراع الطبقي، وأملوا في ان يتم الانتقال بكيفية مباشرة من الكوميون الفلاحي العتيق الى المجتمع الشيوعي. انظر: =

الاجتماعي. فعبد الرحمن الكواكبي لم يطرح قضية تصفية الاستبداد فحسب، ولكنه طرح من الموقع نفسه قضية «الاشتراك العمومي المنظم» أو «قضية الاشتراكية». وحرص على أن يحكم ربطها بالدين الاسلامي وذلك على خلاف الاشتراكيات الأوروبية التي كانت تكافح من أجلها ـ ودون جدوى في رأيه ـ عصبيات وروابط من «كومون وفيبيان ونيهلست، وسوسيالست»[14]. ثم ان جمال الدين الافغاني كان قد توقع الانتصار النهائي للاشتراكية، لكنه أنكر على الاشتراكية الأوروبية نزعتها «الدهرية» كما رفض ما تفجره من صراعات طبقية عنيفة بين الرأسماليين والعمال. وعنده أن الاشتراكية في الاسلام تختلف ـ أو يتعين أن تختلف ـ عن ذلك لأنها «ملتحمة مع الدين الاسلامي، ملتصقة في خلق أهله منذ أن كانوا بداوة وجاهلية»[15].

هنا يمكن أن نلاحظ أن مذاهب «الاشتراكية الذاتية» وان تعددت حركاتها أحياناً في البلد الواحد، أو اختلفت الأطر المرجعية التي تستلهمها (الدين الاسلامي في بعض الأقطار العربية، ونموذج الجمهورية الديمقراطية على النمط الأوروبي البرجوازي في صين الرئيس صن يات سن) الا أنها ـ على اختلافها ـ تلتقي في التحليل الأخير ومن حيث المضمون:

١ ـ على أنها ضد الاستبداد السياسي، وضد الظلم الاجتماعي.

٢ ـ على أن الفلاح ـ وليس العامل ـ يظل الممثل الاجتماعي الرئيسي الذي تعبر «الاشتراكية الذاتية» ـ كايديولوجية ـ عن مطالبه وطموحاته.

٣ ـ إن ملكية الاقطاعيين (أو كبار الملاك) للأرض يتعين أن تصفّى.

ما الذي أخذه اليسار العربي الراديكالي، وما الذي اسقطه أو عارضه من التراث الغربي الراديكالي؟

اذا صح أن تحديد العناصر المستمدة من هذا الفكر هي من المهام الميسورة نسبياً، فسوف تواجهنا، في الوقت نفسه، المهمة الأخرى وهي التعرف على ما أخذه اليسار العربي من التراث العربي الاسلامي، في العصرين الوسيط والحديث. وازاء هاتين المهمتين نتساءل: أليس من الأهمية

Art.: «Narodism,» in: M. Rosenthal and P. Yudin, eds., *A Dictionary of Philosophy* (Moscow: Progress Publishers, 1967). =

أما كلمة ذاتية فهي تشير إلى ان اصحاب هذا الاتجاه ينبثق فكرهم الاشتراكي من تجربة خاصة ومحدودة غير ناظرين إلى تطور المجتمع باعتباره حتمية تاريخية. وهم إذ يقتربون من الظواهر الاجتماعية من موقع المثال المجرد يحاولون ان يبعثوا على امكانية التطور اللارأسمالي مستخدمين «المنهج الذاتي» في علم الاجتماع. وهو منهج يدرس المجتمع باعتباره نتاجاً لنشاط النخبة ويتجاهل القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي. انظر:

Karl Marx, Friederick Engels and Vladimir Lenin, *On Scientific Communism* (Moscow: Progress Publishers, 1967), p. 29.

(١٤) علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩١٤: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥)، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٨١.

بمكان أن تكون أمام الندوة ورقة توضح ـ في الخطوط العامة ـ شجرة النسب لفكر اليسار العربي الراديكالي، وذلك بما يساعد على الاقتراب من تعريف أكثر دقة لهذا اليسار؟

ولكن حالما نقترب من التراث العربي الاسلامي فسوف تواجهنا على الفور مشكلة المنهج أو مجموعة المناهج التي يتعين استخدامها للتعامل مع تراث ضخم ومتنوع بكل معاني الكلمة. إن هذا التراث على الرغم مما فيه من خصوصية ـ ولكن ايضاً بسبب هذه الخصوصية ـ قد تكون ـ قديمة وحديثة ـ تحت تأثير احداث وتحولات كبرى، سياسية واجتماعية (دون أن نهمل في الوقت نفسه، تأثير مجمل العوامل التاريخية والسكانية والسلالية والانثروبولوجية. . الخ)، وحتى اذا سلمنا بأن هذا التراث يحتوي على عناصر «متحفية»، فإن فيه بالقطع عناصر حية. وفي التعامل مع العناصر الحية ما يسمح بالتعامل ـ دون افتعال ـ مع المفاهيم (بل ومع المصطلحات) التي خلفها التراث العربي الاسلامي، واذا سلمنا بهذا، فسوف نجد أنفسنا بازاء مهمتين نفترض أن اليسار العربي الراديكالي هو المرشح الأول لانجازهما. أولاهما تتمثل في تأصيل قضية الانتماء، والثانية هي حل مشكلة تطويع الوافد والجديد في الفكر السياسي والاجتماعي وذلك ضمن الأطر الثقافية التي لا تستوحش منها أوسع الجماهير العربية. فهنا تتسع، أيضاً، دائرة التأصيل وتضيق دائرة الانتقاء.

وفي سياق الحديث عن التعامل مع التراث القومي، تحتل قضية الدين في وطننا العربي أهمية لسنا في حاجة الى التأكيد عليها. ونشير هنا الى الدين «كثقافة»[16] تعبر عنها بقوة أوجه الحياة اليومية المختلفة، كما ترتبط ارتباطاً عضوياً بكثير من المؤسسات الاجتماعية. وهذه الظاهرة التي عرفت، لا في البلاد العربية وحدها، وإنما في مناطق أوسع من الشرق الآسيوي، هي التي دعت كارل ماركس الى ان يتساءل: «لماذا يطرح تاريخ الشرق نفسه كتاريخ للأديان»؟ ولقد اهتمت اجيال من الباحثين بتقديم اجابتها عن هذا السؤال، حتى اذا وصلنا الى أيامنا هذه وجدنا من بين الباحثين الذين درسوا بعض المجتمعات القديمة من يذهب الى أن «الدين ليس لوناً من التفكير الذي يبرز علاقات السيطرة، بل هو، على العكس، أحد الشروط لتكوين هذه العلاقات، وجزء من الاطار الداخلي لعلاقات الانتاج والاستغلال»[17]. وأياً كان الرأي في ضوء الذي يلقى على مجتمعات لم تعرف الأديان السماوية، وأياً كان الرأي في مثل هذا الاجتهاد، فإن التاريخ المعاصر لحركة التحرر العربي، يوضح أنه تحت راية الاسلام خاضت جماهير عربية غفيرة أعنف المعارك ضد التوسع الاستعماري وضد الامبريالية. ولكن حتى لا يستسلم

---

(١٦) تستخدم كلمة «ثقافة» هنا كمرادف لكلمة «حضارة»، فيشير المصطلح الى مجموع القيم المادية والروحية السائدة في المجتمع، والى الوسائل التي يتم بها خلق هذه القيم واستخدامها في مجرى التاريخ. انظر:

«Culture,» in: Rosenthal and Yudin, eds., *A Dictionary of Philosophy.*

(١٧) انظر: «الافتتاحية،» في العدد الخاص بـ «الدولة: تكونها، انماطها المركزية، تطورها، علاقاتها بالنظام العلمي،» **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو)، السنة ١٨، العدد ٤٥ (تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٢ ـ ١٩، وموريس جودلير، «عمليات تشكيل الدولة،» ترجمة ابراهيم البرلسي، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، السنة ١٨، العدد ٤٥ (تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

المرء للتأويلات السهلة، فإنه مما يلفت النظر أيضاً أن الجماعات المسيحية الشرقية، العربية والمستعربة، قد دخلت هي أيضاً في علاقة صراع حاد مع الغرب المسيحي ضد فاتحيه ومبشريه، من الكاثوليك والبروتستانت. وهذا كله «من شأنه أن يجعل المسيحية الشرقية خارج الغرب، ليس فقط عقيدياً، بل سياسياً أيضاً وحضارياً»(١٨).

فهل يكون من المبالغة في شيء ـ بعد ذلك ـ الزعم بأن اشكالية الدين ما زالت تطرح نفسها بقوة على اليسار العربي الراديكالي في الحاضر والمستقبل معاً؟.

إن الاشارات السريعة، التي سبقت، الى مصادر غربية وأخرى محلية تؤكد على أن إشكالية اليسار العربي الراديكالي إنما تتمركز على الصعيدين المعرفي والثقافي. ومن هنا يتحتم أن نمضي في طرح الاشكالية في ضوء ما لليسار من توجهات ومنطلقات معلنة.

وابتداء، نفترض أن ثمة أربعة تيارات رئيسية لليسار العربي الراديكالي هي:

(١) ـ الشيوعيون بكل فرقهم وتشكيلاتهم المختلفة.
(٢) ـ البعثيون بكل فرقهم وتشكيلاتهم المختلفة.
(٣) ـ القوميون العرب بكل فرقهم وتشكيلاتهم المختلفة.
(٤) ـ الناصريون كمجموعة متميزة عن التيار القومي، بكل فرقهم وتشكيلاتهم المختلفة.

ولكن هنا، تطرح بالضرورة أسئلة محددة. منها على سبيل المثال، سؤال عن المعيار الذي يتم بمقتضاه تصنيف حركة حزب تحت عنوان «يسار راديكالي»؟

إن بين هذه التيارات بعضها البعض، بل في داخل كل تيار خلافات نظرية وعملية تعكس نفسها على الواقع العربي باستمرار. على سبيل المثال: توصيف المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا القطر العربي أو ذاك، وحول القومية العربية هل هي ظاهرة مكتملة أم جنين في طور التكوين؟ وحول الموقف من السياسات الخاصة بالوحدة العربية، وحول جوهر القضية الفلسطينية وطبيعة اسرائيل، وغير ذلك.

فهل يتم توصيف حركات اليسار العربي وأحزابه على أساس أن لكل منها عقيدة فلسفية متميزة، أو نظرية، أو مجموعة من المنطلقات تشكل في التحليل الأخير الاطار المرجعي لحركتها؟

إن هذا المعيار لا يكفي. اذ بينما تبدي بعض أحزاب اليسار العربي اهتماماً خاصاً بتأصيل منطلقاتها الايديولوجية، فقد لا نجد الاهتمام نفسه لدى حركات وأحزاب أخرى.

إذاً، أيكون معيار التصنيف أشكال التنظيم وأساليب الكفاح التي تتبناها هذه الحركات والأحزاب؟

---

(١٨) جورج خضر، «المسيحية العربية والغرب،» في: جورج خضر [وآخرون]، المسيحيون العرب: دراسات ومناقشات، تحرير الياس الخوري (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، ص ٨٥.

إن هذا المعيار وحده لا يكفي أيضاً. وعلى سبيل المثال بينما تتبنى بعض الأحزاب الشيوعية نظرية الانتفاضة الشعبية المسلحة، يبدي بعضها الآخر اهتماماً بالعمل والحركة في اطر الشرعية القائمة في المجتمع (الحزب الشيوعي التونسي). وبينما تبنت بعض الأحزاب أو مارست أسلوب حرب التحرير الشعبية (الحزب الاشتراكي في اليمن الديمقراطية) فإن احزاباً في أقطار أخرى حولت القوات المسلحة الى أداة لتصفية السلطة القديمة. ومن هنا، فإن أشكال التنظيم وأساليب الكفاح وإن كانت من المعطيات الكاشفة عن هوية هذا الحزب أو ذاك، إلا أنا ليست قاطعة على الدوام عند تصنيف الحزب في اطار اليسار العربي الراديكالي.

ويترتب على هذا أنه لا بد من البحث عن العناصر الرئيسية المشتركة بين المجموعات الأربع. وهي العناصر التي تجعلها مرشحة لتمثيل اليسار العربي الراديكالي، والتي تضع الخطوط الفاصلة بينها وبين أية حركة «راديكالية» (دينية مثلاً) من ناحية، وبينها وبين أي حركة اصلاحية من ناحية أخرى. ومن هنا نفترض أن تلك العناصر المشتركة تتجلى في أربعة أمور، وذلك وفقاً لما تطرحه بعض الوثائق المكتوبة(١٩):

الأمر الأول: إن الاستراتيجية المعلنة لجميع هذه الأحزاب تنص على أنها تناضل من أجل «الاشتراكية»، أو «بناء الاشتراكية» أو «بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي». وعلى الرغم من أن منابع الفكر الاشتراكي ليست واحدة، وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب يضع الاشتراكية كهدف مباشر في حين يحدد البعض الآخر مراحل وسيطة أو انتقالية، الا أن جميع الوثائق تتفق على طائفة من الشروط المسبقة التي يتعذر في غيابها بناء المجتمع الاشتراكي. من ذلك: النضال بجميع الوسائل لاستخلاص الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية من أيدي الامبريالية وانتزاع السلطة من أيدي الطبقات القديمة المتعاونة مع الأجنبي (الأسر العشائرية، الكمبرادور، وكبار ملاك الأرض، الاقطاعيون... الخ)، وعزل هذه الطبقات أو تصفيتها ليتولى السلطة حزب (أو أحزاب) يقدم قادته أنفسهم على أنهم الممثلون السياسيون لطبقة بذاتها، أو لحلف من الطبقات الشعبية الكادحة، ويقيمون الدولة التي تنتقل الى حوزتها ملكية وسائل الانتاج الرئيسية، والتي تشرع في تنمية المجتمع بكيفية شاملة وفقاً لتخطيط مركزي يستند إلى معطيات العلم والتقنية.

الأمر الثاني: هو أن عملية تحديث المجتمع تتم وفقاً لتصميم نظري، أو بكيفية براغماتية من

---

(١٩) انظر على سبيل المثال: «ميثاق العمل الوطني (الجمهورية العربية المتحدة)،» في: **الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي** [د. ت.]؛ كريم مروة، **الحزب الشيوعي: سياسته وأهدافه** (بيروت: منشورات المحرر، ١٩٦٩)، ص ٥ - ٦، ١٥ - ١٨، ٢١ - ٢٤ و٢٨ - ٣٠؛ «ميثاق العمل الوطني في الجمهورية العراقية،» **الطليعة** (القاهرة)، السنة ٨، العدد ٩ (ايلول/سبتمبر ١٩٧٢)، ص ١٣٠ - ١٤٥؛ جمهورية اليمن الشعبية، «برنامج الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية،» **الطليعة**، السنة ٨، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢)، ص ١٣٣ - ١٤٦؛ «ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية في الجمهورية العربية السورية،» **الطليعة**، السنة ١٢، العدد ٨ (آب/اغسطس ١٩٧٢)، ص ١٤٢ - ١٤٦، و«المؤتمر التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير عمان، الخليج العربي،» **الطليعة**، السنة ٨، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٧٢)، ص ١٧٣ - ١٧٧.

منطلقات علمانية ظاهرة أو مستترة. ولا يغير من هذه الحقيقة أن عدداً من أحزاب اليسار العربي الراديكالي يحرص على أن يرفع في وثائقه أي تناقض قد يتصور قيامه بين المُثل العليا الدينية والمثل الأعلى الاشتراكي، أو أي موقف فكري أو عملي يمكن أن يخدش أساسيات العقيدة الدينية.

الأمر الثالث: هو أن ظاهرة التلازم بين النضال القومي الوحدوي، والنضال الاشتراكي يعتبر سمة من السمات المشتركة بين أحزاب اليسار العربي الراديكالي. وفي بعض الأوقات، تجسدت هذه السمة في صورة تنظيمات جبهوية قامت في هذا القطر أو ذاك، لها مواثيقها وبرامجها، وقد يقال ـ وبحق ـ انه لا يغير من هذه الحقيقة ما قد يكون هناك من فروق أو اختلافات ايديولوجية ـ مثلاً ـ حول مضمون القومية، أو حول السياسات العملية التي تتعلق ببناء الوحدة العربية.

أما **الأمر الرابع** فهو: أن التناقض بين الاحزاب وبين القوى الاجتماعية المعارضة والمعوقة «لبناء الاشتراكية» هو تناقض تناحري، كونه يدور حول مصير ملكية وسائل الانتاج الرئيسية في المجتمع. اضافة الى أنه لما كان اليسار العربي الراديكالي ينطلق ابتداء من أن تملك قلة في المجتمع لوسائل الانتاج الرئيسية يمثل عدواناً على المالك الشرعي وهو الطبقات الكادحة، فإن العنف سوف يكون مبرراً من اجل انتزاع السلطة من هذه القلة الغاصبة. وهنا تتعدد أساليب وأشكال ممارسة العنف. فقد يكون بأن تستخدم السلطة الجديدة أدواتها القمعية لعزل ممثلي الطبقة المخلوعة (ثورة تموز/يوليو عام ١٩٥٢) أو قد يتم باستخدام هذه الأدوات ـ وفي الوقت ذاته ـ مع استنفار حركة الجماهير لتدخل في صراع مباشر مع الطبقات المخلوعة. (الثورة في جنوب اليمن، وثورة تموز/يوليو في العراق على الأقل في المرحلة التي تلت انتصارها).

على أن قضية استخدام العنف ربما لا نجدها في برامج هذا الحزب أو ذاك من أحزاب اليسار التي تعمل في اطار الشرعية القائمة في مجتمعاتها القطرية. فهل يعني هذا أن نستبعد من دائرة اليسار العربي الراديكالي احزاباً وحركات مثل الحزب الشيوعي التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين من أجل التغيير (تونس)، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (المغرب)، وحزب التحرر والاشتراكية (المغرب)؟ وبعبارة اخرى، هل يكون الاختلاف حول طرق الانتقال الى الاشتراكية من المعايير التي تقسم احزاب اليسار العربي بين «راديكالية» و«اصلاحية»؟

في اعتقاد كاتبي الورقة أن احزاب اليسار التي تنشط في اطار الشرعية القائمة في هذا القطر العربي أو ذاك يتعين تصنيفها بالضرورة في اطار اليسار الراديكالي.

ذلك أنه اضافة الى أن من حق كل حزب أن يحدد أنشطته بالكيفية التي تمليها اعتبارات الملاءمة السياسية، فإنه يتعين مع ذلك أن نفرق بين حالتين، أولاهما تلك التي يجد فيها الحزب المعني نفسه مرغماً على استخدام العنف مستخدماً أجهزة الدولة ضد خصومه. أما الحالة الثانية فهي التي يصل فيها الحزب الى السلطة بالطريق السلمي، واعتماداً على حركة جماهيرية واسعة ديمقراطية. فهنا يمارس الحزب ـ في السلطة ـ «حق القسر» من أجل احداث التغييرات المطلوبة، وذلك بما يفرض طاعة القوى السياسية والاجتماعية المعارضة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن أن نعتبر داخلاً في اليسار العربي الراديكالي كلاً من: (حزب/تيار/شخصية) يكون هدفه بناء المجتمع الاشتراكي من خلال تنمية شاملة وعصرية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف اجراء تغييرات أساسية في علاقات الملكية الموروثة لمصلحة العاملين بسواعدهم وأدمغتهم. ويفترض هذا كشرط مسبق، دحر الامبريالية لكسب الاستقلال السياسي، وتصفية سلطة الطبقات المتعاونة معها. وفي الوقت نفسه يعتمد اليسار العربي الراديكالي الوحدة العربية الشاملة هدفاً مشتركاً لجميع الشعوب العربية، كما يرتبط العمل من أجل تحقيقه ارتباطاً وثيقاً بالنضال من أجل الاشتراكية.

والى هنا يبدو أن محاولة وضع تعريف لليسار العربي الراديكالي ربما تشير ضمنياً ـ على الأقل ـ الى أن هناك بعض الفروق بين «راديكالية عربية» و«راديكالية غربية». أليس هذا ما تعكسه على الأقل ـ بعض تيارات داخل اليسار العربي الراديكالي؟ ولكن، يبقى، مع ذلك، أن نبحث عن مصدر التمايز، والى أي الاسباب ـ متفرقة أو مجتمعة ـ يمكن أن يُرد. أهو عائد مثلاً الى حرص هذا التيار أو ذاك على ابقاء منطلقاته الايديولوجية الأساسية مضمرة وغير فاعلة (مثلاً الاتجاه العقلاني والعلمانية)؟ أم أن الأمر يتعلق بموقف يميل الى الاقلال من أهمية أن يتسلح التيار المعني برؤية شاملة للكون والمجتمع والانسان، وهو الأمر الذي يشكل بالضرورة الأساس الفلسفي الذي يمكن أن ترد اليه جميع المبادىء السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ أم أن الأمر عائد، ببساطة، الى تقاليد راسخة في الحياة الثقافية العربية تميل الى اعلاء شأن «الممارسة» و«الحركية» على متطلبات الجهد النظري المطلوب؟

أياً كانت الاجابات، فلا مفر من أن نسأل: ولكن أين تكمن بالدقة أزمة اليسار؟

اذا صح أن أزمة اليسار العربي الراديكالي يعكسها واقع أن البرامج الحالية المطروحة من قبل عدد من أحزابه ليست بقادرة على استقطاب قوى التغيير الاجتماعي أو استنهاضها. واذا صح أيضاً، أن الخطوط السياسية ليست في مستوى موقف عربي تعقدت فيه التطورات الاجتماعية واحتدمت داخله الصراعات الايديولوجية حول طبيعة وآفاق التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية المقبلة[20]، نقول اذا صح هذا وذاك، أفلا يصح بالمثل القول بأن جذور الأزمة كامنة أيضاً في أن اليسار العربي الراديكالي لم ينجح حتى الآن في أن يطرح ـ بطريقة راديكالية[21] رؤيته الكونية الشاملة للعالم والمجتمع والانسان، وذلك في زمن يقف فيه العالم في منعطف قد يسلم البشرية: أما الى سلم واعد وأما الى كارثة نووية. إن هذا الزمن كما نعلم، هو زمن الثورة العلمية والتكنولوجية التي تحمل تغييرات مؤكدة الى داخل الانسان ذاته، والى هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك، والى هذا المجتمع أو ذاك. ونحن نتفق بالطبع، على أن ثمة تطورات هائلة ومتسارعة قد حدثت خلال العقدين الأخيرين

(٢٠) يعني هذا عند الفلاسفة الراديكاليين، أن يعاود الانسان ـ وبدءاً من نقطة راديكالية ـ طرح المسائل كافة التي يتاح له أن يطرحها عن نفسه وعن العالم.

(٢١) جورج لوكاتش، «ملاحظات منهجية حول مسألة التنظيم،» في: جوزيف ستالين [وآخرون]، التنظيم الثوري، ترجمة جورج طرابيشي، ط ٤ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ١٨.

في المنطقة العربية، وان اليسار العربي ربما لم يتنبه في الوقت المناسب أو بالدراسة المتعمقة ـ مثلاً ـ الى الآثار التي تركتها الحقبة النفطية على البنية الطبقية للمجتمع، وخصائص الاقتصاد الوطني وعلى غير ذلك من الظواهر الاجتماعية. ولكن الا يحق لنا أن نلاحظ مع ذلك، ومع التسليم بصحة ذلك الطرح، إن ما هو مطلوب، ابتداء، هو أن يحاكم اليسار العربي الراديكالي رؤيته الشاملة لعالم اليوم ليرى الى أي حد يتسق بنيانها ويتكامل، وبالتالي الى أي حد يمكن أن تستوعب هذه الرؤية المشكلات الرئيسية التي يحتدم حولها الجدل ـ ومنذ ثلاثين عاماً ـ على الصعيدين الوطني الخاص القومي العام؟

وعلى سبيل المثال ما هو ادراك اليسار العربي الراديكالي لطبيعة حركة التحرر الوطني العربية في وقتنا الراهن؟ وكيف يحدد الأبعاد الآنية والمقبلة (في مستقبل منظور) لحركة الصراع الاجتماعي في الاقطار العربية. ثم ما هو مشروع اليسار لبناء الدولة العصرية، والى اي مدى يترادف التحديث والاشتراكية؟ وهل التنمية على اسس مستقلة ممكنة دون ردع الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي؟ وما هي الاحتمالات الجدية لأن يعاد استثمار ما تبقى من الثروات النفطية في تحقيق تنمية قومية ترتبط بالضرورة بمشروع للأمن القومي ينبثق أساساً من داخل المنطقة.

ثم لا يخفى أن قضية التحديث تطرح بالضرورة طبيعة العلاقة الجدلية بين التنمية وبين متطلبات الحفاظ على الهوية الثقافية. ثم كيف تكون العلاقة الجدلية بين القومي العام والوطني الخاص؟ واذا قلنا إن هناك «أزمة ديمقراطية» في الوطن العربي فكيف نتصور الشروط الموضوعية لحل مثل هذه الأزمة. وأخيراً وليس آخراً، ما عسى أن تكون ـ في خطوطها العامة ـ العلاقة الجدلية بين ما هو وطني وقومي من ناحية، وما هو انساني و«أممي» من ناحية أخرى، وذلك بالارتباط بالقضايا الكبرى التي يطرحها العصر مثل مساندة حقوق الانسان، ودرء خطر المجاعة... الخ.

وأياًكانت الاجابة عن التساؤلات السابقة، فإنه يبقى أن نهتم ايضاً اضافة الى ما تقدم ـ وكجزء من الاشكالية ـ بما يمكن أن نسميه «بقضية التنظيم» عند اليسار الراديكالي. وفي هذا السياق سوف تعالج كقضية نظرية.

وكما نعلم، فإن لليسار العربي الراديكالي أحزابه وتنظيماته المختلفة (جبهات، نقابات.. الخ). والمفروض أنها جميعاً تمثل وسائله لتحقيق أهدافه. لكن «التنظيم» كما استقر في أدبيات اليسار الراديكالي (الغربي) ليس مجرد قضية تقنية. لأنه ـ على الأصح ـ شكل التوسط بين النظرية والممارسة، بين الهدف النهائي والحركة[٢٢]. ومن هنا يمكن أن يطرح أكثر من تساؤل. من ذلك مثلاً: الى أي حد يعتبر غياب الابداع في نظرية التنظيم أحد مؤشرات أزمة اليسار العربي؟

ونعتبر أن لهذا التساؤل ما يبرره، لأن مفهومات التنظيم قد لا تثير ـ عموماً ـ مشكلة عندما تبقى في اطار النظرية المجردة. ولكن عندما تتجسد تلك المفهومات في هياكل محددة، فإننا سنكتشف

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

انها قد اصبحت مشكلة «ثقافية» تتعلق بمجتمع معين وببنى طبقية واعراف محلية . . الخ .

وفي الوقت ذاته، فاذا كانت حركات اليسار الاوروبي قد شهدت في داخلها ظاهرة تعايش الاتجاهات والمفاهيم ـ مهما اختلفت ـ فقد شهدت أيضاً ظاهرة أن الشروع في تطبيق هذه المفاهيم في مجال التنظيم يأخذ في العادة صورة اتجاهات متصلبة وينفي بعضها بعضاً[٢٣]. ونعلم أن الوطن العربي لم ينج ـ هو أيضاً ـ مما اصطلح على تسميته بظاهرة «التشرذم». وقد القيت لتفسيرها بعض أضواء كاشفة، على هذا الجانب أو ذاك منها. ولكن، لما كانت الأزمة التنظيمية هي مجرد مظهر واحد فحسب من مظاهر التحديات التي تواجه اليسار الغربي الراديكالي، فمن المهم أن نؤكد أننا بإثارتنا لهذه القضية لا نركز على مشكلات تتعلق بماضي اليسار العربي الراديكالي، بقدر ما نستشرف مستقبل العلاقات بين فصائله.

إن ظاهرة اليسار العربي الراديكالي كإشكالية، لا تنفي، في الوقت ذاته أنه ظاهرة نظامية. فواقع الأمر أن نشأة احزابه إنما تعكس أزمات ترتبط بالنظم الاجتماعية والسياسية المختلفة. ولنا أن نتوقع أن بنية العديد من هذه الأحزاب قد تأثرت بكيفية ـ أو بأخرى ـ بواقع اجتماعي معين وأثرت فيه. ونشير هنا بوجه خاص الى تأثيرها في النسق الثقافي القائم وتأثرها به.

وإذا صح هذا، فالسؤال هنا: الى أي حد يمكن أن تتوغل الندوة في دراسة العناصر النظامية للظاهرة؟ اذا اخذنا في الاعتبار أن الندوة سوف تهتم أساساً بالتعرف على الرؤية المستقبلية لليسار العربي الراديكالي، فالراجح أن قضية احزاب اليسار «كأنظمة» سوف تحتل من الندوة مساحة محددة للغاية.

على أن هذا لا يمنع، مع ذلك، من ملاحظة انه قد تيسّر لبعض احزاب اليسار العربي أن تتولى الحكم إما منفردة، وإما مشاركة في صيغة ما من صيغ العمل الجبهوي. وليس هناك من ينكر أن بعض هذه الأحزاب قد أثر على مجريات التطور السياسي والاجتماعي تأثيراً لا سبيل إلى الاقلال من وزنه، سواء أكان ذلك على الصعيد القطري أم القومي أم على كليهما. لكن السؤال يظل: كيف نفسر أن هذه الأحزاب المعنية لم تنجز وبكيفية حاسمة، مهمتين أساسيتين احداهما القيام بالتنمية الشاملة، والأخرى اطلاق الحريات السياسية بما يجعل أوسع الجماهير تشارك مشاركة متزايدة في إدارة شؤون بلادها.

---

(٢٣) كلمة نظام في علم الاجتماع يقابلها كلمة (Institution) في اللغتين الانكليزية والفرنسية..وقد اختلفت دلالات الاصطلاح عند علماء الاجتماع اختلافاً شديداً. ودون الاغراق في التفصيلات نجد أنه بينما تطلق كلمة نظام على الظواهر والعلاقات الاجتماعية عندما تتبلور في مصالح وقيمة اجتماعية، واتجاهات متمايزة تتركز في قواعد محددة تعد أساساً للبناء الاجتماعي (التعليم ـ الزواج ـ الملكية)، فإن البعض الآخر يطلقها على أساليب النشاط التي تستخدمها مجموعة من الناس بهدف تحقيق مصلحة لها (مثل الأحزاب والعديد من النظم الخاصة بالدولة) انظر مادة «نظام» في: **معجم العلوم الاجتماعية**، اشراف الشعبة القومية في منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، تصدير ومراجعة ابراهيم مدكور (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥).

هنا قد تشير بعض الأحزاب والتيارات الى مسؤولية بعض الأحزاب والتيارات الأخرى. ولكن لما كانت الورقة المقدمة لا تحتمل بطبيعتها أن تخوض في القضايا الخلافية المطروحة، فإننا نكتفي بالتساؤل: أفلا يسمح ما هو مشترك بين أحزاب وحركات اليسار العربي بتجاوز عوامل الانقسام والشرذمة؟ مع ملاحظة ان «ما هو مشترك» لا ينصرف الى برامج ومواقف قد تكون متقاربة أو متطابقة فقط، وإنما ينصرف بالأحرى الى وقائع مادية مشتركة منها على سبيل المثال، أن عضوية جميع أحزاب اليسار العربي الراديكالي يغلب عليها العنصر البرجوازي الصغير، ومنها أن كثرة من الأحزاب القومية قد تأثرت وبدرجات متفاوتة بالايديولوجية الماركسية. اذاً فما الذي يحول دون أن تتقارب احزاب اليسار العربي وتوحد مواقفها الرئيسية؟ إننا نتوقع أن يشار هنا الى خلافات ذات طابع ايديولوجي حاد. فقد نجد في داخل الحركة الماركسية العربية من يأخذ على بعض الأحزاب القومية تراخيها في مواصلة المعارك ضد الامبريالية ومغالاتها في نزعة معاداة الشيوعية. وبالمقابل، سنجد قطاعاً من القوميين يطرح قضية تغليب الماركسيين لواجباتهم الأممية على التزامهم القومي، واصرارهم على طرح نموذج وحيد للتنمية هو النموذج السوفياتي. ولكن الى أي حد يمكن الاستمرار في اعتبار هذه الخلافات الايديولوجية أساساً جدياً يبرر قيام تناقض ذي طبيعة عدائية بين قوى اليسار العربي؟

أياً كان الرأي في النهاية، فإن خريطة الواقع العربي - واقع اليسار - تنبىء بأن العمل التحضيري للندوة يواجهنا في هذا السياق بصعوبات ليست قليلة، لأننا سنجد أنفسنا ان عاجلاً أم آجلاً أمام صعوبة تتعلق «بمَن يمثل مَن» أو بالبحث عن الضوابط الموضوعية التي تحكم دعوة ممثل هذا الحزب أو ذاك للمشاركة في الندوة. وتشتد الصعوبة عندما نكتشف أنه في إطار كل مجموعة من المجموعات الأربع يوجد عدد من الأحزاب والمنظمات. وعلى سبيل المثال:

(أ) فيما يتعلق بالأحزاب الشيوعية، هنا تثور أكثر من مشكلة منها ما هو علني ومنها ما هو سري.

وفي داخل القطر الواحد نجد الحزب الذي يستند الى اعتراف دولي، وإلى جانبه حزب أو أكثر يحمل أو يحملان الاسم نفسه. وقد يكون احد الأحزاب مشاركاً في الحكم والحزب الآخر في صفوف المعارضة.

وهناك جماعات اليسار الجديد، وتدخل فيها عناصر أو جماعات ماوية. وهناك الترتسكيون (في تونس والجزائر مثلاً). وهناك الحزب الاشتراكي الحاكم في جنوب اليمن وهو الحزب الماركسي الوحيد الذي ينفرد بالحكم في بلد عربي. وهناك الماركسيون المستقلون أو «غير المنظمين».

(ب) وفيما يتعلق بالبعثيين: هناك الى جانب الحزبين الحاكمين في العراق وسوريا انقسامات عديدة، كما أن هناك شخصيات بعثية مستقلة.

(ج) وفيما يتعلق بالقوميين العرب، فقد شهدوا انقسامات في عدد من الساحات، فمنهم من تحول الى الماركسية (مثلاً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان.

وهنـاك شخصيات ذات فـاعلية وتـأثير (مثـل قسطنـطين زريق) . وعلى الـرغم من ذلـك تبقى بعض الأسئلة :

ـ منها ما يتعلق بالمنظمات القومية التي اتجهت الى الماركسية وهل تصنف تحت الحركة الشيوعية .

ـ ومنهـا ما يتعلق بحـالة الحـزب القومي السـوري الذي قـد يبدو أنـه «يحتل مكـاناً مـا» بـين القوميين العرب والماركسيين .

(د) وفيما يتعلق بالنـاصريين . ففي مصر لهم وضـع خاص . قسم منهم في اطـار حزب التجمـع الـوطني التقدمي الـوحدوي ، وقسم آخـر خارج التجمـع له انقسـاماتـه أيضاً، كما تم الاعـلان عن «الحزب الاشتراكي العربي الناصري» (تحت التـأسيس) . وهـم موجـودون أيضاً كتنـظيمات مستقلة في عـدد من البلاد العـربية : منهـا مـا هـو علني (في لبنـان وسـوريـا) ومنهـا مـا هـو سري (في الخليـج والسودان . . الخ) .

فـماذا تكـون ، إذاً ، قـواعد اختيـار ممثلين في الندوة من داخـل كل مجمـوعة من المجمـوعـات الرئيسية؟

هل نعتمد مثـلاً معيار القيمـة الذاتيـة للاستراتيجية المـطروحة والـرسمية من حيث المـوضوع والأصالة في طرح الحلول ورسم السياسات القريبة والبعيدة المحققة للتغيير الجـذري في المجتمع؟ أم ترانا نعتمد الأداء العملي (الكفاحي) لهذا الحزب أو ذاك سواء أكان منها في الحكم أم في المعارضة؟ .

ثم أن هناك صعوبة أخرى ، وهي الى أي مـدى يمكن أن يغطي تمثيـل اليسار في النـدوة جميع الأقـطار العربيـة؟ أن منشأ الصعـوبة أن هنـاك ٢٢ بلداً عربيـاً اعضاء في جـامعة الـدول العـربيـة . ولأسباب مختلفة (من بينها مثلاً عدم معرفتنا بحركة اليسار الراديكالي في بلد كموريتانيـا) يصعب أن ندعو ممثلاً أو أكثر من كل بلد . فالى أي حد يتنافى هذا الأمر مع متطلبات الدقة العلمية؟

إن هذا السؤال يثير بدوره بعض القضايا المنهجية . على سبيل المثال :

ـ هل نأخذ عينة عشوائيـة تمثل عـدداً من الأقطار العـربية التي يتم تحـديدهـا سلفاً؟ إن هـذه الطريقة واردة بالطبع . ولكن تظل مع ذلك غير كافية .

ـ اذن هل يتم اختيار ممثلي الأحزاب المعنية من المنظور الجيوبوليتيكي للأقطار التي تنشط فيهـا حركات اليسار العربي؟ وهل يتم هذا عـلى اتساع المنـطقة العـربية كلهـا أم بعد تقسيمهـا الى مناطق (الشرق ، الغرب . . الخ) .

إن هـذا المنهج وارد ولكن لـه عيوبـه ، اذ ربما ادى من حيث لا نقصـد الى استبعـاد حـزب أو حركة قد يكون من المفيد أن تطرح رؤيتها في الندوة .

ـ أم هل نكتفي بما هو ملحوظ ـ وفي الوقت ذاته ـ بما هو متواتر في الساحتين القطرية والقومية عن الوزن السياسي لهذا الحزب أو لهذه الحركة؟

ان هذا بالطبع معيار لا غبار عليه، ولكنه من عيوبه أنه ربما ابعدنا عن التعرف على احزاب حديثة النشأة قد يكون من المهم أن نتعرف على رؤيتها.

ويبدو أنه لكي نبدأ، فلا مفر من أن نأخذ بأكثر من منهج. وفي الوقت نفسه، فإن اختيار شخصيات ذات خبرة عملية بموضوع البحث سوف يوفر المزيد من الضمانات بما يحقق ـ عند اجتماع الندوة ـ اسلم تمثيل ممكن من شأنه أن يعكس بصدق، رؤية اليسار العربي المستقبلية.

ومن هنا نقترح أن تشمل القائمة المختارة مدعوين من الأقطار العربية التالية:

١ ـ مصر ـ السودان.
٢ ـ العراق ـ الاردن ـ سوريا ـ لبنان ـ فلسطين.
٣ ـ من الجزيرة العربية: من السعودية وجنوب اليمن واليمن العربية والبحرين ومسقط وعُمان.
٤ ـ ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب.
٥ ـ ليس لدى مقدمي الورقة اقتراحات محددة بشأن الأقطار التالية: الامارات العربية المتحدة ـ الصومال ـ جيبوتي ـ موريتانيا بسبب نقص في المعلومات عن حركات اليسار واحزابه هناك.

وتبقى بعد ذلك ملحوظتان:

١ ـ اذا صح أن مقدمي هذه الورقة الأولية ينتميان الى التيار الماركسي فإن هذا لا يشكل، على أي وجه، مصادرة على حق المنتمين الى تيارات أخرى في اليسار العربي الراديكالي، في تقديم أوراق اخرى من جانبهم. ففي هذا إثراء حقيقي للندوة، وبالتالي فإن المساهمة بأوراق أخرى، هنا، مطلوبة.

٢ ـ إن مسودة هذه الورقة جرت مناقشتها مع الأخوة المسؤولين والباحثين في منتدى العالم الثالث. وقد ساهمت المناقشة مساهمة ملحوظة في إثراء الورقة وتطويرها. ونحن اذ نعبر عن عرفاننا، نتحمل مع ذلك، وحدنا المسؤولية عما فيها من نواقص.

ثالثاً: المُنَاقشَات

اتفق المشاركون في الندوة على أن تخصص جولة أولى حرة يجري فيها تبادل الآراء من أجل التعرف على اليسار العربي الراديكالي، واستكشاف تضاريس المحيط الذي يتحرك فيه، وتحديد عدد من القضايا الفكرية المركزية التي تشغله، وذلك في محاولة لتحديد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء أزمته.

وفي مستهل المناقشة تم صياغة ثلاثة فروض في شكل اسئلة:

ـ هل توجد ـ في أقطار الوطن العربي ـ هذه الظاهرة التي تسمى اليسار العربي الراديكالي؟ وما مكوناتها؟

ـ إذا كان لهذا التيار وجود، فهل ثمة أزمة تواجهه ذاتياً أي من داخله وليس لمجرد أنه يواجه صعوبات موضوعية في محيطه؟ ثم ما هي مظاهر الأزمة وأسبابها؟

ـ هل يمكن أن يقال إنه على الرغم من الخلافات الكبيرة والصغيرة بين فصائل اليسار، يوجد حد أدنى من الالتقاء يمكن أن ننطلق منه لصياغة رؤية مستقبلية تطرح على جماهير الأمة العربية؟

في بدايات المناقشات أبدي تحفظ على تعبير «اليسار العربي الراديكالي»، واقترح ان يستبدل به تعبير «الحركة التقدمية العربية»، وذلك من واقع أن هذا التعبير ألصق بتجربة الجماهير العربية في صراعها التاريخي ضد قوى اجتماعية تجسدت في نظم واحزاب محافظة، أو رجعية، أو اقطاعية.. الخ. هذا فضلاً عن ان تعبير «اليسار الراديكالي» قد لا يجد تجاوباً في صفوف الجماهير العربية التي يتعاظم نزوعها نحو تأكيد هويتها الثقافية القومية. وأخيراً فربما أثار استخدامه ردود فعل غير مواتية من قبل جماعات متعصبة أو متطرفة.

وقد لقي الاقتراح قبولاً عاماً من الندوة(*). وان كان من بين المشاركين من هو أميل الى تعبير «التيار التقدمي الوطني».

الفرضية الأولى: الحركة العربية التقدمية موجودة، ويمكن رصد الآراء التي طرحت فيما يلي:

١ ـ ثمة رأي أجاب عن السؤال المطروح بعدد من التساؤلات، فإذا كان الواقع العربي يعيش حالة من التردي نتيجة العدوان الخارجي والقهر الداخلي فلا مفر من الخروج من المأزق الا بالثورة ولكن هل قامت ثورة شعبية في هذه المنطقة العربية؟ لم تقم ثورات شعبية، اذن فما السبيل الى تغيير هذا الوضع؟ واذا كان من الضروري ان توجد أحزاب لتقدم الثورة، فهل هناك أحزاب في الوطن العربي لها نظرية، ووجود سياسي في الشارع العربي ولها منظور تنظيمي؟ ثم إذا تحدثنا عن الحركة الشعبية العربية، فكيف السبيل الى إنشاء هذه الحركة ذات النظرية والمنهج التنظيمي؟

٢ ـ وطرح رأي كان يذهب الى ان ظاهرة الحركة التقدمية العربية ظاهرة موجودة بالفعل في مختلف اقطار الأمة العربية، وذلك من واقع أن ثمة قوى سياسية تطرح على الساحة العربية ـ ومن منظور تقدمي ـ برنامجاً للتغيير يستهدف تحقيق المصالح الحقيقية لأوسع الجماهير الشعبية.

٣ ـ ومن منطلق الاتفاق العام على ان هناك حركة تقدمية عربية، جرى نقاش حول مكوناتها، وساد اتفاق عام ايضاً على أن هذه الحركة تتكون من مدارس فكرية متعددة ومتنوعة. فهي بالتالي، لا تضم التيار الماركسي، أو التيار القومي فحسب، وإنما يدخل في اطارها كل القوى الساعية الى التحرر القومي والتقدم الاجتماعي. وذلك على الرغم من أن بعضها يتخذ شكل أحزاب شيوعية أو حركات ماركسية، ويرفع البعض الآخر شعارات اشتراكية دون الانتساب الى ماركس.

ولما كان قد طرح رأي مؤداه أن الاكتفاء بالبرنامج المكتوب لهذا الحزب أو ذاك لا يزكيه بالضرورة كفصيل من فصائل الحركة العربية التقدمية، لأن بعض الاحزاب التي تولت السلطة تنكرت في الممارسة للمنطلقات والشعارات الاساسية، فقد ساد الاتفاق في الندوة على امرين:

الأول: تحديد أهم المرتكزات الرئيسية التي يتميز بها فكر وممارسة الفصائل والاحزاب العربية التقدمية عن غيرها، وهي:

أ ـ النضال لتصفية التبعية في جميع ابعادها السياسية والاقتصادية والحضارية.

ب ـ تغيير الأسس الحقوقية الراهنة للملكية في اتجاه يخدم قضية التقدم، وضمن إطار المرحلة التاريخية التي يمر بها كفاح هذا القطر العربي أو ذاك.

ج ـ بناء المجتمع الحديث من منظور اشتراكي، وفي ارتباط وثيق بنهضة ثقافية تستند الى افضل العناصر الحية في التراث القومي العربي الاسلامي.

(*) سوف نستخدم منذ الآن تعبير الحركة التقدمية العربية كبديل «لليسار العربي الراديكالي».

د ـ بناء المجتمع الاشتراكي في ارتباط عضوي مع تطوير الديمقراطية وتوسيعها.

هـ ـ التلازم بين النضال من اجل التقدم الاجتماعي والديمقراطية، وبين النضال من اجل الوحدة العربية.

الثاني: ساد اتفاق بين المشاركين على أهمية رسم خريطة جديدة للحركة التقدمية العربية، بما يستبعد تلك القوى التي انتقلت موضوعياً الى مواقع التبعية، وقمع الجماهير والقوى التقدمية، والتنكر لمتطلبات التقدم الاجتماعي.

الفرضية الثانية: أزمة الحركة التقدمية العربية

١ ـ **مظاهر الأزمة**: ساد اتفاق عام بين المشاركين، على أنه عقب انتهاء مرحلة النضال ضد الاستعمار القديم، وبعد أن كسبت الأقطار العربية باستثناء فلسطين، استقلالها الوطني وسيادتها القومية، بدأت مرحلة جديدة طرحت فيها على الفور قضية التنمية بكل أبعادها. هنا أخذت الحركة التقدمية العربية تواجه صعوبات شتى. ومع العجز عن اكتشاف الحلول الاستراتيجية لتحديات المرحلة الجديدة، دخلت الحركة التقدمية العربية في طريق وعر التضاريس، وفيه وقعت العثرات والانتكاسات، وبدا بوضوح ان ثمة أزمة في الحركة. وقد رصدت الندوة عدداً من مظاهرها:

ـ على المستوى الجماهيري لوحظت ظاهرة الضعف النسبي لالتفاف الجماهير حول التيارات التقدمية.

ـ على مستوى العلاقة بين الفصائل التقدمية لوحظت ظاهرة غياب التواصل بينها، واستمرار ظاهرة التشرذم، والقابلية لمزيد من التشرذم. فضلاً عن التراجع من قبل أفراد أو جماعات من مواقع تقدمية الى مواقع يمينية، بل وتتدرج الى حد الوصول الى مواقع الردة الكاملة.

ـ على مستوى الأحزاب التي يشار اليها عادة في الأدب العربي بـ «النظم الوطنية التقدمية»، لوحظ في أكثر من قطر عربي انسلاخ هذه الأحزاب عن الشرائح الاجتماعية أو الطبقات التي كانت تمثلها. ثم ما أدى اليه هذا من عزلها بالتالي عن الجماهير الشعبية. وهي عزلة ارتبطت طردياً ببروز مظاهر التراخي في الوقوف ضد الامبريالية والاستعمار الجديد، والابتعاد عن طريق التنمية المستقلة، ومصادرة الحقوق الديمقراطية للشعب، وحق الأحزاب المعارضة لنهجها في الوجود والتنظيم والنشاط.

والمحصلة بعد ذلك، ان ثمة ظاهرة لا خلاف عليها، وهي أن الحركة العربية التقدمية لم تضع نفسها بعد في وضع الاستعداد الذي يمكّنها من طرح مشروع رؤيتها المستقبلية على جماهير الأمة العربية.

٢ ـ **أسباب الأزمة**: وفي محاولة من الندوة لاستكشاف الأسباب الرئيسية لأزمة الحركة التقدمية العربية، أشير الى ضرورة التعرف على المحيط الذي توجد فيه هذه الحركة، على اعتبار أنه مليء بالظواهر التي تشكل في مجموعها الأسباب الموضوعية للأزمة. وفي هذا ثمة ظواهر في الوطن العربي

لا يمكن الا أن تكون لصيقة الصلة بالجانب الذاتي لأزمة الحركة التقدمية العربية. ومن ذلك يمكن رصد:

ـ ظاهرة استفحال الهيمنة الامبريالية في جميع صورها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية.

ـ ظاهرة تشوه في البنى الاجتماعية يترتب عليه في كثير من الاحيان تشوه في أشكال التعبير عن الصراعات الاجتماعية، بما يجرفها الى مسارب دينية وطائفية أو نزاعات اثنية، أو عداوات قطرية. وقد تسارعت هذه العملية بما سببته الحقبة النفطية من تشويه لعمليات التنمية في عدد من الاقطار العربية غير النفطية، وبما أدت اليه من استفحال الفروق بين الطبقات، وما ارتبط بهذا كله من اختلال في أنظمة القيم، بكل ما يصاحب هذا الاختلال من تعميق ظواهر الاستلاب وإضعاف الهوية الوطنية والقومية.

ـ أزمة الديمقراطية التي تتبدى في ضيق أو انعدام قنوات التعبير عن الرأي الآخر، كما تتبدى في غياب مؤسسات المشاركة الشعبية في إدارة شؤون البلاد، بكل ما يرتبط بتلك الأزمة من انتهاك لحقوق العربي كإنسان ومواطن.

في هذا السياق المعقّد، تتعرض القوى التقدمية العربية، هنا وهناك وفي ظل هذا الحكم أو ذاك، الى ضغوط واجراءات تستهدف قمعها، وتهميشها، وطمس الحقائق المتعلقة بتاريخها وبمواقفها النضالية.

ولا جدال بعد ذلك في أن الظواهر المشار اليها تلقي ضوءاً على أزمة الحركة التقدمية العربية، الا أنها لا تفسر ـ بالقطع ايضاً ـ ازمة الحركة في جميع جوانبها وابعادها. وقد اوضحت المناقشات أن الأزمة الراهنة في حركة التحرر الوطني العربية لا يمكن اختزالها لتكون أزمة نظم الحكم القائمة وحدها، وانما يتعين، بالتالي، البحث في الجانب الذاتي للأزمة اي في المسؤولية التي تتحملها هنا القوى التقدمية العربية.

وقد جرت مناقشات مستفيضة حول الأزمة وجرى طرحها على مستويات مختلفة سياسية وثقافية وايديولوجية وتاريخية.

ويمكن تصنيف أسباب الأزمة كما طرحت في الندوة ضمن ثلاث مجموعات رئيسية وان كانت تتداخل وتترابط وتتكامل فيما بينها.

أ ـ المجموعة الأولى من الاسباب: وقد انصبت المناقشات فيها على عدد من التوجهات والممارسات والمواقف التي تبنتها ـ وما زالت ـ فصائل الحركة التقدمية العربية، مع تركيز على مسؤولية الانظمة الحاكمة التي يشار اليها عادة تحت اسم «الانظمة العربية التقدمية».

هنا طرحت الآراء التالية:

(١) ثمة رأي يذهب الى أن من أسباب أزمة الحركة التقدمية العربية المنهج الذي طبقته بعض

الأنظمة الوطنية عندما أخذت تنقل حرفياً تجربة ثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ المصرية. ذلك انه مع التسليم بالبعد القومي لثورة يوليو وتأثيرها العميق على المنطقة العربية الا ان لها خصوصيتها المحلية، ومن ثم أدى النقل الآلي (مثلاً لنموذج التنظيم الواحد، ونمط التأميمات... الخ) الى سلبيات محققة. والمثل البارز هنا ما حدث في السودان.

وفي هذا السياق ايضاً، برز من جانب الحركة التقدمية العربية ما يمكن ان يسمى بالقصور النظري في معالجة قضية العلاقة بين حركة التحرر الوطني وبين القوات المسلحة التي تتولى السلطة وتتخذ مواقف معادية للامبريالية والاستعمار الجديد وللطبقات الرجعية. فهي لم تقدّم تقويماً واضحاً لهذه العلاقة يثقف الجماهير. وما حدث هو أن مواقف الحركة التقدمية تراوحت من تصنيفها كانقلاب عسكري الى وصفها بأنها تحولت بعد ذلك الى حركة شعبية. وقد ترتب على غياب التقويم الواضح ظهور اتجاه في بعض الاحزاب التقدمية يعظّم من شأن العمل داخل القوات المسلّحة. وأدى هذا الى ظهور سلبيات مختلفة تجسدت في شعارات من قبيل «الديمقراطية للثوريين ولا ديمقراطية للرجعية» و«الديمقراطية الموجهة». والمفارقة انه في الوقت الراهن تبرز داخل الحركة التقدمية العربية اتجاهات تطرح الديمقراطية طرحاً «ليبراليا».

ثم يدخل في أسباب الأزمة ما يمكن أن يشار اليه تحت عنوان الممارسات اللاديمقراطية في الاحزاب التقدمية، أكانت ماركسية أم قومية. وتتحمل الاحزاب الماركسية مسؤولية خاصة عن هذه السلبية من حيث ان ممارساتها تأثرت بما كان يجري في البلدان الاشتراكية. ومن ثم لم تعد بعض هذه الاحزاب تشكل عنصراً جاذباً للجماهير، فضلاً عن ان ممارساتها اللاديمقراطية قد فجرت خلافات بين الحركة الثورية والحزب من ناحية، وبين الإطارات (الكادر) والحزب من ناحية أخرى.

(٢) وطرح رأي مؤداه أنه يتعين البحث عن أسباب جمود الحركة التقدمية العربية في تجربة الأحزاب الوطنية العربية بعد مرحلة تحقيق الاستقلال السياسي. فهذه الأحزاب، ما إن أقامت سلطتها حتى ظهر الانفصال بين برامجها ووعودها المعلنة، وبين سياساتها المنفذة. لقد أعلنت أنها تتبنى بحزم قضية الدفاع عن الاستقلال الوطني، الا أنها فعلت هذا بكيفية ناقصة. ومع أنها طرحت نفسها كسلطة تقدمية تتولى مهام البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي لمصلحة الشعب، الا أنها أقامت هياكل فوقية منفصلة عن الجماهير بقدر ما مارست اساليب دكتاتورية أهدرت أبسط حقوق الإنسان. ومضت فصادرت حركة الجماهير ومنعت قيام الاحزاب المعارضة لها وحاولت تهميشها أو تجميدها. وفي هذا القطر العربي أو ذاك فرضت صيغة «الحزب الواحد» و«الحزب القائد» الى غير ذلك.

ولقد ترتب على كل ما تقدم نتائج سلبية أبرزها:

ـ تعرض هذه الأحزاب للسقوط وما يرتبط بذلك من تهديد المكاسب السياسية والاجتماعية التي تحققت في مرحلة تحقيق الاستقلال وتثبيته.

ـ تعذر قيام صيغة صحيحة للتعاون بين الأحزاب والقوى التقدمية على الرغم من الصيغ التي طرحت وجرى اقامتها في صورة «جبهات» مختلفة.

ـ غياب التحرك الجماهيري القادر على مواجهة بعض الاحداث الخطيرة والمصيرية على المستوى القومي (مثلاً: الغزو الاسرائيلي للبنان).

(٣) وفي هذا السياق ايضاً طرحت ملاحظات حول ضعف ـ واحياناً غياب ـ التواصل بين فصائل الحركة التقدمية العربية. فعلى الرغم من أن هذه الحركات متقاربة جداً في هويتها واهدافها، وعلى الرغم من ان امكانات التجمع الجبهوي قائمة فيما بينها، الا أن فصائل الحركة لا تتبادل الآراء والتجارب، كما أن بعضها لا يضع على جدول اعماله ـ ومن منظور التضامن ـ متابعة نضال القوى التقدمية في بقية أقطار الوطن العربي. ولا محل لتبرير هذه التوجهات بالقول بأن للأحزاب التقدمية المختلفة آراء مختلفة في التنمية أو في السياسة الخارجية. . الخ، ذلك أن هذا التنوع لا يشكل مصدر ثراء للحركة فحسب، وانما تفرضه ايضاً خصوصيات كل مجتمع عربي على حدة، ويفسره التاريخ الخاص الذي سلكه هذا المجتمع أو ذاك.

فإذا تجاوزنا بعد هذا، تعدد زوايا الرؤية، والفروق المحدودة في طرح المشاركين في الندوة، فإنه يمكن القول ـ حتى الآن ـ بأن مجموع الآراء التي طرحت عن الأسباب الذاتية للحركة التقدمية العربية كانت موضع التقاء عام.

غير أنه جرى في هذا السياق طرح قضيتين كانتا موضع جدل بين المشاركين، احداهما تتعلق بعجز الأنظمة التقدمية العربية عن تجاوز آثار هزيمة ٥ حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧؛ والثانية تتعلق بعجز هذه الأنظمة عن طرح نموذج للتنمية يعبىء الجماهير ويثير حماسها.

(٤) وفيما يتعلق بالقضية الأولى تتلخص وجهة النظر المطروحة في: أن في مقدمة الأسباب الرئيسية لأزمة الحركة التقدمية العربية عدم القدرة، بخاصة من جانب الأنظمة الحاكمة، على تجاوز نتائج هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، وانه في هذا تبرز قضايا عدة:

ـ فالبلاد العربية ابعد ما تكون عن تحقيق أهدافها في الاستقلال والتنمية المستقلة وفي التعاون والوحدة العربية.

ـ ما زال أثر الهزيمة يدفع بمسلسل تفاعلاته على امتداد الارض العربية كلها، من ذلك مثلاً المحاولات التي تبذل حتى يترسخ في اذهان الجماهير أن الذي هزم لم يكن الأنظمة التقدمية، وانما هو التوجه الاشتراكي في المحل الأول.

ـ ليس امام الجماهير استراتيجية واضحة تكفل الخروج من اطار الهزيمة.

ـ عدم قدرة الانظمة العربية والقوى الوطنية على تحديد العدو الرئيسي الأمر الذي يعرض الحركة التقدمية العربية للانقسامات. وتكفي في هذا الاشارة الى ما يجري على الساحتين الفلسطينية واللبنانية.

(٥) هنا طرحت وجهة نظر أخرى لا توافق على نسبة الهزيمة الى النظم التقدمية. والدليل على هذا أن جمال عبد الناصر حُمِّل هذه الهزيمة تحميلاً، ولم تفرض عليه من قبل الصهيونية بقدر ما فرضت عليه من قبل قوى عربية.

(٦) ويتفق مع وجهة النظر الأولى الطرح القائل بأن الهزيمة هي هزيمة لحركة التحرر الوطني العربية بأنظمتها التقدمية وقواها الوطنية. لأنه فيما يتعلق بالنظم، ومع التسليم بالفعل بأن تجربة عبد الناصر تجربة تقدمية عربية، الا أن هذه التجربة كانت تحمل معها عوامل ضعفها وفي مقدمة هذه العوامل غياب المؤسسات القادرة على تعبئة الجماهير وجذب مشاركتها.

(٧) وثمة رأي ثالث اعتبر ان الانهيار الذي اصاب التجربة المصرية كان جماع عاملين رئيسيين: وقوع الهزيمة وغياب عبد الناصر. ويمكن تقويم العامل الأخير من واقع ان فكر عبد الناصر السياسي بلغ أوج نضجه في غضون السنوات الثلاث الأخيرة من حياته.

وصحيح أنه لا سبيل الى إنكار أن اقامة عبد الناصر للتنظيم السياسي من موقع السلطة يقترن بسلبيات كثيرة. غير أن حالة عبد الناصر تختلف عن حالة نظم قومية جاءت الى السلطة تسندها احزاب حقيقية فما لبثت أن أصيبت بانقسامات، وما لبثت ممارساتها أن أدت الى نقيض الشعارات التي تطرحها.

ولما كان هناك اتفاق بين المشاركين في الندوة على أن دراسة آثار هزيمة حزيران/يونيو ليست مطروحة على الندوة، فقد استقر الرأي على انها من القضايا التي تتطلب دراسة عميقة تطرح الهزيمة كواقع، وتحدد مجموع العوامل التي ادت اليها، وتستقصي آثارها على الحركة التقدمية العربية في مجملها.

وكانت القضية التي أثارت الجدل هي ما طرح تحت عنوان: عجز الانظمة العربية التقدمية عن تقديم نموذج للتنمية يستشرف المستقبل ويجذب الجماهير ويعبئها. ويشار هنا بوجه خاص الى عدد من الاقطار العربية التي اعتمدت في التنمية على أساس الملكية العامة (القطاع العام) والتصنيع، والاصلاح الزراعي مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر، فمن المعروف ان القضايا المتعلقة بحياة الجماهير تشكل محوراً رئيسياً يستقطب تأييداً، أو عدم تأييد، العمال والفلاحين والجماهير الشعبية بوجه عام.

أما سبب الفشل فيكمن في انه بعد كسب الاستقلال السياسي واجهت القوى التقدمية العربية الموقف الأشد تعقيداً. إذ لم تعد المشكلة مواجهة الاستعمار في وجوده المادي، وانما مواجهة قضية التقدم. ويضاف الى هذا، انه عندما شرعت الانظمة المشار اليها تطرح نماذج للتنمية، نظر اليها على انها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان. في حين انها كانت في مجموعها نماذج مستعارة لا تراعي الواقع المحلي في هذا البلد أو ذاك. وادى هذا الى فقدان التواصل بين النموذج المطروح، وبين الجماهير في البلد المعني. والسبب الكامن وراء هذا الخلل يتمثل في عدم استيعاب مجمل التغيرات العاصفة في خارج الوطن العربي وداخله: فهناك مثلاً الثورة العلمية والتكنولوجية، وهناك آثار الحقبة النفطية، اضافة الى قضايا حيوية داخلية لم تدرس بعمق، من قبيل الهيكل الاجتماعي للطبقات، والتعليم، والعلاقات الاجتماعية داخل الريف والمدينة، الى غير ذلك.

(٨) وقريب من هذا الرأي وجهة النظر القائلة بأن فشل الانظمة التقدمية في تحقيق تنمية

مستقلة إنما يعزى الى أن الحركة العربية التقدمية تفتقر الى مفهوم للتنمية يتحتم، ابتداءً، ان يستند الى تحليل للمرحلة الراهنة وخصائصها، ويحدد نوع السلطة المطلوب لتحقيقها. وقد حال دون تحقق هذا المفهوم طروح بعض الاحزاب الحاكمة التي تنتمي الى التيار القومي في اطار الحركة التقدمية العربية، باعتقادها أن المرحلة الراهنة في القطر المعني هي مرحلة الاشتراكية، وذلك على الرغم من نكوص هذه الأنظمة عن منطلقات أساسية لها في التنمية، وهكذا وصلت هذه الطروحات الى نوع من الاشتراكية بالمعنى الفج، من حيث إنه لا يحسب حساباً لمعايير اقتصادية اجتماعية تلبي حاجات التطور في كل مرحلة من المراحل التي يمر بها القطر المعني.

وفي الوقت نفسه، هناك قوى تقدمية (ماركسية) تتعامل مع مفاهيم غامضة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من قبيل مفهوم «التطور اللارأسمالي» و«السلطة الوطنية التي تقترب من مواقع الاشتراكية»، بل لقد ذهبت بعض الكتابات السوفياتية الى أن دول العالم الثالث التي تدخل في تحالف مع الاتحاد السوفياتي تصبح بالتدريج جزءاً من الثورة الاشتراكية العالمية. فهذا الطرح، فضلاً عن انه يلقى معارضة من قِبل بعض العلماء السوفيات، فإن موضع الخطأ فيه كامن في ان مفهوم التطور اللارأسمالي يظل مفهوماً سياسياً وليس اقتصادياً. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، فإن هذا المفهوم يعظّم العامل الخارجي على حساب العامل الداخلي، وهو الأمر الذي عزز فكرة حل الاحزاب الشيوعية في بعض البلدان العربية.

وأخيراً، فإنه دون الانتقاص من مجهودات الاقتصاديين الماركسيين العرب في إغناء الفكر التنموي، فإن اسهاماتهم لم تنعكس في النهاية على المنظمات والتيارات التقدمية الفاعلة. ويظل ما هو مطلوب ان تجيب الحركة التقدمية العربية عن هذه الاسئلة: ما هي المرحلة الراهنة لحركة التحرر العربي؟ وما هي العلاقة بين التنمية المستقلة والنظام السياسي المدعو الى تحقيقها؟ وما طبيعة هذا النظام؟

(٩) هنا طُرح رأي يختلف مع القائلين بأنه لا توجد سياسة تنموية في الوطن العربي، وبأن التجارب التي اقامها عدد من الانظمة الوطنية قد آلت الى الفشل. وينطلق هذا الرأي الآخر من واقع انه في الخمسينات والستينات وجدت في أقطار مثل تونس ومصر ـ وربما فيما بعد في العراق ـ سياسة تنموية مستقلة قادرة على تغيير المجتمع. وهذه السياسة لم تفشل بدليل ثقل واتساع رد الفعل الذي ظهر من جانب القوى التي أرادت إحباط تلك التجارب. ومن ناحية أخرى، فإن سبع أوثماني سنوات من عمل القوى المضادة لا يكفي في النهاية لهدم هياكل الانتاج الجديدة التي امكن اقامتها. والأصح أن يقال إن هناك تحولاً بدأ في بعض الاقطار العربية، وان هذا التحول ما زال في بدايته.

ثم تناولت وجهة النظر هذه ـ بشيء من التركيز ـ تجربة التنمية في الجزائر. فعلى الرغم من بعض السلبيات وأوجه القصور الكبيرة والصغيرة، فقد تمت انجازات كثيرة في مجالات التصنيع وتدريب الأطر اللازمة. ويقوم في الزراعة الى جانب القطاع الخاص قطاعان: تعاوني واشتراكي، وتتحكم الدولة في التجارة الخارجية، ويحظر على القطاع الخاص ان يقيم مشروعات بالمشاركة مع رأس المال الأجنبي. وانه على الرغم من أن صيغة جبهة التحرير غير قابلة للمناقشة، فإن الجبهة

تتمتع بحيوية على مستوى القواعد.

ب ـ المجموعة الثانية من اسباب الأزمة يمكن ان تطرح هذه المجموعة تحت عنوان قضايا مركزية في فكر التقدميين العرب لم يتم حسمها بعد، وما زالت موضع جدل شديد بين فصائل الحركة التقدمية العربية. وفي هذا درست الندوة قضيتين:

ـ قضية تحالف حركة التحرر العربي الوطنية مع الحركة الاشتراكية العالمية عموماً، مع تركيز على تحالفها مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وذلك في ضوء المفاهيم التي يتبناها التقدميون العرب للقومية والأممية.

ـ قضية علاقة الحركة التقدمية العربية بالاسلام.

(١) تحالفات حركة التحرر العربي: وحول هذه القضية طرحت بعض وجهات النظر التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

(أ) يؤخذ على بعض الاحزاب التقدمية العربية تمسكها بمفاهيم جامدة تؤدي بها الى اسقاط ما هو خصوصي في الواقع الأوروبي على الواقع العربي. ومثل هذا الاسقاط يؤدي الى خلل في التحليلات السياسية. فالقول مثلاً بأن مجيء حزب يساري اوروبي الى السلطة يخدم بالضرورة قضايا العرب القومية (مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي) هو أمر لا يبرره الواقع. فبعض أحزاب اليسار الأوروبي توالي الصهيونية موالاة سافرة. وهذا النهج في النظر الى القضايا العربية عبر تحليلات اوروبية قد أوقع الحركة الماركسية العربية في أخطاء أضرت بها ضرراً جسيماً (مثلاً الموقف من اسرائيل بعد قيامها واعتبارها واحة التقدم والديمقراطية في المنطقة). ومعروف ان هذا الموقف قد تم تصحيحه. ومن هنا، فلا بد من التأكيد على انه بعد حل الأممية الشيوعية يتعين ان تطرح قضية العلاقة بين حركة التحرر العربية، وبين الدول الاشتراكية في اطار التحالف وليس في اطار الانتماء الى تنظيم غير موجود ذي مركز قيادي واحد. كما يتعين ان تطرح في إطار التعايش السلمي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي لا في إطار المواجهة التي تفرض علينا ان نتخلى عن عدم الانحياز.

(ب) وطرح رأي ثان ينطلق من أن تحالف حركة التحرر الوطني العربية مع المنظومة الاشتراكية هو مسألة مبدأ وضرورة. وانه يتعين أن تطرح العلاقة بين الطرفين من منظور تاريخي. ذلك أنه إذا كانت الاحزاب الماركسية قد وقعت في أخطاء جسيمة فعليها ان تتحمل هي مسؤوليتها ولا يجوز بالتالي ان تعلقها على غيرها. لأنه يتعين عليها، في نهاية الأمر، أن تلتزم بالموقف المستقل المطلوب. وفيما يتعلق بالخطأ الخاص بالموقف من اسرائيل والمشار اليه آنفاً، فإن مصدر الخطأ من جانب الاحزاب الماركسية العربية انها لم تحلل بنفسها واقعها العربي الخاص، واعتمدت في ذلك على تحليلات لأحزاب شيوعية اوروبية كانت مصابة بدورها بعدوى من الاحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية. وقد تم تصحيح الموقف. واليوم تلتقي مواقف القوى التقدمية العربية على موقف يكاد يكون متشابهاً باستثناء بعض الفصائل التي ترفع شعار «كل شيء أو لا شيء».

والآن يوجد تقويمان داخل الحركة الماركسية العربية للموقف من البلدان الاشتراكية:

ـ التقويم الأول: يبالغ مبالغة شديدة في تحميل العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الانظمة

العربيـة والدول الاشتراكية ما لا تحتمل. ومن قبيل ذلـك اعتبار ان التحـالفات واحيـاناً المعـاهدات التي تقوم بين الدول الاشتراكية وبعض الانظمة العربية الوطنية هي من قبيل التحـولات النوعيـة في الانظمة العربية.

ومصـدر الخطأ في هـذا التقويم خلل في فهم قضيـة التنـاقض الـرئيسي. ذلـك أن الاحـزاب التقدمية التي تؤيد تلك النظم الوطنية التقدمية تبني احكامها على أساس احادي الجانب وتبرر ذلك، بحجة ان جميع التناقضات الثانوية ينبغي ان تخضـع للتناقـض الرئيسي بين الحركة الوطنيـة بقواهـا المختلفة وبين الامبرياليـة. وهذه المقـولة صحيحـة من الناحيـة النظريـة، ولكن الأحزاب المـاركسية تطبقها بطريقة مبسـطة، فتصبح ـ هي نفسهـا ـ أسيرة هـذا الخطأ عنـدما تنسى ان الانـظمة الـوطنية التقدمية تفرّط ـ مثلاً ـ في أكثر من موقف، بقضية الاستقلال.

ـ التقويم الثاني: يتمثل في تخطئة الاتحاد السوفياتي لتعـامله مع حـركة التحـرر الوطني العـربية كأنظمة. ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان مثل هذه العلاقة عادت بنتائج سلبية للغايـة على الاحـزاب الشيوعية والمنظمات الديمقراطية العربية.

هذان التقويمان لهما مصـدران: خارجي وداخـلي. الأول ينطلق من طـروح لبعض المنظرين في البلدان الاشتراكية. ففي اعتقادهم ان قيام علاقات متعـددة الجوانب ومعـاهدات مـع العالم الثـالث يفتح الطريق امام هذه البلدان لتندمج بالتدريج في اطار المنظومة الاشتراكية. وهذه نظرية ضعيفة.

أما المصدر الداخلي، فهو ان الماركسيين العرب هنا لا يفرّقون بين العـام والخاص في مـوضوع العلاقة مع البلدان الاشتراكية. اما العـام فهو ضرورة التحـالف ضد الامـبرياليـة ومن أجل التنميـة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي. واما الخاص فهو كيف تتجسـد خصوصيـة القضايـا العربيـة ضمن ذلك الاطار العام. ويؤدي إهمال التفرقة بـين العام والخـاص ببعض الماركسيـين الى اعتماد تحليـلات جـاهزة يستعـيرونها من البلدان الاشتراكيـة. هذا من نـاحية، كـما يؤدي من نـاحيـة اخـرى، وعـلى المستوى الجماهيري، الى الترويج لفكرة أن الاتحاد السوفياتي سوف يبادر الى ردع كل عدوان يقع على هذا البلد العربي أو ذاك من قِبَل الامبريالية والصهيونية.

ومصدر سوء الفهم هنا هو أن السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي تحكمهـا رؤية كـونية قـد لا تتفق ـ واحياناً قد تتعارض ـ مع تفاصيل الموقف الداخلي لهـذا البلد العربي أو ذاك. هـذا عن موقف الشيوعيين العرب من قضية العلاقة مع البلدان الاشتراكية.

اما من داخل التيارات القومية، فإن تقويم هذه العلاقة يتم على مستويات ثلاثة:

المستوى الاول: ما يلاحظ من أن بعض التيارات القـومية تـنطلق من منطلق العـداء للبلدان الاشـتراكية. فـان احد المفكـرين القوميـين يعلن أن حزبـاً كحزب البعث هـو في آن واحـد، وعـلى المستـوى نفسه، وليـد العداء للشيـوعية وللغـرب الرأسـمالي. وخطأ هـذه النـظريـة انها لا تستجيب لضرورات التحالف الموضوعي مع الحركة الاشتراكية العالمية، ولا تخدم المصالح المشتركة بين البلدان العـربية والاشـتراكية، اضـافة الى انها تنسف اي تقـارب ايـديـولـوجي بـين التيـار القـومي والفكـر الاشتراكي.

المستوى الثاني: يتمثل في موقف بعض النظم التي تعتبر وطنية وتقدمية. فواقع الحال ان هـذه النظم تحدد موقفها من الاتحاد السوفياتي على اساس الموازنة، في محاولـة منها للـضغط عـلى الولايـات المتحدة الأمريكية. فالموقف هنا لا يستند الى ضرورات مبدئية.

المستوى الثالث: هو ان التيار القـومي يطرح عـلاقة الشيـوعيين العـرب بالبلدان الاشـتراكية باعتبارها علاقة تبعية. والأمر ليس كذلك. اذ لا يوجد معسكر شيوعي ذو مركز اممي واحد. وواقـع الحال أن العلاقة بين الاحـزاب الشيوعيـة العربيـة والاتحاد السـوفياتي تقـوم في جوهـرها عـلى أسس ايديولوجية وليس على اساس التبعية، أي بمعنى تلقي أوامر من حزب أو من دولة.

ومن هنا، فإن الاحزاب القومية مدعوة الى نبذ مفهوم التبعية. وهي في الوقت نفسه، مـدعوة الى تبني النقيض الايجابي لهذا المفهوم: وهو التحليل المستقل لأوضـاعنا العـربية انـطلاقاً من أن كـل حزب مستقل في رسم سياسته واوضاعه.

ومما تقدم كله، يتعـين ان تطرح قضيـة العلاقـة مع الحـركة الاشـتراكية العـالمية عـلى الأسس التالية:

- انها ضرورة تاريخية وموضوعية.

- انها علاقة ذات تـأثير متبـادل من الطرفـين وأساسهـا وحدة المصـالح وتقـوم على التكـافؤ في العلاقات بين الدول.

- التمايز بين مواقف قوى التقدم العربية وبعض البلدان الاشتراكية ومن بينها الاتحاد السـوفياتي هو قضية موضوعية، والتطابق في المواقف قد لا يكون مطلوباً.

(ج) ثمة طرح آخر ينطلق من انه توجد على السـاحة العـالمية مـنظومات أخـرى غير المنـظومة الاشتراكية. وهذه المنظومات لا تسعى الى استغلال بلدان العـالم الثالث أو الهيمنـة عليها. ومن هنـا يتعين ان تخضع العلاقة مع البلدان الاشتراكية لأولويات واعتبارات مذهبية واستراتيجية:

- يأتي في مقدمة هذه الأولويات المنـطقة العـربية التي نعيش فيهـا بما يفـرضه ذلـك من ارتباط استراتيجي بين القوى التي تناضل على أرض الوطن العربي.

- تأتي بعد هذا علاقة المنطقة العربية مع بلدان العالم الثالث لأن نضال شعوبـه لا ينفصل عن نضال بقية الشعـوب التي ظنت انها استقلت في حين انها تـرسف في اطار التبعيـة والقهر. ومن هنـا ضرورة التآلف مع حركة عدم الانحياز، آخذين في الاعتبار، في الوقت نفسه، ان الحركة امتلأت - بعد ان فقدت روح باندونغ - بالدول التابعة والمعادية للديمقراطية، وشكّل انضمامها الى حـركة عـدم الانحياز غطاءً لاجراءات القمع الموجهة ضد حركة التقدم العربية.

- انه لا اعتراض عـلى العلاقـة مع اسرة البلدان الاشـتراكية، غـير ان اي علاقـة تضامن من استراتيجية يتعين ان تبنى على أسس علمية فلا تكون ذات اتجاه واحد ولا تقوم على عدم التكافؤ. في الوقت نفسه، لا بد من ملاحظة ان العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان العربية التي تضـطهد الاحـزاب التقدميـة والمنظمات الـديمقراطيـة طالما ترتبت عليهـا نتائـج سلبية أضرت بمجمـل القوى

الديمقراطية في الوطن العربي.

(د) ومن المشاركين من لاحظ انه على الرغم من ضرورة العلاقة بين حركة التحرر العربي والبلدان الاشتراكية، الا ان الحركة العربية التقدمية تتحمل مسؤولية خاصة لأنها ما زالت مترددة في مناقشة هذه القضية ومعالجتها معالجة جادة.

(٢) علاقة الحركة التقدمية العربية بالاسلام

(أ) ثمة رأي يذهب الى أنه يدخل في اسباب ازمة الحركة التقدمية العربية عدم وضوح علاقة قوى التقدم العربية بالاسلام. وكلمة الاسلام هنا لا تستخدم على المستوى الايديولوجي، وانما تنصرف الى الاسلام كما تفهمه الجماهير وتمارسه في حياتها اليومية. ولما كانت هذه القضية لم تأخذ حظها من الدراسة، فربما تسبب هذا في حجب حقيقة رؤية الجماهير للحركات التقدمية.

وعند الحديث عن الاسلام، يتعين ان يؤخذ البعد الثقافي في الاعتبار. فإذا كانت البرجوازيات العربية قد طرحت «المشروع السياسي» في فترة النضال ضد الاستعمار، وهو مشروع الاستقلال، واذا كانت الجماعات الماركسية قد طرحت «المشروع الاجتماعي» في الاربعينات، فإن الجماعات الاسلامية قد طرحت «المشروع الحضاري» وهو المشروع الذي يدخل القيم كمكوّن أساسي من مكوّنات الهوية. وتجارب المغرب العربي واضحة الدلالة في هذا الصدد.

والحديث عن علاقة حركة التقدم بالاسلام يطرح بالضرورة علاقة هذه الحركة بالتراث القومي. وهنا يلاحظ نوعان من الأخطاء المنهجية. الأول يتمثل في أن بعض الحركات التقدمية العربية نظرت الى التاريخ العربي ضمن قوالب جامدة استعارتها من المادية التاريخية مطبقة على الواقع الأوروبي. (مثلاً مفهومات الاقطاع وحركة التنوير. . . الخ).. وشكّل هذا الموقف منهجاً كاملاً من اسقاط التاريخ الأوروبي على التراث العربي والواقع الراهن. وقد رأينا فيما سبق كيف امتدت اعمال هذا المنهج الى القضايا السياسية.

اما النوع الثاني من الاخطاء المنهجية، فهو ما تقع فيه الحركات التقدمية العربية الاخرى التي تطرح فكرها وشعاراتها خارج الأطر الزمنية. وهي بذلك تخلط بين التاريخ العربي العام، وبين واقع ان للمجتمعات القطرية تواريخها الخاصة، وادى هذا الى بعض الطروحات الخاطئة عن القومية العربية كمفهوم وكممارسة.

(ب) وهناك طرح ثالث يرى أن موضوع الهوية الثقافية والتقدم التقني يدخل كبعد تنموي وذلك من أكثر من زاوية.

الزاوية الاولى: هي أن موضوع الهوية الثقافية هو المنطلق لتصحيح النهج اللاديمقراطي الذي تمارسه بعض النظم الحاكمة ضد المعارضة ومن اجل تشويه الحركات التقدمية العربية.

والثانية: انها تلقي ضوءاً كاشفاً على اسباب فشل اليسار المتطرف الذي عاش وتحرك بالاساس منفصلاً عن واقعه المحلي بدنياً وفكرياً ونفسياً.

والثالثة: انها تساعد على تبينّ ما خلفته الحقبة النفطية من آثار وعلاقات سلبية لا تمتّ الى الاسلام والعروبة بصلة، فضلاً عن الوطنية والتقدم.

(ج) كما ان هناك قضية اخرى هي علاقة القومية بالدين عامة، وبالاسلام خصوصاً. وتطرح هذه القضية على مستوى التدين بوجه عام، ومستوى الاسلام بصفة خاصة. على المستوى الاول من الملاحظ ان الشعوب العربية ـ مسلمين ومسيحيين ـ متدينة. وكما لعب الاسلام دوراً بارزاً، واحياناً اساسياً في بعض الاقطار العربية، في حركة التحرر الوطني، كذلك ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار نضال الكنائس الشرقية ضد الاستعمار.

(ج) **المجموعة الثالثة من اسباب الأزمة**: بعد ان ناقشت الندوة بعض القضايا الرئيسية في فكر التقدميين العرب وحددت ان العجز عن حسمها عائد الى الخلل الايديولوجي والسياسي الكامن من ناحية في استعارة تحليلات غربية جاهزة بنيت على واقع غير الواقع العربي، والناتج من ناحية اخرى، من أخطاء منهجية محددة، ركزت الندوة بشيء من التفصيل على الجانب التاريخي في نشأة وتكوين الفكر التقدمي العربي وذلك في محاولة لإلقاء المزيد من الضوء على ما سمي بالخلل الواقع في المقولات وأدوات التحليل التي يستخدمها التقدميون العرب.

(١) طرحت وجهة نظر تذهب الى أن المفكرين العرب الذين عبروا عن البرجوازية العربية الليبرالية في عصر النهضة العربية الحديثة وقعوا في خطأين، فمن ناحية لم يقيموا التواصل مع التراث القومي العربي الاسلامي بما فيه من العناصر العقلانية والحية، ومن ناحية اخرى تبنّوا منهجاً انتقائياً حينما تعاملوا مع مقولات أوروبية (مثل الديمقراطية والعلمانية والاشتراكية... الخ). وكان تعاملهم معها لا من منظور تأصيلها بردها الى اصولها الفلسفية وربطها بالانساق الاجتماعية الاقتصادية التي افرزتها، وانما بهدف انتقاء تركيبات فكرية جاهزة، اخذوا بعضها وتركوا البعض الآخر. وتحت وطأة الحاجة العملية روّجوا لاشكال من النظم والمؤسسات الأوروبية. ولكن عندما أقيم ما يماثلها في الأقطار العربية كانت النسخة المنقولة مشوّهة أو مفرّغة من مضمونها. وعلى سبيل المثال، فإن ازمة الديمقراطية في الوطن العربي لا يفسرها، فقط، واقع أن نظم الحكم الوطنية التقدمية تعكس ايديولوجية البرجوازية الصغيرة، وانما يتعين البحث عن جذور الأزمة في محتوى المفاهيم التي استخدمتها احزاب البرجوازية الليبرالية العربية. فهذه البرجوازية لم تلتفت الى أن وراء مصطلحات الديمقراطية والليبرالية والعلمانية.. الخ نزعة فلسفية تعلي من شأن العقل كما تعلي من شأن العلم والروح العلمية في تغييرالمجتمع .وما حدث هو أن البرجوازية القومية الليبرالية اخذت «الديمقراطية» في شكل منتج جاهز لا صلة له بأصوله الفكرية وبالطبقة التي دافعت عنها ابان صعودها وهي البرجوازية الصناعية التي انتصرت على نبلاء الارض. وكان من التناقض ان نرى في بعض الاقطار العربية ان اجنحة من البرجوازية الليبرالية ما زالت قوية الارتباط بأصولها الريفية، وبأشكال الملكية الزراعية الكبيرة. فاذا عرفنا ان السخرة في مصر لم تلغ فعلياً الا في عام ١٩٣٧، امكننا ان نتبين ان هذه الطبقة انتقت من «الديمقراطية» ما يتفق مع مصالحها.

والمفكرون التقدميون العرب ـ في غالبيتهم ـ وعلى تعدد مدارسهم الفكرية خرجوا من عباءة

البرجوازية الليبرالية. وكانوا في غالبيتهم ايضاً انتقائيين عندما تعاملوا مع الفكر الاشتراكي الأوروبي. وكان من نتائج عدم اهتمامهم بدراسة الواقع المحلي أن اهملوا دراسة التراث القومي الذي يشكل عنصراً رئيسياً في تشكيل هذا الواقع. ومن هنا فالأزمة المطروحة على الندوة هي أزمة جميع فصائل الحركة التقدمية العربية. ولهذه الأزمة جانبها الايديولوجي ـ ليس بمعنى فساد هذه الايديولوجية أو تلك ـ وانما بمعنى عدم قدرة الحركة على تأصيل مفاهيمها الرئيسية على مستوى نظري من العمق والشمول وذلك بدءاً من مشاكل لها خصوصيتها ومن واقع محدد بعينه. هذا يفسر غياب النظرة الكلية أو الكونية الشاملة. ولكن غيابها يعني أن يفقد التقدميون العرب القدرة على الاحساس بكل ما هو جديد. وعلى سبيل المثال، لم يكن من قبيل الصدفة ان الفصائل التقدمية العربية لم تكن في وضع الاستعداد للتعامل مع الآثار الهائلة التي بدأت الثورة العلمية والتقنية تحدثها في الطبيعة والانسان والمجتمع. ولكن هذا التقصير ينعكس بدوره في صورة خلل في المفاهيم العلمية التي تحكم حركة التقدميين العرب. وليس من قبيل الصدفة ان التعقيد يمتد الى العجز عن مواكبة الجديد لا في الآثار الاجتماعية للعلوم الطبيعية، وانما بتجاوز ذلك ـ في الوطن العربي ـ الى أزمة في العلوم الاجتماعية ذاتها.

وأخيراً، فقد شكل غياب تأصيل المفاهيم والتعامل بمنهج براغماتي (ذرائعي) مع الواقع، الخلفية التي حكمت علاقة القوى التقدمية بعضها ببعض، فكانت في غالب الاحيان علاقة التعصب الحلقي وضيق الافق الشديد، وما تولد عن هذا كله من اتساع ظاهرة التشرذم واشتدادها كلما تعرضت الحركة الوطنية لأزمة من الأزمات.

(٢) قدم تعليق عام على الجولة الأولى من المناقشات تضمّن ايضاً وجهة نظر في ازمة الحركة التقدمية العربية، تذهب الى ان اسباب الأزمة لا تكمن في مجرد استخدام اصطلاحات لا تفهمها الجماهير، ولا في مجرد اسقاطات أوروبية على الواقع العربي، وانما ترجع بالاساس الى عجز التقدميين العرب عن استخراج العام من الخاص وتمييز التطبيقات الخاصة للعالم في مجتمعات مختلفة. ذلك ان ما هو جوهر الاشتراكية العلمية في حدود ما يمكن ان يقال إن هذا علمي في العلم الاجتماعي له جانبان: القوانين وتطبيقاتها. الأولى لها صفة العمومية، والثانية ترتبط بأوضاع لها خصوصيتها. وان عدم الالتفات الى هذا الأمر يشير في الوقت نفسه الى إهدار مبدأ أساسي من مبادىء الماركسية وهو الربط المستمر بين النظرية والممارسة، بين حركة الفكر والنضال المستمر.

إن ذلك القصور يرتبط بمجموعة من الوقائع:

من الناحية التاريخية، الحركات التقدمية العربية هي الوريثة الشرعية لليبرالية العربية، وكلتا المدرستين كانتا على قدر لا يستهان به من الاغتراب، وكانت نقطة انطلاقهم التفوق المطلق للحضارة الأوروبية ومنجزاتها. من هنا، حرصهم على استخدام مقولات وأدوات تحليل أوروبية في النظر الى مجتمعاتهم.

وعندما طرح التقدميون العرب انفسهم كنقيض للبرجوازية الليبرالية ورفعوا شعار تغيير المجتمع، لم يركّزوا على ما هو جوهري في الاشتراكية العلمية وهو المنهج الجدلي. ولم يتجهوا الى

استخراج العام من الخاص بقدر ما اهتموا باستعارة التطبيقات الأوروبية لهذا المنهج ـ ومن ثم حللوا مجتمعاتهم بمقولات مثل «الاقطاع» و«البرجوازية الكبيرة» و«البروليتاريا». ولكن من الثابت ان الواقع الاجتماعي في الاقطار العربية كان يشير الى تكوينات موروثة خاصة، وان الاقطاع لم يكن هو الاقطاع الأوروبي و«البرجوازية الكبيرة» المحلية كانت من كبار الملاك الذين نشأوا في كنف التبعية. اما البروليتاريا فكانت ضعيفة، في حين كان الوزن الاجتماعي للبرجوازية الصغيرة كبيراً حتى ان ايديولوجيتها تركت في صفوف الحركة التقدمية رواسب تفسر استشراء الشرذمة والانقسامات، كما تفسر ان الارتداد عن خط التقدم الاجتماعي اتخذ صوراً مختلفة.

ومن هنا لا تكفي دراسة الواقع الراهن لمجتمع عربي محلي من خلال استعارة مقولات نمط الانتاج الرأسمالي الأوروبي. لأنه من الثابت انه توجد في كل مجتمع عوامل حضارية تتجاوز نمط الانتاج، وتظل تباشر تأثيراتها على الهياكل الاجتماعية والعلاقة بين الطبقات. ولم يكن من قبيل الصدفة ان ماركس نفسه يقرر أنه درس نمط الانتاج الرأسمالي في اوروبا وان الحاجة ماسة الى دراسة النمط الذي اشار اليه تحت اسم «نمط الانتاج الآسيوي».

ولم تقف السلبيات عند حد استعارة التطبيقات الأوروبية عند الحدود المشار اليها، بل اتسعت لتؤثر على عدد من المفاهيم الرئيسية التي تعامل معها التقدميون العرب من قوميين وماركسيين. وعلى سبيل المثال: كان القوميون العرب بوجه عام أسرى التفكير الأوروبي الذي ساد عن القومية خلال القرن التاسع عشر، ومن ثم تمسكوا بنظرية الدولة العربية الواحدة ذات المركز الواحد. وأدى هذا في التطبيق الى دمج قضية الامة والوحدة بالدولة مقدمين قضية التوحيد على كل شيء، مما حدا بهم الى تأييد مشروع الهلال الخصيب تحت زعامة نوري السعيد.

وفي الوقت نفسه، فإن الماركسيين، انطلاقاً من الاهمية التي يولونها للقضية الاجتماعية والصراع مع السلطة، ذهبوا الى أنه بما أن الأمة العربية لا تمثلها سلطة، فإن الصراع يتعين أن يركز على أساس قطري حيث توجد الطبقات وتوجد السلطة التي تمثل الطبقات المستغلة.

وفي النهاية، أدى تبني مقولات وتطبيقات خاصة بالمجتمع الأوروبي الى ان تستقر خلافات حادة بين فصائل الحركة التقدمية العربية، بخاصة بين فصائلها القومية والماركسية. وتجسم هذا الخلاف حول عدد من القضايا في مقدمتها العلاقة بين ما هو قومي وما هو أممي. وهذا القضية تطرح على الوجه التالي:

(أ) في العلاقة مع الدول الاشتراكية، هناك فرق جوهري بين تحالف الثورة الاشتراكية العالمية مع ثورة حركة التحرر الوطني ـ وهو ما يعتبر قضية تاريخية وموضوعية ـ وبين العلاقات مع الدول التي تمثل هذه الثورات.

(ب) من هنا، تطرح علاقة البلاد العربية بالدول الاشتراكية في اطار مفهومنا للقومية وعلاقة القومية بالتضامن الأممي. فهذا التضامن هو بالاساس تضامن بين حركات التحرر الوطني غير الأوروبية (وهذا هو جوهر عدم الانحياز). ثم هو بعد ذلك تحالف بين حركة التحرر الوطني والثورة

الاشتراكية. وهذه ايضاً قضية مبدئية.

(ج) لكن يظل التمييز مطلوباً بين المبدأ وبين التطبيق، أي بين الدولة والثورة، ذلك ان ثمة أحزاباً شيوعية وطبقات عاملة تقف مواقف غير جيدة من حركات التحرر.

(د) واخيراً تأتي الى منطقة المغرب العربي حيث لا توجد ظاهرة المسيحي العربي. وهنا نجد الخلط بين العروبة والاسلام. وهذا مظهر من مظاهر عدم تفكيرنا في الحضارة العربية.

(هـ) تبقى بعض الملاحظات السريعة واضافتان:
ـ فيما يتعلق بالعوائق التي تحول بين القوى التقدمية العربية وبين ان تطرح رؤيتها المستقبلية (أو البديل)، فهذه العوائق تتمثل في اعتبارين: الجمود العقائدي من ناحية (الدوغماتية)، والتخلف ـ من ناحية أخرى ـ عن مواكبة الثورة الحادثة في العلوم والتغييرات التي طرأت على الاوضاع العالمية.

ـ وفيما يتعلق بالتنمية، فسوف تظل امكانات التنمية محدودة في الاقطار العربية الصغيرة. وضمان النجاح في هذا المجال معلق على قيام تعاون بين بعض البلدان العربية الأساسية في اطار سياسة استقلالية.

ـ وفيما يتعلق بالديمقراطية، فإن القوى التقدمية العربية مدعوة الى أن تتجاوز الديمقراطية بالمعنى الضيق. ولا بد من التفكير بأشكال خلاقة للمشاركة الشعبية على مختلف المستويات وفي جميع المجالات.

(و) وتبقى بعد ذلك مسألتان:
الأولى: تخلّف اشكال التنظيم الحزبي وغياب الابداع من قبل التقدميين في هذا المجال. فيتعين التخلي عن الاشكال التقليدية الجامدة للأحزاب التقدمية في اتجاه البحث عن اشكال تسمح بتنظيم الجماهير، هذه الجماهير التي توجد بها قطاعات وشرائح واسعة اشد بؤساً من الطبقة العاملة. من دون هذا يصعب التغلب على الشكلية والحلقية. وفي الوقت نفسه يتحتم التسليم بوجود التعدد الحزبي، وبالتالي، الرؤى الحزبية.

الثانية: هي مشكلة التواصل مع الجماهير. وهذه المشكلة لا تحل الا في ضوء الحلول التي تطرح للقضايا الفكرية الاساسية، مثل: القومية، والتعامل مع الذين، ومفهوم الطليعة. والتواصل بطبيعته يتحتم ان يكون ذا اتجاهين: بمعنى أن القوى التقدمية لا تحصل على معرفة حقيقية بالجماهير الا من الجماهير، وهذا معنى التعلم من الجماهير. في الوقت نفسه، فإن الجماهير يجب أن تقتنع بأن القوى التقدمية تلعب دور المنشط لحركتها، وان القرار قرارها في نهاية الأمر وفي حالتي النصر والهزيمة على السواء.

رَابعًا: نحو صياغة رُؤية مُستقبليّة للحَركة التقدّميّة العَربيّة

انتهت الجولة الأولى من الندوة الى اتفاق يقضي بأن يطرح على الندوة في جولتها القادمة الثانية عدد من القضايا المركزية التي يمكن ان يشكّل الحوار حولها داخل الحركة التقدمية العربية مدخلاً علمياً لرؤية مستقبلية بديلة. وفي الجانب الاجرائي - وكما أسلفنا - سوف تكون كل قضية من هذه القضايا موضع دراسة خاصة يكلف بها من الباحثين والخبراء من هو مؤهل لأن يفيها حقها من التعمق والابداع.

هنا طرحت القضايا الخمس التالية التي يمكن ان تستخرج من المناقشات التي سبق ان لخصناها في القسم الأول من الندوة:

١ - **القضية الاولى**: هي «القومية العربية» وتشمل مفهوم الهوية الحضارية المشتركة، والخصائص القطرية أو ما دون القطرية في الوطن العربي، ودور الاسلام في تشكيل الحضارة العربية، وظاهرة التدين في المجتمع العربي بصفة عامة بين المسلمين والمسيحيين، وان هذه الظاهرة لم تكن في عصر ازدهار الحضارة العربية تشكل عقبة امام التفكير العقلاني والعلمي، وإن كان يمكن ان تشكّل حالياً عقبة، وذلك من واقع ان ثمة اتجاهات لا تريد أن تستخدمها استخداماً عقلانياً، في حين انه في الاطار الذي تشكلت فيه الحضارة الاسلامية كان هناك قدر كبير من العقلانية، سواء في العلم الطبيعي أم الاجتماعي. ويترتب على هذا أن يكون تأكيد الهوية الحضارية بالايجاب لا بالسلب، وذلك بأن يسترد العقل العربي قدرته على التفكير العلمي، وعلى بناء قاعدة علمية وتقنية عربية، لكي يدخل كطرف أصيل في عملية التطور العالمية من موقع الثقة بالنفس، مع ما يفترضه هذا من تعلم وتعليم. وتتضح اهمية هذه النقطة بالنظر الى ان بعض الردود على سيطرة الغرب كانت ردوداً سلبية تمثلت في رفض كل ما يمكن أن يأتي من الغرب. ومن هنا رأينا من افراد غير متدينين نكوصاً من مواقف تقدمية الى مواقف سلفية. وسوف نرى في هذا القسم من البحث كيف تعاملت الحضارة العربية الاسلامية مع هذه الظواهر. ونحن لا نرفض التعامل مع الغرب أو

الشرق، وانما نركز على قضية استرداد القدرة على التعامل مع العلم الطبيعي والاجتماعي بما يسمح لنا ان نستخرج من هذا تقنيات يمكن أن تكون اكثر ملاءمة لظروفنا واوضاعنا، فهنا تتأكد فكرة الخصوصية في اطار العالمية. ذلك أننا لا نريد قطيعة مع العالم، بل نريد تبادلاً مع الحضارات الأخرى شرط ان يكون التبادل متكافئاً ـ كما يكون في التجارة ـ وذلك بما يسمح لنا بالدخول كطرف أصيل في عملية التطور العالمية.

٢ ـ **القضية الثانية**: هي طبيعة القوى الاجتماعية التي تستفيد من التقدم ويمكن ان تناضل من أجله.

ثمة تقاسيم كلاسيكية تقف عند حد رصد تكوينات اجتماعية محددة: عمال ـ فلاحون ـ مثقفون. ولكن هناك تقسيمات مكملة، فثمة فقراء الريف والمدن ـ المهنيون والتكنوقراط ـ الرأسمالية الصغيرة.

فقراء الريف والمدن: هم الذين لا يجدون حتى سوق العمل لبيع قوة عملهم، وليس لهم عمل انتاجي محدد. وهي ظاهرة مستفحلة في بلدان العالم الثالث، وهي بهذا الوضع يمكن ان تكون احتياطياً للفاشية كما يمكن ان تكون احتياطياً للثورة.

المهنيون والتكنوقراط: هم (مثلاً في مصر وتونس) برجوازيون صغار، ولكنهم اكتسبوا قدراً من التعليم واكتسبوا نوعاً من «رأس المال» يتمثل في المهنة، فتمكنوا بذلك من أن يحصلوا على دخل مرتفع. وهذه الشريحة متحركة جداً ويمكن ان تستقطبها الشركات متعددة الجنسية أو يمكن ان تستقطبها قضية التقدم الاجتماعي، وفي داخل المهنيين والتكنوقراط شريحة أخرى لا ترتبط بشكل من اشكال المكننة الفردية وان كانت لها مهنة معينة (مثلاً خريجو الزراعة في مصر) ولما كانت حركة التعليم قد سبقت نمو القاعدة الانتاجية فقد تضخمت هذه الشريحة تضخماً كبيراً دون أن يكون لهذا التضخم مردود على العملية الانتاجية. ومع ذلك تظل هذه الشريحة غير مكسوبة للعدو، وان كان يخشاها العدو.

الرأسمالية الصغيرة: يدخل صغار الرأسماليين في اطار البرجوازية الصغيرة التي لا ترتبط عضوياً برأس المال الانتاجي. من بينهم مثلاً الحرفيون الذين يلعبون في بعض البلدان العربية دوراً أساسياً في الانتاج.

فهذه التشكيلة التي تقدم ذكرها يمكن أن يطرح في ضوئها حجم التقدم المطلوب تحقيقه. وهنا تناقش قضية ثورة أو ثورتين. وهذا السؤال وان كان قد قضت مبررات بطرحه أيام لينين، الا انه لا يتصور الآن أن توجد حركة وطنية ليس لها بعد اجتماعي. ولكن يظل لدينا هذا السؤال وهو: الى أي حد يمكن الذهاب في تغيير علاقات الانتاج وذلك في اطار القوى الاجتماعية المطلوب تعبئتها؟ هنا تدخل بعض القضايا التي طرحت في القسم الأول من المناقشة: مثلاً من قبيل اتجاه بعض الحكومات العربية الى اصدار قانون يلصق بالنظام الذي تمثله صفة الاشتراكية. كما يمكن ان تناقش هنا ايضاً بعض مفاهيم غير علمية من قبيل مفهوم الطريق اللارأسمالي.

فـإذا تجاوزنـا التقسيم الكلاسيكي للطبقـات وادخلنا في التقسيم التشكيلة التي تحـدثنا عنهـا، فسوف نؤسس رؤيتنا العلمية على أسس تستند الى دراسة حقيقية للواقع المحلي. وفي هذا لا بـد من التأكيد على عدد من القضايا:

ـ ان قضيـة الاشتراكيـة يمكن ان تحسم سيـاسيـاً. لكن الـرغبـة في بنـاء الاشـتراكيـة لا تخلق الاشتراكية بين يوم وليلة. ولا بد من فترة انتقال طويلة تترسخ وتبنى القاعدة المادية فيها.

ـ ان فـترة الانتقال تحتمـل الردة. وهي تتضمن بـالضرورة ان تتعايش معها انماط مختلفـة من الانتاج. وتزدهر اشكال معينة من الملكية ليست بالضرورة فردية (تعاونية... الخ).

إذا فكرنا في هذا فمن الطبيعي ان تتعدد الرؤى وبـالتالي التنـظيمات والاحـزاب التي تعبر عن القوى الاجتماعية المختلفة.

وهنـا تنشأ ضرورة الكشف عن القسـمات المشتركـة بين التعبـيرات السياسيـة المتعددة للقـوى الاجتماعية الموجودة. ومن هذه القسمات المشتركة يتم تحديد القاسم المشترك الذي يجمع بـين فصائـل الحركة التقدمية على تعدد مكوناتها. وبهذا يتم التـواصل بـين هذه المكـونات وتتم معـرفتها ببعضهـا البعض، ويتم تصحيـح الاخطاء. كـل ذلك انـطلاقاً من مبـدأ ان الحق في الاختـلاف هـو حق من حقوق الانسان.

٣ ـ القضية الثالثة: هي قضية التنمية بمعنى الاتجاه نحو تصفية التبعية للامبريالية: وتحت هذا العنوان تدخل طائفة من النقاط:

ـ تقويم ما حققته التجارب من نجاح أو اخفاق أو ما آلت اليه من ردة.

ـ ضرورة فهم اكثر لآليات التبعية.

ـ فلسفة الاعتماد على الذات، والوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير، والمشاركة الشعبية.

ـ التعـاون العربي أو الاعتـماد المباشر عـلى الذات لـدعم التنمية القـطرية وتكـاملها مـع تنمية قومية.

وفيما يتعلق بتحديـد مفهوم التنميـة يذهب الـطرح المقدم الى ان الاصـطلاح هنا لا يستخـدم بالمعنى الاقتصادي الضيق، وانما بمعنى الاتجاه الى تصفية التبعية للامبريالية. فهنا تصبح التنمية قضية وطنية غير منفصلة عن قضية الاستقلال الوطني. والملاحظ ان السعي الى الفصـل بين القضيتـين هو لعبة الاستعمار الجديد الذي يحاول ايهام بلاد العالم الثالث بأن التنمية تتطلب كشرط وحيد لنجـاحها ان تقصر دول العالم الثالث تعاونها مع الغرب المتقدم.

وعن تقـويم تجارب التنميـة، وما صـادفته من نجـاح او اخفاق، وضرورة فهم آليـات التبعية اكثر، فهنا تدخل المفاهيم الحديثة للتنمية وبالذات فكرة الاعتماد عـلى النفس، والمشاركـة الشعبية في عملية التنمية. وهنا لا بد من التأكيد على سقوط دعـاوى التضحية بحقـوق الانسان تحت شعـارات التصنيع الى غير ذلك من الشعارات المماثلة.

فـإذا وصلنا الى قضيـة التكامـل العربي، فيتعـين النظر اليـه من منظور الاعتـماد الجماعي عـلى النفس. بمعنى أن لا تناقض بين التنمية على مستوى قومي، وبين التنمية على مستوى قطري.

٤ ـ القضية الرابعة: هي قضية تحالفات حركة التحرر الوطني. وتحت هذا العنوان تعالج النقاط التالية:

ـ حركة التحرر الوطني، والسمات المشتركة مع كثير من بلدان العالم الثالث، تحديد مفهوم عدم الانحياز؛ تعاون الجنوب ـ الجنوب؛ الاعتماد الجماعي على الذات.

ـ حركة الثورة الاشتراكية في الدول الصناعية وفي مقدمتها المنظومة الاشتراكية؛ الفرق بين الضرورة الموضوعية للتحالف وبين الممارسات الناجحة وغير الناجحة، فهم فكرة عدم تصدير الثورة وعدم طلب الحماية ومعاملة الند للند واحتمال الاختلاف والاتفاق.

ـ مجمل الحركات التقدمية في العالم فيما وراء التقسيمات السابقة، ويذكر الطرح المقدم أن المقصود بحركة التحرر الوطني هي حركة التحرر الوطني العربية. وتعبر هذه الحركة عن نفسها في حركة عدم الانحياز.

ـ اذا كانت حركة عدم الانحياز قد تعرضت الى تشويه لطبيعتها فلا بد من العمل على تصحيح هذا الوضع.

ـ وفيما يتعلق بتحالفات حركة التحرر الوطني يتعين التأكيد على اهمية حركة التحرر الافريقية لارتباطها الوثيق بحركة التحرر العربية، الأمر الذي يفرضه واقع جغرافي واعتبارات حضارية. كما يدخل في تحالفات حركة التحرر الوطني التحالف مع حركة الثورة الاشتراكية في الدول الصناعية ومع مجمل حركات التقدم في العالم.

ـ وفيما يتعلق بالتحالف مع حركة الثورة الاشتراكية، فإن الطرح المقدم يعني بذلك تحالف الند للند، وليس من الضروري، بل وليس مطلوباً، أن يحدث تطابق كامل بين مجمل مواقف الحركة التقدمية العالمية، وبين حركة التحرر العربية.

ـ وفي الوقت نفسه، فإنه بقدر ما نعادي الامبريالية سوف يكون من السخف أن نقاطع كل ما يرتبط بالشعوب التي تعيش في ظل دول امبريالية. فهذه الشعوب تخوض معارك حقيقية ضد التسلح. ومن هنا، فإنه توجد في الدول الامبريالية قوى بيننا وبينها نقاط التقاء لدعم حركة التحرر الوطني العربية.

٥ ـ القضية الخامسة هي قضية مفهوم الثورة وهنا يطرح عدد من النقاط:

ـ مفهوم الدولة الوطنية ووظيفتها الاجتماعية وطبيعتها الشعبية.

ـ دور العسكريين.

ـ تعدد قوى الثورة وتنظيماتها.

ـ الثورة والديمقراطية.

فيما يتعلق بمفهوم الثورة، لاحظ الطرح المقدم ان معظم ما سمي ثورات كان ذا طابع انقلابي ثم اضيفت عليه ـ عن حق أو تعسف ـ صفة الثورة، وان في هذه النقطة خلل ايديولوجي نتيجة للممارسات التي وقعت من نظم حاكمة.

٦ ـ القضية السادسة هي: الهزيمة وما ترتب عليها من توجهات فكرية ومن اعادة تقويم الأمور. . . الخ.

واختتم الطرح المقدم للقضايا الست بأن هذه القضايا، انما تؤكد على فكرة تعكس نفسها وهي قصور قوى الحركة التقدمية العربية عن تصور البديل.

في ضوء القضايا التي تقدم طرحها أبدى المشاركون في الندوة ملاحظات وآراء بعضها عام يتعلق بهذه القضايا في مجموعها، وبعضها يركز على قضية بذاتها أو أكثر.

فيما يتعلق **بالملاحظات العامة** يمكن رصد الآراء التالية:

١ ـ رأي يدعو الى ان تتجنب الندوة نهاية تكون مجرد دراسة في التنمية بمفهومها الحضاري الشامل. وانما يتعين ان تنحصر مهمة الندوة في تقويم أزمة الحركة التقدمية العربية ومعرفة اسبابها. فمن خلال دراسة الاسباب يمكن التعرف على تفاعل هذه القوى مع التجارب المختلفة (مثلاً: ازمة الديمقراطية عندئذ يمكن ان نستشف المستقبل لنرى هل تسير الحركة التقدمية العربية في طريق التغلب على أزمتها أم أن هناك كوابح داخلية تعرقل مسيرتها).

٢ ـ ساد اتفاق عام على ما يلي:

أ ـ ان يضاف الى القضايا المركزية قضية فلسطين من واقع انه لا تزال ثمة خلافات عميقة لم تحل بين القوى العربية التقدمية حول استراتيجية الثورة الفلسطينية وتكتيكاتها.

ب ـ هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٥ وما ترتب عليها من آثار انعكست على فكر وتوجهات الحركة التقدمية العربية، والأنظمة الوطنية التقدمية.

ج ـ يضاف الى القضية الأولى التجارب الوحدوية في الوطن العربي.

د ـ كمنهج عام، يتعين ان تعالج الأزمة بكيفية صريحة، ولكن من دون استعلاء على مجمل الانجازات التي حققتها الحركة التقدمية العربية وهذا يتطلب ـ في الجانب الاجرائي ـ أن تقدم الأوراق الخاصة بمجموع القضايا المقترحة بكيفية متكاملة الى من يهمه الأمر. فمثل هذا الاجراء، من شأنه ان يرفع مثلاً اي حساسيات من جانب بعض الاحزاب الشيوعية العربية التي قد تفسر كل حديث عن الأزمة على انه محاولة لاستبدال الاحزاب الشيوعية بقوى جديدة أخرى.

وقد قدمت اقتراحات اخرى بإضافات تتعلق بهذه القضية الرئيسية او تلك. من ذلك:

ـ اضافة عن «وحدة القوى الثورية». وتحت هذا العنوان يمكن ان تعالج نقاط مثل: الجبهات الوطنية ـ الجبهات التي في السلطة ـ العلاقات بين قوى الجبهة. . . الخ (القضية الثانية ـ طبيعة القوى الاجتماعية).

ـ اضافة «قوى الثورة المضادة» وتتم دراستها في اطار (القضية الثانية).

ـ اضافة «تجارب التنمية التي تمت في الوطن العربي، وأوجه القصور فيها». ليس في جوانبها السياسية فقط، وانما ضمن المنظور الحضاري الشامل (القضية الثالثة ـ قضية التنمية).

ـ اضافة موضوع «الاسلام والدولة في الوطن العربي (القضية الخامسة ـ مفهوم الثورة).

٣ ـ طرح تعليق عام من مقدمي القضايا الخمس. ويتضمن التأكيد على اهمية الاضافات المقترحة، ويحدد ان الندوة هدفها ـ في النهاية ـ استخلاص مجموعة محددة من القضايا المركزية التي تشغل الحركة التقدمية العربية، وانه ليس من المطلوب في هذه الجولة الأولى ان يتوحد المشاركون حول مضمون ما يطرح بشأنها من نقاط. ومن بين النقاط السبع التي تم الاتفاق عليها، جرى تبادل الرأي حول عدد من النقاط المنهجية والموضوعية في خمس من هذه القضايا.

أولاً: قضية القومية العربية

حول دراسة هذه القضية طرحت وجهات النظر التالية:

١ ـ رأي يفضل الا تكون الورقة الأولى عن «القومية العربية» وانما عن مفهوم «الهوية الحضارية»، ومن هذا المنظور تعالج مشكلات مثل «الاسلام ودوره». . . الخ.

٢ ـ رأي يذهب الى ان مفهوم «القومية العربية» يبدو مفهوماً ثابتاً، ويفضل استبداله بحركة القومية العربية كتيار تاريخي ذي سمات معينة، وبهذا يمكن النظر الى حركة القومية العربية كحركة تغيير سياسي اجتماعي حضاري قائمة في الوطن العربي.

٣ ـ هناك رأي ثالث يتمسك بالعنوان المطروح وذلك من حيث ان اختياره تم في ضوء عدد من الاعتبارات:

أ ـ العنوان يساعد على ابراز خطوط التمييز بين العروبة والاسلام أي بين حركة القومية العربية التي تواجه منذ فترة محاولات للالتفاف حولها، وبين حركات الاحياء الاسلامي.

ب ـ ان التمييز بين العروبة والاسلام لا ينفي دور الاسلام في تكوين الحضارة العربية. ومع ذلك فهذه القضية تعالج من زاوية الثورة العربية لا العكس.

ج ـ عندما تطرح قضية الخصوصية العربية، فإن العرب يؤكدون خصوصيتهم لا عن طريق الانغلاق على الذات، وانما عن طريق التعامل مع مختلف الحضارات، تعامل من يعطي ويضيف ولا يكتفي بالتأثير السلبي. وفي هذا يتحتم تفنيد الاتجاهات اللاعقلانية التي تهدر القومية العربية تارة باسم «الهوية الحضارية» أو «الهوية الاسلامية».

د ـ إن فكرة القومية العربية لها قدرة تعبوية، من حيث انها تقوم على ان العرب أمة واحدة، لها لغة وحضارة واحدة، وأن في هذه الأمة مسلمين ومسيحيين.

٤ ـ رأي يتمسك بدراسة موضوع القومية العربية، ويذهب الى أن «الهوية الحضارية» أوسع من القومية العربية. في الوقت نفسه، فإن مفهوم القومية العربية تظهر صحته اذا ما طرح في ضوء مختلف النظريات العالمية عن القومية. فالعرب يكوّنون أمة ذات سمات واحدة وآمال مشتركة. . الخ. ومفهوم القومية العربية مفهوم ديمقراطي لا يقوم على أسس عرقية. وهو تقدمي في مواجهة التخلف والاستعمار، وهدف القومية العربية تصفية عوامل التجزئة وانشاء الدولة العربية الواحدة.

ودراسة هذه القضية تتطلب تحديد المفهوم ومدى اقترابه أو ابتعاده عن النظريات المختلفة عن القومية. وتهتم الدراسة بتقصي اسباب فشل تجارب الوحدات العربية، وتطرح الأسس العلمية التي تضمن قيام وحدة ناجحة لا بد وأن يتوافر لها عنصران أساسيان، الحركة السياسية الواحدة والجيش الواحد. وهذا ما لم يتوافر في التجارب الوحدوية المختلفة ومن ثم آلت الى الفشل.

٥ ـ طرح ما يمكن ان يسمى بوجهة نظر مغربية تستلهم تجارب الحركة الوطنية المعادية للاستعمار. ويتمسك اصحاب هذا الرأي بتعبير القومية العربية لأن اللغة تعبّر عن موقف وتعبّر عن العزم وفي الوقت نفسه:

أ ـ القومية العربية موجودة. وقد اتخذتها حركة التحرر الوطني في المغرب سلاحاً دفاعياً تجسيداً للشخصية في مواجهة الاطراف الأخرى والمعادية.

ب ـ في المغرب لم ينفصل هذا السلاح عن الاسلام. وفي وقت مبكر جداً اختلف موقف المناضلين الوطنيين في المغرب عن بعض اتجاهات تبنتها قوى قومية أخرى في الشرق (بعثية) لم تدخل الاسلام ضمن مقومات الحضارة العربية.

ج ـ ما هو مطلوب من دراسة متعمقة عن القومية العربية بلورة النظرية والأسس المذهبية والفلسفية التي يمكن ان تتطور بمقتضاها الوحدة العربية. عندئذ يمكن التصدي لاستخدام شعارات القومية العربية كستار يغطي اتجاهات الهيمنة والاهداف الخاصة عند بعض النظم العربية.

د ـ النداءات والعواطف لا تبني القومية العربية، كما لا يتوقف وجودها على ظهور القائد المخلص، «معبود الجماهير» أو «محبوبها». ومن هنا لا بد من الالتفات الى الأسس المادية للوحدة العربية. فهذه الوحدة تعني ايجاد السوق العربية، وتعني استخدام الذكاء السياسي لاستدراج رؤوس الأموال النفطية الى مشروعات تبني الاقتصاد العربي ولا تخربه.

هـ ـ ضرورة التأكيد على ان الوحدة العربية تقوم على اساس الاحترام الكامل للهويات الفردية سواء أكانت قبائلية أم مسيحية، وذلك مع وحدة الجيش والعلم والنشيد ووحدة المسيرة.

٦ ـ مع الاتجاه العام الذي ساد المناقشة لقبول دراسة قضية القومية العربية في ورقة قائمة بذاتها، طرح رأي يتضمن اهم العناصر التي يتعين ان يتم علاجها:

ـ سوف تدرس هذه الدراسة: وجود قومية عربية ام لا؟ وهل هي قائمة أم في سبيل التكوين؟ وهل يستتبع وجود القومية العربية بالضرورة قيام الدولة الواحدة؟

ـ ثم كيف يؤثر الاختلاف في مستويات التطور الاجتماعي داخل اجزاء الوطن العربي على التحرك من أجل الوحدة ـ وكيف تؤخذ ظواهر التنوع والاختلاف في الاعتبار بالنسبة الى كل قطر من الاقطار، ثم ما أثر الدولة القطرية والمصالح القطرية التي نشأت في بعض البلدان على الحركة من اجل الوحدة.

ـ طبيعة الحركة القومية العربية وطبيعة الثورة العربية المناهضة للأمبريالية. ما مفهوم التحرر

في واقع عربي تكرس بالتجزئة؟ وكيف يؤخذ في الاعتبار اختلاف الأزمات داخل البلاد العربية المختلفة؟

ـ ما هو الأساس الحضاري المشترك؟ هل هو الاسلام فقط؟ هل الأصل والعرق؟ وما مفهوم الاسلام كثقافة مشتركة، كطبقة اجتماعية؟ وفي هذا السياق كيف يمكن ان نتصور وجود الوحدة مع التنوع؟ وكيف نحافظ على الهوية ايجاباً وسلباً؟ وفي ضوء ما تقدم كيف يطرح موضوع الدولة القومية العربية في اطار الدولة الحالي؟ وما هي امكانات التوحد في ضوء الموقف الدولي والعربي الحالي؟ (والمقترح هنا ان يتم تقويم تجارب الوحدة العربية التي انجزت) كما تتم الاجابة عن سؤال: متى يعتبر التعاون بين مجموعة من الدول خطوة في سبيل الوحدة ومتى يعتبر غير ذلك؟ (كتلة الخليج مثلاً، هل هي في اطار الوحدة أم في اطار الانفصال؟).

ـ ثم ماذا نعني «بالحركة السياسية الواحدة»؟ هل تلغي كل الاحزاب أم أن الحركات السياسية لا بد وان تنتشر عبر الوطن العربي؟

وفي ختام مناقشة هذه القضية ساد اتفاق عام على ان يكون موضوع الدراسة: «القومية، والهوية، والثورة العربية».

ثانياً: قوى الثورة العربية

قضية طبيعة القوى الاجتماعية التي يمكن ان تستفيد من التقدم والقوى المضادة للتقدم في الوطن العربي، الآراء التي طرحت حول هذه القضية تتجه في مجموعها الى ضرورة أن تهتم الدراسة بعدم الاكتفاء بالتقسيمات الكلاسيكية الجامدة للمجتمع (عمال وفلاحون ومثقفون)، لتلتفت الى انه الى جانب هذه التقسيمات تكوينات اجتماعية اخرى أو جديدة لم تأخذ حظها من الدراسة.

١ ـ فقد أشير في المناقشة الى ظاهرة «فقراء المدينة» وهي التي تسمى في الدراسات الاجتماعية «بالفئات الهامشية». وهي ظاهرة في اكثر من مكان في الوطن العربي. وعلى سبيل المثال: فإن واقع هذه الفئات في مصر يطلعنا على أنها موضع اهتمام خاص من جانب القوى المضادة الأجنبية التي تجتهد في نشر شبكات لها في داخلها لتستخدمها في الوقت المناسب لإجهاض أي مبادرة جماهيرية ديمقراطية وسلبية وحرفها عن مسارها لتأخذ طابعاً فوضوياً.

ولا بد من الاهتمام بدراسة مجموعات سكانية في الوطن العربي ذات طابع قبلي صرف يصعب تصنيفها داخل التكوينات الاجتماعية الكلاسيكية (ومن المشاركين من لفت النظر الى ان بعض هذه التكوينات القبلية يتم تكريسها والمحافظة عليها بكل الوسائل في بعض البلدان النفطية، لأسباب سياسية وامنية غير خافية).

والحقبة النفطية احدثت هي بدورها تغييرات في داخل التكوينات الطبقية «المستقرة»، مثلاً ما حدث في صفوف عمال التراحيل المصريين، وما حدث في صفوف الحرفيين. فهؤلاء واولئك من القوى الشعبية التي تصطف، وبطبيعتها في النهاية، في صف الطبقات التي تستفيد من التقدم. لكن

ثمة تغييرات طارئة عليها احدثتها «الحقبة النفطية». وما لم تدرس ابعاد هذه التغييرات، فإن ظواهر الأمور قد تغري باستبعاد عمال التراحيل والحرفيين من صفوف القوى الشعبية ذات المصلحة الاصلية في التقدم. الأمر الذي يشكل ثغرة في أي استراتيجية تستهدف تعبئة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التقدم.

وفيما يتعلق بالقوى المضادة للتقدم هناك في مصر مثلاً الفئات التي يشار اليها باسم «الطفيليين». ولكن حتى الآن مازالت الحاجة ماسة الى تعريف علمي لهذه الفئة.

وعلى سبيل المثال ايضاً، تحتوي البرجوازية العربية على شرائح متعددة: كبيرة ومتوسطة وصغيرة. والتكنوقراطيون يدخلون في الشريحة المتوسطة. ومع ان توجهاتهم العامة وطنية وتقدمية، فإن شرائح مهمة من الطبقات المتوسطة ما زال يجذبها نمط التنمية الغربي، وما زالت تحلم بنوع من الاستقلال الموهوم تحت المظلة الامريكية.

٢ ـ واشير ايضاً في رأي آخر الى أنه تعرضت الطبقات في مصر الى تغييرات بعيدة المدى. فمثلاً: البيروقراطية المصرية (الموظفون) كان لها قبيل الحقبة النفطية وضع اجتماعي مرموق، ومستوى معيشي يعلو عن مستوى الفلاحين والعمال. لكن الموظفين الآن انضموا الى الطبقات الكادحة. ومن ثم فهي قوى تطمح الى التغيير اكثر من اي طبقة.

وهناك الرأسمالية الوطنية الصغيرة غير المستغلة. ولقد تلقت ضربات شديدة في ظل الانفتاح. صحيح ان قسماً منها دخل في اطار الانفتاح، ولكن هناك قسماً كبيراً منها لم يتمكن من الهجرة. وحتى الذين انتقلوا منهم الى اعمال غير انتاجية ما زالت لديهم امكانات ثورية، وهم من قوى التغيير.

وفي الوطن العربي قوى اجتماعية لا ترتبط ارتباطاً شديداً بالعشائر الحاكمة. ان تلك القوى هي التي تتولد في داخلها حركات ثورية، وذلك على الرغم من انها هي ايضاً تنتسب الى تكوينات عشائرية وقبلية. ولكن يمكن القول بأن القبائل التي تنتسب اليها هي قبائل ذات انتماء وطموح قوميين، على الرغم من توجهاتها وافكارها المثالية. وهي قوى طامحة الى التغيير وان كان يصعب تصنيفها الآن.

فلا بد من دراسة جديدة للقوى الاجتماعية بعد زيادة اسعار النفط، وذلك بعد ان اصبح «الانفتاح» سمة عامة في كل الاقطار العربية.

٣ ـ وفي استقراء لبعض تجارب تونس والمغرب والجزائر، طرح رأي يذهب الى أنه تجري في الوطن العربي تغييرات متميزة لا تدخل في اطار التحليلات الكلاسيكية التي تتوقف عند عمال وفلاحين ومثقفين:

ـ فهناك الفلاحون الصغار الذين يعيشون في اعماق البلاد مثلاً. فأنهم مهملون، ولا ينالون حتى نصيبهم العادل من برامج التنمية التي تنفذ على اساس جهوي (اقليمي).

ـ وفي داخل القوى المضادة للتقدم هناك الفئات المتميزة داخل الحركة النقابية، والتي اصبحت

تكوّن طائفة (Caste) أو شريحة قائمة بذاتها لها امتيازاتها الخاصة، ويشكل وجود هذه الطائفة عقبة كبيرة في مسيرة الطبقات التي عرفت بأنها تسير في الطريق الثوري كالطبقة العاملة.

ـ وفي الاقطار العربية هناك جماهير تعاني نوعاً آخر من الحرمان. وهم المحرومون من المشاركة في الحياة السياسية، كما هم محرومون من الكرامة والثقافة. ان النظرة العربية الشاملة تلزمنا بأن نوضّح معالم هذه القوى الكامنة والتي تعبّر عن مقاومتها مثلاً للمؤسسات القائمة والجامدة وتهزّها في بعض الاقطار النفطية. اكثر من هذا يتعين ان ندرس أين هي الطبقات المتقدمة في تلك البلاد النفطية المعنية، وما طبيعة التركيبة الاجتماعية فيها. ذلك أن بلداناً نفطية معينة تستند الى رؤوس اموالها الجبارة لتفسد في هذا القطر العربي او ذاك كل الخطط التحررية ـ التحرر السياسي والاجتماعي والاقتصادي ـ كما تشيع في الوطن العربي فساداً يصيب في الصميم ـ فيما يصيب ـ سلم القيم.

٤ ـ وفي منهج الدراسة طرح رأي يذهب الى أن اي دراسة علمية لهذه القضية يتعين ان تقوم بقراءة الخريطة الاجتماعية كما تبدو حالياً في وثائق الاحزاب التقدمية. وهل تأخذ تلك الخريطة في اعتبارها آثار الحقبة النفطية وظاهرة الانفتاح. وهل تحدد هذه الوثائق القوى الاجتماعية التي تبني عليها الاحزاب التقدمية العربية استراتيجيتها التعبوية، هل تقوم قراءة بعض هذه الاحزاب للخريطة الاجتماعية في بلادها على اسقاطات وانماط اجنبية ام على دراسات موضوعية للأرض العربية لكل ما حدث فيها من تغييرات.

٥ ـ وفي اجابة عن بعض التساؤلات التي طرحت أشير الى ما يلي:

ـ عندما تبدأ دراسة القوى صاحبة المصلحة في التقدم ودراسة القوى المضادة فلا يعني هذا العودة الى فترة الخمسينات. وانما لا بد وأن يؤخذ في الحسبان أن المجتمعات العربية كلها الآن على درجة عالية من الحركة. ولم تعد السمة السائدة فيها الجمود والثبات على اوضاع تقليدية.

ـ من الضروري ان تدرس الظاهرة النفطية وما ترتب عليها والردات السياسية والاجتماعية وما ترتب عليها. في الوقت نفسه، لا بد ان نرفض الفكرة القائلة بأن هذا الوضع أو ذاك نتيجة ارادة واعية. لأن ما هو حادث هو أن المجتمع مرتبط بالسوق العالمية. من هنا، فإن التغييرات التي تحدث انما تحدث بطريقة تلقائية وتنمو نمواً تلقائياً. وضمن هذا السياق قد تتغير الاوضاع الى الأسوأ او الى الأفضل.

٦ ـ في محاولة لتخليص ما جاء في هذه القضية ـ في القسمين الأول والثاني من الندوة ـ طرح ان هناك اربعة عوامل يمكن ان تكون قد أثرت في التكوينات الاجتماعية في الوطن العربي كما أثرت في المواقف السياسية للتكوينات الطبقية وهي:

ـ النفط والهجرة.

ـ التعليم من حيث ان له اهمية قصوى في بعض الاقطار العربية تتمثل في انشاء اجيال جديدة وخلق اوضاع جديدة.

ـ قضية الانفتاح (وتشمل التطورات الرأسمالية والعلاقة مع البلدان الرأسمالية، هذه التطورات

التي وقعت في الاقطار العربية ـ بصفة عامة ـ كما تشمل اعادة التشكيل الذي حدث في هذه البلدان.

ـ الى أي حد تأخذ القوى العربية التقدمية في الحسبان التطورات الجديدة سواء في طبيعة السلطة أم في طبيعة الطبقات.

ثالثاً: التنمية

مرة أخرى، جرت مناقشة مستفيضة، في القسم الثاني من الندوة حول مفهوم التنمية. فإذا كانت التنمية طرحت بمفهومها الحضاري الشامل، وبوجه خاص بمفهوم تصفية التبعية ضد الاستعمار في جميع جوانبها، فإن عدداً من المشاركين رأى أن يركز عند دراسة القضية على عدد من النقاط وصفت بأنها جوهرية، وألصق بطبيعة الدراسة:

١ ـ فهناك رأي يقترح أن تعالج دراسة القضية من منطلق الاجابة عن سؤالين:

الأول: انه لما كانت الدراسة تعنى في المحل الأول «بالسيناريوهات» البديلة، فما هو النموذج المحتمل للتنمية في الوطن العربي؟ هذا النموذج الذي يختلف عما هو قائم.

الثاني: هل تطرح الحركة التقدمية العربية نماذج للتنمية تقوم على دراسة للواقع المحلي، وتلم في الوقت نفسه، بمجمل التغيرات الداخلية والخارجية، أم أن النماذج المطروحة تعتمد على أدبيات الثلاثينات من هذا القرن؟

٢ ـ رأي ثان يرى أن تدرج ضمن دراسة القضية، تجربة الانظمة التي سميت بعد الاستقلال بالأنظمة الوطنية.

٣ ـ رأي ثالث يرى أنه من الجوهري ان يدخل في دراسة القضية تحديد طبيعة السلطة. ذلك أن ثمة تجارب تنموية بها اوجه خلل كثيرة مرت بالوطن العربي. وعندما نحلل تجربة التنمية في سوريا أو العراق أو اليمن مثلاً، فسوف نجد انها تشكّل توجّهاً سياسياً محدداً لفصيل من فصائل اليسار. من هنا فلا يتصور فصل قضية السلطة عن قضية التنمية. وقضية السلطة هنا جوهرية، خصوصاً اذا استعدنا ما سبق ذكره في القسم الأول من الندوة: من أن فصائل اليسار العربي تختلف فيما بينها اختلافاً بيّناً حول توصيف المرحلة التي تمر بها مجتمعاتهم. والخلاف ليس بين البعثيين والشيوعيين فقط، وانما يختلف الشيوعيون فيما بينهم على ذلك ايضاً في بعض الاقطار العربية.

من هنا، تبرز في قضية التنمية مسائل لا بد من ايفائها حقها من البحث. وفي مقدمتها، ما هي المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع أو ذاك؟ ففرق ان تكون هذه مرحلة وطنية ديمقراطية أو أن تكون مرحلة بناء اشتراكي. لأنه في كل حالة على حدة ينشأ اصطفاف للطبقات الاجتماعية مختلف ومتميز عما يحدث في الحالة الاخرى، كأن يقوم بالضرورة تحالف مع طبقات رأسمالية وطنية لم تزل محتفظة بإمكاناتها الثورية، أو يبدأ ـ في الحالة الثانية ـ تحجيمها أو إبعادها عن تحالف الطبقات الشعبية.

واخيراً، وحتى اذا تمت دراسة التنمية بالمفهوم الشامل المطروح (وهي كما ذكر تلك التنمية التي تعنى بالحاجات الأساسية للجماهير، وركيزتها الاعتماد على النفس، والمشاركة الشعبية والتكامل العربي... الخ) فإن هذا النوع من التنمية يطرح بالضرورة السؤال: وما عسى أن تكون طبيعة السلطة السياسية والمرشحة للنهوض بمثل هذا النموذج المعتمد من التنمية؟

٤ ـ في معرض مناقشة الرأي الأخير، طرح انه لا بد من التمييز بين أمرين:

الأمر الأول: ان تكون القوى التقدمية العربية في قطر من الاقطار امام نموذج للتنمية يجري في ظل نظام وطني عربي، فهنا ترى هذه القوى انها تؤيد نوع التنمية الذي يجري (مثلاً ما يحدث من تأميمات، واصلاح زراعي، وتصنيع... الخ). ولكن هذا الأمر لا يلزم القوى التقدمية المعنية هناك بأن تتفق مع النظام المعني على ان ما يجري هو تجربة اشتراكية، أو رأسمالية دولة الى ما هنالك من تسميات. ومن ثم فإن الاختلاف حول طبيعة المرحلة وارد على الرغم من التقويم الايجابي للتجربة المعنية.

الأمر الثاني: هو نموذج التنمية المطلوب. فإذا كنا في بلد عربي يقوم بتنمية القطاع التصديري، فالسؤال الذي قد يطرح هنا هل تتم هذه العملية في اطار التبعية للسوق الرأسمالية، أم تراها تتم في اطار بناء اقتصاد عربي متكامل. فهنا، ليس لهذا التوجه التنموي أو ذاك أن يدرج بالضرورة في اطار الرأسمالية أو اطار الاشتراكية.

وأخيراً، فإن الاهتمام بتسميات التجربة ربما يكون أدخل في ذلك القسم من الدراسة الذي يعالج رؤية الاحزاب المستقبلية، ومفهومها للتقدم والثورة. وهنا ترد قضايا تحديد المرحلة وطبيعة السلطة.

٥ ـ وقريب من الطرح السابق الرأي الذي حدد النقاط التالية:

ـ من الناحية المنهجية، ليس ضرورياً أن نربط دراسة التنمية الشاملة ابتداء بطبيعة السلطة، لأنه من الممكن أن تصل اكثر القوى التقدمية ثورية الى السلطة ثم لا تقدم شيئاً في قضية التنمية. وهذا وارد من واقع ان النظرية وحدها، او الموقف الايديولوجي وحده، لا يكفي حلاً لقضية التنمية. وفي النهاية، لا يكفي لحلها ايضاً تغيير السلطة، اذ لا توجد وصفات جاهزة لبناء الاشتراكية، وربما كان استخدام تعبير «استراتيجية التنمية» هنا افضل من تعبير «نموذج التنمية».

ـ عند دراسة قضية التنمية سوف تتم دراسة تجارب التنمية بعد الاستقلال اساساً من خلال عملية دراسة آليات التبعية التي يمكن ان تعمل رغم ارادة من يتمسكون بالاستقلال ويعملون من اجله. والسبب هو أن هؤلاء قد يكونون غير مدركين لتلك الآليات. وبعد هذه المرحلة من الدراسة سوف يطرح البديل المستقبلي. فمن الناحية المنهجية، هنا، ليس من الضروري أن تبدأ دراسة قضية التنمية بتقويم تجارب ما بعد الاستقلال.

ـ هناك ضرورة للربط بين قضية التنمية وطبيعة السلطة وذلك عند دراسة القضية التالية وهي «الثورة والدولة». فهنا يطرح السؤال عن طبيعة السلطة. والوضع الطبقي، وتغيير السلطة، لأن

تغييرها معناه الثورة. اضافة الى أن مجموع النقاط الخاصة بطبيعة المرحلة متضمنة في الدراسة عن «طبيعة القوى الاجتماعية التي تستفيد من التقدم... الخ».

وقد انتهت المناقشة باتفاق عام على أن ثمة ضرورة، في المرحلة المناسبة من الدراسة، للربط بين قضية التنمية وطبيعة السلطة.

رابعاً: الدولة والثورة

بدأت المناقشة بالعودة مرة اخرى الى قضية الخلل الواقع في بعض المفاهيم المتداولة في صفوف الحركة التقدمية العربية. فالماركسيون العرب أو فصائل منهم، كما سبقت الاشارة في القسم الأول من الندوة طرحوا مفاهيم من قبيل «التطور اللارأسمالي». ووصفوا السلطة الوطنية التي قامت بعد تحقيق الاستقلال بأنها الدولة أو السلطة الثورية ذات التوجه الاشتراكي» و«سلطة الديمقراطية الثورية» و«سلطة الديمقراطية الوطنية»... الخ. وبالمقابل فإن بعض الفصائل القومية التي تولت السلطة سنت تشريعات اصدرتها لتدشن نظامها كنظام اشتراكي. ثم امتد الخلل في المفاهيم الى مصطلح «الاشتراكية» ذاته، فطرحت «الاشتراكية العربية»، ونسبت احياناً الى زعيم بعينه فقيل في تونس مثلاً «الاشتراكية البورقيبية» احياناً، «والاشتراكية التونسية» احياناً اخرى وهكذا.

وطرح في مناقشة هذه القضية عدد من الآراء تدخل عموماً في باب النقد والنقد الذاتي وتتلخص فيما يلي:

١ ـ عن تجربة الماركسيين العرب في المغرب لوحظ انهم في وقت مبكر جداً اتجهوا الى القفز فوق المراحل وتعجلوا عملية تجديد مجتمعاتهم على أسس علمانية وثورية، مما أوجد حالة من صعوبة التواصل بينهم وبين جماهير تعيش وتتحرك في اطر ثقافية خاصة بها، بعضها موروث والبعض الآخر تولّد من خلال خبرتها الذاتية. وكانت نتيجة القفز فوق الواقع أن اندفعت احزاب شيوعية في المغرب العربي الى الوقوف ضد تجارب وطنية وتقدمية كانت قد بدأت في هذا القطر أو ذاك ثم عادت هذه الاحزاب ونقدت مواقفها نقداً ذاتياً.

٢ ـ وعن تجربة الماركسيين العرب طرح رأي يأخذ عليهم انهم لم يقرّبوا المفاهيم الماركسية الى شعوبهم. وأدت عملية التغريب الى أن يصدروا على واقعهم احكاماً مستعارة من احكام صاغتها احزاب أوروبية ليست لها القدرة على الالمام الجيد بالتركيبة النفسية للمواطن العربي وللتركيبة الطبقية للمجتمعات العربية، ولكثير من المشكلات المحلية الموجودة. وعلى سبيل المثال، كان من نتيجة ذلك انهم عارضوا التجربة الناصرية، ثم عادوا فأيدوها عندما طرح في صفوف الحركة الماركسية العالمية مفهوم طريق «التطور اللارأسمالي».

٣ ـ رأي ثالث يختلف مع الرأي السابق. ومؤداه ان القضية ليست هي أن الماركسيين استعاروا، أو لم يستعيروا، مفاهيم من البلاد الاشتراكية. وانما يتعلق الأمر بأنه قامت أنظمة عربية جديدة لا تدخل في التصنيف الكلاسيكي المعروف. وقد تمسك القائمون على هذه الأنظمة بتسميتها

«اشتراكية واعتبرت الاشتراكية، في ذلك الحين، «قيمة» في ذاتها. بينما تمسك آخرون (أي الماركسيون) بأن هذه ليست هي الاشتراكية. وفي مصر مثلاً، طرحت، في وقت من الأوقات، قضية اخرى. فعندما بدأت عملية التنمية في ظل جمال عبد الناصر، وجد في داخل السلطة اتجاهان: احدهما يريد وضع كوابح على التجربة او يريد اجهاضها، ومن ثم راح يطرح شعارات «اشتراكيتنا المتميزة»، و«الاشتراكية العربية» اما الاتجاه الآخر الذي انحاز اليه عبد الناصر فقد فضل شعار «التطبيق العربي للاشتراكية» من منطلق أن جوهر الاشتراكية، في النهاية، واحد.

أما فيما يتعلق بالطريق اللارأسمالي، فقد تم استخدامه في مصر تحت تأثير طبيعة الاجراءات التي تعين ان تتخذها السلطة لدفع عملية التحول الاشتراكي، أهي قادرة على السير بهذه العملية وتوفير الضمانات الأساسية لنجاحها، أم أنها ليست قادرة؟ وفي هذه الحالة الأخيرة يكون مفهوم «التطور اللارأسمالي» ألصق بالسلطة الوطنية عندما تحول الصراعات المحتدمة بينها وبين أن تحسم الاختيار لمصلحة التحول الاشتراكي.

٤ ـ رأي يتحفظ على مفهوم «لا رأسمالي» من منطلق انه لا يجوز تعريف الشيء بالسلب فيقال انه «هو ما ليس كذلك» فضلاً عن ان من بين الماركسيين المصريين من لم يتقبله، وبالتالي لم يستخدمه.

ويكتفي هذا الرأي بطرح المفاهيم المختلفة المتداولة في الحركة العربية التقدمية في خطوطها العامة. فقد آن الأوان للماركسيين العرب أن يحددوا من موقف الاستقلال الفكري المفاهيم والمقولات التي تنطبق على واقعهم. واذا كان قد جرى في هذه المناقشة تركيز على الماركسية، فلأن الماركسية نظرية علمية لتحليل الواقع، وبالتالي، تسمح بالتنبوء. وما يتعين الالتفات اليه هو أن الحركة التقدمية العربية تواجه في اقطارها المختلفة أوضاعاً لا تدخل في التصنيفات الكلاسيكية. وما يقدم من نقد للماركسيين العرب هو دعوة لجميع القوى التقدمية العربية حتى تشترك في توصيف ما هو قائم. وهو أمر يتعين ان يكون محل اهتمام الجميع. وعلى سبيل المثال، فإن شكل الاشتراكية في مصر غير معروف مقدماً، ولسوف نتصوره معاً كتقدميين عرب، وفي النضال مع الجماهير.

٥ ـ وفي هذا السياق ايضاً، أشير الى ان ما ذكر يعتبر نوعاً من النقد الذاتي. فالماركسيون العرب مازالوا يدورون في اطار المقولات التي يدرسها ويصنفها الغير. وليس من قبيل الصدفة اننا لا نجد في الأدب الاشتراكي العالمي مقولات معتمدة ونابعة من الماركسيين العرب. ومن ثم فلنجعل من دراسة قضية الدولة والثورة مناسبة بتقديم اسهامات حقيقية الى الفكر التقدمي العربي.

وفيما يتعلق بالتسميات ليست المسألة مسألة تسميات عابرة، فالذي يدعونا الى تسمية تجربة بأنها «اشتراكية» واخرى بأنها ليست كذلك، هو تحليلنا للطبقات ولطابع علاقات الانتاج في المجتمع في هذه المرحلة أو تلك. ذلك انه وفقاً للقاعدة الاقتصادية القائمة يتم توصيف السلطة. وفي البلاد التي تمر بمرحلة انتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية ليس من الخطأ مثلاً ان نسميها سلطة وطنية ديمقراطية. فهي ديمقراطية بمعنى انها ليست اشتراكية بعد، وهي وطنية بمعنى انها ضد التبعية.

وفي ختام المناقشة ساد اتفاق على أن ضبط المفاهيم ليس موضعه هذه الندوة، وانما يكتفي بطرح الموضوع. كما اتفق على أن تخصص دراسة لقضية الدولة والثورة تحت عنوان «السلطة والثورة».

خامساً: قضية فلسطين

وافق المشاركون في الندوة على أن تكون قضية فلسطين هي إحدى القضايا المركزية التي تشغل الحركة التقدمية، ويلزم بالتالي ان تخصص لها دراسة مستقلة. وفي هذا طرحت الآراء التالية:

١ ـ إن قضية فلسطين تقع في قلب الخلافات العربية، ولها اتصال وثيق بقضية التحالفات، وعلاقة السلطة بالثورة، والعلاقات في داخل الحركة التقدمية.

٢ ـ إن الاحداث الأخيرة التي ألمت بالثورة الفلسطينية بدءاً من بيروت، وما بعد بيروت، وما يطرح من قضايا الهيمنة الامبريالية، ودور اسرائيل، كل هذا ينقل قضية فلسطين من قضية فلسطينية خاصة بالفلسطينيين ومن قضية مجرد التضامن معهم، لكي توضع على مستوى مختلف. فقد اصبح ما يحدث على الساحة الفلسطينية ليس فلسطينياً، وانما هو موضوع يهم الثورة في الوطن العربي.

٣ ـ قضية فلسطين قضية جوهرية، يتعين دراستها، لأن هناك خلافاً حولها داخل الحركة التقدمية. فمن الملاحظ مثلاً، أنه لا توجد وحدة حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بها. وهي خلافات وصلت الى حد وقوع تصفيات متبادلة بين فصائل عربية.

٤ ـ ثمة خلل في العلاقة بين الثورة الفلسطينية والحركة التقدمية العربية فبعض الفصائل الفلسطينية تؤكد على العلاقة مع الانظمة بأكثر مما تتعامل مع هذه القوى التقدمية أو تلك.

٥ ـ قضية علاقة الثورة الفلسطينية بالأحزاب التقدمية العربية وبالحكومات العربية لم تكن قضية سهلة، وقد مرت بمراحل متعددة منذ عام ١٩٦٥. لقد كان المنطلق الأساسي عند الحركة الفلسطينية هو الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني. وطرحت الثورة شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية. ثم جرت احداث وتطورات أدت الى اتهام الثورة بأنها تخلت عن هذا الشعار الاخير. كما ادى تعدد فصائل الثورة الفلسطينية الى تعدد مستويات التعامل مع الاقطار العربية احزاباً وحكومات. وتظل هذه النقطة مرتبطة بالقضية الرئيسية التي تحتاج الى دراسة وهي طبيعة الثورة الفلسطينية واستراتيجيتها.

القِسْمُ الثَانِي

القوميَّة العَرَبيَّة

الفَصْلُ الثَّاني
القَومِيّة والهَويّة وَالثورة العَرَبيّة

عبد الرحمن منيف(*)

مقدمة

في مواجهة التتريك أولاً، ثم في مواجهة الاستعمار الغربي بعد ذلك، أخذت حركة النهضة العربية موقفاً هجومياً للدفاع عن نفسها ولإثبات ذاتها وهويتها في آن واحد. لكن نظراً لتداخل المفاهيم، ولطبيعة التطورات التي كانت تمر في المنطقة، ونظراً لقيام الدول القطرية وترسخها في ظل أنظمة وعلاقات دولية متباينة، ثم تزايد أهمية المنطقة استراتيجياً (قناة السويس في فترة، ثم القناة والنفط)، وأخيراً اقامة اسرائيل كحاجز بشري بين عرب آسيا وعرب افريقيا، وكهوية حضارية غريبة وغربية، ولهذه العوامل والمراحل عبرت حركة النهضة العربية عن نفسها بصيغ وأشكال استطاعت من خلالها تحقيق بعض الانجازات، وعجزت عن تحقيق غيرها. فالاستقلال عن تركيا، وتأكيد الهوية العربية للمنطقة ارتبطا بالوقوع تحت سيطرة الدول الرأسمالية الغربية (بريطانيا وفرنسا اولاً، ثم امريكا) والنضال العربي الموحد في مواجهة التتريك تجزأ واخذ شكلاً قطرياً، والاتجاه العلماني والعقلي الذي ميز المواجهة مع الامبراطورية العثمانية ما لبث ان اضطرب وتداخل، وفي بعض الاحيان او في بعض المراحل تراجع وضعف، ودعوة الوحدة أو التقارب التي ميزت الفترة الماضية ما لبثت أن واجهت العراقيل والمصاعب.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية والاتجاه نحو الاستقلال الكامل، ولكي يستطيع الغرب حماية مصالحه، ونظراً لتزايد أهمية المنطقة (النفط)، ولمنع أو لحرف النهوض الشعبي لجأ الغرب الى: احكام سيطرته على مناطق النفط، انشاء الجامعة العربية كصيغة للعلاقات العربية وسقف لها، اقامة اسرائيل، ربط الدول بمعاهدات وأحلاف سياسية وعسكرية، تشجيع التيارات والقوى الرجعية والانعزالية، كل ذلك لاضعاف التوجه العام نحو أهداف موحدة أو مشتركة.

(*) مفكر من السعودية.

ساعدت القوى السياسية أيضاً، وسلبياً، بعجزها وغموض مفاهيمها وصراعها فيما بينها، التوجه السابق. فالصراع الذي وقع بين القوى القومية والقوى الماركسية، وبين هذه القوى مجتمعة والاتجاهات الدينية جزّأ النضال السياسي وحرّفه، وأدى الى طرح مفاهيم وشعارات ألحقت بحركة القومية تشويهات كبيرة وخطيرة، سواء على مستوى الفكر أم على مستوى العمل.

فعلى مستوى الفكر تراجع التوجه العلماني والعقلي، وتراجع التوجه الاشتراكي أيضاً، وعلى مستوى العمل ارتبط النضال بالمؤسسات وبخاصة الجيش، وأخذت صيغ العمل تعبيرات جامدة ووحيدة، الامر الذي أدى الى مزيد من الانقسامات والانتكاس.

ازاء هذا التطور وهذه المصاعب كيف يمكن تحديد وتجديد العناصر الايجابية في حركة القومية العربية لمواجهة المصاعب والتحديات؟

ليس أمامنا الا دراسة الوضع الفكري لتحديد مضمون علمي للنضال السياسي، في ضوء دراسة الواقع القائم بكل تشابكاته وتعقيداته، واقتراح افكار تساعد على بلورة مضمون وشعارات المرحلة القادمة.

القومية العربية، بمفهومها السائد حالياً، وليدة العصور الحديثة. ورغم أن العرب، شأن الشعوب الاخرى، عاشوا في منطقة محددة جغرافياً، وكانت لهم صفات تميزهم عن غيرهم من الشعوب، ولهم لغة وتاريخ وخصائص نفسية تجعل منهم امة منذ وقت طويل، الا أن «القومية العربية» كحركة، ضمن المفهوم السائد الآن، هي حركة حديثة، نشأت وتطورت تعبيراً عن حالة جديدة. وهذه الحالة ميزت العالم بأسره تقريباً خلال القرنين الماضيين.

فبعد الكشوف البحرية، وبعد أن قامت وسادت الثورة الصناعية، ولدت مفاهيم جديدة عبرت عن نفسها بتشكيلات سياسية مختلفة عن التي سبقتها، بما في ذلك مفهوم القومية والامة والدولة القومية. فالأفكار والأشكال التي سادت اوروبا في بناء الدول، اثرت، بنسب مختلفة، على البلدان الأخرى، بما فيها البلدان العربية. فالعرب الذين كانوا جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وكانوا يناضلون في اطار هذه الامبراطورية، من أجل حياة أفضل وصيغة اكثر تكافؤاً مع العرق الحاكم لكن دون تفكير بالانفصال، كعرب، عن هذه الامبراطورية، ما لبثوا أن وجدوا انفسهم، نتيجة التطور وزيادة الوعي، لمواجهة موجة التذويب والالغاء، وتأثراً بالمفاهيم الجديدة التي بدأت تنتشر وتسود في أنحاء كثيرة من العالم، أكثر وعياً لهويتهم المختلفة عن الشعوب الأخرى التي كانت ضمن الامبراطورية العثمانية، ووجدوا أن النضال يجب ان يأخذ منحى جديداً، منحى يميزهم عن غيرهم أولاً، ويحقق، ثانياً، مطامحهم في الحرية والمساواة، ثم بتشكيل صيغة جديدة لهم أكثر ملاءمة لمتطلبات العصر.

من هنا كان تبلور القومية بمفهومها المعاصر، وكانت تعني عملياً مواجهة التحديات والمصاعب التي تزايدت في القرن الماضي، ثم في القرن الحالي، والوقوف في وجه التتريك والنزعة الطورانية التي

كانت تهدف الى تذويب والغاء تميزهم، ثم تبلورت أكثر بالمناداة بإقامة الدولة القومية والانفصال عن الامبراطورية العثمانية.

ولأن الامبراطورية العثمانية، شأن الكثير من الدول في العصور الوسطى، قامت على اساس الدين، ولأن معظم مواطنيها من المسلمين، وكان الاسلام الرابطة الأساسية بين مواطني هذه الامبراطورية، فقد اتخذت الدعوة القومية، في هذه الفترة بالذات، وفي محاولة للتميز وتأثراً بالفكر الذي ساد أوروبا، صفة العلمانية، لكن العلمانية هنا تختلف عن العلمانية الأوروبية، لأن العلمانية الأوروبية نشأت وتجذرت في مواجهة الكنيسة وعباداتها، وكانت أكثر من مجرد فصل للدين عن الدولة. بينما العلمانية في البلاد العربية كانت، بالدرجة الأولى في مواجهة الدولة القومية المتسترة بالدين، ومحاولة لتميز العرب عن غيرهم من الشعوب الاسلامية التي كانت تشكل الامبراطورية العثمانية، ولذلك لم تكن تعني فصلاً واضحاً وكلياً للدين عن الدولة أو عداء بينهما. وهذا يفسر، الى حد كبير هشاشة العلمانية العربية أولاً، ويفسر، بعد ذلك، اختلاف مفهوم الاسلام بالقومية، وبالتالي ظهور هذا المفهوم أو تراجعه تبعاً للعوامل والقوى التي تواجه حركة القومية العربية.

أخذ النضال في مواجهة التتريك منهجاً صاعداً، وتتابع تقدم وتبلور المواقف والشعارات من أجل الاستقلال وإقامة دولة عربية عصرية، وهذان العاملان بلورا فكرة القومية العربية وأعطياها تحديداً ومفهوماً عصريين. وقد استفادت حركة القومية العربية من الظروف العالمية التي سادت في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن، كما استفادت الدول المتصارعة والمتنافسة من حالة النهوض التي عمت المنطقة العربية، فتبلورت اكثر من قبل فكرة الوحدة العربية والدولة العصرية ومحاربة التخلف، وكانت فكرة الدولة والوحدة تعتمد بشكل أساسي النموذج الذي ساد في أوروبا.

في الربع الأول من هذا القرن، وبعد أن سقطت الامبراطورية العثمانية، وبدأ الغرب يتقاسم تركتها، بما في ذلك المنطقة العربية، وبعد أن تم التخلي عن الوعود التي قطعت للعرب قبل الحرب وأثناءها، ونتيجة الوضع الجديد الذي نشأ في أعقاب الحرب، سواء في شكل استعمار مباشر ام في شكل انتداب، وتقسيم البلاد العربية بين الدول المستعمرة، فقد أخذ النضال في هذه المرحلة مساراً جديداً، بخاصة وأن الاستعمار الغربي لم يتخل عن أطماعه وأحقاده الصليبية، ومن هنا تداخلت، مرة أخرى، مفاهيم القومية والدين، واصبح الدين، من جديد، قوة في مواجهة الاستعمار الغربي، أما الوحدة العربية التي كانت مطمحاً يعتقد بإمكانية تحقيقه بمجرد سقوط الامبراطورية العثمانية، فقد تحولت الى هدف غير قريب، والى شعار، وان كان يشكل قاسماً مشتركاً بين الكثيرين، الا ان الأوضاع «الجديدة» التي فرضها المستعمر جعلت هذا الهدف أكثر صعوبة من قبل، كما جعلت النضال من أجل الوحدة يصطدم بصعوبات خاصة بكل قطر. يضاف الى ذلك، أن هذا الهدف لم تكن له صورة واضحة ومحددة بأذهان الداعين له، مما أدى الى تفاوت الاجتهادات والصور التي ارتسمت له، وقد انعكس ذلك على النضال العملي من أجل تحقيقه.

في مواجهة الاستعمار الغربي، وبغياب النضال العربي الجماعي ونظراً لنشوء أشكال من الدول الصغيرة والتابعة، وقيام أوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة عن السابق، فقد تعددت، وبالتالي

تباينت، الصيغ المقترحة للمواجهة، بخاصة وان الفكر العربي، في هـذه المرحلة، كـان من الضعف والتشتت بحيث لم يستطع ان يقدم اجابات مقنعة، وبالتالي محركـة للنضال الشعبي، مما جعل هـذا النضال، في الغالب، قطرياً وعفوياً ولم يؤد، في النتيجـة، الى تغييرات جذرية، سـواء على مسـتوى مقاومة المستعمر أم على مستوى بناء الدولة العصريـة، أما الـوحدة العـربية فقـد ظلت شعاراً تـزداد صعوبات تحقيقه.

في ظل أوضاع مثل هذه بـرزت، من جديـد، الفكرة الـدينية، وبـرزت النزعـات الاقليمية، وتبددت نضالات الجماهير في أكـثر من قطر عـربي، واهتزت فكـرة القوميـة، وتراجـع شعار الـوحدة العربية. وفي الوقت الذي أخذت شعوب كثيرة تناضل من أجل تغيـير شامـل، سياسي واجتـماعي، فإن العرب خلال الفترة التي امتدت ما بين الحربين، لم يستطيعوا ان يحققوا انجازاً هاماً، سواء عـلى مستوى الفكر أم على مستوى الممارسة، رغم التضحيات الجماهيرية ورغم الاستعداد الشعبي. ويمكن اعتبار غياب الفكـر الموجـه والقيادات الكفـوءة هما السببـان الأكثر أهميـة في هذا الفشـل، هذا رغم التحديات المـتزايدة ورغم الاستغـلال البشع. أمـا بعد أن قـامت الحرب العـالمية الثـانية، وتغـيرت المـوازين والعلاقـات الدوليـة، فقد شعـر العرب أكـثر من قبل انهم مستهـدفون ومـوضع مسـاومة، فـاندفعت الجـماهير الى النضـال والتضحية، وعـبرت عن نزوعهـا الى الحـريـة بسلسلة من الثـورات والانتفاضات، في المشرق والمغرب، تكللت أخيراً بالاستقلالات القطرية لأغلب البلدان العربية.

أمـا حين مهـد الاستعمار الغـربي، وخلال فـترات عديـدة ومتواليـة، لقيام دولـة صهيونيـة في فلسطين، ثم أقامها بالفعل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد شعرت الأقطار العربية جميعاً، وان كان بنسب متفاوتة، أنها مستهدفة جذرياً، مستهدفة بوجودها وبمصيرها. وشعـر كل قـطر أيضاً أنـه غير قادر منفـرداً على مـواجهة هـذا الخطر وهـذا التحدي. ومن هنـا اكتسبت فكرة القـومية العـربية وحركتها وجوداً حياً وفاعلية ظاهرة، واكتسبت معنى نضالياً بالدرجة الاولى.

صحيح أن هذا الـوجود وهـذه الفاعليـة عبرا عـن نفسهـما بشكل رد فعـل، وأخذا صوراً من التحدي للنفوذ الغربي، ثم بتبني دعوة عدم الانحياز، والدعوة الى الوحدة العربية، ومقاومة الـوجود الصهيوني في فلسطين، الا أن هذا الوجود وهذه الفاعلية ما لبثا أن تعرضا الى الكثير من الاضطراب والتخبط نتيجـة فشل الصيـغ التي اقترحت تعبيـراً عن الوجـود والمقاومـة، ونتيجة تخلف المؤسسـات والأحزاب التي عبرت عن هذه الفكرة، وأخيراً نتيجة الامتحان القاسي الذي تعرضت له هذه الفكرة في عام ١٩٦٧.

تأثرت، اذاً، حركة القومية العربية بالمفاهيم التي سادت أوروبا خلال القرنين الماضيـين، لكن كـانت مشدودة أيضـاً الى تراث يضرب في اعـماق التاريـخ، وقد تمثـل هـذا الـتراث بشكـل خـاص بالاسلام الفكري والسياسي، والذي عبر عن نفسه، خلال مـراحل متعـددة، بحيويـة ظاهـرة الأمر الذي جعل تأثيره يتبدى بأشكال ومراحل عديدة. ولما كـان الهدف، في نهايـة القرن المـاضي وبدايـة هذا القرن، هو الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية، فقد كان التوجه القومي، بمعناه الأوروبي، هو الغالب، لكن ما كادت أوروبا المستعمرة المستغلة، والتي ارتبطت بالمنطقة العربية الاسلاميـة بتاريـخ

سلبي ـ كانت من جملة صوره الحروب الصليبية، ثم حروب القهر والاستعباد في المغرب العربي، وتنكر أوروبا لوعودها أثناء الحرب بمساعدة البلاد العربية على الاستقلال، وما تلا ذلك من استعمار مباشر لأجزاء كثيرة من الوطن العربي ـ تدخل المنطقة العربية، حتى وجدت القومية العربية نفسها في مواجهة جديدة مع عدو يختلف عنها في الدين، فتحركت النوازع الدينية واتسمت الحرب بين الطرفين بالخلفية التاريخية لكل منهما، ومن هنا تراجعت النزعة العلمانية في محتوى القومية وتداخلت مرة أخرى مع الدين، بخاصة وأن الفكر القومي العربي لم يستطع أن يبني لنفسه نظرية متماسكة في مواجهة التحديات الكثيرة والمتنوعة التي بدأت تواجهه في هذه المرحلة.

وهكذا ظلت الفكرة القومية تراوح بين حدين متباعدين: الحد العلماني بالمفهوم الأوروبي، والحد الديني، وكان احد هذين الحدين يتغلب أو يتراجع تبعاً لمجموعة من الاعتبارات المرحلية أو المحلية. أما الأحزاب والقوى التي نشأت في بيئات مختلفة وذات طبيعة متجانسة، فقد طابقت في فهمها وطرحها بين مفهوم القومية والدين، لأن الاسلام في هذه البيئات كان يعني القومية أيضاً، وكان يعني سلاحاً في مواجهة عدو قومي وديني معاً، كما حصل في بلدان المغرب العربي في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

ظلَّ هذان المفهومان الملتبسان للقومية قائمين ومتعايشين، بخاصة وان دعاة العلمانية لم يملكوا، أو لم يجرؤوا على طرح وجهة نظر ثابتة وكاملة ومستمرة، اذ اتسمت مواقفهم في هذه النقطة بكثير من الغموض والتراجع، وكأنهم بذلك يؤجلون مواجهة هذه المشكلة او لا يملكون حلاً لها، في الوقت الذي استمر دعاة الفكر الديني ينفون بشكل كامل ومطلق الدعوة القومية، ويعتبرونها خروجاً عن الاسلام وتحدياً له، وانها نزعة اوروبية لا تلائم الشعوب الاسلامية، بل وتتنافى مع تراثها.

يضاف الى ذلك، نشوء أوضاع وقوى زادت في التباس المفاهيم وتناقضها في كثير من الأحيان. فدعاة الانفصال عن الامبراطورية العثمانية والذين كانوا هم أنفسهم دعاة القومية العربية، أصبحوا، أو أصبح معظمهم في المرحلة الجديدة، قادة الدول القطرية، وبالتالي، أعطوا لمفهوم القومية والوحدة، في هذه المرحلة، معاني وصيغاً تلائم مصالحهم، وهذا أدى الى أن تظهر الفكرة القومية بمظهر يمين أو محافظ، الأمر الذي شجع المناوئين لها أو المناوئين لدعاتها على اضفاء صفات سلبية عليها.

ومما زاد في هذا الالتباس أيضاً أن الفكرة القومية، لأنها دعوة سياسية في مراحلها الأولى، خلت من بعد اجتماعي. ولكي تقوى على مواجهة الأفكار والقوى التي نشأت في ثلاثينات هذا القرن وما بعده ـ وكانت أفكاراً وقوى تعطي الهم الاجتماعي والاقتصادي أولوية كبيرة، وبعض الأحيان أولوية مطلقة ـ فقد اتخذت مواقف سلبية، وبعض الأحيان معادية لهذه الأفكار والقوى، وبادلتها هذه القوى أيضاً السلبية والعداء. أكثر من ذلك، ولأسباب كامنة في هذه القوى أكثر مما هي كامنة في أفكارها، اتخذت القوى الماركسية على التحديد موقفاً رافضاً للقومية والوحدة، ثم موقفاً معادياً، الأمر الذي أدى الى خلق تناقضات عدائية بين طرفين، أو بين عدة أطراف، كان من الممكن أن تتحالف وأن تتكامل، سواء على مستوى الفكر أم على مستوى العمل، لكن التحليل

الخاطىء لتطور مجتمع معين أو عدم الكفاءة في استعمال أدوات التحليل الأساسية لفهم هذا المجتمع، وعدم التعامل معه ضمن معطياته الخاصة، أدت الى مزيد من الالتباس فالتناقض فالعداء.

ومن جملة القوى أيضاً التي ساهمت في خلق مزيد من التناقض، على مستوى الفكر أو على مستوى العمل، القوى الاقليمية والمصالح الاقليمية، فهذه القوى التي ابتدعت دعوات معينة وأنشأت لها «نظريات» موازية لها، ساهمت بأشكال ونسب مختلفة في خلق حالة من الالتباس، تكرست فيا بعد بالمصالح، وأشد ما يظهر ذلك في الدول النفطية، أو الدول الأكثر غنى وتقدماً.

وهكذا نلاحظ ان الفكر القومي مرَّ بمراحل عديدة، وكان يغلب عليه في كثير من هذه المراحل الغموض والحيرة والتجريب، وكان يتخذ مواقف متباينة تجاه عدد من القضايا، كل ذلك بسبب مجموعة من الافكار والعوامل والقوى الطارئة أو المؤقتة، دون أن تكون نابعة من نظرية ثابتة أو مستقرة، أي بكلمات أخرى لم تكن حركة القومية العربية تملك موقفاً نظرياً متكاملاً، وبالتالي، لم تكن تملك موقفاً واضحاً وعملياً تجاه الكثير من القضايا التي طرحت. وكانت هذه الحركة، في حالات عديدة، مدفوعة برد الفعل اكثر مما هي فاعلة، وكانت تبسيطية او تجريبية في حالات اخرى.

هذا لا يقلل من أهمية هذه الحركة أو فاعليتها، ولا يعني حكماً عليها أيضاً، إن هذا العرض السريع يصف حالة تاريخية في بعض ظواهرها المختلفة، ويشير الى ما يعتبره عوامل سلبية أو كابحة في هذه الحركة، ويطرح أيضاً مجموعة من المهام والتساؤلات يفترض مواجهتها وتحديد مواقف واضحة ازاءها.

واذا كان الكثير من الحركات والأفكار يخصب ويغتني بالتجربة ونتيجة التفاعل، فإنه يفترض بحركة القومية العربية، باعتبارها تياراً فكرياً وقوى جماهيرية وتطلعات مستقبلية، أن تستفيد من تجربة الماضي لكي تواجه أعباء الحاضر والمستقبل، وأن تمتلك الجرأة لمواجهة الأسئلة الأساسية في المرحلة الحالية والمقبلة، وأن تنتهج أسلوباً ايجابياً متفتحاً لكي تكتسب من واقع شعبها ومن تجارب الشعوب الاخرى، وهذا يقتضي مواجهة الأسئلة التي تعتبر أكثر أهمية وأكثر أساسية: فما هي هذه الأسئلة؟

أولاً: ما هي القومية العربية؟

القومية العربية رابطة تاريخية تضم وتجمع وتوحد المجموعة السكانية القاطنة في هذه البقعة من العالم، اعتماداً على اللغة والتاريخ والخصائص النفسية والمصالح المشتركة، وهي في مرحلتها الحالية حركة تحرر وطني وتغيير حضاري، تهدف الى توحيد الشعب والطاقات، والى تحرير الأرض والانسان، والى بناء صيغة جديدة لعلاقات داخلية وخارجية تعتمد الحرية والمساواة والعدل، وتساهم في اقامة عالم أفضل.

بهذا ينتفي عن القومية كونها عرقية، لأنها لا تعتمد العرق أو الدم أساساً لهذه الرابطة، فكل

من سكن هذه البقعة من الأرض وارتبط بها وكان ولاؤه لها وحدها، اعتبر كالآخرين صاحب حق فيها بغض النظر عن انحداره السابق.

وهي ليست تعصبية، اذ تجعل الانتماء ارادة وولاء، وتنظر الى المواطنين نظرة واحدة ومتساوية، والى الشعوب الأخرى نظرة مساواة واخاء انساني، وتتعامل معها بهدف التعاون من أجل عالم أفضل خال من الاستغلال والتعصب.

وهي ليست عنصرية، ولا تقر بتفوق لنفسها أو لغيرها، وتعتبر الانسانية كلاً واحداً، وان التقدم والرخاء حق لجميع الشعوب، وان الحضارة تفاعل وتعاون وتبادل.

ولذلك، فإن القومية انتماء وليست فرضاً، وهذا الانتماء النابع من الارادة يستند الى عوامل اللغة والتاريخ والخصائص النفسية والمصالح المشتركة، هذه العوامل التي كونت شعب هذه المنطقة، أعطته، في الوقت نفسه، خصائص تميزه عن غيره من الشعوب.

وفي المرحلة الحالية تعتبر حركة القومية العربية حركة تحرر وطني وتغيير حضاري، وتمتلك من السمات والقوة والتطلعات ما يجعلها حركة تغيير شاملة، بهدف التحرر الكامل من الاستعمار والتبعية، واقامة نموذج حضاري اعتماداً على قواها الذاتية، وبالاستفادة من تجربتها التاريخية ومن التراث الحضاري الانساني أو بمقدار ما تمتلك من القوى والامكانات وما يسندها من ارث تاريخي، وبمقدار انفتاحها على الحضارة العالمية المعاصرة والاستفادة من التقدم الذي احرزته الانسانية، تستطيع أن تبني مجتمعاً قوياً معاصراً، يساهم مع المجتمعات الأخرى في خلق علاقات دولية متكافئة وفي مصلحة الانسانية والتقدم البشري.

بهذا المعنى، ومن أجل هذا الهدف، فإن حركة القومية العربية تضع ضمن أولويات نضالها توحيد الوطن والشعب توحيداً عملياً ونفسياً، من خلال تعبئة الجماهير في النضال من أجل أهداف واضحة ومحددة، وتعميم ثقافة واحدة، وافساح المجال أمام الشعب من أجل المشاركة الفعلية في عملية بناء المجتمع الجديد، ومن أجل اقامة دولة حرة وديمقراطية.

إن بناء الانسان والمجتمع والدولة لا يتم من أعلى أو خلال فترة زمنية قصيرة، وانما من خلال النضال اليومي الصبور والثابت، ومن خلال المشاركة الفعلية للجماهير وتعبئتها، ومن خلال تلبية مصالحها. وهذا البناء يتطلب عملاً مخططاً ودؤوباً وجدياً، ويتطلب مراعاة العديد من الاعتبارات والتراكمات والتنوع الذي حصل خلال فترات طويلة في التباعد والتشويه. ويجب أن تؤخذ في الحسبان أيضاً الفروق التي تميز منطقة عن أخرى، لكي يكون هذا البناء قوياً ونامياً ومستمراً.

إن توحيد المجتمع والدولة لا يعني مباشرة، الوحدة السياسية، اذ سوف تكون هذه الوحدة نتيجة للوحدة النفسية ووحدة المصالح، ووسيلة فعالة للدفاع عن النفس أمام الأخطار المصيرية، وتعبيراً عن الطموح من أجل اقامة نموذج جديد في عالم يمزقه الصراع والتنافس وتبدده الحروب المدمرة الفتاكة. ولهذا، ومن أجل توحيد المجتمع والدولة، يجب أن تبدأ عملية التوحيد طوعياً، ومن البدايات الأولى، وبمراعاة الفروق والتنوع الذي حصل في المجتمع العربي، لأن زمن الوحدات

البسماركية قد انتهى، ولأن الوحدة، بمعنى التجانس والمطابقة، أو بمعنى الضم والالحاق، لم تعد ممكنة في ظل توازن اقليمي ودولي شديد الحساسية، ولأن الوحدة لا تعني فائدة لطرف وضرراً لطرف آخر، بخاصة الطرف الصغير، وانما هي صيغة من صيغ التعاون والتضامن والتقارب والتطور تمهيداً للوصول الى الوحدة السياسية، والتي ستكون نتيجة لكل المقدمات التي تسبقها وتهيىء لها.

ومن أجل الوحدة، وخلال النضال لبنائها، لا بد أن يكون الهدف الثابت والمستمر هو تحرير الأرض والانسان. تحرير الأرض من المستعمر والغاصب، وتحرير الانسان من العبودية والحاجة وتوفير الحرية والكرامة والعمل والرفاه له، وهذا يتطلب، ضمن خطة مدروسة وواضحة، حشد جميع القوى والامكانات من أجل التحرير، ويتطلب أيضاً دراسة المرحلة دراسة علمية واعية من أجل توفير القدر الأكبر من الرفاه والمشاركة للمواطنين لكي يساهموا مساهمة فعلية في عملية التحرير وفي عملية البناء.

إن بناء صيغ جديدة، سياسياً واجتماعياً، وحضارياً أيضاً، في الأقطار العربية، وتطوير هذه الصيغ باستمرار، وبأكبر قدر من العقلانية والمشاركة، سوف يؤدي الى التقارب فالوحدة بين هذه الاقطار، لأن تطور هذه الأقطار ضمن نسق ايجابي، ومن منظور التكامل والتعاون سوف يساعد ويعجل في التوحيد السياسي، عكس ما يحصل في المرحلة الحالية، حيث يزداد التفاوت بين أقطار عربية غنية وأخرى فقيرة، بين أقطار تعاني من الكثافة السكانية وأخرى من قلة السكان، بين أقطار تضيق بالكفاءات وأخرى عاجزة عن توفيرها، هذا عدا عن التعارض الحاصل في السياسات الاقتصادية، حيث تعتبر المصلحة القطرية أو المصلحة الآنية، هي الأساس في قيام الصناعات والمشاريع، وحيث تتكامل هذه الأقطار، لا فيما بينها، وانما مع السوق العالمي، وما يتولد نتيجة ذلك، الآن وفي المستقبل، من تعارض ومصالح متباينة.

إن قيام أوضاع منسجمة ومتكاملة بين الأقطار العربية لا يشكل خدمة وفائدة لهذه الاقطار، أو لكل قطر فحسب، وانما يشكل خدمة للعالم أيضاً، لأن العالم، بخاصة الغربي، المثقل بأنانيته وازماته، غير قادر على مساعدة هذه الأقطار، ولأن الثروة النفطية اذا كانت تشكل امكانية لبعض الأقطار العربية لتجاوز الحاجة المباشرة، والتغلب على الصعوبات التي تواجه أقطاراً كثيرة في المرحلة الحالية، فإن هذه الثروة الناضبة بطبيعتها، وبطريقة استغلالها الراهنة، سوف لن تكون في المستقبل وبالتالي، سوف تضيع هذه الفرصة في الدول التي تعتبر نفسها غنية في الوقت الحاضر.

وبقيام أوضاع منسجمة ومتكاملة بين الأقطار العربية، ثم بوحدتها يتجسد مثل حضاري لما يجب أن تكون عليه البلدان المقهورة والمجزأة، وكيف يمكن أن تكون القوة الذاتية ليس في مصلحة هذه البلدان فقط، وانما لمصلحة الانسانية جمعاء.

ثانياً: القومية والأقليات

لا يكاد قطر عربي يخلو من وجود أقلية دينية أو عرقية، وهذه الأقليات جزء من صلب الوطن وسبب في تنوعه وغناه، وقد عاشت مع الأكثرية في تآخ وتعاون معظم الوقت، كما تفاعلت وأعطت

أحسن ما تملك، سواء في بناء الوطن وحضارته وتراثه وثقافته، ام في الدفاع عنه حين يتعرض للأخطار. وفي الوقت الذي اختل فيه هذا التعايش كان ذلك نتيجة أحد سببين: أما بسبب تحريض طرف خارجي، أو بسبب طغيان جزء من الاغلبية على هذه الاقلية، مع الاشارة الى أن الأغلبية كثيراً ما تكون أقرب الى التسامح نظراً لشعورها بالتفوق والقوة. والأقلية، غالباً، أميل الى الانغلاق في محاولة للدفاع وحماية نفسها.

المسيحيون جزء من العروبة منذ بداية الدعوة الاسلامية، لهم مواقف وطنية مشهورة حتى ضد من يشاركهم في الدين نفسه من المسيحيين الأجانب، وأبرز الأمثلة على ذلك موقف الغساسنة في مواجهة الدولة البيزنطية في بداية الدعوة الاسلامية، ثم موقفهم مع العرب المسلمين في الحروب الصليبية ضد الأوروبيين الغزاة. هذا الارتباط لم يتعرض لشك او لتساؤل طوال فترة ازدهار الحضارة العربية وتماسكها، لكن في فترة لاحقة، حين حكمت قوميات غير عربية، فقد ساد التعصب الاسلامي لبعض الوقت. ولحق المسيحيين بعض الأذى: هذا مع التنويه أن الأذى لحق المسلمين العرب أيضاً، الأمر الذي دفع الطرفين الى اعتبار هذا الأذى نتيجة كونهم عرباً بالدرجة الأولى، مما جعل الجميع شديدي الايمان والقناعة بضرورة التآخي لمواجهة الأجنبي، مسلماً كان أم غير مسلم. وقد ظهر هذا بوضوح حين تمت مواجهة الامبراطورية العثمانية، ثم المستعمر الغربي بعد ذلك، وان استعراض قادة التحرير ودعاة النهضة في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن تدلل على عمق الارتباط والتآخي.

ان الامبراطورية العثمانية، بتاريخها العدواني، سبب في تفجير التعصب والتعصب المقابل. ثم جاء الاستعمار الغربي ليستغل المخاوف والشكوك التي أحاطت بجزء من المسيحيين خلال فترة معينة، لكن النضال الوطني الذي تصاعد وامتد في مقاومة الامبراطورية العثمانية اولاً، ثم في مقاومة الاستعمار الغربي بعد ذلك، والذي شارك فيه المسلمون والمسيحيون معاً، أقام اللحمة بين الطرفين من جديد، فساد شعور التآخي وذاب التعصب، وأصبح المسلمون والمسيحيون أخوة حقيقيين، وقد عبرت عن ذلك الشعارات التي سادت، والعلاقات التي قامت وتوثقت في تلك الفترات، ثم المشاركة الفعالة التي كانت للمسيحيين في كل المجالات السياسية والثقافية، والمناصب التي احتلها هؤلاء في الكثير من الأقطار، رغم أنهم من الأقلية.

لكن ازاء تراجع النضال الوطني، وعجز الحركة القومية عن تقديم الاجابة عن الأسئلة المصيرية المطروحة، وتنامي التيارات السلفية، الاسلامية والمسيحية، وتغذية بعض هذه التيارات في الخارج، عادت المشكلة لتطرح من جديد.

ان ظهور التيارات المذهبية والطائفية وقوتها يتناسب تناسباً عكسياً مع ظهور التيار الوطني القومي، فحين يقوى الأخير، وفي ظل المعارك الوطنية الحقيقية، فإن التيارات المذهبية والطائفية تتراجع وتضعف. أما في حال غياب هذه المعارك وفي حال اقتسام المغانم، او الحفاظ على الامتيازات، ولأن حركة القومية العربية لم تصهر الجميع بالمقدار نفسه، ولأن النهج العلماني في الحركة القومية ذاتها ليس من القوة والوضوح بالقدر الكافي، فإن التيارات المذهبية والطائفية تقوى

وتشتد، بل ويمكن أن تصبح الأساس الذي تقوم عليه العلاقات.

لهذا، فإن قوة وحيوية الاتجاه القومي، وقدرته على أن يكون الوعاء الذي يضم الجميع، ووجود معارك ومهمات حقيقية، وسيادة الاتجاه العلماني، وحالة النهوض الوطني والقومي من أجل البناء والتحرير، وأخيراً تسامح الاغلبية وعقلانيتها، هذه الشروط وحدها الكفيلة بإعادة اللحمة والارتفاع فوق التعصب.

ظاهرة الانقسامات العربية والطائفية اذاً ظاهرة آنية ومؤقتة، تنشأ نتيجة الخلل في وضع المجتمع، ولا يمكن معالجتها الا بمعالجة الخلل نفسه (ولا بد من الاشارة الى أن هذه الظاهرة عالمية، وقد امتدت الى مجتمعات متقدمة، وتدل على وجود أزمة).

أما الظاهرة الأخرى القائمة في أكثر من قطر عربي فهي ظاهرة الأقلية العرقية، وهذه الظاهرة لها مظهر وتختلف معالجتها من مكان الى آخر. فظاهرة «البربر» في شمال افريقيا تختلف نوعياً عن الظاهرة الكردية في العراق، فالبربر في الشمال الافريقي، الى جانب العرب، هم الأصول التي تحدر منها السكان الحاليون لهذه الاقطار، وقد حصل من الاندماج والتفاعل بين العرقين ما جعل المشكلة تذوب وتكاد تتلاشى، ورغم محاولات الاستعمار الفرنسي اثارتها في مراحل معينة الا أنه لم يستطع. لكن في السنين الأخيرة، ونتيجة أسباب عديدة، بدأت المشكلة في الظهور من جديد، ويبدو أن وراء ظهورها مجموعة من الأوهام تغذيها طموحات داخلية وخارجية، اضافة الى أخطاء ولدت ردود أفعال في بعض المناطق، الأمر الذي يدفع الى الاقتناع أن معالجة هذه المشكلة لا يتم الا بمعالجة الأسباب الكامنة وراءها، تماماً كما تعالج المشكلة الطائفية: هذا مع الاشارة الى أن التنوع في الأصول التاريخية للسكان مصدر غنى وخصب وليس العكس، وبالتالي، يمكن الحفاظ على الاجزاء الحية من التراث، من فلكلور وعادات وثقافات محلية وتشجيعها، لا محاربتها ومحوها بالقسر والاكراه.

المشكلة الأخرى التي تتطلب المعالجة هي المشكلة الكردية، فالأكراد الذين يعيشون في شمال العراق، يشكلون بيئة قومية متميزة ومختلفة، من حيث اللغة، ومن حيث السكن، وان كانوا قد شاركوا في معارك العراق الوطنية، ومشكلة مثل المشكلة الكردية لها ما يشابهها في مجتمعات اخرى، وقد استطاعت هذه المجتمعات حلها واستيعابها، لا بالالغاء أو التجاهل، وانما بتوفير شروط للتعايش المشترك وبالاعتراف بالحقوق القومية المشروعة، وأخيراً بالحكم الذاتي والديمقراطي معاً.

ان الديمقراطية شرط اساسي الى أقصى حد لقيام هذا التعايش واستمراره، ليس بالنسبة للأقلية فقط وانما للمجتمع كله، فالديمقراطية صيغة للعلاقات تحكم الأغلبية والأقلية، فيما بينها وتجاه بعضها، اذ لا يعقل أن تتمتع أقلية بحكم ذاتي أو ديمقراطي، أو أن تتمتع بحقوق طبيعية اذا لم تتمتع الأغلبية بهذه الحقوق. وعليه، فإن الشرط الديمقراطي هو الشرط الاساسي لمعالجة هذه المشكلة معالجة جذرية. وتجدر الاشارة اخيراً الى ان من مصلحة الأكراد أن يكونوا جزءاً من عراق ديمقراطي خير من أن يكونوا شيئاً آخر.

ان مشكلة الأقليات في الوطن العربي لا تحل الا من خلال حل مشكلة الأكثريات، فما دامت هذه الأكثريات محرومة من حقوقها ومستغلة ومضطهدة فمن باب أولى أن تكون الأقليات محرومة ومستغلة ومضطهدة بمقدار أكبر. أما التوهم بإمكانية حل مشكلة الأقليات منفردة، من خلال اللامركزية أو الحكم الذاتي وما شابهها من شعارات أو حلول، فإنه يسقط في الاختبارات الحقيقية، كما نلاحظ ذلك بوضوح في أكثر من مكان، وبخاصة في جنوب السودان.

ثالثاً: القومية والاسلام

القومية العربية والاسلام علاقة متشابكة ومعقدة الى أقصى حد، وتختلف هذه العلاقة عن علاقة أي دين بأي قومية، لأن أكثر القوميات التي تكونت في الغرب وتكاملت وأقامت دولها القومية، فعلت ذلك في ظل المواجهة مع الكنيسة، في الوقت الذي لم يقع مثل هذا الصراع بين القومية العربية والاسلام، بل أكثر من ذلك شكل الاسلام في فترات معينة وأماكن معينة مضموناً لهذه القومية، الأمر الذي جعل الالتباس قائماً. والصراع بين دعاة الدين ودعاة القومية مؤجلاً أو كامناً، لأن الحدود بين الاثنين غير واضحة وغير محسومة، وهذه المشكلة ستبقى قائمة وخطرة ما لم تواجه بموضوعية وعقلانية.

لكن قبل مواجهة هذه المشكلة تجدر الملاحظة أن العرب، منذ بداية الدعوة الاسلامية، كانوا مادة الاسلام، أي حصل تطابق كامل بين العرب والاسلام في بداية النهضة العربية الاسلامية، واستمر هذا التطابق، ضمناً، حتى فترة متقدمة من العصر العباسي الأول، أما بعد ذلك، ومن خلال وجود أقوام عديدة في الاسلام، وصراع هذه الأقوام، تحت شعار الدين، على السلطة، ونتيجة تطور المجتمع العربي - الاسلامي من مجتمع بدوي رعوي الى مجتمع زراعي وتجاري، وظهور الطبقات والحرف، فقد أدى ذلك الى اختلاف الوضع عن السابق، اذ بدأ التركيز على الاسلام كرابطة وحيدة والتقليل، بالمقابل، من أهمية القومية، بخاصة العربية، لكي لا تحد أو تمنع من الوصول الى أعلى المستويات في اطار السلطة أو في الاطار الاقتصادي.

ومما زاد في خصوصية العلاقة بين القومية العربية والاسلام أيضاً أن العربية كلغة، هي لغة الدين، بها جاء القرآن وبها تؤدى الصلاة، وهي لغة الثقافة والتعامل، وهي لغة التخاطب الأساسية بين المسلمين، كمجموع ليس خلال فترة الحكم العربي فحسب، وانما في فترات متأخرة أيضاً. ولذلك انطبع الاسلام بطابع العروبة كثقافة وقيم وكطريقة لفهم الحياة والعلاقات، وأثرت العروبة في الاسلام أكثر مما أثرت أي قومية بأي دين، ولذلك حصل هذا التطابق أو هذه العلاقة الخاصة بين الدين والقومية، وظهر ذلك بوضوح في فترتي الحروب الصليبية، ثم في مواجهة الاستعمار الغربي في العصر الحديث، وبالتحديد في الشمال الافريقي.

علاقة الأديان الأخرى بإطاراتها البشرية علاقة مختلفة، اذ ظهرت هذه الأديان في مكان ثم انتقلت الى أمكنة أخرى، وفي الأماكن الجديدة اكتسبت الكثير من طقوسها وثقافتها وملامحها اعتماداً على حضارات وبيئات بشرية مختلفة.

الأمر الآخر الذي يجب أن يلاحظ هو أن الاسلام، ومنذ البداية، كان صيغة للحياة والعلاقات، ولم يكن مجرد دين مثل الأديان الأخرى، ولذلك اكتسب صفات ميزته في هذه الأديان، بخاصة المسيحية. وفي الوقت الذي بدأت الكنيسة تقوى ثم تسيطر، فإنها فعلت ذلك نتيجة تطورات حدثت في بنية المجتمعات المسيحية، اذ سيطرت نتيجة قوتها الاقتصادية بالدرجة الأولى، ونتيجة الخلل الذي أصاب المؤسسات السياسة التي كانت في مواجهتها. وفي فترة لاحقة، بعد الكشوف البحرية والتوسع الجغرافي، وبعد قيام التجارة الكبيرة والصناعة، أي بعد التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي حصل في أوروبا، بدأ الصراع بين الكنيسة والقوى الجديدة وكان هذا الصراع حاداً وعنيفاً، أدى في نهايته الى صيغة جديدة، في مظاهرها إبعاد الكنيسة عن ممارسة أي دور أو تأثير سياسي، والى تحجيمها وانتزاع أغلب مكاسبها وامتيازاتها. ومن هنا نلاحظ فروقاً نوعية بين الاسلام والمسيحية، في بداية نشوء كل منهما، ثم بتطورهما، ونلاحظ أيضاً عداء تجاه الكنيسة وإبعادها عن التدخل في الشؤون الأساسية. وهكذا نلاحظ اختلافاً نوعياً في مفهوم العلمانية الأوروبية عن مفهوم العلمانية في الدعوات القومية في البلدان الاسلامية، بما فيها دعوة القومية العربية.

وتجدر الاشارة أيضاً الى أنه مما زاد في التقارب بين الدين الاسلامي والقومية العربية، بخاصة في بعض المناطق، أن العدو الذي كان يواجه الجماهير كان عدواً قومياً ومسيحياً في الوقت ذاته، وكان لا بد من حشد جميع القوى النفسية الكامنة في هذه الجماهير، بما في ذلك القوة الدينية، لمواجهته، ولأن الاسلام كان دين الشعب، فقد اعتبر سلاحاً، ولذلك زاد التداخل بين مفهوم القومية والدين، ويبدو ذلك واضحاً في بلدان المغرب العربي، بخاصة في الجزائر.

ومما زاد في هذا التداخل، أن الهجمة الاستعمارية الغربية لم تقتصر في شراستها على الجانب المادي، اذ بلغت الجانب الروحي للشعب أيضاً، من خلال هجومها على مقدساته وقيمه بما فيها الدين، وكان هذا الغرب الاستعماري مدفوعاً بخلفية تاريخية مليئة بالحقد ورغبة في الانتقام، ولذلك وفي مواجهة هذا الهجوم الشامل، وللدفاع عن النفس، فقد استعانت الشعوب المضطهدة بكل قواها، بما في ذلك قوة الدين، لأنها كانت تحس أن الغرب يستهدف وجودها وحضارتها ودينها.

ولاكتمال الصورة وابراز الخصوصية في العلاقة بين الدين والقومية، لا بد من الاشارة أيضاً الى طبيعة التدين التي تميز مواطني هذه المنطقة سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين، بخاصة الفقراء منهم، لأن الدين لهؤلاء يشكل عزاء من نوع أو آخر، في الدنيا أو في الآخرة، ولذلك، فإن الفكر العلمي الذي انتشر وساد في اماكن عديدة قابله فكر غيبي، نتيجة التخلف ونتيجة قوة التدين، الأمر الذي يتطلب معالجة هذه الظاهرة على مدى طويل نسبياً، وبأساليب ربما تختلف عن الغرب، وباستبعاد هذه الخصوصية لا بصدمها وانكار وجودها.

بعد هذه الاشارات الى الخصوصية القائمة بين الاسلام والقومية العربية، وبالتالي، اختلافه عن علاقات القوميات الأوروبية بالمسيحية، لا بد أن نميز بين شيئين اثنين: الدين والحركات الدينية، فإذا كان الدين يشكل للعرب ولحركة القومية العربية عنصراً هاماً في الخصائص النفسية،

من حيث الثقافة والتراث، ويمكن بالتالي أن يتم التعامل معه بطريقة مختلفة عن تعامل القوميات الأوروبية مع المسيحية أو الكنيسة، فإن الحركات الدينية السياسية أخذت موقفاً رجعياً ومتعصباً، كما ان هذه الحركات، بمنطقها السائد، تشكل حاجزاً وعائقاً في اعادة تنظيم المجتمع على أسس عصرية، كما أنها لا تملك اجابة عن مشاكل العصر، كما لا يجوز ان ينظر الى الدين أو التراث أو التعامل معهما من خلالها، أو من خلال منطقها، كما أن الدين الاسلامي بشكل خاص لا يحتاج الى واسطة في عباداته أو معاملاته.

ان السبب في قوة التحركات الدينية يرجع بالدرجة الأولى الى ضعف وعجز الحركات الأخرى، أكثر مما هو قوة ذاتية في هذه الحركات، أو في استجابة الجماهير لها أو لطروحاتها السياسية والاقتصادية. ومن الثابت أن قوة الحركات الدينية تكون غالباً قوة آنية، وتتناسب تناسباً عكسيا مع تراجع الحركات الأخرى أو عجزها، ويمكن في هذا المجال الاشارة الى فترتين زاد فيهما المد الديني وقويت الحركات الدينية، الأولى بعد هزيمة حزيران/ يونيو والثانية بعد الانهيار العربي اثر كامب ديفيد.

ازاء هذه الخصوصية والتعقيد كيف يمكن أن تحدد علاقة أكثر صحة وأكثر دقة بين القومية والدين؟

العلمانية، بمعنى فصل الدين عن الدولة، وليس العداء بينهما، أساس جوهري في قيام الدولة، وفي علاقة المواطنين بها، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية.

المواطنون متساوون، ولا يجوز التمييز بين مواطن وآخر بسبب انتمائه الديني أو الطائفي، وتولي الوظائف لا يحدده سوى الولاء للوطن والكفاءة.

الاسلام جزء أساسي في تكوين تراث الأمة العربية، وقد كان لهذا التراث تأثير هام في اضفاء ملامح وخصائص معينة على هذا الشعب تميزه عن غيره من الشعوب حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية المكفولتان، ولا يجوز اجبار المواطن على اعتناق عقيدة أو حرمانه منها، أو منعه من ممارسة شعائرها، شرط عدم استفزاز الآخرين.

الحركات الدينية، بوصفها الحالي، حركات تعصب وانقسام في المجتمع، ولذلك لا يجوز أن تقوم على هذا الاساس في اطار العمل السياسي وان كان لها دور في العمل الاجتماعي والتربوي.

اعتماداً على ذلك، ومن أجل اضفاء مضمون حي وحيوي على حركة القومية، لا بد من استلهام التراث والتاريخ الحي للأمة، وتاريخ هذه الأمة في الجزء المهم منه، مستمد من الاسلام، ولذلك لا تعارض بين الفكرة القومية العلمانية العصرية التقدمية والتاريخ، كما لا وساطة بين الانسان والدين.

رابعاً: القومية والتراث والتاريخ

علاقة الأمة أي أمـة بتاريخها وتراثها علاقة عميقـة ومؤثرة، لأنهما يشكـلان سنداً لها ومصدراً تستلهم منه القدرة عـلى الصمود والاستمـرار والتقدم، ولأن من شـأن هذين العنصرين ان يضفيـا، حتى لا شعوريا، على الأمة مـلامح وخصـائص تميزهـا عن الأمم الأخرى، فعلهـا معلن في التكوين النفسي للأفراد والمجموعات.

هذه الحقيقة كثيراً ما تستغل أو تفهم خطأ، بخـاصة من السلفيـين، سواء في النـظرة للتاريـخ والتراث، أم في امكانية استعادتهما والعودة اليهما، أم في امكانية الاستفادة منهما. فالتاريخ بنظر هؤلاء صفحة ناصعة البياض ولا تقبل الا قراءة واحدة، هي قراءتهم، والـتراث هو المـاضي بكل جـوانبه، وهذا الماضي،كما يرونه، يمثل الحقيقة المطلقة والنموذج الذي يجب ان يشاد مثله،بخـاصة في مـواجهة حاضر مليء بالظلم والاستغلال والضعف. هذه النـظرة، اضافـة الى خطئهـا فإنها مستحيلة التحقيق أيضاً. فالماضي ليس وضاء بهـذا القدر، وليس خيـراً كله كما يتصـوره أو يصوره السلفيـون، لأن في هذا الماضي أيضاً فترات مظلمة ومليئة بالقسوة والوحشية، رغم أن فيه أيضاً مآثـر وأمجاداً وانجـازات كبيرة، أما من ناحية امكانية اشادة مثل هذا الماضي، فـإن الظروف المـوضوعيـة، محلياً وعـالمياً، قـد تجاوزت هذه الامكانية وخلقت أوضاعاً وضرورات مختلفة لمواجهـة الحاضر والمستقبـل ضمن شروط جديدة وأساليب جديدة.

في مقابل النظرة السلفية التي تقدس الماضي وتحن اليه، وتعتبره المقياس الذي تحـدد في ضوئـه مواقفها، هناك النظرة «العصرية» و«العلمية»، وهذه النظرة تجرد الماضي من كـل فضيلة وتعتبره عبئـاً على الحاضر وكابحاً للتقدم نحو مستقبل أفضل، ولذلك تطالب بقطيعة كاملة مع هذا الماضي.

كلتا النظرتين خاطئة ومرفوضة، فـالنظرة السلفيـة تتكيء على المـاضي وتجتره بكـل ما فيـه من أخطاء ومساوىء، وتحاول الترويج له، اذ بالعودة اليه تصلح حال الأمة وتستقيم أمورها، وهي بهذه الطريقة تعفي نفسها من معالجـة مشاكـل الحاضر، اذ تستعيـد في الماضي مقـولات مفرغـة عملياً من المعنى الحقيقي، وضـاربة صفحـاً عما حصـل من تطور وتغـير وتعقيد في الـواقع الحـالي؛ أما النـظرة الرافضة للماضي فإنها رغم مظاهر العلمية التي تدعيها، فإنها نظرة مستلبة وعاجـزة عن اقامـة علاقـة مع الواقع، ومع النبض الحقيقي للجماهير والدوافع التي تحركها.

وازاء هـذا الرفض تتهم الجـماهير بـالجهل والخـرافة، ويتهم الـداعون لـلاستفادة من الـتراث باللاعلمية ويتملق الجماهير.

في مقابل هاتين النظرتين كيف نقيم مع التراث والتاريخ علاقة جديدة وصحيحة؟

يجب اعتبـار التاريـخ ذاكرة لـلأمة، فكلما كـانت هذه الـذاكرة حـافـظة وقـادرة عـلى التمييـز والاستفادة من تجارب الماضي، بخاصة من اخطائه وخيباته، وتوظيف ذاكرة الأمس لخدمة المستقبل، دون التوهم لحظة واحدة أن التاريخ يعيد نفسـه، أو أن الاحداث ذاتهـا يمكن أن تتكرر. فـالتاريـخ

حركة سائرة دوماً الى الأمام، والأحداث، وان بدت متشابهة في بعض ظواهرها، الا أن شروطاً جديدة ومختلفة تتولد باستمرار، وبالتالي، فإن الحالات الجديدة والقوى الجديدة تملي معالجة مختلفة. واذا قيل في محاولة لتمييز الانسان عن غيره من المخلوقات أنه حيوان له تاريخه، فليس معنى ذلك امكانية اعادة التاريخ، وانما الاستفادة منه فقط.

في ضوء هذا التصور لا نعتبر التاريخ شيئاً مقدساً غير قابل للمس والمناقشة، أو غير قابل لقراءات وتفسيرات مختلفة، كما أنه ليس اجابة عن الاسئلة الراهنة. انه مجرد ذاكرة، وبمقدار استيعاب التجارب ومحاكمتها تتوافر قدرة اضافية تساعد على مواجهة أعباء الحاضر والمستقبل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا نملك أن نعيد تشكيل التاريخ، أي الوقائع التي حصلت في الماضي، وفق رغباتنا، أو وفق ترتيب مختلف. قد يكون من الجائز اعادة قراءة التاريخ، أي الوقائع، قراءة أو قراءات مختلفة، لكن لا يجوز أن نبدِّل في جوهر هذه الوقائع أو في تسلسلها.

بهذه الطريقة لا نصبح أسرى للتاريخ، كما لا يصبح التاريخ صنماً، وبالتالي يمكن الاستفادة منه، ويصبح عاملاً ايجابياً مساعداً على النهوض والتقدم، وحافزاً لمزيد من التضحيات والتقدم، وليس كابحاً أو معيقاً.

أما التراث فهو تلك الحصيلة من المعارف والعلوم والفنون والآداب والعادات والانتاج المادي التي تراكمت عبر التاريخ، وكان نتيجة جهد مشترك ومتواصل لمجموع الامة، وانتقل كله أو أجزاء منه من جيل الى جيل ليشكل بالتالي مظاهر مادية ونفسية ونمطاً في السلوك والعلاقات، وطريقة في التعامل والتذوق.

هذا التراث الذي هو حصيلة خبرات وتجارب الماضي، والذي تشذب وتغير وتطور خلال انتقاله من جيل الى آخر، والذي ضاع جزء منه نتيجة الاهمال أو نتيجة تدمير الغير، بمقدار ما يمكن أن يثري الحاضر والمستقبل، ويزود الجيل الحاضر والأجيال القادمة بخبرات ومعارف كبيرة، لا يمكن اعتباره كله، لأنه تحدر الينا من الماضي، شيئاً غير قابل لإعادة النظر والتصحيح والترميم والاضافة، كما لا يجوز النظر اليه على أنه نهاية المطاف وقمة الابداع وأكمل صورة من صور الحضارة.

ان التراث الشعري للعرب، مثلاً، والذي هو ديوانهم عبر أغلب العصور، كما يقال، يشكل فخراً لهم ويعطيهم ميزة بالمقارنة مع الشعوب الأخرى، لكن هذا التراث يجب ألا يكون قيداً عليهم في المرحلة الحالية أو المقبلة. وما يقال عن الشعر يمكن أن يقال عن الأمور الأخرى، بما فيها اللغة، والتي تعتبر سبباً أساسياً في تشكيل الأمة العربية وخلق مناخ ثقافي لها ولكثير من الشعوب، خلال فترات تاريخية طويلة. ان هذه اللغة عبارة عن كائن حيٍّ ينمو ويتطور تبعاً لثراء الحضارة وتقدمها بالنسبة للشعب الذي يستعمل هذه اللغة، والعكس صحيح أيضاً. ولذلك وفي مواجهة العصر الذي نعيش فيه، ولتلبية متطلبات الحياة الجديدة، لا يمكن أن تقبل اللغة ضمن شكلها وحدودها كما كانت في السابق، وانما يجب أن تتطور وأن تغتني لتناسب العصر وحاجاته.

بهذا المعنى يمكن أن نفهم التراث وأن نتعامل معه بصيغة ايجابية، ويمكن أن يكون عنصر

إثراء وتقدم، لا أن يكون سبباً في التخلف وتكريس الماضي.

ان التراث ـ كما هو التاريخ ـ يمكن أن يدفع ويساعد، اذا نظرنا اليه نظرة موضوعية، وأكدنا على الجوانب الايجابية فيه، واستخرجنا العناصر الحية منه، لكي تستمر وتنمو. واذا هضمناه هضماً جيداً، دون أن نغفل عن نبض العصر وحاجاته. أما اذا رفضنا هذا التراث جملة وتفصيلاً واعتبرناه متخلفاً وعبئاً على الحاضر والمستقبل، فاننا لا بد أن نملأ الفراغ الحاصل بحذفه بتراث حضارات أخرى، حضارات مختلفة، وعندها لن نكون قادرين على استيعاب هذا التراث الجديد وتوطينه، ولن نكون على اتصال أو تواصل مع تراثنا، مما يجعل العودة الى الجوانب الحية فيه أكثر صعوبة.

ولذلك، يمكن اعتبار التراث سيفاً ذا حدين، حسب النظرة اليه، وحسب الوظيفة التي يسخر لها، فإذا كان يراد منه إعادة الماضي بتقاليده وأفكاره وأساليبه وعاداته، فسوف يكون قيداً وسبباً اضافياً في التخلف، كما لو أعدنا الحجاب الى المرأة مثلاً، أو منعناها من العمل. أما اذا أردنا ان تسود العقلانية، كما كان الحال في عصور عربية عديدة، واردنا التفتح والتحرر واشراك كل القوى الكامنة أو المعاقة في الأمة، وتعاملنا مع ذلك في ضوء بعض تجارب الماضي فنكون عندئذ قد غلّبنا الجانب الايجابي في التراث، بخاصة وأن في هذا التراث أمثلة وحالات كثيرة يمكن أن يقتدى بها، حسب النظرة وحسب الهدف الذي يراد الوصول اليه.

في ضوء ما تقدم لا يمكن أن نعتبر الماضي، أو كل شيء في الماضي، مقدساً أو قدوة، إذ بمقدار ما في هذا الماضي من جوانب مضيئة وايجابية، فإن فيه أيضاً مثالب وفجوات يجب أن تنتهي وتتلاشى من حياتنا المعاصرة.

خامساً: القومية والقوى الاجتماعية

لكل مرحلة تاريخية من مراحل التطور سماتها الأساسية، وبالتالي لها اتجاهها وقواها وشعاراتها مع التأكيد أيضاً ـ بخاصة في بلدان العالم الثالث وفي البلدان العربية على التحديد وفي هذه المرحلة بالذات ـ أنه كثيراً ما تتداخل المراحل والطبقات، ونتيجة لها القوى والشعارات، ويتولد من هذا التداخل الاضطراب وبعض الأحيان التعارض، الأمر الذي يدفع بحركات معينة الى تمويه مواقفها وشعاراتها بقصد تحقيق أكبر مكاسب ممكنة.

والقومية العربية باعتبارها حالة تاريخية، أو مجموعة مراحل متداخلة ومتلازمة، فقد اكتسبت وتشكلت بمفاهيم ومضامين متعددة ومتنوعة حسب القوى المتصارعة، ولذلك بدت في مواجهة الامبراطورية العثمانية بمفاهيم مختلفة عن المفاهيم التي واجهت بها الاستعمار الغربي، واذا كان هذا قد كشف، في بعض جوانبه، عن نواقص وأخطاء في مسيرة هذه الحركة خلال بعض الفترات، فقد أعطاها، بالمقابل، قوة لأنه دلل على مرونتها وعلى قدرتها في استيعاب أفكار ومفاهيم جديدة، بخاصة وأنها لا تزال في طور التشكل، وبالتالي، فهي تبحث وتغتني بما يجعلها تمتلىء بالمفاهيم والمضامين الملائمة للمرحلة التاريخية.

انطلاقاً من هذه النظرة، ولاعطاء مضمون ايجابي لحركة القومية العربية في المرحلة الحالية، لا بد أن نقرر حقائق أساسية:

تميزت حركة القومية بكونها تقدمية ومقاتلة، وهذه الصفة التي ميزتها عبر معظم معاركها يجب أن تستمر، لكن استمرارها مرهون بمدى تبنيها لمواقف تقدمية، وأن تكون سلاحاً بين الجماهير.

ومن هذه الحقائق أيضاً أن المجتمع، عبارة عن مجموعة من الطبقات، وهذه الطبقات في صراع حقيقي ومستمر، قد يخف الصراع وقد يأخذ شكلاً سلمياً أو خفياً في بعض الحالات، لكنه لا يزول ولا ينتهي الا بانتهاء الاستغلال. وعليه، لا يمكن أن نموّه هذا الصراع أو أن نفترض عدم وجوده، وبالتالي، لا يجوز أن نعتبر القومية شعاراً لاخفائه، أو أن نعتبر القومية أكبر من هذا الصراع وأنبل في محاولة لأن نخلق سلماً طبقياً وهمياً.

هذه المسلمة الأساسية كثيراً ما حاولت الطبقات الرجعية اخفاءها أو تمويهها، أكثر من ذلك حاولت أن تعتبر القومية أكبر من هذه المسلمة أي فوق الصراع، ولذلك، وكنتيجة، أعطت هذه الطبقات للقومية مفهوماً رجعياً، الأمر الذي خلق بعض الالتباس في فترات معينة، أو لدى قوة معينة.

ومن الحقائق أيضاً أن التقسيمات الطبقية التي سادت في المجتمعات الصناعية، وفي فترات معينة، ليست هي ذاتها في المجتمع العربي، في هذه الفترة، أو ليست بالتضاريس والحجوم والتأثيرات نفسها، وعليه يجب أن نمتلك وعياً نقدياً أثناء تحليل المرحلة العربية الراهنة وأن ندرس خصوصيتها.

هذه الدراسة النقدية لا تهدف الى تمويه الصراع الطبقي أو الى تمييعه بقدر ما تهدف الى رؤية جديدة للقوانين التي تحرك المجتمع، وان نأخذ بعين الاعتبار العوامل المستجدة والمختلفة عن مجتمعات أخرى. وفي هذه المناسبة لا بد من الاشارة الى ما خلفته الحقبة النفطية بالذات من تشويه طبقي، انعكس بتداخل معقد على التكوين الطبقي والعلاقة بين الطبقات، بخاصة في المرحلة الأخيرة.

ونتيجة لهذا السبب، وإضافة الى مستوى التطور في المجتمع العربي فإن تداخل المراحل والتداخل الطبقي معاً، يجعلان من الصعب اعتماد الصيغة الأوروبية، وربما من الخطأ ايضاً اعتبار تحليلات كانت صحيحة في المجتمع العربي ذاته خلال فترات سابقة صحيحة الآن، فما كان يسمى البرجوازية الوطنية في فترة معينة، وما كان يعتبر من البرجوازية الصغيرة في تلك الفترة، والمهام التي كانت تقوم بها هذه الطبقات في ظل تطور طبيعي، داخله الكثير من التغيير والاختلاف. وحتى البروليتاريا الصناعية أو الريفية التي كانت لها حدود معينة، فقد اضيفت اليها بروليتاريا من أنواع جديدة. وهذه الطبقات الجديدة ما كانت لتوجد لولا الحقبة النفطية ونشوء طبقات طفيلية لم تكن بهذا الحجم أو بهذه الأهمية من قبل.

هذا يتطلب تحليلاً جديداً، وربما أكثر تعقيداً، للمجتمع العربي لمعرفة أهم السمات

والتطورات التي تميزه في المرحلة الجديدة، بهدف ان تكتسب القومية العربية مضامين ملائمة لهذه المرحلة، لأن الجماهير لا تزال تعتبر هذا الاطار ليس ملائماً لوعيها وتطلعاتها فحسب، وانما الأكثر تجاوباً مع أحاسيسها، والأكثر قدرة على تجاوز المصاعب التي تواجهها، اذ بعد ان جربت هذه الجماهير أشكالاً وصيغاً كثيرة، وبعد أن قارنتها في مرحلة المد الذي حصل أثناء صعود حركة القومية العربية، وجدت أن هذه الحركة أقدر وأقرب للاستجابة الى طموحاتها وتلبية حاجاتها.

اعتماداً على هذه الحقائق نخلص الى أن حركة القومية العربية لا يمكن أن تكون الا مع الجماهير، أي تقدمية، بمعنى أن تكون مستوعبة لروح العصر وضروراته، وبالتالي، يجب أن تكون سلاحاً للجماهير ومن أجل التقدم وليس العكس. وهي بهذا المعنى لا يمكن ان تكون رجعية، أو بكلمات أدق يجب ألا تكون. كما أن المقولات الخاطئة التي راجت في أوروبا، أو روجها بعض المستفيدين، من أن القومية فوق الطبقات، وأكبر منها، وانها بالتالي فوق الصراع الطبقي، وأنها ممثلة للأمة كلها، بكل طبقاتها، ان هذه المقولات ليست خاطئة فحسب، وانما يراد منها استغلال عواطف الجماهير، وبالتالي تفريغها او تحريفها.

ان القومية العربية، بمعنى ما ، وعاء أو جبهة وطنية فعلية في مواجهة أعداء الوطن وأعداء التقدم، ولذلك لا يمكن ولا يجب ان تكون سلاحاً بيد المستغلين والرجعيين، أو ستاراً لعرقلة الحسم الثوري والفرز الطبقي.

تبقى كلمة أخيرة، ان حركة القومية العربية التي دخلت في صراعات مع التيار الماركسي، أو مع المنادين بالتغيير الاجتماعي، يجب أن تستفيد من دروس وتجربة الماضي، وأن تكتسب من المناعة والجرأة ما يساعدها على تجاوز المزالق، أو اوهام النبالة التي يحاول الرجعيون أو القوميون المتعصبون الصاقها بها.

ان حركة القومية العربية، في المرحلة الراهنة، هي حركة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وهي الطريق المفضي الى الاشتراكية، وكل محاولة لفهمها ضمن مفاهيم أو صيغ أخرى من شأنها أن تفقد الجماهير واحداً من أهم الأسلحة المتوافرة لها الآن.

سادساً: القومية والوحدة

الوحدة هي التعبير العملي عن القومية، هي الصيغة السياسية المجسدة التي تدلل بها الأمة على وجودها الفعال والحقيقي.

هكذا كان التعبير بالنسبة لجميع أو لمعظم الدول القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين، أي حصل التطابق بين الشعب والدولة من خلال الاطار السياسي الواحد. أما الدول التي لم تستكمل وحدتها فقد ظلت تناضل من أجل استكمالها، والعرب من جملة الشعوب التي ناضلت في الماضي ولا تزال تناضل في الحاضر من أجل الوحدة.

صيغة الشعب ـ الدولة هي إذاً الصيغة الطبيعية، فإذا لم تقم ظل التعبير عن القومية ناقصاً،

وظلت الوحدة هدفاً أساسياً للنضال. لذلك تعتبر حركة القومية، في المرحلة الحالية، ان من أبرز مهماتها تحقيق الوحدة العربية، وتفرض هذه المهمة سببين رئيسيين: الأول للبرهنة ولكي تعبر القومية العربية عن نفسها وجدارتها ووجودها الفعلي، وهذا يتطلب استكمال صيغتها العملية في الواقع، أي بالوحدة، لأن عن طريق الوحدة تستطيع الأمة أن تدافع عن نفسها في مواجهة الابتلاع والتفتت، وتكون أقدر على مواجهة أعباء الحاضر والمستقبل؛ الثاني، ان تيار الوحدة في وجدان الجماهير تيار عميق ومؤثر، ويشكل نقطة استقطاب هامة، ويعطي لكثير من المواقف دلالاتها الفعيلة، لأن الجماهير التي عاشت في ظل التجزئة، وعانت من اذلال الأجنبي، وكانت لقمة سائغة للطامعين، تحس في أعماقها أن الرد لا يكون الا بالوحدة ومن خلالها.

في ظل هذه الحقيقة وهذا النزوع كيف تتحقق الوحدة؟

قبل الحديث عن كيفية تحقيق الوحدة لا بد من لفت النظر الى بعض الملاحظات:

الأولى، ان عدداً من الكيانات القطرية الحالية مصطنع تماماً، ونشأ نتيجة الصدفة، أو نتيجة الأطماع أو التوسع الاستعماري، أو نتيجة اعتبارات آنية عارضة. وهذه الكيانات، بزوال المسببات التي أوجدتها غير قادرة على الاستمرار، ولذلك يجب أن نميز بوضوح بين الكيانات الكبيرة والقديمة، والتي كان لها وجود وملامح متميزة في فترات زمنية متعاقبة وبين هذه الكيانات المصطنعة. فإذا كانت الضرورة تقضي بمراعاة بعض الاعتبارات في العمل من أجل الوحدة، فإن هذه الاعتبارات تتفاوت بين قطر وآخر، بين فترة وأخرى.

الثانية، ان الضغط الخارجي الذي لا يزال يعمل ويؤثر، من أجل استمرار سيطرته على المنطقة، على تفتيت الأمة، وخلق كيانات مصطنعة فيها، كيانات طائفية او قبلية. وقد لاحظنا انه في السنين الأخيرة بذلت جهود ومحاولات كبيرة ودؤوبة من أجل اقامة هذا النوع من الكيانات، ولذلك، وفي اطار العمل من أجل الوحدة، يجب ان نميز بين الكيانات الفعلية وتلك التي نشأت بهذا الشكل.

الثالثة، ان «دولاً» معينة، وبعد أن يتم الكشف عن ثروات معينة معدنية على وجه التحديد، أصبحت عملياً ترفض أي صيغة من صيغ الوحدة حتى تستأثر بخيرات هذه الثروة وحدها، وأبرز مثال على ذلك «الدول» النفطية في الخليج.

بعد هذه الملاحظات نعود الى السؤال الأساسي: كيف تتحقق الوحدة؟

لا بد من الاشارة الى ان عدداً من الدول استكملت وحدتها في فترة سابقة اعتماداً على القوة، اي قامت الوحدة نتيجة وجود مركز قوي، وهذا المركز استطاع ان يستقطب ويضم، ولجأ الى استعمال القوة ايضاً لتحقيق هذا الهدف.

وأن دولاً اخرى استكملت وحدتها نتيجة ثورات شاملة قامت فيها، وكان من جملة أهداف هذه الثورات استكمال الوحدة القومية.

وأن دولاً غيرها استكملت وحدتها في ظل ظروف دولية عاصفة، بخاصة اثناء مراحل الانتقال الكبرى أو اثناء الحروب الدولية الكبيرة، اذ هيأت لها هذه الظروف والتغيرات الاستفادة والامكانية لاستعادة اجزاء من أراضيها كانت مسلوبة، أو أن تتشكل ضمن صيغة جديدة تحقق وحدتها تحقيقاً فعلياً.

لقد حصل هذا، أو ما يماثله، في حالات كثيرة، وفي مراحل عديدة، وبالمقابل قامت وحدات قومية اخرى بالارادة الحرة المشتركة لبعض الشعوب، أي قامت الوحدة دون قوة وفي أوقات السلم نتيجة الرغبة والمصلحة المشتركة. وبهدف تصحيح أوضاع خاطئة سابقة.

لذلك لا يجوز أن نتصور طريقة واحدة لتحقيق الوحدة، قد تتحقق عن طريق الارادة والحركة المشتركة، وقد تتحقق من خلال تطورات كبرى تحصل نتيجة اختلال الوضع الدولي أو نتيجة تغيرات داخلية كبيرة تعصف بالمنطقة. هذا مع التأكيد ان ما كان يمكن أو يجوز أن يحصل في فترات سابقة، بخاصة استعمال القوة، قد اصبح الآن متعذراً أو على الأقل أكثر صعوبة بسبب العلاقات الدولية الشديدة الحساسية، ونتيجة التوازن الدولي القائم في المرحلة التاريخية الراهنة.

ان القوة آخر الوسائل التي يمكن ان يفكر باستعمالها من أجل قيام الوحدة أو لضم بعض الأجزاء، هذا مع مراعاة الظواهر التي أشرنا اليها سابقاً، والتي لا يمكن التساهل معها على أساس انها حقائق تاريخية، أو يمكن أن تعامل مثل أقطار أو كيانات متميزة. بكلمة أخرى، قد تكون الأنانية، نتيجة الثروة، السبب الذي يدفع بعض الكيانات الى عدم الاستجابة لرغبات الجماهير، وبالتالي الى عدم الاستجابة لمطلب الوحدة، الأمر الذي يستلزم اجراءات اضافية تحملها على التخلي عن الأنانية والتشبث، بخاصة وأن هذه الثروة ملك مشاع، ولا فضل في وجودها لأي جهد، وانما هي هبة من الطبيعة، ومع ذلك، فإن الأمر من الحساسية والدقة مما يتطلب معالجة متروية ومتدرجة.

ومثلما أشرنا الى أن للوحدة أكثر من طريق، فإن لها أكثر من صيغة أيضاً، اذ تبدأ من الوحدة المركزية الكلية أي الوحدة الاندماجية الكاملة الى أن تصل الى تخوم الدولة الفدرالية، وبعض الأحيان الكونفدرالية، وما كان صالحاً أو ممكناً في فترة معينة أو لشعب معين، قد لا يكون ممكناً الآن أو صالحاً لشعب آخر، بخاصة بعدما مرت فترة طويلة من التجزئة الطويلة والمعقدة. لذلك لا بد من التأكيد ان ليس للوحدة العربية الشاملة أو لأي وحدة تقوم بين قطرين صيغة ثابتة ونهائية. ان صيغتها تتوقف على مجموعة من الاعتبارات، والتي تتحدد في حينها، وبشكل موضوعي، شريطة أن تكون وحدة مفتوحة، اذا كانت بين قطرين والا تشكل محوراً ضد أقطار أخرى، وأن تكون قابلة للنمو والتطور باستمرار.

ان اشتراط أن تكون الوحدة الشاملة، بين قطرين، أو مجموعة من الأقطار، مركزية، أو أن يكون لها شكل معين ومحدد سلفاً، يجعل قيامها صعباً أولاً، ويخلق مخاوف لدى الأقطار الصغيرة ثانياً، وربما يعرضها الى احتمالات سلبية أخيراً، كما حصل في أكثر من تجربة. وعليه، فإن من الأفضل والأكثر جدوى أن تبدأ ضمن صيغة تراعى فيها الشروط الموضوعية الى أقصى حد، بما في ذلك الفروق بين الأقطار، والعوامل النفسية أو المحلية، ودرجة التطور، وأن تكون قابلة للنمو

والاستمرار. ان صيغة مثل هذه أفضل من أن نبدأ بوحدة مركزية ثم نكتشف الفروق والعوامل المحلية، ونضطر الى التراجع بعد ذلك.

الوحدة لا تعني الضم والالحاق، كما لا تعني التماثل ايضاً، فأن تقوم وحدة بين قطرين أو اكثر، أو أن تقوم الوحدة الشاملة، فالارادة الواضحة، والرغبة الحقيقية، والفائدة التي تراعي مصلحة كل قطر ومصلحة الأقطار مجتمعة، هي التي تصنع الوحدة، وهي التي تديمها وتحميها، أما اذا كانت الحاقاً أو ضماً لفائدة القطر الأقوى أو الأغنى أو الأكثر عدداً، فإنها اذا قامت فهي معرضة لكثير من العوامل السلبية التي تجعل استمرارها صعباً أو تولد شعوراً بالغبن والضغينة مما يعرضها لاحتمالات الانهيار.

حتى التماثل الذي يفترض البعض أنه عنصر ايجابي، ويحاول تعميمه، كثيراً ما يكون عنصراً سلبياً، فالأقطار العربية التي هي بهذه السعة جغرافياً وبشرياً، والتي تأثرت بحضارات وعوامل كثيرة، والتي نمت في مناخات متنوعة، لا يشترط لقيام الوحدة بين أقطارها أن تكون متماثلة أو أن تكون متشابهة. ان التنوع الموجود في الأقطار العربية والاختلاف الموجود بينها، عنصر قوة وغنى وليس العكس.

استنادا الى ما تقدم، ونتيجة التجزئة الطويلة والحرص الذي تبديه الأنظمة للحفاظ على الكيانات، وللتفاوت الموجود بين الأقطار العربية من حيث التطور والكثافة السكانية ومستوى المعيشة، بسبب الثروات المعدنية ـ بخاصة النفط ـ التي وجدت في بعض الأقطار، وبسبب الفشل وخيبة الأمل التي واجهت بعض التجارب الوحدوية خلال العشرين سنة الأخيرة، فإن الوحدة رغم انها محرك أساسي وتشكل أملاً للجماهير، تواجه صعوبات وعراقيل معقدة، ولذلك ينبغي معالجة الصعوبات والعوائق بكثير من الموضوعية والروية، ويجب أن تطرح الوحدة لا على أنها الحاق وضم، وليست لمصلحة القطر الأقوى أو الأكثر سكاناً أو الأكثر فقراً، وليست الغاء للخصائص المحلية أو الفروق القائمة، وانما هي تعبير القومية العربية عن نفسها، وهي فائدة لكل الأقطار، ويراعى فيها درجة التطور، وتكون حماية وأفقاً لدخول العصر، بخاصة وأن الأمة العربية بموقعها وامكاناتها المادية والبشرية، بتاريخها وتراثها وقدرتها على أن تلعب دوراً متميزاً واحدة من الأمم القليلة التي لم تستكمل وحدتها ولم تظهر كامل امكاناتها بعد.

سابعاً: القومية والعصر

من الأفكار التي تتردد في مواجهة حركة القومية العربية، أن عصر القوميات قد انتهى، وأن العصر الذي نعيش فيه يتطلب خيارات أخرى تتجاوز القومية، بخاصة في ظل الانقسام الذي يميز عالم اليوم. ومن جملة الخيارات التي تطرح عادة كبدائل: العلاقة الطبقية، علاقة الطبقة العاملة تحديداً والتحالف الطبقي، أو العلاقة الدينية، أي رابطة الأخوة الاسلامية.

هذه الأفكار التي تتردد في مجتمعات معينة كبديل للعلاقة القومية، نشأت وراجت بسبب العجز عن تقديم اجابات عن الأسئلة الأساسية التي تطرح أولاً، وبسبب قياس أوضاع المجتمع

العربي على أوضاع مجتمعات أخرى مختلفة جوهرياً ونوعياً من ناحية ثانية، دون الأخذ بعين الاعتبار الفروق، سواء من حيث استكمال تلك المجتمعات لوحداتها القومية، في الوقت الذي لم تصل الأمة العربية الى هذه الوحدة، أم من حيث وجود تناقضات تجاوزت مرحلة التحرر الوطني داخل هذه المجتمعات بخاصة بين الطبقة المسيطرة والطبقة العاملة، الأمر الذي يجعل من العسير حل هذا التناقض الا من خلال تغيير اجتماعي جذري، ونظراً لوجود مصالح بين الطبقات المسيطرة والامبريالية العالمية، وبالتالي عداء مستحكم بينها وبين الطبقة العاملة الوطنية، الأمر الذي يضطر الى البحث عن حلفاء، والى اقامة علاقات طبقية متجاوزة العلاقات القومية من اجل قهر العدو الطبقي المشترك.

هذا هو الخيار الأول، أما الخيار الثاني الذي يطرح فهو الخيار الديني أي الرابطة الدينية، بالتحديد الأخوة الاسلامية التي تتجاوز الحدود القومية.

ان الرابطة الدينية حتى على فرض امكانية قيامها، لا يمكن أن تتجاوز الرابطة القومية أو أن تكفيها، لأن الرابطة القومية هي الأساس في قيام المجتمعات، بخاصة في العصور الحديثة. ان الرابطة الدينية، اضافة الى استحالة تحققها في الواقع الراهن الا كرابطة معنوية، لا تتعدى التقارب والتعاطف. وهي تنطلق في معطيات متفاوتة ومن واقع مختلف، كما انها غير قادرة، وغير مؤهلة للاجابة عن مشكلات العصر الحديث اعتماداً على تجارب ماضية وجزئية، لأن الدولة الدينية، بالمعنى الذي يفترضه السلفيون، لم تقم الا خلال فترات قصيرة جداً، لا تتعدى العصر الراشدي. وكانت تخضع في مراحل لاحقة للاهواء والاجتهادات والمصالح الأمر الذي لا يجعل منها نموذجاً أو مثلاً يمكن أن يعاد تطبيقه في الوقت الحاضر.

استناداً الى ذلك، ولكي نصل الى تحديد يجعل الرابطة القومية هي الأساس، يجب علينا أن نعيد تأكيد بعض الحقائق الأساسية:

الأولى، ان الرابطة القومية لا تنفي، ويجب أن لا تنفي، وجود الصراع الطبقي في المجتمع العربي، شأنه شأن أي مجتمع آخر منقسم الى طبقات، ويجب أن لا يموه هذا الصراع بحجة المصلحة القومية العليا، كما يحاول الرجعيون أن يفعلوا، وبالتالي أن يعطوا للقومية العربية مفهوماً رجعياً.

ان الصراع الطبقي حقيقة قائمة وثابتة ولا يمكن نسيانها أو تأجيلها، ولكي تكون القومية العربية سلاح العصر وسلاح الجماهير، يجب ان تكون بمضمونها الاجتماعي تقدمية، أي الى جانب الطبقات المسحوقة وضد الاستغلال.

الثانية، ان الرابطة القومية لا تنفي امكانية قيام تحالفات وعلاقات استراتيجية بين قوى التقدم العربية وقوى التقدم في العالم، بخاصة الطبقات العاملة في البلدان الرأسمالية والقوى الاشتراكية وقوى التحرر الوطني.

هذه التحالفات ليست بديلاً عن القومية أو نفياً لها، بقدر ما هي تأكيد لتقدمية القومية العربية

في هذا العصر، ولكنها عنصر أساسي في مواجهة الاستغلال الداخلي والقوى الرأسمالية الخارجية وبهذا المعنى ان حركة القومية، كحركة تحرر وطني، فصيل أساسي في بناء مجتمعات جديدة وعلاقات دولية جديدة تعتمد على التحالف والمصالح المشتركة في وجه القوى الرجعية والرأسمالية والعنصرية في الداخل والخارج.

الثالثة، ان الرابطة القومية ليست بديلا للرابطة الاسلامية، لأنهما، من حيث الأساس، لا يمكن لواحدة أن تكون بديلة عن الأخرى، فالرابطة القومية هي جوهر لعلاقة قامت على أساس لا خيار فيه، أي صفة ثابتة لشعب، كما هو ثابت لونه، في الوقت الذي تقدم فيه الرابطة الاسلامية نفسها كنظام سياسي واجتماعي بالدرجة الأولى، ولذلك، فإن المقارنة متعذرة. ولا يمكن للرابطة القومية أن تتغير نتيجة رغبة الفرد أو الافراد، بمعنى آخر أن الرابطة الاسلامية مثل رابطة أي مجموعة بأي دين. هناك قضايا مشتركة، لكنها معنوية بالدرجة الاولى، فإذا كانت الكاثوليكية، مثلاً، دين الأغلبية في امريكا اللاتينية، فليس من شأن هذه الرابطة أن توحد أو أن تقرب هؤلاء بكاثوليكيي افريقيا أو جنوب آسيا. أكثر من ذلك ربما تكون هذه الرابطة سلاحاً لتمويه الصراع الحقيقي، أو جعله يأخذ مساراً غير صحيح أو غير صحي، بخاصة اذا ترافق مع التعصب والغوغائية.

ضمن هذا التصور لا يجوز أن تطرح القومية على أنها خيار أو بديل عن الماركسية. فالماركسية من جانب اساسي ينظر اليها ويتم التعامل معها باعتبارها محددة لقوانين تساعد على فهم الصراع وطبيعة الحركة في المجتمع ، اي هي نظام اقتصادي واجتماعي بالدرجة الأولى، وهذا النظام لا يمكن أن يأخذ مداه الحقيقي ويتجسد الا في مجتمع له إطار قومي طبيعي، وله صلات صحية ومتكافئة بغيره في المجتمعات التي تشكل بمجموعها الانسانية.

وضمن هذا التصور أيضاً لا يجوز أن تطرح القومية على أنها خيار أو بديل عن الرابطة الدينية. فالدين رابطة معنوية، واعتقاد مبني على الاختيار الخاص، وهو أمر شخصي تماماً، حتى الصيغ والهياكل التي قامت، ولا تزال الى الآن، فقد قامت وجاءت لاحقة للدين. وهذه الصيغ والهياكل لكي تبرر نفسها وتحقق امتيازات ومكاسب اعتبرت نفسها الواسطة بين البشر والخالق، في الوقت الذي لا يحتاج الدين، بخاصة الدين الاسلامي، الى واسطة من أي نوع.

من ناحية اخرى ان المجتمع العربي، وان كان الدين الاسلامي هو دين الأغلبية، ويعتبر الدين الاساسي، من حيث كونه شكل ثقافة أو مناخاً نفسياً، فإنه ليس الدين الوحيد، فالمسيحية واليهودية وحتى الوثنية، عقائد موجودة وتدين بها مجموعات من المواطنين، بخاصة الديانة المسيحية، ولذلك، فإن من شأن اعتبار الرابطة الدينية هي الرابطة الوحيدة أو الأساسية في أن تمزق المجتمع، وأن تخلق تناقضات بين أبناء الوطن الواحد، وأن تشوه الصراع الحقيقي الذي يجب أن يدور حول قضايا أساسية وبين قوى متناقضة بشكل رئيسي.

ان القومية ضمن مفهوم تقدمي وديمقراطي، تشكل الصيغة الملائمة للمرحلة الحالية، وهي الرابطة التي توحد المجتمع، وتوفر له امكانية التقدم، كما انها تساعد على استبعاد التشويهات والانقسام وترتفع فوق الصراعات الثانوية أو الهامشية.

ثامناً: الوحدة بين الشعار والتطبيق

مفهوم الدولة الكبيرة والدولة الصغيرة: الوحدة والدولة القطرية هل تعني القومية وتؤدي الى صيغة واحدة في تعبيراتها العملية؟ اثر فشل التجارب الوحدوية.

تكتمل صيغة القومية العربية في العصر الحديث من خلال توحيد الأمة في اطار سياسي عصري، وفي ظل مجتمع تسوده العدالة والتقدم. وفي سيادة الديمقراطية، أي حرية الرأي والتنظيم والتعبير والاعتقاد، وفي قيام علاقات متكافئة داخلياً ومع الدول الأخرى.

هكذا تعبر القومية العربية عن نفسها، لكن ما حصل عملياً ان ابرز تجليات القومية في مرحلتها المعاصرة، منذ أن بدأت الدعوة للانفصال عن الامبراطورية العثمانية وحتى الآن، تركزت في الوحدة العربية. وهذا الشعار، رغم اهميته، لم يحظ بالدراسة الموضوعية اللازمة، ولم يتجسد في صورة عملية قابلة للتطبيق، مما جعله شعاراً طوباويا في أحيان كثيرة أو على الاقل لم يوضع ضمن مجرى عقلاني وعلمي يؤدي الى تحقيقه في نهاية المطاف.

صحيح أن الأغلبية الساحقة من مواطني هذه الأمة تمتلىء حنيناً وتوقاً الى قيام الوحدة، وتعتبرها الصيغة التي تمكنها من الدفاع عن النفس، والصيغة التي تفجر الامكانات، والتي تتجاوز مجرد الجمع للاجزاء، فإن هذا الشعار رغم أهميته وضرورة الاستمرار بطرحه، اصبح الآن أكثر صعوبة وتعقيداً من أوقات سابقة، لأنه أولاً لم يدخل في اطار العمل والانجاز اليوميين، ولأن ليس له تصور واضح ومتدرج ثانياً، بحيث ينتقل من مرحلة الى أخرى، ومن حالة بسيطة الى حالة مركبة تليها، اذ ظل مجرد شعار يحرك العواطف لكن لا يبني الدولة، ولأنه ثالثا اصطدم بتجارب فاشلة وبتراجعات متوالية، بحيث فقد جزءاً من عمليته أو جزءاً من مصداقيته، وبات يحتاج الى الكثير من الجهد، لا من أجل اقناع الجماهير به، وانما لإقناعها بإمكانية تحقيقه عملياً.

وفي ضوء هذا الواقع ثم ما ترتب عليه من تعقيدات اضافية، بخاصة بعد أن تكرست الصيغة الاقليمية أو كادت، وبعد أن تدعمت هذه الصيغة بالمصالح المادية للطبقات الحاكمة، أو نتيجة لاكتشاف الثروات المعدنية، بخاصة النفط، وبعد أن بدأت الانقسامات الطائفية والمذهبية تفعل فعلها في أقطار عديدة، نتيجة الامتيازات التي تتمتع بها شرائح من القوى الطائفية والمذهبية، وبعد أن تنبه الغرب الى القوى الكامنة في حركة القومية العربية، ومدى العداء الذي تكنه للغرب الرأسمالي. في ضوء هذا الواقع لم يعد يجدي أن يطرح شعار الوحدة بصيغته العامة أو السابقة رداً على هذه التحديات والثغرات، أي أن الوحدة لم تعد تعني شيئاً حقيقياً وهاماً الا بمقدار الصيغ العملية والواقعية التي يطرح بها وتجسده.

ومن هنا، ولإعادة الثقة الى الجماهير، ولاستعادة مصداقية هذا الشعار وعمليته، ربما يصبح من الضروري أن تقلب المعادلة التي طالما تم طرحها طوال الفترات الماضية: بكلمة أخرى، ان كل خطوة عملية، مهما كانت صغيرة، في اتجاه الوحدة، هي وحدها التي ستقود الى الوحدة، اذا كانت هذه الخطوة جزءاً من عمل كبير مخطط، وكانت بتوقيتها وطريقة تنفيذها صحيحة ومحكمة. ومن هنا

تبدو المزايدة أو الصيغ المتطرفة، لقيام الوحدة هي عملياً ضد الوحدة، فإن يشترط لقيامها مثلاً فوردية أو مركزية، بخاصة في المرحلة الحالية، أو أن لا تقوم أي صيغة أقل منها أو بديلة عنها، ان من شأن هذا الطرح الاجهاز على الوحدة لا الرغبة في تحقيقها، وأن تلغى خصوصية كل دولة تدخل في إطار الوحدة، أو ان تسيطر الدولة الكبيرة على الدولة الصغيرة، أو ان تستبد الدولة الغنية بالدولة الفقيرة، أو أن تدفع الدولة المتخلفة ثمن تخلفها بالقهر والاعاقة والتعالي، ان من شأن هذه النظرة أو المعالجة لمسألة الوحدة ان تجعلها أكثر صعوبة وابعد، وان تجعلها مهددة ومعرضة للسقوط على فرض قيامها.

ان الوقوف عند بعض التجارب، وعند بعض الطروحات للوحدة تثبت الخطأ أو سوء النية، وتثبت عدم الرغبة أو عدم الجدية، فوحدة مصر وسوريا، مثلاً، سقطت أو على الاقل تراجعت قبل الانفصال، اذ بعد ان بدأت بذلك الزخم العارم، وبعد ان كانت تتويجاً لمرحلة تاريخية كاملة، أخذت بالتآكل ثم بالتراجع نتيجة الأخطاء والتجاوزات التي رافقت التطبيق، مما ساعد وسهل امكانية التآمر ثم الانقضاض، بحيث انها سقطت ازاء أول امتحان جدي واجهته، طبيعي لا يمكن اغفال عنصري التآمر الخارجي والتواطؤ الداخلي، لكن هذين العنصرين كان من الممكن مقاومتهما، وبالتالي افشالهما، لو أن دولة الوحدة راعت مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بدولة الوحدة ككل، وسوريا بشكل خاص.

ان التطرق الى هذه التجربة لا يعني ادانة او تقويماً كاملاً، وانما لفت النظر الى صيغة من الصيغ التي ربما لم تقم على أسس صحيحة منذ البداية، أو لم تراع مجموعة من الاعتبارات والثوابت لجعلها تستمر وتترسخ بعد ان قامت، وهي بالضرورة تحتاج الى تقويم موضوعي صارم، وفي كل الجوانب، لا أن نكتفي بتحميل العنصر الأجنبي أو التواطؤ الداخلي مسؤولية فشل هذه التجربة.

وما يقال عن تجربة الوحدة بين مصر وسوريا يمكن أن يقال عن مجموعة التجارب أو المشاريع الوحدوية التي طرحت خلال السنين الماضية، فالوحدة الاندماجية التي اقترحت بين سوريا والعراق، والتي كانت منها وفيها ان تذوب حقبة طويلة، نسبياً، من العداء وتضارب المصالح والمواقف، وحتى الحساسيات، وان تندمج جميع المؤسسات التي تربّت على العداء والتناقض فيما بينها، دون فترة من الاختبار واستعادة الثقة، ودون تدرج في الاقتراب والتلاحم، ان تلك الصيغة بمقدار ما تبدو وحدوية في الظاهر بل ومفرطة في وحدويتها، كانت تعني العكس تماماً، أو هذا ما حصل عمليا على الأقل، وخلال فترة قياسية في قصرها.

ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن مشاريع الوحدة أو الاتحاد التي اقترحت أو «قامت» بين مصر وسوريا والعراق، وبين مصر وسوريا وليبيا، وبين ليبيا وتونس، وبين ليبيا والسودان ومصر، وبين اليمن العربية واليمن الديمقراطية.

ان هذه المشاريع، لدى بعض الأطراف على الأقل، ليست جدية وليست عملية، اذ انها بمثابة رد على حالة طارئة، أو احراج لبعض الأطراف أو رد عليهم، أي ليست وليدة دراسة موضوعية أو نتيجة قناعة أو رغبة حقيقية، وكانت في الغالب فوقية وشكلية، الأمر الذي جعل شعار الوحدة ذاته

يتعرض الى مزيد من التعقيد والصعوبة، والى ان يفقد مصداقيته. أكثر من ذلك جعله أقل أهمية وتأثيراً مما كان في أوقات سابقة.

ان مسألة الوحدة الآن تتعرض الى أصعب امتحان منذ أن طرح هذا الشعار، لأنه أصبح شعار الفئات الحاكمة أكثر مما هو شعار الجماهير وقواها السياسية، وأصبح شعاراً فوقياً وليس شعار العمل اليومي وانجاز العمل اليومي، وأصبح شعاراً للالهاء والتخدير والمزايدة والاحراج أكثر مما هو تقارب وتعاون وصدق وتحالف على مستوى النضال بين الجماهير من أجل حياة أفضل. وبهذه الطريقة أفرغ الشعار من محتواه الثوري أو كاد، وأصبح مجالاً للابتزاز والالهاء وكسب الوقت، كما تحول الى أداة بيد الحكام من أجل القمع أكثر مما هو سيف بين الجماهير، لذلك، فإن اعادة النظر الجدية في كيفية تحقيق الوحدة أمر بالغ الاهمية الى أقصى حد، ويتطلب مواقف أكثر وعياً واكثر مسؤولية من القوى السياسية لكيفية التعامل مع هذا الشعار وطرحه، أو لاتخاذ مواقف من الذين يطرحونه دون أن يعنوه أو أن يكونوا جديين بالمقدار الكافي حين يطرحونه.

لقد اصبح أكثر «الداعين» الى الوحدة هم أكثر الذين يقاومون الوحدة أو الراغبين في تحقيقها. واذا ارتبطت الوحدة بقوى سياسية خلال فترة معينة، فإن جدية هذه القوى تتمثل بالدرجة الأولى في الالتزام بهذا الشعار وتحقيقه عملياً، وأن تكون أكثر أمانة ووفاء في العمل لا أن تستغل الشعار للوصول الى السلطة فقط.

هل للوحدة صورة واحدة؟

أشرنا من قبل الى أنه لاكتمال صورة القومية لا بد أن يكون لها اطار سياسي يجمعها، وارادة مشتركة موحدة تعبر عن نفسها من خلالها. أما شكل هذا الاطار السياسي ومراحل قيامه، وبالتالي اكتماله، فإن ذلك يتوقف على مجموعة من العوامل، وهذه العوامل ذاتها متغيرة ومتطورة باستمرار، بحيث يشكل توافرها امكانية للانتقال الى مرحلة أعلى وهكذا.

بكلمات أدق، لا يمكن ان تقوم الوحدة بين عشية وضحاها، كما يقال، وانما تحتاج الى اقتناع كامل من الذين يدعون الى قيامها. وتحتاج الى نضال يومي حازم، بحيث تصبح هدفاً وشعاراً وعملاً للجماهير كلها، وتحتاج ايضاً الى تصور علمي وعملي لمراحلها مرحلة بعد أخرى، بحيث تقود كل مرحلة الى التي تليها، وتحتاج أخيراً الى تدرج وتفاعل يساعدان على زيادة التلاحم وتعزيز العناصر الايجابية، وبالمقابل معالجة السلبية المعيقة التي تكونت عبر فترة طويلة من التجزئة والتباعد.

ان الوحدة العربية التي يفترض قيامها ليست هي الجامعة العربية القائمة في الوقت الحاضر، والتي اعتبرت، وقت قيامها، سقفاً للعلاقات التي يجب أن تقوم بين أبناء الأمة العربية، كما أن الوحدة العربية لا تعني الدولة المركزية أو الاندماج الكامل والفوري لأجزاء هذه الأمة. يمكن أن نجد بين هذين الحدين صيغة أو مجموعة من الصيغ، وأن ننتقل من مرحلة الى أخرى، وأن توجد الشروط والظروف التي تساعد على قيامها واستمرارها وتطورها.

لا يمكن أن نتصور قيام وحدة، يراد لها أن تدوم وتستقطب، بين قطرين متباعدين جغرافياً أو

سياسياً، فوحدة، مثلاً، بين البحرين والجزائر، حتى على فرض امكانية قيامها، لا يمكن أن تكون جدية أو عملية، وبالتالي، لا يمكن أن تشكل نواة لوحدة أوسع. ووحدة بين اليمن الديمقراطية مثلاً، والمغرب متعذرة أيضاً في ظل التباعد الجغرافي والسياسي معاً.

وكذلك الحال فيما يتعلق بشكل هذه الوحدة، إذ لا يشترط سلفاً أن تكون لها صيغة واحدة، أن تكون مركزية مثلاً. ان الشرط الايجابي والأهم في قيام أي صيغة وحدوية أن تكون متطورة باستمرار، وأن تكون قابلة للاستقطاب.

ان العامل الجغرافي يلعب دوراً أساسياً في قيام الوحدة، ولذلك يجب أن يفهم هذا العامل وأن يوظف بشكل ايجابي من أجل قيامها. فالأقطار المتجاورة أو المتقاربة مهيأة أكثر من غيرها لقيام علاقات فيما بينها. وهذه العلاقات إذا كانت منفتحة، ولا تشكل محاور، يمكن أن تعتبر خطوات في اتجاه الوحدة.

اعتماداً على هذا العامل، وإذا أخذنا بعين الاعتبار العوامل الأخرى، السياسية والاقتصادية وحتى التاريخية، يمكن تصور قيام «وحدات» بين مجموعات من الأقطار تؤدي في النتيجة الى قيام الوحدة الشاملة.

فوحدة الجزيرة العربية والخليج، مثلاً، إذا قامت، والتي يجب ألا تكون مقصورة على الأغنياء، يمكن أن تكون ركناً في الوحدة الشاملة، ووحدة مصر والسودان وليبيا تفرضها وتسهلها عوامل وشروط عديدة، ووحدة العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين ممكنة وتتوافر لها مقومات أساسية، وكذلك الحال بالنسبة للمغرب العربي بأقطاره الثلاثة.

هذه «الوحدات» التي نفترض امكانية قيامها، وفي حال توافر شروط ايجابية، هي الطريق الى الوحدة الشاملة. أما القفز فوق هذه الامكانية أو هذه الفرضية. وهي وحدها الواقعية والعملية، من أجل صيغ مختلفة للوحدة، فأغلب الظن أن لا تؤدي الى تسهيل قيامها، بخاصة في ظل الظروف الاقليمية والعالمية القائمة في الوقت الحاضر.

لا يعني هذا أنه الشكل الوحيد، لكنه أقرب الأشكال الى الواقع وأسهلها تناولاً وامكانية، وبالتالي أكثرها عملية مع التأكيد مرة أخرى على مجموعة من الشروط الاضافية:

أن تكون هذه الصيغ مرحلية، أي ليست نهائية، أو بديلاً عن الوحدة الشاملة، وأن تكون منفتحة، أي لا تشكل محاور متناقضة ومتصارعة وألا يكون قيامها سبباً يمنع قيام علاقة بينها وبين الوحدات الأخرى، وأن تتطور من خلال التفاعل والزمن لتصبح أكثر فأكثر أقرب الى الوحدة المركزية.

والى حين قيام هذه «الوحدات» أو ما يماثلها، يمكن أن تقوم وحدات أصغر منها بين قطرين أو مجموعة من الأقطار، لكن يشترط لقيامها أن تكون نواة لوحدات أكبر أو تمهيداً لخطوات أعلى تعقبها وتكملها، وكما اشترطنا مجموعة من الشروط والضوابط في الوحدات الجغرافية فمن باب أولى ضرورة توافر هذه الشروط للوحدات التي دونها.

ولكي تكتمل صورة الوحدة وتكون ضرورة معبرة عن حاجة الجماهير ومستقبلها، لا بد أن تقترن بهدف اقامة المجتمع الذي تسوده العدالة والتقدم.

ان هدفي العدالة والتقدم لا يقلان أهمية عن قيام الوحدة ذاتها أو بالأحرى يجب أن يتوافرا من أجل قيامها، إذ رغم أن الوحدة هدف بذاتها وضرورة يفرضها منطق الأشياء أي يجب أن تكون هي القاعدة، والتجزئة هي الحالة غير الطبيعية، فإن قيامها في العصر الحديث يرتبط أيضاً بضرورة اقامة مجتمع من نمط جديد، مجتمع نقيض للقائم حالياً. بعبارة أخرى مجتمع يرتكز على علاقات صحية ومتكافئة، تحقق الحرية والعدالة والقوة والتقدم، وأن أهدافاً بهذا الحجم وبهذه الأهمية لا يمكن أن تحققها الا الجماهير المحرومة والمسحوقة، والتي عانت الكثير في ظل الأوضاع الراهنة. أما الأنظمة الحاكمة، والتي قد تطرح بعض المشاريع الوحدوية، وتكون غالباً على شكل هبات أو رشاوى، فإنها تهدف، بالدرجة الأولى، الى كسب جزء من الجماهير أو الى كسب الوقت.

أما كيف تحشد الجماهير لتحقيق هذا الهدف، فإن الأمر لا يقتصر على تحريك طموحها واستنهاض هممها، وانما يتطلب أيضاً وجود مصالح حقيقية لها، ويتطلب زيادة وعيها وإشراكها فعلياً في النضال. بهذه الطريقة لا تعود الوحدة العربية هدفاً معنوياً فقط، وانما تصبح قوة مادية تحرك وتستقطب وتصبح هدف النضال اليومي، كما تخرج من مزايدة الحكام وابتزازهم، وتخرج أيضاً من هيمنة أو احتكار بعض القوى السياسية التي تدعي وحدها صفة القومية وبالتالي تمثيلها.

ان تحقيق العدالة في المجتمع العربي، في الظروف الحالية أو في المستقبل، ظروف القهر والاستغلال والتفاوت، يكتسب أهمية اضافية ويولد قوى جديدة لدى الجماهير، مما يجعل امكانية قيام الوحدة أكثر وأقوى، لأنها تأخذ صوراً وأشكالاً في النضال اليومي، وتصبح هدفاً دائم التحقيق، أي تتحول من كونها مجرد شعار، أو ورقة بيد الأنظمة، الى انجاز يومي وفعلي في العمل السياسي.

وما يقال عن ضرورة ارتباط الوحدة بالعدالة يقال أيضاً عن ضرورة ارتباطها بالديمقراطية، وهذا الارتباط لا يتحقق كنتيجة، وانما كممارسة وصيرورة في حالة الاكتمال الفعلي من خلال العمل اليومي. فالممارسة الديمقراطية، وقيام علاقات ديمقراطية، وتمتع الجماهير بهذا الحق،لا يسهل قيام الوحدة فقط، وانما يعطيها أيضاً، وسلفاً، مضموناً تقدمياً وايجابياً، حالياً وفي المستقبل معاً.

ان مطلب الديمقراطية لا يقل اهمية عن الوحدة ذاتها، اذ اضافة الى كونه مطلباً حيوياً للجماهير، فإنه المحتوى الحقيقي والفعلي الذي يجب أن تكون عليه هذه الوحدة، وهو أيضاً المناخ الذي يساعد على قيامها ثم على استمرارها وحمايتها بعد أن تقوم.

وهذا المطلب يشكل ضمانة وحلاً في آن واحد، فهو يضمن قيام الوحدة من خلال الارادة المشتركة للأقطار ومساهمة الجماهير في قيامها، وبالتالي قيام العلاقات على أسس من التكافؤ والرضا، وهو حل لمشكلات الأقليات العرقية والدينية والمذهبية، اذ ما دامت الديمقراطية هي الاطار الذي تقوم عليه العلاقات في المجتمع، فإن مشاكل الأقليات التي تظهر وتستفحل في مجتمع غير ديمقراطي، تجد لها حلاً على اعتبار أنها جزء من مجتمع تتمتع به الأغلبية أيضاً بحرية الرأي

والاعتقاد، وبالتالي، فإن مشكلة الأقلية ستجد لنفسها حلّاً ما دامت مشكلة الأغلبية قد حلت، ولا يمكن تصور العكس، كما تروج بعض التطبيقات التي جرت في أكثر من قطر، حيث ادعت اعطاء هذه الاقليات حق الحكم الذاتي واللامركزية، لأن أيا من هذه الحقوق لا يمكن أن تكون قائمة وفعلية الا في مجتمع يتمتع بمجموعه، وخصوصاً بأغلبيته، بحق الحكم والتقرير، أي بالديمقراطية.

ان الديمقراطية ليست نتيجة لاحقة أو هدفاً بعيداً، وانما هي ممارسة وعلاقات ونمط معين من التفكير والتعامل، بدءاً من أصغر خلية في المجتمع وحتى قمة السلطة، ولا يمكن أن تتكرس الا من خلال الممارسة الفعلية، كما أنها تغتني وتتكامل من خلال التجربة والعمل.

وتجدر بنا الاشارة أخيراً الى أنه في حال غياب الديمقراطية، فإن من السهل التآمر على الوحدة واسقاطها. كما حصل للوحدة التي قامت بين مصر وسوريا. فحين غابت الديمقراطية،وبالتالي غابت الجماهير، وتم الاستغناء عن المؤسسات الحقيقية المعبرة عن القوى الحية في المجتمع، لم يتصد أحد للقوى التي انقضت على الوحدة وقوضتها، وبالتالي كان من السهل سقوطها.

وكما ذكرنا من قبل يجب أن يقترن قيام الوحدة بضرورة بناء مجتمع عصري وأكثر تقدماً، لأن عملية بناء الوحدة ليست مجرد ضم الأجزاء أو جمعها، وانما هي اعادة خلق للمجتمع العربي، واعادة تنظيم وصياغة من نمط مختلف تماماً عما هو قائم حالياً، وهذا يقتضي منهجاً واقعياً حياً ودقيقاً، للمجتمع القائم، وتصوراً للمجتمع الذي يراد بناؤه. بعبارة أخرى يجب ان يكون العلم، ويجب أن تكون العقلانية، ويجب أن تكون منجزات العصر الذي نعيش فيه، هي الأسس التي تعتمد كأدوات في الفهم والتعامل، وأخيراً في اعادة البناء، ويجب أن نمتلك تصوراً للوحدة يتجاوز ما يعتبر جمعاً لما هو مقسم في الوقت الحاضر، ويملك بذاته قوة ثورية لاعادة الخلق والبناء، والا فإننا نخطىء في فهم القوة الكامنة في الوحدة، أو على الأقل نتعامل معها تعاملاً تقليدياً قاصراً. وهذا القصور أو هذا الفهم للوحدة ليس رومانتيكيا، وانما هو كشف عن القوة الحقيقية المختزنة في هذه الفكرة التي من شأنها أن تغير تغييراً شاملاً في بنية المجتمع وفي أهميته وفي دوره، ليس لإثباته فقط، وانما على مستوى عالمي أيضاً.

أما في حال قيام هذه الوحدة، فإن الدور المنوط بها يتجاوز واقع الاثنتين والعشرين دولة القائمة حالياً، والتي تعتبر نماذج للتخلف والضعف والاستنزاف، اضافة الى جوانب الضعف الكثيرة التي تميزها، سوف يؤهلها وضعها الجديد لأن تلعب دوراً هاماً ليس في اطار فعالية التخلف والضعف والاستغلال فقط، وانما في تقديم نموذج جديد في العصر الحاضر، وفي اعفاء المجتمع الدولي من عبء معالجة احدى أهم قضاياه المعاصرة. وسوف تكون الدولة الجديدة أداة سياسية في اعادة صياغه للعلاقات الدولية على أسس جديدة.

تاسعاً: نماذج التطبيقات الوحدوية في العصر الحديث

تعتبر تجربة الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦١ من أبرز وأهم التجارب الوحدوية في العصر الحديث، فقد كانت تلبية لحاجات حقيقية بين القطرين، وكانت

رداً على التحديات الاقليمية والخارجية التي واجهت قطرين متحررين، وكانت استكمالا لعناصر القوة ليس في القطرين وحدهما، وانما لقوى الجماهير العربية على امتداد الوطن، وكانت أيضاً خطوة على طريق الوحدة العربية، وكانت أخيراً ومن جانب مهم منها من صنع الجماهير التي فرضتها، أو على الأقل حملت النظامين على تبنيها أولاً، ثم على تحقيقها بعد ذلك.

وبقيام الوحدة نشأت أوضاع جديدة على امتداد المنطقة كلها، تتجاوز كثيراً حجم القطرين، وتتجاوز أهميتها كلا على انفراد، كما أدت الى تغييرات عميقة تجاوزت المنطقة. وقد استفادت دولة الوحدة من حالة النهوض ذاتها وتعززت واتسعت بقيام دولة الوحدة، ليس على مستوى المنطقة فقط، وانما على مستوى العالم الثالث، الأمر الذي ادى الى سلسلة من التغيرات في المنطقة وفي العالم. فكانت ثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ في العراق، وكان تعاظم ثورة الجزائر، وكانت الثورات في القارة السوداء، وكان ايضاً تغير نظرة العالم الى الوحدة والى الدولة الجديدة.

وبقيام هذه الوحدة كان يفترض أن تكون مركز استقطاب، وأن تتسع وتقوى وأن تستمر أيضاً، لكن ما كادت تدخل عامها الثاني حتى بدأت تفقد اشعاعها ويتقلص تأثيرها، وبدأت تعاني من مصاعب واشكالات، بخاصة على مستوى الاقليم الشمالي، اذ تغيرت بنية الحركة الشعبية، بعد أن افرغت من محتواها وقواها، وتحولت الى مجرد هياكل، وغابت الديمقراطية التي كانت أساساً في النهوض الوطني الذي عم سوريا خلال فترة الخمسينات كلها، كما تغيرت بنية الجيش الذي كان وطنياً والذي ساهم في حماية الديمقراطية والحركة الوطنية، ليصبح أداة فنية وبيروقراطية يسهل النفاذ اليها واغراء عناصر فيها. كما أن نظرة العناصر الادارية بخاصة التي جاءت من الاقليم الجنوبي، كانت تتسم بالاستعلاء والغرور، وكان فهمها للوحدة وتعاملها يتسمان بالبيروقراطية وضيق الأفق. هذه الأسباب، وأخرى غيرها، جعلت من اليسير التآمر عليها وانهائها دون أن تجد من يحميها ويدافع عنها، وبسقوطها تولدت خيبة أمل كبيرة، واصبحت قضية الوحدة أصعب من قبل.

ومثلما أشرنا من قبل ان هذه القضية تتطلب دراسة معمقة، ليس باعتبارها تاريخاً لمرحلة مهمة فحسب، وانما لمعرفة جوانب القوة والضعف التي اتسمت بها، لكي يستفاد من جوانب القوة، ولكي يتم تجنب النقاط السلبية التي شابتها. والدراسة المطلوبة ليست ادانة لطرف وتبرئة لطرف آخر بقدر ما يراد منها تقويم لتجربة تعتبر الأولى في العصر الحديث وفي ضوء فهمها يمكن أن تقدم في المستقبل تجارب أخرى أقوى منها وأرسخ.

بسقوط تجربة الوحدة بين مصر وسوريا تراجع المد الوحدوي عامة، ودخل مرحلة جديدة يمكن اطلاق تسمية المرحلة الورقية عليها، لأن جميع المشاريع والمحاولات الوحدوية التي طرحت كانت تتسم برد الفعل والمزايدة والاحراج أكثر مما تهدف الى اقامة الوحدة، أو خلق الظروف أو المناخ الذي يساعد على قيامها. فكانت وحدة مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣، والتي لم يقدر لها أن ترى النور، ثم كانت الوحدة المصرية ـ السورية، والتي أنشأت بعض الأجهزة الادارية الشكلية، لكن كان واضحاً أن الذين أقاموها لم يعنوها جدياً، كما أنها لم تستمر طويلاً، حتى على مستوى الأجهزة الشكلية، وأعقب ذلك وحدات آنية وورقية بين مصر وسوريا وليبيا، أو بين مصر وليبيا والسودان،

أو بـين ليبيا وتـونس، أو بين ليبيـا وتشاد. وأخـيرا وحـدة وجـدة، والـتي لا تختلف نـوعيـاً عن كـل «الوحدات» المماثلة التي سبقتها، والتي تعتـبر بالـدرجة الأولى محـوراً سياسيـاً أكثر ممـا هي صيغة من صيغ الوحدة، وتعتبر حلاً أو افتراض حل لبعض المشاكل السياسية أو الاقتصادية الطارئة.

هذا النمط من الوحدة، على مستوى الشعار أو عـلى مستوى الانجـاز ليس من شأنـه أن يعيق قيـام الوحـدة فحسب، وانما من شـأنه أيضـاً أن يفقدهـا اهميتهـا وجـديتهـا، وأن يكسرهـا كشعـار للمستقبل كما هو الحال بالنسبة لعدد من الشعارات التي ترفع لا بهدف التحقيق، وانما بهدف افراغها من مضمونها، والحاق السوء بسمعتها، وبالتالي التآمر عليها بدعوى تبنيها والحرص عليها.

هـذا النمط من الشعارات والسلوك هـو التـواطؤ بـل التـآمـر عـلى أحـلام الجـماهـير الشعبيـة وطموحاتها، فالمطلوب تيئيس هذه الجماهير وافقـادها الثقـة بالشعـارات التي آمنت بها، والحـاق أكبر الأذى الذي يبلغ حد السخرية بما اعتقدته طريقـاً لحل مشـاكلها والتغلب عـلى التخلف الذي تعيش فيه، وهذا ما يحصل عمليا من خلال المشاريع الوحدوية التي تطرح.

ان التعامل مع الشعارات والقضايا الأساسية بهذا المقدار من الخفة مهما كـانت النيات، يلحق بهذه الشعارات والقضايا أكبر الضرر، اذ يفرغها من محتواها ويفقدها جديتهـا وثقة الجـماهير بهـا، مما يجعل اعادتها للتداول والجدية أمراً بالـغ الصعوبـة، بخاصـة وأن العمل السيـاسي يقاس بنتـائجه لا بالنيات الكامنة وراءه.

كيف نعيد للقضايا جديتها وللشعارات مضمونها ودلالاتها وللجماهير ثقتها؟

بداية لا بد من التعامل مع القضايا والشعـارات بروح علميـة بعيدة عن الانفعـال والتطرف، وبطريقة عقلانية تجعلها شيئاً ملموساً أو قابلاً للتحقيق، كـما لا بد من ادانـة كل الممارسات الخـاطئة وتعريتها أمام الجماهير، وتقديم البدائل المقنعة والواضحة بروح المسؤولية، واعطاء القضايا المـطروحة صيغـة عملية. ان من شـأن هذا أن يـردم الهوة التي اتسعت بـين الشعار وتحقيق هـذا الشعار، وأن يساعد على رؤية أوضح للأمور، كما أنه سيبلور وعياً لدى الجماهير يمكنها من اكتشاف التزويـر وادانة المبالغة وعدم الانسياق اللفظي.

صحيح أن مهمة من هذا النوع تشكل عبئاً اضافياً للعمل الوحدوي لكنها ضرورية الى أقصى حد، اذ ان الموقف النقدي المشبع بروح المسؤولية والجـدية البداية التي تساعد على رد الاعتبار لكثير من القضايا والأفكار والشعارات المطروحة. أما الاستمرار في إرجـاء هذا المـوقف النقدي، او عـدم ايلائه الأهمية التي يستحقها، والتعامل مع المواقف المـطروحة بـالازدراء والسخريـة فقط، فإن ذلـك يساعد على استمرار الموقف النقيض أي يساعد على التزوير والتشويه والخطأ.

عاشراً: القومية والوحدة والاحزاب السياسية

مسؤوليـة الأحزاب السيـاسية فيـما آلت اليه قضيـة الوحـدة العربيـة، لا تقل، معنـويـاً، عن مسؤولية الأنظمة السياسية القائمة، مع اختلاف نسبي بين حزب وآخر، تبعـاً لحجم الحزب والـدور

الذي نذر نفسه له. واذا لم تكن من مهمة هذه الورقة أن تؤرخ لعلاقة هذه الأحزاب بالوحدة العربية، أو أن تقوِّم هذه العلاقة بصورة كاملة، فإن من مهمتها أن تلفت النظر الى عدد من الملاحظات، على مستوى الفكر وعلى مستوى التنظيم في أكثر من قطر وفي أكثر من مرحلة، لكي نستخلص في النهاية دروساً وامكانية أفضل لرؤية المستقبل.

الملاحظة الأولى: لم تتعد قضية الوحدة، بنظر الأحزاب، كونها شعاراً لاستقطاب الجماهير وتحريك عواطفها، أو لاحراج بعضها بعضاً، سواء برفع هذا الشعار في مرحلة أم عدم رفعه في مرحلة أخرى، دون أن يكلف أي من هذه الأحزاب نفسه بتقديم برنامج عملي لكيفية تحقيق هذا الشعار وربطه بالمهمات الآنية أو الاستراتيجية، ولذلك ظلت قضية الوحدة، بنظر هذه الأحزاب، قضية مؤجلة، وعندما طرحت للتنفيذ العملي تباينت الاجتهادات حولها الى أقصى حد، ثم تباين الموقف منها بعد قيامها. بكلمة أخرى، لا يملك أي من الأحزاب، حتى اللحظة الراهنة، تصوراً محدداً وواضحاً لكيفية قيام الوحدة، أغلب ما تملكه هذه الأحزاب مجرد شعارات تمليها الحالة الراهنة، أو تصوراً غامضاً ومرتبكاً عن وحدات أخرى قامت في أوروبا في القرن الماضي.

الملاحظة الثانية: في الوقت الذي كان يفترض أن تكون الوحدة قضية مسلماً بها، وليست بذاتها مجالاً للرفض أو القبول ـ تماماً كما هو حال الدفاع عن الوطن ـ وكان من الضروري والسهل أن يتفق على برنامج الحد الأدنى بخصوصها، دون احراج، ودون مزايدة، فقد أصبحت احدى قضايا الصراع الأساسية بين الأحزاب، وفي مراحل حاسمة من تاريخ النضال السياسي، كما أصبحت سبباً للانقسام والتناقض بين قوى تجمعها قواسم مشتركة عديدة.

ان تصحيح الأخطاء التي رافقت قيام وحدة مصر وسوريا مثلاً، أو مسألة علاقة العراق بعد ١٤ تموز/ يوليو بدولة الوحدة، كان يفترض أن تعالج ضمن منطق وحدوي، وبهدف الوصول الى أفضل صيغة لحماية الوحدة واستمرارها، وفي قدرتها على التكامل والانسجام مع أقطار أخرى أصبحت مهيأة لخطوة من هذا النوع، كان يفترض أن تعالج دون تحديات أو احراج لو أن الأحزاب السياسية والقوى السياسية الفاعلة اتفقت على برنامج الحد الأدنى في قضية الوحدة.

الملاحظة الثالثة: تنازلت الأحزاب في الحكم وفي المعارضة، عن استقلالها وعن ممارسة دور الرقابة وتقويم الأخطاء، وتخلت ايضاً عن البرنامج المشترك، وأصبحت بالتالي امتداداً للسلطة، سلطة الحكم حين تكون فيه، او سلطة حكم آخر حين تكون معارضة له. وبهذا التغير الذي حصل ثم التنازل عن البرنامج السياسي الذي كان يميزها أو كان يحميها من القوى الأخرى، وأصبح الحفاظ على النظام هو الهدف وهو الغاية الحقيقية. وبالمقدار نفسه أصبحت الأحزاب الأخرى، المعارضة في الجانب الآخر، امتداداً لنظام آخر.

ان الاستقلال الذي يجب أن تتمتع به القوى السياسية والشعبية ودور الرقابة الذي كان يفترض أن تمارسه، والحرص على البرنامج والشعارات السياسية التى أوصلتها الى السلطة أو الى المشاركة فيها، كثيرا ما تخلت عنها بمجرد تغير وضعها، وعلى التحديد قربها أو بعدها من السلطة.

وتفريعا عن هذه النقطة أصبحت الأحزاب، رغم مظهرها القومي، بعيدة عن الهموم الفعلية لجماهير القطر الذي تعمل فيه، لأنها أصبحت امتداداً لوضع سياسي أو تنظيمي في قطر آخر، وهي بهذه الصفة لم تعد، كقوة سياسية، مرتبطة بواقعها وجماهيرها، الأمر الذي أضعفها وعزلها، وسهل تصفيتها أيضاً، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، بل وبلغ الأمر في حالات معينة، أن أصبحت هذه القوى أو هذه العناصر، ضحية وقرباناً نتيجة التقارب الذي يحصل بين أنظمة كانت متعادية.

بعد هذه الملاحظات لا بد أن نلقي نظرة على أنماط الأحزاب القائمة من خلال موقفها تجاه القومية والوحدة العربية.

أحزاب قطرية، وبعضها اقليمي تماماً، غير معنية، عملياً، بموضوع الوحدة، ويتركز نشاطها وتنظيمها في اطار الدولة التي تقوم فيها، وهذه الأحزاب، مع تفاوت فيما بينها، تعتبر الهم القطري والعمل القطري همها ومجالها، واذا تطرقت لموضوع الوحدة فلا يتعدى ذلك الشعار العام، أو حين تصبح الوحدة قضية تهم القطر ذاته. وهذه الأحزاب، في الغالب، تعالج القضايا من منظور عملي، أي ليس لها بنىً فكرية كاملة، وليس لها استراتيجية بعيدة الأمد توجه عملها وتقوده.

وضمن نمط الأحزاب القطرية، هناك أحزاب اقليمية تصدر عن موقف ايديولوجي مناهض للقومية والوحدة، وتعبر عن هذا الموقف بسلوك عملي، وهي في غالب الأحيان أحزاب الأقليات الدينية أو العرقية.

أحزاب قومية، وهذه الأحزاب رغم أنها تتبنى الوحدة، الا أنها تتفاوت من حيث منطلقاتها النظرية ومن حيث تنظيمها، فبعضها نشأ معادياً للتيار الماركسي والاحزاب الشيوعية، ولذلك اخذ موقف العداء لهذا التيار، وأصبح بالتالي يمينياً أو أقرب الى اليمين، من خلال تبنيه لايديولوجية يمينية، أو من خلال تمثيله لمصالح اليمين، كما أنه بقي في مجال العمل والتنظيم في اطار القطر الذي نشأ فيه.

وهناك أحزاب قومية حاولت أن تكون بديلاً للماركسية والأحزاب الشيوعية، فأخذت عن الماركسية بعض منطلقاتها وشعاراتها، اضافة الى طريقة التنظيم القائمة في الأحزاب الشيوعية، وحاولت أن تقدم نفسها ايديولوجية متكاملة من خلال تبنيها للقومية والوحدة، لكن دون تحديد واضح وكامل لكيفية تحقيقها أو لعلاقتها بالديمقراطية، أو لعلاقة الاثنتين بالاشتراكية، ولذلك تفاوتت مواقف هذه الأحزاب واجتهاداتها ولا تزال، وتختلف هذه المواقف والاجتهادات فيما اذا كانت هذه الأحزاب في السلطة أم خارجها.

أحزاب أممية، وهذه الأحزاب لا تتبنى القومية، بل وتعتبرها عائقاً في وجه ايديولوجياتها، سواء أكانت هذه الايديولوجية طبقية أم دينية، ولذلك، كانت لهذه الأحزاب والحركات مواقف تجاه الوحدة العربية سلبية في غالب الاحيان.

هذه الأنماط من الأفكار والتشيكلات السياسية تغيرت وتطورت نتيجة عوامل عديدة، فبعض الأحزاب القطرية ما لبثت أن تأثرت، وان كان بنسب متفاوتة، بحالة النهوض أو التراجع، فتغيرت

نظرتها أو مواقفها تجاه الوحدة العربية، والأحزاب الأممية، بخاصة الشيوعية، التي كانت تعتبر حركة القومية العربية حركة رجعية ومعادية، ما لبثت أن أعادت النظر تجاه هذه الحركة واتخذت مواقف أكثر ايجابية، وبعض الأحزاب القومية التي كانت معادية للفكر الماركسي أصبحت أقرب الى هذا الفكر، وبعضها الذي قام على أساس يساري أو أقرب الى اليسار ما لبث أن تخلى عن هذا الاتجاه بمجرد أن وصل الى السلطة.

هكذا كانت، بصورة عامة واجمالية، مواقف الأحزاب السياسية خلال فترة طويلة نسبياً من الزمن، لكن ما يمكن تسجيله هنا، أن هذه الأحزاب بمفردها، أو بمجموعها، لم تستطع أن تقدم تصوراً علمياً وعملياً للقضايا الأساسية المطروحة، فاكتفت بالهروب من هذه القضايا او تأجيلها، او تقديم اجابات عامة عليها، الأمر الذي جعل الحيرة تستمر، وجعل المبادرة تفلت من أيدي هذه الأحزاب، وبالتالي تزايد ضياع الجماهير وزاد ابتزازها من قبل الأنظمة الحاكمة، وأصبحت قضية الوحدة العربية والقضايا المركزية الأخرى أكثر صعوبة وأكثر بعداً عما كانت عليه من قبل.

ان تيار الوحدة العربية الذي يواجه تحديات بسبب فشل بعض التجارب، وتركز الكيانات والمصالح الاقليمية، وغياب نظرية أو برنامج للوحدة العربية، وتراجع الاحزاب التي تبنت هذا الشعار، وضمور العمل الوحدوي، وصراع وتناقض القوى التي يمكن أن تلتقي على برنامج الحد الأدنى، ان تيار الوحدة لا يمكن أن يستعيد قوته وتأثيره الا من خلال صيغ جديدة، ومن خلال نقد تجارب الماضي، ومن خلال العمل العقلاني الدؤوب والمستمر دون أوهام أو انفعال، ودون حرق للمراحل أو القفز فوقها.

حادي عشر: الوحدة العربية والنفط

من خلال قيام الكيانات القطرية، منذ عشرينات هذا القرن، وتكون مصالح لفئات ثم لطبقات، ونتيجة القيود التي فرضت على الانتقال والاقامة بين البلدان العربية، عكس فترات سابقة، وبسبب الصراع المفتعل الذي غذته القوى الاستعمارية أيضاً، وأخيراً نظراً لقيم وصيغ التعامل، وابرزها الجامعة العربية التي أقيمت عام ١٩٤٦، والتي اعتبرت الاطار والسقف للعلاقات العربية، بحفاظها على الكيانات القطرية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، تحددت ملامح جديدة للوضع العربي مختلفة في فترات سابقة، ومختلفة أيضاً عن الطموح الذي يراود الوطنيين والتقدميين ببناء دولة عصرية كبيرة وقوية.

لقد حصل هذا منذ عشرينات هذا القرن، وبنتيجته تكونت كيانات ومصالح ونظرات، أما بعد أن قامت اسرائيل، وبعد أن تم اكتشاف النفط وبهذه الكميات، فقد أصبحت المشكلة أكثر تعقيداً، فالأقطار التي كانت غنية، نسبياً، وكانت أكثر تقدماً، والتي كانت بمثابة مراكز استقطاب ودعم للأقطار الفقيرة والأقل تقدماً، لم تلبث أن تغيرت أوضاعها نتيجة العاملين المشار اليهما، اذ تحملت هذه الاقطار عبء المواجهة مع اسرائيل، وما يعنيه ذلك من استنزاف، ولم تحظ من الثروة

النفطية في أراضيها الا بالقليل، الأمر الذي جعل الأقطار النفطية، المتخلفة والقليلة السكان، تتحكم بالقرارين: الاقتصادي والسياسي، مع ما خلفته الثروة النفطية من تغيير زلزالي في بنية المجتمع العربي بأسره، سواء أكانت أقطارا نفطية أم لم تكن.

ان الثروة النفطية، وبهذا الحجم، وفي هذا المستوى في التطور والعلاقات الاقتصادية والسياسية التي ترتبت عليها، ثم نتيجة التخطيط في جانب، والأخطاء والتراجع من جانب آخر، ونتيجة التطورات الاقليمية والعالمية التي حصلت خلال العشرين سنة الأخيرة، قلبت موازين القوى وخلقت اشكالات على عدة مستويات لم تكن موجودة من قبل، أصبح هناك عرب أغنياء بمعنى معين ـ ودون الدخول في تقويم هذا الغنى ـ وعرب فقراء. الثروة من جانب، والكثافة السكانية والحضارية من جانب آخر، وأصبحت هناك ضرورات كثيرة تقتضي زيادة على الاعتبارات التاريخية والرابطة القومية أن يحصل تكامل بين هذه العناصر لتتولد منها صيغة جديدة، لكن ما حصل، ونتيجة تخطيط مدروس وواع أن زادت العوامل السلبية في الوضع العربي، وأصبحت امكانات الوحدة أقل مما كانت.

فالاقطار النفطية، بصورة عامة، اقطار محافظة ومتخلفة، ان لم نقل رجعية، وما عدا العراق والجزائر، فإنها جميعاً، قليلة السكان وتفتقر الى الكفاءات والمهارات، وبحكم طبيعة الصناعة النفطية وارتباطها بالسوق العالمي، بخاصة الرأسمالي، ونتيجة سياسات مرسومة، فقد أصبحت الاقطار النفطية جزءاً من هذا السوق، أي اقطار تصدر سلعة واحدة وتعتمد على موارد مالية تفوق حاجتها، وبالتالي، تحولت الى سوق استهلاكي، ونظراً لما خلفته «الثورة النفطية» بخاصة بعد زيادة الأسعار، فإن الموارد المالية لهذه الدول هيأت لها صورة ودوراً جديدين، اذ جعلتها أقدر على فرض سياسات ما كانت قادرة على فرضها في ظل اوضاع مختلفة، وجعلتها أكثر حرصاً على كيانها الاقليمي، وجعلتها في وضع نفسي وعلمي تتصور أنها الأقوى والأقدر على قيادة المنطقة وطبعها بطابعها.

هذا في الوقت الذي تراجعت اقطار أخرى كانت قادرة على فرض سياسة أو على الأقل كانت لها كلمة أساسية في السياسة التي يجب أن تسود، واصبحت هذه الاقطار تعتمد لمواجهة مصاعبها المادية المتزايدة على البلدان النفطية، كما أصبحت أسيرة لعلاقات وحاجات فرضتها متغيرات ومستجدات كثيرة. في الوقت الذي تراجع المد التقدمي، وغابت الجماهير الشعبية، وتحولت المنطقة الى مستنقع وتابع، بعد جملة من الأخطاء والتراجعات.

كل ذلك يدخل في اطار دراسة يجب أن تنجز عن تأثير النفط في الواقع العربي، لكن ما تجب الاشارة اليه هنا أن النفط أصبح عنصراً سلبياً ومعيقاً لقيام الوحدة العربية، وبالتالي نشأ عامل جديد يمنع قيامها، أو على الأقل يؤخر قيامها، الا اذا جدّت مجموعة من العوامل والظروف التي تحد من تأثيره، أو تحوله الى عنصر ايجابي.

نحن اذاً ازاء وضع ما كان موجوداً من قبل، وازاء قوى وعناصر ما كانت بهذه القوة، فالبلدان الرجعية التي كانت تقبع في عزلتها في محاولة للدفاع عن نفسها، ومنع تأثير رياح التغيير في

الوصول اليها، والتي كانت مستعدة جزئياً لتقديم بعض التنازلات لمنع ما هو أسوأ، أصبحت الآن في موقع الصدارة وفي مركز التقرير، وبالمقابل أصبحت قوى الهجوم والتغيير في موقع الدفاع عن النفس، وأصبحت مضطرة، وبأشكال مختلفة، لأن تتراجع ولأن ترضى بأقل مما كانت تطالب به لمواجهة وضع مثل هذا. كيف نتصور الوحدة وكيف نعمل من أجلها؟

في ظل موازين القوى القائمة الآن، لا نتصور امكانية لقيام أي صيغة من صيغ الوحدة بين الاغنياء والفقراء، يمكن فقط أن تقوم علاقات من نمط أفضل، فاذا وظفت هذه العلاقات ضمن رؤية استراتيجية، ومع احتمال تغير موازين القوى في وقت لاحق، فقد تضطر الأقطار النفطية الى تقديم تنازلات تساعد على تهيئة شروط أفضل من أجل قيام صيغة من صيغ الوحدة.

العلاقات الأفضل التي تفترض امكانية قيامها تغطي حقولاً كثيرة، لعل أبرزها: العمالة، التكامل الاقتصادي، البرنامج السياسي في حده الأدنى، فإذا ترافق ذلك بوجود عمل سياسي ومنظمات سياسية مستقلة عن الأنظمة، وتمارس دور المراقبة وأقدر على التحرك، فقد تتهيأ شروط أفضل لعلاقات جديدة.

فالبلدان النفطية التي تعاني من قلة السكان، ومن تخلف أو نقص المهارات الفنية، مضطرة الى الاعتماد على الخارج من أجل تأمين هذه العمالة والمهارة، وهي الآن تؤمن الجزء الأكبر من هذه العمالة من خارج المنطقة العربية، تحاول، قدر الامكان، الحد من العمالة العربية، أو أن تفرض عليها شروطاً، متصورة أو مفترضة أن العمالة الأجنبية أضمن لاستقرارها.

هذه السياسة للعمالة خلقت مضاعفات ومخاطر في البلدان النفطية انعكست بمظاهر عديدة، كما أنها تحمل تهديداً لهذه البلدان في المستقبل، ولذلك يجب أن يعمل على استبدالها تدريجيا وأن توضع خطة لذلك، ويمكن أن يستفاد من الأيدي العاملة العربية الموجودة خارج الوطن.

ان حرية انتقال الأيدي العاملة، واحلال العمال العرب مكان العمال الأجانب في البلدان النفطية، سوف يساعدان على تغيير نوعي وسوف يساهمان في التقريب بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية، اضافة الى أن البلدان غير النفطية سوف تكون أقل حاجة مالياً، لأن هذه العمالة سوف تسد جزءاً من العجز الذي تعاني منه، هذا عدا عن استبعاد المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة وجود جيوش خفية لا بد ان تتحرك أو أن تتدخل حين يطلب اليها ذلك، كما تشير وتؤكد كثير من الدلائل.

ومما يساعد أيضاً، ويقرب من امكانية الوحدة: التكامل الاقتصادي ضمن رؤية مستقبلية.

ان العلاقات الاقتصادية العربية بين البلدان النفطية وغير النفطية تمثل أقل نسبة قياساً لعلاقة هذه البلدان مع الخارج، بخاصة السوق الرأسمالي أولاً، وهي في تراجع مستمر ثانيا، ومن شأن وضع مثل هذا أن يباعد بين البلدان العربية، وأن يزيد تبعيتها للسوق الرأسمالي، في الوقت الذي يجب أن تقوم بين هذه البلدان روابط اقتصادية وثيقة، وأن تتزايد هذه الروابط.

هذه المسألة تحتاج الى دراسة تترتب عليها مجموعة من الاقتراحات العملية والمطالب المحددة،

لتصبح شعارات العمل اليومي للأقطار والمنظمات والأحزاب، أما بقاء دعوة التكامل الاقتصادي مجرد دعوة عامة، وعدم تجسيدها مطالب محددة، أو اقتصارها على معونات مالية أو قروض، فإن ذلك لن يؤدي عملياً الى التكامل، أكثر من ذلك تعتبر مثل هذه الدعوة ـ العامة والمجردة ـ تواطؤاً مع البلدان النفطية أو تستراً على مواقفها.

وفي هذا الاطار لا بد من لفت النظر الى مجموعة من الملاحظات:

الأولى، كثيراً ما بررت الاقطار النفطية امتناعها عن المساهمة في المشاريع المشتركة ـ بخاصة في الأقطار غير النفطية، أو عدم استثمارها لفوائضها في هذه الأقطار ـ الى خوفها من المصادرة أو التأميم، وتأتي بأمثلة لتبرير هذا الموقف، لذلك، ومن أجل اسقاط هذه الحجة لا بد من وضع ميثاق اقتصادي يحدد طبيعة المرحلة، ويوفر الضمانات والقناعة معاً بأن لا يتم تجاوزه، بخاصة لأسباب سياسية.

الثانية، مطالبة الأقطار والمنظمات السياسية بإعلان برامجها بما في ذلك البرنامج الاقتصادي، والالتزام بمسؤولية وجدية بهذه البرامج، بعيداً عن الانفعال والمزايدة، ودون التأثر بالظروف الطارئة، لتتولد رؤية وقناعة تحدد طبيعة المرحلة، وما يمكن أن يجري خلالها، سواء بقي النظام السياسي ذاته في ذلك القطر أم تغير، وما يترتب على ذلك من نتائج.

الثالثة، يمكن التخفيف من مفهوم السيادة فيما يتعلق بحق الدولة بالاجراءات الاقتصادية، بخاصة اذا كانت تمس المشاريع المشتركة، ويمكن أن توكل الى محكمة اقتصادية عربية صلاحية النظر في القضايا المشتركة، أو تلك التي تمس أكثر من قطر، بما في ذلك قضية المرور والمياه.

بعد هذه الملاحظات، لا بد من التأكيد أيضاً أن من جملة العوامل التي تساعد على التكامل وتخلق نوعاً من الطمأنينة، أن تسود العقلانية السياسية العربية وأن تكون أساس العلاقات والتعامل، لأن ما ولدته الثروة النفطية من ناحية مالية، ولّد أيضاً رد فعل سياسي بالحجم نفسه وفي الطبيعة نفسها، وهذا الفعل أو رد الفعل يمارس من قبل الاقطار النفطية وغير النفطية بالطريقة نفسها، ولا يمكن السيطرة على حالة التطرف والابتزاز والغرض التي تمارس من طرف على آخر، الا بالاتفاق الواضح وبمعرفة الحدود التي لا يمكن تجاوزها، فأن تستغل دولة نفطية ثروتها لكي تعاقب أو أن تفرض انماطاً من العلاقات والسياسة، وتسخر ثروتها من اجل ذلك، أو بالمقابل، يلجأ بلد غير نفطي إلى التهديد والتلويح بمواقف سياسية معينة لكي يبتز المعونات والقروض، إن من شأن أي من الموقفين أن يزيد في التدهور والتناقض، وأن يؤدي الى ان يتربص طرف بالطرف الآخر، وتظل بالتالي السياسة العربية والعلاقات العربية تدور في حلقة مفرغة، ولا تساعد على التقارب أو الطمأنينة المطلوبة.

لا يمكن التغلب على هذا التأرجح الا بموقف «الحد الأدنى السياسي»، وهذا الموقف وان كان لا يموه التناقض ولا يلغي الصراع داخل المجتمع وبين الدول، فإنه يضبطه ويعطيه مساراً محدداً وعقلياً، الأمر الذي يتطلب تحليلاً واقعياً وموضوعياً للمجتمع العربي دون أوهام ودون حرق

للمراحل، أي يتطلب الاتفاق على برنامج الحد الأدنى.

هذه مهمة التقدميين بالدرجة الأولى، مهمة الأحزاب والهيئات والأفراد والدول، فإذا التزم التقدميون بهذه الرؤية، يستطيعون أن يتعاملوا مع القضايا بموضوعية، ويستطيعون أن يمنعوا ابتزاز الاقطار النفطية أو فرضها.

ومما يساعد على انجاز هذه المهمة استقلال المنظمات السياسية والمهنية، لكي تكون بمثابة الرقيب والضمير، بخاصة اذا لم تكن امتداداً للدول ولم تعش على موائدها. صحيح أن مسألة الاستقلال مسألة نسبية ولا تتحقق بسهولة، لكن يجب أن تكون هدفاً رئيسياً وثابتاً، وان تكون ممارسة يومية.

ولا يخفى في هذا المجال تأثير شبكة العلاقات التي يمكن أن تقوم بين البلدان العربية، وفي شتى المجالات، بخاصة اذا كانت محكومة برؤية استراتيجية، وبعيدة عن المزايدات والتطرف اللفظي والتشنج. انها شبكة العلاقات التي يمكن أن تقدم لها بداية لكن آفاقها غير محدودة، ويمكن أن تتطور باستمرار، بدءاً بالمعارض الفنية مروراً بسوق موحد للكتاب العربي، وتمثيل موحد في المؤتمرات العالمية، وانتهاء بقيام الوحدة ذاتها، عبر مجموعة من العلاقات المتشابكة والمتصلة، بخاصة في الجوانب الاقتصادية والانسانية، بحيث تصبح في النهاية امرا واقعاً.

وكما أشرنا من قبل: إن النفط وما ولده من فوارق ومخاوف وحقائق وأوهام، شكل حاجزاً جديداً في وجه الوحدة، أو أي صيغة للتقارب. وهذا يتطلب دراسة هذا العامل في كل تعقيداته واحتمالاته، ووضع خطة للتغلب على سلبياته، وهذه المهمة رغم صعوبتها، ضرورية وممكنة في آن واحد.

ثاني عشر: نظرة الخارج الى الداخل

منذ ان كان العرب في اطار الدولة العثمانية، كانوا ينظرون الى انفسهم، وكان الآخرون ينظرون اليهم أيضاً على انهم قومية مختلفة عن القومية الطورانية وعن القوميات الأخرى التي تشكل الامبراطورية، رغم ان الدين الاسلامي دين الغالبية العظمى من السكان، ورغم أن الرابطة الدينية هي التي تجمع هؤلاء السكان.

هذه النظرة ظلت قائمة ومستمرة، وتعدت مرحلة الحكم التركي لتصل الى المرحلة الحالية، فالغرب واسرائيل، مثلاً، وان كانا ينظران الى المنطقة ضمن هذا المنظور، الا انهما، مع ذلك، يحاولان تفتيتها، ويتعاملان معها بهدف أن تفقد خصائصها الأصلية وتميزها.

وفي المرحلة الحالية، رغم أن النزعة الاقليمية والمصالح الآنية لمعظم دول المنطقة، قد طغت على عوامل التوحيد والتقارب، الا أن نظرة الآخرين، معظم الآخرين، لا تزال تصدر عن اعتبار أن المنطقة منطقة واحدة وأن السكان يشكلون قومية واحدة، كما أن لدى هؤلاء قناعة أن عوامل

التجزئة والتباعد الظاهرة الآن والطاغية تبقى مؤقتة، ولا بد أن تحل من جديد عوامل التقارب والتضامن والوحدة، ويؤكدون استنتاجهم من خلال الشواهد التي تتبدى حين تتعرض المنطقة أو بعض أجزائها الى العدوان.

طبيعي يجب أن لا نبالغ أو نتفاءل في تقدير الجانب الايجابي، لكن مع ذلك، يجب ألا نقيس الوضع كله في ضوء الحالة الراهنة، ففي ظل الانحسار والتراجع، وفي ظل غياب النظرة الجامعة والقيادة الكفوءة، وفي ظل الصراع والتناقض بين الأنظمة الراهنة، تولد شعور من خيبة الأمل والضياع وسادت السلبية، بحيث أن ردة فعل الجماهير اذا اتسمت بهذا القدر من الانكفاء، فليس مرجع ذلك الى ضعف الشعور القومي، وانما الى عدم الثقة بكل ما يطرح وبكل الذين يطرحون، وهذا يتجلى بوضوح أيضاً على مستوى القطر الواحد. ففي الوقت الذي كانت تتحرك المنطقة كلها، وتتعبأ من المحيط الى الخليج في فترة الخمسينات، أياً كان الحدث الذي يقع، وأياً كان المكان الذي يقع فيه، فإن الوضع الراهن يتسم بالسلبية وعدم التجاوب للأحداث التي تقع حتى داخل القطر ذاته.

ان السبب الأساسي في الحالة الراهنة هو غياب الديمقراطية، أي حرمان الجماهير من المشاركة في العمل السياسي، وفي الدفاع عن نفسها أزاء العدوان الداخلي والخارجي، بحيث أصبح القمع هو العنوان الاساسي الذي يطبع الوضع كله، وأصبح تغيير المواقف والعلاقات والاتجاهات السياسية لقطر بكامله، والتي هي حصيلة سنوات من الجهد يتم برغبة حاكم، أو نتيجة نزوة، دون سؤال من أحد ودون رقابة من أحد.

جوهر النظرة الخارجية، اذن، الى العرب، بل والتعامل الحقيقي، ينبعان من اعتبارهم أمة واحدة، والحالة الداخلية الراهنة لا تعكس حقيقة موقف الجماهير أو قناعاتها، وهي لذلك حالة سياسية راهنة، ويمكن أن تتغير تبعاً لتغير العوامل، أي يمكن أن تستعيد الأمة وحدتها النفسية، وبالتالي وحدتها الفعلية، من خلال تغير الاوضاع وأيضاً بأشكال تعبير ونضال متعددة ومختلفة.

ان اعتبار حالة التراجع والانكسار النفسي وغياب الجماهير مقياساً لاستنتاج طبيعة مختلفة للمنطقة، أو دلالة على تطور نوعي يقتضي تجاوز الصيغة القومية، لا يدل على فهم حقيقي وواقعي وواع لحركة المجتمع ولقوانينه الداخلية العميقة والمؤثرة، ويؤدي أيضاً الى مزيد من التخبط والضياع، اما كيف تعالج الحالة الراهنة فإن الأمر يقتضي مقاومة اليأس، أولاً، ومحاولة تأكيد الهوية والمعالم الأساسية للمرحلة ثانياً، ويقضي ثالثاً معالجة الأخطاء وتقديم البرنامج الذي يستطيع أن يقود حركة النضال ويستقطب الجماهير.

الفَصْلُ الثَالِث
الأمّة العَربيّة: الحقيقة العِلميّة في مُواجهة الغلط والخلط

د. اسماعيل صبري عبدالله

مقـدمـة

لست أعني بالقومية العربية هنا الحركة السياسية التي تنادي بالوحدة العربية وتعلي هذا المطلب فوق ما عداه أو تراه السبيل لتحقيق غيره من الطلاب. وإنما أعني حقيقـة وجود أمـة عربيـة (أو قوم عرب). ولتفادي اللّبس عند النسبة إلى أمـة، ننسب إلى قوم فنقـول قوميـة. وليس تزيـداً بحال أن نخوض في هذا المقال في بحث حقيقة القومية العربية. فلا يكفي في مجال النضـال من أجل التحـرر أن تكون العروبـة رباطـاً عاطفيـاً واهيَ الأواصر باهت المعـالم ليس ذا فعل في مسلكنـا اليومي عـلى مستوى الفكر والعمل، وعلى مستوى الحكومات والأفراد. فقد رأينا من تـوهم العروبـة رداءً يكتسيه حين يريد ويخلعه إذا ما رأى في خلعه مصلحة. ورأينا من يتخـذ العروبـة ذريعة لفـرض ارادته عـلى الشعب العـربي في أقـطار غـير قـطره. وسمعنـا من يعلن نفسـه مسؤولاً وحيـداً عن تحقيق الآمـال القومية. كما عرفنا من قبل محـاولات ضرب الدعـوة للتغيير الاجتـماعي باسم الحفـاظ على القـومية. وكـان صدى ذلـك عند بعض الاشـتراكيين التهـوين من شأن القـومية أو التحفظ عـلى مفهوم الأمـة العربية من حيث الدقة العلمية. وخلال هذا كله ظن كثير منا أن تأكيد القومية العربية تفتيت لوحدة المسلمين فوقفوا منها مـوقف المرتـاب أو ناصبـوها العـداء. وفي هذا الخضم من الأفكـار والدعـاوى يصطدم المواطن كل يوم بحقيقة التعامـل في اطار قـطري كواقـع مادي يـدفع بـالشعور القـومي الى ساحة ما وراء الطبيعة. ولست أدّعي في هذا المقال الوجيز كشف كل الأغاليط واستخلاص الحقيقـة ناصعة متكاملة. وغاية جهدي أن أسلط الضوء ـ كما يقال بلغة المسرح والسينما ـ على مواضع أعتقـد أنها مصدر معظم الخلط.

أولاً: الأمة مفهوم تاريخي

أعني أنها تتكوّن عبر فترة زمنية طويلة، وتتطور معالمها وتتغير أحوالها مع مسـيرة التاريـخ، وقد

ينفك عقدها أو تندثر. ولست أعني أن الأمة مفهوم ماضَويّ عفا عليه الزمن. وإنما أريد ابراز حقيقة ان القومية وحركة التاريخ في الماضي والحاضر والمستقبل مرتبطتان متداخلتان لا يمكن فهم أيهما دون النظر في الأخرى. فبذور الأمة جماعات متفرقة ـ مستقرة أو متنقلة ـ تجمع بينها في فترة تاريخية محددة مصالح تقتضي تحالفها وائتلافها. وحين نقول «مصالح» لا نعني بالضرورة أموراً مادية محددة كما تراها العين المعاصرة، وإنما ما ترى تلك الجماعات أنه مصالح لها سواء أكانت أموراً مادية أم تصورات وأفكاراً وعقائد أم مزيجاً من ذلك كله. وحِلف تلك الجماعات (قبائل أو سكان أقاليم) يكون قوياً فيتأكد، أو ضعيفاً فيتبدد؛ وهو قد يختفي ثم يعود، وقد يبدأ عارضاً لا يتحقق إلا في أوقات تعرُّض الجماعات المذكورة لخطر معين ثم يستقر شيئاً فشيئاً. ولا ينفي قدم ظاهرة الأمة ظهور مفهوم القومية في الأدب السياسي منذ حوالى مائتي عام فقط. فالعلم يكشف عن الحقائق ولا يبدعها، وهذا الكشف مسعى متصل ليس له نهاية، والعلم الاجتماعي بالذات ما زال متخلفاً متعثراً بالمقارنة مع العلم الطبيعي.

ومنذ تلك البذور الأولى للأمة نلاحظ ضرورة أمرين: الأول هو وحدة اللِّسان. فاللغة قبل أن تكون وعاء العلم والأدب والثقافة، هي أداة التفاهم في داخل أصغر تجمع بشريّ تمكّن أفراده من التعاون على توفير مقومات الحياة من غذاء ومأوى وملبس وأمن، ثم هي وسيلة التبادل المادي أي تبادل المنتوجات، ثم هي قالب تناقل المعرفة من عقائد وتقنيات في المكان (من جماعة إلى أخرى) وفي الزمان (من جيل إلى آخر). فلا معرفة بالشيء دون اعطائه اسماً. ومن يقول: «الانسان حيوان اجتماعي بطبعه»، يعني ضرورة أنه حيوان ناطق. والنطق ليس اصدار أصوات قد تكون لها بعض الدلالة، فكل الحيوانات تقريباً تصدر عنها مثل تلك الأصوات. وما يميز الانسان هو تحديد أصوات معينة تتكون منها المقاطع ثم الكلمات. وفي مرحلة متأخرة يضع الإنسان رمزاً لكل صوت من تلك الأصوات فتتكون الأبجدية بعد قرون طويلة من وضع الإنسان الرمز للدلالة على الكلمة (في الأمور الحسية أصلاً، ثم بعض الأمور المعنوية مجازاً) ثم على المقطع. وليس أدل على قدر وحدة اللسان في تكوين الأمة من أنه في قديم الزمان كانت كل واحدة من تلك الأمم تميز نفسها عن جميع ما عداها بأنها تتكلم وأنهم لا يتكلمون. فالناس عند العرب القدامى إما عرب وإما عجم. يقول الجوهري: «العجم خلاف العرب» ويضيف: «كل من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو أعجم.. والأعجم أيضاً الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وان كان من العرب.. والأعجم أيضاً الذي في لسانه عجمة وإن أفصح بالعجمية». وهكذا ذهب صاحب **الصحاح** (في القرن الرابع الهجري) خطوة أبعد من العرب القدامى حيث أقر بوجود السن عجمية بعد أن كان السلف ينكرون عليهم الكلام أصلاً. ولم ينفرد العرب بذلك المسلك فقد أسمت اليونان كل من لم ينطق بلغتهم «البربر» وأصل اشتقاقها كلمة يونانية تفيد معنى الأصوات غير المفهومة، أي عدم القدرة على الكلام[1].

---

(١) وكذلك قالت الصقالبة عن الجرمان انهم لا ينطقون Niemcki وظلت تلك الكلمة في معظم اللغات الصقلبية اسماً على المانيا. ومن الظريف أن العثمانيين الذين حاربوا امبراطورية هابسبورغ استخدموا التعبير الصقلبي الأصل «النمسا» فيما اسمه باللغة الالمانية يعني: الدولة الشرقية Oestreich التي حرفها الانكليز الى Austria والفرنسيون الى Autriche.

والأمر الثاني هو حيز من الأرض تسكنه تلك الجماعات وتتحرك في اطاره، وتستمد من موارده المادة الأولى للحفاظ على حياتها، تلك المادة التي يغير الانسان من شكلها ليصنع منها ضرورات الحياة ومتعها كما تتصورها الجماعة. ولذلك فلا أمة بلا أرض أصلاً، بل إن شرط اكتمال اللغة وتوحدها هو ذلك الحيز المشترك الذي تستقر فيه الأمة أو تتحرك جماعاتها في حدوده. فاللّغة أداة تواصل، ولا تواصل بين غير المتجاورين الذين يتبادلون المنافع وتنشأ بينهم الروابط. ولكن القاعدة الأرضية للأمة يمكن أن تتغير سعة وضيقاً (بأن تغزو غيرها أو يغزوها غيرها) أو حتى من حيث الموقع على اليابسة (حالات الهجرة الجماعية التي كونت أوروبا الحالية). وقد تتداخل أقاليم قومية مختلفة وتتعايش في سلام أو يزيح بعضها بعضاً. ولكن يبقى بعد ذلك كله أن الأرض بما يجري عليها من إنتاج ومبادلة هي الأساس المادي لوجود الأمة. وعلينا أن نتذكر أنّ البشرية عاشت آلاف السنين وهمها الأكبر مجرد المحافظة على الحياة واستمرار تجدّدها، ولم تملك ترف المضاربات العقلية إلا في عصور متأخرة. ويبدو للوهلة الأولى أن اللغة أكثر ديمومة من الأرض. ولكن ذلك القول ليس صحيحاً على الإطلاق. ففي غير حالات الهجرة الجماعية يفقد المهاجرون لسان الآباء وينطقون لغة القوم الذين أصبحوا يعيشون بينهم. أما الهجرات الجماعية التي تنقُل معها اللغة من أرض إلى أرض، فإنها بأعدادها الكبيرة كثيراً ما تصفي لغة من بقي على الأرض الجديدة وان استوعبت بعضاً من مفرداتها (كما حدث حين تدفقت قبائل الفرنك مثلاً على بلاد الغال). ومن زاوية أخرى نؤكد على ما أدركه القارىء الفَطِن من ذكرنا للأرض وليس للسلطة أو الدولة. فغلبة قوم على قوم لم يترتب عليها في كل الأحوال اندثار الأمة المغلوبة. فكثيراً ما اكتفى الغالبون بسلطة الحكم وما تعنيه من جزية يؤديها المغلوب للغالب. والاندثار لم يتحقق الا في حالات الإزاحة المادية من الأرض، أو الكثرة العددية للغالبين واستيعابهم للمغلوبين.

وبهذا يكون اجتماع اللسان الواحد والأرض المشتركة شرطاً ضرورياً لوجود الأمة. ولكنه ليس شرطاً كافياً. فلا بدّ، حتى يصح مفهوم الأمة، من زمن كافٍ تبني فيه الجماعة الموحدة، لساناً وأرضاً، حضارة بالمعنى الواسع الشائع في علم الاجتماع الأمريكي. ذلك المعنى الذي يتجاوز مفهوم الثقافة (الانتاج الفكري والإبداعي الفني) ليشمل القيم والعادات وقواعد السلوك والأحاسيس التي تصوغ الوجدان المشترك، وبالتالي الرغبة في العيش جميعاً. وذلك هو البعد التاريخي في تكوين الأمة الذي لا يجوز إغفاله. ويقتضي التدقيق العلمي التمييز بين المحتوى الحضاري للتاريخ وبين التأريخ بالأحداث وما يترتب عليه من تمجيد مطلق أو تعصّب أعمى. لقد اجتهد بعض الكتاب في تقصّي الأصول اللغوية لكلمة الأمة والقومية في اللسان العربي في محاولة تأصيلية لها كل التقدير[٢]. ولكنّ واقع الأمر هو أن مفهوم القومية بعناصره الموضوعية نتاج لفكر حديث. وحداثة الفكر لا تنفي قِدَم

---

(٢) انظر: محمد أحمد خلف الله، «التكوين التاريخي لمفاهيم الأمة، القومية، الوطنية، الدولة، والعلاقة فيما بينها،» وعبد العزيز الدوري، «الاسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب،» ورقتان قدّمتا الى: القومية العربية والاسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ١٧ ـ ٣٠ و٦١ ـ ٩٠.

الظاهرة، وإنما تنصرف فقط الى ادراكنا لها حالياً. فالقوم في اللغة ينسبون الى أب واحد، وكأن الجماعة (أو الأمة) لا تقوم إلا على صلة الدم. فما عسانا فاعلين لندفع عن القومية العربية شبهة العرقية والتعصب العنصري؟ والرد عندي يتكون من حقيقتين: الأولى، اعتزاز العرب القدامى بالأنساب لا يلغي واقع أنهم ـ شأنهم في ذلك شأن كل الجماعات التي بُنيت على صلة الدم ـ اخترعوا صلات دم رمزية كالمصاهرة والتبني والولاء والحلف. والثانية، الكلمة المستخدمة للدلالة على الأمة في معظم اللغات الأوروبية على اختلاف في حروفها ونطقها هي Nation المحوّرة عن اللفظ اللاتيني Nationem المشتقّ من Nascentia أي المولد أو الميلاد. وبعبارة أخرى تفيد الجذور اللغوية للكلمة الأوروبية معنى صلة الدم أو الانتساب لأب واحد تماماً كما هي الحال في كلمة قوم العربية. ومن ثمّ، فإن القومية لفظ اصطلاحي منبت الصلة بمعنى اللفظ الذي اشتق منه. وهذا أمر سائغ لغة، وشائع في فروع العلم الاجتماعي. أما كلمة الأمة فتذكر المعاجم القديمة أنها مطلق الجماعة من البشر أو الحيوان (وان قصرها البعض على الجماعة من الناس). وتلك المباحث على أهميتها لا تغني كثيراً في تحديد المعنى الاصطلاحي الذي يفيد في تقديري **جماعة من الناس يعيشون على أرض متصلة ينطقون بلسان واحد كوّنوا تاريخياً حضارة مشتركة ويرغبون في العيش معاً لتحقيق مصالح مشتركة.**

وبهذا المعنى الاصطلاحي أقول إن الأمة العربية حقيقة واقعة تكونت عبر قرون طويلة منذ ظهور الإسلام وانتشار العرب في الأمصار، تم خلالها تكوين حضارة مشتركة عمادها وحدة اللسان، ولكنها أيضاً تشكّل نسقاً مشتركاً من القيم والعادات وقواعد السلوك والحس الجمالي ارتبط تاريخياً بمصالح مشتركة وكان ثمرة تأليفية مركبة لتمازج الشعوب التي استعربت ولمخالطتها مادياً أو فكرياً لشعوب أخرى لم تستعرب وإن أسلم بعضها. وبهذا المعنى أيضاً أقول إن واقع التجزئة الحالية بما افتعلته من تقسيم للأرض العربية وربط لمصالح بمصالح غير عربية، تهدد الوجود القومي العربي في الصميم في الوقت نفسه الذي يزيد فيه إحساس الجماهير العربية بالمصلحة المشتركة في التحرر من الاستعمار والرجعية والصهيونية ومختلف صنوف القهر والاستغلال المحلية وتأكيد الهوية الحضارية. فالتجزئة أمر طارىء اصطنعه الاستعمار الأوروبي فجاء مؤكداً لمصلحته ومضراً بمصلحة العرب. ويحقق اجتماع نضال العرب من أجل التحرر من التبعية وما فعلته من تجزئة، مصلحة ماديّة وحضارية مؤكدة للأغلبية العظمى منهم. **ومن ثمّ لا يشكل العرب قومية في مرحلة التكوين كما قال البعض وإنما هم قومية مهددة بالتفتيت رغم وجود مصلحة ظاهرة في التوحد.**

ثانياً: القومية العربية والإسلام

وبالمفهوم التاريخي الذي سبق، لا يمكن فهم تكوين الحضارة العربية بعيداً عن الإسلام. ففترة التكوين التاريخي لهذه الحضارة تتطابق مع تاريخ ظهور الإسلام وانتشاره إلى ما قبل قرنين من الزمان. وغنيّ عن الذكر أن الايمان برسالة محمد (ص) كان القوة الرائعة التي حولت العرب من قبائل متناثرة تقطن الصحراء إلى أمة ذات حضارة يعتد بها في تاريخ البشرية. وما أريد أن أبرزه هنا

هو أن البناء الحضاري لم يتمّ بالسيف، أي بمجرد الفتح والسيطرة. فالتتار والمغول فتحوا أقطاراً كثيرة وحكموا بعضها لفترات طويلة ولكنهم لم يبنوا حضارة. والعثمانيون قد حكموا البلقان كله زهاء أربعة قرون ولم يخلفوا وراءهم إلا قلّة من المسلمين يعيشون في جو شديد العداء للإسلام بسبب ما صنعه الأتراك بشعوب المنطقة. ولا يكاد المرء يجد في دول البلقان أثراً حضارياً تركياً اللهم إلا في فن الطهي الذي تكوّن في استامبول على يد خليط بشري متعدد الروافد.

يتمثل فضل الاسلام على العرب في قيم أساسية كان لها الدور الحاسم في بناء الحضارة العربية. وفي المقدمة أذكر إدانة الإسلام القاطعة للتعصب العنصري «لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى». فهذا المعنى الجليل هو الأساس في اختلاط العرب الواسع بالشعوب التي دخلوا أرضها فاتحين. فرئيس الدولة ليس ملكاً ولا امبراطوراً، وإنما هو أمير المؤمنين فقط، أكانوا عرباً أم غير عرب، يقيم فيهم شرع الله الذي لا يصنف البشر مراتب إلا بالتقوى والعمل الصالح. نعم ظهرت في العصر الأموي نعرات تعصب قبلية، وعرف العصر العباسي معارك الشعوبية، لكن ذلك كان خروجاً على الأصل العام. وإن شئت قارن دولة الخلافة بامبراطورية الروم التي ظلت حتى عهد كاركالا تعتمد سيادة أهل روما وامتيازهم على كل من دخل في حكم الروم، فهم وحدهم المواطنون الذين يحكمهم القانون المدني وغيرهم مغلوبون يخضعون للجزية ولو نطقوا باللاتينية أو تعبدوا لآلهة روما. ألم تستمد الامبراطورية الشاسعة اسمها من النسبة الى تلك المدنية؟ ألم تحتفظ الامبراطورية الشرقية في القسطنطينية لألف عام أو أكثر بعد انهيار الامبراطورية الغربية وسقوط روما في يد القبائل الجرمانية بصفة «الرومانية» رغم أن اللغة الغالبة فيها كانت اليونانية؟

كذلك كان الإسلام ـ فيما أعرف ـ أول دين يقرّ بوضع أديان سابقة له ويضمن لأهلها حق إقامة شعائرهم. وكان لهذا أبعد الأثر في تكوين الحضارة العربية. فشعوب الأقطار المفتوحة لم يخيّروا بين دينهم وبين بقائهم في الأرض. اكتفى الإسلام بفرض الجزية مقابل الحماية والأمن وحرية إقامة الشعائر. وكانت تلك الشعوب في أحوال كثيرة أكثر تحضراً من العرب. وهكذا تمكن الفاتحون من التعلم من شعوب الأقطار المفتوحة. وخالطوا من بقي على دينه منهم ﴿طعام أهل الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم﴾ وأعتقد أن سماحة الإسلام كانت السبب الأول في اجتذابه لأقوام كثيرة من أديان أخرى. فالسيف لم ينجح في صرف المصريين عن المسيحية التي دخلوها منذ القرن الأول بعد ميلاد المسيح. وحين تنصّرت الامبراطورية الرومية وسيطر الأباطرة على الكنيسة انفصل المصريون عن الكنيسة الملكية وعانوا صنوف الاضطهاد دون أن يفرطوا في كنيستهم. ومن الثابت أن أعداداً كبيرة من القبط اعتنقت الإسلام، ولا يمكن أن يكون ذلك لمجرد عدم دفع الجزية.

ثم لا بد من إدراك الدلالة الحقيقية لدعوة الإسلام للمسلمين أن يطلبوا العلم. فالقرآن الكريم يخاطب العقل، وهو لم يفرط في شيء، ولكن العلم في الإسلام مطلب ديني له ثوابه عند الله. والعلم مطلوب ولو في الصين. وقد أقبل العرب بعد الاسلام على طلب المعرفة في شتى دروبها. وساعد حكمهم في ظل روح التسامح الإسلامي على خلق بيئة مواتية، لاتساع المعارف واعمال العقل للمسلمين ممن استعربوا، وللعرب الذين لم يسلموا. وصاحب حركة المقاتلة والتجار

إنشاء المدن وازدهارها عبر دار الإسلام. وكان صحن المسجد الجامع في كل مدينة مدرسة جامعة قبل أن تبنى المدارس ويخصص لها المعلمون. مدرسة قوامها شيخ بحّاثة وطالب علم يقرأ ويحاور. وللشيخ أن يحدِّث حلقته فيما يشاء وبالأسلوب الذي يختاره، يتفق ويختلف مع شيوخه وأقرانه. والطالب يختار الشيخ الذي تستهويه دروسه، وينتقل من حلقة إلى حلقة وفق ما تمليه عليه رغبته في أنواع المعارف المختلفة. وحين يلمس الشيخ في الطالب مثابرة وقدرة يدعوه لأن يقرأ على اخوانه بعض ما حفظ أو درس وأن يشرحه لهم، حتى إذا ما رأى الشيخُ تمكُّن الطالب أوحى إليه أن يقيم لنفسه حلقة. وكان من الطبيعي أن تتفاوت تلك المدارس من مدينة الى أخرى، بل وفي المدينة الواحدة، وأن ينحطَّ بعضها ويندثر بفعل عاديات الدهر في حين يصمد بعضها ويشمخ عبر القرون حتى نراه بيننا حياً: الأزهر، الزيتونة، القرويون. ولم يتعالَ العرب الذين أعزهم الإسلام على غيرهم من الشعوب ولا انبهروا بحضارتها، بل طلبوا علومها وفنونها وأخذوا عنها ما استساغوا ثم أضافوا وأبدعوا في مختلف أبواب المعرفة. وهكذا أسهم في ظل دولة الخلافة حتى أوائل العصر العباسي الثاني ألوف العرب وغير العرب، من المسلمين وغير المسلمين في بناء صرح الحضارة العربية الإسلامية الرائع. ولا يجدي تقصي الأصول العرقية لمن صاغوا معالم الفكر العربي لأنهم فكروا وكتبوا باللسان العربي. وفي المستوى الماديّ اختلطت أساليب الانتاج وتعددت وتداخلت العادات والقيم. فالقاعدة الأصولية في الفقه الاسلامي: ان ما لم يرد نص بتحريمه في القرآن الكريم أو السنّة فهو مباح، ولا يجوز حظره إلا قياساً أو بإجماع. ومن ثم استوعب النسق الحضاري العربي الكثير مما حملته روافد حضارية عدة، وقبل منذ البداية التعدد والتنوع في اطار الوحدة الكلية للنسق. ولذلك لم يقتصر النسق الحضاري العربي على المسلمين وحدهم، بل شمل من احتفظ بدينه الكتابيّ واستعرب. وكان انتشار اللغة العربية في عدد من الأقطار عبر القرون مؤكداً لهذا الكيان الشامل. ولا نريد بقولنا هذا تصوير حكام المسلمين في صورة الأنبياء أو القديسين، أو الادعاء بأن دولة الخلافة لم تعرف صِداماً بين ذلك الخليط من الشعوب. وإنما أريد تسجيل المحصِّلة النهائية لكل ما كان من خير وما وقع من مثالب فقط، ألا وهو بروز الأمة العربية وازدهار حضارتها. ولا نعرف في التاريخ أمة أقيمت على الخير دائماً أو خلا تاريخها من العنف أو التعسف أو الظلم. وما نسجله هنا هو أن ذلك كله لم يعصف بالكيان العربي بل انتهى بتحديد معالمه.

وأخيراً، وليس ذلك أهون الأمور، لولا القرآن للقيت العربية مصير اللاتينية التي تفتّتت إلى نحو عشر لغات، وماتت اللغة الأم حتى أنه لا يعرف أحد اليوم كيف كان أصحابها ينطقونها، ولكن القرآن جاء عربياً. وقد حمل هذا المسلمين منذ اختلطوا بغير العرب على العناية الفائقة بدراسة اللغة وتقعيد قواعد النحو والصرف والبلاغة والحفاظ على الشعر الجاهلي كمرجع لغوي[٣]. وكتب التفسير

(٣) ولا يقدح في ذلك قول طه حسين ان معظم الشعر الجاهلي منحول. وحتى إن سلمنا بقوله من جيث التوثيق، فإن ذلك لا ينفي جمع رصيد لغوي ضخم حتى ولو كان بعضه منحولاً. كما ان طه حسين نفسه يقول إن ما جرى بشأن أصول الشعر اليوناني أو الأدب اللاتيني لا يختلف كثيراً عما فعله الناس في العصر العباسي خاصة بالشعر الجاهلي. انظر: طه حسين، في الأدب الجاهلي، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢).

ذاتها تبدأ شرح كل آية بالدلالة اللغوية لألفاظها وتشرحه بالشواهد على معناها من الشعر القديم. لقد أفاض كتاب الله على العربية شيئاً من قدسيته. وأيّاً كان لسان المسلم فالقول الراجح ان الصلاة لا تجوز إلا بالعربية. وكان حفظ القرآن جيلاً بعد جيل صوناً للعربية من الضياع. حقاً إن العربية لغة حية دخلتها خلال تاريخها الطويل مفردات من لغات أخرى كثيرة خضعت عادة الى قواعد النحت والاشتقاق العربية. وتضم المعاجم الكبرى كثيراً من تلك المفردات «المعرّبة» و«المولّدة». كما أنها تخففت من بعض المفردات «الحوشية» أي التي سقطت بعيداً عن الحديث الفصيح. ولكن كل كلمة من كلمات الله باقية، وإن عجز كثير منا عن ادراك معناها، أو حتى لو جرى عرف حديث على استعمالها بمعنى غير الذي وردت به في القرآن. ومن هنا كان ثراء مفردات العربية الذي قلّ أن تُجاريها فيه لغة أخرى. وساعد على صون اللغة الفصيحة موسم الحجّ بما كان يعنيه من سفر طويل عبر أقطار متعددة واختلاط بين الحجيج بمختلف لهجاتهم. وكان العالِم الحقُّ يَعُدّ التنقل بين مراكز الإشعاع العلمية الأساسية: بغداد (حتى سقوطها بيد المغول) ودمشق والمدينة والقاهرة وتونس وفاس، ضرورة لا يقعده عنها إلا ما لا قبل له به.

لهذا كله، ولغيره من الأسباب، كان الإسلام تاريخياً العمود الفقري لتكوين الحضارة العربية والقومية العربية. ولكن الإسلام رسالة للبشر كافة. ورسول الله (ص) لم يقنع بأن يكون بشيراً ونذيراً لقومه فقط، بل دعا إلى الاسلام قيصر الروم وكسرى فارس ونجاشي الحبشة. وقد انتشر الاسلام في مواقع كثيرة لم يطأها مقاتل عربي ولا برز فيها سيف اسلامي. فعدد المسلمين اليوم ثمانمائة مليون أو يزيد والعرب لا يمثلون أكثر من ١٨ بالمائة من المسلمين. والغالبية العظمى من المسلمين يعيشون في بلاد لم تكن يوماً جزءاً من أرض الخلافة، أو دار الإسلام بالمعنى الفقهي. وفيما وراء أركان الإسلام الخمسة المعروفة نجد عادات المسلمين في آسيا وافريقيا جنوب الصحراء وقيمهم وقواعد سلوكهم ولغاتهم وتاريخهم مغايرة لعادات وقيم وسلوك وتاريخ ولغة العرب، بل إنها تختلف من منطقة الى أخرى. ومن ثم فعالمية الإسلام تجعله فوق القوميات. ويؤكد الإسلام ذاته هذا المعنى بالآية الكريمة ﴿إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله اتقاكم﴾. حقاً إن رابطة الدين قوية لا يجوز التهوين من شأنها، ورابطة الإسلام بالذات عظيمة الشأن مترسّخة في وجدان المسلمين على امتداد المعمورة، وأمة محمد جماعة بهذا المعنى، مدعوّة للتعاون والتعاضد، وأن يشدّ بعضها أزر بعض. ولكنها ليست الرابطة القومية التي أوضحتها قبلاً. فالقوميات ظاهرة بشرية يجوز في حقها النشوء والاندثار، ودين الله أمر إلهي أزلي أبديّ. وهذا الايضاح ضروري لتفادي خلط الأمور، وهو لا ينفي العلاقة الحميمة بين ظهور الاسلام والمراحل الأولى لانتشاره وتكوين الأمة العربية، كما أنه لا يتعارض بذاته مع تمسك الناس بالدين واستلهامهم تعاليمه في بناء مجتمعاتهم وإدارة شؤونها[٤]. ولكن الحقيقة التاريخية التي لا يمكن إغفالها هي اعتناق قبائل عربية المسيحية قبل الإسلام وبقاء بعضها على مسيحيته بعد غلبة الإسلام على الأرض واستعراب

(٤) انظر رأياً لا أعتقد انه يبتعد كثيراً عما قلت: أحمد كمال أبو المجد، «نحو صيغة جديدة للعلاقة بين القومية العربية والإسلام،» ورقة قدُمت الى: القومية العربية والاسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٢٣ ـ ٥٣٤.

مسيحيين لم يسلموا. ومن ثم كانت المسيحية دائماً دين عدد لا يستهان به من العرب عبر تاريخ العرب المعروف كله.

وحقيقة القومية العربية تتضح في جلاء حين ندقق في عملية الفرز التي تمت منذ العصر العباسي الثاني بشكل واضح حين استعربت بعض الأقطار ولم تستعرب أقطار أخرى، حين استعربت مصر مسلمين وأقباطاً ولم تستعرب إيران رغم إسلامها بالكامل تقريباً. وما أود التأكيد عليه أن ذلك الفرز تم على نحو تلقائيّ ولم يفرض بالقوّة، بل إنه ظهر في ظل سلطة مركزية واحدة لسانها عربيّ. وفي مستوى المفكرين والعلماء بالذات يظهر هذا الاختيار واضحاً. فإنّ أحداً لم يجبر ابن سينا أو سيبويه أو الجرجاني على التفكير والتأليف بالعربية، وكان بوسع كل منهم أن يفعل ذلك بالفارسية التي كانوا يتقنونها جميعاً. هذا وقد تعرض بعض الكتّاب لمحاولة تفسير ظاهرة تقبل العربية أو رفضها بتتبع حركة هجرة قبائل العرب واستقرارها في مختلف الأقطار وفي المدن والريف، وأعتقد أن الظاهرة أعقد من ذلك بكثير. وربما كان من عوامل الاستعراب الصلة الوثيقة بين اللغة العربية ولغات الأقطار التي فتحها العرب (ما يسمى مجموعة اللغات الساميّة، الحاميّة)(٥). فعلماء اللغات كوّنوا المجموعات اللغوية على أساس المشترك من الأصوات (واللكنة عند العرب تعني عجز الأعجمي عن نطق حرف عربي نطقاً سليماً) وقواعد تركيب الجملة وأساسيات النحو والصرف، وبعض المفردات الأولية كأسماء أفراد الأسرة وأسماء الأعداد البسيطة وأسماء الأيام. ومن الثابت أن تلك الأمور يتعذر تغييرها حتى ولو كان أكثر مفردات اللغة مستمداً من مجموعة أخرى من اللغات. فمعظم مفردات اللغة السواحلية مثلاً عربية (الأصل) وتبقى من حيث التركيب والقواعد من لغات البانتو. وحوالى نصف مفردات الفارسية الحديثة من أصل عربي، ولكنها مع ذلك تندرج في مجموعة اللغات الهندية ـ الأوروبية. كذلك من المعروف سهولة انتقال اللسان من لغة إلى لغة مشابهة وتعذّر الانتقال إلى لغة مغايرة تماماً. ويمكن أيضاً أن نضيف الى عامل اللغة حقيقة انتماء الاسلام والمسيحية واليهودية في الأصل إلى ابراهيم الخليل ومركزية فكرة التوحيد فيها جميعاً على عكس منوية فارس القديمة وتعدد آلهة اليونان والهند. وأخيراً لا يجوز إغفال حقيقة هجرة العرب الى الأقطار المجاورة للجزيرة العربية قبل الإسلام ومخالطتهم لشعوب تلك الأقطار وتعاطيهم التجارة معها.

ثالثاً: الحضارة ظاهرة مركبة

ولما كان أساس القومية عندي هو الحضارة المشتركة، كان لزاماً عليّ أن أنوه بأن الحضارة ظاهرة مركبة ومتغيرة. فأيّ حضارة نعرفها اليوم تكونت تاريخياً من روافد متعددة انصهرت وتفاعلت دون أن تضيع بالضرورة كل معالمها. تضم كل اللغات الحية مفردات كثيرة متعددة الأصول. والحضارة ولغتها تعيشان في تعامل مع حضارات ولغات أخرى. حتى الغزو والعدوان والاحتلال هي في التحليل الأخير من مجمل أشكال التعامل. ومن ثم كان التطور وتبادل التأثير أمرين ضروريين

(٥) انظر في استعراب مصر: اسماعيل صبري عبدالله، التنمية العربية، ط ٣ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤).

لحيوية الحضارة. فكل حضـارة انعزلت انـدثرت. وكـل حضارة عجـزت عن التأثـير والتأثـر جمدت وتخلفت. حقاً إن عصر الامبريالية الغربية تميز بالقهر الحضاري عـلى نحو لم يسبق لـه مثيل، بـل ان خطر «الغزو الحضاري» الغربي يكمن اليوم أساساً في افتتان الشعوب الأخرى بحضارته وسعيهـا الى محاكاتها والتسليم لها بالسبق المطلق في كـل شيء. ومن هنا كـان خطر فقـدان الهويـة. ولكن تأكيـد الهوية الحضارية يكون بالايجـاب وليس بالسلب. يكـون بتجديـد شباب الحضـارة العربيـة واسترداد قدرة العرب على التفوق العلمي والابداع الفني والتطور الاقتصادي والاجتماعي على نحو يحقق هنـاء الغالبية العظمى من الناس. أما رفض كل ما هو غربي من حيث هو كـذلك فهـو طريق الانحـطاط لأنـه وهم محض، فـلا يستـطيـع أحـد عـزل قـوم عـما يجـري في العـالم في عصر الأقـمار الصنـاعيـة والاتصالات التلفزيـونية والـلاسلكية. فـلا فرار من التعـامل مـع الحضارة الغـربية، وتـأكيد الهـوية العربية يكون في أسلوب التعامل ومحتواه.

ويسوق هذا الفهم ضرورة التعرض لقضية الفروق بين الأقـطار العربيـة، أو ما يسمى أحيـاناً «الخصـائص الاقليمية». وأول مـا نودّ الاشـارة اليه هـو أن طبيعة الحضـارة كظاهـرة مركبة تفترض بالضرورة درجات من التنوع في المكونات. وثراء الحضـارة يكون بكـثرة مكونـاتها. ففي الـدراسات البيئية الحديثة يقال ان النسق البيئي القوي هو الذي يضمّ مكوّنات متنوعة جامدة وحية تكثر أنواعها وان قل عدد أفراد كل نوع، والنسق البيئي الضعيف هو الذي يضم عدداً محـدوداً من المكونـات مع كـثرة أفراد كـل نوع. وفي العلم الاجتـماعي يسلم الباحثـون بأن تقـدم أي ظاهـرة يعني المـزيـد من التعقيد في تركيبها. وقد أوضح علماء الاجتماع الأمريكيون أن الحضارة الواحـدة (أو الأم) تضم عادة عـدداً من الحضارات الفـرعية[6]. ولـذلـك يجب ألا تكـون «الخصـائص الاقليميـة» هـدفـاً للطمس والمحو، ولا ذريعة للتشكيك في حقيقة القومية العربية. وأضيف أن الخصائص المحلية لا تتفق تمـاماً مـع الحدود القـطرية الـراهنة، بـل انها مطروحـة داخل حـدود أكثر من قـطر عربي. وتلك حقـائق مـوضوعيـة لا يجدي انكـارها في شيء، ويفضي تجـاهلها الى الكـوارث، في حـين يؤدي الاقـرار بهـا والتعامل الديمقراطي معها إلى اثراء الحضارة العربية ودعم قدرات العرب الابداعية.

ومن الأمور التي أثارها الأوروبيون في محاولة نفي القومية العربية اختلاف اللهجات في أرجـاء الوطن العربي. وأود هنا أن أؤكد أن الأمر كان كذلك دائماً، وأن العرب لم ينـطقوا بلهجـة واحدة في أي مـرحلة من مراحـل تاريخهم. ومعـاجم اللغة تـذكر لنـا ـ بعد قـرون ثلاثـة من ظهـور الاسـلام ـ كلمات هي من لغـات الحجاز أو تميم أو هـذيل أو ربيعـة أو حمـير. . . الخ؛ وهي تقـول ذلـك في معـرض التعريف بالصحيح من اللغة والدخيل عليها، حيث تقر بصفة العربية لكل «لغات» القبائـل وتصف ما دخل العربية من أصل غريب بأنه «معرَّب» أو «مولَّد»[7]. وكان طبيعياً أن تزيد لدى أهـل المشرق

---

(٦) الحضـارة الفرعيـة: Sub-culture، ففي داخل الحضـارة الأمـريكيـة تـوجـد حضـارة الأمـريكيـين السـود، والأمريكيين المنحدرين من أصل ايطالي والمتحدثين بالاسبانية. . . الخ.

(٧) انظر: ابراهيم أنيس، محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهـد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، وعبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية (القاهرة: دار المعـارف، ١٩٦٨).

المفردات المنقولة عن الفارسية مثل: (فندق ومهرجان) في حين يجهل المغاربة بعضاً من تلك المفردات ويستعملون مشتقات عربية (نُزُل، ومَوْسم) أو مفردات من أصل بربري. كذلك فإنّ وفرة المفردات في اللغة العربية يجعل من الطبيعي أن يستخدم الناس في اللغة الدارجة القلة في المفردات وكثرة حذف الكلمات والمقاطع والحروف (انظر تفاوت التعبير عن الشكر من كثر خيرك، إلى أحسنت، إلى بارك الله فيك، الى شكرا... الخ). كما أود أن أبينّ أن اختلاف اللهجات حقيقة معروفة للغاية في اللغة الانكليزية (الأمريكية، الاسترالية، الانكليزية، أهل شبه القارة الهندية... الخ). وفي داخل بريطانيا ذاتها، بل في داخل انكلترا بالمعنى الضيق، وكذلك الشأن في اللغة الفرنسية. فكثير من الألفاظ تعني عند أهل كويبك غير ما تعنيه في فرنسا. وفي داخل فرنسا لأهل الجنوب لهجة واضحة، ناهيك عن الأقليات القومية ذات اللغات المتميزة مثل البريتون والباسك (بقايا سكان أوروبا الأصليين). والأمر الجوهري هو أن تبقى اللغة المكتوبة مقروءة ومفهومة (ولو بشيء من التقريب) بين مجموع أبناء الأمة الواحدة. وقد نجح العرب بصفة عامة في الحفاظ على لغتهم. وتأكيد وحدة اللغة لا يكون بالبحث المجهد عن حوشيّ الكلام والشاذ والغريب منه. فذلك هو التفصُّح الذي عرَّفه السلف بأنه تكلّف الفصاحة. ولا يكون بترك كلمة «عامية» صحيحة عربياً بحثاً عن كلمة خاصة. مثل رفض «المخدة»، تفضيلاً «للوسادة» مع أنهما بمعنى واحد، وهما صحيحتان. ومثل تفضيل «البستان» ـ وأغلب الظن انها فارسية الأصل ـ على «الجنينة» وهي تصغير جنة بمعنى «حديقة»، واستخدم الناس صيغة التصغير تمييزاً لجناتهم عن تلك التي وعد الله بها عباده المتقين لما وجب لجنة الخلد من توقير. ومثل استخدام «طائرة» توهماً لأنها أفصح من «طيارة» مع أن الثانية أكثر اتساقاً مع القياس العربي كما استخدمناه في سيارة ودبابة... الخ، في حين أن الأولى لغة تفيد أنثى الطائر... فالتحذلق كثيراً ما يعمّق الهوة بين اللغة المكتوبة واللغة الدارجة، وهنا أيضاً يجب أن نذكر بأن كل لغة حية تعرف ظاهرة التفاوت بين المكتوب الصحيح والمنطوق الذي يتّجه كثيراً إلى الايجاز والادغام والحذف واقتباس مفردات أجنبية، أو على العكس الاحتفاظ محلّياً بمفردات قديمة نسيها الناس في بقية أنحاء البلاد. ويكمن الخطر على العربية حالياً في تدهور مستوى العلم بها. فتطوير أساليب تعليم اللغة لم يواكب اتساع قاعدة التعليم ولا التطور التقني في وسائل تعليم اللغات. وعلى العكس نجد الوسائل التقنية الحديثة في خدمة اللغات الدارجة واللهجات المحلية ترسخها في الوجدان بعد أن كانت الصحيفة والمجلة والكتاب أدوات لترسيخ اللغة السليمة. وفي المستوى الثقافي العالي يعقد الأمور القعود عن تعريب التعليم في بعض مستوياته العليا مع قصور شديد في حركة النقل الجيد الى العربية. ومن أسرار «المعجزة» اليابانية حرصهم على التعليم بلغتهم والكتابة العلمية بها مع توفير النص الياباني لكل كتاب له بعض الوزن يصدر بالانكليزية أو بغيرها من اللغات الحية، مما يوفر للقارىء الياباني أياً كان تخصصه كل أصيل أو جديد في العلم أو الأدب أو الفن. وهكذا احتفظ العالم الياباني بلغته يفكر ويتحدث ويكتب بها. وكان ذلك ممكناً لأن المجتمع مكّنه من أن يقرأ بها كل ما يقتضيه طلبه للعلم واشتغاله بالبحث العلمي. ومن ناحية ثالثة، عرّب الناس أسماء أشياء كثيرة وافدة (أو ما يسميه مجمع اللغة العربية القاهري: ألفاظ الحضارة) على وجوه مختلفة بين المشرق والمغرب أو حتى بين قطر وقطر. وسرّ ذلك التعدد، كثرة المترادفات في لغة العرب. والأمر المذهل في هذا الصدد هو أن الحكومات العربية جميعاً لم تطرح للبحث فكرة انشاء مجمع عربي واحد لخدمة

اللغـة، وإصدار ومـراجعة معجم عصـريّ يكون عمـدة فيها هـو صحيح لعُـروبته الأصيلة أو لتعـريبه أو اشتقاقه وفقاً للأصول اللغويـة العربيـة. إن ما يجمعنـا دون جدال هـو اللغة، وهي ليست مـادة تجارة ولا مورد كسب ماليّ ولا موضع صراع سيـاسي أو عقائـدي.. إلى آخر ذلـك من الأمور التي تفـرق حكامنـا. وهـل يتصور أن يتعـدد المرجـع الأخير بشـأن لغة واحـدة؟ وأي خير في أن يختلف الـرأي بين مجمـع القاهرة ومَجْمَع دمشق مثلاً؟ وأخيراً إن تكلفة إقامة مجمع عربي واحد سنوياً لا تتجـاوز تكلفة عـرسين أو ثلاثة من تلك التي تنبئنا بها الصحافة العربية. لقد اتفق العرب عـلى بناء قمـر صناعي «عـربي»، بمعنى مملوك للعرب وليس بمعنى من صنع العرب كما هي الحال عندمـا نقول القمـر الصناعي الصيني أو الهندي. وقد أخذ موقعه الثابت في الفضاء في بداية العام، وهو معد لنقل برامج التلفزيون. فهل لنا أن نأمل أن يستجيب المسؤولون لطلب تخصيص وقت لبرامج مشتركة أو متبادلة تذاع عـلى الوطن العربي كله وتخصص لترسيخ لغة العرب؟

وإذا تركنا مجال اللغة واللهجـات إلى مجال الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة، لا يجادل أحـد في اختلاف عادات معينة من موقع إلى موقـع في الوطن العـربي (كمواسم الـزواج والحداد وأشكـال من المجاملات). ولكن القومية العربية لا تعني تغيير العادات بالقوة، كما أن القدر المشـترك من العادات هو الأكبر. كـذلك يـوجد هـذا التفاوت في العـادات داخل القـطر الواحـد، فالشعب في مصر مثـلاً معروف بأنه من أكثر شعوب العالم تجانساً، ومع ذلك، ثمـة عادات وسلوكيـات ما زالت تختلف عنـد أهل الصعيد عنها عند سكان الدلتا.

ويبقى بعد ذلك الأمر الأهم وهو اختلاف البنية الاقتصادية بما تعنيه من ضعف وقـوة، وغنى وفقر، والتفاوت هنا لا يمكن إنكاره. وكـل ما أريـد أن أشير إليـه هو إمكـان طرح القضيـة في إطار أوسع. فقد عارض المهيمنون عـلى مستوى العـالم فكرة وجـود مجموعـة من الدول تشكـل ما يسمى العالم الثالث، وأفتى أهل العلم منهم في إبراز ما بين تلك الـدول (١٢٦ دولة) من فـروق. وكان رد مفكري العالم الثالث أن تلك الفروق موجودة بين الدول الصناعية (أوروبا، أمريكا، اليابان)، وأنها جميعـاً تضع بلدان العـالم الثالث في وضـع أدنى من تلك الـدول. فهي في حقيقتهـا تعبـير عن واقـع الاستغلال والتبعية الذي يشكل السمة المشتركة في كـل بلدان العالم الثـالث، غنيها وفقـيرها، كبـيرها وصغيرها. وفي اطار مناقشة استراتيجيات التنمية البديلة كما هو سائد بالفعل في بلادنا، طرح مفهوم الاعتماد على النفس كأساس للتنميـة وأضاف دعـاته ان الاعتـماد الجماعي عـلى النفس ييسر عمليات التنمية في كل بلد من البلدان التي تشارك في جهد مشترك من أجل التنمية المستقلة. وأقف عند هذا الحد. فالقضية قضية سياسية، والسياسة تعني المجتمـع والدولـة والسلطـة، وهـذا مـوضوع فصـل ثانٍ. وكل ما أردت أن أشير إليه هو ان ركن المصالح المشتركة التي لا بـد منها في كـل قوميـة لتتآلف مكوناتها، يكمن بالدقة من واقع أن أقطارنا العربية في حالـة تبعية أو استغـلال يتعذر جـداً أن يخرج منها قطر بمفـرده أياً كـانت موارده البشريـة والطبيعيـة، وان للعرب بـالتالي مصـالح مؤكـدة في تنمية قومية[٨].

(٨) لمزيد من التفـاصيل، انـظر: «العرب بـين التنمية القـطرية والتنميـة القـوميـة،» في: عبـد الله، في التنميـة العربية، ص ٣٥ ـ ٦٦.

رابعاً: القومية والدولة

وأخيراً أصل الى موقع غلط شغل الساحة العربية وما زال، تراشقت فيه الأطراف بالسباب والشتائم، بل وبالرصاص أحياناً. أثار موجات عارمة من الحماسة والأمل حتى كان الانحسار. فلما خاب الأمل تفرق المفكرون والسياسيون فرقاً شتى. فمنهم من يفتش عن أسباب الهزيمة راجياً أن يهديه التحليل إلى سبل أقوم، ومنهم من تخلى عن الطريق وجاوز في مراجعة مواقفه السابقة النقد الى النقض. ولعل القارىء قد أدرك انني أقصد قضية الوحدة العربية، أو بتعبير أدق قضية الدولة العربية الواحدة. وأقول ابتداء ان الأطراف جميعاً قد وقعت مباشرة أو بشكل غير مباشر ضحية لتصور رأسمالي أوروبي عن العلاقة بين الدولة والقومية ليس له أساس في الواقع المادي الملموس.

والقضية قديمة نسبياً، فقد اشتد في أواسط القرن الماضي النضال من أجل توحيد المانيا وايطاليا، وكذلك من أجل تحرير وتوحيد بولندا ومن أجل استقلال بعض الشعوب التي كانت في حكم آل هابسبورغ. ودون أن ندخل في تفصيل الأسباب المتعددة التي دفعت بتلك الأهداف الى مقدمة المسرح الأوروبي والى تعاصرها ندخل فوراً في عرض التصور الذي قدمه دعاة ما عرف بمبدأ القوميات Principe des Nationalités ونبه منذ البداية الى اللبس المترتب على استخدام كلمة Nationalité الفرنسية في أداء معنيين: الانتهاء الى «جماعة من الناس تجمع بينهم وحدة الأرض واللغة والتقاليد والتطلعات ما دامت تلك الجماعة تحافظ على وجودها، أو تريد الوجود كأمة» وكذلك الانتهاء الى دولة معينة، أو ما يسميه أهل القانون بالجنسية. وعلى أي حال قال أنصار ذلك المبدأ ان من حق كل أمة أن تكون دولة مستقلة. وكان المثال الذي يستوحونه فرنسا كما هيأتها الثورة الفرنسية الكبرى ونظمها نابليون: دولة بسيطة ومركزية إلى أبعد الحدود المتصورة. فقد ألغت الثورة الاقاليم التاريخية التي تكونت منها فرنسا ومحت حتى أسماءها وأعادت تقسيم البلاد الى نيف وثمانين وحدة ادارية، الكلمة العليا فيها لموظف تعينه وتنقله السلطة المركزية، وتحمل كل منها اسم بعض المعالم الجغرافية كالأنهار والجبال. وحظرت حركة المركزية التوحيدية الملغية لكل ما هو محلي، تعليم أو استخدام أي لغة غير الفرنسية. وقامت كل مرافق الدولة على تكرار نمط واحد في مختلف أرجاء البلاد. وساعد على ذلك الربط أن الثورة الفرنسية حين أسقطت الملكية أعلنت أن السلطة عادت للأمة تمارسها من خلال ممثليها المنتخبين. ومن هنا كان كل ما يشذ عن الوحدة المطلقة للأمة يعد خروجاً على السلطة. وبهذا المفهوم قاومت الحكومات الفرنسية المتعاقبة حق تكوين النقابات لمدة مائة عام. وهكذا ساد الاعتقاد أن من حق كل أمة أن تكون لها دولة قومية واحدة بسيطة ومركزية، وأن كل دولة غير متجانسة قومياً لا بد من أن تقر بحق كل قومية في الاستقلال الذاتي على الأقل. . . إلى آخر ما أدى اليه ذلك المنطق من مغالاة في التعصب القومي وتوظيف الشعور الوطني في تأجيج الحروب وغزو أقطار «ما وراء البحار» وتكوين الامبراطوريات الاستعمارية حتى التدني في حمأة النازية. وكان من نتائج انتشار هذا المبدأ ان عملت الأسر الحاكمة في الامبراطوريات الأوروبية التي تضم قوميات مختلفة على تسويد قومية منها. ففرض الروس بالمعنى الضيق حكمهم على روسيا البيضاء واوكرانيا وفنلندا. . . الخ، فضلاً عن حكم مستعمراتهم الآسيوية. وحاول آل هابسبورغ فرض الطابع الالماني على مملكة كانت نواتها

الأولى تاريخياً مملكة بوهيميا ودوقية النمسا ثم المجر وأجزاء من إيطاليا والبلقان وبولندا تحت اسم امبراطورية النمسا والمجر. ورأى العسكريون الأتراك تلك الأمثلة فتوهموا أن انقاذ الرجل المريض يكون بفرض الطابع التركي الكامل على دولة العثمانيين كلها. وفي مواجهة التتريك تجمّع ضباط عرب في الجيش العثماني برئاسة عزيز المصري وكانوا النواة الأولى للحركة السياسية التي عرفت باسم الحركة القومية العربية أو حركة القوميين العرب.

ولا محلّ هنا لمناقشة فقهية في مبدأ القوميات وصياغته. وأكتفي بأن أوضح أن الواقع الأوروبي خالف هذا المبدأ الى حد بعيد. ففرنسا التي يضرب بها المثل تكونت على أساس سحق قوميات ما زالت ترفض الفرنسية حتى الآن، وقضت على لغات مكتوبة ولها آدابها مثل البروفنسالية التي نال أحد شعرائها جائزة نوبل، وأن قرنين من المركزية والتسطيح لم يمنعا ظهور حركة انفصالية في جزيرة كورسيكا رغم أن فرنسا أقرت بحقيقة اللغات المحلية وبدأت المدارس الحكومية في تعليمها. أما بريطانيا فقد ظلت بمسلكها «البراغماتي» تحافظ على أشكال قديمة (فالمواطنون مثلاً رعايا جلالة الملكة) ولم تدفع بسيادة الانكليز الى حد محو كل ما هو اسكتلندي مثلاً، ولم تقم نظاماً موحداً للادارة المحلية. والولايات المتحدة رغم وجود وحدة الأرض واللغة والتقاليد والتطلعات... الخ، نشأت منذ البداية دولة مركبة (كونفدرالية أولاً، ثم فدرالية). وسويسرا نشأت كدولة وازدهرت رغم أنها خليط من القوميات التي تستخدم أربع لغات. وبلجيكا التي تكونت كدولة باتفاق بين الدول الأوروبية الكبرى كانت وما زالت تتحدث واحدة من لغتين وهي في حقيقتها شقان: الفالون الذين ينطقون بالفرنسية، والفلاندريون ذوو اللغة الهولندية. وترجع هذه الأوضاع الى الظروف التاريخية التي تكونت فيها الدول والقوى الاجتماعية التي لعبت الدور الحاسم في تكوين كل دولة. ودون خوض في التاريخ يعد استطراداً لا داعي له، أذكّر القارىء بأن أوروبا الاقطاعية وحتى قيام الثورة الفرنسية لم تميز بين الدولة وبين الحاكم وأسرته(٩). فالنظام الاقطاعي يقوم على تسلسل هرمي في السيادة والولاء قاعدته الفرسان الذين لا يملكون أرضاً ويليهم صغار الاقطاعيين (البارونات) فطبقات أخرى من الاقطاعيين وصولاً الى قمة الهرم: الامبراطور الجرماني الروماني. وتتجمع الاقطاعيات بالارث والمصاهرة، وكذلك بالحرب حين تستولي أسرة على اقطاعية أسرة أخرى.

وكان ظهور الملوك الذين لا صلة لهم بالامبراطور أمراً استثنائياً وقع في فرنسا وانكلترا واسبانيا أساساً. وبظهور الملكية عملت الرأسمالية الناشئة على التحالف معها اتقاء لتعسف الاقطاعيين أولاً، ثم لتوحيد سوق المملكة بإلغاء الضرائب والأتاوات الاقطاعية، ثم تصفية سلطة الاقطاعيين ذاتها لتتوحد السوق وتتحقق فيها حرية حركة رأس المال والعمل والسلع. ونجحت انكلترا في تحقيق هذا الهدف باستبدال أسرة المانية بالأسرة الحاكمة، فبقي النظام الملكي وألقاب النبلاء من حيث الشكل

---

(٩) كلمة (State) اختزلت عن كلمة (Estate) التي ما زالت تستخدم حتى الآن للدلالة على الملكية فهي تدل في القانون الانكليزي على ما يسمى «الذمة المالية» وكذلك على التركة، وهي شائعة في أمريكا في كل ما يخص الملكية العقارية. كما أنها تعني مثل ما كانت تعنيه Estate انظر:

Shorter Oxford Dictionary on Historic Historical Principles (Oxford: Clarendon Press, 1933).

في حين أصبح المضمون رأسمالياً صرفاً، وكان ذلك من العوامل التي ساعدت على أن تبدأ الثورة الصناعية في بلاد الانكليز. وفي فرنسا خُلع الملك ووضع محله مفهوم الأمة واندفعت رأسمالية شمال ووسط فرنسا توحد السوق الى أبعد حدود التوحيد. وما حدث في المانيا كان تحالف رأسمالية منطقة الراين ووستفاليا مع نبلاء وملوك بروسيا المقاتلين الأشداء لفرض وحدة المانية بقيت فدرالية حتى الآن في ألمانيا الغربية. . . وليس في هذا العرض ما يقلل من أهمية الواقع القومي ودوره في تشكيل الدول. وإنما أريد أن أبيّن أنه لم يكن العامل الوحيد في تكوين الدول الأوروبية، وان عامل المصلحة المادية عند القوى الاجتماعية الصاعدة كان هو الغالب في معظم الأحوال. ولما كانت القوة الصاعدة في أوروبا آنذاك هي الطبقة الرأسمالية، كان التركيز على وحدة الأرض ووحدة السلطة عليها ضرورة لوحدة السوق التي كانت بدورها ضرورة لازدهار الرأسمالية الناشئة. وأذكّر في هذا المقام بأن أول خطوة في الوحدة الالمانية كانت تكوين «اتحاد جمركي» يضم كل الدول الالمانية باستثناء النمسا. فالحضارة أقدم من شكل الأمة الدولة Nation-State الذي توهّم البعض أنه واقع كل الدول الأعضاء في «الأمم المتحدة»، حتى أن كثيراً من الكتّاب، ولا سيما في أمريكا، يستخدمون دولة وأمة وقطراً كما لو كانت مترادفة.

وقد كشف ماركس ولينين حقيقة الدور الذي تقوم به الرأسمالية وسعيها لتوظيف الشعور الوطني والقومي لصالحها. وعندما انتصرت الثورة في روسيا القيصرية أعلن لينين احترامه لمبدأ القوميات. وتكون الاتحاد السوفياتي كدولة متعددة القوميات لكل قومية فيه حق الانفصال، وقد وافق لينين على انفصال فنلندا. وكان لهذا المثل الطيب أثر غريب هو الربط بين الوضع الفدرالي وبين تعدد القوميات. وهو ربط في الحقيقة في اتجاه واحد، بمعنى أنه حيث تتعدد القوميات لا بد من أن تتمتع كل منها بحقوقها القومية وأن يكون شكل الدولة بالضرورة كونفدرالياً أو فدرالياً. ولكنه لا يعني بحال أن القومية الواحدة لا يجوز أن تقيم دولتها على أساس فدرالي أو كونفدرالي نظراً الى اتساع الرقعة مثلاً واحتراساً من بيروقراطية مركزية ضخمة، أو رغبة في توفير ظروف خاصة لجهات معينة من الأرض المشتركة. والأغرب من هذا هو أن ستالين في تعريفه للأمة تأثر ـ رغم التجربة السوفياتية ـ بالفكر البرجوازي فجعل من أركان وجود الأمة توافر المصالح الاقتصادية المشتركة بالفعل وليس بالإمكان. وهذا في تقديري رجوع الى «قومية السوق» وهو المفهوم الرأسمالي الذي حاربه لينين. ولم تكن كل الجمهوريات التي يتكون منها الاتحاد السوفياتي دولاً ذات أسواق موحدة ومحددة. وبتأثير كتاب ستالين المعروف الماركسية والقضية القومية تأثر كثير من الشيوعيين العرب عند محاولة تحليل مفهوم القومية العربية. وساعد على ذلك دون شك احتكار فئة سياسية لشعار القومية واشهارها له كسلاح في مواجهة الشيوعيين واتهامهم بأنهم «أمميون يعادون القومية». ولا أريد هنا أن أحلل المواقف أو أوزع الأخطاء. فأنا أحاول فقط فهم الأمور موضوعياً. ولذلك لن أدخل تفصيلاً في قضية هل يمكن أن توحد الرأسمالية العربية أمتنا، أم أن التوحيد القومي مقترن بالمطلب الاشتراكي؟ لي رأي في ذلك ولكن ليس هنا مقام الجدل، إنما نريد فهماً أفضل للأمور.

وقد قلت بأن القومية العربية حقيقة لا يقدح فيها تفكك المصالح المرتبط بالتجزئة والتبعية. وأكرر ذلك لأن المصالح المادية للجماهير العربية تجد في التوحيد أعظم الفرص لتصبح حقيقة.

وبالمقابل نرى معظم المصالح المادية الحاكمة في مقدرات الوطن العربي تعمل باتجاه ربط كل قطر من أقطاره بالخارج، وهي مصالح قوية يدافع عنها أصحابها بشراسة.

ويترتب على هاتين المقدمتين نتيجة بالغة الخطورة وهي أن طريق التوحيد تبدأ بتوليد ودعم قوى اقتصادية واجتماعية ترى من مصلحتها أن تتقارب الأقطار العربية وتتعاون وتتكامل. وتصوّر أن أي شكل قانوني أو دستوري للوحدة يمكن بذاته أن يغير الواقع المادي أمر ثبت خطأه.

كما رأينا، من ناحية أخرى، ان القوة هي التي حسمت قضايا التوحيد وبناء الدولة الحديثة (في عصر كان منطق القوة هو الأصل في مظاهر الحياة داخلياً وخارجياً). وان توحيد الدول استتبع قدراً كبيراً من العسف وألواناً من القهر. ولا يمكن ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين أن يتصدى قطر عربي ليلعب دور بروسيا ويفرض الوحدة بقوة السلاح، فلو سكت العرب وقبلوا الوحدة بالقوة لما سكتت أطراف أخرى كثيرة يسعدها أن تتدخل. ومن ثم لا طريق للوحدة غير طريق الديمقراطية، وهذا طبيعي فالشعور القومي المنزّه عن معاني الكسب المادي نجده لدى الجماهير العربية أولاً وقبل كل شيء.

ومنطق الديمقراطية بدوره يحمل على رفض البيروقراطية المركزية المتحكمة، ومن ثمّ فإن الشكل النهائي الذي يمكن أن يفضي اليه نجاح العرب في الوحدة سيكون ـ لا محالة ـ شكلاً ديمقراطياً تتفتح في ظلاله كل الزهور وتتقدم كل أرجاء الوطن العربي. وهو شكل لا يمكن قطعاً رسم ملامحه تفصيلاً منذ الآن.

ولا يجوز أن يصطدم المسعى الوحدوي بقضية الأقليات القومية. وأبادر الى التصريح برفضي الكامل للتوسع المبالغ في مفهوم الأقليات. فتحت وصف «الاثنية» ذهب كثير من المؤلفين في الغرب (وبصفة خاصة أمريكا) الى تلمس أي شيء يميز بعض الناس عن أغلبهم ليصفوا ذلك البعض بأنهم أقلية اثنية. والكلمة بذاتها مضللة، فهي مشتقة من الكلمة اليونانية Ethnos التي كانت تعني عند أهل اليونان القديمة الشعوب أو الأمم غير الهيلينية، تماماً كما كانت كلمة Gentium تعني عند أهل روما الشعوب أو الأمم الأجنبية، فإذا أرجعت الى هذا الأصل تطابقت مع معنى القومية. ولكن حقيقة الأمر هي أن البعض قد استخدمها بديلاً لكلمة عنصر Race حين لطخت دماء الملايين من ضحايا النازية تلك الكلمة بالدماء. كما ذهبت كثرة من الكتّاب الأمريكيين الى الخلط بين الأقلية القومية، وبين أي مجموعة من الأفراد تختلف في بعض الأمور عن أغلبية يحددون معالمها تعسفاً، وقد أثّر هذا الاتجاه في بعض الباحثين العرب فقالوا إن الأغلبية في بلادنا هم العرب المسلمون من أهل السنّة وان ما عداهم أقليات اثنية. ولست أرى سبباً وجيهاً للوقوف عند أهل السنة دون تمييز بين المذاهب!. وهذا القول على كل حال لا يتسق اطلاقاً مع المفهوم الرأسمالي للقومية الذي لا يجعل الدين شرطاً من شروطها. وكل من له دراية بالتاريخ العربي يعرف أن بعض المسيحيين أعرق في عروبتهم من كثير من المسلمين، ومن ثم يقتضي الأمر قصر مفهوم الأقليات عندنا على تلك التي تتركز في أرض محددة ولها لسانها الخاص وحضارتها المتميزة قليلاً أو كثيراً عن الحضارة العربية. ومن الناحية المبدئية لا بد من التسليم بالحقوق القومية لتلك الأقليات. ولكننا

لا نجري مناظرة اكاديمية حول حقوق مجردة. وحديثنا كله يدور حول دور القومية العربية في النضال من أجل التحرر من التبعية والاستغلال، وفي أساس مسعانا الوحدوي مصلحة الجماهير العريضة في التحرر والتقدم والكرامة. ومن ثم لا بد من أن نعلن بشجاعة أن القومية العربية تقوى وتَثْرى باحترام العرب لحقوق الأقليات القومية، وبصفة خاصة حق كل أقلية في إحياء لغتها واستعمالها في حياتها اليومية جنباً الى جنب مع اللغة العربية، وكذلك حقها في تطوير تراثها الحضاري الخاص في جو الديمقراطية الشاملة الذي نراه وحده الاطار الذي يمكن أن نحقق فيه الوحدة. وعندئذ سيتضح لتلك الأقليات المحررة من كل قهر قومي، أن من مصلحتها أن تبقى أجزاء لها كيانها الذاتي داخل الاتحاد الفدرالي العربي. ذلك أن الكيانات الاقتصادية السياسية الكبيرة أقدر على مناهضة الامبريالية والشركات مُتعددة الجنسيات من الدويلات الصغيرة. وتلك حقيقة أدركتها شعوب الهند على كثرتها وتعدد حضارتها بفضل الحياة الديمقراطية التي تحياها تلك البلاد ذات الأبعاد القارّية. وهي حقيقة شغلت زعماء افريقيا الكبار، وكان القصور عن تحقيق آمالهم في رأس أسباب ما تعانيه معظم شعوب القارة من فقر وضعف وتفتت داخلي متزايد وحروب متكررة أو ممتدة.

خلاصة

وخلاصة كل ما سبق أن الأمة العربية حقيقة تؤكدها وحدة الحضارة المشتركة،واتصال الأرض جغرافياً عبر حدود أغلبها مصطنع، وحجم المصالح المادية والحضارية التي يمكن أن تحققها الجماهير العربية في اطار قومي.

كذلك، فإن وجود العرب كأمة مهددة في الصميم لأن الرأسمالية العالمية بقيادة أمريكا وقوتها الصهيونية الضاربة وأولئك العرب الذين يخدمون ـ عن علم أو عن جهل ـ سياستها، تعمل في اصرار على تعميق التجزئة، بل تحوّلها الى عملية تفتيت لا ينجو منها قطر عربي واحد.

وعلى الطرف الآخر نجد أن الجماهير العربية العريضة هي مستودع القيم الحضارية العريقة وصاحبة المصلحة الحقيقية في التكامل القومي، رغم كل محاولات التضليل والصرف عن الأهداف القومية وعبر الحماسة الوقتية لمواقف قطرية أو طائفية أو عشائرية.

وبالتالي، فإن الجماهير العربية وحدها هي القوى التي يمكن أن تحقق الوحدة العربية وتصوغ أشكالها المحددة إذا ما تم تجييشها في وعي كامل بقدراتها، واحترام لمشيئتها وممارسة مستمرة لحقها في اتخاذ القرار.

وهذا الدور الجماهيري الحاسم يتحقق بإدراك الناس أن الوحدة ضرورة للتنمية المستقلة، وان التنمية المستقلة معركة متصلة ومشتدة ضد الرأسمالية العالمية والصهيونية، وأنها كذلك طريق التحرر من القهر السياسي والظلم الاجتماعي وتحلل القيم وفقدان الهوية الحضارية.

وفي اطار الديمقراطية القائمة على المشاركة الشعبية الفاعلة يمكن التغلب على كثير من التناقضات التي تعدّ ثانوية بالقياس الى التناقض الرئيسي بين وجود أمة عربية مستقلة قوية، وبين

تفتيت أرض العرب وفرض السيطرة الصهيونية تحت مظلة الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مثل: التناقضات الاقليمية أو أوضاع الأقليات القومية.

وأخيراً، فإن التسليم بحقيقة الأمة العربية لا ينفي اطلاقاً واقع أن النضال اليومي لقوى الوطنية والتقدم يجري في أطر قطرية. ولكن تلك الحقيقة تعطي لنضالنا في كل قطر بعداً قومياً واضحاً ومحدداً، كما أنها تدعو الى التعارف والتنسيق بين كل القوى المعادية للامبريالية والصهيونية والمناضلة من أجل الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري على مستوى الوطن العربي كله، بحيث يشدّ بعضها أزر بعض بتبادل الخبرات والمعارف وتنظيم المعارك المشتركة في جوّ من التكافؤ، بعيداً عن شبهة السيطرة أو الوصاية.

الفصل الرابع
المناقشات

تنقسم المناقشات التي دارت حول الورقة المقدمة الأولى - بوجه عام - إلى قسمين: قسم طرحت فيه ملاحظات حول بعض المصطلحات والمفاهيم المستخدمة. وفي هذا القسم تطرق النقاش أيضاً إلى التدقيق في بعض الأحكام الشائعة عن بعض مواقف تاريخية في مسيرة بعض القوى التقدمية العربية.

أما القسم الآخر فقد تناول بعض القضايا الملحة والاشكاليات التي تثيرها بالضرورة مناقشة «القومية، والهوية، والثورة العربية». من ذلك مثلاً اشكالية العلمانية والمكوّن الثقافي الاسلامي الذي يتضمنه مفهوم القومية العربية، ثم مشكلة الأقليات في الوطن العربي.

وفي القسم الأول طرحت الأفكار والآراء التالية:

رأي يذهب إلى أن بعض المقولات التي تضمنتها الورقة، وما جاء فيها من تأثر حركة القومية العربية بحركة القوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر، ومدى تأثرها أيضاً بفكر المسيحيين العرب الذين نادوا بالإنفصال عن الدولة العثمانية، مثل هذه المقولات قد حان الوقت لإعادة النظر فيها. وهذا الأمر ينسحب أيضاً على بعض المقولات التي ما زالت تتردد في بعض أدبيات الأحزاب العربية التقدمية، كالقول على سبيل المثال بأن «الأمة العربية ما زالت في طور التكوين». ولعله قد آن الاوان لكي تشرع بعض الأحزاب الشيوعية العربية في إعادة النظر في تلك المقولات التقليدية.

ويتعين أن يعاد النظر أيضاً في عدد من المصطلحات الواردة في الورقة مثل: «الطبقة العاملة» و«البرجوازية» فهي من قبيل المصطلحات التي طرحها الفكر الغربي في سياق تاريخي مختلف. وهذا مطلب ضروري إذا أردنا أن نقوّم مثلاً الوضع الراهن للطبقة العاملة في البلاد العربية: ما هو حقيقة وضعها الاجتماعي؟ وما هي تطلعاتها في حقبة الثروة النفطية؟ إلى غير ذلك من القضايا الآنية.

لاحظ بعض المشاركين أن الورقة تستخدم اصطلاح «الفكر القومي» في حين أنه يصعب

القول بوجود فكر قومي واحد أو نظرية قومية واحدة، لأن ثمة تيارات ونظريات قومية مختلفة. فهناك مثلاً نظرية عبد الناصر التي تمثل مرحلة جديدة في الفكر القومي وهي نظرية تتضمن أبعاداً اجتماعية. وهناك نظرية «البعث» ولها أبعادها المتميزة عن غيرها من النظريات. وثمة نظرية قومية تركز - عند تعريف القومية - على مفاهيم الأمة والتاريخ المشترك والحضارة وتستبعد أي فكر اجتماعي.

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنه من الأفضل أن يتم تجاوز تعبير «الفكر القومي» إلى تعبير «الرابطة القومية» أو «الحركة القومية». وفي هذا يمكن الحديث عن خصوصية التطور القومي في الوطن العربي عبر مراحله المختلفة.

وثمة رأي مؤداه أنه في الواقع العربي الراهن، لا يطرح اصطلاح «القومية العربية» بمفهوم واحد. فمن حيث المحتوى يمكن القول بأن هناك «قوميات» أي مفاهيم مختلفة، وبالتالي ممارسات مختلفة: فهناك قومية «اقليمية» أو قطرية في الشرق أو في المغرب العربي، وهناك «قومية» ذات محتوى اجتماعي متخلف، وهناك «قومية نفطية» توجه جهودها لنفي مفهوم القومية العربية بمكوناته التقدمية، وتعبر عن سياسة بعض الأنظمة التي تفتح بلادها أمام انشطة الشركات متعددة الجنسية، وتتدخل بوسائل مختلفة في شؤون بلدان عربية من خلال استثماراتها الضخمة، وتكرس بقايا القبلية والعشائرية. ومن هنا، يمكن القول بأن مفهوم القومية العربية لم يتبلور بعد، وهو الأمر الذي يطرح عدداً من التساؤلات منها على سبيل المثال:

- هل تعتبر الدراسة المقدمة للندوة عن «القومية العربية» ايديولوجية للحركة التقدمية العربية أو نظرية لها؟ وهل يمكن اعتبار القومية العربية عنصراً أساسياً من عناصر الهوية يرتبط ويتكامل مع عنصري الدين والاشتراكية؟

ويميل اصحاب هذه التساؤلات إلى التأكيد على المحتوى التقدمي للقومية العربية كتيار أساسي من تيارات التقدم العربي، يستهدف جنباً إلى جنب مع الدين تحقيق تحرير الوطن العربي من الهيمنة الامبريالية، ويرمي في الوقت ذاته إلى تغيير الهياكل الاجتماعية بما يحقق النمو الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالتطور التاريخي لمضمون القومية العربية، لاحظ بعض المشاركين أن ما تأخذه الدراسة على الحركات القومية انها لم تكن في نشأتها تعبر عن محتوى اجتماعي وهو أمر يتعين اعادة النظر فيه في ضوء الاعتبارين التاليين:

الأول: هو أن الحركات القومية العربية كانت في الثلاثينات والاربعينات تعيش مرحلة التحرر الوطني، ولا يستثنى من ذلك حركة البعث التي طرحت شعار الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية.

الثاني: إن عمليات التحول الاجتماعي الاقتصادي التي تمت في أقطار كمصر وسوريا والعراق قد تمت على أيدي الحركات القومية العربية وذلك على الرغم من الأخطاء والاخفاقات التي واكبتها، بل إن بعض ما تحقق من هذه التحولات قد تجاوز الشعارات التي طرحتها الحركات الماركسية.

ويذهب رأي آخر إلى أنه مع الإقرار بصحة الخلفية التاريخية لنشأة القومية العربية كما وردت في الورقة، يتعين مع ذلك الإشارة إلى أن بدايات الحركة القومية في الوطن العربي تزامنت مع التطور الرأسمالي، وذلك أياً كان مستواه وأياً كانت الأشكال التي تبدى فيها. ولهذا الأمر اهمية خاصة في فهم جوهر القضية القومية ومسار تطورها.

وفيما يتعلق بما أشير إليه من أن الحركة القومية العربية لم تطرح في بدايتها البعد الاجتماعي، فإن هذا أمر لا يضير الحركة بشكل عام، وهذا لا يمنع أن يكون هذا البعد قد تجلى عبر أشكال متعددة. ويبقى بعد ذلك أن الوضع الراهن يفرض على الحركة القومية العربية أن تركز على البعد الاجتماعي أي على مهامها التي تحدد أهدافاً اشتراكية.

وأما ما ذكر من أن الماركسيين العرب لم يولوا القضية القومية العربية والقضية الفلسطينية اهتماماً، فإن هذا من شأنه أن يخلق التباساً في موضوع علاقتهم بالقومية العربية. فواقع الأمر أن هذا يدفع إلى الوقوع في تعميمات خاطئة. وعلى سبيل المثال، فإن قسماً من الحركة الشيوعية العربية قد عالج وطرح في الثلاثينات (ويشار هنا بشكل خاص إلى وثائق الحزب الشيوعي السوري اللبناني والفلسطيني) قضية القومية العربية من وجهة نظر ماركسية، كما طرحت أيضاً تصوراً لحركة تضم القوى التقدمية والقومية. وفي ذلك الوقت ثارت أيضاً صراعات فكرية كانت القضية القومية محورها.

وقد عبّر بعض المشاركين عن قلقه من جراء هذه الظاهرة: وهي أن القوى التقدمية العربية تعود حالياً إلى التأكيد على بعض الأمور البديهية مثل وجود الأمة العربية. كما تسود في الوقت ذاته حالة من الانكفاء والتراجع في صفوف المثقفين تتمثل في اعادة النظر في وجود الأمة العربية. ويظهر هذا في صورة مواقف ومسلك عملي أو طروح فكرية تحصر نفسها في دوائر قطرية أو منطقية (جهوية) أو طائفية أو عشائرية، أو في الدائرة الأوسع وهي الدائرة الإسلامية. وكل هذا، على الرغم من أن الأمة موجودة بمرتكزاتها الثقافية والاقتصادية وهذا هو الاطار الوحيد الذي يصبح فيه الطموح إلى تنمية مستقلة أمراً مشروعاً. ومن هنا، فإن الدراسة المقدمة عن القومية العربية جديرة بأن تحثّ القوى التقدمية لأن تتسلح منذ الآن بفكر نقدي.

وقد لاحظ بعض المشاركين أن طرح عنوان «القومية العربية» لا بد وأن يستتبعه بالضرورة طرح قضية الوحدة العربية وموضوع العوامل التي تحول دون تجسدها في أشكال سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تلك الأشكال التي تمكّن الشعوب العربية من إرساء أسس التطور المستقل.

إن احد هذه العوامل هو أن الفرق بين البرجوازية الأوروبية (في المانيا وايطاليا... الخ)، وبين البرجوازية العربية. يكمن في أن الأولى حققت وحدتها أو توحدها القومي لأنها كانت الطبقة الصاعدة، في حين أن البرجوازية العربية عجزت عن انجاز وحدتها لاعتبارين:

الأول: هو أن مصالحها ارتبطت تاريخياً ارتباطاً مباشراً مع الاستعمار، فكان لا بد بالتالي من أن ترتبط تاريخياً بالتجزئة.

والثاني: هو أن البرجوازية العربية بوضعها الراهن ـ وفي ظروف عالم اليوم ـ ليست طبقة صاعدة. فليس، بالتالي، في إمكانها تجاوز واقع نشأتها في ظروف التجزئة.

وعند بعض المشاركين أنه لم يعد يتصور مستقبل مشرق للوطن العربي ولشعوبنا في ظل التجزئة. لأنه بات من الواضح أن العرب مهددون داخل هذه الكيانات الصغيرة، وأن الانقسامات بينهم مستفحلة. ومن المفارقات أنه عندما بدأت البلدان العربية تحصل على استقلالها، وبدأت تتحدث في الوحدة ابتعدت عن الوحدة، تحت حجج ومبررات شتى. ولكن كلما ابتعدنا عن الوحدة، كلما دخلنا في دائرة المغالاة في الشروط المطلوبة للوحدة والاغراق في الدراسات.

ومن ثم، فإن ما هو مطلوب، والحال كذلك، هو أن تهتم القوى التقدمية العربية بطرح اشكاليات تتجاوز الخلافات القطرية والطائفية.

وقد طرح رأي مفاده أن الخيار المفروض على القوى التقدمية العربية ليس صيغاً مختلفة للوحدة العربية. إن الخيار هو الوحدة او تفتت القطر المعني، وهذا الأمر ينطبق على سوريا والأردن والعراق. والمثل اللبناني هنا ماثل للعيان.

ويتعاظم الخطر على قضية الوحدة العربية عندما تستدرج القوى التقدمية العربية إلى الإغراق في مناقشة قضايا ليس لها علاقة بالمسار الفعلي للأمور. فسوف نجد هنا أن القوى التقدمية العربية نفسها تقول: نعم للوحدة، وفي الوقت نفسه، نعم للسلطة الغاشمة طالما أن هذه السلطة تعلن باللفظ انحيازها للوحدة العربية. وشبيه بهذا أيضاً الطريقة التي تستدرج بها القوى التقدمية العربية عند مناقشة القضية المطروحة الآن بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. انها تنخرط في مناقشة أن الشعب الفلسطيني قد تم حرمانه من نصف أرضه ثم يتبين أن ما يحدث في الواقع هو ابادة الشعب الفلسطيني.

وأخيراً، فلا مناص من أن تتجه القوى التقدمية العربية إلى البحث عن وسائل جديدة (مثلاً، توحيد برامج التعليم). وفي الوقت نفسه ثمة مبالغات في دور المؤمرات الامبريالية. ويبدو أن لدينا اقتناع ـ غير مبرر ـ بالقوة الخارقة للامبريالية وللرجعية الداخلية، في حين أنهم في موقف حرج للغاية. ويتعين أن نقتنع قبل كل شيء بأن في مقدور الأمة العربية أن تجتاز الأزمة لأن امكاناتها الفعلية أكبر من حجم الأزمة. وبدلاً من تضييع معظم الوقت في الحديث عن ضعف الأنظمة او فشلها، يتعين أن تركز على الاقتراب من الجيل العربي الجديد ومن المنظمات الجماهيرية.

وعند هذا الحد تعيّن على الندوة ان تعرض في شيء من التفصيل موضوعين مهمين:
الأول: مشكلة الأقليات في الوطن العربي.
الثاني: قضية العلمانية في مجتمع عربي اسلامي.

١ ـ الأقليات في الوطن العربي

ناقشت الندوة كيفية طرح المشكلة، واصطلاح الأقلية والأغلبية، وعلاقة الأقلية بالوحدة

القومية، واشكالية العلاقة بين الأكثرية والأقلية، والصلة بين تحقيق الديمقراطية وضمان حقوق الأقلية وارتباط هذا بمبدأ حق تقرير المصير. كما تعرضت الندوة إلى خصوصية مشكلة بعض الأقليات في الوطن العربي، مع التفات خاص إلى مشكلة البربر في المغرب العربي. وقد جرى الحوار على الوجه التالي:

لاحظ بعض المشاركين أن ما يسمى بمشكلة الأقليات في الوطن العربي إنما يستدعي ابتداء التوقف عند المفاهيم المستخدمة: الأقلية والأكثرية. فمن هم مثلاً الأقلية والأكثرية في الشمال الأفريقي؟ العرب أم البربر؟

كان بعض المشاركين قد ذهب الى ان المشكلة ليست مشكلة أقلية وأغلبية بقدر ما هي مشكلة عناصر الوحدة والتنوع في الوطن العربي. فإذا كانت هذه المشكلة ـ ومن هذا المنظور ـ قد أثارت صعوبات، فإن مرجعها إلى ان القومية العربية لم تستكمل مقوماتها حتى الآن. وبالتالي، هناك اشكال من التنوع لها جذورها التاريخية ولها خصوصيتها في عصرنا الراهن.

يرى البعض أنه إذا كانت مشكلات الاقليات العرقية (كالأكراد مثلاً) قد تعقّدت تاريخياً فهذا عائد إما لحرمانها من حقوقها التي تكفل لها حق البقاء، وإما لمنحها حقوقاً مع محاولة فرض التوحيد القسري عليها. وهو الأمر الذي يدفع الأقلية إلى الانفصال.

أشير من قبل بعض المشاركين إلى أنه في بعض الأقطار، ومن الناحية الاحصائية، لا يعتبر الحكم هناك حكم الأكثرية. وهذا ما يثير الجدل حول مفهوم كل من الأقلية والأكثرية. وترتب على ذلك أنه لا الأقلية المفترضة تتفتح أمامها فرص الحصول على حقوقها الديمقراطية كاملة، ولا الأكثرية بقادرة على كسب حقوقها إلا من خلال تغييرات بنيوية عميقة في طبيعة السلطة، ثم يترتب على هذا أن تقرير مبدأ الوحدة والتنوع ـ كحل لمشكلة الأقلية والأكثرية في الوطن العربي ـ يظل غير كافٍ في حد ذاته. ومن ثم يتعين التأكيد على أمرين:

الأول: هو ان المجموعات التي العربية ليست لغتها الأصلية (الأكراد والبربر) والمجموعات التي لا تنتسب دينياً إلى الاسلام، تمثل ثقافتها عامل اغناء لا عامل تهديد لوحدة الثقافة العربية.

الثاني: هو أنه لا بد من التأكيد على صلة الديمقراطية بالعلمانية. وعلى المواطن بما هو مواطن في رفض بناء الدولة بما يعمق التمييز بين المواطنين على أساس انتماءاتهم الدينية والمنطقية (الجهوية).

على أن بعض المشاركين يرى أن وجود أقلية ما في دولة ما ليس مبرراً للتشكيك في وحدتها القومية. ذلك أن التطابق الكامل بين قومية خالصة ودولة تعبر عنها تعبيراً سياسياً كاملاً هو أمر مثالي ليس له وجود ولا يمكن أن يوجد. وأن نموذج بلد كالهند يستحق الالتفات، حيث أظهرت الانتخابات التي جرت بعد غياب انديرا غاندي ان كل شعوب الهند قد اثبتت أن لها مصلحة في أن تبقى الهند دولة واحدة وذلك على الرغم من التعدد الكبير في لغاتها ولهجاتها وأديانها.

وفي رأي طرح في الندوة أن اشكالية الأكثرية والأقلية لا تحل بالدعوة إلى ضمان الديمقراطية

للأكثرية واعطاء حقوق غير محددة للأقلية. وعلى سبيل المثال، فإن مشاكل الأقليات في جنوب السودان تختلف عن مشاكل الأكراد والبربر. فهناك نجد أقليات لها ـ في وقت واحد ـ لغتها وديانتها وأرضها أو اقليمها الذي تعيش فيه. وهذه الأقليات ـ السودانية ـ لم تتداخل عروقها مع السكان العرب ولم تمتزج ثقافتها بالثقافة العربية، لا لغوياً ولا دينياً على اي صورة من الصور. ومن هنا يتعين على القوى التقدمية العربية أن تنأى بنفسها عن ضيق الأفق القومي وذلك إلى حد تمكين هذه الأقليات ـ أو اعطائها ـ حق تقرير المصير. فهذا الحق ـ كما اثبتت التجارب التاريخية ـ قد أدى إلى تماسك القوميات ضمن أطر قومية أشمل، كما دعم اسس الوحدة فيما بينها.

ويتكامل هذا الرأي مع رأي آخر يذهب إلى أن خصوصية مشكلة كمشكلة الأكراد لم يعد يكفي لحلها الصيغة المطروحة في الورقة المقدمة: وهي تدعيم الديمقراطية في القطر المعني، إذ يتعين على القوى التقدمية العربية أن تتسلح بالجرأة في التفكير لتطرح حق تقرير المصير. هذا مع العلم بأن تقرير هذا الحق ليس مرادفاً بالضرورة لحق الإنفصال. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتعين ألاّ ينظر إلى المسألة الكردية ومسألة الأقليات عموماً على أساس أنه يمكن حلها بمجرد الاعتراف لها بمبدأ الحكم الذاتي، إذ إنه ما لم يقم في القطر المعني حكم ديمقراطي شامل فلن يكون هناك مجال لأن نتصور أن تمنح الأقلية المعنية حقاً ديمقراطياً «جزئياً» هو حقها في الحكم الذاتي.

هذا وقد عبّر المشاركون عن تفضيلهم لتعبير «الأقلية القومية» على تعبير «الاقلية العرقية»، واكدوا أيضاً على ضرورة التفرقة بين ما هو اقلية وما هو طائفة. فالمسيحيون في لبنان، مثلاً، لا يجوز ان يندرجوا تحت اسم الأقلية لأنهم عرب في الأساس.

ولاحظ بعض المشاركين انه يدخل في حل مشكلة الأقليات حق تقرير المصير باعتباره موقفاً مبدئياً يتعين احترامه. وفي الوقت نفسه ليس من المتصور أن يطرح هذا المبدأ بالكيفية التي طرحه بها الثوريون الروس في ظل الحكم القيصري، وإنما يتعين أيضاً استدعاء التجربة العربية الخاصة. ففي عصر الدولة العربية الاسلامية لم يرد حق تقرير المصير لحل مشكلة الأقليات الدينية والقومية، إذ كانت هذه الأقليات جزءاً من واقع هذه الدولة. وقد برزت عبر حقبة تاريخية طويلة ومن خلال النضال المشترك ضد الغزوات المختلفة، بخاصة الاستعمارية منها، خصائص معينة. وتم إلى حد كبير إرساء اساس لما يسمح بتبلور الحقوق القومية في الإطار العربي الواحد.

أما فيما يتعلق بمشكلة البربر في الجزائر فهي، عند بعض المشاركين، لا تزال غير مفهومة في أوساط الكثرة من مثقفي الشرق فضلاً عن الأوساط الشعبية الواسعة. والمشكلة في نشأتها هي وليدة مشروع استعماري فرنسي استهدف تفتيت المقاومة الوطنية لشعوب الشمال الافريقي والمغرب الأقصى بالذات. فهذا المشروع قد حرص ـ ومن منطلق غير علمي ـ على أن يضع ما اسماه «بالعرق العربي» في مواجهة «العرق الجزائري». ثم راح يؤكد على أن للعرق الأخير خصائص يتميز بها عن العرق العربي تؤهله لأن يستوعب بكيفية افضل وأكبر منجزات العلم والتقنية وتراث الفكر الأوروبي الحديث.

وفي الثلاثينات من هذا القرن أسهم صعود الحركة الوطنية في الشمال الافريقي في محاصرة هذه

الدعايات. لكن جهود الوطنيين ظلت قاصرة لأنها حصرت المواجهة مع هذه الايديولوجية الاستعمارية في دائرة الصراع السياسي وحده. وهو الأمر الذي أتاح لفكرة العرق البربري أن تعاود الظهور في فترات مختلفة من تاريخ الجزائر. ثم لوحظ أن ظهورها كان يتواكب مع تفجر أزمات وطنية وقومية (أزمة الحركة الوطنية الجزائرية عام ١٩٤٦، ونكبة فلسطين عام ١٩٤٨).

وقد أطلت المشكلة برأسها مرة أخرى عام ١٩٨٠ ولكن بإخراج جديد. وقد جرى ذلك على ثلاثة صعد:

الأول: القول بأن هناك عنصرين: عربي وجزائري تعايشا تحت ضغط الحضارة الاسلامية. وهو زعم تفنده الحقيقة العلمية التي تقول إن أعداد العرب الوافدين في جميع مراحل الفتح الاسلامي لم تكن من الكثافة بحيث تغلب على الوضعية العرقية للسكان، فالأغلبية الساحقة من السكان كانوا من البربر، وأكثرية هؤلاء تعربوا. ومن ثم، فإن ما يوجد في الجزائر شعب واحد ومنسجم تماماً.

الثاني: السعي إلى رفع اللهجة البربرية من لهجة محلية ذات فلكلور وأشعار وأدبيات غير مكتوبة إلى لغة كتابة وتأليف. وهذا خلق الوهم بأن اللهجة البربرية لغة مكتوبة. غير أنه لا توجد لهجة بربرية واحدة يمكن أن تجمع بين ما يسمى بالأقلية البربرية في الجزائر والأقليات البربرية في الشرق العربي.

الثالث: تجري محاولات لكتابة اللهجة البربرية بالأحرف اللاتينية بدلاً من الحرف العربي. هذا على الرغم من أن المحاولات التي بذلها البربر ـ وهي محدودة ـ تمت بالحرف العربي ومن اجل التعريف بالإسلام.

ويضيف أصحاب هذا الرأي أنه لابد من الاعتراف بأن وراء ظهور هذه المشكلة اخطاء وقع فيها النظام في الجزائر. غير أن هذه الحقيقة يجب ـ مع ذلك ـ ألّا تحجب حقيقة المشروع المرتبط بالفكرة البربرية.

٢ ـ اشكالية العلمانية في مجتمع عربي اسلامي

جرى بين عدد من المشاركين ـ على اتفاق واختلاف بينهم ـ نقاش حول العلمانية كمصطلح وكمفهوم، وكموقف سياسي قد يساعد تبنيه ـ أو لا يساعد ـ على تحديد العلاقة بين الدين الاسلامي والقومية العربية، وقد يخدم أو لا يخدم بالتالي الخط الجماهيري للحركة التقدمية العربية.

ولدينا هنا ـ بوجه عام ـ مجموعتان من الآراء في داخل كل منهما قدر كبير من التطابق والتكامل.

في المجموعة الأولى يذهب المشاركون إلى أن الاسلام يظل عاملاً أساسياً في موضوع الهوية وتحديدها. ولكن بينما يرد الاسلام في بعض المداخلات بمفهوم الدين، يشار في المداخلات الأخرى

إلى الإسلام كحضارة أو (ثقافة)، وتتلخص الآراء التي قدمها أصحاب المجموعة الأولى في النقاط التالية:

ـ يتعين على القوى العربية التقدمية أن تجتهد في تبديد أي شكوك يمكن ان تثور حول وجود تناقض بين الاسلام والقومية. فالملاحظ أنه كان يؤخذ على الحركة القومية العربية أنها تخاصم الاسلام، ولكن عندما نهضت هذه الحركة في المغرب العربي أخذت الطابع الاسلامي.

ـ إن الاسلام والعروبة، بالنسبة إلى العرب، كانا على الدوام متلازمين. وشكلا معاً أساساً للهوية العربية. وقد تم هذا في سياق حضاري شامل وعبر عنه صراع الاسلام ضد مفاهيم النسب والأصل. وانتهى الأمر إلى أن يستند مفهوم العروبة إلى اللغة والثقافة. واستقر مفهوم الأمة العربية على أساس ثقافي. وبمقتضى ذلك اعتبرت اللغة أساس الانتماء، واعتبرت الثقافة العربية الاسلامية محتوى هذا الانتماء. وفي الوقت نفسه، فإن القول بأن الاسلام أساس من أسس الهوية القومية لا يخرج غير المسلمين من الاطار القومي. فقد شارك في بناء الحضارة الاسلامية جميع العرب من نصارى ويهود.

ـ إن الدين عنصر وركيزة من ركائز الهوية للحركة التقدمية العربية. وهذه الحركة سوف تتعرض إلى أخطاء عندما تحاول تحت غطاء العلمانية أن تقصي نفسها عن وجود الجماهير العربية. وإذا لم يكن الدين وارداً بهذا المفهوم في صفوف الحركة التقدمية العربية، فإن حركات غيرها على الساحة سوف تستقطب الجماهير إليها.

ـ إنه لا خلاف حول مضمون مصطلح العلمانية كما ورد في بحث القومية العربية ولكن التحفظ يتعلق باستخدام كلمة علمانية لعدد من الاعتبارات منها:

أ ـ إن المصطلح ارتبط في أذهان الجماهير العربية بموقف الخصومة من الدين، والدين الاسلامي بوجه خاص.

ب ـ ان حرية العقيدة أمر مسلّم به ولكل انسان عقيدته، ولكن ثمة تحفظاً على طرح شعار العلمانية بما يعني فصل الدين عن الدولة، وهذا التحفظ أساسه أن طرح شعار العلمانية لا يتفق مع مفهوم المحتوى الحضاري الاسلامي للقومية العربية. ويتضح هذا الأمر عند طرح قضية التشريع في الوطن العربي، فمن المعلوم أن أحد مصادره هو العرف والعادة، وهذه تندرج كلها في اطار القيم، ولأنها قيم اسلامية فهي تدخل إلى التشريع مروراً بهذا المصدر، فمن المهم أن تلتفت الحركات التقدمية العربية إلى هذا الجانب، حتى لا يكون ثمة مجال للمزايدة عليها.

ج ـ إن دور الاسلام في استعادة الهوية يجب ألّا ينطلق من تحليل الخصوصية اللبنانية، مع ما لهذه الخصوصية من أهمية.

ولقد عني أصحاب الاتجاه القائل بأن الاسلام كدين أو كحضارة مكون أساسي من مكونات الهوية بتوضيح أنه لا مجال للتخوف من أن مثل هذا الطرح يمكن أن يدفع إلى استشراء مظاهر الغلو في التدين وهي المظاهر التي تصاحب حركة الجماعات الاسلامية المتطرفة. وإن هذا ما تبرهن عليه

تجارب ملموسة في بعض الأقطار العربية.

ففي تونس شهدت حقبة الستينات تجربة لبناء البلاد على أسس تقدمية ووفق توجه اشتراكي لمصلحة الطبقات الشعبية وفي مقدمتها، الفلاحون والعمال. وقد شكل هذا العمل البنّاء عامل كبح لمظاهر الغلو في التدين ومحاولات إقامة نظام من القمع باسم الدين. وعلى العكس، فإن التخلي الذي جرى في السبعينات عن السياسات الوطنية والتقدمية أظهر بجلاء ان الاغراق في الممارسات الدينية قد تواكب مع فتح أبواب البلاد على مصاريعها للشركات متعددة الجنسية وللاستثمارات السعودية.

وفي مصر أظهرت التجارب عندما تشتد روح المقاومة ضد تحديات الغرب يتوقف طرح الاشكاليات التي يظن أنها تستحكم بين القومية والاسلام أو بين العروبة والاسلام، أو بين الأصالة والمعاصرة، أو بين الاسلام والدولة. ولكن هذه الاشكاليات تعاود الظهور عندما تضعف مقاومة الأمة العربية في مواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها. إن هذا يفسّر لماذا ظهرت الحركات الدينية المتعصبة بعد هزيمة حزيران/يونيو، ثم بعد الخلل الخطير الذي اصاب حركة التحرر العربية عقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد. ولا بد من ملاحظة أن تجربة الخمسينات والستينات ـ على عهد عبد الناصر ـ قد تجاوزت الاشكاليات المشار إليها. وذلك على الرغم من أنه تمت في ذلك الوقت تصفية التشكيلات الحزبية للتيار الاسلامي السياسي «الاخوان المسلمون». ويمكن تفسير هذا الأمر بأن عبد الناصر استطاع ان ينتقي خياراته الاستراتيجية بدقة: القضاء على التخلف والتبعية بما يفرضه هذا من دخول المعارك من أجل التحرير ومن أجل العدالة الاجتماعية. ففي سياق هذه الخيارات تختفي الاشكالية بين الاسلام والقومية.

وفي المجموعة الثانية من الآراء يظهر اتجاه واضح نحو التمسك بالعلمانية اصطلاحاً ومفهوماً، وتتلخص وجهات النظر المطروحة فيما يلي:

ليس ثمة تناقض عند بعض المشاركين بين الاسلام كإيمان، وبين الضرورة التاريخية للعلمانية ومصدر التناقض هو عملية التبسيط المخلة التي تتم عادة عند المقارنة بين دور المسيحية في تاريخ اوروبا، وبين دور الاسلام في المجتمعات التاريخية التي أثّر فيها. وصحيح أن العلمانية كانت احدى نتائج الصراع مع الكنيسة، غير أن هذا وجه واحد من المشكلة فقط، اما الوجه الآخر فهو ان المعارك التي دارت في شمال اوروبا وغربها بين الكنيسة والبرجوازية الصاعدة لم تلد العلمانية، وإنما أدت إلى انشقاق في داخل الكنيسة الجامعة (الكاثوليكية) ذاتها، وذلك بما أدى إلى ظهور كنيسة اخرى (البروتستانتية). ولكن هذه الكنيسة الجديدة ارتبطت بنظام الدولة الجديد. وقد يشار أيضاً إلى أن الكنيسة في الشرق ـ أي في المنطقة التي انتشرت فيها الارثوذكسية (روسيا والبلقان) ـ ظلت مرتبطة على الدوام بالدولة، وظلت العلاقة بين الدين والدولة فيها مماثلة لما هو موجود في الدول الاسلامية المعاصرة. ومن هنا، فلا مجال للربط بين ظهور العلمانية، وبين مجرد المعركة التي جرت بين الكنيسة والدولة.

هـذا من ناحيـة. ومن ناحيـة اخرى، مـا لبثت مسالـك التطور أن افـترقت بـين المجتمعـات المسيحية والاسلامية. وتفسير ذلـك أنه عنـدما خـرج الاسلام من الجـزيرة العـربية، وأصبـح عقيدة لمعـظم الشعوب السـاكنة في منـطقة شـاسعة ومتحضرة، شكّـل الاسلام الـرؤية لبنـاء دولة جـديدة ومتقـدمة. فهنـا، وفي تلك اللحظة، مـر الاسلام بمـا يمكن أن يسمى بـ «ثورة ثقـافية»، فيهـا اعادة تأويل واعادة فهم. واصبح قريباً جداً ـ مما كـان في مناطق اخـرى ـ من حيث العلاقـة بين المسيحيـة والـدولة، ولكن بينـما مرت المسيحيـة بـ «ثورة ثقـافيـة» ثـانيـة لم تحـدث ثـورة ثـانيـة في المجتمعـات الاسلامية، وذلك بما يجعل الاسلام متماشياً مع احتياجات العصر أي مع العلمانية. والحاصـل أنه لا يوجد ما يمنع ذلك في الاسلام نفسه كإيمان، ولكن يوجـد جمود في المجتمـع نفسه ليس مـرده علاقـة الاسلام بالدولة، وليس مرده الدين نفسه، وإنما راجع إلى تجمد المجتمع نفسه.

ويتكامل مـع الطرح المتقـدم رأي آخر يـذهب أيضاً إلى أنـه لا تناقض بـين كل من الاسـلام كـإيمان والمسيحيـة كإيمـان وبين العلمانيـة، وإنما يكـمن التناقض بـين المسيحيـة كسيـاسـة والاسـلام كسياسة. وأن التجربة اللبنانية تبين إلى أي مدى يندمج معنى العلمانيـة بمضمون الـديمقراطيـة. فهنا يقوم تناقض ذو طابع سياسي بين اعتبار الطائفـة والمذهب أساساً لتعيين انتماء الفـرد، وبين العلمانيـة التي يقـترب معناهـا، هنا، وإلى حـد كبير من معنى الـديمقـراطيـة، وهي الاعـتراف بحقـوق الفـرد السياسية والقانونية بما هو مواطن. فلا تفرض عليـه واجبات ولا يكتسب حقـوقاً انـطلاقاً من جمـاعة ينتسب إليها بالايمان أو الولاء.

وفي الوقت نفسه، تعني العلمانية أيضاً أن تمتنع الدولة، بما هي جهاز منظم للمجتمع، عن أن يكون لها ايمان معين يتم تسييسه أي تحويله إلى أشكال من أشكال التمييز بين المواطنين. غير أن هذا الأمر واقع في لبنان: حيث ينسب الفرد عند ولادته إلى طائفة أو مبـدأ او مذهب. لكن هـذا التمييز يكشف عن أن جذوره تمتد إلى مراحل ما قبل الـرأسماليـة. وهذا معنـاه أن المجتمع لم يعـرف الثورة البرجوازية.

ومن هنا، يمكن ترجمة العلمانية والـديمقراطيـة ـ عربيـاً ـ برفض التمييـز بين المـواطنين المؤمنـين والملحدين، ورفض تكريس أو تسييس هذا التمييز في الحقوق أو توزيع الثروة الأهلية.

وفي مناقشة وجهة النظر التي طالت بالتخلي أصلاً عن استخدام مصطلح «علمانية» باعتباره من المصطلحات المنقولة أو التي لا تشير إلى تجربة تاريخية مماثلة في الحضارة العربية الاسلامية، فضلاً عـما تثيره من تحفظات شديدة في صفوف الرأي العام الاسلامي، فقد طرح الرأي التالي:

إنه قد يكون مفهوماً وواردأً أيضاً ألّا يستخدم مصطلح العلمانية لاعتبارات المـلاءمة السيـاسية التي قد تتطلب ـ مثلاً ـ عدم الدخول في تناقضات مع بعض التوجهات الجماهـيرية في فـترات صعود المد الاسلامي. وهنا يتطلب الأمر أن يترجم مضمون العلمانية بدقة، وأن يحلل محتـواه وأن يتم ابراز ارتباطه بقضية الديمقراطية. وعلى القوى التقدمية أن تفعل هذا انطلاقاً من ان موقف القوى التقدميـة هو موقف علماني في جوهره، وذلك من حيث ان هذه القوى تتبنى قضية اقرار الحقوق المتسـاوية بـين المواطنين بغض النظر عن الاختلاف في العرق او الدين. ويتعين ان يكون موقف القوى التقدمية من

هذا الأمر ثابتاً وغير انتهازي حتى ولو أدى استخدام مصطلح العلمانية إلى بعض التعقيدات. فهذه النتيجة يمكن استخلاصها من التجارب الحية حيث تسبب صمت أو تراجع القوى التقدمية ـ في مصر ـ في الدفاع عن مضمون العلمانية إلى تراجعات أعقبها المزيد من التراجعات أمام التيار الاسلامي السياسي المتطرف.

وأخيراً قدمت ملحوظة تتعلق ببعض الحركات التي اصطلح على تسميتها بحركات الصحوة الدينية سواء أكانت هذه الحركات اسلامية أم مسيحية. إن المطلوب هنا ونحن نبحث العلاقة بين الدين والقومية أن نؤكد على اننا نركز على الدين كثقافة. لأن اغفال هذه النقطة سينتهي إلى نفي القومية كايديولوجية. فالحاصل فعلاً أن المشتغلين بدراسة الصحوة الدينية في بلادنا معنيون بالبحث في دور العوامل الداخلية التي ولدت الصحوة في داخل هذا المجتمع العربي أو ذاك، وهذا بالطبع أمر مطلوب، ولكن من الملاحظ أن العديد من الباحثين لم يهتموا أو لم يتطرقوا إلى دور المؤثرات الخارجية التي تحاول أن توظف الدين كبديل لفكرة القومية. وما يحدث منذ مدة هو أن هذا النوع من النشاط يتخذ طابعاً عالمياً أو دولياً بحيث يخدم في النهاية أو يعبر عن توجهات أو مصالح الشركات العملاقة متعددة الجنسية. وتشارك في هذا النشاط مؤسسات كالفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي أو نظم حكم كالقائمة في السعودية او الباكستان، كما يمتد هذا النشاط إلى مناطق في جنوب شرق آسيا، بل إننا نجد هذا في بعض بلدان اوروبا الغربية حيث نجد بعض الأحزاب الديمقراطية المسيحية والاشتراكية المسيحية معنية بالترويج لشعار العودة إلى الدين. وهي تتوجه في هذا بالأساس إلى الفئات الوسطى في محاولة منها لعزلها عن حركة التقدم الاجتماعي وفي تعارض مع الاشتراكية.

ولكن تظل اخطر المحاولات في توظيف الفكر الديني ضد القومية ماثلة في الجهود التي قام بها بعض علماء الاجتماع الأمريكيين والغربيين في عقد السبعينات. فبعد أن كان الشعار الذي تم الترويج له في الستينات أن «الله قد مات»، إذ بالسبعينات تشهد بعثاً للدين وللخوارق وأن الله داخل المجتمع، وأن الفرصة تتيح لكل انسان ان ينتقي لنفسه «نحلة» أو «هرطقة» وذلك من بين الخيارات المطروحة عليه والمتمثلة في المسيحية والاسلام والبوذية. وعندهم انه مع انعدام اليقين في عالم اليوم ينطوي اختيار النحلة أو الهرطقة على عنصر الضرورة. وهنا يجد الانسان نفسه بين أورشليم (أو مكة) وبنارس. وأنه مع احتدام أزمة الحداثة سيشهد العالم صحوة حقيقية للقوى الدينية.

هنا نجد أن مثل هذه الأفكار تستهدف الترويج لما يمكن أن يسمى «بالهوية الدينية» أي الدعوة إلى ان تحل في النهاية محل الهوية القومية. فهذا يتطلب الكشف باستمرار عن الجذور الفكرية لتلك الجماعات الدينية التي تطرح الدين بديلاً عن القومية وعن محاولات التأثير عليها من الخارج.

القِسْمُ الثَالِث

الثورَة الفلسطينيّة

وعلاقَاتها بالأحـزابِ وَالقِوىٰ التقَدّميَّة

الفصل الخامس
ملاحظات حول الثورة الفلسطينية المعاصرة وعلاقاتها بالأحزاب والقوى التقدمية في الساحة العربية

لطفي الخولي

كانت الثورة الفلسطينية المعاصرة التي انطلقت منذ كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٥، ولاتزال امتداداً للتاريخ النضالي للشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرر الوطني ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية منذ أوائل القرن العشرين.

ويجدر بنا ـ بادىء ذي بدء ـ أن نسجل سبع ملاحظات تاريخية بشأن علاقة الثورة بمحيطها العربي عامة، والقوى والأحزاب القومية والتقدمية فيه خاصة.

الملاحظة الأولى

تتحدد في أن الانتفاضات الشعبية والثورات المسلحة التي تفجرت خلال تاريخ ما قبل الثورة المعاصرة، اتسمت بالنفس القصير نسبياً. وذلك بالقياس الى الثورة المعاصرة التي تخطت اليوم عامها العشرين. فقد منيت هذه الانتفاضات والثورات، واحدة بعد الأخرى، بالاجهاض بعد شهور من قيامها، نتيجة مجموعة متداخلة من الأسباب والعوامل الذاتية والموضوعية المتعددة. منها ما يرتبط بطبيعة القوى الثورية وتنظيماتها التي غلب عليها الطابع العشائري والتضارب في خطها السياسي بشقيه الاستراتيجي والتكتيكي وضعف امكاناتها، ومنها ما يرتبط بقضية حلفاء الثورة في الوطن العربي والعالم الاسلامي ومدى مشاركتهم الحقيقية وقدراتهم. وأيضاً طبيعة علاقات القوى القائمة وقتذاك في داخل فلسطين والوطن العربي والعالم، حيث كان الاستعمار القديم والامبريالية، فالاستعمار الجديد في وضع الهيمنة على المنطقة والساحة الدولية.

وعلى الرغم من بروز الاتحاد السوفياتي في الساحة الدولية كقوة اشتراكية منذ عام ١٩١٧، فإن فاعليته ظلت محدودة الى حد كبير في دعم حركات التحرر الوطني وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ويرجع ذلك من ناحية إلى انشغاله بحالة الحصار والحرب الاستعمارية التي شنت ضده ومنح بناء القوة الذاتية الأولوية القصوى للدولة الاشتراكية الوحيدة، ومن ناحية أخرى إلى عدم وضوح

القضية الفلسطينية ـ وقتذاك ـ باعتبارها حركة تحرر وطني، وبخاصة فيما يتعلق بصراعها مع الحركة الصهيونية لاستيطان فلسطين وذلك نتيجة للتعاطف العالمي الانساني مع اليهود الذين عانوا من الاضطهاد العام والعنصرية النازية فيما بعد. كما أن القبضة الاستعمارية على الوطن العربي من ناحية ثالثة حالت دون مد الجسور مع الاتحاد السوفياتي.

الملاحظة الثانية

تتركز في أن في مقدمة العوامل للأسباب التي أدت بتلك الانتفاضات والثورات الفلسطينية ـ إلى ما قبل الثورة المعاصرة ـ الى الانهيار هو التدخل المباشر من جانب البلاد العربية التي كانت ولا تزال خاضعة للاحتلال والاستعمار، بدرجة أو بأخرى.

واتخذ هذا التدخل شكلين رئيسيين:

الأول، الضغط على القيادات الفلسطينية لانهاء الانتفاضات والثورات، وذلك بحجة اتاحة الفرصة للعمل السياسي من جانب البلاد العربية مع بريطانيا وغيرها من الدول العظمى لحل القضية حلاً سلمياً، يقوم على حق الشعب العربي الفلسطيني في الاستقلال وإيقاف أو الحد من الهجرة اليهودية الصهيونية الى فلسطين.

الثاني، وهو ما تجسد في حرب عام ١٩٤٨، إثر انسحاب بريطانيا من فلسطين وقيام اسرائيل، بالتدخل العسكري المباشر من القوات المسلحة للبلاد العربية دون تنظيم أو مشاركة حقيقية من الشعب الفلسطيني وطلائعه الثورية.

وهذا يعني أن القرار بشأن فلسطين في هذه المرحلة كان في الأساس عربياً وليس فلسطينياً. وذلك على الرغم من التضحيات الجسيمة التي ظل الشعب الفلسطيني وقياداته الوطنية يقدمانها دون توقف.

الملاحظة الثالثة

تتلخص في أن القضية الفلسطينية ـ في المفهوم العربي الرسمي بما في ذلك ما اصطلح على تسميته بالدول الوطنية التقدمية كمصر وسوريا والعراق، بعد قيام اسرائيل وحتى عام ١٩٦٤، وانعقاد أول مؤتمر قمة عربي الذي تمخض عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية في صيغتها الأولى ـ عوملت من ناحية على أساس أنها قضية لاجئين ومن ناحية أخرى على أنها قضية حدود بين اسرائيل والبلاد العربية المتاخمة لها، تتصل بالأمن القطري لكل منها، على الرغم من عدوان عام ١٩٥٦ الثلاثي ضد مصر بسبب تأميمها لقناة السويس، وذلك في إطار عدم الاعتراف باسرائيل ومقاطعتها اقتصادياً. وذلك إلى الدرجة التي ثبت فيها خلال مؤتمر القمة العربي الأول أنه ليست هناك خطة قومية لتحرير فلسطين، وأنه ينبغي العمل المشترك على وضع مثل هذه الخطة في الوقت الذي كانت فيه الأجزاء التي لم تحتل من فلسطين بعد تحت الحكم المصري (غزة) أو تحت الحكم الاردني بعد

ضمها إلى المملكة (الضفة الغربية). وظلت الحكومات العربية - على اختلاف اتجاهاتها - تلاحق أي نشاط وطني أو ثوري يصدر عن الفلسطينيين الذين هاجروا اليها، من أجل تحرير بلادهم. ولم يعد في إمكان الفلسطينيين إلّا الانضواء تحت لواء عدد من الأحزاب القومية والتقدمية، كالبعث والقوميين العرب والأحزاب الشيوعية في البلاد التي نزحوا اليها، يناضلون على أساس البرامج الوطنية والقومية لهذه الأحزاب التي ركزت على الاستقلال السياسي والاقتصادي والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، أو الاشتراكية والوحدة العربية. وكان النضال يشمل الصهيونية باعتبارها مجرد أداة للاستعمار، وأن انجاز أهداف برامج هذه الأحزاب في أقطارها يعني في النهاية تحرير فلسطين. بمعنى أن تحرير فلسطين لم يكن - في ذلك الوقت - جزءاً عضوياً مخططاً له، باعتباره هدفاً تحررياً في حد ذاته يمثل مهمة نضالية ملحة. وبالتالي لم يكن مطروحاً على الأحزاب القومية والاشتراكية والشيوعية في البلاد العربية مهمة الاسهام في تنظيم قوى الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير الوطن المحتل، فضلاً عن أنه كان أمراً يندرج تحت طائلة العقاب باعتباره تهديداً لأمن الدولة من جانب جميع النظم العربية، أياً كانت اتجاهاتها.

الملاحظة الرابعة

تتمثل في أنه مع منتصف الستينات تبلورت ظاهرتان:

الظاهرة الأولى، بلوغ تراكم الخطر الاسرائيلي على الوطن العربي درجة نوعية جديدة وذلك بالتوسع المستمر في الأرض العربية من خلال التهام المناطق المنزوعة السلاح، وتحويل روافد نهر الأردن، ونفي وجود الشعب الفلسطيني، وتزايد الحشود العسكرية الاسرائيلية على الحدود العربية.

الظاهرة الثانية، بروز تنظيمات فلسطينية جنينية من بين أحضان الشعب الفلسطيني في الشتات العربي والدولي، تقوم على أساس أن للقضية الفلسطينية خصوصيتها الوطنية إلى جانب عموميتها القومية. وأن شق الطريق نحو تحرير فلسطين لن يأتي إلّا من خلال وضع حد لغياب وتغييب الشعب الفلسطيني واستعادة حضوره كطرف رئيسي. وبذلك توضع القضية في وضعها الصحيح كقضية تحرير وطني وليست مجرد نزاع على الحدود أو قضية لاجئين. وفي هذا المجال صدرت في لبنان صحيفة «فلسطيننا» عام ١٩٥٩ لسان حال حركة فتح التي لم تكن قد أعلنت عن نفسها رسمياً بعد. وركزت الصحيفة على حتمية «بعث الكيان الفلسطيني» وانتهاج «الثورة سبيلاً لتحرير فلسطين» كما ظهرت جبهة تحرير فلسطين (ج. ت. ف) وأسس الاتحاد العام لطلبة فلسطين عام ١٩٥٩ والاتحاد العام لعمال فلسطين عام ١٩٦٣.

وأخذت هاتان الظاهرتان تستقطبان اهتمام الأحزاب والتنظيمات الناصرية والبعثية والقومية والشيوعية بدرجات متفاوتة، وبخاصة في مناخ صعود حركة التحرر العربي بقيادة جمال عبد الناصر التي تدعمت قومياً بعد تأميم قناة السويس، وفشل عدوان عام ١٩٥٦ سياسياً، وانتصار ثورة الجزائر عام ١٩٦٢.

واستهدف هذا الاهتمام أمرين:

أولهما، محاولة تصحيح وضع القضية الفلسطينية دولياً مع تصاعد النزاع العربي - الاسرائيلي حول تحويل روافد نهر الاردن ودخوله دائرة الاهتمامات العالمية. وفي تقديرنا أن ما دفع أساساً الى هذا التصحيح هو ما أثير خلال اجتماع باندونغ عام ١٩٥٥ الأول من نوعه عن القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين، يتوجب على العرب حلها في إطار اعادة توطينهم في البلاد العربية. وقد تصدى العرب بقيادة جمال عبد الناصر لطرح هذه القضية باعتبارها من قضايا التحرر الوطني. ورغم ذلك فإنها ظلت - من الناحية العربية - قضية مؤجلة أو على الأقل غير حالّة، وإن كان العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ ومسألة تحويل نهر الأردن قد دفعا بالقضية الى هذا المستوى، عربياً ودولياً.

وثانيهما، مبادرة النظم العربية لاستيعاب حركة الجماهير الفلسطينية الرامية إلى تنظيم صفوفها باستقلالية، في داخل البلاد العربية، أياً كانت اتجاهاتها. وذلك خشية من تأثيرها على الساحات السياسية والاجتماعية القطرية من جانب، واحتمال أن تورطها، من خلال عمليات ضد اسرائيل، في حرب هي إما غير قادرة على خوضها وأما غير راغبة فيها أصلاً من جانب آخر.

وأخذت النظم العربية المحافظة تترجم هذا الاستيعاب في ايجاد فرص عمل للفلسطينيين المهاجرين اليها ودمجهم في مجتمعاتها على نحو يوفر لهم مصالح اقتصادية واجتماعية تكون حاجزاً ضد انخراطهم في التنظيمات الفلسطينية الناشئة، في حين أخذت النظم الوطنية التقدمية، بمفهوم ذلك الوقت، تترجم هذا الاستيعاب في إنشاء منظمة وطنية فلسطينية، تكون بقدر أو بآخر، تحت هيمنتها وتخضع لتوجيهاتها، وبذلك تحقق غرضين في الوقت نفسه: دعم تصحيح القضية عربياً ودولياً، باعتبارها قضية تحرير وطني بميلاد تنظيم ممثل للشعب الفلسطيني، وتشجيع الجماهير الفلسطينية على الانخراط في عضوية هذا التنظيم الرسمي الآمن بدلاً من التنظيمات الثورية المستقلة التي كانت تتعرض للمساءلة والمطاردة، وبخاصة بعد التجربة المهمة التي بادر بها الفلسطينيون في قطاع غزة تحت الحكم المصري بإقامة تنظيمين مستقلين هما «الجبهة الوطنية» و«المنظمة الشعبية» للمقاومة السياسية والمسلحة ضد الاحتلال الاسرائيلي لغزة القصير الأمد، في عام ١٩٥٦.

كانت الناصرية، من خلال الجمهورية العربية المتحدة، أول من بادر إلى اقامة التنظيم الرسمي للشعب الفلسطيني الذي حاول أن يستوعب الجبهة الوطنية والمنظمة الشعبية في قطاع غزة، وذلك بتشكيل أول مجلس تشريعي صدر عنه دستور للقطاع ومجلس تنفيذي عام ١٩٥٨، وإقامة «الاتحاد القومي العربي الفلسطيني» على غرار «الاتحاد القومي العربي» كتنظيم سياسي شعبي.

ومنذ ذلك الوقت أخذ عبد الناصر يطرح على جامعة الدول العربية بإلحاح مشروع بناء منظمة وطنية تبرز الكيان الوطني الموحّد للشعب الفلسطيني «ليسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم». وصدرت في آذار/مارس عام ١٩٥٩ توصية عن لجنة الشؤون السياسية التابعة للجامعة العربية بضرورة «إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية».

ولكن المشروع ظل متعثراً بسبب معارضة بعض الدول العربية التي كانت تؤثر دعم ما سمي

«بحكومة عموم فلسطين» الملحقة بالجامعة والفاقدة لأي وزن فلسطيني أو عربي أو دولي تحت رئاسة أحمد حلمي، وذلك منذ نهاية حرب عام ١٩٤٨. غير أن مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في ٢٨ أيار/مايو عام ١٩٦٤ لمناقشة مسألة تحويل مياه نهر الأردن، طلب الى أحمد الشقيري الذي أصبح ممثلاً لفلسطين لدى الجامعة العربية بعد وفاة أحمد حلمي رئيس حكومة عموم فلسطين، أن «يواصل اتصالاته بالدول الأعضاء بغية الوصول إلى اقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره».

واعتبر هذا القرار من جانب مؤتمر القمة موافقة من حيث المبدأ على اقتراح جمال عبد الناصر، ولكنه أثقله بخطوات تعجيزية في العمل حيث ان غالبية الدول العربية ظلت على موقفها السلبي، لأسباب مختلفة من قيام مثل هذه المنظمة.

بيد أن عبد الناصر دعم، بوزنه وثقله القومي، الجهود التي كان يبذلها الشقيري في هذا المجال. وتم بالفعل فرض وجود المنظمة كأمر واقع عندما انعقد مؤتمر قومي فلسطيني تأسيسي لهذا الغرض في القدس في ٢٨ أيار/مايو عام ١٩٦٤ الذي شارك فيه ٣٥٠ مندوباً فلسطينياً، وانبثق عنه ميلاد «منظمة التحرير الفلسطينية» وميثاقها الذي نص على «حتمية تحرير الجزء المغتصب من فلسطين»، وقرر المجلس أن تقوم المنظمة بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة والأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة والمؤتمرات الرسمية والشعبية والتي تملك وحدها حق تمثيل الفلسطينيين وتنظيمهم والنطق باسمهم، وانضم اليها، معترفاً بقيادتها، الاتحاد العام لعمال فلسطين واتحاد الطلبة (عام ١٩٦٥). وتكوّن في ظلها كل من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في عام ١٩٦٥، واتحاد الكتّاب الفلسطينيين في عام ١٩٦٦، وشرعت في تكوين وحدات عسكرية تنظيمية تابعة لها في غزة وسوريا والعراق عرفت فيما بعد باسم «جيش التحرير الفلسطيني».

وخلال فترة قصيرة نسبياً تمكنت المنظمة، من خلال التأييد الشعبي الفلسطيني ودعم مصر الناصرية، من أن تصبح الاطار العام الذي يستقطب باستمرار الشعب الفلسطيني بمختلف تياراته وفئاته. ومع ذلك ظلت على مستوى النضال العملي - محدودة الفاعلية ومتهمة بالتبعية للناصرية، وذلك خلال الصراعات التي قامت في الوطن العربي بين التنظيمات والأجنحة القومية التقدمية المتعددة في الساحة، وبخاصة بين الناصرية وبين حزب البعث العربي، حول تجربة الوحدة المصرية - السورية وقضايا العمل القومي وأولوياته.

وفي تواكب زمني ومواجهة مع ما كان يجري من خطوات لتكوين منظمة التحرير الفلسطينية، على النحو السالف ذكره، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث الاشتراكي في ٢٠ أيار/مايو عام ١٩٦٤ وثيقة تحت عنوان «مشروع الكيان الفلسطيني» طرحت فيها مفهومها القومي للقضية الفلسطينية وكيفية بناء الكيان الفلسطيني ومبادئه الأساسية وتفاصيل بناء مؤسساته والقواعد التي تحكمها. مؤكدة في الوقت نفسه على «أن الكيان الفلسطيني الذي أقره مؤتمر الملوك والرؤساء العرب ليس مطلباً حديثاً أو تعبيراً عفوياً عن ظروف مرحلية، بل إن فكرة الكيان ولدت يوم ولدت النكبة. وترعرعت في أذهان أبناء فلسطين وغذتها في قلوبهم التجربة الثورية التي خاضتها الجزائر».

وظلت هذه الفكرة تنمو حتى فرضت نفسها على الحكومات وأصبحت قراراً اجماعياً. ولكي لا يصبح هذا الكلام اصطلاحاً لفظياً فارغاً، ومؤامرة لاجهاض الضغط الثوري الذي يمارسه أبناء فلسطين، لابد وأن يكون هذا الكيان واقعاً حقيقياً. أي تتوافر فيه أسس الكيان الفعلي الثلاثة وهي: «الأرض والشعب والسلطة».

وفي بيان آخر صادر عن القيادة القومية نفسها في ١٥ أيار/مايو عام ١٩٦٥ أبدت بصراحة تخوفها من أن يحمل انشاء منظمة التحرير الفلسطينية التناقضات التي يعيشها الواقع العربي الرسمي باعتبار أنها وليدة مؤتمري القمة. وعلى الرغم من أن قرار انشائها قد وضع القضية الفلسطينية في اطار جديد يستند ولو نظرياً الى حق أبناء فلسطين في تقرير مصيرهم، فإن هذا القرار لا يستطيع اخفاء القلق حول مستقبل الكيان والمنظمة ومدى جديتها وفاعليتها. كما لا يزيل تخوف الفلسطينيين من كون الكيان الفلسطيني فاقد الثورية والقدرة على مجابهة الأخطار وتنظيم عملية التحرير.

وفي حديث للسيد ميشيل عفلق في اجتماع الفرقة الحزبية في باريس في ٢١ حزيران/يونيو عام ١٩٦٤، أكد على أن «المشروع المقدم من قبل الحزب حول الكيان الفلسطيني ما هو من قبيل التكتيكات، بل هو تعبير عن قناعة الحزب في أصح أسلوب لتنظيم الفلسطينيين من أجل معركة التحرير».

ونفى أن يكون موضوع الأرض في المشروع ـ كما قد يبدو أحياناً ـ بأنه وضع لإحراج الآخرين حيث قال: ان البعض يستنتج بأنه تكتيك لإحراج حكومتي مصر والاردن وفي الواقع ليس هذا قصد الحزب، وإن كانت القيادة تقدر بأن شرط الأرض صعب التحقيق جداً، إذ توجد عوائق عملية واقعية شائكة تعترض تحقيق هذا الشرط. ولكن للأمانة والفكرة نقول بأن الأرض شرط لجدية المشروع. وإن لم يتيسر توفيرها الآن فتكون للمستقبل. ويجوز أن نبدأ بالتنفيذ ولو لم يتوفر شرط الأرض».

وأضاف مركّزاً على دور سوريا الأساسي في توفير الظروف الثورية للمنظمة كي تمارس دورها بفاعلية يعجز عنه ما سماه بمشروع الشقيري، عندما قال: «ذكرُ هذا الشرط (شرط الأرض) في المشروع هو من قبيل التعبير عن الصراحة الثورية. لأن هذه قناعتنا ـ الكيان يجب أن يكون له أرض. والفرق واضح بين مشروع الحزب وما ضمنه من شروط، وبين المشروع الذي باشر الشقيري بتحقيقه والذي هو عبارة عن تسوية بين الحكومات المختلفة. وبمقدار ما تنجح الثورة في سوريا بتثبيت أقدامها والانطلاق في تحقيق أهدافها ـ وبالتالي كسب ثقة الشعب العربي في داخل سوريا وخارجها ـ بمقدار ما تستطيع أن تخرج هذا المشروع الى حيز التطبيق، إذ بينه وبين سلامة الوضع الثوري في سوريا ومتانته واستمراره رابطة وثيقة».

الملاحظة الخامسة

تتحدد هذه الملاحظة في هذا المناخ الذي اكتسبت فيه القضية الفلسطينية وضعها في الوطن العربي كقضية تحرير وطنية من ناحية، والذي شهد من ناحية أخرى المواقف العربية المتصادمة بطريق مباشر وغير مباشر حول تكوين منظمة التحرير الفلسطينية في صيغتها الأولى. لقد شرعت الأحزاب والتنظيمات القومية والتقدمية ـ عدا الناصرية والشيوعية ـ في فرز كوادرها وأعضائها من الفلسطينيين في تكوينات حزبية خاصة، تحت القيادة القومية لكل منها؛ وذلك لتقوم ـ على حد تعبيرها ـ بدورها في النضال الفلسطيني الجماهيري، ضمن اطار حركة الحزب القومية. وتقف ضد

انحرافات منظمة التحرير واستئثارها ككيان وطني شامل لجميع الفلسطينيين على اختلاف اتجاهاتهم وتياراتهم السياسية.

وفي هذا المجال، تشكّلت «قيادة اقليم فلسطين» في حركة القوميين العرب، وانبثقت عنها منظمة «شباب الثأر» كجناح عسكري، لكنها لم تتمكن من الصدام المباشر مع العدو، واكتفت بعمليات الاستطلاع والاتصالات داخل الأرض المحتلة.

كما تشكّل داخل حزب البعث العربي الاشتراكي تنظيم حزبي متميز عرف باسم «فرع العمل الفلسطيني»، بهدف التعبئة العقائدية والسياسية والنضالية للجماهير الفلسطينية.

وفي عام ١٩٥٩، ابان الصراع بين بغداد والقاهرة، كوّن رئيس الوزراء العراقي الراحل عبد الكريم قاسم ما سماه «فوج التحرير الفلسطيني»، انضم اليه نحو ثلثمائة جندي فلسطيني مقيمين في العراق، اضافة الى خمسين ضابطاً فلسطينياً من العراق ولبنان والاردن والخليج. وظل هذا الفوج تحت امرة الجيش العراقي، يقتصر عمله على التدريبات في معسكرات الجيش العراقي دون أن يقوم بعملية واحدة ضد العدو الاسرائيلي. وعندما تشكل جيش التحرير الفلسطيني بعد قيام منظمة التحرير، التحق جنود وضباط هذا الفوج بقطاعاته العاملة في العراق.

ووفقاً لما رواه لي الأستاذ أمين هويدي رئيس جهاز المخابرات ووزير الدفاع السابق في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، أنه سعى الى ترتيب لقاء بين الرئيس وبين صديق فلسطيني له هو د. عصام السرطاوي بناء على طلبه، وقد تمّ اللقاء بالفعل في القاهرة في أواخر عام ١٩٦٣. وعرض السرطاوي على الرئيس عبد الناصر مشروعه بتكوين جبهة فلسطينية للتحرير بطريق الكفاح المسلح وطلب دعم القاهرة وقيادة عبد الناصر لهذا المشروع، وأن عبد الناصر أكد له أن القاهرة تدعم كل تحرك يقوم به أبناء فلسطين لتنظيم أنفسهم من أجل المشاركة في تحرير بلادهم، على أن يكون هذا التحرك مستقلاً ولا يصبح طرفاً في الصراعات الناشبة في الساحة العربية. وأنه، أي الرئيس عبد الناصر، يفكر منذ مدة في دعوة أبناء الشعب الفلسطيني إلى تنظيم أنفسهم بأنفسهم في كيان وطني يؤكد الطبيعة الوطنية التحررية للقضية الفلسطينية، ويتعامل من موقع استقلالي مع جميع القوى والحكومات العربية والقوى والهيئات العالمية، وأنه في هذا المجال ينصح بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني تنظيمياً وسياسياً، وضمان عدم التشرذم والانقسام إلى تنظيمات متعددة ومتناحرة.

الملاحظة السادسة

إن كل الجهود التي صاحبت انشاء منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الملحق بها، وقيام المنظمات الفلسطينية المستقلة أو في اطار الأحزاب القومية، ظلت مقتصرة على العمل السياسي البحث في اطار الصراعات العربية ـ العربية في الساحة. وإذا كان هذا كله قد مهد الأرضية لبلورة الهوية والكيان الفلسطيني المستقل، وتعامل نظرياً مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطني،

فإن ذلك لم يدخل حيز النضال المسلح الفعلي إلّا بقيام «فتح» تحت اسم قوات العاصفة بأول عملياتها لحرب العصابات ضد العدو الصهيوني في أول كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٥. ولهذا، فإن هناك اجماعاً فلسطينياً وعربياً، اليوم، على اعتبار هذا اليوم هو تاريخ ميلاد الثورة الفلسطينية المعاصرة التي ظلت تختمر سراً منذ عام ١٩٥٩.

وكان هذا العمل العسكري مفاجأة تامة لجميع الأحزاب والقوى السياسية العربية رغم علم البعض بأن ثمة منظمة فلسطينية «غامضة» قد تكوّنت تحت قيادة لا ينتمي أي من أعضائها الى أحزاب سياسية. وحتى من كان ينتمي اليها قد استقال منها مثل فاروق القدومي بالنسبة الى حزب البعث العربي الاشتراكي. وشملت المفاجأة أيضاً جميع النظم العربية، وبعد فرض تعتيم اعلامي على هذا الحدث من جانب البلاد العربية أيام عدة، أخذت المواقف تتحدد منه ومن منظمة فتح تباعاً.

وفي إطار ما يعنينا في هذه الورقة، فإن مصر الناصرية، بناء على تقارير مخابراتها، اتهمت من أقدموا على هذا الحدث بأنهم «اخوان مسلمون متعصبون»، ألحقته بعد ذلك باتهامهم بأنهم عملاء المخابرات الأمريكية.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد اعتبرهم «انفصاليين»، ولكنه عمد في الوقت نفسه إلى محاولة احتواء فتح والسيطرة عليها من الداخل عن طريق زرع عدد من الكوادر البعثية في صفوفها، ولكن المحاولة فشلت.

وانتقد عدد من قياديي حركة القوميين العرب وكتابها مثل الفقيد غسان كنفاني (فلسطيني ومن أبرز قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيما بعد) انفراد فتح بتحرك مغامر لم تعدّ له الجماهير سلفاً في مقالات نشرت في جريدة المحرر اللبنانية، رد عليها أبو أياد أحد قادة فتح البارزين تحت اسم مستعار.

واتخذ الشيوعيون العرب ـ وبخاصة الحزب الأردني ـ موقف الحذر والشك من حركة فتح المسلحة باعتبارها تعبيراً عن برجوازية صغيرة مغامرة، وهاجم أحمد الشقيري باسم منظمة التحرير الفلسطينية الحركة على أساس أنها تصب موضوعياً في خدمة أعداء حركة التحرير الفلسطينية.

وربما كانت جبهة التحرير الجزائرية التي تولت السلطة في الجزائر بعد الاستقلال هي التنظيم السياسي الوحيد الذي رحب بحركة فتح وعملية العاصفة واعتبارهما أول خطوة على طريق التحرير الحقيقي لفلسطين، وكانت الجزائر قد وافقت على انشاء مكتب لفتح على أراضيها منذ عام ١٩٦٤.

وتتابع بعد ذلك قيام المنظمات الفدائية الفلسطينية السرية التي تنهج، مثل فتح، طريق الكفاح المسلح، منها ما كان مستقلاً عن الأنظمة مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقوات الأنصار الشيوعية، ومنها ماكان على علاقة وثيقة ببعض الأنظمة القومية التقدمية بمعيار ذلك الوقت مثل منظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية) التي ارتبطت بحزب البعث في سوريا، ثم فيما بعد حركة التحرير العربية التي ارتبطت بحزب البعث في العراق بعد الانقسام الذي حدث للقيادة

القومية للحزب في عام ١٩٦٤ .

وبالتالي، فإن الساحة الفلسطينية وكذلك الساحة العربية وجماهيرهما الوطنية أصبحتا بعد ذلك تعيشان ما سمي «بالازدواجية» في المسؤولية والممارسة بين منظمة التحرير الفلسطينية التي باتت تحظى بالشرعية العربية، وبين المنظمات الثورية المسلحة وأبرزها فتح . وقد استمر هذا الوضع إلى ما بعد حرب عام ١٩٦٧ العربية ـ الاسرائيلية التي نشأت عنها أوضاع وظروف جديدة في الوطن العربي بصفة عامة، وفي إدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصفة خاصة.

ومما يجدر الاشارة اليه هنا أن فتح، مع انتقادها الشديد لمنظمة التحرير الفلسطينية التي ليس من طبيعتها الاعداد لمعركة قريبة ضد العدو، وهذا وحده لا يتفق مع منطقنا الذي أصبح واقعاً عملياً في بطاح فلسطين، إلاّ أنها حرصت ـ بوعي لحقيقة علاقات القوى وطبيعة المرحلة ـ على أن لا تقطع الجسور مع المنظمة أو تستفز بالعداء القوى والنظم العربية المساندة لها. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٥ أصدرت العاصفة، الجناح العسكري لفتح، بياناً أكدت فيه أنه: «يهمها أن تعلن بوضوح تام أن مخططاتها في الميدان العسكري والسياسي لا تتعارض مع المخطط الفلسطيني والعربي الرسميين في المعركة، لأن الكفاح من أجل فلسطين يصب في مجرى واحد يبتدىء وينتهي باجتثاث الخطر الصهيوني على أرضنا».
وكان موقف فتح في هذا المجال يتميز عن موقف بقية التنظيمات الفدائية الأخرى، التي شنت هجوماً عنيفاً بهدف تدمير منظمة التحرير والحلول محلها، ولكنها عادت فاقتربت من موقف فتح في المطالبة بإشراك الفئات الثورية والمسلحة في تقرير سياسة المنظمة ونهج تعاملها مع الحكومات العربية والأجنبية».

واندلعت حرب عام ١٩٦٧ وانتهت إلى نتائجها المعروفة بهزيمة مهولة للنظم العربية، ووقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي. وحين خرست مدافع الجيوش العربية، ظلت الحركة المسلحة الفدائية الفلسطينية وحدها في الساحة تقاتل من خلال حرب العصابات، العدو الاسرائيلي. بخاصة وأن الموانع والحواجز التي كانت تقيمها الأنظمة العربية في وجه انطلاق الحركة الفدائية كانت قد سقطت أيضاً مع الهزيمة.

وفي محاولة من اسرائيل لقطع الطريق على استمرار ونمو حركة التحرير الوطنية الفلسطينية المسلحة، فقد بادرت في ٢١ آذار/مارس عام ١٩٦٨ إلى شن هجوم مفاجىء على منطقة الكرامة في غور الاردن الشرقي، حيث تتمركز القواعد الأساسية للتنظيمات المسلحة وعلى الأخص منظمة فتح.
وكان قوام الهجوم ١٥ ألف جندي تساندهم وحدات مدفعية وأربعة أسراب طائرات نفاثة وهليكوبتر. واندلعت نيران معركة عنيفة بين الجيش الاسرائيلي وبين قوات الثورة المحدودة العدد والعدة في ذلك الوقت على جبهة تمتد بطول ٥٠ كيلومتراً. وعلى الرغم من الخسائر التي منيت بها الثورة الفلسطينية، إلاّ أنها قاتلت بشراسة وانزلت خسائر فادحة بالمهاجين الاسرائيليين اضطرتهم إلى الانسحاب.

وشكّلت هذه المعركة نقطة تحوّل خطيرة لصالح الثورة والكفاح المسلح في كل المستويات، في الواقع الفلسطيني والواقع العربي على السواء. وتدفق المتطوعون الفلسطينيون والعرب والمساعدات المادية والدعم بالسلاح على المنظمات الفدائية، وبخاصة منظمة فتح التي قادت معركة الكرامة.

وترسخ ـ من يومها ـ أنها العمود الفقري للثورة ولقيت تجاوباً واسعاً وعميقاً من الجماهير الشعبية العربية، اضطرت العديد من التنظيمات والأحزاب القومية والتقدمية الى اسقاط تحفظاتها السابقة أو على الأقل تجميدها واعادة مناقشتها حتى لاتصطدم بجموع الحركة الجماهيرية بل وقواعدها.

وفي هذه الفترة ـ وبخاصة بعد معركة الكرامة ـ قررت فتح أن تبدأ بممارسة سياسة عربية على مستويين:

الأول، دعم وتنظيم علاقاتها بالجماهير العربية الى أقصى حد ممكن.

والثاني، دعم علاقاتها مع النظم القومية التقدمية، والانتفاع بهذا الدعم في الضغط على النظم الأخرى سواء منها المحافظة التي تملك القوة المالية مثل السعودية، أم تلك التي تشكل أراضيها عمقاً استراتيجياً للثورة وحركتها مثل الاردن ولبنان. وركزت فتح اتصالاتها مع مصر الناصرية في المقام الأول، وكسبت بالفعل دعم ومساندة عبد الناصر إلى أقصى حد ودون شروط حتى وفاته في عام ١٩٧٠، ثم مع سوريا في المقام الثاني، ولكن علاقاتها ظلت، سواء من خلال فتح أم من خلال منظمة التحرير فيما بعد، تتسم بالتعايش والصراع معاً وذلك لأسباب موضوعية عديدة منها ما يتعلق بظروف الصراع على السلطة داخل أجنحة البعث ومحاولة كل جناح استقطاب الثورة لجانبه، ومنها ما يتصل بالدور السوري في المشاركة وشعار قومية المعركة ودور سوريا الخاص بشأنها.

في اطار هذه الظروف نضج الوضع لحسم قضية الازدواجية في الساحة الفلسطينية بين منظمة التحرير التي ظلت تتمتع بالشرعية العربية، وبين حركة التحرير الوطنية الفلسطينية المسلحة بفصائلها المختلفة وفي مقدمتها منظمة فتح.

وبات واضحاً أن الجماهير الفلسطينية في داخل الأرض المحتلة وخارجها وكذلك مصر الناصرية وظفت كل ثقلها لصالح فتح، الأمر الذي اضطر الشقيري الى تقديم استقالته في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٧. وانعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في القاهرة في تموز/يوليو عام ١٩٦٨ بمشاركة مائة مندوب اختارتهم اللجنة التحضيرية، وأوكل اليها مهمة اختيار أعضاء المجلس الوطني على أساس الربط بين مسألة الوحدة الوطنية وبين وحدة العمل الثوري. واجتمع المجلس الوطني الجديد في دورته الخامسة في شباط/فبراير عام ١٩٦٩، وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة برئاسة ياسر عرفات، التي كانت فتح قد أعلنت ـ قبيل زيارة الرئيس عبد الناصر الى موسكو في تموز/يوليو عام ١٩٦٨ وبرفقته ياسر عرفات سراً ـ اعتماده ناطقاً رسمياً باسم الحركة، وممثلاً لها في جميع المستويات «الرسمية والشعبية والتنظيمية والمالية والاعلامية».

وفتحت بذلك أبواب منظمة التحرير أمام جميع القوى والتيارات والتنظيمات المسلحة الفلسطينية على أساس أنها الوعاء السياسي للوحدة الوطنية. وأصبحت القيادة في المنظمة ممثلة للعمل الثوري، وانتهت مشكلة الازدواجية، وبدأت مرحلة جديدة للثورة الفلسطينية.

وفي هذه المرحلة ظل الهدف المعلن للمنظمة هو الهدف الاستراتيجي البعيد المدى للثورة وهو: «تحقيق التحرير الشامل والعام للتراب الفلسطيني كله. والمضي بالثورة الى أن يتم تحقيق النصر واقامة الدولة الفلسطينية

الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني والعنصري».

وقد أيدت جميع القوى والأحزاب القومية والتقدمية العربية الهدف المعلن للمنظمة ما عدا الشيوعيين العرب بما فيهم الشيوعيين الفلسطينيين الذين كانوا منتمين إلى الحزب الشيوعي الاردني، وشرعوا في العمل على تكوين حزب شيوعي فلسطيني مستقل. وكانت وجهة نظر الشيوعيين بصفة عامة أن هدف المنظمة صحيح استراتيجياً في المدى البعيد، ولكنها مطالبة بأن تحدد في إطار المدى العاجل والمتوسط أهدافاً مرحلية يمكن انجازها خلال تعبئة فلسطينية وعربية بمعيار الامكانات المتاحة وعلاقات القوى الاقليمية والدولية. ولكنهم مع ذلك لم يطرحوا تحديداً مجسداً بدقة لأهداف المدى العاجل والمتوسط.

الملاحظة السابعة

تتمثل في أنه منذ حلت قضية الازدواجية للكيان الفلسطيني، بعد هزيمة عام ١٩٦٧، من خلال تولي التنظيمات الثورية المسلحة مسؤولية قيادة منظمة التحرير، مع تميز «فتح» بوزن خاص فيها، فإن المنظمة باتت تمارس مسؤولياتها القيادية على نحو فعال وأكثر تنظيماً للجماهير الفلسطينية في داخل وخارج الأرض المحتلة. وتستقطب الاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني ليس من الجماهير الشعبية العربية فقط، بل من النظم والحكومات العربية والأجنبية.

ولكنها في الوقت نفسه أصبحت قوة ذات ثقل له وزنه الاستقلالي المتزايد في الساحة العربية. الأمر الذي يحد من قدرة النظم العربية على المناورة أو المزايدة عليها، سواء من ناحية اليمين أم من ناحية اليسار. وهذا دفع بتكوين تحالف أمريكي ـ اسرائيلي يستند موضوعياً الى تأييد النظم المحافظة، منذ بداية السبعينات لمحاولة تحجيم المنظمة والحد من نفوذها الفلسطيني والعربي والدولي، إن لم يكن تصفيتها وتحطيم ما أصبح يعرف بهياكلها الأساسية.

وفي هذا الاطار، يرصد المراقب أنه في كل مرة تمكنت المنظمة من بناء مركز قوة تنظيمية وبشرية وعسكرية على أرض عربية لها تلامس جغرافي مع اسرائيل، أو في كل مرة نسجت منها علاقات نضالية قوية مع الحركة الوطنية في بلد عربي أو مع نظام عربي يندرج في مجموعة ما كان يسمى بالنظم الوطنية التقدمية، فإن سرعان ما يتكوّن تحالف أمريكي ـ اسرائيلي مع القوى الانعزالية والرجعية في المكان لضرب الثورة ومحاولة تصفيتها مستغلاً في ذلك صعوبات وجود الثورة في حالة الحصار العربي الواقعي على الأرض، ووجود تجاوزات وأخطاء للمنظمة أو بعض الأعضاء المنتمين إليها.

وهكذا تفجر العديد من الأزمات الخطيرة، التي كانت كل منها امتحان الحياة أو الموت للثورة. وبدأت الأزمة الأولى في الاردن من خلال اشتعال الحرب الأهلية فيما بين أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠ وتموز/يوليو عام ١٩٧١، وتدخل مصر الناصرية لإيقاف مجازر التصفية التي واجهتها الثورة منفردة بعد أن امتنعت القوات العربية الموجودة في المكان أو بالقرب منه عن التدخل لصالح الثورة، رغم الوعود السابقة.

وبعد أن انتقلت الثورة بمركزها الى لبنان، اندلعت الأزمة الثانية على مرحلتين. الأولى عام ١٩٦٩ حول تحديد وتحجيم الوجود الفدائي، ومحاولة حلها مؤقتاً بتدخل من مصر الناصرية فيما عرف باسم اتفاقية القاهرة بين السلطة اللبنانية وبين المنظمة، والتي لم تلبث أن انهارت باشتعال الحرب الأهلية في لبنان منذ عام ١٩٧٥. (لاحظ ظاهرة تفجير الحرب الأهلية في كل مرة على شكل طائفي). وفي هذه المرة اتخذت سوريا (بعد حركة التصحيح التي قام بها الرئيس حافظ الأسد) موقفاً لصالح الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ولكنها اصطدمت بالثورة الفلسطينية في حزيران/يونيو عام ١٩٧٦، ونشب بالفعل قتال ضارٍ لأول مرة بين سوريا وبين الثورة الفلسطينية شمل بيروت وصيدا وطرابلس وجبل لبنان.

وفي هذه المرحلة، وقع صدام سياسي أمكن استيعابه وتجاوزه بين مصر الناصرية وبين المنظمة حول الموقف من قبول مصر لمبادرة روجرز عام ١٩٧٠ ورفض الثورة لذلك. وتمّ الاتفاق على أحقية كل طرف، بحكم طبيعته وظروفه، في اتخاذ موقفه، وعلى أساس أن موقف مصر تكتيكي يقصد به استغلاله في بناء حائط الصواريخ للدفاع الجوي. في حين أن موقف الثورة استراتيجي يرفض التسوية السياسية على أساس القرار رقم (٢٤٢) الصادر عن مجلس الأمن والذي سبق أن قبلته مصر ورفضته الثورة باعتباره يتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها قضية لاجئين لا قضية تحرير وطني. ووقعت في الفترة نفسها صدامات سياسية عنيفة استخدم فيها سلاح التصفية الجسدية لبعض قادة الثورة، بين منظمة التحرير وبين حزب البعث العربي الحاكم في العراق. وكان الدافع الى ذلك جملة عوامل من بينها التمزق الذي ساد علاقات النظم الوطنية التقدمية فيما بينها، وجنوح المنظمة الى التعاون الوثيق مع مصر ـ الناصرية من ناحية، والحرص على التعامل الايجابي مع سوريا من ناحية أخرى (بعد الانشقاق في حزب البعث) باعتبار أهمية الموقع الاستراتيجي لسوريا بالنسبة إلى الثورة الفلسطينية. وكان البعث في العراق يعتبر كلاً من مصر وسوريا، بعد هزيمة عام ١٩٦٧، قد أسقطا الخيار العسكري وباتا يسعيان الى تسويات سياسية سلمية.

وشرعت مصر ـ بعد وفاة جمال عبد الناصر وتولي أنور السادات الرئاسة ـ تضغط على منظمة التحرير للمضي معها في سياسة الخطوة خطوة التي مارسها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق والتي أثمرت اتفاقيات فض الاشتباك الثلاث على كل من الجبهة المصرية والجبهة السورية مع العدو الاسرائيلي. واقامة حكومة في المنفى تسقط الخيار العسكري وتركز كل جهدها في الحل السياسي الدبلوماسي. ولكن المنظمة ظلت تقاوم هذه الضغوط بقوة حتى وصلت إلى درجة القطيعة مع مصر بعد انتهاج مصر لسياسة كامب ديفيد وابرام الصلح المنفرد مع اسرائيل، الذي طرح مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين الذي حاربته المنظمة باعتباره يصفي أسس قضية التحرير الوطني الفلسطيني. وشاركت في عام ١٩٧٨ سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية في تكوين ما عرف في الساحة العربية باسم جبهة الصمود والتصدي، بهدف بلورة موقف قومي تقدمي عربي موحد لادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، سياسياً وعسكرياً، ضد جبهة كامب ديفيد من ناحية، وتردد وضعف الالتزام القومي بالقضية لدى بقية البلاد العربية التي اكتفت ـ حسب تعبيرها ـ بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر والمناهضة اللفظية لكامب ديفيد من ناحية أخرى.

وجاءت قمة أزمة الوجود وامتحان الحياة والموت بالنسبة الى منظمة التحرير في مواجهتها للغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو عام ١٩٨٢. ولم يقف معها في المعركة الرهيبة التي دارت بينها وبين اسرائيل التي استخدمت فيها ثلثي قواتها المسلحة البرية والجوية والبحرية غير الحركة الوطنية اللبنانية وقواتها المسلحة التي وضعتها تحت قيادة القوات المسلحة لمنظمة التحرير. استهدفت الحرب الى جانب احتلال لبنان وفرض معاهدة السلام بشروط اسرائيلية عليه، تصفية ما سمته اسرائيل بالهياكل الأساسية لمنظمة التحرير. واستطاعت القوى المشتركة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية التي كانت تضم الأحزاب والقوى الناصرية والقومية في لبنان والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي أن تصمد في مقاومة العدو، وانزال أفدح خسائر مني بها جيشه في تاريخ الحروب العربية ـ الاسرائيلية الخمس السابقة، وأن تمنع الجيش الاسرائيلي من اختراق بيروت رغم الهجوم عليها وقصفها المستمر من البر والبحر والجو لمدة ثمانية وثمانين يوماً. ولكن المنظمة اضطرت مع ذلك الى الخروج من بيروت الى تونس والجزائر وصنعاء وعدن.

مع هذه الأزمات الطاحنة والمتعاقبة واجهت المنظمة الفلسطينية معارك متوالية ضد حصار سياسي وجغرافي وعسكري من الامبريالية الأمريكية في تحالفها مع اسرائيل. وبدا كما لو أن جميع القوى الاقليمية والدولية في الصراع قد اتفقت موضوعياً ـ بدرجة أو بأخرى ـ على تصفية منظمة التحرير أو على الأقل تحجيمها إلى أقل قدر ممكن من الفاعلية والتأثير.

وخلال هذه المرحلة القلقة العنيفة كان لا مفر من أن تتعدد الاجتهادات والمواقف الفكرية والسياسية والعملية داخل المنظمة من ناحية، وبينها وبين بقية القوى القومية والتقدمية سواء أكانت حاكمة أم في المعارضة من ناحية ثانية، وذلك حول كل شيء تقريباً: الخط السياسي، إدارة الصراع، التحالفات، الأخطاء والنواقص.. الخ.

في هذا الاطار يمكن رصد مجموعة من الظواهر لحركة منظمة التحرير في علاقات أعضائها بعضهم مع بعض، وعلاقاتها مع القوى القومية والتقدمية في الوطن العربي. وهي ظواهر مزدوجة السمات طبقاً لرؤية ونظرة كل فصيل اليها، ايجاباً أو سلباً.

ولعل أهم هذه الظواهر يتحدد فيما يلي:

أولاً: علاقة المنظمة ودورها في الواقع العربي، وهل هي أداة التثوير لهذا الواقع، أم أن دورها التثويري ينبع من خلال تلاحمها مع حركة الجماهير وتنظيماتها وأحزابها القومية والتقدمية دون أن تحل محلها أو تختلس بعض مهامها أو كلها؟ وقد حاولت المنظمة في هذا الاطار أن ترفع شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية، وفي الوقت نفسه تجعل من نفسها ونضالها محوراً لتجميع كل القوى القومية والتقدمية في الساحة العربية على اختلاف منابعها الاجتماعية والفكرية في بناء جبهوي قام في عام ١٩٧٢ في بيروت تحت اسم الجبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية.

ثانياً: الجمع أو التمييز، وكيفية ذلك في كل حالة، بين العمل السياسي وبين العمل العسكري. وبتعبير آخر هل يستحق الأمر السعي وراء الشرعية العربية والدولية والمشاركة في

المباحثات والعمل السياسي العربي والدولي من أجل ما أصبح يعرف باسم «الحل العادل والشامل للصراع»؟ أم أن ذلك سراب ووهم واستنفاد لا طائل من ورائه إلاّ الوقوع في شرك التسويات الأمريكية والاسرائيلية والعربية المطروحة، وأن المنظمة يتوجب عليها أن تصب كل جهدها في العمل العسكري وحده ولو أدى ذلك الى العودة الى السرية الكاملة؟ وكانت هذه القضية قد برزت في داخل الساحة الفلسطينية وفي الساحة العربية إزاء اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير كعضو مراقب يتمتع بالشرعية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٤.

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين الطابع الوطني الخاص الفلسطيني وبين الطابع القومي العام للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي الاسرائيلي، وأحقية أو مدى ما يمكن أن يكون لمنظمة التحرير من قرار وطني مستقل بالقياس الى القرار القومي العام. وكان ذلك إزاء ما حصلت عليه المنظمة من اعتراف عربي خلال مؤتمر قمة الرباط في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٤ بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

رابعاً: امكانية تحديد هدف مرحلي للواقع الراهن والمستقبل المنظور لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهل هذا يضر بالهدف الاستراتيجي البعيد المدى أم يصب في خدمته؟ وكان ذلك في مواجهة ما انتهى إليه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة في حزيران/يونيو عام ١٩٧٤ حيث أصدر بناء على ما سماه بالمستجدات على الساحة الفلسطينية بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣، برنامجاً سياسياً مرحلياً عرف بمصطلح برنامج النقاط العشر. يدعو فيه إلى: «اقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة (طورها بعد ذلك الى الدولة الفلسطينية المستقلة) على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره». وذلك انطلاقاً من أن: «أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس السابقة».

وقد كان هذا القرار الذي صدر بموافقة جميع المنظمات الأعضاء في منظمة التحرير، سبباً، في اثارة مناقشات فكرية وسياسية حادة شاركت فيها جميع القوى والتنظيمات والأحزاب القومية والتقدمية التي انقسمت على بعضها، مما أدى الى وقوف البعث العراقي موقفاً معادياً منه بشدة واعتبره «مؤامرة تصفوية للهدف الفلسطيني القومي». كما سحبت مجموعة من المنظمات موافقتها عن القرار وهي الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أعلنت أيضاً ـ في أول سابقة من نوعها ـ انسحابها من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وكوّنت هذه الفصائل فيما بينها ما عرف باسم «جبهة الرفض» ولا تزال هذه الجبهة ـ تحت مسميات أخرى وفي أوضاع مختلفة ـ منبع حركة الانشقاقات والتصادمات داخل منظمة التحرير حتى وقتنا الحاضر مع تعديل في موقف القوى القومية العربية المساندة لها.

ومنذ ذلك الوقت بدأت تظهر في الواقع الفلسطيني والواقع العربي تحليلات وتصنيفات لقوى منظمة التحرير بين يمين ويسار، رغم أن الجميع مازال يسلّم بأن المرحلة ذات طبيعة تحرر وطني في الأساس لشعب مطرود من أرضه ومشتت في أكثر من بلد في العالم.

خامساً: الموقف من الاردن وبخاصة بعد الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية في

حزيران/يونيو عام ١٩٨٢، وخروج منظمة التحرير من بيروت. فقد ناقشت الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني التي انعقدت في الجزائر في شباط/فبراير عام ١٩٨٣ بمشاركة جميع فصائل المنظمة طبيعة العلاقات الواجبة مع الاردن، واعترف الجميع بالأهمية الاستراتيجية للأردن بالنسبة الى واقع ومستقبل الثورة الفلسطينية، سواء من ناحية أن الاردن يشكل أطول جبهة مواجهة مع اسرائيل أم أنه ـ من ناحية أخرى ـ يضم أكبر كتلة بشرية فلسطينية خارج الأرض المحتلة. هذا فضلاً عن العلاقات التاريخية الخاصة بين الشعب الاردني والشعب الفلسطيني. ولذلك فقد كان هناك اجماع على ضرورة أن توثق المنظمة علاقاتها الى أقصى حد مع الجماهير الأردنية وتنظيماتها السياسية والشعبية. بيد أن الخلاف بين فصائل منظمة التحرير حول مدى ما يمكن أن يترتب على ذلك من علاقات مع النظام الأردني الذي شن الحرب ضد منظمة التحرير في أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠، وأن هناك نتيجة لذلك وبسبب الظروف الموضوعية للصراع والتي تشي بأطماع الاردن ـ كي يمتلك الحد الأدنى من المقومات والامكانات كدولة ـ في استعادة ضم الضفة الغربية اليه. وهو ما حاوله بالفعل من خلال المشروع الذي طرحه في عام ١٩٧٢ تحت اسم المملكة العربية المتحدة. وبالتالي فهو ـ موضوعياً ـ يشكل قوة بديلة للمنظمة. وقد تبنى هذا الموقف بعض الفصائل ولكن المجلس في النهاية أيد وجهة نظر الأغلبية، وفتح التي استندت إلى أن ظروف المنطقة بصفة عامة وظروف الصراع بصفة خاصة قد تغيرت تماماً بعد أحداث كامب ديفيد والحروب الفلسطينية ـ اللبنانية ـ الاسرائيلية في عام ١٩٨٢. وإذا كان يجب التركيز على انجاز الهدف المرحلي للثورة وهو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وغزة، فإنه من الضروري اعادة ترتيب الأوضاع مع الاردن بما يخدم هذا الهدف بخاصة وأن الأردن التزم بقرار القمة العربية بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ورفض الاشتراك في سياسة واتفاقات كامب ديفيد، وأن هذا الترتيب للأوضاع يستلزم التعامل مع الخلافات والصراعات الاردنية الفلسطينية باعتبارها تناقضات فرعية بالقياس مع التناقض الرئيسي ضد التحالف الأمريكي ـ الاسرائيلي. وأنه يمكن الوصول الى صياغة للعلاقات الأردنية ـ الفلسطينية على أساس رفض كامب ديفيد والخيار الاردني ومبادرة ريغان وأي مشروع آخر للصلح المنفرد مع اسرائيل، وأن لا انابة أو تفويض من المنظمة للأردن في التباحث باسمها، وإنما للعمل بصورة مشتركة من خلال صيغة المؤتمر الدولي متخذين من مقررات قمة فاس عام ١٩٨٢ (الذي عرف باسم المشروع العربي للسلام) الحد الأدنى للموقف الأردني ـ الفلسطيني المشترك. وذلك إضافة إلى أن الأمن المشترك يستلزم اعداد صيغة كونفدرالية بين الأردن وفلسطين بعد قيام دولتها الوطنية المستقلة. وأن ذلك هو المدخل الواقعي والحقيقي لوحدة النضال الأردني ـ الفلسطيني على المستوى الشعبي.

وقد تأكد هذا الموقف من جديد خلال قرارات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني التي انعقدت في عمان في عام ١٩٨٤.

وحول هذا الموقف اتخذ حزب البعث الحاكم في سوريا جانب المعارضة الجذرية الى حد رفع شعار اسقاط النظام الأردني واعتبار هذا مهمة ملحة للجماهير الأردنية والفلسطينية معاً. واتخذ هذا الموقف من جانب المنظمة دليلاً على انحراف قيادتها اليمنية وتحالفها مع الرجعية العربية لتصفية

القضية. وشارك سوريا في هذا المجال مؤتمر الشعب العامل في ليبيا.

وانقسمت الحركة الوطنية اللبنانية بين مؤيد للموقف السوري مثل الحزب القومي السوري والحزب التقدمي الاشتراكي، وبين اتخاذ موقف الحذر مع نقد النهج اليميني لقيادة المنظمة مثل الحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي الأردني وبعض الفصائل الناصرية.

في حين لقي موقف المجلس الوطني الفلسطيني التأييد مشروطاً بالضمانات التي تضمنتها قرارات المجلس كل من: جبهة التحرير الجزائري، الحزب الاشتراكي اليمني، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب، حزب البعث الحاكم في العراق، الحزب الشيوعي في كل من المغرب وتونس وحزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس.

سادساً: الموقف من مصر الرسمية بعد سقوط السادات وتولي الرئيس حسني مبارك مسؤولية الرئاسة.

وكانت منظمة التحرير قد اتخذت دوماً، بعد كامب ديفيد، موقفاً يميز بين مصر الرسمية ومقاطعتها، وبين استمرار العلاقات مع الحركة الوطنية المصرية من أجل النضال المشترك لاسقاط نهج واتفاقات كامب ديفيد.

ولكن قيادة المنظمة طلبت اعادة النظر في هذه المعادلة في ضوء المستجدات في الواقع المصري والواقع العربي بعد الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية في حزيران/يونيو عام ١٩٨٢، وذلك على أساس رصد عدد من التوجهات الايجابية التي صدرت عن النظام المصري تحت قيادة الرئيس مبارك، وفي مقدمتها اعادة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وهو الاعتراف الذي كان الرئيس السادات قد أسقطه تنفيذاً لاتفاقات كامب ديفيد والصلح المنفرد مع اسرائيل، وسحب السفير المصري من تل أبيب احتجاجاً على الغزو الاسرائيلي للبنان ومجازر صبرا وشاتيلا، والتدني المستمر في علاقات التطبيع مع مصر، وايقاف مباحثات الحكم الذاتي للفلسطينيين لرفضه المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي الذي يتناقض مع حق تقرير المصير من جانب، ولأنه لا يحق لأي قوة عربية أن تتحدث باسم الفلسطينيين أو نيابة عنهم من جانب آخر.

وعلى هامش الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني التي انعقدت بعد الخروج من بيروت في الجزائر في شباط/فبراير عام ١٩٨٢، تم اجتماع ضم جميع فصائل الحركة الوطنية المصرية من ناحية، وفصائل منظمة التحرير من ناحية أخرى لدراسة كيفية ممارسة هذه المعادلة في ضوء المتغيرات. وانتهى الاجتماع الى ضرورة تشجيع النظام المصري على الرغم من التزامه الرسمي المعلن بكامب ديفيد على مزيد من الخطوات التي تؤدي الى ابتعاده الفعلي عنه، وذلك بالاتفاق مع الحركة الوطنية المصرية. وتم اعادة صياغة المعادلة على أساس أن تقيم المنظمة علاقات مع النظام المصري بمقدار ابتعاده عن كامب ديفيد، وذلك على أساس أن اسقاط نهج واتفاقات كامب ديفيد، ليس قضية مصرية وحسب، وإنما قضية عربية قومية ولن يتم في يوم وليلة نتيجة علاقات القوى السياسية

والعسكرية في المستوى القومي والاقليمي والدولي، وإنما من خلال نضال طويل النفس. وقد ثبت مدى الضرر الفادح الذي أصاب العمل الجماعي العربي نتيجة افتقاد دور مصر وثقلها في الساحة العربية، وأن استعادة هذا الدور بفاعليته الوطنية والقومية ضرورة يحتمها النضال القومي والفلسطيني معاً، حيث ان عزل مصر عن وطنها العربي وقضاياه هو هدف استراتيجي للتحالف الأمريكي ـ الاسرائيلي.

وجاءت زيارة ياسر عرفات بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام لقوات الثورة للقاهرة، ولقاؤه مع الرئيس حسني مبارك في أواخر عام ١٩٨٣، لتؤجج الصراعات داخل منظمة التحرير وفي الساحة العربية حول هذه الخطوة.

واعتبر ياسر عرفات ومؤيدوه أن هذه الخطوة هي ترجمة لقرار الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني السابق الاشارة اليه، حيث ان مصر الرسمية وفرت الحماية البحرية والجوية لقوات الثورة الفلسطينية الخارجة من طرابلس ـ لبنان، في وقت رفضت فيه بقية النظم العربية أو اعتذرت عن المشاركة في هذه الحماية في مواجهة الحصار الاسرائيلي، وأن عرفات حرص في لقائه مع الرئيس مبارك أن يسجل استمرار عداء المنظمة ورفضها لنهج اتفاقات كامب ديفيد.

واعتبرت أطراف أخرى في المنظمة ومن بينها بعض قيادات فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن زيارة عرفات فيها تجاوز لقرارات المجلس الوطني، وعمل انفرادي لا يلزم المنظمة، في حين هاجمت أطراف ثالثة في المنظمة وعلى رأسها: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمنشقين عن فتح والمنظمات التي تكوّن منها التحالف الوطني الذي تسانده سوريا وليبيا الزيارة باعتبارها عملاً من أعمال الخيانة للقضية الفلسطينية والمنظمة ويصب في خدمة مخطط كامب ديفيد.

وانقسمت الأحزاب والتنظيمات القومية والتقدمية العاملة في الساحة العربية إزاء الزيارة والعلاقة مع مصر إلى المواقف الثلاثة السابق ذكرها.

ويمكن القول إن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في مصر كان في مقدمة المعبرين عن الموقف الأول. وذلك على أساس أنها خطوة ايجابية تدخل في اطار الالتزام بحقوق الشعب الفلسطيني كما حددتها مؤسساته الشرعية. تجسد حسب كلمة الحزب في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني التي عقدت في عمان «ان كل خطوة للاقتراب من الحقوق الفلسطينية من جانب مصر الرسمية تعني ابتعادها خطوة عن معسكر كامب ديفيد والمخطط الأمريكي ـ الصهيوني».

وكان الحزب الاشتراكي اليمني هو أكثر المعبرين عن الموقف الثاني، أما حزب البعث الاشتراكي في سوريا فكان هو أكثر المعبرين عن الموقف الثالث.

هذا اطار عام سريع للخطوط الرئيسية للعلاقات بين منظمة التحرير وبين القوى والأحزاب القومية والتقدمية في الساحة العربية، وذلك من خلال المراحل المتتابعة على مدى عشرين عاماً من حياة الثورة الفلسطينية المعاصرة التي تفجرت في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٥. وذلك كله في حدود ما هو متاح ـ حالياً ـ من مراجع ومعلومات في هذا الشأن.

المُناقشَات

قبل ان نطرح الآراء التي أبديت على الورقة، تجدر الاشارة الى ان القارىء سوف يلاحظ ان المناقشة قد كشفت، على اكثر من مستوى، عن خلافات جدية في الرأي، بل واحياناً عن وجهات نظر متقابلة تماماً، وكان هذا متوقعاً اذا اخذنا في الحسبان:

طبيعة المشكلة الفلسطينية، وازدياد تعقد هذه المشكلة على امتداد فترة تبدأ على الأقل منذ عام ١٩٤٨، ثم يضاف الى ذلك عدد من العوامل التالية:

لقد جرت مناقشة قضية الثورة الفلسطينية عقب احداث هائلة معروفة: الغزو الاسرائيلي للبنان، المقاومة البطولية لقوى الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية، خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، وما صحب هذا واعقبه من تفجر الخلافات بل والانقسام في صفوف فتح كبرى منظمات المقاومة الفلسطينية، ثم احتدام الخلافات على الساحة العربية حول تقويم مواقف القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومواقف قائد المنظمة ياسر عرفات.

غير انه قد يضاف الى هذه العوامل الموضوعية اعتبار مهم ـ على المستوى الذاتي ـ هو أن بعض المشاركين في الندوة ـ ومن بينهم بالطبع مقدم الورقة المطروحة ـ هم بحكم مواقفهم ومواقعهم وارتباطاتهم الحزبية أو السياسية يقفون على مستوى الفكر والممارسة في قلب الاحداث التي طرأت والخلافات التي استجدت على الساحة العربية بعد الخروج من بيروت، ومن هنا كان توجه الندوة الى ان تهتم باستكشاف الطروح الواضحة والمحددة لمختلف الآراء، وليس فتح المجال لردود وتعقيبات تستهدف تجاوز الخلافات بين وجهات النظر المقدمة.

ودارت المناقشة على الوجه التالي:

وجه بعض المشاركين انتقادات تناولت منهج الورقة في معالجة الموضوع وتتلخص فيما يلي:

ـ جاءت الورقة مطبوعة بنظرة وحيدة الجانب، سواء في وجهة النظر المعروضة أم في سرد الوقائع: فثمة اشارة الى أزمة بين سوريا والمنظمة، لكن وجهة النظر السورية غير معروضة.

ـ عند استعراض العلاقات التي قامت بين قيادة الثورة الفلسطينية وبين الاحزاب والقوى الوطنية التقدمية العربية من ناحية، وبين الثورة ونظم الحكم العربية من ناحية اخرى، تميل الورقة الى عدم طرح الجوانب التي تتعلق بمسؤولية قيادة الثورة الفلسطينية عن الأخطاء والممارسات السلبية التي تتحملها القيادة.

ـ بينما أفاضت الورقة في الاشارة الى علاقة الثورة الفلسطينية بالاحزاب والقوى السياسية القائمة في المشرق العربي، نلاحظ انها لم تعط علاقة الثورة مع الاحزاب والقوى السياسية في المغرب العربي العناية نفسها.

لقد طرح في الندوة العديد من الآراء التي تناولت الثورة الفلسطينية: طبيعتها وموقعها من حركة التحرر الوطني العربية. وكان ثمة اهتمام بوجه خاص بالأزمة التي تتعرض لها في مرحلتها الراهنة: مظاهرها وأسبابها وآفاق تجاوزها. ودارت المناقشة على الوجه التالي:

ـ ان القضية الفلسطينية قضية وطنية ولكنها تحتل في الوقت نفسه موقعاً محورياً في مجمل حركة النضال القومي العربي.

ـ وفي مرحلتنا المعاصرة تمثل الانجاز الأساسي لشعب فلسطين العربي في بروز الحركة الوطنية الفلسطينية التي تتولى قضيتها الوطنية بنفسها.

ـ وللثورة الفلسطينية خصوصيتها، لكن هذا لا يعني ان القضية هي قضية الفلسطينيين وحدهم، وانما هي مسؤولية عربية من واقع ان اسرائيل تمثل خطراً على الوطن العربي في مجمله. ولكن، يتعين في الوقت نفسه ان نلتفت الى أن مغالاة بعض الانظمة العربية في التأكيد على هذه «الخصوصية» بهدف دفع الفلسطينيين الى ان يفعلوا ما بدا لهم، انما ينتهي في الواقع الى ترسيخ النزعات القطرية.

ـ والعلاقة بين حركة التحرر الوطني الفلسطينية وبين النظم العربية علاقة جدلية تتخذ صيغة الترابط والاستقلال في آن واحد، ففكرة الترابط تطرح الجانب القومي من معركة تحرير فلسطين، وذلك بما يجعل هذه المعركة «قومية اكثر من غيرها» من المعارك الوطنية التي دارت على اتساع الوطن العربي، ولعل هذا مصدره تصور ابتدائي مؤداه ان لقضية فلسطين طابعاً خاصاً يحتم أن يتم تحريرها بجهد قومي مشترك ومن منطلق مسؤولية قومية مشتركة. هذا، في حين ان الحركات العربية التحريرية الأخرى كانت في الأساس ـ والمثال هنا معركة الجزائر ـ مسؤولية الشعب المعني أولاً في قطره، ثم تمثل البعد القومي كجهد اضافي وذلك على الرغم من ان هذا الجهد كان له وزنه المؤثر في حينه.

ويترتب على هذا التصور عدد من المشاكل والتعقيدات التي احاطت وتحيط بالعلاقات القائمة بين الثورة الفلسطينية وقيادتها منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) وبين النظم العربية من ناحية، وبين الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية العربية من ناحية أخرى.

وطرح رأي أيضاً عن خصوصية الثورة الفلسطينية يقول إن الحركة الوطنية الفلسطينية نشأت

في ظروف كانت فيها حركة التحرر الوطني العربية في حالة تراجع، الأمر الذي شكل نوعاً من التناقض المأساوي لشعب فلسطين. والنظرة السائدة الى المقاومة الفلسطينية عندما قامت منظمة (فتح) انها قلبت المعادلة الناصرية ـ البعثية التي تمت صياغتها على أساس أن الوحدة هي الطريق الى فلسطين، فأصبح الشعار أن فلسطين هي الطريق الى الوحدة.

وتعددت الآراء حول الوضع الراهن للثورة الفلسطينية والعقبات الخطيرة التي تواجهها:

فقد التقت بعض الآراء على ان الثورة تمر بفترة انتقال سوف تتحدد بعدها خريطة القوى الواقعة على أرضها.

وطرح تساؤل عما اذا كانت الثورة الفلسطينية تتعرض لأزمة حقيقية هي نهاية مرحلة وبالتالي بداية مرحلة أخرى، أم ان الأمر هو من نوع الأزمات التي عرضت لها من قبل وتمكنت من تجاوزها؟

ـ يقدر البعض أن الثورة الفلسطينية تواجه مرحلة جديدة بالفعل، وتمت الاشارة الى بعض مظاهر هذه الأزمة، من ذلك مثلاً أن الثورة الفلسطينية لم يعد لها مجال لممارسة نفوذها في لبنان كما كانت تفعل من قبل، وفي ان ممارستها في لبنان كانت تجعل منها في الواقع نوعاً من السلطة، واذ يتم تجريد الثورة من مواقعها على الأرض اللبنانية تنحسر فعالياتها لتصب إما من خلال انظمة عربية مثل سوريا، وإما من خلال الاعتماد على علاقات عربية أخرى (مصر والأردن). أما الكفاح المسلح فيكاد يكون طريقه مسدوداً ولم تعد مقوماته متوافرة، ولكن هذا لا يعني انه لم تعد هناك حاجة اليه.

مظهر آخر من مظاهر الأزمة: الانشقاق الواقع في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وقد حدث الانشقاق أول ما حدث في فتح، وبدأ قبل غزو اسرائيل للبنان. والواقع ان الانشقاق لم يتولد من خروج المنظمة من بيروت، فقبل ذلك كانت هناك خلافات حول طائفة من الموضوعات مثل: الموقف من مبادرة ريغان، والموقف من مشروع فاس، والموقف من مصر، والحوار مع الاسرائيليين. واليوم يطرح على فصائل الثورة الفلسطينية الاجابة عن عدد من الاسئلة تتعلق بدور المنظمة في الكفاح المسلح والنضال السياسي وعلاقاتها العربية والدولية.

ومع التسليم بالأزمة التي تواجه الثورة الفلسطينية، يرى بعض المشاركين أنه يصعب ان نتصور ان الخلاف في صفوف (م. ت. ف) هو خلاف بين فريق يريد مواصلة الكفاح المسلح وبين فريق آخر يرفضه. لأن بعض المؤمنين به غير قادرين على قيادة هذا الكفاح، ذلك انهم محكومون بحسابات عربية. لكن هذا لا يمنع القول بأن الثورة الفلسطينية تقف اليوم على مشارف مرحلة جديدة وذلك على مستوى الموقف السياسي، ومستوى البرنامج ومستوى علاقاتها مع القوى العربية الاخرى.

وفي هذه الظروف، ربما ضاعف من حدة أزمة الثورة الفلسطينية أن الاجماع العربي حول قضية فلسطين قد يكون في حكم المستحيل، بل لقد عبر بعض المشاركين عن مخاوفهم من أن القضية الفلسطينية تتراجع في المنظمات الدولية ويخف وزنها، ويخشى أنها لم تعد «قضية العرب الأولى» حتى عند بعض الوفود العربية في تلك المنظمات.

وفي محاولة من الندوة للتعمق في أسباب الأزمة طرحت الآراء التالية:

ـ ان سبباً من أسباب الأزمة هو أن قيادات الانظمة العربية الوطنية التقدمية والمحافظة على حد سواء أعطت لنفسها الحق في أن تنوب عن اصحاب الثورة ـ وبمعزل عنهم ـ في تصور الحل الأمثل لما يسمى بالقضية الفلسطينية.

ـ انه جرت معالجة خاطئة عندما طرحت على الساحة قضية ما يسمى «بفلسطينية المعركة» و«قومية المعركة». ذلك أن الفلسطينيين لم ينالوا من قومية المعركة غير الجانب السلبي من تعدد وتضارب مواقف العواصم العربية. ومع الايمان بقومية المعركة الا ان هذا الايمان كان يفرض على العرب أن يعالجوا القضية بكل ابعادها ومتطلباتها وشروطها، وأن يوفروا الامكانات اللازمة لذلك.

ـ ان احد اسباب الازمة هو التطور التاريخي الخاص للقضية الفلسطينية. فهذا التطور قد فرض داخل الساحة الفلسطينية ـ على مدى عشرين عاماً ـ امتدادات عربية نصفها «بالتدخل» أو «الوصاية».. الخ، في حين ان الثورة الجزائرية كان لها في تطورها امتدادات داخل الساحة العربية. وظاهرة الامتدادات العربية داخل الساحة الفلسطينية تطرح بعض الاسئلة التي يمكن ان تؤدي الاجابة عنها الى تقويم موضوعي: إما لأخطاء الانظمة والاحزاب العربية بازاء الثورة الفلسطينية، وإما لأخطاء مشتركة تتقاسمها القوى القومية وقيادة الثورة الفلسطينية. وعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٤، طالبت الثورة الفلسطينية بأن يعترف بها كممثل شرعي ووحيد لشعب فلسطين. فهل كان صواباً ان يتم ذلك من خلال الجامعة العربية، ام كان الافضل ان يتم الاعتراف بها بشكل ثنائي؟ وهل كان صواباً أن تدخل (م. ت. ف) كعضو كامل العضوية في الجامعة العربية، ام أن صيغة ارتباطها بهذه المنظمة كان من الأفضل ان تتحدد فيها يخدم مناقشة القضية الفلسطينية حتى لا تنغمس في العمل العربي المشترك من جميع جوانبه؟

وقد رأى عدد من المناقشين ان الأزمة لا يمكن ان تفسر في ضوء مواقف نظم الحكم العربية وممارساتها بازاء القضية الفلسطينية فقط، بل إن اسباباً اخرى هناك منها:

ان القوى التقدمية العربية ربما تكون قد أهملت، ولفترة طويلة، عملية التصدي لمتابعة خصوم الأمة العربية (الولايات المتحدة واسرائيل)، هذا في حين ان هذا الخصم فاعل. وترتب على هذا ان انحسر النضال ضد الامبريالية في حدود النضال لتسوية نزاع الشرق الأوسط، حتى لقد بدا انه لم يعد ثمة تناقضات سياسية أو اقتصادية بين الامبريالية وبين نظم الحكم العربية غير التناقض الواقع في دائرة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بل لقد انحسر هذا التناقض في دائرة أشد ضيقاً هي دائرة القرار رقم (٢٤٢) الذي ينزع عن الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره.

وأدى هذا كله الى استفحال مساحة الوهم في الوطن العربي بأن ثمة تسوية لا بد آتية لقضية الشرق الاوسط، وان التسوية لا بد ان تكون سلمية. بل لقد قيل ان من مصلحة الامبريالية ألا تكون التسوية الا سلمية حفاظاً على مصالحها في المنطقة. غير ان الوقائع سارت في اتجاه معاكس: فالامبريالية الامريكية طفقت تشجع الحروب الاقليمية، ونجحت في استبعاد سلاح النفط من دائرة المقايضات، وفرضت تجزئة حل مشكلة الشرق الاوسط الى اتفاقات ثنائية أو حلول انفرادية بين

اسرائيل وكل بلد عربي على حدة. وانتهى هذا كله الى تعايش مع الدور الامريكي، حيث استقر في الاذهان أن الولايات المتحدة هي الحكم. وتم التغافل عن ظاهرة أن الحضور المباشر للأساطيل الامبريالية انما يعني في الواقع الهيمنة على المنطقة من خلال دور الوساطة في النزاعات المحلية وذلك بما يؤدي الى تسعير النزاعات المحلية، أي الى ما يعمق الانقسام بين العرب وبما يدفعهم الى القبول بالوصاية من الغير. فهنا نجد بعض الخلفيات الاساسية للأزمة.

على ان الطرح الذي جرى في الندوة عن أزمة الثورة الفلسطينية لم يتوقف عند المسؤوليات التي تتحملها النظم العربية على اختلاف توجهاتها وعلى تفاوت الأدوار التي لعبتها، وفي الوقت ذاته، فإن بعض مظاهر الخلخلة التي تبدت في المواجهة المصيرية بين القوى التقدمية العربية، وبين الخصوم التاريخيين لحركة التحرر الوطني العربية لا تشكل غير سبب واحد من أسباب الأزمة. بينما ظلت الهجمة الأمريكية ـ الصهيونية على الوطن العربي المصدر الرئيسي للأزمة العامة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني والثورة العربية بما في ذلك الثورة الفلسطينية التي هي جزء لا يتجزأ منها. وكل هذا وارد في تعداد أسباب أزمة الثورة الفلسطينية.

وقد اوضح بعض المشاركين انه لا بد من التعرض لمجموعة اخرى من الاسباب، وذلك فيما يمكن رده الى النشأة التاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية، وفيما يمكن ان يدخل تحت عنوان السلبيات والاخطاء التي شابت مواقف وممارسات قيادة الثورة الفلسطينية. وفي هذا طرح رأي مؤداه ان من المبالغة رد أزمة الثورة الفلسطينية الى مجرد تدخل القوى والاحزاب العربية على اختلاف مواقفها من اليمين واليسار. وعند اصحاب هذا الرأي أن الأزمة لها جذور «تاريخية ـ اجتماعية» تلقي ضوءاً على ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية. فالقضية هنا ليست قضية مجرد اخطاء لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وانما تكمن أساساً في التكوين الطبقي التاريخي لما عرف بمنطقة فلسطين، أي انها تكمن في ضعف المجتمع الفلسطيني نفسه وذلك على مستوى المنظمات التاريخية التي تصدت لقيادة الحركة الوطنية في فلسطين. وهذا الأمر يتضح بالنظر الى دور ومستوى الرد اللبناني على الغزو الاسرائيلي، فلو كانت حركة التحرر الوطني الفلسطينية قوية منذ نشأتها لما كان للتدخلات الخارجية اثر عميق في مقدراتها.

ويذهب رأي آخر الى ان التدخلات المباشرة للانظمة العربية قد عرضت الثورة الفلسطينية لأزمات أو لمتاعب. ولكن هذا مع ذلك نظرة احادية الجانب، لان القيادات الفلسطينية منذ وقت مبكر وقبل ان تقوم منظمة تحرير فلسطين تتحمل هي ايضاً مسؤوليتها. ويذكر هنا كمثال مسؤوليتها عن فشل اضراب عام ١٩٣٦.

كما يمكن أن يوجه نقد الى الانظمة في الأقطار المجاورة لفلسطين لأنها ـ وفي أوقات مختلفة ـ وضعت عقبات في طريق العمل الفدائي. ولكن يجب أن يشار الى أنه عندما بدأت منظمة «فتح» نشاطها المسلح كانت قد أبرمت اتفاقاً مع سوريا عام ١٩٦٣ وبموجبه اتخذت قواعد لها على الأرض السورية انطلقت منها في عملياتها عام ١٩٦٥. وحتى بعد هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، استمرت كل من سوريا والعراق في دعم نشاط الحركة الفدائية الفلسطينية. وأياً كان الأمر فإن

مسؤولية الأنظمة لا يمكن اسقاطها، ولكن لا يمكن انكار أن ثمة مظاهر خلل في قيادة الثورة الفلسطينية.

وعند البحث عن بعض مظاهر هذا الخلل أشير الى بعض ثغرات في ايديولوجية الثورة الفلسطينية، فقد تم تركيز اكبر ـ في الندوة ـ على مسؤولية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك فيما آلت اليه أوضاع الأزمة الفلسطينية قبيل وبعد الغزو الاسرائيلي على لبنان. وفي هذا طرحت الآراء التالية:

ـ يذهب رأي الى أن ما يؤخذ على قيادة الثورة الفلسطينية هو أنها عندما اهتمت ـ كما توضح أدبياتها ـ بتجارب الثورات في فيتنام وفي كوبا، لم تحاول الاطلاع على بعض التجارب الثورية في البلاد العربية، بخاصة تجربة الثورة الجزائرية. وبالطبع لم يكن الاخوة الفلسطينيون مطالبين بتكرار هذه الثورة، لأن لكل ثورة عبقريتها الخاصة. ولكن لا شك في أن الالتفات الى التجارب العربية وتعمقها يظل أمراً مفيداً للثورة الفلسطينية. وبالتالي، فإن هذا النقص كان أحد الأسباب التي أوقعت الثورة في بعض المآزق، حتى لقد أصبح للثورة أهداف معلنة وأخرى غير معلنة. وربما فسر التناقض بين هذين النوعين من الأهداف دخولها فيما يسمى بالمتاهات العربية.

ـ طرح رأي مؤداه أن أزمة الثورة الفلسطينية تعكس في جوهرها مواقف وممارسات قوى ذات طبيعة سياسية وطبقية معينة بازاء قضية وطنية هي القضية الفلسطينية، تحتل موقعاً محورياً في مجمل القضية القومية، وأن التعرف على طبيعة هذه القوى هو المدخل الصحيح الى تفهم أساس الأزمة التي تفجرت داخل الثورة الفلسطينية وفي اطار منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن ثم وبالنسبة الى المرحلة الراهنة، فإن تقويم العلاقات بين القوى الوطنية والفصائل الوطنية والتقدمية، وبين الثورة الفلسطينية يتطلب أن ينطلق في تحليل الأزمة من واقع بروز تيارين داخل الثورة الفلسطينية: أحدهما تيار استسلامي يتخلى عن القضية الوطنية الفلسطينية ويلتحق بالمشروع الأمريكي، وتيار يضم القوى الثورية والوطنية الفلسطينية التي تدين نهج الاستسلام وتعارضه.

ومن هذا المنطلق يمكن تقويم العلاقة بين الثورة الفلسطينية وبين القوى والفصائل الوطنية بكيفية موضوعية. ولا بد من أن يؤخذ في الاعتبار أن العلاقة متبادلة وفاعلة بين الطرفين، وأن معالجة قضية هذه العلاقات ـ من هذه الزاوية ـ تمكننا من صياغة واصدار الأحكام السليمة على طرف من الأطراف. ويخشى أن تكون الورقة قد تحاملت على مواقف بعض القوى الوطنية والتقدمية استناداً الى بعض الوقائع دون البعض الآخر.

بعد تبادل الرأي في أسباب أزمة الثورة الفلسطينية اقتربت الندوة من الموضوع الذي مازال يشكل نقطة خلافية داخل صفوف القوى القومية التقدمية، ونعني به موضوع «استقلالية القرار الفلسطيني» وجرى النقاش فيه بكيفية عامة على مستويين نظري وتطبيقي، وكانت صيغة الالتقاء بين المشاركين جميعهم «نعم للقرار الفلسطيني المستقل ولكن...». وهو الأمر الذي دل على أن الحيثيات

لم تكن دائماً متطابقة.

ـ وثمة رأي مفاده أن القضية الفلسطينية وطنية وقومية في آنٍ واحد.

فإذا صح أن القضية هي مسؤولية الحركة الوطنية الفلسطينية بالدرجة الأولى، فإنها في الوقت ذاته مسؤولية سائر فصائل حركة التحرر الوطني العربية. والتأثير هنا متبادل، كما هو معروف. ومن السهل أن يتم الطرح النظري لهذه الاشكالية على هذا الوضع. ولكن بعض الحركات الوطنية العربية (مثلاً الحركة الوطنية اللبنانية) عانت من هذا الأمر في علاقاتها مع الثورة الفلسطينية، فنشأت صعوبات على أرض الواقع بين الحركتين.

ومثل هذه المشكلة سوف تظل تواجه الفصائل العربية الأخرى الى أن تتمكن القوى الوطنية والتقدمية العربية من بلورة صيغة ملموسة للحركة العربية الواحدة، التي يفترض أنها سوف تضع استراتيجيتها آخذة بعين الاعتبار المصلحة الأساسية للحركة ككل، وذلك في كل مرحلة من المراحل في ارتباطها مع مصلحة كل قضية عربية، ذلك:

أ ـ ان استقلال أي قرار وطني يصبح مسألة نسبية إذا طرح في اطار المصلحة الأساسية الواحدة لحركة التحرر الوطني العربية.

ب ـ وأن المحك الأساسي هو طبيعة القرار قبل أن يكون استقلاليته. فالقرار الرجعي مثلاً لن يكون مستقلاً ـ بطبيعته ـ في نهاية الأمر. ومن ثم يتعين الوقوف ضده (مثلاً: الاستقلال عن سوريا والانضمام الى الأردن لا يعتبر استقلالاً).

هنا طرح رأي مؤداه أنه كان من الطبيعي أن تقوم علاقات قوية بين فصائل حركة التحرر الفلسطينية وبين بلدان الجوار العربي. وذلك بحكم أن هذه البلدان هي قاعدة الانطلاق للعمل الفلسطيني المسلح. ومن هنا يصعب من الناحية الواقعية، أن نتصور أن (م.ت.ف) يمكن أن تتخذ قرارات تقبل بتسوية تخل بمصالح البلدان المشار اليها، وذلك عملاً بمقولة ان القرار الفلسطيني يتعين أن يكون مستقلاً أياً كانت الأوضاع في بلدان الجوار.

ثم طرح رأي يضيف حججاً تستند أولاً وأخيراً إلى واقع تعيشه الثورة الفلسطينية من ذلك:

ـ ان ما حدث هو أن الفلسطينيين قاتلوا على الأرض اللبنانية قرابة عشرين عاماً. وصحيح أن هذه الأرض أرض عربية، لكن لا بد من تقرير بأنه من قبيل الوهم أن يتصور أن شعباً يقاتل على غير أرضه يمكن أن يكون ـ وبكيفية مطلقة ـ صاحب قرار مستقل.

ـ ان ما جرى ويجري في فلسطين هو عملية استيطان لاجلاء شعب عن أرضه، وهو أمر يشكل تحدياً للأمة العربية كلها من قبل جزء من معسكر الامبريالية تمثله اسرائيل.

ـ ان التداخل بين القومي والوطني في القضية الفلسطينية ليس من الأمور الثابتة فحسب، بل إنه من العمق بحيث يدعو الى استبعاد أي تصور لإمكانية أن يحقق الشعب الفلسطيني مكاسب من وراء ظهر حركة التحرر العربية وبالمثل يجب أن نستبعد تماماً أن تسليم الأوراق للولايات المتحدة

الامريكية ـ وبالتالي لدبلوماسية الرؤساء العرب ـ يزيد من فرص تحرير الأرض المحتلة أو أنه يزيد من فرص ايجاد حلول لمصلحة شعب فلسطين. ومن ثم، فإن البحث عن حلول مستقبلية لأزمة الثورة الفلسطينية لا يمكن أن يتم بمعزل عن واقع أن هذه الثورة لا تستطيع أن تحقق نهوضاً فعلياً إلّا إذا واكب حركتها نهوض سائر فصائل حركة التحرر الوطني العربية.

وفي محاولة لتحديد الاتجاهات العامة التي يفترض أن تسود في تحديد العلاقة بين الثورة الفلسطينية وبين الفصائل الوطنية والتقدمية العربية، طرح الرأي التالي:

انه ليس من المتصور أن تحل الأحزاب التي اصطلح على تسميتها بالقوى الوطنية والتقدمية محل الثورة الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بتحديد الخط العام لحركة الثورة الفلسطينية، ولا فيما تقبله أو لا تقبله، وإنما يتحدد التزام قيادة الثورة الفلسطينية ـ مع ذلك ـ في العمل على دعم علاقات التحالف مع جميع فصائل حركة التحرر الوطني العربية وفي ادارة الحوار معها وصولاً الى أكبر قدر من الاجماع في صفوف هذه الحركة، وهو الاجماع الذي يجسد المسؤولية القومية نحو الثورة الفلسطينية في صورة مواقف ومهام محددة. والثورة الفلسطينية إذ تضطلع بهذا الدور الرئيسي لا تخضع لوصاية هذا النظام أو ذاك من أنظمة الحكم، أو لهذا الحزب أو ذاك من الأحزاب السياسية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يجب أن يؤخذ بالحسبان انه لما كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد تعرضت الى انقسامات، فإن هذا يعرّضها أكثر من ذي قبل الى تدخلات من الخارج في شؤونها الداخلية. الأمر الذي يصعّب مهمة القوى الثورية والعربية في تحديد الموقف السليم الذي تتخذه الثورة في حركتها. ومن هنا، فإن وحدة حركة التحرير الفلسطينية هي نقطة البدء في تجاوز الانقسام. والعمل من أجل هذه الوحدة يتطلب موقفاً قومياً مشتركاً، لكن مثل هذا الموقف لا ينفي مسؤولية الفلسطينيين عن ثورتهم، وإنما يتطلب تعبئة معينة لادارة الصراع فلسطينياً وقومياً.

وفي إطار مناقشة الورقة طرحت بعض الآراء المحددة التي تتعلق بالأزمة الراهنة للثورة الفلسطينية وبمهام منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الوطنية التقدمية العربية.

وأخيراً ففي اطار الاهتمام بالمستقبل المنظور للثورة الفلسطينية وللعلاقات بينها وبين الفصائل الوطنية والتقدمية لم تخل الطروح التي قدمت من اشارات أو اقتراحات، من ذلك:

من واجب العرب أن يمتنعوا عن التدخل في شؤون الفلسطينيين، وفي الوقت ذاته من واجبهم أن يقدموا الدعم والمساندة لهم.

هناك ضرورة لمراجعة ما تم على الساحة الفلسطينية لأن مرحلة جديدة قد بدأت في تاريخ حركة التحرر الوطني العربية، أو في تاريخ الثورة الفلسطينية. وهذا أمر يفرضه واقع ان شعب فلسطين يتعرض الآن للتبديد بعد أن استمرت ثورته عشرين عاماً خارج ارضه.

حان الوقت لكي تتنادى الفصائل الفلسطينية ـ بما في ذلك القيادات ـ الى اجتماع تنبثق عنه قيادة جديدة للثورة.

اذا صح ـ وهو صحيح ـ ان الفلسطينيين مطالبون ـ شأنهم شأن القوى العربية الاخـرى ـ بأن يعملوا على إعادة مصر الى الصف العربي وذلك وفق خطة تنتهي الى تصفية كامب ديفيد، فإنه يتعين ان يحذروا كل الحذر من أن يتطابق نهجهم مع نهج القوى الوطنية والتقدمية المصريـة. لأنه اذا كـان من حق هذه القوى ان تتحرك وفق حسابات خاصة بها، وبأسلوب متدرج ينتهي الى تحرير مصر من كامب ديفيد، فإن من الخطر ان يتبنى الفلسطينيون هذا المنهج. فالفلسطينيون مطالبـون بالتحـرك في ضوء حسابات مختلفة ووفق استراتيجية مختلفة، وذلك من منطلق ان اتفاقات كامب ديفيد قد أخلت اخلالاً جسيماً بتوازنات القوى في المنطقة العربية وأنزلت الضرر بالقضية الفلسطينية.

القِسْمُ الرّابع
الحركَة التقَدّميَّة العَربيَّة :
مُهِمّاتهَا وتحالفَاتها

الفصل السادس

الحركة الثورية العربية: مهماتها وتحالفاتها(*)

كريم مروة(**)

تواجهنا في هذا البحث مهمة صعبة. فليس موضوع التحالفات من المواضيع التي تمكن معالجتها بشكل مبسط، بل هو، بسبب تداخل جملة من القضايا فيه، موضوع معقد. ولا يمكن، في نظرنا، تجزئة مسألة التحالفات الى مسألتين، واحدة داخلية وأخرى خارجية، عندما يتعلق الأمر بالحركة الثورية. من هنا ضرورة أن نتناول في بحثنا، قبل أي شيء آخر، قضايا أساسية مرتبطة بالحركة الثورية العربية: طبيعتها، القوى الطبقية المكونة لها، علاقات هذه القوى بعضها ببعض، المرحلة التي تمر فيها هذه الحركة، المهمات المطروحة أمامها، موقعها في العملية الثورية العالمية. وفي ضوء تحديد هذه القضايا يستقيم البحث في مسألة التحالفات الخارجية، اذا صح التعبير، المدعوة لأن تقيمها الحركة الثورية مع القوى الأخرى من أجل إنجاز المهمات المطروحة أمامها.

طبيعة الحركة الثورية العربية في مرحلتها الراهنة

في تحديدنا للحركة بأنها حركة ثورية نقر منذ البدء بأن من طبيعة هذه الحركة أن تحتل في العملية الثورية، على الصعيد العربي وعلى صعيد كل بلد من البلدان العربية، الموقع الطليعي القيادي. والعملية الثورية هنا تتحدد بكونها تتصدى لمهمة انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية في التحرر الوطني والاجتماعي. وأهمية هذا التحديد تكمن في ضرورة إزالة الالتباس حول طبيعة الحركة الثورية، موقعاً وقوى طبقية ومهمات. إذ من دون ذلك نقع في احتمالات تكرار الالتباسات حول دور القوى الطبقية في هذه الثورة، من الطبقة العاملة الى البرجوازية، مروراً بالفئات الوسطية على

(*) نشر هذا المقال في: الطريق، السنة ٤٥، العدد ٣ (حزيران/يونيو ١٩٨٦)، ص ٢٣٩ - ٢٥٣.
(**) باحث من لبنان.

اختلافها وتعددها وتنوع أشكال علاقاتها ودورها في عملية الانتاج للموقع الذي تحتله في علاقات الانتاج الاجتماعية، وفي الصراع الطبقي. وقد وقعت الحركة الثورية العربية، أو فصائل منها، خلال مراحل مختلفة من تطورها، بما في ذلك المرحلة الراهنة، في نظرة جزئية غير متكاملة لهذه العملية، ينقصها التحليل العلمي والدراسة العميقة للواقع الموضوعي، ألحقت أضراراً فادحة بدورها ويتطور العملية الثورية، وأسهمت في خلق الظروف التي أدت الى بروز ظاهرات مرضية أثرت سلباً على نمو الوعي الطبقي لدى جماهير الكادحين، بما في ذلك جماهير الطبقة العاملة. وفي الحقيقة، فإن الواقع الموضوعي في بلداننا شديد التعقيد من حيث مستوى التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي، وبالتالي من حيث مستوى تطور تكون الطبقات ونمو وعيها ودرجة التمايز والاستقطاب فيما بينها، الأمر الذي يشكل سبباً موضوعياً واضحاً لصعوبة البحث وعدم الدقة ولأمكانية الوقوع في الخطأ. يزيد في هذه الصعوبة كون مستوى التطور العلمي، ارتباطاً بهذا المستوى من التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي، هو مستوى ضعيف يحد من القدرة على استيعاب المعارف الجديدة وعلى استنباط وامتلاك أدوات علمية عصرية للمعرفة والبحث.

يرتبط بذلك أيضاً أن كلاسيكيي الماركسية الذين وضعوا نظرية كونية لتطور المجتمع وللنضال الثوري، لم يتوسعوا في معالجة القضايا المتعلقة بتطور المجتمعات الشبيهة بمجتمعاتنا، فضلاً عن أن ماركسيي بلداننا، رغم ما قدموه من أسهامات في النظرية وفي الممارسة، لم يسهموا بالقدر الكافي والمطلوب باستمرار في اغناء النظرية العلمية للثورة بأبحاث ودراسات تعمق هذه المعالجة وتبلور خط الممارسة الثورية المنسجمة معها.

وفي تقديرنا، فإن إزالة الالتباس الذي حصل، والذي يتكرر، حول طبيعة الحركة الثورية تفرض علينا المزيد من الوضوح في تحديد هذه الطبيعة. فالحركة الثورية، كما نفهمها، هي حركة تغيير ثوري للمجتمع على طريق الاشتراكية، مهمتها التاريخية، كما أشرنا الى ذلك، هي قيادة النضال لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في التحرر الوطني والاجتماعي. وهي تتحدد بكونها تحالف قوى طبقية ثورية تحتل فيه الطبقة العاملة، فكراً وبرنامجاً وحركة سياسية، موقع الطليعة الذي يتحول بالممارسة الثورية الى موقع قيادي معترف به.

إذا كان هذا هو مفهومنا للحركة الثورية، فالسؤال الذي يطرح هو هل قامت هذه الحركة الثورية بالدور الذي تتطلبه منها طبيعتها ومهماتها؟ وفي الجواب عن ذلك يمكن القول بأن هذه الحركة مرت بمراحل مختلفة تفاوتت خلالها مستويات نضجها وصحة خطها السياسي وقدرتها على تحديد المهمات الرئيسية وتحديد العدو الرئيسي، وعلى تحديد أشكال النضال واستخدامها بشكل صحيح بما في ذلك العنف الثوري المسلح، وقدرتها على تسديد الضربة الى الحلقة الضعيفة في الوقت الملائم لتحقيق انتصار حاسم ونقلة نوعية في مسيرتها، وكذلك قدرتها على صيانة المكاسب المحققة وتطويرها وتعميقها.

ويقيناً أن محاولات حقيقية للتغيير الثوري جرت في أكثر من بلد عربي. ولكنها رغم التفاوت

فيما بينها من حيث العمق والتأثير، لم يتمكن معظمها من إنجاز المهمة الأساسية، مهمة التغيير الثوري الجذري. وأدت ثغراتها وتناقضاتها الداخلية، في إطار احتدام الصراع مع الامبريالية والصهيونية والرجعية، الى تعطلها وارتدادها. ونستطيع، على سبيل المثال، أن نتوقف عند نماذج، تفاوتة تفاوتاً كبيراً في مستوياتها وفي جذريتها وفي فاعليتها وفي تأثيرها، من الحركات الوطنية الثورية التي شهدتها البلدان العربية خلال ما يقرب من نصف قرن: الحركة الشيوعية، الحركة القومية العربية، الحركة البعثية، الحركة الناصرية، تيار الثورة الجزائرية، ثورة ١٤ تموز / يوليو في العراق، تيار الثورة اليمنية، ثورة الخليج، الثورة الفلسطينية، تيار الثورة الليبية، الحركة الوطنية اللبنانية التي تشكل جبهة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي جزءاً أساسياً منها، تيار إسلامي يجمع بين الأصولية ومعاداة الامبريالية.

إن هذا التنوع والتعدد في الحركة الوطنية الثورية يعبر ولا شك عن حيوية كبيرة تمتلكها الشعوب العربية في مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية وفي الاستعداد لخوض المعارك ضدها. وهي قد حققت انجازات كبيرة في هذه المعارك. إلا أن هذا التعدد قد ترافق بتناقضات وصراعات بين هذه التيارات بحيث لم يسلم أي منها من هذه الصراعات التي أدت حدتها، فضلاً عن ذلك، الى انقسامات شملتها جميعاً. وأخطر أنواع الصراعات التي شهدتها هذه التيارات فيما بينها في تأثيرها على مجرى العملية الثورية، هو الصراع الذي قام بين الحركة الشيوعية وبين التيار القومي بتعبيراته المختلفة. وتجلى هذا الصراع، من جانب التيار القومي، في فكر قومي برجوازي نظر الى الحركة الشيوعية كظاهرة قادمة الى الوطن العربي من خارجه وكجزء من الغرب بشكل عام، دون ان يدرك جوهر الصراع الطبقي على الصعيد الكوني بين الرأسمالية والاشتراكية، وان نشوء الحركة الشيوعية العربية كان استجابة لتطور موضوعي داخلي في المجتمعات العربية، وإن الحركة الشيوعية والثورية العالمية هي حليف طبيعي للنضال الوطني التحرري العربي في مواجهة الغرب الامبريالي. ومن جانب الحركة الشيوعية تجلى هذا الصراع في وقوعها، في فترات معينة، وفي أخطاء ناجمة عن عدم تقدير موقع القضية القومية التقدير الصحيح، وفي عدم تقدير الدور الثوري لهذا التيار القومي التقدير الكافي والتعامل معه، من هذا المنطلق، بما يساعده في التطور والاندماج بشكل أعمق في مجرى العملية الثورية. لا سيما وأن تطور العملية الثورية قد ترافق بعملية فرز داخل هذه التيارات القومية أدت وتؤدي الى انتقال مزيد من القوى، من داخلها، الى مواقع الطبقة العاملة وفكرها. وقد كانت قضية السلطة هي الجوهر في هذا الصراع.

أي قوى طبقية؟ أي تحالف طبقي؟

هذا التحالف الطبقي الثوري تتحدد قواه في ضوء المستوى المعين لتطور مجتمعاتنا العربية، على ما بينها من تفاوت، وطبيعة المرحلة ومهماتها ارتباطاً بطبيعة العصر الذي هو عصر انتقال البشرية الى الاشتراكية. فهو، اذاً، تحالف يضم الطبقة العاملة، مأخوذاً بعين الاعتبار مستوى تطورها ونموها

العددي ووعيها الطبقي ومستواها التنظيمي وثقلها النوعي، كما يضم فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة وحتى المتوسطة في المدينة والريف، وهي تشكل القسم الأكبر من السكان في بلداننا أي من جماهير الكادحين، كما يضم فئات المثقفين والموظفين والكادرات الفنية والادارية، كما يمكن ان يضم فئات واسعة من القوى الهامشية التي تتنوع طبيعتها ويتفاوت استعدادها للارتباط بالحركة الثورية ويتفاوت مدى تأثرها بها وامكانية اكتسابها الى جانبها.

هذا التحالف الطبقي يكتسب محتواه الثوري من المهمات الثورية التي يتصدى لانجازها من جهة، ومن تمحوره حول الطبقة العاملة وبرنامجها للتغيير الثوري من جهة أخرى. ولكونه تحالفاً بين طبقات وفئات اجتماعية متعددة، فهو يخضع لقانون الوحدة والصراع. فالأساس الموضوعي المتمثل بالتكوين الطبقي للمجتمع، الذي هو نتاج الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي، يشكل الأساس الموضوعي للوحدة والصراع في آن معاً. وتقوم الوحدة هنا على قاعدة المصلحة المشتركة في عملية التغيير الثوري، في حين ان الصراع يفرضه اختلاف الموقع الطبقي والاختلاف في مستوى الاقتراب والاندماج في الفكر الثوري للطبقة العاملة. ولذلك، فإن الحركة الثورية تتأثر بما يجري من صراع طبقي على صعيد المجتمع، وينعكس داخلها شكل من أشكال هذا الصراع. وهو لا ينحصر في العلاقة بين هذه الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة المتحالفة، إنما يتجلى كذلك داخل كل واحدة منها، بما في ذلك داخل الطبقة العاملة وحركتها. فالحركة العمالية شهدت في الماضي، وتشهد الآن، في البلدان المختلفة، انحرافات باتجاهي الانتهازية اليمينية والانتهازية اليسارية. وكلاهما تعبير بشكل معين، عن الصراع الطبقي في المجتمع، وبشكل خاص بين قطبيه، البرجوازية والطبقة العاملة. وهذا النوع من الصراع لا ينفي بل، على العكس، يؤكد أهمية الموقع الذي تحتله الطبقة العاملة كطبقة موحدة ومنسجمة في مصلحتها وفي دورها الثوري التاريخي، فالوحدة والدور يعبر عنهما بشكل خاص حزبها في التزامه بالجمع بين الفكر الثوري والممارسة الثورية. غير أن الصراع بين الطبقات والفئات الأخرى في هذا التحالف، وداخل كل واحدة منها، هو الأكثر حدة، في عمليتي التمايز عن الطبقة العاملة والانتقال الى مواقعها.

إن هذا التحالف هو متحرك بطبيعته، وحركته قد لا تظهر دائماً بوضوح. وعدم ظهورها الواضح لا يعني عدم وجودها. ومصدر هذه الحركة عاملان أساسيان: الأول هو الصراع الطبقي على صعيد المجتمع، الذي أشرنا إليه، والثاني هو تطور العملية الثورية وما يرافق هذا التطور من تحولات وتغيرات متعددة في اتجاهاتها. إن ذلك يؤكد، مرة ثانية، أهمية الموقع والدور اللذين تحتلهما الطبقة العاملة في قلب هذا التحالف الطبقي الثوري وفي قيادة العملية الثورية، كونها القوة الأساسية التي تتميز بالثبات والانسجام حتى النهاية.

ويلعب شكل ونوع العلاقة بين قوى التحالف دوراً بالغ الأهمية في استمرار هذا التحالف وتطوره وتعمقه وانسجامه في قيادة العملية الثورية، فهو إما أن يكون ديمقراطياً، بالمعنى الثوري للكلمة، تجنباً للوقوع في حصر الديمقراطية في جانبها الشكلي والفهم البرجوازي لها، فيسهم في تطور هذا التحالف وفي الدور الذي يضطلع به، وإما أن يفتقد الديمقراطية، أيضاً بالمعنى الثوري

للكلمة، فتسيطر حالة الصراع فيه وتضعف الوحدة وتتعقد العملية الثورية وتواجه صعوبات وانتكاسات. إن كل أطراف التحالف معنية بالتزام هذا المفهوم الثوري للديمقراطية وتجاوز المصالح الفئوية التي يصبح التمسك بها شكلاً من أشكال التناقض مع متطلبات تطور العملية الثورية. وهذا الفهم الثوري للديمقراطية لا ينحصر في العلاقة بين قوى التحالف، بل إن شروط الالتزام به التزاماً حقيقياً يتجلى في العلاقة الصحيحة مع الجماهير لجهة العمل بكل الأشكال من أجل رفع مستوى وعيها وتنظيمها وتعبئتها، وإقامة هذه العلاقة على أسس ديمقراطية. ومن دون ذلك نواجه خطر طغيان العفوية في حركة الجماهير، وانعزال الحركة الثورية عنها، مما يساعد في خلق الظروف المؤاتية لبروز وانتشار التيارات المغامرة، اليمينية واليسارية، وكذلك الظاهرات والتيارات الظلامية والعدمية.

وفي هذا السياق تطرح المسائل الآتية، وهي مسائل ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بارتباطها بمجرى العملية الثورية وبالتأثير عليها سلباً أو إيجاباً:

المسألة الأولى: هي مسألة الموقع القيادي في التحالف الطبقي الثوري. وهي مسألة لا تتقرر بفعل ارادي ولا ارتباطاً بالحتمية التاريخية وحدها، بل هي محصلة ممارسة تستجيب لهذا الدور. فليس هناك، إذاً، حزب قائد بقرار، بل هناك حزب يصل الى هذا الدور بالممارسة انطلاقاً من تمثيله للطبقة الأكثر ثورية ومن برنامجه الثوري المعبر عن مصالح هذه الطبقة وعن مصالح العملية الثورية بمجملها.

المسألة الثانية: المتعلقة بشكل ومستوى الوحدة بين القوى الثورية وعملية تحققها. فالوحدة لا تتحقق إلا عندما تنضج شروطها الموضوعية والذاتية. وأي محاولة لتحقيقها بالقسر تؤدي إلى نتائج عكسية. فبدلاً من أن تكون النتيجة مزيداً من الوحدة، تتعرض الحركة الثورية لمزيد من التشتت والصراعات، الأمر الذي يؤدي الى عرقلة العملية الثورية. من هنا تصبح موضوعة الحزب الواحد، أياً كانت الأسباب والأهداف التي تساق لتبريرها، موضوعة شديدة الضرر بالنضال الثوري وبوحدة القوى الثورية. ولا تكون صيغة الحزب الواحد تعبيراً عن وحدة القوى الثورية إلا عندما تتوصل هذه القوى فيما بينها، في إطار نضوج الظروف الموضوعية، الى اعتماد هذا الخيار، مثلما حصل، مثلاً، في اليمن الديمقراطية.

المسألة الثالثة: المتعلقة بموقع الفرد (الزعيم) والدور الذي يضطلع به في قيادة الحزب الثوري أو الحركة الثورية. وهي مسألة ترتدي أهمية خاصة في بلداننا حيث تتصف حركة الجماهير بضعف الجانب التنظيمي فيها، الأمر الذي أعطى دائماً للزعماء دوراً متميزاً جرى التنظير له في أوساط مفكري البرجوازية على أنه ظاهرة طبيعية في مجتمعات مثل مجتمعاتنا. وهي موضوعة خاطئة وخطيرة لأنها تستبدل الحزب بالفرد الزعيم وتغيّب، بشكل قسري، دور التنظيم ودور الجماهير، الأمر الذي أدى ويؤدي الى الخلل الذي دفعت ثمنه غالياً الحركة الثورية في تطورها. إن ذلك لا يلغي المكان الذي يحتله الفرد والذي تقول به الماركسية، عندما يشكل هذا الفرد الناتج الطبيعي لتطور حركة المجتمع ويكمل بدوره دور الجماهير والتنظيم ولا يحل محله فيعطله.

طبيعة المرحلة ومهماتها

من الواضح أن البلدان العربية تتفاوت في مستويات تطورها الاقتصادي - الاجتماعي. وتتعايش فيها أنماط أنتاج مختلفة. إلا أن نمط الانتاج السائد هو نمط الانتاج الرأسمالي، على الرغم من التمايزات والخصائص المختلفة من بلد عربي الى آخر. ولكنه تطور تحكمه التبعية للامبريالية وتتحكم به وتحد منه أشكال من السلطة السياسية موروثة، في قسم كبير منها، من مرحلة العلاقات ما قبل الرأسمالية، أو هي من نتاج تركيبة أمبريالية في فترة السيطرة الاستعمارية المباشرة. هذا الشكل من تطور علاقات الانتاج الرأسمالية في المجتمعات العربية - وهي مشتركة مع العديد من المجتمعات المشابهة لمجتمعاتنا - قد حدّ من درجة انعكاس هذا التطور في البنى الاجتماعية والسياسية. ولم يتحقق، نتيجة لذلك، سوى جزء من مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية فقط. وعلى هذا الأساس نستطيع تحديد السمة العامة للمرحلة الراهنة في البلدان العربية بأنها مرحلة إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

إن هذا الواقع يقودنا مباشرة الى الحديث عن طبيعة ودور البرجوازية في مجتمعاتنا. فإذا كانت البرجوازية قد قادت في مرحلة ما قبل الاستقلال، بتحالفها مع الاقطاع، النضال من أجل التحرر من الاستعمار، فإنها لم تستطع أن تنجز هذه المهمة بشكل كامل، ولم تطرح مهمة قطع علاقات التبعية مع الامبريالية، بل هي عمقت هذه التبعية وأخضعت بلداننا لصالح الاحتكارات والسوق الرأسمالية العالمية، وجعلت هذه الاحتكارات تتحكم بثرواتنا ووتائر تطور مجتمعاتنا، وحولت بلداننا الى مراكز استراتيجية في خدمة المخططات العدوانية والحربية والتوسعية للامبريالية. وهي بذلك تخلت عن دورها في استكمال التحرر الوطني، بل أكدت في الحقيقة أن هذا الدور لم يعد دورها، وهو لم يكن، قبل ذلك، دورها، وظلت ترتكب الخيانة في المسألة الوطنية والقومية، إيغالاً منها في نهج المساومة مع الاستعمار والامبريالية، رغم استمرار تمسكها الشكلي بهذه المسألة. كما عجزت، وهذا أمر طبيعي، عن وضع وتنفيذ خطة للتنمية.

لقد جرت في فترات لاحقة محاولات جدية على طريق إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في التحرر الوطني والاجتماعي. ولكن هذه المحاولات، رغم ما حققته من مكاسب لجهة ضرب العلاقات الاقطاعية وتوجيه ضربات للمصالح الامبريالية وخوض معارك تحت شعارات تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة القومية لشعوب البلدان العربية، وعلى الرغم أيضاً من بعض الانجازات على صعيد التنمية في بعض البلدان، فإن هذه المحاولات لم تتمكن من إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، وظلت هذه المهمات بحاجة الى القوى الطبقية والسياسية المؤهلة للاضطلاع بالدور الاساسي في إنجازها.

وفي هذا السياق لا بد من رؤية العامل الآخر في هذا الواقع. وهو أن عدم إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية لا يعود الى عجز البرجوازية بكل فئاتها فقط - وهي موضوعياً غير مؤهلة لذلك - إنما يعود أيضاً الى جملة من الظروف الموضوعية والذاتية التي منعت الطبقة العاملة وأحزابها

من القيام بهذا الدور الذي بدأ ينتقل اليها كدور تاريخي مع تطور الرأسمالية الى امبريالية، ثم، بشكل خاص، منذ انتصار ثورة تشرين الأول / اكتوبر الاشتراكية الاولى.

القضايا الاساسية التي تتميز بها هذه المرحلة

وقبل الدخول في تحديد المهمات المطروح انجازها في إطار الثورة الوطنية الديمقراطية، لا بد من التوقف عند أبرز القضايا التي تتميز بها المرحلة الراهنة، والتي لا يمكن لنا تصور انجاز هذه المهام دون التصدي لإيجاد الحل الثوري الصحيح لهذه القضايا. ونقترح تحديد أبرز هذه القضايا، وأكثرها اشتعالاً، وأكثرها ارتباطاً بالصراع، واكثرها تأثيراً في مجرى تطور العملية الثورية، على الوجه التالي:

١ ـ المسألة القومية، وهي تشمل القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية المحتلة، ومواجهة آثار عدوان اسرائيل في لبنان واحتلالها لأجزاء من أراضينا.
٢ ـ قضية التنمية وتحرير الثروات الوطنية.
٣ ـ قضية الوحدة العربية.
٤ ـ قضية السلطة وأشكالها.
٥ ـ الحركة الثورية والأزمة.

١ ـ المسألة القومية: تحولت، بخاصة بعد قيام اسرائيل والدور الذي تقوم به ككيان عنصري عدواني توسعي وكقاعدة للامبريالية، الى شكل رئيسي لتجلي الصراع الطبقي في البلدان العربية، أي الصراع بين الحركة الثورية وعدوها الرئيسي المتمثل بتحالف الامبريالية والصهيونية والرجعية. ويزيد في حدة هذه المسألة تفاقم العدوانية الاسرائيلية واستمرار وتصاعد مخطط تصفية القضية الفلسطينية، وسياسة اسرائيل، المدعومة امبريالياً، في تكريس احتلال الأراضي العربية والعمل على ضمها، وجعل الأراضي العربية الأخرى مهددة باستمرار بالعدوان والاحتلال والاغتصاب، وعودة أشكال جديدة من السيطرة الامبريالية المباشرة، سياسياً وعسكرياً، وهو ما يتمثل حالياً في الوجود العسكري الامريكي في عدد من الأقطار العربية. وفي هذا السياق يتزايد ترابط المسألة الوطنية في كل بلد عربي بالمسألة القومية، لا سيما وأن هذا المخطط يجعل وحدة الأراضي والكيانات الوطنية في العديد من البلدان العربية، معرضة للتفكك والضياع والاقتطاع وفقدان الاستقلال الوطني، وهو ما يتعرض له لبنان حالياً.

٢ ـ قضية التنمية وتحرير الثروات الوطنية: تتخذ طابع المسألة الوطنية والقومية، الى جانب كونها قضية ذات بعد اجتماعي. وهي لا تنحصر في موضوع النفط وأرصدته وأشكال تبديد هذه الثروة، بل هي تتعداها الى مسألة تطور بلداننا وطريق هذا التطور وآفاقه، والى دور كل من البرجوازية والامبريالية في تعطيل حركة هذا التطور وفي تدمير القوى المنتجة عن طريق أعمال العدوان واثارة الحروب الأهلية والاقليمية.

٣ ـ قضية الوحدة العربية: ترتدي أهميتها في هذه المرحلة من حيث كونها تشكل، أولاً، رداً

على واقع التجزئة الذي فرضه الاستعمار وعلى مخطط التفتيت الحالي الذي تغذيه الامبريالية والصهيونية والرجعية والذي أصبح يهدد، كما سبقت الاشارة، وحدة واستقلال كل قطر من الاقطار العربية. وتشكل، ثانياً، عاملاً أساسياً في حل قضية التنمية والتطور المتكامل لمجمل البلدان العربية. وتشكل، ثالثاً، أحد الأوجه الأساسية لتوحيد القوى في حماية الاستقلال الوطني ومواجهة الخطر الصهيوني ومخططات الهيمنة الامبريالية على بلداننا. وتشكل، رابعاً، أحد عوامل استكمال التكوين الاجتماعي القومي التاريخي للأمة العربية مما يساعد على تعميق الوعي الاجتماعي للجماهير العربية ودفعه الى مستويات أرقى بعيداً عن أشكال الوعي المتخلفة، من عشائرية وقبلية وطائفية وسلفية، وهي جميعها عوامل تفتيت للمجتمع تصب في اتجاهات عدمية حتى ولو حملت أحياناً بعض الشعارات التحررية والمثل الاخلاقية والدينية. وهو ارتقاء في الوعي يتطلب الجمع بين ما هو تقدمي في تراثنا العربي، وبين ما قدمته وتقدمه الحضارة المعاصرة من انجازات تقدمية.

٤ ـ **قضية السلطة وأشكالها**: هي قضية ذات شقين، الشق الأول يتعلق بتركيبة السلطة الموروثة بقسم منها عن عهود ما قبل الرأسمالية والتي تتجدد بصيغ مختلفة حتى في ظل التغيرات والتحولات التي حصلت وتحصل في هذا البلد أو ذاك تحت شعار الاطاحة بأشكال السلطة وأنظمة الحكم القديمة. والمهم في هذا الموضوع هو أن أشكال السلطة هذه، القديمة منها والجديدة، تتناقض مع مستوى تطور القوى المنتجة وتعرقل هذا التطور. الشق الثاني يتعلق بموقف القوى الثورية من قضية السلطة حيث ان القوى الثورية الجذرية، ومنها أحزاب الطبقة العاملة، لم تتصدّ بالقدر الكافي وفي كل الظروف لهذه القضية كمهمة أساسية مطروحة عليها، أي أن قضية الوصول الى السلطة قد غابت عن البرامج في فترات معينة أو أنها لم تشغل الحيز الذي تستحق. وأهمية هذه القضية أنها تشكل العامل الحاسم في إنجاز النقلة النوعية على صعيد تحقيق مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والقطع الكامل لعلاقة التبعية بالامبريالية. وأهميتها، أيضاً، تكمن في أن الالتزام بها من قبل القوى الثورية يجنب هذه القوى الوقوع في اخطار المغامرات العسكرية التي يقوم بها ضباط وطنيون، ويجند كل عمل ثوري تغييري بما في ذلك الانقلابات العسكرية ذات الطابع الوطني، في خدمة العملية الثورية، ويحول دون تحوله الى عمل مغامر مناقض للثورة مجهض لتطورها.

٥ ـ **الحركة الثورية والأزمة**: هي، بالنسبة الى الحركة الثورية العربية، شكل من أشكال الصراع حول كل هذه القضايا، وشكل من أشكال التناقض بين الظروف الموضوعية والظروف الذاتية لتطور العملية الثورية. وهي، في جوهرها، تعبير عن مستوى معين في تطور الصراع الطبقي يتميز من جهة باحتدام الهجوم الامبريالي الصهيوني الرجعي، ومن جهة ثانية، بعجز البرجوازية عن القيام بأعباء هذا الصراع وبتواطؤها وبسعيها الدائم لإفراز حركات وتيارات سياسية وفكرية بديلة في مواجهة احتمالات تطور الحركة الثورية، ويتميز من جهة ثالثة بقصور الحركة الثورية، بالقوى المكونة لها، عن الاضطلاع في المرحلة الراهنة بمهماتها التاريخية: مهمات التصدي للبرجوازية بكل تياراتها الرجعية، والتصدي للامبريالية والصهيونية ومخططاتها، وإنجاز عملية التغيير الثوري.

وتتجلى هذه الأزمة في جملة من المظاهر، أبرزها توقف عملية التحويل الثوري للمجتمع في

إطار انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، باستثناء بعض الحالات المحدودة، ومن ثم انطلاق عملية التراجع عن المكتسبات التي تحققت وصولاً الى الارتداد، وضعف حركة الجماهير، وتعمق أزمة الديمقراطية بجوانبها المختلفة، واستمرار حالة من ضعف النشاط الفكري والايديولوجي لدى الماركسيين وسائر الثوريين في تعميق دراسة الواقع الموضوعي في حركة تطوره، والظاهرات التي تبرز خلال هذه العملية، واستخلاص الاستنتاجات الضرورية لاغناء الخط السياسي للحركة الثورية.

أن مجمل هذه القضايا يشكل الاساس الموضوعي لقيام وتطور الحركة الثورية العربية كحركة واحدة ولتعمق محتوى هذه الحركة.

موقع الحركة الثورية العربية
في العملية الثورية العالمية

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد موقع الحركة الثورية العربية في الصراع الكوني بين الرأسمالية والاشتراكية، بين الامبريالية وقوى التحرر والتقدم والسلم، كجزء من العملية الثورية العالمية، تلتقي فيها مصالح تحرر بلداننا العربية وتطورها وتقدمها مع مصالح الفصائل الاخرى في هذه الحركة العالمية الواحدة المعادية للامبريالية.

فقد حددنا في سياق بحثنا المهمات المطروحة أمام الحركة الثورية العربية بكونها مهمات تحرر وطني واجتماعي. وهذا يعني أنها بطبيعتها، حركة معادية للامبريالية أولاً، ومعادية للرأسمالية ثانياً. وهي حركة تقوم وتتطور في بلدان تواجه مهمات إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية في عصر سمته الأساسية انتقال البشرية الى الاشتراكية، وفي ظروف انتفت فيها إمكانية تولي البرجوازية إنجاز مهمات هذه الثورة، وأصبحت القوى الثورية الجذرية بقيادة الطبقة العاملة هي وحدها المؤهلة لإنجاز هذه المهمة. وهذا يعني فهم الثورة الوطنية الديمقراطية فهماً ثورياً متكاملاً، أي بكونها مرحلة في سياق عملية تطور تاريخي واحدة لا تكتمل إلا بالانتقال الى الاشتراكية.

الأساس الموضوعي لتحالفات الحركة الثورية العربية على الصعيد العالمي

ان هذا الموقع الذي حددناه للحركة الثورية العربية كجزء من الحركة الثورية العالمية، يعطي لتحالفاتها محتوى يختلف عما تطرحه أحياناً بعض القوى الوطنية والتقدمية العربية لجهة عدم فهم طبيعة العلاقة بين الحركة الثورية العربية وبين حلفائها على الصعيد العالمي، والخلط بين نوعين من العلاقة: الأول هو العلاقة الثابتة مع الفصائل الأساسية في الحركة الثورية العالمية، والثاني هو العلاقة الخاضعة للمتغيرات مع قوى أخرى تتميز بعدم الثبات في مواقعها. فكما هو الأمر بالنسبة الى تحالفات القوى الثورية على صعيد الداخل في البلد المعين، كذلك هو الأمر بالنسبة الى تحالفات الحركة الثورية المعينة على الصعيد العالمي، أي أن المعيار الاساسي في موضوع التحالفات هو التفريق بين الاستراتيجي وبين التكتيكي فيها.

انطلاقاً من هذا التحديد لطبيعة الحركة الثورية العربية ولموقعها وللمهمات الأساسية التي تواجهها، نود أن نقدم نماذج من القضايا الراهنة والمهمات المرتبطة بها، والتي تشكل، في آن معاً، محاور اساسية لكفاحنا الوطني الثوري وللنضال المشترك مع القوى الثورية العالمية وسائر القوى المعادية للامبريالية. هذه النماذج يمكن تلخيصها بالآتي:

١ ـ قضية فلسطين والمسألة الصهيونية المرتبطة بقيام اسرائيل ككيان عنصري، وكقوة اقليمية سياسية وعسكرية في خدمة الامبريالية، وكقوة قمع في مواجهة نضال الشعوب العربية وحركتها الثورية من أجل التحرر الوطني والاجتماعي، وتحقيق وحدتها القومية.

٢ ـ القضية الوطنية اللبنانية بشقيها: مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، والمؤامرة الامبريالية الصهيونية الرجعية لتقسيم لبنان وتفتيته والهيمنة عليه.

٣ ـ قضية التنمية وموقع الثروات الوطنية فيها وتطوير الكادرات الفنية والعلمية واكتساب التكنولوجيا العصرية.

٤ ـ العدوان الامبريالي الذي يتخذ شكل تدخل سياسي وعسكري وإقامة قواعد في البلدان العربية وادخالها كمراكز استراتيجية في مخططات الامبريالية الامريكية خاصة، وذلك بهدف مصادرة استقلال بلداننا وسيادتها الوطنية وتحويلها الى رأس جسر في الحرب الامبريالية ضد الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية.

٥ ـ حماية النضال الثوري وانجازاته من خطر التدخل الخارجي والثورة المضادة.

إن هذه القضايا تؤكد ما انطلقنا منه في تحديدنا لأساس التحالفات بكونه أساساً موضوعياً عميقاً تحتمه المصلحة المشتركة في مواجهة العدو الاساسي المشترك والقضايا الأساسية المشتركة في إطار الحركة العالمية الواحدة المعادية للامبريالية. لكن هذه العلاقة التحالفية ليست علاقة بسيطة، بل هي علاقة مركبة ومعقدة تطرح خلالها جملة من المسائل التي تتطلب في معالجتها موقفاً ثورياً حقيقياً هو الأساس في معالجة ما يبرز من تعقيدات في علاقة التحالف هذه.

المسألة الأولى التي تواجهنا في هذا الصدد تتمحور حول العلاقة بين الاستقلالية والموقف الواحد المشترك في إطار عملية التحالف. ذلك أن ظروف النضال انما تختلف بين بلد وآخر حتى في إطار البلدان التي تواجه مرحلة واحدة من مراحل تطور العملية الثورية وحركة ثورية واحدة، مثل الحركة الثورية العربية. وهذا الاختلاف في الظروف يتسع، موضوعياً، عندما نطرح الأمر على النطاق العالمي. وحين نؤكد على الاستقلالية النسبية فإنما نهدف الى مواجهة خطأ وخطر المبالغة في الخصوصية عند البعض الى حد تحويل ما هو تمايز بين القومي والأممي الى تعارض بينهما. فنحن لا نرفض فكرة التعارض بين ما هو وطني أو قومي وبين ما هو أممي فقط، بل نعتبر أن مثل هذه الفكرة لا يمكن إلا أن تخدم مصالح القوى المعادية للحركة الثورية محلياً وعالمياً. إن عدم التطابق الكامل، في ظروف معينة، هو بالمقابل أمر موضوعي، وهو ما نشير اليه في حديثنا عن الاستقلالية النسبية.

المسألة الثانية تتعلق بـالثورة وحمـايتها ومـواجهة الثـورة المضادة التي تصـدّرها الامـبرياليـة أو تدعمها. وما نريد أن نؤكد عليه في هذه المسألة أن الثورة هي قضية داخليـة لكل بلد تحـددها نسبـة القوى الداخلية، في إطار الظروف الاقليمية والعالمية. ومع تأكيدنا على مبدأ رفض تصـدير الثـورة، فـإننا نعتـبر من الخطأ والخـطر اعتبار الـدعم الأممي الذي تحتـاجه كـل ثورة لتتـدعم وتواجـه الخـطر الخـارجي نوعـاً من تصديـر الثورة. ونعتـبر في الوقت ذاتـه أن من حقنا طلب المسـاعـدة والـدعم، بأشكاله كافة، عندما نتعرض الى عدوان خارجي بهدف تصدير الثورة المضـادة أو دعم ثورة مضـادة تقوم في بلداننا. والمسألة هنا لا تعنينا فقط، بل هي تعني كل القوى الثوريـة والمعاديـة للامـبرياليـة. فالخطر الذي نتصدى لمواجهته لا يتهـدد نضالنـا الوطني الثـوري فقط، إنما يشكـل خطراً أيضـاً على العملية الثورية على الصعيد العالمي. وبالتالي فإننا نفرق بوضوح بين تصدير الثورة، وهو ما نرفضه، وبين طلب الحماية في مواجهة تصدير الثورة المضادة، وهو مـا نطلبـه. ولكن لا بد لنـا من أن نأخـذ بعين الاعتبار أن القـدرة على تقـديم هذه الحـماية ليست مـطلقة، بـل انها هي الأخرى رهن بتـوافر الظروف الملائمة داخلياً واقليمياً وعالمياً، وبالتالي لا بد من أن نتعـامل بـواقعية مـع هذه المسـألة وأن ندرك أننا قد نكون احياناً غير قادرين على استيعاب المساعدة التي تقدم لنا من الحلفـاء، وأن الحلفاء قد يكونون أحياناً غير قادرين على تقديم المساعدة بالشكل الذي نطلبه.

المسألة الثالثة تتعلق بالمساعـدات في مجال التنميـة والتطور الاقتصـادي والثقافي والعلمي. في هذه المسألة لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار ثـلاثة أمـور: الأمر الأول هـو الحاجـة، من أجل تحقيق هذه المهمة، للتوجه الى البلدان الاشتراكية. فهي وحـدها قـادرة على تقـديم المساعـدة الضرورية في مجال التنمية وحل المشكلات الاساسية التي تواجهنا. وهي، حين تقدم المسـاعدات في هـذا المجال، إنما تسهم، عن طريق ذلك، في تعزيز موقع الجبهة العالمية المعادية للامبريـالية، وفي تعـزيز الـظروف الموضوعية للتطور الاقتصادي - الاجتماعي في بلداننا ولتطور العملية الثورية فيها. الأمر الثاني هو أن البلدان الاشتراكية ليست قادرة على تلبيـة كل الحـاجات التي تـتطلبها عمليـة التنمية في بلداننـا وفي البلدان الأخرى. ولكن ينبغي الحذر من اتخاذ هذا الواقع ذريعة للتوجه الى الاحتكارات الامبرياليـة من أجل تقديم المساعدة بحجة أن تقدمها التكنولوجي وقدرتها الاقتصادية يمكنانها من لعب دور أكثر فعالية في المساعدة على التنمية. ومصـدر الخطر في مثـل هذا التـوجه هـو أن الوهم حينـاً، والميل الى المساومة مع الامبريالية، في أغلب الاحيان، يدفعان أصحاب هذا التوجه الى التركيز على التعامل مع البلدان الامبريالية، فتكون النتيجة تعمق التبعية للامبريالية دون تحقيق التنميـة، فضلاً عن إضعـاف العلاقة مع الحليف الأساسي المتمثـل بالبلدان الاشـتراكية. الأمـر الثالث هـو أن الشروط الضرورية لضمان أي تعامل مع البلدان الرأسمالية لا يحمل المخاطر على الاستقلال وعلى التنمية، إنما تتجسد في قيـام سلطة ثوريـة تفك عـلاقة التبعيـة بالامـبرياليـة وتحصّن هذا الـواقع بعـلاقة وثيقـة مـع البلدان الاشتراكية.

المسألة الرابعة تتعلق بموضوعـة الجنوب والشـمال، والبلدان الغنية والبلدان الفقـيرة، والنظرة الى الانقسام العالمي على أساس جغرافي، وعلى أسـاس مستوى الـثروة والتقدم الاقتصـادي والتقني. أنها في نظرنا موضوعة غير علمية، وهي مصدر خطر على الصعيد العالمي. ذلك أن الانقسام القـائم

على الصعيد العالمي إنما يحدده أولاً وقبل كل شيء الصراع بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، ويحدده أيضاً الصراع بين الامبريالية في سباقها على التسلح وتخطيطها للحرب النووية والعدوان ضد الشعوب وتهديد حرياتها واستقلالها والتحكم بمصائرها من جهة، وبين القوى المعادية للامبريالية والحرب والمناضلة من أجل التحرر والتقدم من جهة ثانية. هذا الأنقسام هو الأساس في تحديد العلاقة بين القوى والدول وفي تحديد الالتقاء والتعارض في المصالح. وهذه الموضوعة خطرة بشكل خاص على قضية التنمية التي لا يمكن أن تستقيم إلا على أساس التحرر من التبعية واحتكاراتها وعلى أساس التعاون مع البلدان الاشتراكية، أي في ظروف قيام سلطة ثورية قادرة، أستناداً الى موقعها الطبقي الثوري، والى برنامجها وإنجاز مهام الثورة بنجاح.

المسألة الخامسة تتعلق بالتضامن بين الحركة الثورية في بلداننا وحركة الشعوب المناضلة من أجل تحررها الوطني والاجتماعي في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهي مسألة شديدة الأهمية انطلاقاً من كون هذه الحركات الوطنية الثورية تلتقي مع نضالنا الثوري في مواجهة العدو المشترك. ومن هنا تصبح، مثلاً، قضية السلفادور ونيكاراغوا وأمريكا الوسطى، وكذلك قضية انغولا والموزمبيق والحركة الوطنية المعادية للعنصرية في جنوب افريقيا، مثلما كانت قضية الفيتنام، قضايا شديدة الارتباط بنضالنا الوطني الثوري، مثلما ترتبط قضايانا ارتباطاً وثيقاً بنضال هذه الحركات الثورية. وفي هذا الصدد نعلق أهمية كبيرة على اعلان هذه الحركات الثورية موقفاً واضحاً من العدوان الاسرائيلي ومن الكفاح الوطني اللبناني والكفاح الوطني الفلسطيني ضد الصهيونية. فالمواقف الواضحة من الجانبين فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي يخوض كل طرف النضال على أساسها، إنما تشكل القاعدة التي يبنى عليها التحالف.

المسألة السادسة تتعلق بموقف حركة عدم الانحياز والموقف منها. ولا بد، في البدء، من الإقرار بأن دورها الأساسي كحركة يقوم في عدم الانحياز لأي من المعسكرين العالميين، ولكن يفرض، في الوقت نفسه، موقفاً واضحاً ومحدداً الى جانب نضال الشعوب من أجل السلم والدفاع عنه وضد خطر الحرب النووية وضد كل أشكال العدوان الخارجي والتدخل الامبريالي في الشؤون الداخلية للشعوب وتهديد أمنها واستقلالها وحريتها. إلا أن هذه الحركة قد خضعت خلال تطورها، وهي تخضع اليوم الى عوامل عديدة تسهم في اضعاف موقعها كحركة أرادت لنفسها أن تكون حركة مستقلة. فهي خليط من دول ذات أنظمة مختلفة تحكمها قوى متناقضة في مواقفها ومواقعها وعلاقاتها الدولية. وهي تواجه ضغطاً متصاعداً من الامبريالية من أجل تعطيل الجانب المعادي للامبريالية في محصلة مواقفها. ثم أنها تتأثر، بصورة متواصلة، بما يحدث في بلدانها من تطورات باتجاهات مختلفة بفعل تنامي وتفاقم الصراع داخل هذه البلدان بين القوى الثورية والقوى المعادية للثورة. وهي جميعها عوامل أدت وتؤدي إلى اضعاف موقع هذه الحركة ودورها وقدرتها على التأثير في الظروف الراهنة، فضلاً عن أنها تواجه حالة من التفكك المستمر.

وفي ضوء هذا الواقع نعتبر ان على الحركة الثورية العربية أن تأخذ كمقياس أساسي، في توجهها إلى التحالف مع هذه الحركة، التمايز القائم داخلها، بما في ذلك الجانب المتعلق بتمايز مواقف

بلدانها تجاه قضايانا الوطنية. كما لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحركة تضم بلداناً عربية تحكمها أنظمة حكم معادية للحركة الثورية العربية تناضل هذه الحركة من أجل اسقاطها.

المسألة السابعة تتعلق بموضوع العلاقة مع بلدان العالم الاسلامي. وفي هذه المسألة تنطبق بشكل عام الاحكام الأساسية التي أشرنا اليها في الحديث عن حركة عدم الانحياز، مع ضرورة إيلاء أهمية خاصة في ظروفنا الراهنة الى الموضوعة التي تطرحها بعض التيارات الاسلامية في الدعوة الى الوحدة الاسلامية كبديل لوحدة البلدان العربية على أساس قومي. وما يهمنا هنا بالذات هو أننا كحركة ثورية عربية نعتبر ان الوحدة العربية هي واحدة من القضايا المركزية في نضالنا من أجل التحرر الوطني والاجتماعي، وأن أي إضعاف لهذه الوحدة تحت أي شعار، كان يؤدي الى إضعاف هذا النضال، وينعكس بالتالي سلباً على مصلحة شعوب البلدان العربية والبلدان الاسلامية. إلا أننا بالمقابل نرى أن الرابط التاريخي بين الاسلام والعروبة يستدعي من الحركة الثورية العربية بذل أقصى الجهد من أجل أقصى الاستفادة مما يوفره هذا الرابط لمزيد من تعزيز العلاقة التضامنية بين شعوب البلدان العربية والبلدان الاسلامية. ولا بد من الاشارة هنا الى ان الذين يدعون الى تغليب الرابطة الاسلامية على الرابطة القومية إنما يتجاهلون ان جانباً أساسياً في انطلاق الدعوة الاسلامية إنما يتمثل بالجانب القومي العربي.

بعض الاستنتاجات

إن ما أشرنا إليه منذ البدء حول طبيعة حركتنا الثورية ومهماتها وموقعها هو الذي جعلنا أكثر قدرة على تحديد طبيعة التحالفات والحلفاء، ولذلك فإذا كان لا بد من استخلاص بعض الاستنتاجات، فإننا نقترح الاستنتاجات الثلاثة التالية:

الاستنتاج الأول: هو أن حركتنا الثورية العربية هي حركة تحرر وطني واجتماعي، أمامها مهمة إنجاز الثورة الديمقراطية. وهي، لذلك، لا تستطيع أن تقيم تحالفاتها الداخلية والخارجية إلا انطلاقاً من المهمات الملموسة المطروحة أمامها.

الاستنتاج الثاني: هو أن الحركة الثورية العربية، لأنها تضع أمامها هذه المهمات بالذات، تشكل بالضرورة جزءاً من الحركة الثورية العالمية، فتصبح بذلك مهماتها جزءاً من مهمات الحركة الثورية العالمية، كما أن جزءاً من مهمات الحركة الثورية العالمية يدخل كجزء أساسي من مهمات الحركة الثورية العربية.

الاستنتاج الثالث: هو أن العلاقة مع هذا الحليف الأساسي، المتمثل بالفصائل الاخرى في الحركة الثورية العالمية، أي المنظومة الاشتراكية والحركة العمالية والثورية في البلدان الرأسمالية، هي علاقة عضوية وعلاقة تفاعل متبادل. وهي أيضاً بسبب اختلاف الظروف وتغيرها الدائم، قضية معقدة تحتاج الى أن ينظر إليها باستمرار نظرة علمية ثورية غير جامدة وتتطلب باستمرار التعامل

الواقعي مع ما تطرحه من أمور، ومن مشاكل أحياناً. أما الجانب المتعلق بالتحالف مـع بلدان هي، بطبيعة أنظمتها، جزء من النظام الرأسمالي، فهـو يتطلب من الحـركة الثـورية العـربية الحـذر الدائم وعدم الوقوع في مخاطر النظرة المثالية والوحيدة الجانب، بل على العكس، مواكبة التغيرات والتمايزات وعملية الفرز المتواصلة من أجل أخذ ذلك بعين الاعتبار فيما يتعلق بمصلحة تطور الحركة الثوريـة في بلداننا وتطور الحركة الثورية في هذه البلدان بالذات.

الفصل السابع
الحركة التقدمية العربية: طبيعتها - مهامها - تحالفاتها

أحمد بن صالح (*)

الحركة التقدمية العربية هي في الواقع حركات وتيارات وأحزاب متعددة في الوطن العربي وأحياناً في البلد العربي الواحد. وقد تعددت المصطلحات عند السعي الى نظرة شاملة اليها، فأصطلح بعضهم على تعبير «اليسار العربي» وآخرون على «اليسار الراديكالي» والبعض الآخر على «الحركة الثورية العربية»، وأخيراً، اتفق كل المشاركين في الملتقى الذي نظمه منتدى العالم الثالث في إطار مشروع جامعة الأمم المتحدة لوضع ملف المستقبلات العربية البديلة، على مصطلح «الحركة التقدمية العربية» لتسمية جملة التيارات «اليسارية» وما يجمع بينها طبيعة ومنهجاً ومهمات. والمؤمل أن نقف عند هذا المصطلح عساه يكون منطلقاً رمزياً لتخلصنا من التنافر السطحي ومن التشتت الشكلي ومنطلقاً لمساهمتنا في عمل وحدوي على مستوى التنظير والممارسة.

ذلك أن مفهوم التقدمية يحمل المحتوى الأصلي لكل التيارات المعنية، ويعبر عن منطلقاتها بالنظر إلى جمود أو تقهقر الحياة السياسية المفروضة في الوطن العربي عامة. وبالنظر إلى تلعثم ووهن القائمين على تلك الحياة السياسية في متناقضات أصبح جلها تعلات أو قواعد بذاتها لنوعيات حكم متميز، خصوصاً بالسيطرة الرادعة لطموحات الجماهير الشعبية والأجيال العربية الجديدة.

مفهوم التقدمية يحمل أساساً توجهاً حركياً واجب الوجود في مجتمعاتنا. توجهاً حركياً قد يكون مرحلياً وقد يكون ثورياً جذرياً أو انقلابياً. وذلك حسب ما تكون عليه درجة التراكم لأسباب التخلف السياسي وتوابعه، وحسب ما تكون عليه موازين القوى على ساحة النضال السياسي.

فالتقدمية ليست اذاً مجرد صفة للتيارات المكونة لهذه الحركة العربية. إنما هي عنصر أصلي من طبيعتها. وهو عنصر يقتضي من التيارات المعنية أن تكون متأصلة في الطبقات الاجتماعية الدافعة الى

(*) مفكر عربي وزعيم نقابي من تونس.

التغيير والتقدم بحكم هـويتها وطمـوحاتهـا وقدراتهـا النضاليـة. هي الطبقـة العاملة وطبقـة الشباب المتجدد وطبقة المزارعين وطبقة المثقفين الحاملين والممارسين لنظريات ورؤى هي في ذاتها تقدمية. هذه الطبقات، إنما هي المعين الطبيعي وجملة الطاقات الأساسيـة للحركـة التقدمية. وطموحـاتها إنمـا هي جوهر مهماتها.

بقي أن مهـمات الحركـة التقدميـة العربيـة هي مهمات عـلى صعيدين: صعيـد كل بلد عـربي وصعيد الوطن العربي.

فعلى صعيد كل بلد عربي ورغم بعض الاختلاف في الأوضاع، فالمهمات متقاربة في المحتـوى، وربما حتى في سلم الأولويات أو في التساؤل بشأنه.

فهي التحرير من التبعية الساطعة أو المقنعة الفعـالة، وهي إعـادة النظر جـذرياً أو مـرحلياً في المؤسسات والهياكـل السياسيـة الحاكمـة. وهي تجديـد الخيارات الاقتصـادية والاجتـماعية والـتربويـة والثقافية على أساس التوجه التقدمي والاستقلال، وهي أيضاً اختيار الطريق والأولويات. وهنا يقـوم التساؤل ويحل الخلاف ويحل الشتـات، هل الأهم جـوهريـاً وزمنياً هـو تجديـد الخيارات الاقتصـادية والاجتماعية وهو الذي يمكن من تجديد مؤسسـات الحكم ومن التحرر من التبعيـات؟ أم الأولويـة في تغيير الحكم وبأي طريقة؟ هل الأولوية للنضال من أجل حياة ديمقراطية وقواعد لها مقبولـة ومحترمـة، أم الأولوية لـلاعداد الثـوري للاطـاحة بـالحكم القائم؟ وهنـا وفي كل هـذا موطن من مـواطن أزمة الحركة التقدمية العربية على صعيد كل بلد عربي.

أما على صعيد الوطن العـربي، فالمهـمات الأولى الطبيعيـة تصب كلها في تحـرير اجـزاء الوطن العربي المحتلة، والتحرر من أسباب الوهن التي مهدت للاحتلال ولتوسعـه. احتلال جنـوب لبنان، احتلال فلسطين، مواطن حرب هنا وهناك في صلب الوطن العربي أو بين بلد عربي وبلد مجاور.

هنا ايضاً يقوم التساؤل ويحل الخلاف ويحل الشتات، وتتعدد انتماءات التيـارات التقدميـة. ثم هل المهم هو الاعداد للتحرير بالحرب أم الأهم هو العمل السياسي والدبلوماسي؟ هل التحرير ممكن دون مقاومة الامـبرياليـة أولاً أم هل الأولـوية لتلك المقـاومة؟ هـل التحريـر ممكن دون تجمع القـوى العربية، وهل هذا التجمع ممكن أم يجب أولاً تجديد النظم العربية لتقوم بدائلها بواجب التجمع من أجل تحرير بالقوة أو بالدبلوماسية أو بهما معاً لكن انطلاقاً من موطن قوة؟

وتقوم على الصعيدين قضية التحـالفات. وهنـا أيضاً ورغم اختـلاف الأوضاع فـإن الرؤى في هذه القضية متشابهة. فعلى الصعيد الفردي أي على صعيـد كل بلد عـربي ما دامت ركـائز كـل تيار تقدمي هي الطبقات التي أشرنا اليها، فتبقى على المستوى الداخلي تحالفات ظرفية مرتبطة بالمعـارك. فإذا وقع الاختيار على معركة التحرير من التبعية والاصطدام بـالنظام القـائم عليها، فـالتحالف قـد يكون مع طبقات أو مجموعات مناهضة للتوجه التقدمي لكنها وطنية تـرفض التبعية لـلأجنبي وتخاف من تطورها الى ما هو أشنع. وترفض ان تكون التبعية عرقلة في تضامن البلد العربي بالفعل مع بقية البلدان العربية المناضلة من أجل التحرير. أمـا التحالفـات على المستـوى الخارجي، فمن المفـروض

أولاً وبالذات ان تتجه الى سائر التيارات التقدمية في الوطن العربي، ثم الى غيرها من التيارات التقدمية في البلدان التي تناضل شعوبها ضد التبعيات وضد اقحام أوطانها في بوتقة القوى الاستعمارية أو الهياكل الامبريالية.

أما على الصعيد العربي العام فمن الطبيعي ان تكون تحالفات الحركة التقدمية العربية هي نفسها التي أشرنا اليها بالنسبة الى التيارات التقدمية في كل بلد عربي على أسس أو مستويات أشمل. لكن هنا وعلى الصعيد العربي العام يصح أن نؤكد على موطن مهم من مواطن التحالف، ألا وهو تيار عدم الانحياز وجملة القوى الشعبية التي تنشده وتطمح الى أن لا يبقى كما هو اليوم يغلب فيه عدد النظم التابعة المتعاملة مع القوى الاستعمارية أو الامبريالية حتى على الصعيد العسكري، وتطمح الى أن يكون تيار عدم الانحياز تياراً مستقلاً عقيدة وممارسة عن كل قوى الهيمنة والاستغلال والحرب، والى ان يصبح القوة الرادعة للهيمنة والاستغلال والحرب، والقوة المتضامنة الفعالة مع كل النضالات لإقامة علاقات سياسية واقتصادية عالمية أو دولية على أساس الاحترام الحق لمصالح كل الشعوب وهوياتها الثقافية وطموحاتها.

وللحركة التقدمية العربية مهمة أصلية في هذا المجال تقتضي نضالاً مخلصاً من أجل تخليص تيار عدم الانحياز من الانحرافات المتجمعة الخطيرة التي تغلغلت بسبب وجود نظم مستسلمة للقوى الاستعمارية والامبريالية. ومن أجل أن يكون تيار عدم الانحياز لا قوة متحالفة فقط، بل موطن نضالنا على مستوى الكون، قادر على جلب التحالفات سواء من جهة المجموعة الدولية الاشتراكية، أم من جهة الحركات التقدمية في سائر بلاد العالم.

وخلاصة هذه الاشارات السريعة هي أن الحركة التقدمية العربية وكل التيارات المنتمية اليها تواجه تحديات شاقة، ويظهر التغلب عليها وتجاوزها أشق منها. ولكن لنتساءل: ألم ينشأ ويستتب فينا اليقين بعد التجارب العديدة وعند النظر في أوضاعنا الراهنة وتجمد أو انسداد آفاقها، بأن نضالنا محتم عليه ان يأخذ منطلقات جديدة؟ وقد سبق ان أشرت في أول هذه المساهمة في نقاش المواضيع المطروحة الى الأمل في أن نستخلص من التنافر السطحي ومن التشتت لنساهم في عمل وحدوي على مستوى التنظير والممارسة.

أليس من الواجب ومن الممكن ان لا نقف عند هذه الندوة أو غيرها؟ ألا يمكن الاعداد لإنشاء نواة في اطار تنظيم ثابت للتنسيق بين فصائل الحركة التقدمية، وللتطور في طريق التنظير والممارسة للتأثير على مجرى الأمور في وطننا وفي مجتمعاتنا، وبالتالي، على مجرى الأمور في الدنيا اليوم وغداً؟ والغد إنما هو دون شك أثقل من اليوم بالتحديات والمفاجآت في شتى الميادين. هذا الذي أتمناه وأدعو اليه في خاتمة هذه الورقة عسى أن يصح العزم على المضي قدماً في طريق النهوض بالقيم الأصيلة التي تجمع بيننا، وتغذي نضالنا، وتنمي تفاؤلنا بمستقبل أمتنا.

الفَصْلُ الثَامِن
المُنَاقَشَات

ناقشت الندوة الورقة الثالثة: «الحركة التقدمية العربية: مهماتها وتحالفاتها»، والورقة الرابعة: «الحركة التقدمية العربية: طبيعتها، مهماتها، تحالفاتها» ودار النقاش على النحو التالي: في البداية أبديت الملاحظات المنهجية التالية:

- في الاوراق المقدمة اشارة الى مسلمات ما زالت في حاجة الى نقاش.
- بعض المشاركين انطلق من ان حركة التحرر الوطني تواجه أزمة تم توصيفها وهناك تحفظ على منطلقات معالجة هذه الأزمة، وقام بطرح زوايا أخرى للنظر اليها. وثمة رأي يعترف بوجود الأزمة ولكن لا يميل الى تضخيمها ويؤمن بإمكانية تجاوزها.

- تميز الورقة بين حركة التحرر الوطني العربية وبين حركة الثورة العربية. ومثل هذا التمييز يمكن ان يثير قدراً من الاختلاط. وكان يمكن تفادي هذا الأمر لو أن السؤال المركزي طرح كما يلي:

- هل المرحلة الحالية للتطور هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية أم مرحلة الثورة الاشتراكية. فالثوريون، هنا، مطالبون ليس بمجرد تغليب التيار (أو الايديولوجية) الاشتراكي، بل بطرح رؤيتهم هم، عما تكون الثورة الوطنية الديمقراطية: فواقع الأمر ان اهداف هذه الثورة ما زالت مطروحة، ليس هذا فحسب، بل ان ما احرز من تقدم خلال خمسة وعشرين عاماً قد حدث انتكاس عليه: قضايا الوحدة العربية، وفلسطين، والسيطرة على الثروات والتنمية. واذا كان الماركسيون العرب قد بلوروا افكارهم في مرحلة النضال ضد الامبريالية والكولونيالية والاحتلال، فلعل المطلوب منهم في عام ١٩٨٥ - وكحركة تقدمية - ان يكون وعيهم كاملاً وتقديرهم رفيعاً لما طرأ على المجتمعات العربية من تطورات في ظل التحولات التي طرأت ايضاً على الامبريالية ذاتها (أمثلة: هيمنة الشركات متعددة الجنسية واحتكارها للتكنولوجيا).

وعن طبيعة حركة التحرر الوطني العربية ابديت الملاحظات التالية:

ثمة ملاحظة مؤداها ان الحديث عن حركة ثورية وتقدمية عربية ليس المقصود منه وضع هذه

الحركة في تعارض مع حركة التحرر الوطني العربية، وانما يستهدف التأكيد على طابع المرحلة الجديدة التي نتوسمها في حركة التحرر الوطني العربية وذلك من حيث مهام هذه الحركة والقوى المكونة لها. فإذا اتفقنا على أن البرجوازية لم تعد مرشحة لقيادة حركة التحرر الوطني، فسوف تكون لهذه الحركة طبيعة ثورية ومهام ثورية: بمعنى أنها ستكون حركة تحرير وطني واجتماعي. ومن ثم تكتسب قضية تحديد المفاهيم اهمية بالغة. وعلى سبيل المثال لا يجوز في هذا السياق أن نستخدم مفهومي العالم الثالث وحركة التحرر الوطني العربية باعتبارهما مفهومين متطابقين.

ان المرحلة الراهنة للحركة الثورية العربية أو لحركة التحرر الوطني هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. لكن هذا التحديد لطبيعة المرحلة لا يعني عزلها عن الوضع التاريخي الراهن وعن التطور العالمي. فلا بد ان ترتبط هذه المرحلة بمراحل اخرى تتممها وتتكامل معها في سياق العملية الثورية. فلا يمكن، والحال كذلك، أن تطرح قضية الثورة الوطنية الديمقراطية الا بارتباطها بقضية الاشتراكية.

مشكلة حركة التحرر الوطني العربي أنها تواجه أزمة هي نتاج ظروف تاريخية محددة. وهي أزمة أنظمة حكم وأزمة أحزاب ومنظمات سياسية وتواجه حركة التحرر الوطني العربية مرحلة جديدة يطرح فيها العديد من القضايا على المستوى الايديولوجي، ومستوى التطور اللاحق للحركة، ومستوى المؤسسات السياسية في البلاد العربية، ومستوى التحالفات الداخلية والخارجية وغير ذلك.

وعرضت الندوة لقضية التحالفات على المستويين المحلي والقومي، وطرح في هذا:
- ان ازمة حركة التحرر تطرح بالضرورة الأنظمة الوطنية في الوطن العربي.
- ان هذه الانظمة استنفدت امكاناتها ولم تعد تحمل أي طاقات للتقدم اللاحق.

وتتفاعل أزمة الانظمة مع أزمة الاحزاب: فغالبيتها ليست أحزاباً جماهيرية وما هو قائم هو مجرد مؤسسات أو منابر حزبية، وبالتالي لا توجد حركة جماهيرية تقودها أحزاب. فما أن يصل الحزب الى السلطة حتى يتحول الى مجموعة حاكمة تفقد صلتها بالجماهير، وأظهرت التجربة الحية في بعض بلدان المشرق (سوريا والعراق) انه ما أن تدخل الأحزاب التقدمية في جبهة مع الحزب الذي يمسك بمقاليد السلطة، حتى تفقد هذه الاحزاب الى حد ملحوظ قدرتها على الحركة والمبادأة. والتحالف الذي قام في بعض الأقطار العربية قد اهدر مضمون التحالف الحقيقي الذي يعني التفاهم بين أطراف الجبهة في رسم السياسة، وهو الأمر الذي يقترن بصدامات وبالتشكيك في جدوى الجبهة الوطنية، والأمر الراجح ان شعار الجبهة الوطنية قد أصبح الآن شعار الاحزاب غير الحاكمة في الجبهات القائمة في كل من سوريا والعراق.

ومما تقدم يطرح على القوى التقدمية العربية ان تفكر في صيغة جديدة لتجميع القوى الوطنية والتقدمية، وان مراجعة ما هو قائم يتطلب أن تستخلص مجموعة عناصر للمستقبل، وهذا معناه بالدرجة الأولى:
- ضمان حرية العمل السياسي لكل الفصائل والقوى التقدمية العربية.

ـ اقرار مبدأي التعددية السياسية والايديولوجية.
ـ الالتزام المتبادل بتداول السلطة شرعياً.
هذا هو مفتاح حل أزمة حركة التحرر العربي.
ان ازمة حركة التحرر العربية لها جانبان: أزمة القيادة؛ وازمة البديل.
والشق الأول يتعلق بطبيعة المرحلة، وهي مرحلة جديدة بعد أن انحسر الدور القيادي للبرجوازية.

أما أزمة البديل فتتعلق بالمستقبل وتقع على عاتق احزاب الطبقة العاملة مهمة بلورة هذا البديل. وهو يتعلق بتحديد القوى الطبقية ثم القوى السياسية التي يفترض ان الحركة التقدمية العربية تعبر عنها. وفيما يتعلق بالقوى الطبقية فهي تتكون من الطبقة العاملة، والبرجوازية الصغيرة، والبرجوازية الوسيطة (بشكل عام)، وايضاً هذه الفئات من البرجوازية التي تعبر عنها أساساً قوى وطنية وتقدمية في الوطن العربي. وان تحالف هذه القوى الطبقية ـ ممثلة في تنظيماتها السياسية ـ سوف يقوم على أساس برنامج ثوري وجديد.

أما وسائل النضال واشكاله فيجب ان تؤخذ في الاعتبار بكيفية مترابطة ومتكاملة بما في ذلك الكفاح المسلح. ولسوف ينبني التحالف بين القوى المكونة للحركة الثورية الجديدة على اساس الديمقراطية الثورية التي لا ينفصل محتواها عن شكلها.

ـ وعبّر بعض المشاركين عن اتفاقهم مع العديد من المنطلقات النظرية التي تضمنتها الورقة المقدمة للندوة. وذلك فيما يخص حركة التحرر الوطني وطبيعتها وقضية التحالفات والقوى التي تكونها، ولكن الخلافات مع الورقة تثور عند وضعها في التطبيق العملي. وعلى سبيل المثال: تذهب الورقة الى أن أزمة حركة التحرر الوطني العربية تعود الى ان البرجوازية غير قادرة على قيادتها، وايضاً الى أن البرجوازية الصغيرة عاجزة عن اتمام مهام هذه الثورة وذلك على الرغم من الانجازات التي حققتها ابان قيادتها التي استمرت طوال الثلاثين عاماً الماضية، وبالتالي تدعو «الورقة» الى التمحور حول حركة الطبقة العاملة.

لكن هذا الطرح يثير التساؤل التالي: الى أي حد يمكن القول بأن الطبقة العاملة في الوطن العربي أصبحت ثورية، وان الاحزاب اليسارية ـ بما فيها الاحزاب الشيوعية المعبرة عنها ـ هي القيادة الفعلية لحركة التحرر. بالطبع لا خلاف ـ نظرياً ـ على مقولة ان الطبقة العاملة هي المؤهلة أكثر من غيرها لقيادة الثورة. ولكن هنا نعود مرة أخرى الى السؤال الذي طرحناه، إضافة الى نقاط اخرى منها:

١ ـ انه يتعين التفريق بين أمرين: احدهما ان هناك أحزاباً تلتزم بالنظرية الثورية للطبقة العاملة، والثاني هو ان هذه الاحزاب تعبر عن الطبقة العاملة خصوصاً وان هناك اكثر من حزب يقول انه كذلك.

٢ ـ لا يكفي الحديث عن الطبقة العاملة وحزبها وقيادتها حتى تتحدد مهام الطبقة العاملة وحتى تتمحور الحركة الثورية حولها، وانما يتطلب الأمر ان تطرح الاحزاب الملتزمة بالنظرية الثورية

للطبقة العاملة برنامجاً واضحاً يخرج الحركة الثورية من أزمتها، ويستقطب في الوقت نفسه الطبقات والفئات الثورية في المجتمع. وواقع الأمر أن ثمة قصوراً كبيراً لدى هذه الأحزاب ليس في طرح البرنامج فقط، وانما أيضاً في دراسة الأوضاع في الوطن العربي وفي تحليل الأوضاع الطبقية، وبالتالي في تحديد الطبقات الاجتماعية التي تكوّن القاعدة الأساسية للثورة، وتحديد القوى السياسية التي يتكوّن منها التحالف الثوري في البلاد العربية.

اذا استقر عند القوى التقدمية العربية ان الديمقراطية هي أساس قيام الجبهات الوطنية في هذا القطر أو ذاك، فربما يحتاج الأمر الى أن نتروى أيضاً في استخدام اصطلاح التحالف على الالتقاء بين القوى التقدمية والقومية. وربما كانت كلمة «التعاون» أفضل، لأن التحالف في ظروف المرحلة الراهنة التي تمر بها حركة التحرر الوطني العربية تعني شيئاً اكبر من قدرات القوى التقدمية. ومن ثم فالمطلوب ان يقوم التعاون على أساس احترام الاستقلال التنظيمي والايديولوجي والسياسي لجميع الفصائل، أي على أساس ديمقراطي.

ان تعبير «التعاون» يحدّ في الواقع من كثير من القيود الموضوعية في مرحلة قادمة بالغة الصعوبة من النضال ضد الامبريالية سوف تشهد نوعاً كبيراً من تنوع الآراء. ثم تتأكد هذه الصيغة «التعاون» عندما تعترف القوى التقدمية العربية بأنه ما زال بينها تباعد يتجلى في مجرى العمل، ومع العمل تنحسر الخلافات.

وعن اصطلاح «البديل» تحفظ بعض المشاركين على استخدام هذه الكلمة لأن السؤال الذي يطرح هو البديل لمن؟ ان استخدام هذا الاصطلاح يثير حساسيات لقوى قد تساند حركة التحرر الوطنية من مواقعها المحافظة، ومن هنا فالافضل ان نطرح ان هدف القوى التقدمية العربية هو تحديد معالم المشروع الحضاري العربي للمستقبل.

وفي موضوع التحالفات على المستويين القطري والقومي ابديت ملحوظة تذهب الى انه لا خلاف حول المبادىء التي تضمنتها الورقة حول طبيعة حركة التحرر الوطني. ولكن عندما تطرح مشكلة التحالفات بين قوى طبقية وسياسية فقد كان مطلوباً من الورقة ان تجيب عن هذا السؤال: ما هو الدور الذي تلعبه البرجوازية العربية داخل التحالف بحيث يكون مثل هذا الدور ايجابياً وليس دوراً قيادياً؟

ثم طرحت طائفة من الآراء ـ تعددت وتفاوتت ـ حول تحالفات الحركة التقدمية العربية على المستوى الدولي:

لقد أكد بعض المشاركين على انه ليس ثمة تناقض بين الأممية والقومية، ولكن ما ان تطرح القوى التقدمية العربية على نفسها قضية التحالف على المستوى الأممي حتى تكتشف ان هناك أزمة عميقة وقديمة في الحركة العمالية العالمية، ومن الصعب ان يتحدث المرء عن حركة عمالية على النطاق العالمي ـ وتشكل جزءاً من الحركة الثورية العالمية ـ دون معرفة بتاريخ تلك الأزمة، فهذا التاريخ لازم للتعرف على التناقضات الداخلية فيها، ولا بد من أن يربط تاريخ هذه الحركة بالمجتمعات

العربية وبالتاريخ الاستعماري. والأمر الذي لا سبيل الى انكاره ان هناك أزمة في الاتحاد السوفياتي وفي الصين وفي غيرها من البلاد الاشتراكية، وهذه الأزمة تنعكس على الممارسات الدولية وبالتالي على علاقات هذه الدول بالثورة العربية.

وفي الوقت ذاته، شدد رأي آخر على اهمية وأولوية تحالف حركة الثورة العربية مع مجموعة عدم الانحياز. وعند اصحاب هذا الرأي انه لا مجال للمقارنة بين تحالف الثورة العربية مع هذه المجموعة، وبين تحالفاتها مع الاتحاد السوفياتي. وهذا عائد الى اعتبارين أساسيين:

الأول: يتمثل في الخبرة المتجمعة من ممارسة التحالف مع الاتحاد السوفياتي، هذا اضافة الى أن مثل هذا التحالف ربما يؤثر على الاحزاب الشيوعية العربية.

الثاني: هو ان الاتحاد السوفياتي دولة قوية. ومن ثم، اذا ما رغب العرب في تحالف حقيقي مع المجموعة الاشتراكية ـ وذلك على أساس من التخطيط والتكافؤ بين المتحالفين ـ فإن هذا يتطلب ـ ابتداء ـ ان يكون للحركة التقدمية العربية الوزن المؤثر داخل الوطن العربي، وعندما توجد القوة العربية فسوف يصبح التحالف ممكناً مع المجموعة الاشتراكية.

وثمة رأي يذهب الى أننا نتعامل مع العالم الثالث على مستويين:

ـ مستوى جوهري وأساسي وهو حركة التحرر الوطني العالمية. ونحن جزء لا يتجزأ من هذه الحركة.

ـ ومستوى آخر هو حركة حكومات هذه الدول. وفي هذا يمكن ان تساند مثلاً مجموعة الـ (٧٧) وتساند حركة عدم الانحياز.

وقد طرحت وجهة النظر التالية: أن تبحث حركة التحرر الوطني العربية عن تحالفات على الصعيد العالمي، فهذا امر ضروري لأنه لا تستطيع أي حركة ثورية ان تعيش منغلقة على ذاتها. ومن المسلمات المألوفة أن هناك علاقة تحالف تربط بين حركة التحرر الوطني العربية، وبين حركة الطبقة العاملة العالمية أو النظام الاشتراكي. غير أن هذه المسلمة يتعين أن يعاد النظر فيها، لا لأنه لا يوجد أساس موضوعي للتحالف، ولكن لكي يتم تصحيح مفهوم هذا التحالف بما يحدد بدقة محتواه والاشكال التي يتعين ان يتجلى فيها.

عندما يقال «تحالف» فهذا الاصطلاح انما يعني التزامات متبادلة بين الاطراف المعنية. وهنا تثار بالضرورة قضية الى أي مدى يذهب كل من الطرفين، أو كلاهما معاً، الى توسيع مضمون ونطاق هذه الالتزامات.

ومن هنا لا مفر من ان تتم مراجعة هذه التسمية «التحالف» وذلك بما يحقق نوعاً من التطابق بين مضمون هذه العلاقة وبين الاسم الجديد.

ان التجربة التاريخية والمشتركة بين حركة التحرر الوطني العربية، وبين النظام الاشتراكي تؤيد هذا السعي الى تحديد مفهوم «التحالف». لأن ما يطرحه النظام الاشتراكي على البلدان العربية يظل على الدوام في دائرة عدد من القضايا العامة تشكل موضوع التحالف مثل: مساعدة التطور المستقل

للبلد المعني ـ موقف مشترك للامبريالية والصهيونية والعنصرية معاً ـ تعاون على المستويات العلمية والتقنية . . الخ .

في الوقت نفسه تظهر التجربة المشتركة أنه قد حدث تغيير في موقف طرفي التحالف انعكس بدوره على موضوع التحالف ذاته. فبعد الحرب العالمية الثانية نشأت أوضاع جديدة بالنسبة الى البلدان الاشتراكية، فكان من مهامها الأساسية مساعدة البلدان حديثة الاستقلال على أن تتطور نحو الاشتراكية من خلال التأثير المباشر في العلاقات القائمة بين هذه البلدان وبلدان العالم الثالث، بما فيها ـ بالطبع ـ البلدان العربية. وقد تمت صياغة نظرية تحكم هذه العلاقة مؤداها أن دكتاتورية البروليتاريا ـ كما ذهب الى ذلك بعض المنظرين السوفيات ـ تمارس تأثيرها الخارجي على حركة التحرر الوطني من خلال اقامة ودعم انظمة معادية للرأسمالية تنتقل الى الاشتراكية.

ولكن من الواضح ان مثل هذه «النظرية» تفترض نوعاً من الخصوصية في الالتزامات المتبادلة بين النظام الاشتراكي وبين البلدان النامية. لكن واقع الحال يظهر ان التزام البلدان الاشتراكية كان وما زال في حدود الاطار العام، اي ضمن الاستراتيجية الكونية للمعسكر الاشتراكي. بمعنى ان التحالف لم يأخذ بالنسبة الى البلدان العربية أبعاداً ملموسة ـ أي لها خصوصيتها ـ ان على الصعيد القطري أو على الصعيد القومي.

أدى عدم الالتفات الى هذا الواقع الى حدوث خلل ذاتي في صفوف الاحزاب الشيوعية والماركسيين العرب عموماً، أو في صفوف القوى القومية على اختلاف احزابها وتنظيماتها. ومن هنا كان لا بد وأن تثور عند المنعطفات الحادة (مثلاً عندما غزت اسرائيل لبنان) أوهام عن «عزم» او استعداد الاتحاد السوفياتي ان يستخدم القوة المسلحة لردع العدوان الامبريالي ـ الصهيوني، وكان هذا التوقع مصدراً لارتباكات خطيرة في صفوف القوى التقدمية العربية، عبرت عن نفسها في بيانات ومواقف مختلفة. ونسيت القوى التقدمية العربية حقيقة ان المعسكر الاشتراكي ينظر الى قضايا المنطقة العربية من زاوية كونية شاملة. ولا يمكن ان يوجه اللوم الى المعسكر الاشتراكي طالما انه يعتبر ـ وفقاً لتقديراته ـ ان القضية الأساسية هي نشوب حرب كونية أو تعايش سلمي.

ومما تقدم يتعين النظر في موضوع التحالفات من منظور واقعي. بمعنى ان هناك حدوداً للعلاقات لا يمكن تجاوزها بين حركة التحرر الوطني وبين المعسكر الاشتراكي. وهذه النظرة الواقعية هي في مصلحة البلدان الاشتراكية وذات فائدة للقوى التقدمية ماركسية وقومية لأن التصورات غير الواقعية في هذا المجال انما تنعكس على براجهم بالخلل.

في الوقت ذاته، يختلف اصحاب هذا الطرح، مع الموضوعة التي تقول ان التحالف مع بلدان عدم الانحياز له الأولوية على التحالف مع البلدان الاشتراكية، فمن ناحية، ما زالت مجموعة بلدان عدم الانحياز دون مستوى تقديم البديل للتعاون مع البلدان الاشتراكية وذلك من حيث ميزان القوى العالمي، أو من حيث المساحة التي تلتقي فيها المصالح بين البلدان العربية والبلدان الاشتراكية. وهذا ما تظهره تجربة التعاون في مجالات التنمية والتسليح والتعاون الدولي في اطار

منظمة كمنظمة الأمم المتحدة.

ومن ناحية ثانية، ان دور العالم الثالث ليس بديلاً لدور التيارات الاخرى الفاعلة في حركة الثورة العالمية، وهذا لا يقلل من وزنه لأنه يكتسب أهمية متزايدة من واقع ان حركة التحرر الوطني العالمية هي ايضاً قوة فاعلة على الصعيد العالمي وهي حريصة على أن تمثل فعلاً الوجه الحقيقي والمفاضل للعالم الثالث.

من ناحية ثالثة، يتعين ان نلتفت الى واقع ان مشاريع التعاون بين بلدان العالم الثالث كثيرة، كما يتعين ان تحسب الحركة التقدمية العربية حساباً لبرنامج يطرح توسيع أطر التعاون المتبادل بين البلدان العربية وبلدان عدم الانحياز.

وأخيراً، إن اعتراف البلدان الاشتراكية بالدور السياسي الذي يلعبه العالم الثالث على الصعيد الدولي والآفاق الاقتصادية والاجتماعية التي يتحرك نحوها ـ هذا الاعتراف ـ يشير الى ان من مصلحة البلدان الاشتراكية ان يكتسب العالم الثالث المزيد من القوة والفعالية. وهذا يفسر لماذا يساند المعسكر الاشتراكي بلدان العالم الثالث في تنفيذ برامجها الثورية والتقدمية.

ثم طرح رأي يذهب الى أننا نتعامل بالفعل مع الثورة العربية أولاً باعتبارها حركة تحرر وطني.

وفي ضوء هذه الفرضية يكون حليف حركة الثورة العربية على الصعيد العالمي هو من يساعدها وذلك على أساس ان هذه الحركة هي التي تحدد أهدافها ومراحل نضالها. وهذا لا يعني ان حركة الثورة العربية يمكن ان تفرض على الحليف أو تلزمه بما لا يستطيع ان يقدمه من صور الدعم، وانما من حق الثورة العربية ان تتوقع من الحليف قدراً من التأييد.

ان حركة الثورة العربية ليست مجرد احتياطي للثورة العالمية، وبالتالي يتم تقويم التحالفات في ضوء مواقف القوى المختلفة منها وليس العكس، ويمكن في منظور آخر أن يحدث العكس. فإذا كانت هناك حركة للثورة العالمية، واذا كانت هذه الحركة تنظر لحركة الثورة العربية كقسم من احتياطها فقد يكون هذا أمراً طبيعياً، لكن تحديد تحالفات الثورة العربية انما يتم في التحليل الأخير على أساس المواقف العملية.

ويقترب من الرأي السابق، الرأي القائل بأن: ثمة طرح نظري يقول ان الحركة الثورية العالمية هي حليف الثورة العربية وان الحلف بينهما استراتيجي. ان هذا الطرح صحيح، ولكن هذا يفترض ان ثمة حركة عالمية موجودة بالفعل، وان هذه الحركة تريد أن تحقق الثورة عالمياً أي تريد تحقيق الاشتراكية على نطاق عالمي. هنا نتساءل الى أي حد يمكن أن تذهب هذه الحركة في التحالف مع حركة الثورة العربية في تحقيق اهدافها. ان الواقع يقول انا سنجد في صفوف هذه الحركة الثورية العالمية من لا يقف مسانداً للقضايا العربية (مثال: بعض الاحزاب الشيوعية في غرب أوروبا يغلّب مصالح الطبقة العاملة الأوروبية على مصالح العمال العرب، أو على حساب المصالح الثورية بشكل عام).

من هنا يتعين ان تطرح قضية التحالف بين حركة الثورة العربية وحركة الثورة العالمية من المنظور التالي:

١ ـ الحركة الثورية العربية من واجبها ان تتحالف مع حركة الثورة العالمية وذلك في الاطار المحدد للثورة العربية. وهذا يتم انطلاقاً من الفرضية التي نعتمدها وهي ان كل ثورة هي المسؤولة أساساً عن تحديد خطها الاستراتيجي وتحديد تحالفاتها.

٢ ـ وليس في هذا رفض لفكرة الأممية أو نوع من معارضتها بالقومية، لأن كل حركة ثورية تظل في منطقة معينة، مسؤولة عن العمل الثوري في منطقتها، وبخاصة وأنه لم يعد هناك تنظيم دولي واحد مسؤول عن وضع الاستراتيجيات وتحديد المهام والاهداف على صعيد عالمي ولمجمل الحركات الثورية.

على ان بعض المشاركين حدّد أن التحالف بين المعسكر الاشتراكي وبين حركة الثورة العربية محكوم بمسلك الاتحاد السوفياتي واحساسه بأنه مفروض عليه ان يتصرف كدولة عظمى. هذا من ناحية، كما انه من ناحية اخرى، محكوم بما جدّ على ساحة الحركة الاشتراكية العالمية ذاتها من تطورات يتعين ان تؤخذ في الحسبان (الشيوعية الأوروبية، العلاقات السوفياتية ـ الصينية) وذلك اذا أرادت الثورة العربية ان تنطلق من منطلق واقعي في تحديد أسس وآفاق التعاون مع هذا المعسكر.

ويسلم بعض المشاركين بمبدأ التحالف بين حركة الثورة العربية وبين الاتحاد السوفياتي والبلاد الاشتراكية. ولكنهم يلحون في الوقت نفسه على ضرورة ان تتم دراسة متعمقة للتجارب التي سبقت على صعيد التعاون الذي قام بين طرفي التحالف ان تحليل هذه العملية في منطلقاتها وتطبيقاتها سوف يظهر مثلاً أن التعاون بين الاتحاد السوفياتي وبعض البلاد العربية (مصر مثلاً) قد بلغ شأواً كبيراً، وكانت له ايجابيات محققة ولكن مردوده لم يكن على مستوى توقعات الجماهير العربية لا على المستوى الدبلوماسي فحسب، وانما من خلال حوار بين المنظمات السياسية في البلاد العربية والبلاد الاشتراكية. ان هدف الدراسة المقترحة تحديد الايجابيات واظهار السلبيات، وفي الوقت نفسه التوصل الى وضع أسس متكافئة وديمقراطية مع حركة الثورة العالمية حتى يتفهم كل طرف امكانات الطرف الآخر واحتياجاته.

القِسْمُ الخَامِسُ

التَنمِيَة المُسْتَقِلّة

الفَصْلُ التَاسِع
التَنْمِيَة المُستَقِلّة
مُحَاوَلَة لِتَحْدِيدِ مَفهُومٍ مُجَهَّل

د. إسماعيل صبري عبدالله

أولاً: الطيب والخبيث من التنمية

١ ـ التنمية ليست دائماً طيبة

منذ أن بدأ الحديث في الغرب عن «التنمية» اقترن بذلك اللفظ حكم قيمي ايجابي مؤداه أن التنمية أمر طيب ومقصد شريف وغاية تسعى اليها كل شعوب العالم الثالث لعلها تدرك منها حظاً. وبفضل هذا الحكم القيمي احتلت التنمية المكان الأعلى بين مقاصد المجتمع، عليه أن يعبىء من أجلها الجهود ولا يبخل بالتضحيات، وأن يستسيغ في سبيلها الظلم الاجتماعي ويسترخص الاستقلال الوطني. كذلك اتسم الحديث عن التنمية بالتركيز أساساً على مكونها الاقتصادي دون غيره من المكونات. وكان القوم في البداية لا يميزون بين النمو والتنمية، ثم جاء من قال إن النمو كمي، أما التنمية فإنها تعني تغييراً نوعياً في بنية الاقتصاد يتأتى بتنوع وبتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة الشأن التي يأخذها تدريجاً قطاع الصناعة، والصناعة التحويلية بالذات.

وكانت الفرضية التي يستند اليها ذلك الزعم هي أن التنمية الاقتصادية ستجر في أذيالها حتماً التنمية الاجتماعية والتقدم العلمي والثقافي، وبذلك يكون التحديث. وتنبه بعض المشتغلين بعلوم الادارة والاجتماع الى أن التخلف الاجتماعي والتقني والعلمي يعوق التنمية، فدعوا الى ضرورة التخلص من السلوكيات والقيم الاجتماعية «البالية» أو «التقليدية» والاهتمام بتأهيل وتدريب العمالة الفنية والأطر (الكوادر) الوسيطة والقيادية حتى تستطيع التعامل مع التقنيات والآلات الحديثة. ومع ذلك، ظل المقياس الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي تهتم به المنظمات الدولية وتتباهى به الحكومات أو تأسى على حسب الأحوال، هو معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي. وهو مقياس كمي يقصر عن الاحاطة بتغييرات بنية الاقتصاد. وحتى على المستوى الكمي الخالص ثبت أنه مقياس مضلل يختزل ـ وفقاً لقواعد المحاسبة القومية السائدة ـ أموراً متعددة ومتنافرة من حيث

الدلالة في نسبة بسيطة فارغة. وقد اعتدت أن أضرب على ذلك مثلاً فيه قدر من التطرف ولكنه يصوّر فساد ذلك المقياس. فلو افترضنا قطراً صغيراً نسبياً به قدر ملموس من البطالة يحكمه مستبد غاشم قرر الزج بثلث السكان في السجن ولم يضف الى الانتاج شيئاً، نجد في نهاية السنة وفقاً لقواعد المحاسبة القومية ما يلي: زيادة في تكوين رأس المال الثابت (مباني السجون الجديدة) وزيادة في القيمة المضافة (أجور السجانين وغذاء المسجونين وكسوتهم)، وزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي.

وحتى حين خيبت نتائج جهود التنمية ماكان معلقاً عليها من آمال، كان الهجوم الحاد الذي بدأ في أواسط الستينات ومازال مستمراً يركز على نقد «استراتيجيات التنمية»، ولم يتعرض أحد فيما نعلم لنقد مفهوم التنمية المتضمن لحكم قيمي ايجابي. وكانت غاية النقد أن كتب مؤلفون من أهل الغرب الرأسمالي أن نمط النمو التاريخي للغرب (في شقه الرأسمالي أساساً، والى حد ما في شقه الاشتراكي) ليس غير صالح لبلدان العالم الثالث فحسب، ولكنه أيضاً غير مرض بالنسبة الى شعوب الغرب ذاتها. وخير مثال على ذلك ما قاله إ. ساكس من أن ظاهرة التنمية غير السوية (Mal-development) تعم العالم أجمع. وإذا كانت بلدان العالم الثالث تشكو التخلف، فإن الاقطار الصناعية تشكو التلوث وتبديد الموارد وقصور الرخاء المادي عن إسعاد الانسان. وليس أوضح من هذا القول في التسليم بأن التنمية تكون طيبة أو لا تكون تنمية أصلاً(١).

وربما يسّر التسليم بأن التنمية طيبة أبداً اشتقاق الكلمة في لغات أوروبية على رأسها الانكليزية (أكثر اللغات شيوعاً بين الأقطار). ففي تلك اللغة يعني فعل (To develop) في صيغته اللازمة: يتفتح ويزدهر وينضج مثل بذرة مغروسة تنبت ثم يشتد عودها حتى تصبح شجرة مورقة فمزهرة فمثمرة، وهو في صيغته المتعدية يفيد احداث تلك الظاهرة ويغلب استخدامه في الأمور المعنوية(٢). ولا يختلف مدلول فعل (Développer) في اللغة الفرنسية كثيراً عن ذلك(٣). وتلك معانٍ محببة الى النفس قريبة من أعماق الوجدان. وهكذا غلب على الأذهان استخدام المصدر من هذا الفعل للدلالة على تطور المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة. فالحالة التي نسميها في العربية التخلف يقال عنها بالانكليزية بطء في النمو أو نقص فيه (Under-development) بالمقارنة مع البلدان التي جاوزت مرحلة الطفولة والصبا واكتملت لها عناصر القوة. وكان المفروض أن «تساعد» الأمم البالغة الرشيدة شعوب العالم الثالث لكي تشب عن الطوق وتلحق ركب القادرين على تولي أمورهم بأنفسهم، وكان هذا القول من الاقتصاديين الغربيين متسقاً مع «النظرية الاقتصادية» التي يقدسونها. فالنظرية الكلاسيكية الحديثة التي اكتملت واتخذت صيغتها الرياضية تقوم كلها على دراسة سوق المنافسة الكاملة في الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج بحثاً عن حالة التوازن بين تعظيم دالة الانتاج لكل منتج، ودالة المنفعة لكل مستهلك. وكان كل ذلك طبيعياً لأن النظرية ولدت

---

(١) Ignacy Sachs, *Stratégies de l'éco-développement* (Paris: Edition économie et humanisme, 1980).

(٢) *Oxford Shorter Dictionary.*

(٣) *Dictionnaire Le Petit Robert.*

وشاعت في عنفوان النظام الرأسمالي، ومن ثم كان لا مفر من ابتداع فرع من الدراسات الاقتصادية قريب مما يسمى الاقتصاد التطبيقي يعالج حالة المتخلفين والمعوقين، ويحدد أقصر السبل للارتقاء بهم الى مستوى المواطنين في عالم النظرية الاقتصادية. وهكذا نشأ ما يسمى «اقتصاديات التنمية» بعيداً عن جسم النظرية الاقتصادية (أو التحليل الاقتصادي أو علم الاقتصاد). والغريب هو أننا حين أردنا أن نصك المقابل للمصطلح الغربي غلبت علينا صورة نمو الكائنات الحية، وبالتالي كان النمو (الذاتي) طبياً، وكانت التنمية (أو الانماء) كعمل إرادي ومقصود مطلباً سامياً، هذا مع أن المعاجم القديمة تقول في مادة ن م ا. نما المال ينمي نماء، أي زاد، وكذلك نما نمواً وهو نادر، ونما السعر: ارتفع وغلا وأنمى الله المال انماء زاده، وقالوا: نميت النار تنمية، إذا ألقيت عليها حطباً وذكيتها به[4]. ولا شك أن ثمة أمرين ساعدا على هذا التعريف: الأول استخدامنا الجاري (أي في غير لغة الاقتصاد) لكلمة «نمو» بمعنى تكاثر وزيادة في علم الأحياء العربي الحديث، رغم غنى كتب الحيوان والنبات العربية القديمة بمفردات كثيرة للدلالة على كل مرحلة من حياة الفصائل المختلفة من الكائنات الحية؛ والثاني هو بالدقة والحرص على نقل ذلك المعنى البيولوجي المتضمن في المصطلح الغربي. ومع ذلك لم نجد مقابلاً عربياً لبطء النمو أو توقفه الا «التخلف»، وهذا الاستطراد ليس مناقشة دلالية (Semantics) خالصة، فقد اعتاد الاقتصاديون في الغرب منذ أكثر من قرن ونصف القرن على استعارة مصطلحاتهم من العلوم الفيزيائية (التوازن، الديناميكية، استخدام الأساليب الرياضية... الخ)، فلماذا عادوا الى الاستعارة من علوم الأحياء حين تصدوا لدراسة أوضاع العالم الثالث؟ ليس ثمة تفسير إلّا بالعودة الى النسق القيمي المترسخ في أعماقهم ألا وهو أن نظام السوق الرأسمالية، أو أسلوب الانتاج الرأسمالي، أو الرأسمالية الغربية هي الوضع الطبيعي لحياة البشر. كان كل ما قبلها مراحل «نمو» يعيبها الجهل بقوانين الطبيعة، وكان بلوغها هو التعبير عن ادراك الانسان لتلك القوانين وحسن التعامل بها ومعها، وكل ما هو طبيعي في ذلك النسق القيمي أزلي أبدي لا يفضله شيء، ولا يعود التحول عنه إلّا بالضرر الأكيد. وتبني هذا المنهج مسؤول عن القصور في معنى «التخلف» والخلط بينه وبين التأخر الزمني المحض، وأخيراً فإن الاستعارة من علوم الأحياء كانت تقتضي استكمال دورة الحياة كما هي الحال مع كل كائن حي: من الطفولة الى الهرم ثم الموت. ومن هنا يبدو التناقض في التحليل الغربي لأوضاع بلدان العالم الثالث. فالقوم يتمثلون نمواً يصل بالمجتمع الى مرحلة النضج، ثم ينتقلون فجأة إلى افتراض ديمومة هذه المرحلة، أي أن تصبح ظاهرات المجتمع مثل ظاهرات الطبيعة غير الحية التي تحكمها قوانين ثابتة لا تلغي حركتها ولكنها تضعها في أطر لا تتغير تخضع للحساب ويمكن التعامل معها رياضياً[5].

واختيار المصطلح العلمي كان مشكلة ليست سهلة الحل دائماً. فالعلميون يأخذون لفظاً له في

---

(٤) ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح في اللغة**.

(٥) والاقتصاديون الغربيون في هذا مختلفون عن تطور علم الفيزياء منذ كتابات اينشتاين الاولى. ومن ناحية اخرى، فإن كيسنجر اكثر اتساقاً مع منطق البيولوجي حين قال «ان كل حضارة ميتة (اي محكوم عليها بالموت في يوم من الايام) والحضارة الغربية ليست استثناء». وربما كان لأصله الالماني اثر في موقفه. فأول من تحدث في نهاية الحضارة الغربية كان الفيلسوف الالماني شوبنهور.

اللغة معنى واسع أو حتى عدة معانٍ ثم يفرضون لـه تعريفـاً محدداً. وقـد ميّز العلميـون العرب منـذ مئات السنين بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي كما نجد في كثير من المعاجم. ولا غبار عـلى أن يكـون اللفظ المختار مصـطلحاً قـد تم تجريـده تمامـاً من كل الايحـاءات اللغويـة التي لا تـدخـل في التعريف العلمي. فالاقتصاد لغة تصرف يقع بين التقتير والتبذيـر لا في المال وحـده، ولكن أيضاً في الكـلام وفي العـاطفـة. . . الـخ. ولكننـا نبحث في علم الاقتصـاد متجـردين عن كـل تلك المعـاني والايحاءات اللغوية المحض.

وخلاصة القول في هذا الموضع انه يمكن أن نحتفظ باصطلاح «التنمية» شرط أن نخلصـه من كل ايحاء بـأن التغيير الـذي نسميه تنميـة هو دائـماً وبالضرورة تغيـير الى الأفضل. وقـد درج معظم الكتاب في الدول الاشتراكية الى عهد قريب على تفضيل استخدام تعبير «التـطور»، وفي اعتقادي أن هذا التعبير لا يبدد كل لبس. فالتطور عندهم يفيد في أحيان كثيرة التغـير التدريجي أو الكمي، وهـو بذلك يختلف من ناحية عن «الثورة» التي هي تغير سريـع ونوعي أو كيفي، ومن نـاحية أخـرى نرى أن ثمة فرقـاً بين التـطور والتنمية. حقـاً أن التطور يعني انتقـال المجتمع من طـور الى طور، أي من حالة إلى أخـرى تختلف عنها، وفي اللغـة «الطور» التـارة، والناس أطـوار أي في حالات شتى، وقـد تـطورت المجتمعات البشريـة في صور مختلفـة عـبر آلاف السنـين. ومـا يميـز التنميـة عن التـطور في تقديري هو عنصر الارادة، وبالذات فيما يخص الجانب الاقتصادي منها. حقاً أن كـل تطور في حيـاة أي مجتمـع بشري في أي زمـن تلعـب الأفكـار (Ideas) والـرؤى (Perceptions) والـتـصـورات (Representations)، وبالتالي الرغبة والارادة دوراً مهماً في حدوثه سواء نبعت الـرغبة في التغيـير من داخل المجتمع في تعامله مع البيئة الطبيعية، أم كانت ردة فعل لما فعله مجتمـع بشري آخر (حـالات الغزو أو طرد جماعة بشريـة من أرضها). ولكن الـظواهر الاقتصـادية لم تفصـل عن مجمل الـظواهر الاجتماعية الأخرى (الدينية والسياسية والقبلية. . . الـخ) إلاّ في العصر الحديث ومـع ظهور أسلوب الانتاج الرأسمالي. ونعني بذلـك أن علاقـات الانتاج (أي العـلاقات الاقتصـادية) اكتسبت في ظـل الـرأسماليـة استقلالاً كبيـراً عن العلاقـات الدينيـة والقبلية والسيـاسية من حيث التعـامل الفعـلي في المجتمع، ثم من حيث نشأة علم كامل لدراستها[٦]. ولهذا يكون عنصر الارادة (ما تبنى عليه الارادة من أفكار ودوافع) بارزاً في عملية التنمية وبخاصة في مكونها الاقتصـادي. وليس من قبيل المصـادفة أن تتواتر تعبيرات «قرارات التنمية» و«اختيارات التنمية» و«استراتيجيـات التنمية» ونسـارع مع ذلـك الى توضيح أن الارادة لاتعني بالضرورة المعرفة الدقيقة والوعي الكـامل بكـل المحتوى والنتـائج التي يتضمنها إعمال ارادة التنمية. بل ربمـا كان، أهم مـا يميز ارادة التنميـة غلبة الاعتبـارات الاقتصاديـة متوسطة المدى (والآنية أحياناً كثيرة) على ما عداها. كذلك لا بد من أن نضيف أن الارادة الاجتماعية في مجتمع طبقي هي في الأساس ارادة الطبقة أو الطبقات التي تعبّر عنها السلطة السياسية مـوضوعيـاً وعبر الذبذبات التي تفرضها حركة المجتمع في مجموعه وبصفة خاصة الصراع الـطبقي. ولكنها تبقى

---

(٦) للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع، انظر بخاصة:

Maurice Godelier, *L'Idéal et le matériel: Pensée, économie, sociétés* (Paris: Fayard, 1984).

في جميع الأحوال ارادة واضحة مبنية على قدر لايستهان به من الفكر والمعرفة. ولا يقدح في ذلك أن يكون مصدر المعرفة خارجياً، أو أن يكون موحى به من قوى أجنبية كما يحدث كثيراً في بلدان العالم الثالث. فدور الامبريالية الغربية في هذا المقام تعبير عن مشاركتها الفعلية للطبقات الحاكمة في تسيير أمور البلاد، تعبير عما نسميه التبعية.

وبهذا التعريف تظهر «تاريخية» (Historicity) مفهوم التنمية، بمعنى أنه مفهوم حديث مرتبط تاريخياً بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم وبطموح شعوب العالم الثالث الى تغيير أحوالها الى ما تحسب أنه أفضل. ولا يجوز عندئذ القول بأن كل تنمية خير، فالتنمية تطور إرادي مقصود، ولا يمكن التسليم بأن كل تطور ينقل المجتمع بالضرورة الى وضع أفضل، فهذا التسليم يفترض قبول «التطورية» (Evolutionism) كفلسفة صحيحة تفسر الكون وتحكم كل حركة فيه. ومن المعروف أن التطورية قد اقترنت أولاً بدراسات داروين البيولوجية التي قادته إلى القول بأن الأنواع المختلفة من الكائنات الحية تتجه نحو التكاثر الى ما وراء ما يمكن أن تتسع لها الأرض، ومن ثم لابد من أن تتصارع على البقاء. ومن خلال هذا الصراع على البقاء تجري عملية «انتخاب طبيعي» على أساس أن البقاء للأصلح. والنوع الأصلح هو الذي ينجح في تحقيق نقلات (Mutations) بيولوجية تمكنه من الاستمرار في الحياة، ومن ثم تكون سلم للكائنات الحية حسب قدرة كل منها على البقاء، تربع الانسان على قمته. وسرعان ما تلقف غيره هذا التحليل ليطبقه على البشر ويصنفهم عناصر في قمتها الانسان الغربي، فأرسوا بذلك أساس كل المقولات العنصرية. وليس هنا مقام مناقشة نظرية داروين وتفنيدها، وإنما نريد أن نشير الى أنها تحولت الى فلسفة للاجتماع والتاريخ فقط، جوهرها أن كل طور في حياة البشرية أفضل من الطور السابق وأقل شأناً من الطور التالي بالضرورة. ونود هنا أن ندفع تلك الفلسفة في ايجاز بأن نقول إنه لا يمكن التسليم بنظرية داروين لأسباب كثيرة على رأسها أن الطبيعة تعايش وصراع معاً. والكائنات الحية وغير الحية تتكامل بحيث لو أفرط كائن منها في القضاء على غيره هدد وجوده ذاته، وأن الأنساق البيئية (Econsystem) تضعف كلما قلت الأنواع التي يضمها النسق البيئي وزاد الأفراد نوعاً أو نوعين، وتقوى إذا كثرت فيها الأنواع مع قلة من أفراد كل منها. وعلم البيئة الحديث (Ecology) يقدم تفسيراً لتطور البيئة الطبيعية أكثر شمولاً وتعقيداً من تفسير داروين البسيط. وأهم ما نتعلم منه أنه ليس صحيحاً أن كل تطور مفيد للنسق البيئي الذي يجري فيه، بل إن التطور قد يضعف النسق أو يدمره تماماً. وخير مثال لذلك في التطورات الطبيعية، تغيرات المناخ في العصور الجيولوجية وبالذات تقهقر الجليد الذي عصف بالحياة بمناطق مدارية شاسعة هي ما نعرفه اليوم من الصحارى الكبرى. يبقى بعد ذلك أن التطورية لا يمكن أن تنطبق على المجتمعات البشرية لسبب مهم هو أن الانسان ينفرد بين الكائنات الحية بقدرته وعمله الدؤوب على تحويل ما في الطبيعة عن قصد ومعرفة لأنه لا يقنع بحفظ نوعه ولكنه يريد تحسين ظروف حياته، ابتداءً من استئناس النبات والحيوان الى ركوب الهواء وغزو الفضاء، وليس من طبيعة البشر العصمة من الخطأ في حساب نتائج ما يفعلون. كما أن الانسان يحوّل نفسه حين يحوّل ما في الطبيعة أي يغير نمط وجوده ونمط حياة الجماعة التي يعيش فيها، فالجماعات التي استأنست النبات واشتغلت بالزراعة واستقرت في القرى يتعذر عليها أن تعود الى حياة الرعاة. وهؤلاء بدورهم

لا يمكن أن يسرحوا قطعانهم المستأنسة ليعودوا الى حياة الصيد والقنص. . . وهكذا. وبالتـالي، فإن كل تطور في حياة جماعة بشرية ينطوي على خطرين: استنفاد ما تحولـه من موارد طبيعيـة أو اتلافـه، وخطر التناقضـات الاجتماعيـة التي يقوم عليهـا أسلوب الحياة الجـديدة. وتلك الأخـطار ليست مجرد احتمالات لقد حفظ لنا التاريخ قصة مجتزأة من حياة الجماعات البشرية على سـطح الأرض هي بصفة عامة قصة الجماعات الناجحة. وما أكثر الجماعـات التي انقرضت، وتلك التي تفـرقت، والثالثـة التي ابتلعتها جماعات بشرية أخرى، والرابعة التي بقيت في أماكن نائية عن غيرها من الجماعات، فركدت وجعلها علماء الغرب مادة لعلم متخصص كما لو كانت ليست من البشر ولا يشكل تاريخها جزءاً من تاريخ البشرية العام.

ورب قارىء يتساءل: أليست الماركسية تـطورية بـالمعنى المتقدم؟ ألا تجـد في الكتـب الماركسيـة المتداولة ما يوحي بمراحل متعاقبة في تاريخ البشرية: الشيوعية البدائية، الرق، الاقطاع، الرأسمالية، الاشتراكية، الشيوعية؟ وردي على السؤال أنه لابد من التمييز بين منهج ماركس في المادية التاريخيـة، وبين تطبيقه على تاريخ أوروبا بالذات، فتلك المجتمعات عرفتها أوروبا بالفعـل وعلى ذلـك التعاقب حتى الاشتراكية. ولكن جوهر المادية التاريخية هـو أن أي مجتمع لابـد أن يحتوي عـلى تناقضـات بين شهوات الانسان وموارد الطبيعة من ناحية، وبين قوى الانتاج وعـلاقات الانتـاج من ناحيـة أخرى. وحل تلك التناقضات ايجابياً بتجاوزها الى أسلوب انتاج جديد وأكـثر تعقيداً ليس قـدراً محتومـاً، بل إن فرص النجاح والاخفـاق في حل التنـاقضات تكـاد تتكافـأ. وماركس لم يتغن بمحـاسن الشيوعيـة البدائية التي لم تكن تعـرف انقسام المجتمـع الى طبقات، لأنـه كان يعـلم تمام العلم بـأن البشرية لم تعـرف «عصراً ذهبيـاً» في أي ماض قـريب أو سحيق، وأن الحنين الى مثـل هـذا التخيـل المحض هروب من مصاعب الواقع، كما أنه لم يتصـور مطلقـاً مجتمعاً يخلو من التنـاقضات. ففلسفتـه العامـة (المادية الجدلية)[7] تفسر الكون كله على أساس وجود الشيء ونقيضه وإمكان تجـاوز النقيضين إلى مـا يحتويها. ولكنه لم يقل مطلقاً بحتمية هذا التجاوز. بل قال بصراحة في البيـان الشيوعي ان المجتمـع الذي لا ينجح في تجاوز تناقضه يواجه الدمـار. ومن المؤسف حقاً أن اتبـاعه اخـتزلوا ثـراء المنهج الى مقولات في التطبيق ثم أضفوا عليها طابع العموم[8]. ونكتفي في هذا المقام بإضافة التفرقة المهمة بين

(٧) لم يستخدم ماركس نفسه في كل مـا كتب تعبير «المـادية التـاريخية» ولا تعبـير «الماديـة الجدليـة». الأول وضعه انغلز اما الثاني فقد صكه بليخانوف. انظر:

Karl Marx, *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, edited by T.B. Bottomore and M.Rubel (London: Penguin Books, 1961).

وليس هذا التصحيح التاريخي طعناً في سلامة أي من المفهومين.

(٨) ويمكن أن نـورد هنا اقتبـاساً هـاماً من نص غـير مشهور. فقـد كتب ماركس (بـالفرنسيـة) رداً على مـا زعمه الكاتب الروسي ميخايلوفيسكي من ان روسيا ـ وفقاً للنسق الفلسفي الماركسي ـ مجـبرة، شأنها في ذلـك شأن كـل الأمم، على أن تمر بمرحلة الرأسمالية. قال ماركس:

«لقد حول ما كتبته كملامح Sketch لنشأة الرأسمالية في اوروبا الغربية الى نظرية تاريخية ـ فلسفية عن حركة كونية مفـروضة بـالضرورة على كـل الشعوب بغض النـظر عن الظروف التـاريخيـة التي تحيط بهم، تقـود في النهـايـة الى نـظام اقتصادي يجعل تطور الانسان متوافقاً بفضل الزيادة الضخمة في انتاجية العمل الاجتماعي، ولكنني لا بد ان احتج. انـه =

التناقض العدائي والتناقض غير العدائي في دراسة المجتمعات المحددة، ولو كان ماركس تطورياً قدرياً لما دعا الى الثورة ولا ناضل في سبيلها، فما جدوى التضحية والنضال إذا كان التطور واقعاً لا محالة؟

ونخلص من كل ذلك الى ضرورة أن يكون تعبير التنمية دالاً على التغيير الارادي في مقومات المجتمع دون أن نحكم سلفاً على نتائج هذا التغيير ستكون خيراً أم شراً والى أي حد ولصالح من وضد من؟ فإذا أردنا حكماً قيمياً علينا أن نضيف الى المصطلح نعتاً يفيد ما نريد، فنقول مثلاً التنمية المستقلة حين نرغب في تغيير إرادي مقصود يحرر شعوبنا من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها من صنوف الحرمان. وميزة هذا التعريف أنه يوضح أموراً كثيرة بعضها كان من السهل نقده والبعض الآخر مازال سبباً للحيرة ويفتقد التوصيف المرضي. ففي ضوئه لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية دون أثر ثقافي واجتماعي بل وحضاري مهما يكن حكمنا القيمي على ذلك الأثر. كذلك يمكن أن تتعدد غايات التنمية بل وتتناقض. ويكفي للتحديد هنا أن ندمغ المصطلح بصفة تحدد رأينا فيه فنقول: تنمية تابعة مشوهة أو مزدوجة. وفي سياق آخر نقول تنمية مطردة أو متعثرة أو زائفة (تمييزاً للتنمية عن الرواج المالي الذي ينعكس في ارتفاع معدل النمو)... الخ. وعندئذ لا نقف حيارى أمام ما أدخله الاستعمار من تغيير في أوضاع المجتمعات التي خضعت له كشق الطرق وقنوات الري وبناء شبكات سكك الحديد وعدد من المدارس والمستشفيات وتنظيم الادارة العامة والكشف عن بعض ثروات باطن الأرض. فلا شك أن ذلك كله غيّر أوضاع المجتمعات التي جرى فيها، فهو إذاً تنمية، ولكنها تنمية خبيثة كما سنشرح تفصيلاً بعد قليل. وما حدث في البرازيل كان تنمية أيضاً غيّرت كثيراً من مقومات المجتمع، ومع ادانتنا لهذا النمط من التنمية فلا يمكن أن ننكر أنه قد مكن البرازيل في عام ١٩٨٣ من تحقيق فائض تجاري قدره ٦٣٠٠ مليون جنيه برغم ظروف الأزمة العالمية وسياسة الحماية الجمركية التي تمارسها الدول الرأسمالية، كما

يضفي علي من الشرف أكثر من اللازم وهو في الوقت ذاته يسيء الى سمعتي. لننظر معاً في مثل واحد. فقد أشرت في عدة مناسبات في «رأس المال» الى سوء مصير العامة في روما القديمة. لقد كانوا في البداية فلاحين مستقلين يزرعون ارضاً يملكونها. ولكنهم فقدوا فيما بعد ملكيتهم. وقد أدى ذلك التطور الذي فصل بينهم وبين وسائل الانتاج والمعيشة في الوقت ذاته الى تكوين ملكيات عقارية كبيرة ورأسمال مالي كبير. وهكذا جاءت لحظة حرم فيها الرجال الأحرار من كل شيء الا قدرتهم على العمل من ناحية، في حين كان ملاك الثروة المتراكمة في حاجة لعمل يستغلونه. ولكن ماذا حدث في الواقع؟ لم يتحول العامة في روما الى عمال أجراء بل اصبحوا طغاماً عاطلين يشبهون «فقراء البيض» في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الامريكية.. وظهر الى جانبهم نظام انتاج لم يكن رأسمالياً بل كان مؤسساً على الرق. وهكذا نرى أن احداثاً متشابهة ـ ولكنها حدثت في أطر تاريخية مختلفة ـ أدت الى نتائج مختلفة. ويمكن ان نجد بسهولة مفتاح فهم تلك الظواهر اذا درسنا كل تطور على حدة. ولن ننجح في فهمها اذا اعتمدنا على عموميات (passe partout) نظرية تاريخية ـ فلسفية اهم ما يميزها كونها فوق التاريخ «Supra-historical».

جاء هذا الرد في:

N. Danielson, *Histoire du développement économique de la Russie depuis l'affranchissement des serfs* (Paris: [s.n.], 1902), p. 509.

ونقله: Marx, Ibid., p. 37.

ومنه نقلناه الى العربية.

أن البلاد انتقلت من الحكم العسكري الى حكم ديمقراطي دون اراقة دماء، ومن ثم لا يمكن أن نضع البرازيل والتشاد أو السودان في سلة واحدة، ولكننا ندرك تماماً التكلفة الاجتماعية الباهظة لتلك التنمية. كما نرى أنها تنمية تابعة قامت على أساس التوسع في الاقتراض بأمل تسديد القروض من حصيلة الصادرات الصناعية، فما إن استقرت الأزمة العالمية حتى بدا البناء كله وكأنه على شفا جرف هاو، فالبنوك متعددية الجنسيات قد قبضت يدها عن الاقراض بعد أن بسطتها كل البسط توظيفاً لفوائض النفط العربية، والأسواق سدت في وجه الصادرات الصناعية بسبب الحماية الجمركية، ولم تتمكن البرازيل من تحقيق الفائض التجاري المذكور الا بضغط شديد على الاستهلاك الداخلي وبالبيع بأسعار منخفضة. وكأن البرازيل قد عادت الى عهد الاستعمار القديم حيث كان الطابع الغالب أن تحقق الموازين التجارية للمستعمرات فائضاً يمول أرباح الاستثمار الأجنبي وفوائد القروض الخارجية، وهو ما يعرف بتحويل فائض اقتصادي الى الدول الرأسمالية. وهكذا تقع الأمة البرازيلية تحت وطأة الاستغلال. وأخيراً لا يمكن لحكومة البرازيل أن تستمر على هذا الوضع لعدة سنين لأنها ستواجه مطالب اجتماعية متصاعدة، كما أن التزامها بتخفيض الواردات سيعطل جزءاً من طاقتها الانتاجية. وبالفعل هبط معدل النمو فيها في السنوات الثلاث ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ بنسبة اجمالية قدرها ـ ١١,٩ بالمائة[٩]. وهكذا أثبتت الأحداث حقيقة ما كنا نقوله تحذيراً من محاكاة «النموذج البرازيلي»[١٠].

٢ ـ التخلف تنمية خبيثة

ويساعد التحديد السابق لمفهوم التنمية على فهم حقيقة ما يبدو لأول وهلة أنه نقيضها، أي التخلف. ولفظ «التخلف» يوحي لغوياً بمعنى القعود أو العجز عن مسايرة الركب. فنحن نقول مثلاً سافر الحجيج وتخلف فلان بسبب مرضه، وخلف الرجل ولده الأحياء عند تركه الحياة الدنيا، وخلف زيد عمراً في عمل معين تعني أن عمراً ترك ذلك العمل فبقي فيه زيد، أي أن اللفظ يفيد معنى رحيل البعض وقعود البعض الآخر، وهو في المعنى الاصطلاحي أيضاً يعني التأخر الزمني المتخلف عن «ركب الحضارة»، وتحمل هذه الدلالة حكماً قيمياً سلبياً. فالمسافر لا يتخلف عن القافلة إلّا لضعف بدني أو قصور همة، أي لعيب فيه، وبالتالي يدفع المصطلح من يستخدمه تلقائياً نحو التفتيش عن سبب التخلف في المجتمعات المتخلفة ذاتها وليس في خارجها. ويتسق هذا الفهم مع التمحور الذاتي الغربي الذي يختزل الحضارة البشرية لتصبح الحضارة الغربية التي نشأت على يد الاغريق وانتشرت مع جيوش روما، وركدت في العصور الوسطى ثم انطلقت منذ عصر النهضة (واللفظ الأوروبي الذي اصطلح العرب على أن مقابله العربي ألنهضة يعني في الحقيقة الميلاد الجديد،

---

(٩) البيانات مستمدة من: E. Iglesias, «A Preliminary Overview of the Latin American Economy during 1983,» *CEPAL Review*, no. 22 (April 1984).

(١٠) انظر: «النموذج البرازيلي،» في: اسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية**، الاصدارة الثانية للطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٦٦ وما بعدها.

أي بعث الحضارة الاغريقية ـ الرومانية) واطرد تقدمها حتى وصلت القمر. فأوروبا وامتدادها في شمال أمريكا وجنوب المحيط الهادي (مضافاً إليها اليهود في فلسطين والبيض في جنوب افريقيا) هم صناع الحضارة لأنهم مؤهلون لهذه المهمة، ومن عداهم يتراوح قدرهم ما بين بدائية الهنود الحمر، الى وحشية الأفارقة، الى عجز العرب عن محاكاة الحضارة الغربية رغم قربهم منها، الى شعوب تسكن أقطاراً عرفت قديماً نوعاً من الحضارة ثم اندثر مثل الصين أو مصر القديمة. وقد حاول بعض الكتّاب العنصريين من حيث لا يدرون تفسير التخلف بعوامل جغرافية أو فكرية، فزعموا أن البلاد الحارة يشيع في سكانها الكسل وكأن حضارات مصر والهند وجنوب الصين والأزتيك والأنكا لم تنشأ في مناطق مدارية. وقالوا إن الاسلام يحمل على التواكل ويقتل روح الإقدام والمغامرة ويصد عن طلب العلم، وكأن الاسلام لم يخرج العرب من البداوة ويحملهم على الاختلاط بسكان الأقطار المفتوحة ليقيموا حضارة من أزهى الحضارات[11]. وكانت بشاعة ما فعلته النازية باسم التفوق العنصري مدعاة لخفوت النبرة العنصرية، وإن لم تستأصل جذور العنصرية من أعماق الوجدان الغربي. لذلك كان من المتعين على كتّاب الغرب الذين أرادوا في الخمسينات تفسير تدني التنمية (أي التخلف) أن يردوه إلى أسباب اقتصادية ويكاد جهدهم ينحصر في مقولتين: الأولى هي نظرية الحلقة المفرغة، ضعف مستوى الدخل القومي يحد من القدرة على الادخار والاستثمار، وضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي. ولما كان عدد السكان يتزايد بمعدلات عالية، فإن متوسط دخل الفرد يظل متواضعاً جداً حتى ولو نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدل كبير ولكنه لا يتجاوز جذرياً معدل زيادة السكان. ولم يقف أصحاب الحلقة المفرغة ليبحثوا نقطة البدء في التحليل (ضعف مستوى الدخل القومي) وبيان الأسباب التي أدت تاريخياً إلى قصور شديد في التراكم الرأسمالي وانتاجية العمل، ولكنهم اكتفوا بالتشخيص الآني وسارعوا إلى وصف الدواء. فقالوا إن لا سبيل لكسر الحلقة المفرغة الا بوفود المعونات الخارجية وبصفة خاصة الاستثمار الغربي؛ والمقولة الثانية هي افتقاد أو ضعف فئة الرأسماليين المغامرين (أو المنظمين كما نسميهم بالعربية ترجمة لتعبير Entrepreneur) وهنا أيضاً لم يتوقفوا ليبحثوا أسباب تلك الظاهرة، وسارعوا الى التطبيب. قالوا إن الاستثمار الغربي المباشر يمكن أن يحتضن العناصر اللائقة لبناء تلك الفئة ويدربها ويعلمها أصول الادارة ويربي فيها الحرص على كفاءة الأداء. وأضافوا أن العلاج مضمون النجاح شريطة الا تتدخل الدولة لتحد من نشاط تلك الفئة أو تقتطع من أرباحها التي يوفر نماؤها المتواصل تزايد الادخار والاستثمار. وكلتا المقولتين لا تستندان إلى أي تفسير تاريخي بغض النظر عن مدى صواب ما يقترح أصحابها من حلول تمكن الدول المتخلفة من اللحاق بالدول المتقدمة.

---

(١١) في ١٩٣٤ قرر وزير التربية في فرنسا اصدار موسوعة فرنسية جديدة على طراز الموسوعة الشهيرة التي تولى اصدارها ديدرو وزميله دالامبير في القرن الثامن عشر. وعهد بهذه المهمة الى جمعية من المفكرين اسمها «الاتحاد العقلاني الفرنسي» وصدر بالفعل من الموسوعة الجديدة ١٨ جزءاً حتى قامت الحرب العالمية الثانية فتوقف المشروع. وقد رتب المؤلفون الموسوعة ترتيباً موضوعياً (غير ابجدي). وخصصوا الجزء الأول منها للبحث في «الفكر» وجاء في مستهل ذلك الجزء ان الفكر نوعان: الفكر السابق للمنطق وهو الفكر الشرقي، والفكر المنطقي وهو الفكر الغربي.. ونسي هؤلاء المفكرون الكبار انهم يكتبون بأرقام عربية، ويعرضون لعلم ما زال يحمل اسمه العربي (الجبر).. الخ.

فإذا عدنا الى تعريف التنمية كمفهوم تاريخي محدد، وجدنا أن التخلف مفهوم تاريخي محدد أيضاً. هو وصف لأوضاع المجتمعات التي خضعت الى سيطرة الاستعمار الغربي والى استغلال الرأسمالية العالمية. كما يمكن عندئذ أن نقول إنه ليس نقيض التنمية، بل هو نوع خبيث من التنمية يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث بدرجات متفاوتة للتبعية والاستغلال بما يترتب عليهما من أوضاع ضارة بتلك المجتمعات، وأشد ضرراً بالغالبية الساحقة من أفرادها. وفيما يلي تفصيل هذا المعنى، وأول ما ننبه اليه هو ما يميز الاستعمار الغربي عما سبقه من صنوف الغزو والسيطرة الأجنبية وبناء الامبراطوريات. فظواهر العدوان على الجيران والهجرة الجماعية من بقعة من الأرض الى بقعة قريبة منها أو تبعد عنها آلاف الأميال(١٢)، وكذلك غزو أقطار متعددة واخضاعها جميعاً إلى حكم فرد أو أسرة أو فخذ أو بطن أو عمارة أو قبيلة أمور عرفتها البشرية منذ أقدم العصور. ولكن تلك الغزوات والهجرات والامبراطوريات لم تكن تحمل معها أسلوب انتاج معين تعمل على فرضه حيثما حلت جيوشها الغازية، رغم ما كان يصاحب تحركها من آثار اقتصادية وحضارية. فالغزو في الأصل نهب عارض لبعض الثروات أو الأفراد(١٣). والهجرة الجماعية سيطرة على اقليم لا يترتب عليها بالضرورة إبادة سكانه الأصليين جميعاً، بل كثيراً ما امتزج الوافدون بالسكان الأصليين في عالم لم يكن يضيق بسكانه بعد. وما سماه الغربيون امبراطوريات، تعميماً لمفهوم روماني على ما سبقه وما تلاه، لم يكن قديماً إلّا زحف جموع كثيفة على مساحات شاسعة لا تتوحد إلّا في سيطرة القائد الغازي وتنتهي بموته واقتسام الأقاليم بين ولده وشيعته (حالة جنكيز خان) أو بين قواد جيوشه (الاسكندر المقدوني). وعلى نطاق أضيق من تلك «الامبراطوريات» كانت الممالك تنشأ على يد أسرة حاكمة (محلية أو أجنبية) وتعيش حياة هذه الأسرة أو بعضها(١٤). وفي كل الحالات كانت تحل بسكان القطر المفتوح مضار كثيرة أو قليلة في مقدمتها بلا شك انتهاب جزء من ثرواته (وأحياناً تدميرها)، أو جزء من فائضه الاقتصادي في حالة فرض الجزية(١٥). وكانت أول امبراطورية مترامية الأطراف تضم أقاليم مختلفة وشعوباً متعددة هي تلك التي أقامتها روما واستمرت موحدة حوالى خمسة قرون، في حين عاش قسمها الشرقي في حدود متواضعة عشرة قرون أخرى(١٦). وخلال هذا العمر الطويل لم تفرض

---

(١٢) من الصور القديمة للهجرات الجماعية خروج الناس من المناطق التي تصحرت لتسكن الوديان والسواحل فيما يشكل الآن الوطن العربي. وفي فترة احدث الهجرات المتوالية من شمال شرقي آسيا الى اوروبا.

(١٣) وهذا بالدقة ما كانت تفيده كلمة الغزو (والغزوة والغزاة) عند العرب في الجاهلية. ولم تكتسب الكلمة معنى جليلاً نبيلاً الا في ظل الاسلام حين قاتل النبي (صلعم) المشركين لينشر دين التوحيد.

(١٤) وهذا ما عناه المؤرخون العرب في حديثهم عن دولة بني امية أو دولة بني حمدان أو دولة بني بويه أو دولة المماليك. وبهذا المعنى كان تحليل ابن خلدون الشهير للدولة بأجيالها الأربعة.

(١٥) الجزية بالمعنى اللغوي الذي يقابله في الانكليزية Tribute وليس بالمعنى الاصطلاحي الفقهي الاسلامي، فالجزية التي يفرضها الاسلام على أهل الذمة ليست الا ضريبة رؤوس متواضعة السعر، اما الجزية التي كانت تدفعها مصر لروما أو بيزنطة او للعثمانيين فقدر مفروض على القطر كله يدفعه مجموع سكانه عينا (القمح المصري لروما) أو نقداً (الجزية العثمانية).

(١٦) يخطىء بعض المؤرخين حين يكتبون عن مصر القديمة على أنها امبراطورية. ويستخدم الفرنسيون منهم خاصة ذلك التعبير عند الحديث عن الدول القديمة والوسطى والحديثة وفقاً للتقسيم المستقر للتاريخ للفراعنة. وحقيقة =

روما نظاماً اقتصادياً واحداً على الأقطار التي حكمتها، واكتفت في العادة بفرض الجزية وأحياناً بتجنيد بعض الشباب في جيوشها. وأباطرة روما الذين زاروا مصر احترموا حضارتها، تزيوا بزي فرعون، وتعبّدوا لآلهة مصر، وبنوا لها المعابد الجديدة، ولم يغيروا شيئاً يذكر من نمط الانتاج السائد فيها. كذلك كانت سيرة دولة الخلافة العربية الاسلامية التي حصّلت الخراج من حائزي الأرض والعشور وانصافها من التجارة دون أن تغير أسلوب الانتاج في الأقطار المفتوحة. والعرب الذين استقروا في تلك الأقطار امتزجوا بعد فترة بأهلها. وربما كان أهم حدث اقتصادي شهدته البلاد في ظل الخلافة هو ازدهار التجارة البعيدة (بين الأقطار والأقاليم المختلفة وليس في داخل كل منها) وما ترتب عليه من ازدهار حضري تمثل في سلسلة المدن التي جمعت التجار وأهل العلم وكان معظمها في فترة أو أخرى حواضر لدول بعد تفكك الخلافة، والتي تمتد من البصرة والموصل في الشرق، الى فاس ومراكش في الغرب.

وكان الاستعمار الغربي الحديث مختلفاً جذرياً عن ذلك كله، ومن ثم فهو بدوره مفهوم تاريخي محدد ربما كان من الوارد أن نخصه باسم الامبريالية. ذلك أن هذا الاستعمار جزء لا يتجزأ من عملية نشأة وتطور الرأسمالية كأسلوب انتاج وتحولها الى نظام عالمي، أو نظام يحكم العالم. فالاكتشافات الجغرافية التي بدأت بعصر هنري الملاح أمير البرتغال كانت محكومة بهدف تجاري واضح: البحث عن طريق للتجارة مع جنوب آسيا وشرقها لا يخضع الى الحكومات الاسلامية. وحين دار فاسكو دي غاما (بمعونة ملاح عربي) حول رأس الرجاء الصالح بدأ المركز الأوروبي للتجارة البعيدة ينتقل من موانىء البحر المتوسط الى موانىء الاطلسي. وكان ذلك مؤذناً بتدهور أحوال جمهوريات ايطاليا التجارية (البندقية، أمالفي، جنوة) التي احتكرت لعدة قرون التعامل مع الدول الاسلامية. والأمر الذي يجهله الكثيرون هو أن رحلة كريستوف كولومبوس الشهيرة التي باركها ملك اسبانيا كان ممولها بيت تجاري من جنوة اسمه «تشنتيريوني» وكان القصد منها اكتشاف طريق جديد الى الهند بعد أن عرف الأوروبيون أخيراً ـ ما كان يعرفه العرب منذ عدة قرون ـ أن الأرض كروية مستفيدين من اختراع عربي هو البوصلة، كما أن كولومبوس مات وهو يظن أنه وصل إلى الهند، ومن هنا كان اطلاق اسم جزر الهند الغربية على جزر البحر الكاريبي. وساعدت

= الأمر ان جيوش مصر لم تعبر حدودها الى فلسطين الا مطاردة للهكسوس في بداية الدولة الحديثة. ولم يسيطر المصريون على اقاليم غير قطرهم، اللهم ما تمثل من اهتمامهم بما يجري في فلسطين وعامة الشام حيث علمتهم غزوة الهكسوس ان امن مصر يتوقف على عدم وقوع تلك الاقطار في يد عدو.

ومن ناحية اخرى نشأت الامبراطورية الرومانية في الاصل على أساس سيادة مواطني مدينة روما على الشعوب المفتوحة. فالدولة لم تكن قد ارتبطت بعد بمفهوم القومية. والفرق بين اهل روما وآل عثمان ينحصر في ان هؤلاء كانوا رعاة يعيشون في اطار قبلي ينتسب بالضرورة الى اب واحد، في حين كان اولئك من الفلاحين المستقرين الذين ينتسبون الى موطن استقرارهم ويهملون الأصول القبلية. وكان سقوط الجمهورية وظهور لقب الامبراطور (الذي اشتقت منه كلمة امبراطورية مثل اشتقاق المملكة من لقب الملك) تكريساً للتمايز الطبقي داخل مدينة روما بين الاغنياء والفقراء ثم جاء عصر كانت الجند تفرض فيه الامبراطور الذي تريد ولو لم يكن من ابناء روما. ومع ذلك بقي الانتساب التاريخي سنداً للحفاظ على مختلف الاقاليم والشعوب تحت سيطرة واحدة.

الاكتشافات الجغرافية وما صحبها من انفاق على تمويل الجيوش ومد المستوطنين الأوائل باحتياجاتهم، ثم استيراد منتوجات العالم الجديد الى أوروبا على ازدهار الرأسمالية التجارية واثرائها وفتح أسواق أمامها، مما مكنها من تكوين التراكم البدائي بالتعبير الماركسي. وهذا التراكم بدوره دفعها الى استخدام الاختراعات الحديثة في بناء الصناعة الآلية التي تقوم على طاقة البخار. وبانتقال الرأسمالية الى المرحلة الصناعية تضاعف طلبها على المواد الأولية وسعيها الى تأمين أسواق واسعة للانتاج الصناعي. وكما يقول الاقتصاديون ان هدف المشروع الصناعي الرأسمالي هو تعظيم الربح. ويتحقق هذا الهدف أولاً وقبل كل شيء بزيادة المبيعات ولا سيما وأن الرأسمالية الناشئة لم تكن قد وصلت بعد الى مرحلة الاحتكار والقدرة على التأثير في سعر السوق لزيادة ربحها. وهكذا تميزت الصناعة الرأسمالية منذ البداية بالشراهة في استخدام المواد الأولية والسعي الذي لا يتوقف عن المزيد من الأسواق. وهكذا لم يكن استعمار كل أرجاء المعمورة من قبل الدول الأوروبية ثم الولايات المتحدة الأمريكية غزواً لمجرد الغزو، ارضاء لطموح قائد أو ملك، ولم يكن القصد منه مجرد الحصول على جزية من البلاد المفتوحة ينفقها الفاتح وحاشيته وعشيرته، وإنما كانت الطبقة الرأسمالية كلها في كل من الدول الرأسمالية الكبيرة تدفع بالجيوش للقتال من أجل احتلال الأقطار والأقاليم لتحصل منها أولاً وقبل كل شيء على مواد أولية وطاقة بثمن بخس، ولتجعل منها في الوقت ذاته أسواقاً لتجارتها. كما استخدمت بعض البلدان المفتوحة لتوطين من ضاق بهم العيش في بلدان أوروبا تخفيفاً عن الفقر الشديد الذي ساد الطبقات الشعبية وبخاصة العمال في مراحل التصنيع الأولى، وأخيراً أصبحت المستعمرات سوقاً لفائض رأس المال الغربي يجد الاستثمار فيها معدلات ربح تفوق ما كان سيحصل عليه أولئك المستثمرون لو استثمروه في مواطنهم. وكل تلك الدوافع التي حركت الاستعمار الغربي تستلزم بالضرورة تغييرات مهمة في مجتمعات المستعمرات من حيث البنية الاقتصادية وليس فيما يخص طبيعة الحكم الأجنبي وأسلوب الادارة فقط.

ويلغ هذا التأثير مداه في مستعمرات الاستيطان الرئيسية، حيث نجح المستوطنون الأجانب في سلب البلاد من أهلها بالمعنى الحرفي للكلمة وأطلقوا على كل منها أسماء غريبة، وتركوا من بقي من السكان الأصليين يحيون في معازل[١٧]. ونشأ في تلك البلاد أمم أوروبية (فيما وراء البحار كما يقول الأوروبيون) مثل الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا... الخ وفي أحوال أخرى اكتفى المستوطنون بالاستيلاء على أثمن موارد المستعمرات واحتفظوا بأهلها الأصليين كيد عاملة وضيعة الأجر، وفي غيرها عامل الاستعمار البلاد المفتوحة كمورد للقوى العاملة. والمثال التاريخي لذلك هو تجارة الرقيق من افريقيا الى العالم الجديد. وإذا تذكرنا أنه في مقابل كل عبد وصل حياً إلى أمريكا الشمالية أو الجنوبية، مات عشرة خلال عملية الاصطياد وقمع تمرد الأسرى، وبسبب الأوبئة التي كانت تفتك بهم في مخازن العبيد بموانىء التصدير، وفي باطن السفن الشراعية التي كانت تعبر بهم المحيط

---

(١٧) جمع معزل (Reservation) وتعني الأماكن المخصصة لسكنى من بقي من أهل البلاد الاصليين والتي تكون عادة محدودة الموارد ويحرم على السكان الجدد ان يعيشوا فيها كما يطارد السكان الاصليون اذا سكنوا خارجها. واشهرها معازل «الهنود الحمر» في الولايات المتحدة، وبقايا القبائل التي عاشت في استراليا قبل الاستيطان الأوروبي.

الأطلسي، أمكن أن نتصور حجم ذلك النزيف البشري لشباب غرب افريقيا بنوع خاص الذي حرم تلك البلاد من قوة العمل الخلاقة صانعة التقدم، ولا يمكن فهم مأساة التخلف الافريقي من دون هذا البعد. وفي غير تلك الأحوال غيّر الاستعمار أوضاع المستعمرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بما يمكنه من الحصول على ما أراد من مواد أولية ومن تسويق منتوجاته. وبإيجاز غيّر الاستعمار حينما حلّ في أوضاع الانتاج وعلاقات الانتاج بما يخدم مصالح الرأسمالية الغربية. ونذلّل على ما نقول بمثل صارخ مما جرى في مصر. فقد أيقظت الحملة الفرنسية وثورة المصريين ضدها على ضفاف النيل شعوراً مزدوجاً: رفض العودة الى حالة الفساد والتعسف وتخريب البلاد على يد مختلف عساكر السلطان العثماني وفئات المماليك، والتنبه لعناصر التقدم التي وصل اليها أحفاد لويس التاسع ملك الفرنجة الذي أسر في مدينة المنصورة. وأدرك محمد علي على نحو أو آخر ذلك الشعور وحاول أن يوظفه في بناء «دولة حديثة» تتخلص من أدواء الرجل المريض. ولما استقر له الأمر بدأ بمعاونة ابنه «ابراهيم باشا المصري» تجربة تنموية تشبه الى حد كبير التجربة التي بدأت في اليابان بعد ذلك بحوالى نصف قرن، وشملت تطوير الزراعة وانشاء الصناعات الحديثة (حين كانت الفجوة التكنولوجية لا تتجاوز بضعة عقود) والتوسع في التعليم والخدمات الصحية وتجديد أساليب الادارة العامة وبناء الجيش المصري... الخ.

ولو افترضنا جدلاً استمرار تلك التجربة كان من المتصور أن تحقق مصر تطوراً من نوع ما تحقق في اليابان. ولكن اليابان مجموعة جزر في آخر الأرض فقيرة الموارد الى حد انصرف معه الغرب عن احتلالها. أما مصر فهي ذات موقع استراتيجي فريد على طرق الاستعمار، وهي جزء من الأمة العربية لابد أن يمتد تأثير ما يجري فيها الى أنحاء أخرى من الوطن العربي بدءاً بالشام والسودان. ولذلك نسي الغرب صراعاته، واتفقت كلمته على ضرب التجربة المصرية وتصفيتها، وانتهى الأمر باحتلال مصر. ولما كان الجيش المصري العمود الفقري لتجربة محمد علي حوله نشأت المصانع والمدارس والمستشفيات فضلاً عن حمايته لتلك التجربة، أصرت أوروبا على تخفيض عدده وعدته، وأقنع قناصل أوروبا خلفاء محمدعلي بعد ذلك بتصفية المصانع واغلاق الكثير من المدارس... ثم حفر قناة السويس (وهو ما رفضه محمد علي بإصرار). وبعد أن تحقق للانكليز ما كان يسعون اليه منذ ثمانين سنة وهو احتلال مصر، رأوا أن مكانها في الامبراطورية البريطانية هو أن تكون مزرعة للقطن الممتاز الذي كانت تنفرد بانتاجه، كما رأوا أن نسبة السكان الى الرقعة الزراعية وخبرة الفلاح المصري العريقة لا تتركان محلاً لمزارع استيطانية واسعة، كما أن واقع احتفاظ مصر بكيان متكامل موحد ومتميز حتى داخل الامبراطوريات التي حكمتها مضافاً إلى مطامع الدول الأوروبية فيها يحول دون تحويلها الى مجرد «مستعمرة للتاج البريطاني». وقال كرومر في ذلك «اننا لا نحكم مصر، ولكن نحكم حكومة مصر». وهكذا حرص المحتل البريطاني على الارتكاز على فئة واسعة من ملاك الأراضي الزراعية المصريين، فأقرت القوانين لأول مرة بحق الملكية المطلق في الأرض الزراعية، وبيعت أراضي الخديوي اسماعيل الشاسعة «الدايرة السنية» لكبار الملاك ومتوسطيهم بشروط ميسرة، وتولت الحكومة المصرية تحسين وسائل الري لانتظام زراعة القطن وتحسين بذوره، وأنشئت المحالج والمكابس لاعداده للتصدير، وبنيت شبكة سكك حديد من أسوان الى الاسكندرية وعبر الدلتا

لسرعة نقل المحصول الى موانىء التصدير، وشجع المحتل تكاثر الجاليات الأجنبية التي تولت (وحدها منذ البداية) تجارة الداخل أي الوساطة بين كبار الزراع (بما في ذلك إقراضهم للانفاق على المحصول)، وبين بيوت التصدير الأجنبية المستقرة في الاسكندرية. ونشأ بسرعة نظام مصرفي كامل لتمويل شراء الأرض وتحسينها وزراعة القطن وتجارة الداخل والتصدير، وقامت في الاسكندرية بورصة للقطن تضاهي بورصة ليفربول، وكانت محصلة ذلك كله أن احرز القطاع القطني تقدماً ملحوظاً. وفي الوقت ذاته صفيت المشروعات المملوكة للحكومة في حين أزاحت الجاليات الأجنبية البرجوازية التجارية المصرية والعربية واحتلت قطاع المال وتجارة الاستيراد وتجارة الجملة وأعمال السياحة وما يتصل بها. أما الصناعة فلم يكن التفكير فيها وارداً لأن «مصر بلد زراعي» بطبيعته كما كان الاستعمار وعملاؤه يرددون دائماً، كما أن الامتيازات الأجنبية والاتفاقات الدولية كانت تحرم مصر من فرض أي ضرائب جمركية لحماية الانتاج المحلي، ولم تنفق الحكومة على التعليم والصحة إلاّ في أضيق الحدود، ولولا نشاط القطاع الأهلي في انشاء المدارس (بما في ذلك أول جامعة مصرية حديثة) والمستشفيات، لما حدث تقدم يذكر في هذين المجالين. وغدت مصر تستورد من أوروبا (وبصفة خاصة من انكلترا) كل ما تحتاج اليه من منتوجات صناعية، حالة نموذجية، مصر تنتج القطن وتصدره كمادة أولية ثم تستورد الأقمشة والملابس القطنية من انكلترا. وهكذا نرى أن الاستعمار قد أحدث تنمية في مصر لا يمكن انكار واقعها المادي. ولكن ما سمات تلك التنمية؟ كانت معدلاتها بطيئة للغاية تكاد لا تتجاوز معدلات نمو السكان[١٨]، ثم انها ارتكزت الى منتج واحد هو القطن الذي كان يمثل ٨٥ بالمائة من الصادرات حتى عام ١٩٥٠، وكانت نسبة الأمية حتى ثورة تموز/يوليو أكثر من ٨٠ بالمائة من السكان. والأمر الذي يلخص الصورة كلها هو واقع الفائض التجاري. لقد درست الميزان التجاري لمصر منذ بداية القرن فوجدت انه حتى عام ١٩٣٩ كان يحقق فائضاً ملحوظاً باستثناء سنوات انهيار سعر القطن في الأزمات الدورية التي كان يشهدها الاقتصاد الرأسمالي كل عشر سنوات في المتوسط. ورغم عدم وجود حسابات لميزان المدفوعات في الفترة نفسها فإنه من الواضح أن هذا الفائض كان يذهب الى الخارج تسديداً لأرباح وفوائد رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في مصر. وهي الصورة التقليدية لتحويل جزء هام من الفائض الاقتصادي من المستعمرة الى البلدان الاستعمارية. وانتهت الحرب العالمية بتراكم ديون لمصر على بريطانيا تجاوزت ٤٠٠ مليون جنيه استرليني (أيام كان سعر صرف الاسترليني أربعة دولارات وكان سعر أوقية الذهب ٣٥ دولاراً فقط). وهذا الرقم يعطي فكرة عن اسهام مصر في مجهود الحرب البريطاني. . . وكانت حكومات مصر المتعاقبة تردد في خطابات العرش الجملة الشهيرة «وستعمل حكومتي على تخليص البلاد من الفقر والجهل والمرض»، تلك الجملة التي تعد صدى بعيداً لما كانت تعاني منه أغلبية المصريين من شقاء في ظل الاستغلال الاستعماري.

وخلاصة القول هي ان ما يجري في ظل الاستعمار تنمية معوجة (Distorred) لأنها لا تشمل

(١٨) وفقاً للحسابات التي اجراها بن هانسن في الفترة من ١٩١٣ الى ١٩٥٥ فإن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حوالى ١,٧ بالمائة. وكان متوسط معدل زيادة السكان في الفترة نفسها حوالى ١,٦ بالمائة سنوياً.

كل قطاعات الاقتصاد ناهيك عن الجوانب الاجتماعية والحضارية. وهي أيضاً تنمية متوجهة في الأساس الى الخارج (Extraverted) خدمة لمصالح الاستعمار، ولذلك لا يعود عائدها كاملاً على الاقتصاد القومي ليغذي المزيد من التنمية في مختلف القطاعات فيتفكك الاقتصاد داخلياً بدلاً من أن يتكامل عبر علاقات تشابك قطاعي متنامية. وهي أخيراً، وليس ذلك أقل الأمور أهمية، تنمية تابعة (Dependent) لأنها محكومة بقرارات خارجية لا سلطان للارادة الوطنية عليها. فلم يكن لمصر مثلاً قول في تحديد سعر القطن في حين أن حياة الشعب المصري كلها وفي كل مناحيها كانت تسير وفقاً لتقلباته. والوجه الآخر للتبعية هو الاستغلال. فالقرارات في هذا الأمر لا تؤخذ اعتباطاً وإنما تحقيقاً لمصالح الاستعمار في استغلال الشعوب. والخبث هنا يشبه الخبث في أورام السرطان من حيث ان تلك التنمية تضر بالاقتصاد والمجتمع، تشل قواه الحية وتقتل قدراته على التقدم وتطمس هويته الحضارية. وإذا أخذنا في الاعتبار تدهور نسب المبادلة عند تصدير المنتج أو المنتوجات الأساسية، وزيادة عدد السكان، نجد أنها تدفع بالمجتمع تدريجياً نحو مزيد من الفقر والشقاء واضطراب الأمور وهجرة العقول ورؤوس الأموال في ظل نظم حكم غاشمة وفاسدة.

وكان الظن السائد لدى الشعوب الآسيوية والافريقية أن انتزاع الاستقلال السياسي يمهد الطريق الى تنمية مرضية. وقام هذا الظن على عدم ادراك حقيقة القهر الرأسمالي. وقد أوضح ماركس قبل أكثر من ١٣٠ عاماً أن الرأسمالية تعتمد في استغلال الطبقة العاملة أساساً على عنصر القهر الاقتصادي. فالرأسمالية لاتحتاج، ولا تريد، رقيقاً أو أقناناً يكرهون على العمل قسراً بالقوة العسكرية والسياسة، ولكنها تريد عمالاً «أحراراً» يطالبون بملء حريتهم العمل في مصانعها لأنهم لا يملكون شيئاً الا قدرة العمل، وليس أمامهم إلّا أن يبيعوها للرأسماليين مقابل الأجر. ولهذا استطاعت الرأسمالية الغربية أن تقوي وتنشط حين مكنتها معدلات أرباحها وما تحصل عليه من فائض محوّل من المستعمرات في إطار أوضاع ديمقراطية، والديمقراطية الغربية لا تنفي حقيقة استغلال رأس المال للعمل بأي حال، وارتفاع مستوى معيشة العمال لا يلغي واقع أنهم لا يحصلون على كامل القيمة التي ينتجها عملهم، وإلّا فمن أين تأتي الأرباح والفوائد والريع[19]؟ وبالمنطق نفسه كان من الوارد أن تستمر الرأسمالية العالمية في استغلال شعوب العالم الثالث دون أن تحكمها حكماً مباشراً أو تحتل أراضيها. حقاً ان القوة العسكرية والنفوذ السياسي والسيادة الحضارية تساند هذا الاستغلال، ولكن العوامل نفسها تحكم الصراع الطبقي داخل الدول الرأسمالية في التحليل الأخير وتفسر بقاء النظام وتأخر الثورة الاشتراكية فيه دون حاجة لاستخدامها بالفعل وعلى نحو مستمر. وكان المفهوم الخاطىء الذي ساد في مجال التنمية، الوسيلة التي يسرت استمرار الاستغلال الامبريالي بعد سقوط الامبراطوريات، وهي ما يسمى أحياناً بالاستعمار الجديد دون تحديد لدلالته. فالقول بأن التنمية تتعذر وتتعثر وقد تستحيل تماماً دون تدفق رؤوس الأموال الغربية في شكل «معونات» وقروض

---

(١٩) اوضح شارل بتلهيم في المقدمة التي كتبها لكتاب أ. ايمانويل الشهير عن التبادل غير المتكافىء ان التطور التكنولوجي يزيد انتاجية العمل الى حد مستويات تسمح بزيادات كبيرة في اجور العمال مع ارتفاع معدل الاستغلال (فائض القيمة منسوباً الى اجمالي القيمة). انظر: A. Emmanuel, *L'Echange inégal* (Paris: Maspero, 1969).

واستثمار مباشر، مضافاً إلى الزعم بأن التنمية ليست إلا محاولة للحاق بالنموذج الغربي، جعل حكومات الاستقلال تفتح البلاد ترحيباً بالعدو الذي كانت الشعوب تحاربه بالأمس. طردنا الجندي ورحبنا بالرأسمالي غافلين عن أن الأول لم يكن مقيماً بيننا الا لخدمة الثاني. فإذا قمنا نحن بخدمته فما حاجته للجندي؟ ولماذا يتحمل تكلفة بقائه مع ما يشيعه هذا البقاء من سخط واضطراب «وشغب» يعطل مصالح الرأسمالي؟

لم يكن غريباً أن تظهر نظرية «القلب والتخوم»[20] في أمريكا اللاتينية أول الأمر. فمعظم بلدان تلك القارة قد حصل على الاستقلال السياسي منذ قرن أو أكثر، وحاول بعضها التنمية بالمعنى الدارج منذ العشرينات في القرن الحالي، وأقبل أكثرها على التصنيع بالذات بشكل كثيف بعد الحرب العالمية الثانية، وهي في مجموعها أقطار غنية بالموارد الطبيعية. ولكن ذلك كله لم يمكنها بحال من تكرار التجربة التاريخية لتطور الرأسمالية في الغرب أو حتى في اليابان، ومن ثم سبق مفكروها الى تحليل ما جرى والتفتيش عن أسباب الاخفاق، ونشر الكتّاب الكثير من المؤلفات في نقد استراتيجيات التنمية وأنماطها التي اتبعت عندهم، أصبح عدد منها كلاسيكياً معروفاً لدى كل من يتابع «الأدب التنموي». وفي هذا الاطار كانت العلاقة بين أمريكا اللاتينية والرأسمالية الغربية محل نظر دقيق، وكان الاقتصادي الأرجنتيني الكبير راؤول بريبش أول من تحدث عن القلب والتخوم، ثم توالت الكتابة في تحديد طبيعة العلاقة وآثارها.

ومعنى هذه النظرية الحقيقة التي أشرنا إليها آنفاً وهي أن الرأسمالية الغربية نجحت في توحيد العالم في نظام اقتصادي اجتماعي واحد هو الرأسمالية. ولم يتم هذا التوحيد بالتراضي ولا قام على أساس من التكافؤ ولكنه فرض بالقوة وجاء على الصورة التي تخدم في المقام الأول من فرضوه. وهكذا تجمعت عناصر القوة العسكرية والسياسية والحضارية والاقتصادية والمالية والتقنية لدى دول الغرب الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ويكفي رقم واحد لبيان حقيقة وضع الاقتصاد العالمي، فسكان دول القلب لا يزيدون عن ١٨ بالمائة من سكان الأرض، ولكنهم يحصلون على ٨٠ بالمائة من الناتج الاجمالي العالمي. ولكن الأمر أخطر من ذلك بكثير لأن عناصر القوة لا تقتصر على تركز الثروة وحدها، فالواقع أن بنى السيطرة المتجمعة لدى دول القلب تجعل النظام الاقتصادي العالمي أشبه بنسق فلكي (مثل المجموعة الشمسية) للقلب منه ثقل يجذب اليه التخوم فتدور حوله في مدار يقرب أو يبعد عن القلب بقدر ما لكل تخم من ثقل. وبالتالي فكل تنمية لا تحقق زيادة في الثقل الذاتي لقطر أو مجموعة أقطار تقصر عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتأكيد الهوية الحضارية. ويزيد من خطورة هذا الوضع بروز الدور المهيمن للشركات متعدية الجنسيات[21] التي أصبحت التكوين الأساسي في بنية الرأسمالية العالمية. ودون استطراد في تحليل

---

(٢٠) افضل هذا التعبير عن «المركز والاطراف» فلفظ المركز له معان متعددة المراد منها هنا هو ما يؤدي لفظ القلب بالعربية كما ان «الاطراف» تفيد من البعد ما تخلو منه «التخوم» المألوفة في صحيح اللغة.

(٢١) اعتقد ان «متعدية الجنسيات» (Transnational) ادق من تعبير متعددة الجنسيات (Multinational) فتلك الشركات لا تعتد بالحدود بين الدول وترسم استراتيجياتها الخاصة التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجية دولة محددة، =

ظاهرة تعدي رأس المال الكبير للحدود القومية على مستوى الدول الرأسمالية ذاتها (Capital Transnationalization) نكتفي ببعض الأرقام ذات الدلالة الخاصة في سياق الحديث عن التنمية.

فوفقاً لآخر البيانات المتاحة تسيطر ٥٠٠ من أكبر الشركات المتعدية الجنسية على ٧٢٠٠٠ شركة تابعة (Affiliates) في مختلف أنحاء العالم الرأسمالي، وزاد اجمالي مبيعاتها في عام ١٩٨٠ على ٢٠ بالمائة من الناتج الاجمالي للعالم (من دون الدول الاشتراكية). وفي عام ١٩٨١ بلغت صادرات تلك الشركات من دول المقر (أي دون حساب صادرات الشركات التابعة) ٣٤٥ مليار دولار أي ١٧,٥ بالمائة من اجمالي صادرات العالم، في حين كان نصيب صادرات الولايات المتحدة في السنة نفسها لا يتجاوز ١١,٨ بالمائة من ذلك الاجمالي. على أن دور تلك الشركات في التجارة الدولية لا يكتمل إلّا بحصر الصادرات بين الشركات التابعة والشركات الأم وفيما بينها. وفي غيبة تقدير احصائي يعتمد عليه في هذا الصدد نأخذ مثلاً من دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغت صادرات الشركات المتعدية الجنسية الأمريكية المقر في عام ١٩٨١ حوالى ٩٣ مليار دولار، أي ما يساوي ٧٧ بالمائة من اجمالي الصادرات الأمريكية، منها ٣١ ملياراً صادرات الى الشركات التابعة لها. ولذلك ليس من المغالاة أن يقدر البعض حجم التجارة بين الشركات المتعدية الجنسية وبين الشركات التابعة لها وفيما بين هذه الأخيرة أو ما يسمى (Intrafirm trade) بحوالى ٤٠ بالمائة من التجارة الدولية[٢٢]، وقد زادت الأصول المملوكة للشركات متعدية الجنسية عن طريق الاستثمار المباشر (خارج دول المقر) من ٦٦ مليار دولار في عام ١٩٦٠، إلى ٦٢٥ مليار دولار في عام ١٩٨٣، أي أنها زادت بمعدل يفوق بشكل واضح معدلات زيادة الاستثمار في مجموع الدول الصناعية في الفترة نفسها. ومن الملحوظ في هذا الصدد أن نصيب الولايات المتحدة من تدفقات الاستثمار المباشر هبط من ٦٦ بالمائة في الفترة (١٩٦٥ - ١٩٦٩) إلى ٢٨ بالمائة في (١٩٨٠ - ١٩٨١) وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. كما هبط نصيبها في اجمالي الاستثمارات الأجنبية من ٤٨,٣ بالمائة في عام ١٩٦٠ إلى ٣٦,١ بالمائة في عام ١٩٨٣. هذا وتملك ١١ دولة رأسمالية ٩٤ بالمائة من الاستثمارات الأجنبية في نهاية عام ١٩٨٣، ومن ناحية أخرى تملك ٥٢ شركة متعدية الجنسيات نصف الاستثمارات الأجنبية في التاريخ ذاته[٢٣]. أما توزيع الاستثمار المباشر على مناطق العالم حالياً، فإنه يظهر أن ٢٥,٩ بالمائة منها مستثمر في العالم الثالث والباقي كله في دول صناعية في مقدمتها الولايات المتحدة ١٨,٢ بالمائة تليها كندا ١٠ بالمائة فالمملكة المتحدة ٩,٩ بالمائة[٢٤] وقد تزايد في الفترة الأخيرة استثمار الدول الصناعية في الولايات المتحدة حتى زاد حجم الاستثمارات الوافدة للولايات المتحدة في عام ١٩٨٢ عن

=وهي قطعاً لا تقوم على اساس تمثيل جنسيات او قوميات متعددة. وقد اعتمدت الامم منذ تصديها لبحث هذه القضية في اوائل السبعينات اسم: Transnational Corporations (TNC's).

(٢٢) انظر: J.H. Dunwing and J.M. Stopford, «Multinational Company Performance and Global Trends,» *Impact,* no. 46 (1984).

(٢٣) انظر: تقرير الامم المتحدة رقم E.C. 2/10/1985 (غير منشور).

(٢٤) انظر: John Rutter, «Recent Trends in International Direct Investment,» *Business America* (August 1984).

الاستثمارات الخارجة منها بمبلغ ٣ مليارات دولار[٢٥]. وما نود أن نؤكده هنا ليس استغناء الشركات المتعدية الجنسية عن مساندة الحكومات، ولا سيما حكومة دولة المقر. بل على العكس قدرتها على الاستناد الى عدة حكومات في وقت واحد وحرصها جميعاً على دور فاعل للحكومة الأمريكية بالذات. لأن الولايات المتحدة هي أقوى الدول الرأسمالية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. والدرس الذي يجب أن تستوعبه دول العالم الثالث هو ألا تعول كثيراً على لعبة التنافس بين الدول الرأسمالية. فحين يقرر بلد عربي مثلاً نقل أرصدته من البنوك الأمريكية الى بنوك أوروبية لا يعدو الأمر في الحقيقة قيوداً محاسبية. أما حركة رؤوس الأموال الفعلية بين الدول الصناعية فتحكمها أوضاع السوق المالية والنقدية العالمية. وحين يتعاقد العرب مع شركة أوروبية لبناء القمر الصناعي «أرابسات»، فإن تلك الشركة تشتري بعض المكونات الأساسية من أمريكا.. وهكذا. ولا يقتصر دور الشركات متعدية الجنسية على الاستثمار المباشر، فهي متداخلة مع البنوك متعدية الجنسية التي توفر الائتمان على المستوى الدولي، والتي تملك القسم الأكبر من القروض التي ترزح تحتها معظم بلاد العالم الثالث والتي تحتفظ بفوائض الدول النفطية. وأخيراً، فإن تلك الشركات تهيمن على ما يسمى «التكنولوجيا المتقدمة»[٢٦] وأهم وسائل النقل والاتصال وأجهزة التسويق العالمية. ومن يريد صورة مجسمة للعلاقات بين القلب متداخل المصالح وبين التخوم، ما عليه إلّا أن يحصل على خرائط شركات الطيران وينسخها على ورق شفاف ثم يضعها بعضها فوق بعض ليرى خيوط العنكبوت التي تضطرب في داخلها أقطار التخوم. وعندئذ يتضح له كم هو صعب مطلب التنمية المستقلة، وأنه لا يمكن تحقيقه إلا بإرادة واعية وعزيمة ثابتة واصرار لا يهن وعمل دؤوب ضد آليات التبعية المتنوعة والمتعددة التي تعمل باستمرار وفي تلقائية على توثيق روابط خضوع أقطار التخوم لقوى القلب ومصالحه. وعلى هذا المستوى وحده يمكن فهم ما كتبه أ. ج. فرانك من أن التنمية في أمريكا اللاتينية تعميق للتخلف[٢٧]. فالمقصود ليس انكار وقوع التنمية، وإنما بيان أن هذه التنمية زادت من روابط تلك الأقطار بقلب النظام العالمي من خلال عملية التصنيع التي ظنت أنها يمكن أن تحررها من التبعية. وبهذا المعنى يمكن أن نقول إن السعودية الفقيرة قبل النفط كانت أقل تبعية للقلب منها الآن. ولا يقدح في تلك المقولة الارتفاع الملحوظ في مستوى المعيشة وخدمات الصحة والتعليم والاسكان والنقل وبدايات التصنيع. ولكنه يفسر تماماً ما تواجهه أقطار النفط حالياً من مصاعب مالية واقتصادية تهدد ما بها من مشروعات تنمية.

٣ ـ الاعتماد على النفس تنمية طيبة

وفي ضوء ما سبق نرى أن التنمية الطيبة هي في الأساس الامتداد الطبيعي للنضال الوطني فيما

---

(٢٥) U.S. Department of Commerce, «Survey of Current Business,» (February 1982) and (May 1984).

(٢٦) حصلت الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٦٣ على مبلغ ٦,٣ مليار دولار مقابل حقوق ملكية صناعية وعلامات تجارية.

(٢٧) A.G. Frank, *Lumpen Bourgeoisie et Lumpen développement* (Paris: Maspero, 1971).

وراء الاستقلال السياسي بهدف تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي والحضاري. هي نضال يصفي بنى التبعية والاستغلال الامبريالي ويقيم بنى الاستقلال الكامل والعدل الاجتماعي وتجديد شباب الهوية الحضارية. وهذه التنمية المستقلة تقام دعائمها في مواجهة دائمة مع قوى السيطرة والاستغلال وليس بالتعاون معها أو الاعتماد على معونتها. وطرح القضية على هذا النحو هو بداية التحرر الفكري واسترداد مجتمعاتنا لقدرتها على التفكير بنفسها ولنفسها واجراء الاختبارات عن وعي وتجنب شباك أخطبوط الشركات متعدية الجنسية ومصائد الفكر والعلم والتكنولوجيا التي تفرزها وتوظفها في تأكيد السيطرة والاستغلال.

وفي هذا المقام نجد في أدبيات التنمية الحديثة، ولا سيما مؤلفات مفكري العالم الثالث، توصيفاً لما يجب أن تكون عليه التنمية حتى تستحق وصف المستقلة. وتكاد عناصر التوصيف تلك أن تكون جمعاً لما يناقض أوضاع التنمية التي تكونت خلال العقود الأربعة الماضية. ففي مواجهة الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية ظهرت فكرة **الاعتماد على النفس**. وفي مواجهة انشطار الاقتصاد والمجتمع الى شطر «حديث» مرتبط عضوياً بالشركات متعدية الجنسية وشطر «تقليدي» أو متخلف ظهرت فكرة التوجه الداخلي للتنمية أو ما يسمى **تنمية متمحورة حول الذات** (Self-centered). وفي مواجهة اثراء الأقلية وتهميش الأغلبية ظهرت الدعوة الى الوفاء **بالاحتياجات الأساسية**. وفي مواجهة نهب الموارد الطبيعية حتى الاستنفاد، أو اتلافها بالتلوث ظهر الحديث عن **التنمية البيئية** (Eco-development). وفي مواجهة طغيان الحكام واهدار حقوق الانسان اكتسبت **فكرة المشاركة الشعبية** أهمية جديدة. وفي مواجهة الانبهار بأحدث تكنولوجيا رغم جسامة تكلفتها وقصور الاقتصاد والمجتمع عن جني كل ثمارها ظهر مفهوم التكنولوجيا الملائمة. وفي مواجهة التبعية الناشئة عن الاعتماد الكامل على استيراد تقنيات الانتاج والخدمات، طالب مفكرو العالم الثالث ببناء **قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية**. وفي مواجهة الاندفاع الأعمى في محاكاة الغرب في كل شيء برز الشعور بضرورة الحفاظ على الهوية الحضارية. وفي مواجهة قوى النظام العالمي التي تعمق التبعية، طالب الكثيرون **بالانسلاخ الانتقائي** (Selective delinking) عن ذلك النظام. ولكن التوصيف لا يغني عن التعريف. وسرد صفات التنمية المستقلة لا يوضح بذاته مدى الارتباط المتبادل بينها. كما أنه لا يكشف عن التوجه الأساسي الذي يستتبع بقية الأمور. وكل هذا الأدب على ثرائه لا يجيب بشكل واضح عن السؤال السياسي الجوهري: من أين نبدأ نضالنا من أجل التحرر الاقتصادي والاجتماعي والحضاري؟

وقد انتهيت بعد كثير من القراءة والدرس واعمال الفكر الى التعريف الآتي: **التنمية المستقلة هي الاعتماد على النفس**. ذلك أنني وجدت أن كل الصفات التي سبق تعدادها ترتبط أوثق الارتباط بذلك المفهوم. وفيما يلي بيان ذلك بإيجاز.

يعني اعتماد مجتمع معين على نفسه أول ما يعني الاعتماد على قدراته الخاصة، فالمجتمع ليس كياناً مجرداً وإنما هو مجموع أفراد، ولذلك فإن أول ما يملك من قدرات هو قدرات أفراده. وبهذا المدخل للتنمية يعود الإنسان ليحتل قلب ساحة الفكر والحركة على أساس أنه صانع التنمية

الحقيقي. فكل موارد الطبيعة أياً كان ثراؤها تظل جثة هامدة ما لم تمتد لها يد الانسان بعمله المبدع وفكره المجدد. وأكثر الآلات تعقيداً وتقدماً وأداء تظل كفاءتها محكومة بقدرات الافراد الذين يستخدمونها. وحتى إذا اختزلنا قدرات الانسان في تعبير اقتصادي مبسط وجاف فتحدثنا عن «الموارد البشرية» لأمكن أن نقول بلغة الاقتصاد أن التنمية تطرد وتتسارع إذا توافر العمل المنتج لكل مواطن قادر عليه، وإذا توالى ارتفاع انتاجية العمل. ومن هنا يصبح توفير الصحة (أي سلامة البدن والعقل والنفس وليس مجرد العلاج) والتعليم (بالمعنى الواسع الذي يشمل اتاحة صنوف المعرفة والمعلومات)، أو ما سميناه بلغة علم المعلومية[٢٨] (Software) التنمية أهم من اقتناء الآلات وتشييد المشروعات والمنشآت، أو (Hardware) التنمية. وعلى أي حال ما دام الناس هم صانعو التنمية فلا بد من أن نبحث قضية الدافعية (Motivation) أي الدوافع التي تحمل الناس على البذل والتضحية من أجل تنمية مستقلة. وفي عصور قديمة كانت الدوافع مزيجاً من الدين والسياسة (عمل المصريين في بناء الأهرام والمعابد الضخمة). وفي بلدان القلب من النظام العالمي كان الدافع الأساسي فلسفة واقتصاداً: الايمان بأن صراع الأفراد كل من أجل تعظيم مصلحته يحقق التقدم المطرد الذي يعم بدرجات متفاوتة كل طبقات المجتمع، وساعدت سيطرة الاستعمار على موارد العالم وأسواقه وتوالي الاكتشافات العلمية والتكنولوجية على زيادة الانتاج والانتاجية، مما حقق بالفعل ارتفاعاً في مستوى معيشة كل السكان مقارناً بمستوى المعيشة في العالم الثالث. بل إن سيادة هذه الفلسفة تجعل من يعيشون في فقر نسبي في المجتمعات الرأسمالية يسلمون بأنهم مسؤولون جزئياً على الأقل عن وضعهم، وهو على كل حال وضع من طبيعة الأشياء ساقهم حظهم العاثر الى أن يكونوا ضحيته ولكنه لا يفقدهم ثقتهم في النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يعيشون في ظله. وأحدث مثال على ذلك تزايد عدد الأمريكيين الذين يعيشون تحت حد الفقر المسلّم به في الولايات المتحدة الأمريكية، وازدياد شعبية ريغان رغم ذلك. ومهما يكن من أمر، فإن نجاح الاشتراكية في تحقيق تحسن سريع وملموس وعام في مستوى معيشة القاعدة الشعبية العريضة، جنباً إلى جنب مع تأثير حمى الاستهلاك الغربية يدفع بشعوب العالم الثالث الى المطالبة بالخروج سريعاً مما تعانيه من بؤس. ومن ثم يصبح الدافع الأساسي الذي يضمن استمرار العمل من أجل تنمية مستقلة هو شعور الناس بأنهم المستفيدون من جهود التنمية (ليس الغرب الرأسمالي والأقليات الحاكمة) وأن يكون الأمر كذلك بالفعل، ومن ثم يكون الوفاء بالحاجات الأساسية شرطاً ضرورياً لتعبئة الجهود الشعبية من أجل التنمية المستقلة. وإذا فصلنا بين الحاجة والرغبة على أساس أن الحاجة ظاهرة موضوعية يضار الانسان من عدم اشباعها، والرغبة تتعلق بالأشياء الكثيرة المختلفة التي تشبع كل من الحاجات. إذا فعلنا ذلك اكتشفنا أن عدد الحاجات محدود بعكس القول الشائع في النظرية الاقتصادية البرجوازية من أن الحاجات تتزايد الى ما لا نهاية في حين أن الموارد محدودة، وبالتالي تكون الندرة موضوع علم الاقتصاد. وأهم ما يميز الحاجة عن الرغبة هو أن اشباع حاجة معينة بدرجة عالية (الاسكان مثلاً) لا

---

(٢٨) المعلومية (Informatics) ويسميه بعض الكتاب «المعلوماتية» والأصل ان تلحق ياء النسب بالمفرد وليس بالجمع. ويمكن ان نشير في هذا المقام الى ما كتبته سيمون فيل، رئيسة البرلمان الأوروبي السابقة من ان جذر المعجزة اليابانية هو التعليم.

يغني الانسان عن اشباع حاجات أخرى (الغذاء مثلًا). أما الرغبات فإنها تتعلق بأشياء يمكن أن يحل بعضها محل بعض في اشباع حاجة معينة (صنوف الطعام، مستويات الاسكان... الخ). ولا بد من عودة الى تفصيل موضوع الحاجات. ونكتفي الآن بتأكيد أن عدد الحاجات محدود، وأنها كلها أساسية، وأن أنماط ومعايير اشباع كل حاجة يختلف من مجتمع إلى آخر في الزمان والمكان. ويمكن أن نقول ان الاشباع المطلوب في معظم أقطار العالم الثالث سيكون في البداية في مستوى ضروريات البقاء والقدرة على العمل (Subsistence level) ثم يتحسن بتقدم التنمية. والأمر المهم بعد ذلك هو أن اعطاء الأولوية للوفاء بحاجات الجماهير يعني توجيه التنمية **نحو الداخل**، أي عكس الاتجاه السائد الآن، كما أنه سيدفع حتماً بالاقتصاد الوطني نحو التكامل الداخلي (National Integrations) ويصفّي الازدواجية والجيوب المرتبطة بالخارج (Enclaves) مثل المدن والمناطق الحرة، أو مناطق تركز النشاط التابع للشركات متعدية الجنسية أو المرتبط بها.

ومن ناحية أخرى، يطرح الوفاء بالحاجات الأساسية بتحديده لمن يوجه الانتاج سؤالين هامين: ماذا ينتج المجتمع وكيف ينتجه؟ يمكن القول باطمئنان ان مستويات المداخيل في معظم أقطار العالم الثالث ستفرض انتاج سلع متهاودة الثمن بكميات كبيرة، وانها ستكون أساساً سلعاً ضرورية للاستهلاك الواسع: مواد غذائية، منسوجات، ملابس، مساكن شعبية... الخ. ولن تكون الأولوية للسيارات الخاصة أو «ابراج» الاسكان الفاخر أو معدات تكييف الهواء. ومن ثم تطرح قضية **التكنولوجيا الملائمة نفسها بالضرورة**، بما تتطلبه من بحث علمي وتكنولوجي بدل الاعتماد على استيراد تكنولوجيا صممت لارضاء أذواق المستهلكين في مجتمعات غنية ولحث الناس على المزيد من الاستهلاك. كما أن ملاءمة التكنولوجيا تعني الجمع بين عوامل الانتاج بما يتناسب مع الوفرة النسبية لكل منها. ولما كانت العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات وتقنيات الانتاج أندر ما هو متاح لبلدان العالم الثالث، فإن الاختيار التكنولوجي لا بد أن يستهدف التدني في حجم المكون الأجنبي لأي استثمار، وبالتالي تراجع الاعتماد على الخارج مالياً وتكنولوجياً. وهكذا تكون الأولوية لتعبئة الموارد المحلية والتصنيع المحلي لمعدات الانتاج مما يمهد السبيل للتخلص من التبعية المالية والتكنولوجية، ويدفع بالاقتصاد الوطني في طريق التكامل الداخلي الذي أشرنا إليه آنفاً. كما أن اطراد وتطور البحث العلمي والتكنولوجي في مستوى انتاج سلع الاستهلاك وكذلك مستوى انتاج سلع الانتاج بهدف تعظيم الاعتماد على الموارد العينية المتاحة محلياً، هو في ذاته **عملية بناء لقاعدة علمية وتكنولوجية محلية** لما تقتضيه من نشر المعارف العلمية والمهارات التقنية وتأهيل الاطارات (الكوادر) التي ستتولى فحص وتقويم وتطوير التقنيات التقليدية، وتمحيص التقنيات المتاحة العالمية لاختيار أنسبها لأهداف التنمية الوطنية وتطويع المستورد منها للظروف المحلية، والابداع في كل ذلك بما يرقى الى مستوى التجديد والاختراع.

كذلك لا بد من أن ندرك أن الانسان لا يحيا بالخبز وحده. وبعبارة أخرى ان للجماهير حاجات غير مادية هي تقريباً ما يسمى بحقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وقد أشرنا سابقاً الى الظروف التاريخية والاقتصادية

والاجتماعية التي بني من خلالها النظام الديمقراطي الغربي[٢٩]. ولا يمكن عملاً نقل تكنولـوجيا الحكم كـما هي من المجتمعات الصناعية الى مجتمعات العالم الثـالث. ولكن هذا لا يعني التسليم بضرورة التضحية بالـديمقراطيـة في سبيل التنميـة، فالنـاس لا يعملون بحماسـة لسنين طـويلة في ظل القمـع والارهاب، بل إن الطغيان يقتل القدرة على التجديد والابداع لدى الجماهـير. وإذا كان من يتضـور جوعاً لا يهتم الا بلقمة العيش، فإن من جاوز حد الجوع المطلق يتطلع بالطبيعة الى الحرية. كـما أن تحالف بيروقراطية الدولة مع الفئات الاجتماعية الأقوى اقتصادياً والأكثر خبرة ودراية بشؤون الاقتصاد والسيـاسة لا بـد في نهاية الأمـر من أن يحرف التنميـة عن هـدف الاستقـلال. ومن ثم يـأتي مفهـوم المشاركة كضرورة للاعتماد على النفس، فمن يريد تأييد الناس ودورهـم الايجابي في بناء صرح التنمية المستقلة لا يمكن أن يكتفي باحترام حقوق الانسان، بل لا بد أن يتيـح للمواطنـين الفرصـة العملية للمشاركة في صنع القرار على كل المستويات: الأسرة، القـرية، الحي السكني في المـدن، الوحـدات الانتاجية، المدرسة والجامعة، المستشفى، مختلف مستـويات الحكم المحـلي، وبالـطبع مستـوى حكم القطر كله. وهذه المشاركة تجعل المجتمع كله هـرماً من جمـاعات اتخـاذ القرار، وحـرية اتخـاذ القرار تعني تحمل مسؤوليته، ومن ثم يؤدي مبدأ الاعتماد على النفس الى سلوك اجتماعي جـديد يصبـح فيه المواطن داخل الاطر الاجتماعية المتوالية قادراً على التصدي لما يواجهـه من مشكلات وأن يبحث عـما يلائمها من حلول ويتابع تنفيذ تلك الحلول، ويصحح ما يقع فيه من أخطاء. فالاعتماد عـلى النفس سلوك اجتماعي متكامـل لابد لاستقـراره من تغيير جـذري في أنماط التفكـير والسلوك السائـدة (ثورة ثقافية) وفي البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة.

وأخيراً لا يعمل الناس في فراغ، وإنما هم دائماً في بيئة طبيعية محـددة. ويقتضي الاعتماد عـلى النفس أن يحقق المجتمع الفائدة المثلى من موارده الطبيعية بما يعنيـه ذلك من تحـررها من كـل سيطرة أجنبية أو طبقية وتوظيفها في خدمة المجتمع كله في أجياله المتعاقبـة. وهذا مـا يفرض بـدوره دراسة الأنساق البيئية التي يعيش المجتمع داخلها وتقدير طاقة حمل كل نسق منها، والعمل على اطالـة حياة النافد من الموارد، وصيانة المتجدد من التلف. وهذا هو المقصـود بتعبير التنميـة البيئية الـذي ذكرنـاه فيـما سبق. وهكذا يـرد الاعتماد عـلى النفس الى نظرة علميـة للتنمية بـاعتبار أنها تعتمـد على جهـود الناس، وما يملكونه من معرفة، ومـا بيدهم من وسـائل عمـل في اطار مـا يحيط بهم من بيئة طبيعيـة (قوى الانتاج) كما يطرح ضرورة التواؤم بين طبيعة تلك القوى ومجمل العلاقـات التي تحكم المجتمع وفي مقدمتها علاقات الانتاج. وهذا ما يحتاج الى تحليل وتفصيل.

والاعتماد الجماعي على النفس هو المكمل الطبيعي للاعتماد على النفس على المستـوى القطري. فمعـظم أقطار العـالم الثالث دول صغـيرة محدودة المـوارد مما يجعـل جهـد التنميـة المستقلة في الاطـار القطري شاقاً للغاية، ومن ثم تنشأ ضرورة الاعتماد الجماعي على النفس وبصفة خاصة عـلى المستوى الاقليمي بين الدول المتجاورة. ويختلف الاعتماد الجماعي على النفس عن التكـامل الاقتصـادي الذي

(٢٩) للمزيد من التفصيل، انظر: «المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي،» في: اسماعيل صبري عبدالله، في التنمية العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤).

يتم بين الدول الصناعية اختلافاً جذرياً من حيث الطبيعة والوسائل. فمن حيث الطبيعة، الاعتماد الجماعي على النفس جهد مشترك من أجل تنمية مستقلة يرمي الى انشاء كيانات كبيرة يكون لها من الوزن مما يمكنها من النضال بصلابة ضد أخطبوط الشركات متعدية الجنسية. إنه الامتداد الطبيعي للنضال المشترك ضد الاستعمار القديم، ينشأ ويتطور في نضال مستمر ضد السيطرة والاستغلال وما يرتبط بها من أشكال التبعية، والوطنية الحقة هي نضال ضد الامبريالية. أما التعلل بالسيادة الوطنية لتعطيل الاعتماد الجماعي على النفس فهو ذريعة الفئات الحاكمة للحفاظ على ارتباطها بالامبريالية.
أما من حيث الوسائل فإنه يقوم أساساً على المشروعات الانتاجية المشتركة وتوفير البنية الأساسية من وسائل نقل واتصال وأشكال تسويق وتمويل التي تيسر خلق الروابط العضوية بين جهود التنمية في الأقطار المعنية مما يخلق القاعدة الاقتصادية المتحررة المرتبطة بالصمود ضد تسرب نفوذ الشركات المتعدية الجنسية. وإذا كان ذلك كله وارداً بالنسبة الى كل مجموعة متجاورة من الأقطار، فإنه مطلوب أكثر في حالة الأمة المجزأة الى عدد من الدول المستقلة. فهنا تلتقي الاعتبارات الوطنية والحضارية والاقتصادية وتكوْن فرص النجاح أوفر بلا شك.

وفي الختام يمكننا القول إن الانسلاخ الكامل عن النظام العالمي مقصد غير عملي، وثمة دول مارسته بالفعل (مثل بورما) ولم تحقق نجاحاً يذكر. وإذا كان كل من الاتحاد السوفياتي والصين قد عاش فترة معينة في حالة انسلاخ شبه كامل عن النظام العالمي، وحققا أعلى درجة من الاعتماد على النفس فلا يجوز أن ننسى أن لكل من الدولتين أبعاداً قارية بما يعنيه ذلك من امكانات غير متاحة للدول الصغيرة والمتوسطة. ومن هنا تبرز أهمية الاعتماد الجماعي على النفس. فما يكاد يكون محالاً أمام قطر صغير أو حتى متوسط يغدو بالقطع ممكناً أو حتى ميسوراً نسبياً لمجموعة أقطار متجاورة تعتمد التنمية المستقلة المشتركة لمجموع شعوبها. وفي المقابل يجب ألا ننسى لحظة واحدة أن النظام العالمي نظام رأسمالي استغلالي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، وأن كل تعامل معه يحتوي على قدر من عدم التكافؤ، ومن ثم يظل التدني بحجم التعامل معه ركناً أساسياً في استراتيجية التنمية المستقلة. والاعتماد على النفس ـ كما أوضحنا ـ يعمل في هذا الاتجاه بضغط الاستيراد وقصره على ضرورات الانتاج التي لا مفر منها، وقصر التصدير على ما يكفي ثمناً للواردات. ويبقى بعد ذلك أن الهجوم في هذا المجال خير وسائل الدفاع. فليس من المجدي اغلاق الحدود والعيش على حد الكفاف أو دونه، وإنما المجدي هو العمل الجاد والدؤوب على بناء القوة الذاتية الطاردة لنفوذ النظام العالمي والمقلّصة لحجم التعامل معه. والتنمية المستقلة عملية بناء للقوة الذاتية التي تمكن القطر المحدد أو مجموعة الأقطار المتعاونة على أن تتعامل مع الخارج من موقع أقرب الى التكافؤ وأبعد عن التبعية. وتتحقق التنمية المستقلة عن طريق النضال الايجابي وليس الهروب السلبي، ومن ثم كانت الدعوة للانسلاخ الانتقائي لوضع العلاقات الدولية في خدمة التنمية المستقلة بدلاً من أن تكون قيداً عليها.

ثانياً: طريق الاشتراكية

١ ـ أسس منهجية

يعتمد البحث هنا المنهج الماركسي، ولا بد من تذكرة بأهم معالم ذلك المنهج كما جاءت في كتابات صاحبه.

ونقطة البدء عند ماركس أن الانسان «حيوان سياسي» أي يعيش دائماً في جماعة ما يمكن أن نسميها المجتمع مهما تنوعت صورها وحجومها. وليس المجتمع مجرد مجموع حسابي لأفراده، وإنما هو جوهرياً مجموع علاقات تربط بين أولئك الأفراد وتكوّن بنية المجتمع التنظيمية أو ما يسميه ماركس التشكيل الاجتماعي (Social Formation)، وأول مهمة ينهض بها المجتمع هي تجديد نفسه أو التوالد (Self Reproduction)، وهو ما يسمى عند الكتّاب الغربيين المحافظة على البقاء (Subsistence)، وتعبير التوالد أدق بلا شك، لأن المحافظة على بقاء مجتمع تعني تكرار عمليات انتاج ما يلزم للاستهلاك الاجتماعي كما تعني في الوقت ذاته التناسل أي تجديد الأفراد حيث لابقاء دائماً للانسان. وأول مقومات تجدد المجتمع عناصر مادية تتمثل في الغذاء والمأوى والكساء. وتوفير تلك العناصر عملية اجتماعية منذ البداية، وحتى في مجتمعات جمع الثمار والصيد لا يأتيها الانسان منفرداً ولارضاء حاجته وحدها، ولكنها تتم في اطار اجتماعي أبسط صوره الأسرة. ومن هنا كان رفض ماركس لمفهوم الفرد كأساس للعلم الاجتماعي كله وللتحليل الاقتصادي بنوع خاص[٣٠] فالأساس عنده هو دائماً الانسان العضو في جماعة، أي ما نسميه بالعربية الناس[٣١].

ولا يخلق الناس شيئاً من العدم. وكما يقال في العلوم الطبيعية «المادة لا تفنى ولا تستحدث» وإنما يحوّل الناس في أي مجتمع وفي أي عصر ما ينتزعونه من البيئة الطبيعية ليجعلوه صالحاً لاستهلاكهم أو أداة لانتاجهم. فالانسان حيوان صانع (Homo faber) وقد أخطأ كثير من الماركسيين في فهم تعبير ماركس بالانكليزية (Man appropriates nature). فظنوا أنه يعني به تملك الانسان للطبيعة. وهذا خطأ فادح، لأن ماركس كان واضحاً كل الوضوح في فهم أن الانسان جزء من الطبيعة لا يمكن فصله عنها حيث قال في هذا الصدد: إن الفاعل (البشرية) والمفعول به (الطبيعة)

---

(٣٠) انظر الترجمة الفرنسية المحققة حديثاً لمخطوط:

Karl Marx, *Grundrisse* (Paris: Editions sociales, 1980).

وبصفة خاصة ص ١٨ من الجزء الاول حيث يقول: «الانسان حيوان سياسي بالمعنى الحرفي للكلمة. ليس فقط بمعنى قدرته على نسج علاقات اجتماعية وانما بمعنى انه حيوان لا ينفرد الا داخل مجتمع. وتصور قيامه بانتاج خارج المجتمع فرض غبي لا يقل سخفاً عن تصور وجود اللغة وتطورها بدون وجود افراد يعيشون ويتحادثون معاً».

(٣١) تعني كلمة Man وما يقابلها في اللغات الاوروبية الرجل ومطلق الانسان في الوقت نفسه. واللغة العربية تمتاز بعموم تعبير انسان (الذي لا تلحق به تاء التأنيث) وشمولة الرجل والمرأة جميعاً. «ويا ايها الناس» في القرآن الكريم خطاب لكل البشر ذكوراً واناثاً.

شيء واحد (Identical)[٣٢]. وربما كان مرجع ذلك الخلط أن الفعل الانكليزي يفيد معنيين مختلفين: التخصيص لشخص معين، والتهيئة لعمل معين. وقد تكفل ماركس نفسه بتحديد المعنى الذي أراده حين قال إن الناس في المجتمع «يهيئون (يعدون ويشكلون) منتجات الطبيعة وفقاً لحاجاتهم»[٣٣]. ويتمكن الناس من ذلك بفضل ما يتميز به الانسان من قدرة على إعمال الفكر والخيال في اكتساب المعرفة واختزانها من جيل الى جيل وتصور أساليب تحويل وتشكيل ما يجده في الطبيعة وصنع الأدوات والوسائل التي تزيد من انتاجية العمل الاجتماعي. فالانسان وفقاً للتعبير المشهور حيوان عارف (Sapiens). وهو كما يقول فرانكلين بنجامين (وينقل عنه ماركس) صانع أدوات (Tool-maker). ويكتب ماركس عن أدوات ووسائل الانتاج انها: أدوات مخ الانسان صنعتها يده، انها التجسيد المادي لقدرة المعرفة»[٣٤]. ثم يضيف: «ان النحل قد يبني من الخلايا ما يدهش كثيراً من المعماريين. ولكن ما يميز أسوأ معماري عن أفضل نحلة هو أنه يتخيل المبنى قبل أن يقيمه»[٣٥]. ونذكر كل هذا ليتضح الفارق العظيم بين «مادية» ماركس وغيرها من الفلسفات المادية. فالمادة والفكر عنده لا ينفصلان، كما أن الانسان والطبيعة لا ينفصلان، وما يسميه القاعدة المادية للمجتمع في فترة معينة هو حصيلة العلاقة الجدلية بين كل ذلك، وهو يحدد قوى الانتاج بأنها: الناس بما يملكون من معرفة وما يصنعون من وسائل انتاج يتعاملون بها مع الطبيعة.

ولكي يجدد المجتمع نفسه ويوفر انتظام قاعدة حياته المادية لا بد أن يقوم بين الناس فيه نسق من العلاقات ينظم تعاونهم في توفير تلك القاعدة، ودعم وتطوير قوى الانتاج. فما دام الانتاج عملاً اجتماعياً بالضرورة فلا بد من أن ينتظم في اطار من العلاقات الاجتماعية التي تمكن المجتمع منه. ويطلق ماركس على هذا النوع من العلاقات الاجتماعية اسم علاقات الانتاج. كما يطلق اسم «نمط الانتاج» على قوى الانتاج وعلاقات الانتاج مجتمعة. وبعكس ما هو شائع لم يدرس ماركس جميع أنماط الانتاج التي عرفتها البشرية قبله أو التي يمكن أن تعرفها. فقد كان اهتمامه كله مركزاً على دراسة نشأة وتطور الرأسمالية الغربية وتحليل آلياتها. وحملته هذه الدراسة للتعرض الى أنماط الانتاج التي عرفتها أوروبا قبل الرأسمالية مباشرة: الاقطاع، والرق في اطار الامبراطورية الرومانية. وحديثه العارض عن نمط الانتاج الآسيوي تضمن بعض صفحات عن الهند قبل الغزو البريطاني وسطوراً هنا وهناك عن مصر القديمة. وقال صراحة ان وقته لم يتسع لدراستها على نحو واف. ونضيف أن التعريف الذي يقدمه ماركس لنمط انتاج معين تعريف على درجة عالية من التجريد، وبالتالي فإن صورته المحددة الملموسة تختلف بالضرورة بدرجات متفاوتة بين قطر وآخر. وهو في تحليله نشأة وتطور الرأسمالية الغربية وآليات عملها يركز أساساً على انكلترا التي كان يعدها النموذج

---

(٣٢) Marx, Ibid., vol. 1, p. 19.

(٣٣) النص بالفرنسية: «Dans la production les membres de la société appoprient (élaborent, façonnent) les produits de la nature aux besoins humains,» dans: Marx, *Grundrisse*, vol. 1, p. 23.

(٣٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨٧.

(٣٥) Karl Marx, *Le Capital: Critique de l'économie politique* (Paris: Editions sociales, 1963), vol. 1: *Le Développement de la production capitaliste*, pp. 185-188.

نقلاً عن: Marx, *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, p. 102.

الكلاسيكي. وأخيراً فإن أهم ما شغل فكر ماركس هو دينامية تطور المجتمع وتشكيل أنماط الانتاج المتتابعة في ظروف تاريخية محددة وفي مجتمعات محددة. وقد أشرنا قبلاً الى النص الذي يتبرأ فيه من دعوى أنه صاغ نظرية «تاريخية ـ فلسفية» تحكم حتماً تطور البشرية[٣٦].

ولكن حياة الناس أكثر تعقيداً بكثير من مجرد توفير القاعدة المادية. فالانسان الذي يقلّب طرفه في ظاهرات الطبيعة وأمور المجتمع ويبحث دائماً عن تفسير نسقي لها، لا بد له من نظرة شاملة تضع حياته ومماته في اطار أشمل من شخصه ويمكن أن تسوغ نمط حياته وتساند القيم والعادات التي تحكم سلوكه الاجتماعي وسلوك المجتمع بأسره. ولذلك، فإن الدين والفلسفة والأخلاق ضرورة لكل مجتمع بشري وأن تباينت من مجتمع الى آخر أو من عصر الى عصر. أما التنظيم القانوني فهو فرع عن تلك الأمور لا يتمايز عنها إلّا في مرحلة متأخرة. بل ان علاقات الانتاج نفسها كانت حتى ظهور الرأسمالية الغربية مغلفة دائماً باعتبارات دينية أو فلسفية أو أخلاقية أو سياسية (بمعنى ادارة شؤون المجتمع). وليس من قبيل المصادفة أن تعود نشأة علم الاقتصاد الى ما يزيد قليلاً عن مائتي عام فقط. فالظاهرات التي يدرسها ذلك العلم لم تتميز عن غيرها من الظواهر الاجتماعية وتصبح ظواهر اقتصادية خالصة الا بظهور الرأسمالية. كذلك يسعى الانسان لإعمال عقله في فهم أدق لما يتصل مباشرة بحياته المادية. وبعكس المألوف في العصر الحديث توصل الأقدمون الى كثير من التقنيات دون أن يكشفوا الحقائق العلمية التي تحكمها. فمع دقة الأعمال الهندسية التي شيدها المصريون القدامى لم نجد في نصوصهم المكتوبة ـ وما أكثرها ـ الأسس العلمية التي استندوا اليها أو استخلصوها اللهم الا فيما يتعلق بحساب السنة الشمسية. وما زال التأريخ للعلوم تسجيلياً لمراحل أو أفراد دون محاولة جادة للبحث في أحوال المجتمع الذي تحقق فيه هذا الكشف العلمي أو ذاك، ومدى الصلة بين أحوال ذلك المجتمع وظهور ذلك الكشف. ولكن من الوارد أن نفترض أن البحث العلمي ـ حتى على مستوى الاجتهاد الفردي ـ لم يكن عديم الصلة بما يعني به المجتمع الذي جرى في اطاره ذلك البحث. وأخيراً يتميز الانسان بوجدانه وحبه للجمال، ولذلك لم يخل مجتمع بشري من الفن والأدب. واختلاف أنواع الانتاج الفني والأدبي من مجتمع إلى آخر ومن عصر الى عصر لا يمكن فصمه تماماً عن التطورات التي يعيشها المجتمع.

وفي ضوء كل ما سبق تظهر حقيقة ما عناه ماركس عندما ميز بين ما يسمى في الأدبيات الماركسية البنية التحتية (Infrastructure) والبنية الفوقية (Superstructure) للمجتمع، فالمقصود بالأولى نمط الانتاج (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج)، وبالثانية كل ما يفرزه المجتمع من فكر أو رؤى أو تصورات أو يتبناه كقيم أو عادات أو يبدعه أدباً وفناً، وربما كان لتعبيرات ماركس الالمانية عسيرة الترجمة أثر في سوء التفسير الذي يقود كثيراً من الماركسيين الى مايقارب المادية الفجة. وقد ساعدت البحوث الحديثة في كتابات ماركس على فهم أدق لما كان يعنيه، فقد كان يعارض أولئك الذين يحاولون تفسير الظواهر الاجتماعية ابتداء من مقولات مجردة مثل: الفرد (Individual) والمجتمع المدني (Civil society) سعياً وراء دلالات مطلقة زعموها كذلك لأنها «طبيعية» كما فعل فلاسفة القرن الثامن عشر وأتباعهم في مستهل القرن التالي. وكان من رأي ماركس أن تاريخ الانسان لا ينفصل

(٣٦) انظر الهامش رقم (٨).

عن تاريخ تعامله مع الطبيعة، فهو دائماً يحوّل في أوضاع الطبيعة ويحوّل بذلك في أوضاع المجتمع، ومن ثم فلا وجود لفرد مطلق ولا لمجتمع مدني مطلق كأساس لعلم اجتماعي جاد، بل إنه كان سباقاً في كشف ما هو الآن آخر صيحة في مناهج البحث العلمي أي البحث المتعدد التخصصات (Interdisciplinary)، وقال ان المستقبل لا بد أن يدمج العلم الاجتماعي والعلم الطبيعي في إطار علمي واحد، ولهذا قال لأصحاب الفكر السائد انكم ترون البناء (Uberbau) الظاهر ولا تعلمون شيئاً عن أساسه (Grundlage)، ولو درستم الأساس لتغيرت رؤيتكم للبناء. ومن المسلم به أنه يتعذر تغيير البناء تغييراً جذرياً اتساعاً أو ارتفاعاً إلّا بتغيير الأساس، والى هنا ينتهي التشبيه بالبناء، لأن تركيب المجتمع أكثر تعقيداً من ذلك بكثير، أولاً لأن العلاقة بين نمط الانتاج وبقية العلاقات المجتمعية متداخلة. وخير مثال على ذلك ما ذكرناه للتو من أن علاقات الانتاج (العلاقات الاقتصادية) لم تنفصل عن علاقات مجتمعية أخرى ألا في ظل الرأسمالية الغربية، وكانت قبل ذلك تدخل في إطار علاقات الدم أو الدين أو السياسة أو غيرها، كما أن عقل الانسان وفكره يعملان في المستويين معاً في آنٍ واحد: في تطوير قوى الانتاج (التقدم العلمي والتكنولوجي)، وفي التنظير لعلاقات الانتاج وغيرها من العلاقات في المجتمع؛ وثانياً لأن التأثير متبادل بين التاريخ الحضاري للمجتمع وتغير أنماط الانتاج من حيث الأشكال المحددة الملموسة التي تتخذها تلك الأنماط في الحضارات المختلفة. فالناس يتكلمون جوهرياً اللغة نفسها مع تغير نمط الانتاج وإن كان لذلك التغيير انعكاساته على تطور اللغة. كذلك تحتفظ الشعوب في كثير من الأحوال بإطار ديني عام واحد رغم تغير نمط الانتاج وان ترتب على هذا اجتهادات جديدة في المجال الديني (العلاقة بين نمو الرأسمالية وظهور البروتستانتيين في أوروبا الغربية مثلاً)؛ وثالثاً، لأن العلاقة بين نمط الانتاج السائد وبين مؤسسات الحكم وقيم المجتمع ونظمه وشرائعه وفلسفته ليست علاقة ميكانيكية تحدث آثارها فوراً وعلى نحو تلقائي، وإنما يتم التأثير عبر تفاعلات معقدة وعنيفة تختلف باختلاف المجتمعات والعصور ويلعب فيها عنصر الوعي والارادة دوراً لا يمكن اغفاله. ومن هنا كان ابراز ماركس لأهمية الصراع الطبقي الواعي وتحليله للعملية الثورية، وأخيراً لأن صاحب النظرية نفسه قال إن العامل الاقتصادي لا يحسم التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وبين نمط الانتاج وحياة المجتمع إلّا في النهاية (In the Last resort)، لأن المجتمع في النهاية لابد أن يصون ويطور قاعدته المادية وإلّا تدهور وانحل[٣٧].

ولا نظن هذا الحديث استطراداً يبعد بنا عن الموضوع، فمن حق القارىء أن نحدد له المنهج الذي نعتمده في البحث. كما أن خلطاً كثيراً أحاط بالمقولات الأساسية في المنهج الماركسي كان من المتعين علينا أن نوضح ما نراه فهماً صحيحاً لها بالرجوع الى أعمال ماركس مباشرة. كذلك يساعد العرض المنهجي على محاولة الاقتراب الى أدنى ما يمكن من واقع مشكلات العالم الثالث وبيان المتشابه منها والمختلف. ونقطة البدء هي النظر في طبيعة التشكيلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث.

---

(٣٧) كانت هذه القضايا محل نقاش طويل بعد موت ماركس استمر حتى قيام الثورة في روسيا. انظر:

Marx, Ibid., chap. 2.

ومن الادبيات الحديثة:

Godelier, *L'Idéal et le matériel*.

فـالأصل العـام أن المجتمع تشكيـل اجتماعي يضم عـادة أكثر من نمط انتـاج واحـد وتتحـدد طبيعـة المجتمع على أساس نمط الانتاج الغالب أو السائد فيه. والرأسمالية أول نمط انتاج يصفي حين تكتب له الغلبة أنماط الانتاج الأخرى. وينقسم الناس ـ على المستوى النظري المجرد ـ في المجتمع الرأسمالي الى طبقتين: الرأسماليون الذين يملكون وسائل الانتاج، والعمال الأحرار الذين لا يملكـون إلّا قدرتهم على العمل، وتزيح العلاقة بين الطبقتين جانباً سائر العلاقات الاجتماعيـة. وفي واقع نمـو الرأسـمالية يستقطب بالفعل المجتمع الى من يملكون وسائـل الانتاج ومن يملكـون قدرتهم عـلى العمل، وتختفي أنماط الانتاج الأخرى تدريجياً حتى تحل السـوق الكبيرة (Supermarket) محـل البقال والعـطار وبائـع الفاكهة، وبائع مستلزمات النظافة. . . الخ، وتحل شبكات المطاعم التي تغذيها مصانع طعام حقيقية محل المطعم الذي يعتمد على شهرة صاحبه. . . ولا يغير من هذه الحقيقة أن يزيـد عدد «بـروليتاريـا الياقة البيضاء» أي العاملين بأذهانهم أو يتعـاظم دورهم في الانتاج، فهم لا يملكـون وسائـل الانتاج المعقدة التي تبدو لأول وهلة أنها أهم بكثير من أشخاصهم مـع أنها تبقى جثة ميتـة من دون عملهم الـذهني، ولا يقدح في حقيقـة الاستقـطاب الـطبقي ارتفـاع مستـوى أجـور العـمال وتحسن مستـوى معيشتهم لأن الـزيادة في انتـاجية عملهم تبقى دائـماً أكبر من الـزيادة في الأجـور وإلّا اختفى الربـح وامتنع الاستثمار وجمد الانتاج. وأخيراً لا يتنافى مع حقيقة الاستغلال ممارسة بعض العاملين للملكيـة الفردية على سلع استهلاكية ولو كـانت مرتفعـة الثمن مثل المسكن والسيـارة. فالعـبرة تبقى دائماً بمن تتركز في أيديهم ملكية وسائل الانتاج وليس مطلق الملكية الفردية. و«التخلف» الذي توسم به بلدان العالم الثالث معناه بدقة أن التنمية التي فـرضت عليها أو قبلت بهـا لم تنجح في تـطوير المجتمـع على هذا النحو الذي نراه في الدول الرأسمالية «المتقدمة».

٢ ـ التشكيلات الاجتماعية في العالم الثالث

ذكرنا فيما سبق أن تعبير العالم الثالث يشمـل كل البلدان التي فـرض عليها الاستعـمار تاريخيـاً تنمية معوجة وقاصرة والتي مازالت بالتالي في ربقة التبعية والاستغلال التي تحكمها الرأسمالية العالمية. وتختلف بلدان العالم الثالث فيما وراء ذلك اختلافاً يبدو شديداً إذا توقفنا عند اعتبارات مثل المسـاحة أو عدد السكان أو نسبة المشتغلين بالصناعة الى اجمالي القوة العاملة أو الحالـة التعليمية والصحيـة أو متوسط دخل الفرد. . . مما حـل بعض الكتّاب الغـربيين الى انكـار حقيقة وجـود العالم الثـالث، أو الحديث عن عالم رابع، أو الزعم بأن التمايز المتزايد يتجه الى الغلبة على القسـمات المشتركـة وتصنيف بلدان العالم الثالث الى بلدان مصـدرة للنفط، وبلدان مصنعة حـديثاً Newly Industrialized Coun-tries, (NIC,s)، ودول متوسطة الدخل، ودول فقيرة أو أقل نمواً من غيرها. ويكفي أن نقول هنـا إن اختفاء الفوائض النفطية وأزمـة المديـونية في أهم دول أمـريكا الـلاتينية تكشف بـوضوح عن ظـاهرة التبعية والاستغلال(٣٨). وحقيقة الأمر أن التباين بين أوضاع بلدان العالم الثالث يجد جذوره الأساسية

---

(٣٨) انظر في تفنيد الدعاوى تفصيلاً:

I.S. Abdalla, «Heterogeinity and Differentiation: The End of the Third World,» *Development Dialogue*, no. 2 (1978).

في فترة الخضوع للسيطرة الاستعمارية المباشرة. فالدول الاستعمارية هي التي رسمت حدود دول العالم الثالث كلها، كما أن تجربة الاستعمار في كل منها تفاوتت ما بين الاستيطان والحكم المباشر الى مجرد الاحتلال والسيطرة على أجهزة الادارة والانتاج من المواقع الحاكمة، كما أن حكم الاستعمار تفاوت ما بين خمسة قرون (موزمبيق وأنغولا) الى ربع قرن فقط (سوريا ولبنان) الى الحصار دون احتلال (نيبال، اليمن العربية) وبالتالي تفاوتت الضربات التي وجهها الاستعمار لحضارات بلدان العالم الثالث من التصفية شبه الكاملة (سكان الأمريكيتين الأصليين) الى طرد اللغة الأصلية من التعامل لتحل محلها لغة أوروبية، الى الازدواجية الحضارية (في الوطن العربي). أما التفاوت الشديد في الموارد الطبيعية فهو محصلة الحدود المصطنعة.

ومهما يكن من أمر، فإن ما يجب أن نقف عنده هو ضرورة الدراسة المستفيضة والتحليلية لواقع التشكيل الاجتماعي في كل قطر على حدة ثم في الأقطار المتجاورة للكشف عن العناصر المحددة والملموسة التي توفر قاعدة للاعتماد على النفس، وتحديد القيود والمعوقات التي تعطل التوجه نحو التنمية المستقلة. فنحن لا نملك أي «نموذج» نظري للتنمية المستقلة. ولا نعتقد بإمكان وجود نموذج واحد يصلح لكل بلدان العالم الثالث. والواقع ان انماط الانتاج اختلفت تاريخياً وجغرافياً في أشكالها الملموسة. وينفرد النمط الرأسمالي باتجاهه الطبيعي نحو تصفية الفروق وتوحيد القيم وتنميط قواعد السلوك. فالرأسمالية تختلف عن الانتاج السلعي الصغير من حيث تماثل وحدات انتاجها من السلعة الواحدة[٣٩]. ثم سرعان ما تكتشف الرأسمالية «وفورات الحجم» فتندفع في الانتاج الكبير لملايين من الوحدات المتشابهة. ولا بد لبيع كل تلك المنتوجات من تشكيل أذواق المستهلكين عن طريق فنون التسويق ووسائل الدعاية وأدوات الاعلام. فالرأسمالية التي بنت ايديولوجيتها وتطورها على اعلاء قيمة الفرد، والتي وصف اقتصاديوها المستهلك بأنه رشيد وسيد اختياره، تعمل في الواقع على توحيد تلك الخيارات وتأطيرها بما يلغي الذوق الفردي المتميز، ويجعل الفرد بمثابة مسمار في آلة الاستهلاك الضخمة بعد أن حوّله التقسيم الفني للعمل الى «مسمار» في آلة الانتاج. وتلك قمة «الاستلاب» (Aliénation) الذي عرّفه ماركس بأنه: «فصل الانسان عن نفسه وجيرته، الفصل بين الانسان كمواطن والانسان كعامل، واسقاط قوى الانسان الاجتماعية على سلطة خارجية هي تجسيد للتحكم والظلم»[٤٠]. والرأسمالية في مسعاها المحموم لتعظيم الربح تتجاهل الحدود الدولية وتمحو الفروق الحضارية وتضرب عرض الحائط حتى بفروق الجغرافيا والمناخ[٤١]. ولذلك، لن تكون التنمية مستقلة حقاً الا

---

(٣٩) ونذكر لتقريب هذا المعنى مثلاً ملموساً في الحياة اليومية. فالملابس «المفصلة» لصاحبها تختلف بعكس الملابس المصنعة «الجاهزة». ومن ثم كان اعتزاز اصحاب الثروة الطائلة بالنوع الأول عالي الثمن في حين انخرط بقية الناس في لبس المتشابه. ونجحت الشركات متعدية الجنسية اخيراً في فرض التباهي بلبس ما يحمل اسم صانع ازياء معين بغض النظر عن واقع ان صاحب الاسم في باريس، والقميص مصنوع في هونغ كونغ والمستهلك الذي يتباهى به يعيش في لوس انجلوس أو القاهرة. . . !

(٤٠) Marx, *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, p. 42.

(٤١) تأصل العمارة «الحديثة» أي التي تطورت في مناطق الغرب ذات المناخ المعتدل واستخدمت الحديد والزجاج والألمنيوم وكيف انتشرت في بلاد حارة تسطع الشمس فيها طوال العام تقريباً مما يحمل الناس على استخدام أجهزة التكييف استخداماً كثيفاً مبدداً للطاقة. وقارن ذلك بمدى ملاءمة العمارة العربية لجو تغلب عليه الحرارة وشدة الضوء.

اذا قاومت ذلك التنميط والتسطيح والتماثل الذي يفقر الحضارة ويشقي الانسان وهو يتوهم ان السعادة هي اقتناء الكثرة من سلع متعددة مندفعاً وراء الصرعات (Fashions) الاستهلاكية التي تفرضها الشركات متعدية الجنسية بإذكاء روح المحاكاة العمياء أو سلوك التطبيع.

نقول إذاً، ان الأشكال المحددة والوسائل الملموسة للتنمية المستقلة لا بد ان تتعدد وتتنوع في بلدان العالم الثالث. وان لم يكن ذلك التنوع بالضرورة المقابل العددي لحالات التفاوت والاختلاف القائمة حالياً.

هذا عن الاختلاف والتفاوت، ولكن واقع التبعية والاستغلال التاريخي والراهن يمكننا من ان نتلمس عدداً من السمات المشتركة بين بلدان العالم الثالث لا يمكن التهوين من شأنها، لأنها تشكل الأرضية المشتركة لتضامن شعوب العالم الثالث في نضالها من أجل التحرر الاقتصادي والاجتماعي والحضاري. وفيما يلي أبرز تلك السمات المشتركة في تقديرنا:

أ ـ بلدان العالم الثالث جزء من النظام الرأسمالي العالمي، تحكمها في الأغلب فئات رأسمالية وتتبنى حكوماتها ايديولوجية برجوازية الى حد كبير تستهدف تنمية رأسمالية، ولكنها مع ذلك ليست بلداناً رأسمالية بالمعنى الكامل. فأي بلد رأسمالي حقاً يتميز بتكامل اقتصادي داخلي (أو ما يسمى توحيد السوق) وشيوع نمط الانتاج الرأسمالي في المجتمع كله، والقدرة على توفير مقومات تجديد القوة العاملة (الغذاء والصحة بشكل أساسي)، والقدرة على تعبئة الفائض الاقتصادي واعادة استخدامه على نحو يبني قاعدة انتاجية متنامية عمودها الفقري انتاج معدات الانتاج، والتطوير المستمر لانتاجية العمل (التعليم والتدريب لقوة العمل، والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا)، وامتصاص فائض اقتصادي من العالم الثالث وتصدير رأس المال كوسيلة أساسية في هذا المجال. ولا يجوز هنا تشبيه وضع بعض بلدان العالم الثالث التي بنت صناعات كثيرة بحالة الدول الرأسمالية قبل مائة أو مائة وخمسين عاماً. فهذا القول مبني على التسليم بنظرية «مراحل النمو» التي اقترنت باسم الاقتصادي الامريكي أ. روستو وهي غير مقبولة لأن التاريخ لا يكرر نفسه. وقد دحضها كثير من الكتّاب من ناحية بحجج لا مجال لتكرارها هنا[٤٢]، ومن ناحية اخرى ما زالت الطبقة الرأسمالية عاجزة عن السيطرة على الموارد الطبيعية المتاحة وكذلك على الفائض الاقتصادي كله واعادة استخدامه في تنمية المجتمع كله، بل ان ممارستها التنموية زادت من حجم الفائض الاقتصادي الذي تسحبه الدول الرأسمالية من بلدان العالم الثالث. والقروض والمعونات الخارجية والاستثمار الأجنبي لم تكن في حقيقة الأمر اضافة للموارد المحلية، بل كانت على العكس وسيلة اضافية لزيادة ما تحصل عليه الرأسمالية العالمية من فوائض اثناء انفاق تلك الأموال في شراء معدات وخبرة من الدول المقرضة (بنسب مبادلة لصالحها) وانتهى الأمر عند سداد القروض ودفع الفوائد والأرباح، اضافة الى استثمارات رأسماليي العالم الثالث في البلدان الرأسمالية الا أن صافي تدفق الأموال الى العالم الثالث

---

(٤٢) انظر عرض هذا التدليل في: عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد.

قد اصبح الآن سلبياً[43] حتى وفقاً لطرق الحساب السائدة دولياً والتي لنا عليها اكثر من تحفظ. ولا يجدي في هذا المقام كثيراً دراسة مؤشرات التصنيع وسكنى الحضر وعدد من المشتغلين في الزراعة أو القطاع الثالثي لأنها مؤشرات مضللة صممت على أسس فاسدة. فتزايد نسبة سكان الحضر في بلدان العالم الثالث ليس تكراراً لما حدث ابان شباب الرأسمالية العالمية، لأن جزءاً لا يستهان به من سكان المدن الكبرى في العالم الثالث لا يشتغلون بالصناعة وما يتصل بها من أعمال انتاجية، بل ان نسبة البطالة الكاملة والجزئية والمقنعة بينهم ظاهرة شائعة ومعروفة. وهجرهم الريف الى المدينة ليس أيضاً نتيجة لمكننة الزراعة وارتفاع انتاجية العمل فيها، بل انه في احيان كثيرة الثمرة المرة لتدني الحياة في الريف وركود الانتاج الزراعي. والنسبة العالية للمشتغلين بالخدمات التي نجدها متقاربة بين بعض بلدان العالم الثالث والبلدان الرأسمالية تخفي حقيقة نوع الخدمات. فنمو القطاع الثالثي في الدول الرأسمالية مرتبط بنمو الخدمات المصرفية وأعمال التأمين والخدمات الاستشارية وأعمال التسويق والاعلان وخدمات النقل الدولي والاتصالات وقطاع المعلومات. وهي في بلدان العالم الثالث تعبير عن تضخم البيروقراطية، وشيوع الخدمات المنزلية، وانتفاخ أجهزة الأمن والقوات المسلحة، وتدني انتاجية العمل في أعمال التشييد والصيانة واصلاح السلع المعمرة... الخ. وأرقام الصناعة التحويلية في بعض البلدان المسماة بالمصنعة حديثاً تخفي حقيقة المصانع التابعة للشركات متعدية الجنسية المرتبطة عضوياً بالرأسمالية العالمية أكثر من ارتباطها ببقية قطاعات الاقتصاد القومي الخ.

ب ـ ومع عدم اكتمال التحول الرأسمالي في بلدان العالم الثالث تظهر سمة أخرى مشتركة بينها وهي وجود انماط انتاج غير رأسمالية جنباً الى جنب مع النمط الرأسمالي الغالب. ومن الطبيعي ان تختلف الصور المحددة الملموسة لتلك الانماط تفاوتاً كبيراً من بلد الى آخر، بل من جهة (اقليم) الى اخرى في البلد الواحد. فنمط الانتاج للاستهلاك المباشر أو الانتاج السلعي الصغير يمكن ان تختلف معالمه من حيث قوى الانتاج وعلاقات الانتاج اختلافاً شديداً بحسب الأصول التاريخية والحضارية. وقد قلنا للتو ان الرأسمالية هي نمط الانتاج الوحيد المتماثل جوهرياً في كل البلدان الرأسمالية والذي يتجه حتى نحو الغاء الفروق الحضارية[44]، وتتأثر انماط الانتاج المتوارثة بواقع وجود قطاع رأسمالي في

---

(٤٣) تلقت الدول النامية في ١٩٨٣ من القروض ما اجماله ٣٩ مليار دولار ودفعت في السنة نفسها فوائد قيمتها ٤٤ ملياراً، أي أن صافي التدفق يساوي ٥ مليارات من العالم الثالث الى الدول الرأسمالية. أما الاستثمارات الأجنبية فقد بلغت في السنة نفسها ٨,٥ مليارات في حين حولت بلدان العالم الثالث ارباح استثمار تبلغ ١٢ ملياراً، أي ان صافي ما دفعته للخارج ٣,٥ مليارات تضاف الى الخمس مليارات السابقة فيصبح صافي تحول رأس المال من العالم الثالث الى الدول الرأسمالية في تلك السنة ٨,٥ مليارات. ويقدر بنك التسويات الدولية حجم الاستثمارات الخاصة التي تدفقت من العالم الثالث الى الدول الرأسمالية بمبلغ ٣٦ ملياراً. انظر:
UN Secretariat, *World Economic Survey* (12 April 1985), (Advance Copy).

(٤٤) وتقلق هذه القضية المسؤولين في اليابان. فقد وظفت اليابان قيمها الحضارية العريقة في اقامة آخر مثل للتنمية الرأسمالية الأصيلة. ولكن هذا النجاح البارز ساق الاجيال الشابة الى تبني سلوكيات مستمدة من الحضارة الغربية مما يهدد في المدى الطويل الهوية الحضارية اليابانية. وتولي حكومة طوكيو وجامعات اليابان ومراكز البحث فيها أهمية خاصة لقضية العلاقات بين الحضارات وكيف يمكن ان يتم بينها تبادل وتفاعل دون ان تهيمن واحدة منها على الأخرى. وتمول اليابان دراسات كثيرة في ما يسمى بالانكليزية (Gross Cultural Relations).

المجتمع والارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي. ويصل هذا التأثير الى حد افساد محتواها التاريخي (Perversion). ومن أبرز الأمثلة على ذلك تحول ملكية القبيلة الى ملكية شيخ القبيلة وزعمائها الأساسيين مما يعني تغيير طبيعة الملكية وتكوين طبقة تمارس الملكية الفردية على الأرض وتستغل من يزرعونها مستعينة بتراث العلاقات القبلية (وبعبارة أخرى ظهور تناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج). كذلك يمكن ان نشير الى ما يترتب على التحول من الانتاج للاستهلاك المباشر الى انتاج محصولات تجارية (Cash crops) بخاصة تلك التي تصلح للتصدير. وكثيراً ما تشجع الفئات الحاكمة هذا الاتجاه رغبة منها في الحصول على عملات اجنبية لشراء سلع الاستهلاك الغربية، أو معدات انتاج لصناعات تخدم في الأساس متطلبات الفئات القادرة (الغنية والوسطى). ويلازم ذلك في العادة اهمال انتاج الحاصلات الغذائية لأن الدول الرأسمالية لديها فائض منها، ولذلك فهي لا تستوردها بل تستخدم الفائض لديها في تقديم معونات غذائية تساعد الحكومات على تهدئة سكان العاصمة والمدن الكبيرة، ولكنها تخضعها بالضرورة لضغوط الدول التي تقدم المعونة. كما انه قد ثبت ان اعتماد الحكومات على معونات الغذاء من أهم أسباب التقصير الشديد في تطوير الزراعة وزيادة الفجوة الغذائية نتيجة لذلك. وتؤدي الواردات وتغير أذواق المستهلكين وقيام بعض الصناعات الاستهلاكية الحديثة الى أزمة في الصناعات الحرفية. ولكن العجز عن استيراد كل ما يرغب فيه الناس ومحدودية الانتاج الصناعي الحديث تخلق عدداً كبيراً من الأنشطة التي تمارس على مستوى حرفي من أبرزها صناعة اصلاح وصيانة السلع المعمرة. ويتفق خبراء البنك الدولي مع خبراء منظمة العمل الدولية على التسليم بحقيقة ان هذا القطاع غير المنظم (Informal sector) يلعب دوراً هاماً في كثير من بلدان العالم الثالث. ومع ذلك فإن نظم المحاسبة القومية والأساليب الاحصائية المنقولة عن الدول الرأسمالية تقصر قصوراً كاملاً عن تقدير أهمية هذا الدور أو تحديد نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي(٤٥).

ج ـ والسمة الثالثة المشتركة بين معظم بلدان العالم الثالث هي أن **ضعف الرأسمالية المحلية وقصورها عن تحقيق تنمية شاملة يجعلها عاجزة عن الانفراد بالسلطة دون قمع مباشر للجماهير.** وتجدر الاشارة هنا الى ان التجاء البرجوازية الحاكمة للجيش ليحكم البلاد يستند في الأصل الى ما تتميز به المؤسسة العسكرية من تنظيم وانضباط وقدرة على الانتشار في كل أنحاء البلاد وهو ما لا تملكه الأحزاب السياسية التي تعبّر عن مصالح الطبقات الحاكمة. والقضية هنا ليست مجرد اهدار حقوق الانسان بل انها تتجاوز ذلك بكثير. فقد ذكرنا مثلاً أن من سمات نجاح الرأسمالية في الغرب

---

(٤٥) يمكن ان نسوق أمثلة من مصر. فحين يقوم بعض الفلاحين بشق أو تطهير مصرف حقلي (داخل حقولهم بعكس المصارف العامة التي تتولى الحكومة شأنها) يستثمرون عملهم في تشييد رأس مال ثابت له عائد يتمثل في زيادة انتاجية الأرض. ومع ذلك لا يظهر لذلك أي أثر في حسابات وزارة التخطيط في باب الاستثمار أو تكوين رأس مال ثابت. وبالمثل حين ينفق مزارع غني لتحويل أرضه من الزراعة التقليدية الى زراعة أشجار الفاكهة لا تعلم وزارة التخطيط شيئاً عن هذا الاستثمار. كذلك لا يدخل في حساباتها نشاط «القطاع غير المنظم» الذي يتولى صيانة واصلاح الجرارات ومضخات المياه والشاحنات المملوكة للمزارعين.

اخضاع الجيوش للسلطة المدنية وابعادها عن العمل السياسي. وكثرة اعتماد رأسمالية العالم الثالث على الجيوش تضفي على المؤسسة العسكرية طابع الطائفة المتميزة أدبياً ومادياً في المجتمع، تحقق لنفسها المزايا ولو على حساب فئات من الرأسمالية، وتقتطع من ربح الرأسمالية «ريع الحماية» الذي يشبه الجزية. كما تعمل تلك المؤسسة على زيادة عدد افرادها والافراط في شراء الأسلحة وما يتصل بكل ذلك من استهلاك جزء مهم من الفائض الاقتصادي في استخدامات غير انتاجية تعد في الحسابات القومية ضمن الاستهلاك العام.

د ـ والسمة الرابعة تظهر في طبيعة الفئات الرأسمالية في بلدان العالم الثالث. فهي من حيث النشأة تختلف جوهرياً عن الرأسمالية الغربية. فهذه الأخيرة بدأ نموها منذ القرن الخامس عشر، واشتد عودها وسيطر عليها القطاع التجاري بفضل «الاكتشافات الجغرافية» أي بداية استعمار الدول الغربية للعالم الجديد وللمواقع الحاكمة لطرق التجارة مع الشرق الآسيوي. والأمر المهم هنا هو اختلاف الدور التاريخي للرأسمالية في أوروبا الغربية عنه في دول العالم الثالث. فذلك النشاط التجاري كان مواكباً لعملية النهب الاستعماري واغراق أوروبا بذهب وفضة الأمريكتين، وانتقل مركز ثقل النشاط التجاري من جلب سلع الشرق الفاخرة الى تصدير ما يلزم الجيوش والمستوطنين في المستعمرات. وهذا النشاط التصديري هو الذي حمل التجار الى تحويل التكاثر المالي المترتب على أرباحهم الى تراكم عيني بإنشاء المصانع اليدوية (Manufactures) القائمة على التقسيم الفني للعمل. فالانتاج الحرفي الذي يتولاه صانع مؤهل يساعده بعض الصبية ينتج سلعاً متكاملة. أما في المصنع اليدوي فإن عملية انتاج السلعة الواحدة يقسم الى عشرات العمليات الجزئية يقوم بكل منها عامل مختلف. وقد أفاض آدم سميث في كتابه الشهير في شرح تقسيم العمل وأثره الكبير على زيادة انتاجية العمل. والواقع انه كان الثورة التكنولوجية الأولى التي سبقت ومهدت لاكتشاف «البخار» الذي يذكر عادة على أنه بداية الثورة الصناعية التي كثيراً ما يعدها البعض أصل نشأة الرأسمالية. وكان من أهم مزايا تقسيم العمل سهولة تدريب العامل لأنه يقوم بعملية جزئية بسيطة، وبالتالي شجعت الرأسمالية التجارية الفلاحين المرتبطين بالأرض الاقطاعية على الفرار الى المدن، وطالب كتّابها بضرورة تحرير العمل من القهر الاقطاعي. وفي الوقت ذاته استغلت الرأسمالية التجارية ما تحت يديها من أموال في إقراض النبلاء المبذرين السفهاء نظير رهن أراضيهم، وكثيراً ما عجز النبلاء عن السداد فاستولى الدائنون على الأرض. واحتضنت البرجوازية التجارية لا سيما بعد بدء التصنيع في المصانع اليدوية الفلاسفة والمفكرين الذين صاغوا في القرن الثامن عشر الاطار الايديولوجي الأمثل لنمو الرأسمالية. أما في بلدان العالم الثالث فيتجه النشاط التجاري أساساً الى الاستيراد. ونجد شرائح من الطبقة الرأسمالية تكون ثروتها من العمل كوكلاء للشركات الرأسمالية الغربية[٤٦]، ومن ثم

---

(٤٦) وهذا هو الأصل التاريخي لتعبير البرجوازية الكومبرادورية الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني وانتشر بعد ذلك في بعض الادبيات الماركسية. فكلمة Comprador كانت تعني في الأصل المواطن الذي يعمل في خدمة أوروبي يقيم في الشرق الاقصى. ثم أصبحت تطلق على المديرين المحليين للشركات الأوروبية في الصين. وهي أصلاً كلمة برتغالية. ولذلك فإن ماو وزملاءه حين استخدموها استمدوها من واقع المجتمع الصيني ولم يصكوا كلمة جديدة لتعبر عن مفهوم نظري مجرد.

يكون موقف تلك الشرائح معادياً للتصنيع المحلي الواسع. ونشاط الرأسمالية المصرفي يربطها فوراً بالمصارف متعددية الجنسية. وحين تحاول الرأسمالية المحلية بناء صناعات لا تفكر الا في استيراد التقنيات والمعدات والآلات والخبرة من البلدان الرأسمالية وتعطل بذلك قدرات البحث العلمي والتكنولوجي والابداع في داخل المجتمعات التي تسيطر عليها وتزيد من ارتباط تلك المجتمعات بالنظام الرأسمالي العالمي وتبعيته له. وبالمقارنة نجد ان الاختراعات التي توالت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتي تكوّن ما يسمى الثورة الصناعية، توصل اليها الباحثون بفضل المساندة والتمويل الذي كانوا يحصلون عليه من أصحاب المصانع اليدوية حتى تم اكتساب تكنولوجيا أول طاقة مشتقة (البخار الذي يتجمع بحرق الخشب والفحم) بعد ان كانت الصناعة تعتمد على الطاقات الطبيعية بحالتها: الانسان، الحيوان، مساقط المياه في الانهار، قوة الرياح. . ثم توالت الاختراعات المبنية على استخدام تلك الطاقة المصنعة ابتداء من أنوال الغزل الى قطارات السكك الحديد.

وسعت البرجوازية الغربية الى تأكيد سلطتها على الدولة تدريجياً، ابتداء بحكم المدن الحرة (أي التي اشترت حق حكم نفسها من السيد الاقطاعي) الى ازدهار الجمهوريات التجارية في ايطاليا، الى التحالف مع بعض الملوك لضرب سلطة أمراء الاقطاع وقصر مزاياهم على الحصول على الريع مباشرة أو من خزانة الملك. تركت الرأسمالية للنبلاء المجال العسكري وقيادات الكنيسة الكاثوليكية، ولكنها بنت للملوك بفضل ابنائها المتعلمين جهاز الحكم كله، وأخيراً اشتد عودها فأطاحت بالملكيات المطلقة وأقامت حكم البرجوازية ونظمت البلاد وشرعت القوانين ونظم الادارة والضرائب بما يكفل لها الانطلاق دون عائق. وعلى العكس كثيراً ما نرى في بلدان العالم الثالث ان العناصر التي تستولي على سلطة الدولة غداة الحصول على الاستقلال تستغل تلك السلطة في تكوين الثروات الكبيرة والضخمة. وأخيراً كانت الرأسمالية الغربية طبقة مدخرة حريصة على زيادة التراكم الرأسمالي العيني أي وسائل الانتاج، وكان الادخار قيمة اجتماعية عالية تعتز بها الأسر الثرية التي كانت تسخر من المبذرين على أنهم سفهاء أو محدثو ثراء. ولم تعرف أوروبا الغربية مجتمع الاستهلاك الواسع الا في الستينات من القرن الحالي. أما رأسمالية العالم الثالث فإنها شرهة الاستهلاك مبددة للموارد، تتباهى بالبذخ. وقد لخص د. بريبش في دراسته الضافية «رأسمالية التخوم»(٤٧) في عبارات وجيزة بعضاً من هذه المعاني حين قال:

- كانت رأسمالية القلب مبدعة ومجددة في حين ان رأسمالية التخوم محاكية.
- كانت رأسمالية القلب طبقة مدخرة في حين أن رأسمالية التخوم طبقة مستهلكة.

ويمكن ان نضيف:

- بنت رأسمالية القلب قوتها الاقتصادية ثم اعتمدت عليها في الاستيلاء على سلطة الدولة، أما في التخوم، فإن الرأسمالية تستولي على سلطة الدولة أولاً ثم تستخدمها في بناء قوتها الاقتصادية.

---

(٤٧) Raul Prebisch, «The Latin American Periphery in the Global System of Capitalism,» *CEP-AL Review*, no. 13 (April 1981).

ـ كانت رأسمالية القلب حاملة فكر وحضارة ومدنية وعلم وثقافة، أما رأسمالية التخوم فتقنع بمحاولة نقل المدنية (أي مظاهر الحياة المادية) وتظل عقيماً لا تلد فكراً اصيلاً، منحطة لا تحمل اي مشروع حضاري.

وفي هذا الاطار العام يختلف وضع ودور الطبقة الرأسمالية اختلافاً كبيراً وفقاً للظروف التاريخية والجغرافية في بلدان العالم الثالث المتنوعة، ومن ثم لا يجوز ان نرتب على تلك الملامح المشتركة موقفاً واحداً من كل الفئات الرأسمالية في كل بلدان العالم الثالث. فهنا ايضاً يكون التعميم المخل الذي أدانه ماركس، ويتعين تحليل أوضاع الرأسمالية في كل مجتمع تحليلاً عقيماً ومحدداً ملموساً يوفر الأساس العلمي للتعامل السياسي معها في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع المعني.

هـ ـ ولما كانت البروليتاريا هي الوجه الآخر لوجود البرجوازية تدور معها وجوداً وعدماً وقوة وضعفاً في علاقة جدلية دينامية، يمكن ان نستنتج مما ذكرناه عن ضعف الرأسمالية في العالم الثالث **الضعف النسبي للطبقة العاملة وبالذات عمال الصناعة**. فنمط الانتاج الرأسمالي يقوم كما ذكرنا على استقطاب المجتمع بين طبقتين رئيسيتين: البرجوازية والبروليتاريا. ويترتب على هذا ان مصالح الطبقة العاملة ووزنها الاجتماعي ووعيها الطبقي تجعل منها الطبقة القائدة للشعب كله، ولم يكتمل هذا النموذج النظري في الواقع المحدد خلال حياة كارل ماركس، ولهذا أدرك أهمية التحالف مع الفلاحين. وفي كتابه الشهير عن **كومونة باريس** شرح ماركس ان القيادة الثورية العمالية قد أخطأت حين أهملت كسب الفلاحين الى صفوف الثورة، مما سهل مهمة البرجوازية في تجييش الفلاحين لغزو العاصمة وتصفية الثوار في وحشية نادرة. ثم جاء لينين ودرس تطور الرأسمالية في روسيا وخرج بمفهوم قيام الثورة على التحالف الوثيق بين العمال والفلاحين. وبعده قال ماوتسي تونغ في واقع الصين ان الفلاحين جيش الثورة. وكانت بداية دوره التاريخي هو اقناع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بنقل الكفاح من المدن الكبرى (حيث توجد الطبقة العاملة) الى الريف، وقيادة المسيرة الكبرى ثم القتال من شمال شرق الصين حتى النجاح في محاصرة المدن والاستيلاء عليها. وفي النهاية استسلمت بكين وكانتون وغيرها من المدن الكبرى الى جيش الثورة دون قتال. ومن هذه الدروس التاريخية العظيمة ندرك حقيقة مهمة سبق ان أشرنا اليها عدة مرات ألا وهي: ان نقطة البدء في العمل الثوري هي الدراسة المحددة لواقع المجتمع وتحديد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير في كل مرحلة من مراحل العمل من أجل الثورة. ومن يراجع مثلاً احصائيات توزيع القوى العاملة بين الزراعة والصناعة والخدمات التي ينشرها البنك الدولي يرى بوضوح أن التناقص الملموس في العشرين سنة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠) في عدد من المشتغلين بالزراعة انعكس أساساً في تضخم سريع لنسبة المشتغلين بالخدمات. أما نسبة المشتغلين بالصناعة فهي في أحسن الأحوال أقل من ٣٠ بالمائة، وفي معظمها بين ١٥ ـ ٢٠ بالمائة، وفي اسوئها أقل من ٥ بالمائة (بيانات عام ١٩٨٠)(٤٨)، هذا مع ملاحظة أن تعبير «الصناعة» في هذا المقام يشمل الصناعة الاستخراجية، وان

(٤٨) International Bank for Reconstruction and Development [I.B.R.D], *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: Oxford University Press for the Bank, 1984), and *World Development Indicators*, table 21.

الطابع العام للصناعة في العالم الثالث هو كثافة العمالة في حين يعكس تناقص عدد المشتغلين بالصناعة في الدول الرأسمالية التقدم التكنولوجي الذي يزيد باستمرار من كثافة رأس المال. ومع ذلك، فإن نسبة المشتغلين بالصناعة في هذه الأخيرة تتراوح بين ٢٩ بالمائة (كندا) و٤٦ بالمائة (سويسرا).

هذا وقد سبق أن أشرنا الى الفرق الكبير بين مدلول ومحتوى قطاع الخدمات في الدول الرأسمالية وفي بلدان العالم الثالث[٤٩] هذا عن الجانب العددي الصرف للطبقة العاملة الصناعية. ونضيف هنا ان العامل الصناعي في معظم بلدان العالم الثالث يقع اجتماعياً فوق مستوى الاعداد الكبيرة من فقراء الريف والمدن الذين يعانون من البطالة الكاملة أو الجزئية، وليس لهم عمل مستقر وأجر ثابت وهم في حالة بنيوية لأن الصناعة لا تستوعبهم بالتدريج، ولأن أعدادهم تتجاوز بكثير معدلات البطالة الضرورية في النظام الرأسمالي لمقاومة ارتفاع الأجور. انهم ليسوا جيش الصناعة الاحتياطي الذي ذكره ماركس، فمن يعيشون تحت حد الفقر المطلق بمقاييس البنك الدولي ليسوا في أغلبهم من عمال الصناعة. والمشكلة الرئيسية في حالة هؤلاء الفقراء هي تشتتهم الذي يجعل تنظيمهم عملية بالغة الصعوبة، وفقرهم الشديد الذي يحول دون بلورة وعي طبقي محدد، كما يصرفهم عن الاشتغال بالعمل السياسي. ومن ثم، فإن تلك الشرائح المهمة في المجتمع عددياً يمكن ان تنخرط تحت لواء قوى التقدم والثورة، كما يمكن ان تسقط نهباً للحركات الفاشية والتوجهات الرجعية أو تقع ضحية سهلة لديماغوجية دكتاتور. فالطبقة العاملة في بلدان العالم الثالث تعاني من ضعف الحركة النقابية (لأن السلطة تقمعها او تحتويها)، كما انه يندر ان تفرز حزباً سياسياً قوياً وجماهيرياً يتبنى فكر الطبقة العاملة وينشره في صفوفها، ويساند ويطور كفاحها النقابي ويحوّل وزنها العددي الى قوة سياسية متميزة فاعلة ومؤثرة في بقية الجماهير المحرومة والمسحوقة في قاع المجتمع[٥٠].
ولا يغني كثيراً في هذا المقام تبني عدد من المثقفين الثوريين وبعض العاملين المهنيين للماركسية اللينينية. ففكر الطبقة العاملة لا يعيش ويزدهر بعيداً عن الطبقة العاملة في كتلتها الأساسية. وتعبير ماركس قاطع في أن الفكر يصبح قوة مادية حين تتبناه الطبقة التي تراه معبراً عن مصالحها. والماركسية أبرز ما أفرزه نضال الطبقة العاملة الأوروبية. وعلى الرغم من دور الماركسية الحاسم في الارتقاء بذلك النضال الى أعلى المستويات، لا يجوز القول بأن ماركس أسس ذلك النضال او خلقه من العدم بفضل صدق تحليله للرأسمالية[٥١]. وليس فيما نقول ما يعنى بأي حال قصور المنهج

(٤٩) انظر على سبيل المثال:
Anibal Pinto, «Metropolization and Tertiarization, Structural Distortion in Latin American Development,» *CEPAL Review*, no. 24.

(٥٠) ومن المفيد ان نذكّر هنا بعبارة ماركس المعروفة: «تكون البروليتاريا ثورية أو لا تكون بروليتاريا» وهي في النص الفرنسي: «Le Prolétariat est révolutionnaire ou n'est pas».

(٥١) بدأ اهتمام ماركس بالاشتراكية حين اضطر لمغادرة ألمانيا وعاش في فرنسا في فترة تميزت بتصاعد نضال الطبقة العاملة وازدهار الأفكار الاشتراكية، وحدد لينين روافد الماركسية بأنها الفلسفة الألمانية، والاشتراكية الفرنسية، والاقتصاد السياسي الانكليزي.

الماركسي عن التعامل مع مجتمعات العالم الثالث بما يشحذ نضالها التحرري ويعبىء جماهيرها. ولكننا نقول بصراحة ان ثمة تقصيراً يؤخذ على الماركسيين في العالم الثالث في اعمال ذلك المنهج في فهم واقع مجتمعاتهم كما فعل من قبل الحزب البلشفي بقيادة لينين، والحزب الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ، وهوشي منه في فيتنام. وليس أدل على ذلك من وفرة عدد الحركات الثورية التي أثرت بطريقة أو بأخرى في حياة عدد من شعوب العالم الثالث والتي لم تتصدرها الأحزاب الشيوعية المحلية، بل اتخذت منها في بعض الاحوال مواقف سلبية، أو ايدتها في مرحلة متأخرة فلم تنجح في قيادتها.

و ـ وبين البروليتاريا والبرجوازية الكبيرة، وكنتيجة أيضاً لعدم اكتمال التنمية الرأسمالية، تقع شرائح اجتماعية متعددة تسمى عادة **الطبقات الوسطى**. وربما كان من الأدق تسميتها بالفئات الوسطى. فالطبقة (Class) بالمعنى الماركسي هي مجموع الافراد الذين يربطهم ببقية المجتمع نوع واحد من علاقات الانتاج: ملكية وسائل الانتاج الساعية الى تعظيم الربح باستغلال العمل الأجير في حالة البرجوازية، والعمال الأحرار الذين لا يملكون الا قدرتهم على العمل مما يلزمهم ببيعها للرأسماليين ليوفروا لأنفسهم مقومات الحياة. والبرجوازية الصغيرة في التعريف الماركسي الدقيق تضم من يعملون بأيديهم ويملكون في الوقت نفسه أهم وسائل الانتاج اللازمة لهم. ومن هنا قال ماركس عن برودون ان اختلاط فكره يعبر عن اختلاط مصالح البرجوازي الصغير: قدم مع العمال (أنه يعمل بيده) وقدم مع الرأسمالية (لحرصه على الملكية الفردية لوسائل الانتاج). وهذا التعريف يغطي بشكل واضح الحرفيين والفلاحين الذين يزرعون بأيديهم ما يملكون من أرض. ومن ثم يكون من الخطأ ـ في تقديرنا ـ توسيع دلالة تعبير البرجوازية الصغيرة لتشمل الفئات الوسطى. فتلك الفئات تشمل خليطاً من الشرائح الاجتماعية يقرّبها بصفة عامة من البرجوازية فكراً ان لم يكن مصلحة، ولكن قدرات البرجوازية على التنمية لا تفسح لها المجال واسعاً لتدخل في صفوفها وتصبح جزءاً منها. ونذكر من تلك الفئات أولاً أصحاب المصانع الصغيرة التي تستخدم عادة وسائل انتاج قديمة وعدداً محدوداً من العمال الأجراء ليسوا عادة على مستوى عال من التأهيل الفني. وهذه الفئة تعاني من تقلص السوق تحت ضغط منتوجات الصناعة الحديثة (المستوردة أو المنتجة محلياً)، ومن تشدد بيروقراطية الدولة معها لضعف نفوذها السياسي، كما أن انتاجها لا يربطها على نحو مباشر بالأسواق الرأسمالية. ثم نذكر ثانياً فئة صغار المزارعين الذين لا يعملون بأيديهم ويعتمدون على عمل مأجور في مساحات محدودة، وعلى الطرف الآخر نجد المهنيين (في جهاز الدولة أو خارجه) الذي يحققون مداخيل مرتفعة ويمارس بعضهم الملكية الفردية (حساب في البنك، مسكن، سيارة... الخ) وبين الطرفين نجد صغار التجار على تنوع تجاراتهم. وباستثناء صغار المزارعين، نرى الفئات الوسطى قوية في المدن أساساً. ومن أفرادها يتكون القطاع الوسيط والعالي في جهاز الدولة. كما ان التعليم صفة غالبة عليها ومنها يخرج عادة الصحفيون وغيرهم من المشتغلين بالاعلام ومعظم اساتذة الجامعات والمشتغلين بالبحث العلمي، وكذلك الأدباء والفنانون في غالبيتهم.

ولإبراز السمات الخاصة لهذه الفئات في بلدان العالم الثالث ننبه الى أن هذا التعبير في الدول الرأسمالية ينصرف أساساً الى الاطارات الوسطى في الشركات الرأسمالية، والشركاء في المشروعات المتوسطة التي تقدم لها الخدمات (المكاتب الاستشارية، شركات دراسات التسويق وتصميم

الاعلانات، مكاتب خدمات الكمبيوتر. . . الخ) والشريحة المتوسطة بين العاملين في المهن الحرة (لأن الشريحة العليا تندمج في الرأسمالية، والشريحة الدنيا تعمل في الحكومة والشركات لأنها لا تملك التكاليف الأساسية لممارسة مهنة حرة، ولأن العائد المحتمل من تلك الممارسة يبدو صغيراً). وما يعنينا في الفئات الوسطى في معظم بلدان العالم الثالث هو اتجاه عدد افرادها الى التزايد أساساً مع اتساع قاعدة التعليم وامكانات الكسب المشروع وشبه المشروع وغير المشروع التي تظهر نتيجة لممارسة أكثر من عمل، أو الحصول على مزايا عينية أو قبول العطايا. ومع ذلك فمعدلات الحراك الاجتماعي تسد الطريق أمام معظم افرادها الذين يتمنون أن يصبحوا رأسماليين بكل ما في الكلمة من معنى من ناحية، ومن ناحية أخرى تتطلع تلك الفئات الى مستويات استهلاك متأثرة بنمط الاستهلاك الغربي، في حين لا يمكن ان يوفر الاقتصاد لها تلك المستويات. وبعبارة أخرى تعاني هذه الفئات ـ حتى وان جهلت ذلك الواقع ـ من امتصاص الرأسمالية العالمية لجزء مهم من الفائض الاقتصادي المحلي. كما ان حدود محاكاتها للغرب لا تصل عادة الى التغرّب الكامل مما يترك في فكرها وسلوكها آثاراً واضحة للحضارة القومية ولو في بعض جوانبها الأساسية مثل التمسك بالدين. واخيراً تحس تلك الفئات بأن المجتمع والدولة مدينان لها بالكثير من حيث الوجود والتسيير اليومي، ومع ذلك فتأثيرها المباشر على السلطة محدود لا يقاس بحال مع تأثير الرأسمالية الكبيرة. ولكل الأسباب السابقة تكون تلك الطبقات معتركاً أساسياً لأنواع مختلفة ومتنافرة من الايديولوجيات والاتجاهات السياسية. وكثيراً ما يغير أفرادها مواقعهم واتجاهاتهم، أحياناً من النقيض الى نقيضه، وفقاً لتغير ظروف حياة بعضهم أو لتغير الأوضاع العامة في المجتمع. كما يكثر الخلط الايديولوجي والسياسي لدى الفرد الواحد منهم في اللحظة الواحدة. فهي فئات غير متجانسة ولا تملك أي مشروع مجتمعي محدد المعالم، ومن ثم لا يتصور ان نقود في مجموعها تحالفاً ثورياً، ومع ذلك نعتقد ان التعامل الصحيح مع المكونات المختلفة للفئات الوسطى يعد في عدد كبير من بلدان العالم الثالث من أعقد الأمور وأهمها في الوقت ذاته. فضرب تلك الفئات ـ لو تصورنا امكان نجاح ثورة تناصبها العدوان ـ يحرم البلاد من طاقات انتاج ومن اطارات علمية وتقنية ومهنية ضرورية للتنمية المستقلة. واسقاطها من الحسابات السياسية خطأ فادح لأن كسبها أو كسب أجزاء منها يمكن ان يفل سلاح البطش السلطوي. وامكانات سحبها من تحت قيادة البرجوازية الكبيرة بكسب بعضها وتحييد البعض الآخر تقتضي جهداً خارقاً في مستوى التحليل العلمي والممارسة السياسية اليومية.

ز ـ وهذا ما يصل بنا الى سمة أخرى من سمات مجتمعات العالم الثالث يسميها أهل الغرب عدم الاستقرار، وهي كثرة التقلبات العنيفة والانتفاضات ومظاهر المعارضة المسلحة والتأرجح المستمر في الحكم بين ديكتاتورية دموية وديمقراطية برلمانية هشة. وتعكس تلك الظواهر في تقديرنا أمرين: الأول، الحراك الاجتماعي والسياسي والفكري المرتبط أساساً بتعاظم نفوذ الرأسمالية العالمية وتنوع أساليبه وبإيقاع التغير المتسارع في قلب النظام العالمي؛ والثاني، سعي الناس المغلوبة على أمرها الطبيعي الى تغيير أوضاع تلك المجتمعات وما يتخذه من أشكال متنوعة من الانتفاضات التلقائية، الى تحركات في اطار غير عقلاني ورجعي المحتوى وان اتخذ طابعاً شعبوياً (Populist) من حيث الخطاب السياسي على الأقل، الى حركات انفصالية تعمق الخلافات ذات الطابع الاثني أو

الديني، الى تأييد زعيم جذاب (Charismatic) يتوهم الناس أنه ينقذهم من البؤس، الى حركات «راديكالية» أو جذرية الموقف تحاول التغيير باسلوب حرب الأنصار (Guerilla warfare) الى حركات واعية منظمة يقلق نفوذها الجماهيري النخب الحاكمة فتستعدي عليها القوات المسلحة. . . الخ. وبعبارة وجيزة تعيش مجتمعات العالم الثالث آلام أزمة مستحكمة يمكن ان تكون آلام مخاض مجتمعات أفضل، كما يمكن ان تؤدي بوجود دول أو وحدتها أو ترديها الى مستوى المجاعة وتفشي الأوبئة والتشرذم والتدمير.

ح - وأخيراً، وليس ذلك أقل الأمور أهمية، تشترك معظم دول العالم الثالث في أنها **لا تنتمي تاريخياً الى الحضارة الأوروبية**. وهذا واضح تماماً في بلدان آسيا وافريقيا السوداء والوطن العربي. وهو أقل وضوحاً في أمريكا اللاتينية نظراً الى تشبث النخب الحاكمة بأصولها الأوروبية وتهميشها لغير الأوروبيين من سكان البلاد الأصليين (الهنود الحمر)، ومن الأفارقة الذين جلبهم النخاسون الاوروبيون غصباً، والآسيويين الذين وفدوا سعياً وراء الرزق من أصحاب الدماء المختلطة الذين توالدوا خلال القرون الأربعة التي مرت منذ بدء استيطان الأوروبيين في العالم الجديد(٥٢). وقد لعبت أزمة المديونية الأخيرة دوراً ملموساً في اتجاه البحث، الى العمل المشترك بين دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والاقرار بانتماء تلك الدول الى العالم الثالث وضرورة ان توثق علاقاتها ببلدان آسيا وافريقيا(٥٣). وتكمن أهمية هذه السمة في حقيقة ان الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي، بل هي التجسيد الحي للحضارة الغربية المعاصرة، نمت وتطورت في أوروبا الغربية مستندة الى جذور حضارية كانت مواتية لنموها، ثم شكلت بنموها كل مظاهر الحضارة الغربية. ومن ثم، فإن بلدان العالم الثالث التي تريد محاكاة الرأسمالية تواجه معضلة خطيرة من حيث ان اتجاهها هذا يصطدم بالموروث من حضاراتها، ويثير أشكالاً متعددة من المقاومة السلبية (ما يسميه كتّاب الغرب ضعف القدرة على التنظيم وعجز العمال والمهندسين عن استيعاب التكنولوجيا. . . الخ) أو الرفض الصريح. وفي الآونة الأخيرة المقاومة السافرة والعنيفة أحياناً التي تتم تحت شعارات دينية أو اثنية تريد تأكيد الهوية الحضارية بالعودة الى الماضي لعجز مجتمعاتها عن تأكيدها بالتجديد والابداع.

٣ - التنمية المستقلة مشروع حضاري

لقد أوضحنا ان التنمية المستقلة هي جوهرياً معركة استكمال التحرر الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي الرسمي. وقلنا ان التحرر يعني فصم روابط التبعية والاستغلال التي تنسجها

---

(٥٢) وقد عكس مع ذلك الواقع المادي نفسه على المستوى الحضاري في مستوى الأدب والفن وعادات السلوك اليومي لأهل امريكا اللاتينية فأنتجت تلك القارة موسيقى متميزة وأنجبت أدباء اكتسبوا شهرة عالمية لأنهم وان كتبوا بالاسبانية عبروا عن واقع الصراع ضد التخلف وقد حصل عدد منهم على جائزة نوبل في الأدب مثل بابلو نيرودا واستورياس. . واخيراً غارسيا ماركيز.

(٥٣) ومن الأمور ذات الدلالة أن أول برنامج عمل لتنمية التعاون بين دول العالم خرج من مؤتمر لحكومات العالم الثالث استضافته فنزويلا فحمل اسم عاصمتها The Caracas Action Programme (1981). .

وتوثق عراها يوماً بعد يوم الرأسمالية العالمية. ولذلك، فإن دعائم التنمية تقام في مواجهة دائمة مع سيطرة الرأسمالية العالمية واستغلالها وليس بالتعاون معها[٥٤]. ومن أجل ان تكون التنمية المستقلة بالفعل تلك المعركة التي لا تتوقف، لا بد من تبديد بعض الأوهام التي استقرت في وجدان الحكام ومعظم أهل الرأي، بل وترسبت بعض صورها في وجدان الجماهير المحرومة ذاتها.

أ ـ ونبدأ بأن نذكر بما كتبناه في مواضع أخرى[٥٥]، وكتبه عدد كبير من المفكرين في العالم الثالث وفي البلدان الاشتراكية، بل وعدد من الكتّاب في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية عن **استحالة تكرار العملية التاريخية لبناء الرأسمالية في أوروبا وامريكا الشمالية واوستراليا ونيوزيلندا واليابان.** ودون اطالة في هذا الاستدلال نوجه النظر الى حقيقة أساسية يغفلها كل من أرخوا للرأسمالية وهم من دعاتها، الا وهي أن بناء الرأسمالية الغربية لا يمكن تصوره من دون ظاهرة الاستعمار. وربما كان من المفيد ان نقتبس هنا نصاً يحسم تلك العلاقة الوثيقة بين نشأة وتطور الرأسمالية، وبين الاستعمار بمعناه الحديث. يقول ماركس في **البيان الشيوعي** (١٨٤٨): «لقد فتح اكتشاف امريكا والدوران حول رأس الرجاء ارضاً جديدة للبرجوازية الصاعدة. وأعطت أسواق الهند الشرقية والصين واستيطان امريكا، والتجارة مع المستعمرات، وتزايد وسائل المبادلات والسلع بصفة عامة، دفعة لم تعرفها البشرية من قبل وتطوراً سريعاً للعنصر الثوري في المجتمع الاقطاعي المتهالك» وبعد عرض دور البرجوازية التجارية في نشأة المصانع اليدوية ثم الصناعة الآلية تحت ضغط الطلب المتعاظم دائماً بسبب التوسع الاستعماري يضيف ماركس: «لقد اسست الصناعة الحديثة السوق العالمية التي مهد الطريق اليها اكتشاف امريكا. وولدت تلك السوق تطوراً ضخماً في التجارة والملاحة والنقل البري. وانعكس ذلك التطور بدوره في شكل توسع في الصناعة». كانت اسواق المستعمرات ومنتوجاتها ضرورة لتطور الرأسمالية الغربية في بلادها. ذلك التطور الذي أدى في المستوى الاقتصادي الى الثورة الصناعية وما تلاها من ثورة في النقل البري والبحري. كما مكن في المستوى الاجتماعي نمط الانتاج الرأسمالي من تقويض النمط الاقطاعي، وفي المستوى السياسي الى وصول البرجوازية الى السلطة. ولكن الصناعة الآلية تعمل تحت تأثير هدف تعظيم الربح على زيادة الانتاج الصناعي باطراد. فتزداد بالتالي حاجتها الى المواد الأولية بثمن بخس. وبالفعل تم التوسع الصناعي معتمداً على مواد أولية مجلوبة من المستعمرات. ونستأذن القارىء في اقتباس آخر من **البيان الشيوعي** لأن عبارته لا تختلف في شيء عما أعاد البعض اكتشافه في العقدين الماضيين. يقول ماركس: «لقد أسبغت البرجوازية من خلال استغلالها للسوق العالمية طابعاً عالمياً للانتاج والاستهلاك في كل بلد.. لقد حل محل الصناعة على مستوى القطر صناعات لا تعتمد على المواد الأولية المحلية وانما على مواد أولية تستجلب من أبعد المناطق، ولا تستهلك منتجاتها داخل البلد وانما في كافة أرجاء الأرض» ويضيف ان البرجوازية بمنتوجات صناعتها الآلية رخيصة الثمن تغزو كل الأسواق وأنها «ترغم كل الأمم على تبني نمط الانتاج البرجوازي والا هددها الاندثار. انها ترغمهم على قبول ما تسميه المدنية». كما لعبت حركة السكان الى المستعمرات دوراً حاسماً في نجاح وتطور الرأسمالية الغربية، فقد تخلصت أوروبا من أعداد كبيرة من فقرائها والساخطين على الأوضاع فيها بتشجيعهم (واحياناً ارغامهم) على الهجرة الى

---

(٥٤) انظر: الفصل ٩، أولاً: «الطيب والخبيث من التنمية: التنمية ليست دائماً طيبة».

(٥٥) «حتمية الحل الاشتراكي،» في: عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد.**

المستعمرات. وقد أزاح هؤلاء المهاجرون السكان الاصليين وكوّنوا دولاً هي امتداد لأوروبا الغربية فيما وراء البحار: كندا، الولايات المتحدة، اوستراليا، نيوزيلندا. وفي هذا يقول ماركس: «ان المجتمع البورجوازي. . حين جمع بين القوى الانتاجية لعالم قديم والموارد الطبيعية لأرض شاسعة في عالم جديد تطور بمعدلات لم يسبق لها مثيل»(٥٦) وكان في ذلك القول يشير الى الظروف الاستثنائية من حيث الموارد الطبيعية والبشرية التي تطورت فيها الرأسمالية في الولايات المتحدة بعيداً عن كل عوائق أو قيم موروثة، وقام تطورها هذا بالتالي على تبديد خطير في موارد الطبيعة التي كانت تبدو أمام المهاجرين الأوروبيين الأشداء كما لو كانت بلا حدود. وقد كان هؤلاء المهاجرون مورداً بشرياً ثميناً (نظراً الى ما يمتاز به المهاجر عادة من عزم وتصميم على النجاح وقبول بالمخاطرة) لم يكلف المجتمع الأمريكي شيئاً في تربيته وتأهيله، ولم تكن حركة السكان تلك ظاهرة هامشية، ففي دراسة احصائية موثقة غطت الفترة ما بين ١٩٤٦ و١٩٣٢، تبين أن حجم الهجرة من أوروبا الى الأمريكيتين بلغ ٥١ مليوناً. ومن المعروف ان اجمالي سكان أوروبا في نهاية القرن الماضي كان أقل من ٤٠٠ مليون(٥٧) ويجب ان نضيف الى هذا الرقم الهجرة الى مستعمرات اخرى، بل ان الحاجة الى الأيدي العاملة حملت أوروبا الغربية وهي في عنفوان الدعوة الى الديمقراطية واصدار اعلانات ووثائق حقوق الانسان، الى نقل شباب افريقيا بالقوة في أكبر حركة تجارة رقيق عرفها التاريخ ليعملوا في حقول المناطق الاستوائية والمدارية الحارة التي كانت زراعتها تتطلب مجهوداً أكثر مما يتحمله المواطن الأوروبي.

الاستعمار اذاً كان العمود الفقري لنشأة وتطور الرأسمالية، وما زال في أشكاله الحديثة ضرورياً لبقائها. ويزعم البعض في سذاجة أن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن لها امبراطورية استعمارية واسعة، وينسون أن ارضها هي اكبر مستعمرة استيطانية في تاريخ الرأسمالية العالمية. أما اليابان فلا بد من التذكير باحتلالها لكوريا (١٩٠٥) ولمنشوريا ثم غزوها الصين (١٩٣٧)، ومحاولتها الدخول في اعادة تقسيم العالم بين الدول الاستعمارية بالتحالف مع المانيا والاستيلاء على مستعمرات انكلترا وفرنسا وهولندا في الشرق الأقصى. والخلاصة انه لا تنمية رأسمالية مستقلة من دون قدرة على غزو استعماري لأقطار أخرى. وهو الأمر المستحيل بالنسبة الى بلدان العالم الثالث اليوم.

ب ـ ومن ناحية أخرى لا يجوز اختزال الرأسمالية الى مجرد علاقات انتاج هي الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج بحيث نتصور مثلاً ان حلول الدولة محل الرأسماليين في ملكية تلك الوسائل هو في حد ذاته حل لاشكالية التنمية المستقلة. لقد أخطأنا كثيراً في هذا المقام بحيث استقر في ذهن كثير من الكتّاب والمناضلين ان الاشتراكية هي التأميم والتخطيط المركزي. ولم يكن الخلاف يثور الا حول الطبيعة الطبقية للدولة. وسنعود الى هذه القضية بشيء من التفصيل بعد قليل. وما نريد ابرازه هنا هو دينامية الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج. فالمحرك الأول والأخير للمشروع الرأسمالي هو تعظيم الربح، وهذا ما دفع الرأسماليين نحو التمركز الصناعي سعياً الى تحقيق وفورات الحجم، والى التركز في مناطق معينة تحقيقاً للوفورات الخارجية (Externalities) ثم تطوير الزراعة على نمط الصناعة الكبيرة، ومن ثم حسبان زيادة سكان المدن وتناقص أهل الريف عموماً والمشتغلين بالزراعة

(٥٦) Marx, *Grundrisse*, vol. I, p. 4.
(٥٧) A.M. Carr Saunders, *World Population* (New York: Oxford University Press, 1963).

بصفة خاصة ظواهر ضرورية للتنمية(٥٨). وقد قلنا للتو ان تطور هذا النموذج كان رهناً بسيطرة الرأسمالية الغربية على معظم موارد العالم الطبيعية ومجمل اسواقه التي اندمجت في سوق عالمية واحدة. ومن ثم، فإن الصناعات المماثلة التي تقام في بلدان العالم الثالث لا بد ان يصطدم نموها بعقبتين رئيسيتين: الأولى، هي مشكلة الغذاء وغيره مما يسمى السلع الأجرية (Wage Goods) التي يعجز اقتصاد البلد عن توفيرها بشكل منتظم وسعر متهاود بحيث يتحقق باستمرار تجديد قوة العمل، والثانية هي ضيق السوق المحلية وضعف القدرة على اقتحام السوق العالمية وليس ذلك ادعاء نظرياً. فقد بدأت سياسات التصنيع النشيطة في عدد من بلدان امريكا اللاتينية منذ منتصف الثلاثينات. وفتحت بلدان نامية كثيرة أوطانها للشركات متعدية الجنسية لتزرع فيها فروعاً صناعية تتمتع بمزايا باهظة. وعمد الكثير من تلك البلاد الى الاعتماد على اساليب الحكم الديكتاتورية حتى تستمر أجور العمال متدنية لتحتفظ تلك البلدان «بالميزة النسبية» للعمالة الرخيصة، ووجهت بلدان اخرى كل جهدها التنموي نحو التصنيع مهملة الزراعة والنقل والاتصالات فماذا كانت النتيجة؟ ما زالت صادرات العالم الثالث في حدود ١٠ بالمائة من اجمالي التجارة الدولية في المنتوجات المصنعة، في حين ان وارداتها من تلك المنتوجات تتجاوز ٢٥ بالمائة من اجمالي الصادرات العالمية من تلك المنتوجات. أما «قصص النجاح» فيما أطلقوا عليه اسم الدول المصنعة حديثاً (NIC's)فقد كشفت الأزمة العالمية الحالية كم هو هش ذلك التصنيع. لقد حاولت دول أمريكا اللاتينية زيادة صادراتها بكل الوسائل لمواجهة عبء المديونية الضخم. ولكن صادراتها الصناعية اصطدمت بحواجز الحماية في أسواق الدول الرأسمالية. ومن نجح منها رغم الحماية في زيادة الصادرات دفع ثمناً غالياً في تخفيض أسعارها بحيث جاءت زيادة الحصيلة النقدية أقل بشكل واضح من الزيادة في حجم تلك الصادرات(٥٩). وحين اجتمع ممثلو ست وعشرين دولة من امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في كويتو (عاصمة الاكوادور) في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٤، طالبوا في «اعلان كويتو» بالغاء كل القيود على صادرات بلادهم الى الأسواق الرأسمالية، ولكنهم ركزوا اهتمامهم بدرجة أكثر تفصيلاً على زيادة حجم التجارة في السلع والخدمات فيما بين الدول المشاركة(٦٠) وحتى في كوريا وتايوان حيث كانت وطأة المديونية أخف بكثير منها في البرازيل أو المكسيك، بدا واضحاً ان حدود نجاح سياسة الاعتماد على الصادرات الصناعية في اطراد التنمية قد ظهرت. وسارع أولئك الاقتصاديون الذين طالما امتدحوا ما يسمى استراتيجية النمو التي يقودها التصدير (Export-led growth) الى اقتراح تطوير الطلب المحلي على المنتوجات المصنعة عن طريق تطوير الزراعة(٦١). وكل ذلك وعدد الدول المصنعة حديثاً أقل من أصابع اليدين. فهل من المتصور ان تترك الرأسمالية العالمية لعشرات من بلدان العالم

---

(٥٨) انظر: I.S. Abdalla, «Dépaysanisation ou développement rural Intégré? Un Choix lourd de Conséquence,» *IFDA-Dossier*, no. 5 (mai-juin 1978).

(٥٩) E.I. Glesias, «A Preliminary Overview of the Latin American Economy during 1983,» *CEPAL Review*, no. 22 (April 1984).

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) وهو ما تسميه أ. ادلمان Agricultural Demand-Led Industrialization, (ADLI). انظر:

Irma Adelman, «Beyond Export Led Growth,» *World Development*, vo. 12, no.9 (September 1984).

وكذلك تعليقات كل من: H. Singer, T. Scitorsky and A. Fishlow.

الثالث فرصة أفضل؟ وبعبارة أكثر تحديداً هل يتصور ان تغزو رأسمالية التخوم أسواق رأسمالية القلب لتسحب منها فائضاً اقتصادياً وتقلب بذلك تماماً العلاقة الاستعمارية التاريخية؟ بالقطع كل ذلك غير وارد. ومؤدى التحليل السابق ضرورة ان تتوجه حركة التصنيع الى السوق المحلية وأن تكون أداة لتوسيع تلك السوق، وهذا وارد بلا شك اذا استهدف التصنيع الوفاء بالحاجات الأساسية، ولكن ما يترتب عليه من حيث التقنيات الملائمة وحجم الوحدات الصناعية وأسلوب توطينها في مختلف أرجاء اقليم الدولة أمر معقد وجديد يقتضي اعمال الفكر في التعامل مع الواقع واذكاء روح الابداع. وربما ساعد على دعم ذلك التوجه الداخلي في التصنيع اعتبارات حسن التعامل مع البيئة. فوفورات الحجم والوفورات الخارجية تؤدي دائماً الى تطور غير متكافىء بين مختلف أنحاء البلاد وظهور مناطق كثيفة الصناعة بها مدن مكتظة، في حين يظل متوسط الدخل في مناطق اخرى أقل من المتوسط القومي بشكل ملموس، وهي في الوقت ذاته مصدر خطير للتلوث. كما ان جوهر الصناعة الحديثة هو استخدام كثيف للطاقة وبصفة خاصة الهايدروكاربونيات. والثمن الذي يدفعه المجتمع في مقابل ذلك هو التلوث الناتج عن الاحتراق واحتمال النضوب التدريجي لتلك الموارد الاستثنائية التي كونتها الأرض في مئات الملايين من السنين. ومن ثم يبقى من التصنيع جوهره وهو زيادة انتاجية العمل الاجتماعي باستخدام الطاقة، أما التقنيات ومدى استهلاكها للطاقة وحجم وحدات الانتاج ومواقعها، فإنها تحتاج كلها الى مداخل جديدة تتناسب وظروف البلدان النامية. واذا كانت الدول الرأسمالية نفسها قد تنبهت الى مخاطر النمو الاقتصادي المتزايد وطرحت قضية «حدود النمو» وأولت دراسات البيئة اهتماماً خاصاً، ونشطت في البحث عن طاقات بديلة، وتوجهت نحو التنمية الجهوية بحيث نجحت في الحد من نمو المدن الكبرى (بل وتخفيض عدد سكانها في بعض الحالات مثل باريس ولندن) فما أحرانا في العالم الثالث بأن نفكر في تنميتنا المستقلة على نحو يقلل من المخاطر التي صاحبت التصنيع في الغرب ويتعامل مع الموارد الطبيعية والبيئة تعاملاً رشيداً[٦٢]. وفي مثل هذا التصور يحتاج الاقتصاديون في العالم الثالث الى مزيد من أدوات التحليل وعناصر الحسابات الاقتصادية. فكل ما تعلمناه من الغرب مبني على حسابات المنتج الفرد الذي يريد تعظيم ربحه، وليست الحسابات الاجمالية الا جمعاً (كثيراً ما تشوبه العيوب) لحسابات وحدية. وبالتالي فإن «صندوق ادوات الحساب» هذا عاجز عن ان يأخذ في التقدير عناصر أخرى مثل مصلحة المجتمع في المدى الطويل والتأثير على البيئة والوفاء بالاحتياجات الأساسية.

كذلك تثير الزراعة مشكلة بالغة الأهمية. فأول مهمة للمجتمع هي تجديد نفسه أي التوالد وتوفير الغذاء اللازم لقوة العمل. وقد حلت الدول الرأسمالية مشكلة الغذاء تاريخياً بالاعتماد على التوسع الزراعي في المستعمرات الى جانب تطور بطيء في تلك الدول الرأسمالية ذات الموارد الزراعية الواسعة مثل فرنسا. وكانت البرجوازية الصناعية تسحب العمالة اللازمة لها من قطاع الزراعة ويتم تبادل منتوجات الصناعة ومنتوجات الزراعة على نحو يحوّل جزءاً من الفائض

(٦٢) انظر عرضا متكاملاً للمخاطر التي تهدد الوجود البشري على سطح الأرض وبعضاً من الحلول للحد منها في: Lester R. Brown, *Building a Sustainable Society* (New York, London: W.W. Norton and Co., 1981).

الاقتصادي من الزراعة الى الصناعة، او من الريف الى الحضر. ثم اتجهت في مرحلة تالية الى تطوير الزراعة على أساس صناعي: مزارع كبيرة تعتمد على المكننة ومدخلات صناعية متعددة أهمها الأسمدة والمبيدات ووسائل النقل والتخزين وتتجه نحو التخصص[٦٣]. أما بلدان العالم الثالث فإن معظمها يبدأ محاولات التنمية في اطار مشوه (نتيجة توجيه الاستعمار للفلاحين نحو زراعة المحصولات التجارية بدلاً من الغذائية) يجعلها منذ البداية في وضع كفاف أو حالة عجز غذائي. وبالتالي، فإن زيادة الانتاج الزراعي يجب أن تكون في رأس مهام التنمية المستقلة، وبالذات انتاج المواد الغذائية الضرورية. ومن العبث ان تحاول القفز مباشرة الى نمط الزراعة الكاليفورنية. فالمدخلات الصناعية اللازمة لهذا النمط غير متوافرة محلياً، كما أن استيرادها يؤكد التبعية بقدر لا يقل كثيراً عن استيراد الأغذية نفسها. يضاف الى ذلك ضعف التربة في معظم المناطق المدارية مقارنة بعمق التربة واستقرارها في المناطق المعتدلة وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة محاولات تحديث الزراعة (بالحرث الآلي العميق، والتخصص، والزراعة الكثيفة) هي تدهور التربة وارتفاع مستوى المياه تحتها وما يترتب عليه من زيادة ملوحتها أو تعرضها الى التعرية السريعة فالتصحر. وفي مثل هذه الظروف يتعذر زيادة الانتاج الزراعي على نحو مطرد من دون سياسة تنموية ريفية شاملة ترتفع بمستوى معيشة الفلاح، وتوفر له خدمات الصحة والتعليم والمسكن، وتعطي الأولوية لانتاج الغذاء، وتستوعب فائض العمالة محلياً بقدر الامكان عن طريق توطين أنشطة صناعية متصلة بالزراعة على مقربة من القرى والمدن الصغيرة والمتوسطة، وفوق كل ذلك مشاركة الفلاحين في رسم سياسات التنمية على أساس من الاعتماد على النفس الى اقصى حد ممكن في مستوى القرية ومجموعات القرى والجهات (الأقاليم). ومن الواضح ان تطوير الريف والزراعة يحتاج الى مدخلات من الطاقة، ولكن أوضاع الريف تحتاج الى كميات محدودة من الطاقة في كل موقع، ولكنها مفرقة على مواقع كثيرة. وهذا هو الاطار الأمثل لاستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة وبصفة خاصة الطاقة الشمسية والغاز الحيوي (Biogas)، ومثل هذا التصور ليس له نموذج معروف في الغرب ولا في دول اوروبا الاشتراكية. وهناك محاولات مهمة للغاية يجب ان تكون محل دراسة مستوفية جرت في الصين وفيتنام والهند ونيكاراغوا[٦٤]. ولكن أهم ما يميز الزراعة هو اختلاف

---

(٦٣) ساعد اتساع الرقعة الزراعية والقلة النسبية لسكان الولايات المتحدة على أن تكون الموطن التاريخي لصناعة الزراعة حتى ان ظاهرة القرية قد اختفت تماماً، وأصغر وحدة ادارية تسمى Township كما اختفى الفلاح Peasant ولم يبق الا مزارعون Farmers هم رأسماليون يسعون وراء تعظيم الربح (حتى لو كانت ملكيتهم صغيرة نسبياً) وليس لهم ارتباط خاص بالأرض، بل يمكن اذا انخفضت الأرباح ان ينقلوا نشاطهم الى قطاعات اخرى. وهذا ما يحمل الحكومة الأمريكية على دعم أسعار معظم الحاصلات الزراعية. وفي انكلترا هبط عدد المشتغلين بالزراعة الى ٢,٧ بالمائة فقط مما يسر تكوين المزارع الكبيرة. وفي فرنسا صدر قانون تقدم بمقتضاه الدولة تسهيلات ائتمانية كبيرة لمن يرغبون في تجميع الملكيات المفتتة وساعد ذلك على هبوط نسبة المشتغلين بالزراعة الى ٨,٣ بالمائة فقط.

(٦٤) انظر في تجربة التنمية الريفية في الصين بين المراجع غير المشحونة بانحياز ايديولوجي:

Sartaj Aziz, *Rural Development: Learning from China* (London, New Delhi: Macmillan, 1978), and W.F. Wertheim and M. Stiefel, *Production, Equality and Participation in Rural China* (Geneva; UNRISD, 1982).

أوضاعها (نوع التربة، مصدر المياه، الظروف الجوية، نظم الحيازة... الخ) اختلافاً كبيراً من قطر الى قطر، بل وأحياناً من جهة الى اخرى في القطر الواحد. ومن ثم فلا بديل للدراسة المتعمقة في هذا المجال والفحص الدقيق للتقنيات التقليدية وحساب كل التغيرات التي تنتج عن ادخال اي تقنية جديدة أو نوع جديد من المحصولات(٦٥).

ج - ومن ناحية ثالثة لا بد من تبديد الوهم السائد حول العلاقة بين الرأسمالية والتقدم العلمي والتكنولوجي. ولامراء من أن محصلة منجزات العلم والتكنولوجيا في اطار الرأسمالية الغربية قد تسارعت وتعددت وتنوعت، وأثرت المعرفة البشرية ثراءً لا يجوز التهوين من شأنه بأي صورة. ولكن من المفيد ابراز الأمور التي تعرّي الادعاء ايديولوجياً بأن الحرية الاقتصادية (أي الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج) والحرية السياسية (الديمقراطية النيابية) وحرية البحث العلمي، لا تعدو ان تكون وجوهاً ثلاثة لحقيقة واحدة هي المجتمع الرأسمالي. ومن ثم يتعذر أو على الاقل يتعثر تقدم العلوم والتقنيات في غير المجتمع الرأسمالي. ونقول ابتداء ان تقدم المعرفة البشرية محصلة تراكمية لتاريخ الانسان الطويل، واختراع النار لم يكن في زمانه أقل ثورية وخطراً من اختراع الآلة البخارية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كذلك لم يكن اختراع العجلة في حينه أهون شأناً من اختراع الطيارة في القرن العشرين. وقد تلقت اوروبا علوماً دقيقة وضعها العرب مثل الجبر والبصريات، واخذت عن الهند (عن طريق العرب) الأرقام العشرية، واعادت اكتشاف ما عرفه المصريون قبل أربعة آلاف عام عن التقويم الشمسي أو ما كان موضع الدراسة التطبيقية في الاسكندرية في القرن الثاني الميلادي عن كروية الأرض. إذاً ليس ثمة ما يبرز دوراً خاصاً للبرجوازية في ثورة المنهج وتقدم الفيزياء والفلك على أيدي بيكون وديكارت ونيوتون وكوبرنيك، بعكس دورها الذي نوهنا به في تبني الثورة التكنولوجية ابتداء من القرن الثامن عشر بصفة خاصة. وعلى أي حال

---

(٦٥) يمكن ان نضرب مثلين من مصر لخطورة وقصور النظرة التكنوقراطية للانتاج الزراعي. فقد ورثت البلاد من عصر الاستعمار البريطاني الاهتمام الخاص بمحصول القطن الذي كان يمثل حتى ١٩٥٠ أكثر من ٨٠ بالمائة من اجمالي صادرات البلاد. وقد توسعت وزارة الزراعة في استخدام المبيدات الكيمائية في مقاومة دودة القطن. وأدى هذا الى القضاء على الحشرات والطيور التي كانت تقاومها كما عمل الانتخاب الطبيعي على زيادة قوة بعض فصائل الدودة مما دفع الى استخدام كميات أكبر من المبيدات بنسب أكبر من المواد السامة. وقد أضر هذا بصحة الحيوان والانسان وتلوث الارض ومياه النيل.

أما المثل الآخر فهو ما حدث في استصلاح أراضي الوادي الجديد اعتماداً على المياه الجوفية التي كانت تتدفق تلقائياً في بعض الواحات. أهمل التكنوقراط اهمالاً تماماً دراسة معجزة بقاء البشر في الواحات دون أي مساعدة من الدول لمئات السنين اعتقاداً منهم بتخلفهم الشديد. وكان أهل الواحات يعتمدون أساساً على زراعة النخيل والزيتون (وهما من المحصولات الجافة) وبعض القمح والشعير. كما كانوا يصنعون من سعف النخيل وجريده بعض ما يلزمهم من أدوات ويعيشون في بيوت من حجر تتمتع بعزل حراري ممتاز يلائم حرارة الصحراء وبردها الشديدين. أهمل التكنوقراط كل ذلك وزرعوا المحصولات المعروفة في وادي النيل. بل بلغ الحمق حد زراعة الأرز (وهو من محصولات البرك والمستنقعات) في منطقة يندر فيها الماء ويستحيل الصرف وأقاموا آلات الرفع الحديثة لزيادة السحب من العيون وحفر آبار جديدة دون حساب دقيق لمعدل زيادة الخزان الجوفي، وبنوا مساكن بالإسمنت المسلح تتعذر الاقامة فيها دون مكيفات للهواء... الخ.

قامت الثورة الثقافية التي تمثلت في طرح المقولات اليقينيـة المطلقـة التي كان يـروّج لها المفكـرون من رجال الكنيسة الكاثوليكية استناداً إلى فلسفـة افلاطـون ومبادىء المسيحيـة كما قـررتها تلك الكنيسـة وبنـاء الفكر عـلى الملاحـظة والتجربـة والاستدلال العقـلي، بدأ من الشـك وافسحت المجال لتقـدم العلوم الـطبيعية قبـل أن تستولي الـبرجوازيـة على السلطة وتنفـرد بالسيـطرة على المجتمـع. هذا عن الجانب التاريخي، ولا نريد ان نخوض هنا في الجانب الفلسفي تفصيلاً لخروجه عن خصـوصية هـذا البحث، ونكتفي بالاشارة الى علاقة الميتافيزيقيا بالمعتقدات الدينية لنرى صعـوبة أن تكـون الفلسفة الغربية عالمية تفرض نفسها على كل الشعوب في الوقت الذي تعرضت فيه أسسها الى نقد شديـد في الغـرب نفسه، وفي مجـال العلوم لا بد ان نميّـز بين العلوم الاجتـماعية والعلوم الـطبيعية. فمـوضوع الـدراسة في المجمـوعة الأولى كـان المجتمع الـرأسمالي الغـربي في صورة مثـالية مجـردة أو في جـوانب تـطبيقية، ومن ثـم كـانت «قوانـين الاقتصاد» ومقـولات «علم الاجتماع» ونـظريات «علم السيـاسة» مستمـدة جميعاً من أوضـاع المجتمع الـرأسمالي، ولا يمكن بـالتالي ان نفـترض لها دقـة وثبات قـوانين العلوم الطبيعية بغض النظر عن تنوع المجتمعات البشرية عبر الزمـان والمكان. ويكفي ان نضرب في هذا المقام مثلاً واحداً من علم الاقتصاد، فالنظرية الأكاديمية الأساسية تقـوم على دراسـات توازنـات السوق، والخلاف بـين الكينزيـين والكلاسيكيـين المحدثـين ينحصر في أن اللورد البريـطاني انكر ان التوازن العام يتحقق تلقائياً على أساس استخدام كامل للموارد (وبصفة خاصة العمالة) على المستوى السائد للفن الانتاجي، وقال انـه يمكن ان يتحقق ويستقر مـع وجود بـطالة ومن ثم دعـا الى تدخـل الدولة.

والسؤال الآن هـو كيف يمكن استخدام هـذه الـنظريـة في فهم نمـو وتـطور الاقتصـاد في مصر القديمة واستمرار ذلك المجتمع ثلاثة آلاف عام حقق خلالها منجزات علمية وتكنـولوجيـة لا يستهان بها، مع أن مصر الفراعنة لم تعرف النقود ولا نظمت الأسواق؟ صحيح ان مجتمعاتنا تأثرت بالمجتمع الرأسمالي الغربي في مناحي كثيرة. ولكن مدى هذا التأثير وجدواه وعلاقته بالقيم الموروثة بما فيهـا من نافع أو ضار يجب أن يكون محل دراسة منهجيـة ومنتظمـة لا تعتمد صـورة المجتمع الـرأسمالي نسقـاً قيمياً مطلقاً، وليس ذلك بـالأمر الهـين. فالفـرض الضمني الذي تـدرس عليه العلوم الاجتـماعية في الغرب هو أن أوضاع وقيم ومعايير المجتمع الـرأسمالي هي الأوضـاع العاديـة والطبيعيـة لكل مجتمـع بشري، وان صور المجتمعات المتخلفة حضارياً هي بمثابة محاولات لم تكتمـل على طـريق نجحت في الوصول الى غايته الرأسمالية الغربيـة (التمركـز الأوروبي حول الـذات Eurocentrism) وكذلـك يعد القوم المجتمعات الاشتراكية نكسة أو ردة عما يعرفه «العـالم الحر» (الايـديولـوجية الـبرجوازيـة). ولا يمكن ان نتصـور التنمية المستقلة الا اذا تحـررت عقولنـا من كل تلك المعتقـدات والأحكـام المسبقـة الصريح منها والضمني. وعلى العكس ستكون الدراسات المتحررة التي نجريهـا على مجتمعـاتنا اثـراء للفكر البشري واسهاماً في تعبيد الطريق نحو علم اجتـماعي موحـد وعالمي. واخيـراً لا بد من ابـراز حقيقـة تخلف العلوم الاجتماعيـة في الغرب تخلفـاً شديـداً بـالمقـارنـة بمنجزاتـه في العلوم الـطبيعيـة والرياضية. أليس غريباً ان يغوص الانسان في أعماق مكونات الذرة والجينة(٦٦) ليولد الـطاقة النـووية

(٦٦) gene وقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة لفظ «مورثة» مقابلا لها منذ ١٩٥٧ ولكن ما نعـرفه اليـوم عن =

والهيدروجينية، وأن يغزو الفضاء ويدرس امكان تغيير المناخ واصطناع المطر، وفي الوقت ذاتـه يسلم أمره لقوة خفية لا يعرف احد كنهها يسميها قوة السوق؟ وأليس عجيباً ان يوظف العلم والتكنولوجيا في ابتـداع يكاد يكـون يوميـاً لأسلحة أكـثر تدميـراً ولا يوظف في تحليـل أسباب الحـروب والتصدي لعلاجها؟ وما أتفه ما كتب في نظرية النزاع (Conflict theory) مقارناً بدراسات التفوق الاستراتيجي والردع وجدوى الضربة النووية الثانية. . . الخ. ومـاذا فعلت الدراسـات الاجتماعيـة والنفسية (بما فيها علم الجنس Sexology) لتوفير سعادة الانسـان، والناس في الغـرب لا يحتملون وطأة الحيـاة الا بالاعتماد على المهدئات أو الخمور أو المخدرات؟

فإذا انتقلنا الى العلوم الطبيعية والـرياضيـة لا بد من وقفـة عند العـوامل التي تحكم اتجـاهات تقدمها. لقـد ولى زمان العـلامة الفـرد الذي يعمـل الفكر ويـدقق الملاحـظة ويقرأ مـا كتبه سـابقوه ويستعين أحياناً بأدوات تجربة محدودة. فحجم المعرفة المتراكم، ووفرة ما ينشر في فروع كل تخصص علمي، وتداخل تلك التخصصات وتكلفة المعدات التي تمكن الانسان من ملاحظة مـا لا تراه عينـه أو يمكن ان تعيـه ذاكرتـه تكاتفت لتجعـل البحث العلمي غـير متصـور من دون حشـد فـرق عمـل متكاملة وتزويدها بمعـدات بحث متنوعـة باهـظة الثمن وتوفـير السنوات الـطويلة التي كثيراً مـا تلزم للوصول الى نتيجة محددة، ثم تكرار هذا كله حين تكون نتيجة الدراسة الأولى غير حاسمة. ومن ثم أصبح البحث العلمي صناعـة، والانتاج العلمي انتـاجاً اجتـماعياً يستنـد إلى التقسيم الفني للعمل، وحـل العامـل الذهني المتخصص الـذي يسهم بعمل محـدد من منتـج العمليـة البحثيـة محل العـالم العلامة. كذلك، وليس هـذا أقل الأمـور أهمية، أصبـح البحث العلمي الجاد في حـاجة الى رؤوس أموال ضخمة. ومصدر تلك الأموال هـو الشركات متعـدية الجنسيـة أو الدولـة التي تحمي أولاً وقبل كل شيء مصالح الرأسمالية. ولا يطعن في سلامة ما نقول أي حديث عن استقلال الجامعـات، فقد تكون الجامعة حرة في ادارة شؤونها وتوفر حـرية الـرأي لاساتـذتها، ولكن النشـاط البحثي الجاد يتم عادة بعقود مع الدولة (وهذا واضح تماماً في فرنسـا) أو مباشرة مـع الشركات (في الـولايات المتحـدة الأمريكية). هذا فضلاً عن أقسام البحث والتطوير (R & D) في الشركات الكبرى. ونحن نعلم أن المحرك الأساسي في نشاط أي شركة هو تعظيم الربح فوراً أو مستقبلاً[٦٧]. أما الدولة فإنها تنفق عـلى البحث العلمي والتكنـولوجي اما لتحمل دافـع الضرائب مـا لا تـريـد أي شركـة ان تحمله، وامـا لـلأغراض الحـربية. ونستخلص من هـذا ان ما يحكم التقـدم العلمي والتكنولـوجي في الغـرب في التحليل الأخير أمران: تعظيم الربح وتعظيم قوة التدمير الحربية، وأقل ما يقـال في هذا أن أيـاً منها

= مكوناتهـا وخصائصهـا يجعل ذلـك اللفظ قاصـراً عن شمول وظـائفها. ومن الأولى ان نعـربها شكـلاً كما فعـل السلف في كثير من الألفاظ الفارسية واليونانية والتركية.

(٦٧) وأحدث مثال على ذلك اهتمام الشركات الأمريكية بتطوير التكنولوجيا الحيوية Biotechnology فهدفهـا هو الحصول على بذور عالية الغلة أو مقاومة للآفات. . الخ، ثم احتكار بيعها لا سيما لبلدان العالم الثالث التي تعاني المجـاعة ونقص الغذاء. وهي تحصل على الجينات اللازمة من نباتات افريقية وآسيوية بعضهـا في طريقـه إلى الانقراض. ومن ثم ظهرت الدعوة لتنظيم دولي لحماية الثروة الجينية انظر:

«Law of the Seeds,» *Development Dialogue*, vol. 2 (1984).

لا يضمن الرشد في تخصيص الموارد المالية والعلمية بين مختلف حقول البحث. وكما استخدمت الرأسمالية الغربية قبل مائتي عام القوة العضلية للرقيق الافريقي في تنمية الزراعة في العالم الجديد، استخدمت في الاربعين سنة الأخيرة العقول المهاجرة من العالم الثالث فيما اشتهر باسم نزيف الأدمغة (Brain drain) وهكذا رغم انتشار التعليم الجامعي وتكاثر مراكز البحث العلمي في عدد كبير من بلدان العالم الثالث كانت نسبة المشتغلين بالبحث والتطوير في مجمل بلاد العالم الثالث ١٢,٦ بالمائة من الأجمالي العالمي في عام ١٩٧٣، في مقابل ٣٢ بالمائة في الدول الأوروبية الاشتراكية و٥٥,٤ بالمائة في الدول الرأسمالية. وفي داخل العالم الثالث وفقاً لهذه الدراسة يخص آسيا (من دون اليابان) ٩ بالمائة (معظمهم في الهند والصين)[٦٨]. ولا مراء في أن نزيف الأدمغة يرجع أساساً الى عجز الفئات الحاكمة في بلدان العالم الثالث عن توظيف وتطوير طاقات البحث العلمي والتكنولوجي المحلية واعتمادها الكامل على الخبرة الأجنبية. ولو أنفق العرب ١٠ بالمائة فقط مما دفعوه في السنوات العشر الاخيرة للخبراء الأجانب والاستشاريين، ومقابل المعرفة التقنية (know how)... الخ، لأمكن بناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية يعتد بها. واذا كانت المعرفة في العلوم الأساسية مشاعاً الى حد كبير، فإن أولويات البحث فيها كثيراً ما تكون محكومة بالرغبة في تطوير تكنولوجيات معينة. ومن ثم لا يمكن تحرر العالم الثالث من التبعية التكنولوجية تحرراً حقيقياً من دون الاهتمام بالعلوم الأساسية. كما أنه ليس من المرفوض عقلاً أن الباحثين من العالم الثالث يستطيعون اذا وضعوا أولويات مختلفة ان يأتوا بجديد في هذا المستوى. اما التكنولوجيا بمعناها الصحيح فهي الاستفادة بالمعرفة العلمية لإبداع وتطوير تقنيات محددة لإنتاج سلع وخدمات معينة، ومن ثم فهي لا تنقل، وما يسمونه نقل التكنولوجيا هو في حقيقته شراء تقنيات، وكل تقنية تنشأ في مجتمع معين في فترة معينة من تاريخه لحل مشكلة تواجهه وبالاعتماد أساساً على موارده. ومن ثم، فإذا كانت قوانين العلوم الطبيعية عامة، فإن التقنيات لها نسق مجتمعي معين، وما من دليل يقطع بصلاحيتها لكل المجتمعات. وأخيراً يميّز بعض الكتاب بين تكنولوجيا الانتاج وتكنولوجيا الاستهلاك، ويعنون بهذه الاخيرة كل الأشياء التي تبهر المستهلك في المجتمعات الرأسمالية وتخلق تنوعاً شديداً في شكل السلع وأسلوب أداء الخدمات دون ان تأتي بجديد في محتوى السلعة أو الخدمة، بل أحياناً قد تأتي بالضرر. وأبرز مثال على ذلك انتشار استهلاك الأغذية المعلبة والمجمدة أنيقة التعبئة سهلة الاعداد للطعام. فقد ثبت ان معظم الكيمائيات المستخدمة للحفظ والتلوين يمكن ان تسبب السرطان، كما ان التجميد يذهب ببعض القيمة الغذائية. وليس أدل على التخلف من انبهار مستهلكي العالم الثالث بتلك السلع في الوقت الذي تتنامى فيه في أوروبا الغربية مثلاً حركة العودة الى الاغذية الطبيعية، أو كما يسمونها «البيولوجية» بمعنى خلوها من أي اضافات كيميائية[٦٩].

---

(٦٨) انظر: Jan Annersted, «Indigenous R&D Capacities and International Diplomacy,» published in: OECD, *World Research and Development Survey* (1981), and F. Sagasti, «Knowledge is Power,» *Mazingira,* no. 8 (1979).

(٦٩) انظر: Denis Goulet, «The Uncertain Promise: Value Conflict in Technology Transfer,» in: *Overseas Development Council* (Washington, D.C., 1977).

د ـ وأخيراً، لا بد ان ندرك ان الرأسمالية الغربية لها جانبها الحضاري الذي لا يمكن فصمه عن نمط الانتاج. وقد أوضحنا من قبل ان نمط الانتاج الرأسمالي تطور تاريخياً في اطار أوروبي، وان تطوره قد شكّل الحضارة الغربية كما نراها اليوم مهيمنة على العالم. كما شرحنا أنه اذا جاز التعامل في مستوى التحليل المجرد عن نمط الانتاج بمقولة (Category) فإن ذلك يجب الا ينسينا الاطار التاريخي الذي يتحقق فيه ذلك النمط في مجتمع واقعي بظروفه التاريخية المحددة. وأشرنا الى الأزمة الحضارية التي تعانيها اليابان بسبب نجاح التجربة الرأسمالية فيها. ولهذا يكون من الوهم المحض تصور أن بوسع بلدان العالم الثالث ان تتعامل مع الرأسمالية تعاملاً انتقائياً تأخذ بجزء وتترك أجزاء. فكل خطوة يخطوها أي مجتمع بإرادته أو دون وعي على طريق الرأسمالية هي نفي لجانب من حضارته، ومن ثم قلنا ان التنمية المستقلة تعني التحرر الاقتصادي والاجتماعي والحضاري. ونذكر هنا اننا نستخدم حضارة (Culture) بالمعنى الواسع السائد في الدراسات الانثروبولوجية الأمريكية والذي يغطي القيم وقواعد السلوك والعلاقات الانسانية جنباً الى جنب مع التعبيرات الأدبية والفنية. وقلنا كذلك ان تأكيد الهوية الحضارية يكون بالايجاب لا بالسلب، بالتجديد والابداع وليس بالرفض. ونعرض فيما يلي لبعض من جوانب الحضارة الرأسمالية الغربية التي تتسرب الى مجتمعاتنا بخطى اسرع بكثير من النمو المادي لنمط الانتاج الرأسمالي. لقد قامت تلك الحضارة على أساس من الفردية المطلقة وساعد تطورها على اذكاء معاني الفردية الى أبعد الحدود.

وقد تمكنت الرأسمالية من الازدهار وهي تحطم أطر العلاقات الانسانية لأنها نهبت العالم الثالث وألهت الفرد في الغرب عن السعي لتملك الأشياء كما لو كانت جوهر السعادة، حتى اصبح الفرد فيها يمضي من وقته مع الأشياء اكثر مما يقضي مع الناس (الآلات والأجهزة حيث يعمل، والسيارة والتلفزيون والفيديو وغيرها من اللعب الالكترونية في وقت فراغه)، وكانت ثمرة ذلك هو الشعور بالوحدة بين الملايين. وقد كتب كثير من المفكرين عن الأزمة العميقة للأسس الفردية للرأسمالية، وظهرت في امريكا وأوروبا حركات تنكر الأسس التي قامت عليها حضارة الغرب: الحياة المشتركة في «كوميونات»، السعي الى اسلوب معيشة أقرب الى البيئة الطبيعية، رفض منطق التمادي في الاستهلاك المادي، ويطلق الأمريكيون على تلك الحركات اسم الحضارة المضادة (Counter-cultures) لأنها تتجاوز في نقدها وممارساتها علاقات الانتاج ـ التي تركزت داخلها صراعات الرأسمالية والاشتراكية في أوروبا ـ الى الأسس الفكرية للحضارة الغربية كلها. وقد تجاوز بعض تلك الحركات مرحلة المحاولات الجزئية وحدود الوضع الهامشي ليصبح قوة سياسية. ومثال ذلك نجاح «الخضر» في الحصول على ٢٧ مقعداً في مجلس نواب المانيا الغربية ووصول ممثلين لحركة «البيئيين» (Ecologists) الى البرلمان الاوروبي[٧٠] وليس هنا مجال التقويم التفضيلي للرأسمالية الغربية

(٧٠) من احدث ما ظهر في مجال النقد الشامل الذي اشرنا اليه المؤلف الجماعي:

J.P. Jacob [et al.], *Grise et chuchottements: Interrogations sur la pertinence d'un concept dominant,* Cahiers de l'I.U.E.D. (Paris: Presse Universitaires de France, 1984).

وانظر في تحليل مفهوم الحاجات:

I.S. Abdalla, «Needs and Decieves: A New Approach to Consumption Analysis,» in: *Peace and Development* (Budapest). (under print)

كحضارة. ولكن من الضروري للغاية التصدي بحزم لنمط الاستهلاك الغربي الذي يستهوي الشعوب (ولا سيما الفئات الغنية والوسطى) في العالم الثالث ويستنفد قدراً ضخماً من الفائض الاقتصادي في شراء منتوجات الغرب الاستهلاكية. فهذا الاستنفاد لا مسوغ له، كما ان موارد بلدان العالم الثالث لا يمكن ان تتيحه لقاعدة عريضة من السكان مما يحمل المحرومين منه على السخط[٧١]، فنجاح الرأسمالية العالمية في فرض انماط الاستهلاك والسلوك الخاصة بها على الناس في العالم الثالث «يستعمر» العقول والأذواق. وأي حكومة لا تقوم على المشاركة الشعبية تعجز بالضرورة عن مقاومة هذا الغزو فتسلم به حيناً وتلجأ الى القمع حيناً آخر، وهي في الحالين لا تحرز تقدماً يذكر. يجب ان يكون لدينا من الشجاعة ان نعلن ونشرح ونوضح انه من المستحيل تعميم مستوى الاستهلاك المادي للمواطن الامريكي على البشرية كلها، لأن ذلك الاستهلاك المنطوي على قدر كبير من التبديد يهدد موارد الأرض كلها بالنضوب او التلوث أو كليهما. وعلى سبيل المثال نذكر ان متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية بلغ في السبعينات ١١,٢ طن مكافىء نفط، وان اجراءات المحافظة على الطاقة وزيادة حجم الطاقة العاطلة بالصناعة بسبب الأزمة الاقتصادية قد هبطت بهذا الرقم الى ٧,٤ طن مكافىء نفط مع أن اليابان وهي في مستوى التصنيع الامريكي نفسه تستهلك ٢,٩ لكل فرد فحسب[٧٢]. ونكرر هنا ما ذكرناه آنفاً عن الظروف الاستثنائية لتطور الرأسمالية في الولايات المتحدة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية التي لم يتمتع بمثلها أي بلد رأسمالي آخر، وقد مكنت تلك الموارد الرأسمالية الأمريكية من النمو بمعدلات رفيعة على الرغم من كل ما شاب تلك العملية من تبديد ضخم للموارد ومعدلات استهلاك مسرفة لم تقترب منها بعض دول أوروبا الغربية الا في الستينات من القرن الحالي. وقد وصل الاستهلاك في أحوال كثيرة حدوداً تهدد صحة المستهلك تهديداً مباشراً (مثل استهلاك اللحوم في الولايات المتحدة الذي تجاوز في اوائل السبعينات ١١١ كلغ للفرد في السنة يستهلك انتاجها ٨٠٠ كلغ من الحبوب الغذائية)[٧٣]. لكل ذلك لا مجال لتنمية مستقلة الا اذا تخلص الناس من الاعجاب بأسلوب الحياة الامريكي (American way of life) في تعبيراته المختلفة، ووضعت كل امة لنفسها مشروعاً حضارياً يجدد شباب حضارتها ويوفر لكل أفرادها الحد المعقول من الاستهلاك المادي، ويفسح أوسع مجال لاشباع حاجات الانسان غير المادية. وفي دراسة لنا حول تحليل مفهوم الحاجات توصلنا الى أن الحاجات غير المادية تدور حول محورين: الأول، ارضاء النفس (Self fulfilment) والثاني، الصحبة (To-getherness) كما أوضحنا أن ارضاء النفس لا يقوم على نزعات غريزية، بل انه في المقام الأول محكوم برأي الناس، أي بقيم اجتماعية وهذا ما ينفي كل مقولات العلوم الاجتماعية الغربية المبنية على الفردية، أو ما سماه ماركس

---

(٧١) وقد مكنت لهفة الناس في بلدان العالم الثالث على منتجات الغرب الاستهلاكية الشركات متعدية الجنسية والعصابات الدولية من أن تجعل من تلك البلدان مصرفاً لما يرفضه المستهلك الغربي: من الأدوية المحرمة، الى المبيدات المحفوفة بالمخاطر، الى المعلبات التي تحتوي على كيميائيات مسببة للسرطان، الى الاطعمة الفاسدة والملابس المستعملة والسيارات المسروقة والحبوب المخدرة. فقمامة الغرب تجد سوقاً رائجة في العالم الثالث.

(٧٢) بيانات ١٩٨٣، انظر: OECD: *L'Obervateur de l'OCDE,* no. 133 (mars 1985).

(٧٣) Brown, *Building a Sustainable Society,* p. 106.

«الروبنسونيات» نسبة الى رواية دانتيل ديفو الشهيرة روبنسون كروزو.

وتقوي الرأسمالية الفردية من اتجاه تأكيد الرغبة في الاستئثار والتملك في كل ما يمس الأمور المادية. وتجعل من الثراء القيمة العليا في المجتمع وتحول أموراً مثل الشرف والأمانة والوطنية الى سلع تباع وتشترى. ويصدق التعبير الأمريكي «ان لكل انسان ثمناً» وتصبح قضية كل انسان ان يرتفع ثمنه في السوق. ويختفي في الوقت ذاته دور الناس كعنصر الانتاج الفاعل الوحيد وراء المعدات المعقدة «والآلات المفكرة» وسلع الاستهلاك المتنوعة والمتعددة حتى تختلط الأمور ويحسب الناس أن التنمية ليست علاقات بين الناس، وانما هي آلات ومعدات وسلع[٧٤]. وتحت تأثير هذا الوهم يسلم كثير من الاقتصاديين بأن إفقار أغلبية الناس ضرورة لتوفير الادخار اللازم لتشييد رأس المال الثابت، ثم يتحدثون بعد ذلك عن أهمية الارتفاع بانتاجية العمل، حتى الجرائم التي يعاقب عليها القانون تتحول الى مشروعات رأسمالية منظمة، يسميها الأمريكيون (Organized crime) تمييزاً لها عن الافعال المؤثمة التي يأتيها الافراد لظروف تخص كلاً منهم. ومن أشهر الأمثلة على ذلك في الولايات المتحدة: الدعارة، المراهنات غير المشروعة، والقروض الربوية، القتل بمعرفة محترفين... الخ. وقد دعا مؤخراً بيريز دي كويار الى ضرورة عقد مؤتمر للأمم المتحدة لمقاومة انتشار المخدرات. وقال بعض كبار المسؤولين عن مكافحة المخدرات الصعبة (مثل الهيروين والكوكايين) في أمريكا وأوروبا أن ثمة «شركة متعدية الجنسية» تمارس تلك التجارة وفيرة الربح على مستوى العالم.

وقد دفع الصراع المحموم من أجل الكسب الفردي الى ان يكون العنف مكوناً أساسياً في تطور الرأسمالية، و«افلام الغرب» الأمريكية تصور بدرجة كبيرة من الصدق دور البندقية والمسدس في تقدم «الحضارة» في الولايات المتحدة من الساحل الشرقي حتى الساحل الغربي، وكانت دول اوروبا الغربية تصدر العناصر العنيفة الى المستعمرات حيث ممارسة العنف ضد أهل البلاد الأصليين أمر مباح. ومن المعروف ان انكلترا كانت تنفي المجرمين الخطرين الى اوستراليا ومنهم تكونت الكتلة الأولى من سكان تلك القارة الصغيرة، وارتبطت تصفية الاستعمار القديم بتزايد أعمال العنف داخل المجتمعات الأوروبية وافتقاد المواطن لأول مرة الشعور بالأمن، كما ان تاريخ تطور الرأسمالية الغربية كان سلسلة لا تنقطع من الحروب بين الدول الغربية ذاتها: حرب المائة عام، حرب الثلاثين عاماً، الحروب الدينية، حرب السنوات السبع، حرب استقلال الولايات المتحدة، حروب الثورة الفرنسية ونابليون، حروب توحيد ألمانيا وايطاليا، الحروب البروسية ـ الفرنسية... الخ. وكان الوجه القبيح لوجود السوق العالمية هو أن الرأسمالية الغربية زجت البشرية في حربين عالميتين لم يفصل بينهما الا عشرون عاماً. والآن وعلى الرغم مما يسلم به الجميع من أن حرباً نووية حرارية يمكن ان تدمر الحياة على سطح الأرض يستمر سباق التسلح على نحو مرعب. ومن أهم أسبابه بلا شك دور صناعة السلاح في زيادة أرباح الشركات متعدية الجنسية. وفي مستوى الأسلحة التقليدية (أي غير النووية)

---

(٧٤) وقد فضح ماركس هذه السمة الأصلية في فكر الرأسمالية واسماها «تميمية السلع». انظر:
Marx, *Le Capital.*

تجرب الدول الكبرى أسلحتها في حروب بين دول العالم الثالث. وقد عادت الدول الغربية الى ممارسة عمليات غزو مثل حرب جزر مالفيناس (فوكلاند) وغزو غرانادا والتهديد بغزو نيكاراغوا ولا يجوز الاحتجاج في هذا المقام بأن البشرية عرفت الحروب منذ أقدم العصور[٧٥]. فارتباط الصناعة بالقيادات العسكرية (الذي حذر منه ايزنهاور في نهاية رئاسته) يجعل من الاستعداد الدائم للحرب وتطوير الأسلحة مصدر ربح أساسي للشركات متعدية الجنسية، فالدور الاقتصادي للحرب لم يلتحم بضرورات نمو قوى الانتاج في اي نمط انتاج آخر كما فعل في ظل الرأسمالية.

ولكل ما سبق نرى أن التنمية المستقلة لكل أمة يجب أن تكون مشروعاً حضارياً متمايزاً عن الرأسمالية الى حد بعيد. وبهذا المفهوم لا بد ونحن نتكلم عن التنمية المستقلة ألا نقيد أنفسنا بالحدود الراهنة للدول التي رسمها الاستعمار والتي تجعل غالبيتها العظمى عاجزة عن تبني مثل هذا المشروع الحضاري. وعلى العكس لا بد ان نحدد المقومات الحضارية المشتركة التي تجعل من الوارد تقارب البلدان المتزايد الى مستوى الاندماج حين يمكنها تصور مشروع حضاري مشترك واكتساب وزن يبعدها عن جاذبية قلب النظام الرأسمالي العالمي. ويصدق هذا القول بشكل واضح على الأمة العربية، فليس من المتصور ان تبعث الحضارة العربية ويتجدد شبابها بجهد قطر واحد، ولذلك يجب أن تقوم الدعوة الى الوحدة العربية استناداً الى ضرورات الحاضر والمستقبل وليس اعتماداً على التاريخ المشترك وحده. فالوحدة العربية ضرورة للتنمية المستقلة، وليس من التزيد ان نكرر هنا ما قلناه عن ضرورة المشاركة الشعبية كأساس للاعتماد على النفس وما يترتب على هذه المشاركة من حد لإمكانات القهر من سلطة مركزية أو الغاء لخصائص محلية أو حتى قومية. ذلك ان الاقليات القومية ستجد عندئذ مصلحة مؤكدة في ان تشارك في بناء تنمية مستقلة على مستوى الوطن العربي كله يستفيد منها كل من يعيش على أرض الوطن ولا يحرم احد من لغته او تقاليده الحضارية المتميزة[٧٦].

٤ ـ التنمية المستقلة وطريق الاشتراكية

نخلص من الفقرة السابقة الى القول بأن أي محاولة لتكرار النموذج التاريخي لنمو الرأسمالية محكوم عليها بالاخفاق، ولا تؤدي منجزاتها الا الى توثيق عرى التبعية والاستغلال. لذا كانت

---

(٧٥) وهذا القول ليس صحيحاً على اطلاقه. فالحضارة المصرية قامت وازدهرت وبنت أكبر الاهرام وعاشت قرابة الفي عام دون ان تغزو جيرانها أو تكون امبراطورية. ولم تبدأ الجيوش المصرية في الاتجاه نحو فلسطين والشام الا بعد ان غزا الهيكسوس مصر وادرك حكامها حقيقة ان الجغرافية السياسية تجعل أمن مصر في فلسطين. ومن المعروف ان كل من فتح مصر بدأ بالاستقرار في فلسطين، وكان الاستثناء الوحيد في تاريخنا الطويل هو قدوم الفاطميين من الغرب. كذلك كانت الحضارة الأنكا في الجزء الشمالي من أمريكا الجنوبية تكره الحرب والتعامل بالعنف حتى ان آخر ملوكهم لم يشك في نوايا الإسبان واستقبلهم كضيوف فما كان من هؤلاء «المتحضرين» الا أن فتكوا بمضيفهم «المتوحش». .

(٧٦) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٣ (ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ١٢ ـ ٣٤.

التنمية المستقلة في جوهرها خروجاً عن مجرى الرأسمالية، ونضالاً ضد هيمنة الرأسمالية العالمية وتطورها في الداخل كرأسمالية تابعة. وسد باب التنمية الرأسمالية يعني بالضرورة التوجه نحو الاشتراكية، ففي رأينا لا يوجد في النهاية طريق ثالث بين تصفية استغلال الانسان للانسان والابقاء عليه في صورة أو أخرى، ولكننا لا نعتقد بوجود نموذج اشتراكي صالح لكل زمان ومكان، فمثل هذا المفهوم يناقض المنهج الماركسي على طول الخط، فجوهر الماركسية هو أن كل شيء في الكون وفي المجتمع يتغير باستمرار، ولا يجوز أن يفعل الماركسيون ما نعاه ماركس على مفكري البرجوازية من تصوير نظري لأوضاعها على أنه النموذج الأمثل والأخير لكل المجتمعات لأنه مستمد من الطبيعة. ونعتقد أن فكرة النموذج الواحد قد تراجعت في الواقع قبل انتشار التسليم بها على المستوى الفكري، فتجربة الصين المهمة تقدم نموذجاً مختلفاً عن تجربة الاتحاد السوفياتي. وقد صرفت بعض مواقف الحكومة الصينية في السياسة الدولية كثيراً من الماركسيين عن الدراسة الموضوعية للتجربة، كذلك أحاطت ظروف دولية قاسية بالتجربة اليوغوسلافية كما حكمتها أوضاع داخلية كثيرة مما حال الى حد كبير دون دراسة أسسها الفكرية ومسارها الفعلي دراسة علمية لا تشوبها أحكام مسبقة. وأخيراً ظهرت بدايات البحث عن ملامح ما يمكن أن تكون عليه الاشتراكية في أوروبا الغربية وان غلبت هنا المواقف السياسية الآنية على التحليل النظري. ونحن لا نعرف حتى الآن نظرية خالصة للاشتراكية (Pure theory of socialism) تماثل النظرية الخالصة للرأسمالية كما صاغها ماركس. وفي الحقيقة اهتم المفكرون الماركسيون كثيراً بتعميق وتحديث التحليل الماركسي للرأسمالية في ضوء تطورها. وظهرت في هذا المجال اسهامات كبيرة من مؤلفين سوفيات وأوروبيين وأمريكيين. كذلك كان بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي محل دراسات مستفيضة وموضوعاً لمؤلفات لا تحصى. ولكن هذا التركيز على التجربة السوفياتية كثيراً ما ينصرف الى الجانب التطبيقي (التخطيط وأساليبه) كما أن الكتّاب لم يفرقوا فيما كتبوا عن الاتحاد السوفياتي بين ما هو حضاري (أي روسي في المقام الأول)، وما هو تاريخي (اثر الظروف التاريخية لثورة تشرين الأول/اكتوبر العظمى، وتجربة بناء الاشتراكية في بلد واحد في ظروف حصار شامل وتهديد مستمر)، وما هو من جوهر الاشتراكية. وفي حدود معرفتنا تقتصر المحاولات النظرية الخالصة على ما كتبه لانجه وكاليتسكي والى حد ما كانتروفيتش، وان عاب تلك المحاولات تصديها أساساً للجانب الاقتصادي. واذا عدنا الى القليل الذي كتبه ماركس نفسه عن المجتمع الاشتراكي نجد أنه ـ في الواقع الغربي الذي كان يدرسه ـ كان يتصور أن الرأسمالية ستستقطب المجتمع بين طبقتين: البرجوازية والبروليتاريا عند مستوى من تطور قوى الانتاج يغلب عليها الطابع الاجتماعي ويعزل الملكية الرأسمالية تماماً عن العمل، ومن ثم لا بد أن تصبح ملكية وسائل الانتاج اجتماعية كذلك حتى لا تحد من تطور قوى الانتاج. فالاشتراكية لم تكن عنده مجرد تأميم وتخطيط مركزي. وبفضل التطور الكبير لقوى الانتاج يكون تطبيق مبدأ لكل بحسب قدرته ولكل بحسب عمله متضمناً توفير اشباع الحاجات الأساسية لكل الناس. وبعيد عن ذهننا تماماً الادعاء بالقدرة على رسم الملامح النظرية للاشتراكية الخالصة في صورتها المجردة التي تقبل تطبيقات متعددة وفقاً للواقع المحدد والملموس لكل مجتمع، ولكننا نعتقد أنه لا يمكن الحديث عن مجتمع اشتراكي الا بعد النجاح في تحقيق المهام التي تعجز عنها برجوازيات العالم الثالث، وتحقيق

ذلك بمعدلات أسرع وبتوزيع للدخل القومي ينفي الاستغلال. ونذكر هنا على وجه الخصوص قدرة المجتمع على تجديد نفسه (أي توفير الحاجات الأساسية للناس) وسيطرته على موارده الطبيعية، وسيطرته على الفائض الاقتصادي واعادة تخصيصه على نحو يدعم قوى الانتاج باطراد، كما يوفر للمجتمع الازدهار الحضاري والارتقاء بمستوى المعيشة. ومن الجلي أن تلك السيطرة تقتضي تأميم المصالح الاستعمارية وسد الباب أمام رأس المال العالمي أكان قروضاً أم استثماراً مباشراً، وكذلك التخفيض المستمر في حجم تبادل السلع والخدمات مع الدول الرأسمالية، كما أنها تفرض الأخذ بالتخطيط أسلوباً لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل القومي.

وواضح أن الانتقال من أوضاع بلدان العالم الثالث الراهنة الى مجتمعات اشتراكية بذلك المعنى لا يمكن أن يتم بقرار ولا أن ينجز بين يوم وليلة، بل لا بد أن يستغرق أمداً زمنياً لا يستهان به. والتنمية المستقلة تغطي مرحلة الانتقال الى الاشتراكية أو لا تكون تنمية مستقلة أصلاً. وخلال مرحلة الانتقال لا بد أن تتعايش أنماط انتاج مختلفة. فأول مهمة يتعين على المجتمع حلها هي تجديد نفسه، أي توفير الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء والصحة والتعليم ومن غير المقبول أن يعطل المجتمع أي طاقة انتاجية في هذه الظروف. فالمشروعات الرأسمالية المرتبطة بالسوق العالمية لا بد أن تؤمم، ولكن الانتاج السلعي الصغير يجب أن يشجع، والمشروعات الرأسمالية الصغيرة التي يبرز دور المالك في تسييرها الفعلي يجب أن تشجع في اطار الأهداف العامة للتنمية المستقلة، وتقنيات الانتاج القائمة أو التقليدية يجب أن تكون محل مساندة وتطوير إلى أن يصبح المجتمع قادراً على احلال تقنيات جديدة محلها، وفي هذا الاطار يجب التحذير من أخطار التأميم الأحمق وكذلك مخاطر الثقة العمياء بالتخطيط المركزي. فاتساع القطاع العام لا يعني بالضرورة الاقتراب من الاشتراكية[٧٧] وفي تقديرنا أن التأميم وارد حيثما يبلغ المشروع الحجم الذي يفرض الادارة المحترفة (Professional management) ويحصل أصحابه ربحاً صافياً لا علاقة له بأي عمل حتى في مستوى الادارة[٧٨]. ومن الثابت أن الادارة الحكومية للمشروعات الصغيرة أقل كفاءة من ادارة أصحابها لها. كما أن ملكية الدولة (على افتراض تمثيلها للمجتمع كله) ليست الشكل الوحيد للملكية الاجتماعية. فهناك الملكية التعاونية لصغار المنتجين، ويمكن ان تصور أيضاً ملكية الوحدات المحلية للمشروعات التي تخدم الوحدة المحلية المعنية وحدها. وفي جميع الأحوال لا بد من تصور الوحدة الانتاجية أو الخدمية كمجموعة من العاملين (Collective of workers) يملكون وسائل الانتاج ملكية جماعية أو وضعت وحدة محلية صغيرة أو كبيرة أو الدولة تحت تصرفهم تلك الوسائل المملوكة لها. ولا يجوز أن ننظر الى الوحدة الانتاجية مثلاً على أنها المباني والمعدات، ومن ثم تكون الادارة الذاتية والادارة المشتركة على حسب الأحوال المسؤولة أمام مجموع العاملين وأمام الجهة صاحبة وسائل الانتاج ضرورة لا غنى عنها.. وليس فيما نقول قلب للأوضاع التي اتبعها الاتحاد السوفياتي من أعطاء الأولوية في الاستثمار

---

(٧٧) I.S. Abdalla, «Secteur public et stratégies de développement,» *IFDA-Dossier*, no. 7 (septembre-octobre 1978).

(٧٨) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، **تنظيم القطاع العام: الاسس النظرية واهم القضايا التطبيقية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥).

لقطاع انتاج السلع الانتاجية لتحقيق التراكم الضروري لتنامي قوى الانتاج. ولكن أول شيء في قوى الانتاج هو الناس، واذا لم يجد الناس ما يشبع حاجاتهم الأساسية فلن يفيد بناء المشروعات الضخمة في شيء كثير، حيث ان الانتاجية فيها ستكون منحطة وكثيراً ما تعاني من طاقات عاطلة، فإذا انتقلنا الى التخطيط وجدنا ان شمول وواقعية خطة التنمية المركزية مستحيل واقعياً في أحوال كثيرة، فلا بد من توافر البيانات الاحصائية الصادقة والشاملة وتدريب المخططين وتعليم الناس أهمية الخطة. وهذا ما يستغرق وقتاً لا يمكن اختزاله فيما دون حدود معينة. ومن ثم لا بد من القول في البداية بتحديد اتجاهات عامة وتوجهات تنفيذية مع التسليم بإمكان وجود حالات انتاج للاستهلاك المباشر والتراكم المحلي (وهذا أمر مهم للغاية لحل مشكلة الغذاء في البلدان كثيفة السكان محدودة الموارد) جنباً الى جنب مع انشاء مشروعات جديدة من حجوم مختلفة لها حسابات منتظمة ويتم تخطيط استخدام فائضها بمناقشة بين ادارتها وبين التخطيط الجهوي ثم المركزي او المركزي مباشرة في حالة المشروعات التي تخدم المجتمع في مجمله. ومع تدريب الأفراد على الادارة والمحاسبة وجمع البيانات بانتظام بهدف الارتقاء بادارة المشروعات التي يديرونها تتكون شيئاً فشيئاً قاعدة البيانات الضرورية للتخطيط الشامل. وتتيح وسائل المعلوماتية الحديثة ولا سيما الكمبيوترات المتراسلة امداد الوحدات القاعدة بما ينقصها من بيانات عامة تتعلق بنشاطها، وامداد التخطيط المركزي بفيض من المعلومات التفصيلية... ويمكن في اطار تفكير مجدد ابتداع وسائل فنية وتنظيمية كثيرة وصولاً الى سلامة الحسابات الاقتصادية[(٧٩)].

ولا شك أن القضية الحاسمة في التنمية المستقلة تبقى قضية الطبيعة الطبقية للسلطة الحاكمة وحقيقة توجهها الاشتراكي. ومن العسير هنا ان نعمم القول على كل بلدان العالم الثالث، ولكننا نستطيع ان نؤكد ان السلطة ستكون بالضرورة بيد تحالف طبقي يعكس حقيقة تعدد أنماط التنمية وعلاقات القوى بين الطبقات والفئات التي تتبنى مفهوم التنمية المستقلة. ولا شك ان دور الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين لا بد أن يكون بارزاً منذ البداية بروزاً عملياً يتأكد من خلال الممارسة وليس تعبيراً خطابياً فحسب. ونضيف ان تجييش القوى الشعبية في الانتاج ومشاركتها في ادارته وفي صنع القرار على مختلف المستويات ضمان أساسي ضد انحرافات السلطة، كما أن تأكيد الجانب الحضاري الذي أشرنا اليه في الفقرة السابقة، ونشر التعليم والثقافة ورفع قيم العمل والانتاج والانتماء الطبقي والوطني تعظم بدورها تأثير الجماهير. كذلك فإن تطور قوى الانتاج ذاتها يغير بالضرورة من الأوزان النسبية لأطراف التحالف الطبقي لصالح الطبقات الكادحة. ويبقى بعد ذلك ان مرحلة الانتقال بطبيعتها تحتمل الانتكاس والردة ليس بفعل القوى الخارجية والقوى المضادة في الداخل فقط، ولكن أيضاً بسبب ما يمكن أن تقع فيه القيادات من أخطاء. ولذلك نكرر مرة أخرى ان التنمية المستقلة معركة تحرير متصلة يشتد أوارها أحياناً ويهدأ أحياناً أخرى، ولكنها لا تتوقف أبداً حتى ينجح المجتمع في بناء الاشتراكية[(٨٠)].

---

(٧٩) Charles Bettelheim, *Calcul économique et formes de propriété* (Paris: Maspero, 1970).

(٨٠) انظر في المشكلة الزراعية في بلدان العالم الثالث الاشتراكية: =

وختاماً نرى أن تعبير التنمية المستقلة بالمحتوى والحدود والمخاطر التي اشرنا اليها ادق بكثير من تعبير «الطريق اللارأسمالي» فطرق الشعوب لا تحدد بالسلب، وانما تحدد ايجاباً. وحالة منغوليا الخارجية التي استخدم لينين هذا التعبير بشأنها حالة شاذة لمجتمع تمكن من الانتقال من نمط انتاج سابق للرأسمالية الى الاشتراكية مباشرة بفضل العلاقة الخاصة بالاتحاد السوفياتي. وقد أوضحنا أن الرأسمالية موجودة بالفعل في كل بلدان العالم الثالث ولا يمكن الغاء وجودها بقرار حكومي أو اعلان ثوري. ومعركة التنمية المستقلة تستهدف من بين ما تستهدفه ضرب فئات من تلك الرأسمالية والزام فئات أخرى بالعمل في اطار جهود التنمية المستقلة. كما أن هذا التعبير يضع نهاية لدعاوى الاشتراكية التي يطلقها الحكام على نظم ليست من الاشتراكية في شيء مهما اتسعت قاعدة التأميم ومهما تعددت خطط التنمية المركزية. وكثير من تلك التجارب قد أساء الى المثل الأعلى الاشتراكي لدى الجماهير التي عانت أشكالاً متعددة من اهدار حقوق الانسان باسم الدفاع عن الاشتراكية. وهو أخيراً تعبير موضوعي عن مرحلة انتقالية بطبيعتها ستناضل خلالها الجماهير وتضحي أكثر مما تكسب مادياً، وستتحمل مسؤولية المشاركة في صنع القرارات في ممارسة ايجابية لمعنى المواطنة بدلاً من أن تتحول الى رعايا يطالبون الحكومة بتوفير ما لا طاقة للاقتصاد الوطني به او ما يعطل التنمية ثمناً لحرمانهم من المشاركة في صنع القرار. وعندئذ تدرك الجماهير كل معاني النضال لأن الاشتراكية وما تجلبه من رخاء مادي وراحة نفسية ما زالت هدفاً تناضل من أجله.

وبعد، لقد جسرت فطرحت أفكاراً غير مألوفة تماماً، وابتعدت كثيراً عن ارضية علم الاقتصاد وحاولت اعمال المنهج الماركسي في فهم واقع بلدان العالم الثالث. ولا أشك لحظة ان كثيراً مما كتبت ما زال على قدر كبير من الفجاجة، كما أن أغلب الظن أنه سيثير نقداً حاداً من اليمين واليسار على السواء. ولكن أليست تلك هي السبيل الوحيدة لانضاج الأفكار وجلائها؟

World Development, vol. 13, no. 1 (January 1985), (special issue). In particular: E.U.K. Fitzgerald,=
«The Problem of Balance in the Periphal Socialist Economy: A Conceptual Note,».

المُنَاقَشَات

دارت مناقشات حول هذه الورقة تناولت مفهوم التنمية المستقلة، وطبيعتها والطبقات والفئات الاجتماعية المؤهلة المدعوة الى الاضطلاع بإنجازها، كما طرحت في الوقت نفسه الخبرات التنموية في بعض الاقطار العربية.

وقد دارت المناقشة على الوجه التالي:

ذكر بعض المشاركين أن الورقة تطرح مسألة مهمة هي طبيعة التنمية المطلوبة والتي نسميها «بالتنمية المستقلة» ولها صفات خاصة. فإذا سلمنا بما جاء في الورقة، فإن هذه «التنمية المستقلة» التي يفترض انها تعبّر عن مرحلة انتقالية من المجتمعات الحالية الى ارساء الأساس المادي للاشتراكية تطرح سؤالاً رئيسياً هو:

كيف يمكن ان يتم بناء الاشتراكية؟ وما هي الطبقات والفئات الاجتماعية التي تناضل من أجل وضعها موضع التحقيق؟ وهنا سوف نكتشف انها ترتبط بقضية الدولة والثورة، وقضية طبيعة المجتمعات العربية الراهنة. وبعبارة اخرى، هل يمكن ان تتم التنمية المستقلة في اطار هيمنة طبقة برجوازية لم يعد في مقدورها ان تحقق تنمية رأسمالية مستقلة؟ - يبدو - أن التنمية المستقلة لا يمكن ان تتم في اطار هيمنة البرجوازية على السلطة، وانما يتطلب الأمر أن يصل الى السلطة تحالف طبقي جديد، من مصلحته تحقيق التنمية المستقلة، وهنا نرى ان العناية بالاشارة الى ضرورة هذا التحالف يفرضها ان مضمون استقلال التنمية كما تطرحه الورقة ليس واضحاً للعديد من الطبقات الشعبية في المرحلة الراهنة التي تعيشها، بل ربما يكون أيضاً غير مقبول، بخاصة وان الورقة تحدد ان التنمية ليست مجرد تغيير في علاقات الانتاج فقط، وانما هي ترتفع وتتسع لتكون ظروف حياة. وبعبارة أخرى اذا سلمنا ان هدف الاشتراكية تتبناه الطبقة العاملة لأسباب تاريخية، فهل يمكن ان نفترض ان هذه الطبقة سوف تتبنى - أو لا تتبنى - بالضرورة هذه التنمية المستقلة بخاصة ونحن نفترض ان عملية التنمية لا يتم الوعي بها في مجرى النضال اليومي وانما عبر صراع حضاري (ثقافي) وسياسي

محدد. فما هي اذاً الفئات الاجتماعية التي يمكن ان تضطلع بمهام هذه العملية، وبما يتضمنه ذلك من رفض النمط الاستهلاكي وهو الذي يحدد الى حد كبير النمط الانتاجي في الداخل؟

ونخلص من ذلك الى أن عملية التنمية المستقلة لا يكفي فيها ان نحدد ماهيتها، وانما المطلوب بيان في سياق اي حركة ثورية يمكن ان تتحقق، لأن ادبيات عديدة تتحدث عن استخدام عبارات مثل «انتفاء التبعية» و«التنمية غير التابعة» ولكن ما زالت بعيدة عن ان تركز على كيفية تحقيق التنمية المستقلة.

ويتفق بعض المشاركين مع الفكرتين المركزيتين في الورقة المطروحة:

الفكرة الأولى: هي التنمية المستقلة المتمحورة على الذات بصفتها الرد، بل وباعتبارها الفرصة الوحيدة المتاحة للوطن العربي لكي يتخلص من التبعية والاستغلال.

وأما الفكرة الثانية: فهي المشاركة الجماهيرية في صنع القرار، وذلك بما يرد الاعتبار لدور الطاقة البشرية في التنمية وذلك من حيث أن العنصر البشري هو العنصر الأوفر الذي نملكه لمنطقة متخلفة. فهذه طاقة ضخمة من طاقات التنمية يجري هدرها تحت عنوان «التكنولوجيا»، كما ان القدر المشترك من التجارب التنموية خلال ربع القرن الأخير تمثل في استبعاد الجماهير ـ كطاقة للتنمية ـ وحجب مشاركتها في اتخاذ القرار. ومن هنا، فإن هذه الفكرة تعطي مضموناً اجتماعياً وتقدمياً لقضية الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، تجدر الاشارة الى ان التنمية المستقلة ليست موضوعاً جديداً، وان هناك نماذج لها. ومن المفارقات هنا انه عندما تذكر تجربة الاتحاد السوفياتي لا تتم الاشارة الا الى قطاع الدولة، ولكننا لا ندخل في تجاربنا وهومنا أن نموذج التنمية السوفياتي هو أحد نماذج التنمية المستقلة، فقد تمت التنمية في بلد له وضع المستعمرات وتمت التنمية فيه من خلال الجهد البشري للشعب السوفياتي، وتمت مرة اخرى في اعادة بناء الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية. فهذه تجربة ثمينة امام البلدان المتخلفة ويتعين البحث في أوجهها الايديولوجية فلا يتم التوقف عند دور القطاع العام لأن الدور الاساسي في العملية التنموية السوفياتية تمثل في تنفيذ شعار التنمية انطلاقاً من الريف، وان لم يكن على حساب الريف. ولعل هذا ان يكون الثمن الباهظ ليتحول بلد الى قوة عظمى اصبح لها القدرة فيما بعد على دعم البلدان المتخلفة، ثم يتعين ايضاً ان نلاحظ في الوقت ذاته ان هناك بعض تجارب تنموية في الصين وكوريا والبانيا. فما هي مميزات كل نمط وما هو الثمن المدفوع في كل منها؟

وثمة سؤال آخر: اذا وجد نظام يستهدف ان تتم التنمية اعتماداً على جهد جماهيري، فما تأثير هذا على النظام السياسي المعني، وما تأثيره بالتحديد على قضية الديمقراطية؟

واذا اتفقنا على ان التنمية الرأسمالية المستقلة لا يمكن ان تتكرر ـ وهو أمر صحيح ـ واذا قلنا ان المقصود بالتنمية الرأسمالية المستقلة انها تنمية انتاجية، فإن الأمر الذي لا بد من الاشارة اليه ونحن نتحدث عن التنمية العربية هي ان التبعية ـ عربياً ـ تتجلى في سمة متزايدة الوضوح هي

التفتيت المتزايد لـلانتاج لصـالح الاستهـلاك ولصالـح الفعاليـات الطفيلية. فهنا يتم اخـراج فئات أساسية ـ من القـوى العاملة ـ من حيـز الانتاج الى حيـز الخدمـات والبطالـة المقنعة (القـطاع الثالث بأشكاله المختلفة).

ثم يضاف الى ما تقدم نقطة تتعلق بـالعمل اليـدوي والاوضاع القبليـة. ففي خلال الخمسـة وعشرين عاماً الأخيرة انتقلت قطاعات عريضة جداً من الجماهير من التركيب القبلي الـذي كان قـائماً عـلى الفعاليـات العسكريـة ـ بالـدرجة الاولى ـ الى الفعـاليات غـير الانتـاجيـة دون مـرور بـالـدورة الانتاجية، وحدث هذا على اتساع منطقة من الخليج الى لبنان. وربما ذكرنـا هذا بمـا كان ف. انغلز قد أشار اليه عندما بيّن ان الامـبراطوريـة الرومـانية قـد تقوضت دون ان تنجح في الانتقال الى نمط انتاجي جديد، وكان سبب انهيارها رفض مواطنيها للعمل اليدوي. ومن هنا، فإن هويتنا الحضارية العربية باتت تطرح مشكلة بهذه الضخامة: هناك قطاعات تنتقـل من الانتاج الـرعوي الى الـلاانتاج وهنا يبدو دور النفط واضحاً.

هنا، لاحظ بعض المشاركين أن لديهم انطباعاً بأن موضـوع التنمية المستقلة ما زال حتى الآن ـ وحتى في صفوف القوى التقدمية العربية بل والاقتصاديين العرب ـ بحاجة الى ان يترجم الى مقولات والى سياسات تقرب المفهوم للحركات التقدمية، وتسـاعد صـانعي القرار حتى ولـو ظلت استفادتهم منه محدودة للغاية. وبعبـارة اخرى، فـإن مفهوم التنميـة لا بد من تحـويله الى مجموعـة سياسـات في التعليم، وفي القطاعين الزراعي والصناعي، وفي التكنولوجيا... الخ، وهذه مسؤوليتنا نحن جميعاً ويتعين ان نساهم فيها.

وعندما نذكر التنمية المستقلة تثور قضية العلاقة بينها وبين الديمقـراطية، بخـاصة في الـظروف الحرجة التي تواجه الوطن العربي بالمقارنة مع العـالم الثالث. فـإذا كانت الحقبـة النفطيـة قد غـرست تطلعات وانماط استهلاكية في صفوف أوسـع قطاعـات السكان، فـإن السؤال الذي يـطرح هو كيف يمكن اقناع الجماهير الشعبية بالمشاركة الديمقراطية في اتخـاذ القرار بعـد ان تشبعت بأنمـاط الاستهلاك المشار اليها؟ وبالتحديد هل يتصور ان تتقبل الـطبقة العـاملة الخيارات والنتـائج المترتبة عـلى التنمية المستقلة لو كان المطلوب تطبيقها بشكل ديمقراطي؟ اننا نميـل إلى تصور أن التنميـة المستقلة لا بد أن تستنفد مرحلة كاملة اذا كان المطلوب انجازها بشكل ديمقراطي، وهذه «المرحلية» ضروريـة حتى ولو كانت السلطة المعنية مهيأة لانجازها.

ويختلف اصحـاب هذا الـرأي مع مـا قيل من ان القـوى العربيـة التي تصدت لقضيـة التنمية خلال ربع القـرن الاخير لم تستفـد بما فيـه الكفايـة من التجربـة السوفيـاتية. وعنـدهم ان الخطأ لا يكمن في ذلـك، بل في المبـالغة في الاستفـادة من هذه التجـربة وفي الاكثـار من الاستشهاد ومحـاولة الاقتداء بها ـ وكان ذلك ـ دون ان يؤخذ في الاعتبار: الفـرق في طبيعة السلطة، والفشـل في القطاع الزراعي، والثمن الاجتماعي الذي دفعته التجربة السوفياتية. والمثال الذي يحضرنا هنا ان العراق في اوائل السبعينات أخذ بتجربة المزارع الجماعية في الاتحاد السوفياتي وذلك تحت تـأثره بـأدبيات تـرجع الى الثلاثينات، في وقت كان الاتحاد السوفياتي قد تخلى فيه عن تجربـة المزارع الجـماعية بـاتجاه مـزارع

الدولة. واستمر العراق يتخبط عشر سنوات حتى اكتشف ان الاتحاد السوفياتي تخلى عن التجربة.

وتبقى بعد ذلك ملاحظة تتعلق بالتنمية المستقلة وهي: الى اي حد ساهمت سيطرة الدولة وتدخلاتها في المجال الاقتصادي بشكل سلبي في الحياة الديمقراطية؟ وهنا يشار بوجه خاص الى الاقطار العربية التي تسمى تقدمية. ان هناك اقتناعاً بأن هذه التدخلات قد لازمها انقباض ـ لا انفراج ـ ديمقراطي ولكن تظل هذه القضية ـ مع ذلك في حاجة الى دراسة.

وأكد بعض المشاركين على أهمية الفكرة المركزية التي تضمنتها الورقة عندما حددت ان التنمية المستقلة هي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي لها بعدها الشعبي. وفي الوقت ذاته كان من المستحسن ان تبين الورقة من هي القوى الاجتماعية المؤهلة والقادرة على انجاز مثل هذه التنمية.

ان قضية التنمية تكتسب اهمية خاصة عندما تطرح على اساس الداخل اي على اساس الاستقلال، لأن هذا من شأنه ان يعيد اليها البعد القومي فلا تصبح اي تنمية مستقلة. لكن هذا كان لا بد وأن يستكمل مع طرح البعد العالمي، لأن المفهوم الاستقلالي للتنمية يتكامل مع العالم الاشتراكي والعالم الثالث. وأبدى المتحدث تحفظه على ان طرح مفاهيم الشمال والجنوب في هذا السياق يمكن ان يميع القضية في جوهرها، لأنه حتى لو تم التسليم بمحتوى هذه المفاهيم فينبغي الا ننسى اننا نطرح تقسيماً يتناول العالم.

وقد شغلت الندوة بقضية الشمال والجنوب فلاحظ بعض المشاركين انه اذا كنا نقصد بالشمال الدول الرأسمالية الغربية وبالجنوب العالم الثالث، فإننا بهذا نكون قد اعتبرنا الدول الاشتراكية كما لو كانت غير موجودة، أو ان ليس لها ثقل، وذلك في حين انها موجودة وذات ثقل. وفي الوقت نفسه فإذا قلنا ان دول العالم الثالث تقوم بينها روابط عضوية وان لها تعبيراً سياسياً تجسده حركة عدم الانحياز، فلا بد من التسليم بأن لهذه الحركة مواقف بازاء كلاً من المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. وهذا واقع يظهره الاقتراب.

المشكلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية

وفي هذا السياق بالذات لا ننسى ان موقف الاتحاد السوفياتي قد اصبح في الفترة الاخيرة سلبياً وذلك عندما يعتبر ان دول العالم الثالث ليست لها في مجال التنمية مطالب من المعسكر الاشتراكي وان مشكلتها ـ كل المشكلة ـ هي مع الدول الغربية. هذا، ونحن نعلم أنه في الستينات وفي أوائل السبعينات كانت الدول الاشتراكية كثيراً ما تصوت في الأمم المتحدة مع الدول الغربية ضد بعض ما كانت تطالب به دول العالم الثالث. وكان الانقسام في المعسكر الاشتراكي يبدو واضحاً عندما كانت كوبا تصوت مع دول العالم الثالث، بينما كانت المانيا الديمقراطية تصوّت مع بريطانيا وفرنسا. اذاً هناك مشكل. ومن ثم يتعين الا نبسّط الامور فنقول انه لا تناقضات بين المعسكر الاشتراكي ودول العالم الثالث، فهذا الاخير ما زالت له مطالب عند الدول الاشتراكية لم يحصل عليها بعد، الا ان هذا لا يعني انه يجب ان نعامل دول المعسكر الاشتراكي كما نعامل الدول الرأسمالية أو أن نذهب الى أن موقف الدول الاشتراكية هو بعينه موقف الدول الغربية. ولكن ما يتعين ايضاحه هو ان الدول الاشتراكية تتحمل مسؤوليتها عن الازمة العالمية.

وتبقى بعد ذلك قضيتان: **الأولى** هي انه يتعين ان نكون واقعيين تماماً عندما نشرع في المطالبة بالتنمية المستقلة وبضرورة ان تتم في الوقت ذاته في جو ديمقراطي وبمشاركة شعبية. وأهمية النظرة الواقعية هنا هي انه مهما حاولنا وبذلنا من جهد في تثقيف الناس بأنماط التنمية الاشتراكية والرأسمالية، فإن استجابتهم ستكون غير مواتية اي ليست في صف النموذج الاشتراكي، وهذا مرده الى ثقل هيمنة الثقافة الغربية. وعلى سبيل المثال ما الذي يستطيع أن يصنعه مثقف يساري في الريف المصري في مواجهة فيلم من الأفلام الامريكية؟

القضية الثانية: هي ضرورة ان تعالج قضية الديمقراطية بجدية. فإذا كان المقصود المشاركة الحقيقية للشعب فإن الحل الذي يحوز على القبول يبدو غير ممكن، لأن السؤال الذي سوف يطرح على الفور هو: هل نضحي بالديمقراطية ونسعى الى السلطة بأي وسيلة كانت ونفرض في الوقت نفسه اسلوباً معيناً للتنمية ام أننا نقول ان طموحنا في المرحلة الحالية هو ان تتحقق الديمقراطية طالما انه لن يكون هناك مستقبل اشتراكي في المنظور القريب؟

ومع موافقة بعض المشاركين على ورقة التنمية المستقلة وما تضمنته من شروط هذه التنمية وضماناتها المطلوبة، الا انه ثار تساؤل عما اذا كانت هذه الضمانات وتلك الشروط تشكل ـ بوجه من الوجوه ـ ترجمة جديدة لما كان يسمى في الستينات «بالطريق اللارأسمالي».

لكن بعض المشاركين اختلفوا مع هذا التصور وكان من اسباب الاختلاف ان مقولة التطور اللارأسمالي تستخدم في بلادنا كنوع من المحاكاة أو التقليد، وحتى الآن لم تدرس هذه القضية الدراسة الكافية. وان استخدام التطور اللارأسمالي كموضوع جاهز قد خلق مشكلة كبيرة، ومن هنا فالاصح ان يستخدم تعبير «التنمية المستقلة».

ان القول بتطابق المفهومين يواجهنا بتناقض فيما يتعلق بالسلطة السياسية التي تقود عملية التنمية. فقد طرح «التطور اللارأسمالي» من اجل ان يكون اطاراً لسلطة معينة، في بلدان العالم الثالث، هي سلطة الاحزاب والقوى الجديدة غير الماركسية، ومن ثم لا يستغرب بعد ذلك الا نجد هنا كلاماً في المضامين الاجتماعية والاقتصادية، اما التنمية المستقلة فهي التنمية التي تنسجم مع اوضاع العالم الثالث بالاستناد الى سلطة ديمقراطية ثورية، وليس من الضروري ان تكون هذه السلطة سلطة احزاب ماركسية.

والصعوبة التي تواجهنا حالياً في الفكر الاقتصادي هي ان القوى غير الماركسية تستخدم مصطلح «لا رأسمالي»، في حين ان القوى الماركسية تستخدم «طريق اشتراكي» أو «تحول اشتراكي» وتظل هذه مشكلة تتعلق بالناحية المنهجية لأن فيها مفاهيم ونظريات تؤدي الى الارتباك.

ويتكامل مع الرأي السابق الرأي القائل بأن التنمية المستقلة ليست هي الطريق اللارأسمالي الذي رددته بعض الكتابات الاشتراكية، فمن ناحية فإن اي شيء يعرف ايجابياً لا سلبياً (ما ليس كذلك)، ومن ناحية ثانية، فإن هذا المفهوم يتعين ان يسقط لأنه انما استخدم مرة واحدة لحالة فريدة هي حالة منغوليا التي كانت تواجه قضية الانتقال الى الاشتراكية دون ان تمر بمرحلة الرأسمالية. ففي

حالة منغوليا كان المجتمع متخلفاً وبفضل قيام الثورة الاشتراكية امكن الا تمر بمرحلة الرأسمالية. ولكن هذا تم بتأثير عامل خارجي. ولا مجال لأن نقول انه يمكن ان تسلك بلادنا طريق التطور اللارأسمالي في حين ان فيها رأسمالية. وفي جميع الاحوال لا توجد ثورة حقيقة الا اذا كانت نابعة من الشعب ويقودها الشعب، وأي عامل خارجي لا يمكن ان يكون بديلاً عن الاعتماد على النفس، ويتعين الا نعلق مشاكلنا على علاقة خارجية.

ولكن اذا صح ان البرجوازية لا تستطيع حتى ان تنهض «بتنمية رأسمالية مستقلة» فما هو دورها؟ وما هو الموقف منها؟

عن السؤال الأول طرح رأي مفاده ان الدور الذي تلعبه الفئات الوسطى لتنمية قوى الانتاج لا يمكن ان يتم الا اذا وجد في اطار عام اشتراكي، ولكن اذا وجد في اطار أوهام خطة برجوازية فسوف تلعب البرجوازية الوطنية دوراً سلبياً. ولا بد من التذكير هنا بأن التوسع في التأميم في الدول التي نسميها الدول التقدمية لم يكن عن رغبة في بناء الاشتراكية بل الاستفادة من التأميم لدعم مواقع الطبقة الجديدة.

وعن السؤال الثاني، فإنه لما كانت البرجوازية طبقة غير متجانسة في مصالحها وفي العديد من مواقفها، فإن من مصلحة كل حزب ثوري ان يوسع نطاق تحالفاته الى ابعد حد، وان تحديدنا للطبقات والفئات التي تستفيد من التنمية لا يعني استبعاد طبقات وفئات اخرى، وانما يتم التعامل مع هذه او تلك مرحلياً ووفقاً للظرف السائد.

وثمة ملاحظة مؤداها ان الحركة التقدمية العربية بما فيها من ماركسيين وقوميين ساهموا، بشكل او بآخر، وفي صفوف الجماهير في استشراء عدد من الاوهام حول نمط التنمية الذي عرفناه خلال ربع القرن الاخير. ذلك ان ما قدم الى الجماهير باعتباره تنمية كان في جوهره التنمية البيروقراطية ذات الامتيازات الطبقية، هذا على الرغم من ان هناك فرقاً جذرياً بين التنمية أو التأميم كوسيلة الى التنمية الديمقراطية المستقلة وكمدخل الى بناء الاشتراكية، وبين توسيع قطاع الدولة ليتجاوب مع احتياجات فئات اجتماعية عملت على توسيع هذا القطاع ليكون سبيلها الى الارتقاء الاجتماعي. ولكن الذي حدث بعد ذلك هو انه على امتداد الفترة المشار اليها نشأت برجوازية جديدة، ولم يكن هذا من الاشتراكية في شيء، لان الاشتراكية بصفتها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج لا يمكن ان نقرنها سلفاً وعلى الدوام بملكية الدولة، فما هو جوهري في بناء الاشتراكية ليس عملية السيطرة على قمم الاقتصاد وانما قيادة عملية التراكم الأولى والسيطرة على الموارد الأولية. وهذه القضية ـ على هذه الصورة ـ لن تكتسب اهميتها الا اذا نقدت القوى التقدمية العربية نفسها ونقدت التجربة الماضية التي طوعت قطاع الدولة لطموحات تلك البرجوازية الجديدة التي تحدثنا عنها، وهي طموحات لا علاقة لها لا بدور الدولة في التنمية الوطنية الديمقراطية، ولا بأي شكل من اشكال التأميم بهدف بناء الاشتراكية.

والى جانب الآراء التي سبق عرضها ابديت ملحوظة مؤداها انه طالما ان الندوة قد اختارت موضوعاً مركزياً هو أزمة اليسار، فإن التوغل في مناقشة قضية التنمية قد يكون سابقاً زمنياً لأوانه،

وفي هذا طرح رأي مفاده أن الموضوع الأساسي للندوة هو أزمة اليسار والمشاكل التي يعانيها، صحيح ان الموضوعات المطروحة مهمة وأساسية ولكنها لا تتناسب مع المشكلة المطروحة، ومن هنا يرى اصحاب هذا الرأي ان التنمية موضوع قرار سياسي قبل ان تكون اي شيء آخر، وبالتالي، فإنه في ظل الوضع الحالي الذي يواجه الحركة الثورية تبدو هذه الحركة غير قادرة وغير مؤهلة لأن تجيب اجوبة حاسمة على التنمية القائمة في الاقطار العربية، وربما امكنها ـ على أحسن تقدير ـ ان تحاول الحد من سلبيات موجودة، وقد ننجح في ان نحول دون وقوع ما هو أسوأ. ولكن في ظل المرحلة النفطية التي نعيشها وفي ظل الاحتواء الامبريالي وما يرتبط به من تراجع وتدهور سياسي يعاني منه اليسار نفسه، فإن المتصور ان نتقدم ـ فيما يتعلق بموضوع التنمية ـ بأمور اكثر تواضعاً وان نساهم كحركات سياسة تقدمية أو كأفراد في تقديم الحل الأفضل والمتاح مرحلياً.

وتطرق بعض المشاركين الى الحديث عن التنمية وتجاربها المختلفة في بعض الاقطار العربية، فثمة بعض قضايا تتعلق بمنطقة الخليج:

القضية الأولى: هي ان هذه المنطقة هي بؤرة ما اصطلح على تسميته «بالحقبة النفطية»، فهناك تم خلق انماط استهلاكية تتسم بالشراهة وبمبالغات شديدة، وهذا الأمر من شأنه ان يعود بمردود سلبي للغاية على امكانية قيام اي عملية انمائية.

القضية الثانية: هي ان اقطار الخليج تواجه موقفاً من العمل، وهذه المشكلة تبدو أكثر من مجرد مبالغة في السلوك الاستهلاكي. فإذا اضفنا الى آثار الحقبة النفطية ان المنطقة توجد فيها كل انماط الانتاج السابقة، فسوف نرى ان الحصيلة هي أن المواطن هناك يعيش حالة تنعكس آثارها على مسلكه السياسي بمعنى ان المواطن ـ ومع ما للدولة من قوة مهيمنة كجهاز ـ اصبح يعتمد على الدولة في كل شيء، واصبح يتوقع منها ان تقدم له كل شيء، دون ان يساهم في الوقت ذاته ـ وبالمقابل ـ في عملية التنمية، وفي هذا السياق تتمكن الدولة من ان تؤثر في المواطن.

هكذا واجهت القوى السياسية التقدمية ـ على سبيل المثال في الكويت ـ مأزقاً اثناء الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت هناك. فقد كان السؤال في صفوف هذه الحركة ما الذي في وسع الحركة التقدمية ان تطرحه كبرنامج في موضوع التنمية؟ هل نراها تطرح المطالب التقليدية في برامج التنمية مثلاً عن التصنيع؟ ان هذا قد لا يكون المدخل السليم في الوقت الراهن، لأن التصنيع يعني زيادة الانفاق بما يستتبع ذلك من زيادة الاعتماد على النفط، ومن زيادة استيراد اليد العاملة، هذا يستوجب ايضاً زيادة انتاج النفط. وفي الوقت نفسه، فإن عملية التصنيع في الوقت الراهن تعني اضافة عوامل جديدة لمزيد من الارتباط بالسوق الرأسمالي وذلك اضافة الى الوشائج الاخرى التي تربط اقتصادات بلدان الخليج بالاقتصاد الرأسمالي (ويدخل في ذلك بداهة موضوع الاستثمارات وموضوع الفوائض وهذا ما تهتم به الدول الرأسمالية بسبب ضعف القاعدة الانتاجية في المنطقة المشار اليها).

ولكن اذا لم يكن برنامج التصنيع مطروحاً، فهل يطرح الوطنيون والتقدميون برنامجاً يصحح مسار الاستهلاك وتوجهاته بما قد يعني ذلك من تقليص انتاج النفط؟ لكن مثل هذا البرنامج قد يتطلب مثلاً رفع سعر الكهرباء ما دام الانفاق على الكهرباء يشكل بنداً ضخماً من بنود الانفاق.

ولكن اي محاولة لرفع سعر الكهرباء ستواجه بمقاومة من المستهلكين بما فيهم الطبقات الشعبية ذاتها.

وعند هذا الحد لا يتبقى الا أن تطرح القوى التقدمية برنامجاً يقوم على التنمية المشتركة لمنطقة الخليج. ولكن هنا سوف تواجه القوى الوطنية الازمة الاقتصادية الراهنة، وسوف تستعيد ايضاً فشل التجربة السابقة، وعدم ثقة المواطن الخليجي في التجربة المشتركة سواء على مستوى اقامة وحدات انتاجية مشتركة أم على مستوى السوق العربية المشتركة. كل هذا فضلاً عن المشكلة التي يمثلها غياب نموذج أو تجربة يمكن ان يدافع عنها بالكيفية التي تنجح في تقديم تصور تنموي مقبول للمواطنين.

والمسألة بعد ذلك مطروحة برمتها في قطر كالكويت، فالناس يسألون القوى الوطنية والتقدمية ماذا تريدون؟ وبالطبع يمكن الاجابة عن هذا السؤال برفع الشعارات التقليدية عن تطوير القاعدة الانتاجية وتصنيع البلاد، وتجد بعض هذه الشعارات رواجاً ولكن يصعب ان تروج في منطقة الخليج ككل.

وبعد فهذه مشكلة عملية تلح بشدة على القوى التقدمية وقد ازداد الحاحها خصوصاً بعد الذبذبات التي حدثت في سوق النفط.

وقد طرح بعض المشاركين تجربة عملية اخرى في قطر عربي آخر هو تونس، ففيها يتعلق بالتنمية المستقلة فهي ليست أمراً هيناً. فقبل كل شيء يتعين ان يتخذ قرار مستقل لتكون التنمية المستقلة، ولكن عندما يبدأ التنفيذ فهنا تكثر التدخلات والتأثيرات من قوى في الخارج لها اعوانها في الداخل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عندما نقول تنمية مستقلة فلا بد من أن نسأل في أي خريطة طبقية وفي أي محيط يتم انجازها؟ هل في لبنان ام الكويت أم تونس؟ ومن دون الاجابة عن هذا السؤال، فإن اتخاذ القرار بالتنمية المستقلة قد يكون له مردود معاكس. فلا بد اذاً من الاعتراف بأن هناك نماذج للتنمية في كل قطر دون أن يلغي هذا الاعتراف أهمية التعاون بين الاقطار العربية في المشاريع المشتركة على أساس من الاستقلال السياسي.

وموضع المناقشة هنا ليس هو محتوى التنمية المستقلة، اذ لا خلاف عليه، ولكن امام الصعوبات الجمة التي تواجه عملية التنمية يبدو اننا مطالبون بتحديد هذا الموقف العملي الذي يكون مدخلاً للتغلب على هذه الصعوبات، وهذا الموقف يتمثل في عنصر النضال من اجل اختيار التنمية المستقلة، ومن أجل خلق نماذج للتنمية، وفي الوقت ذاته من أجل صد الاخطار التي هددت الاستقلال السياسي وما اكثر ما خسرنا في هذه الساحة.

واستمراراً في البحث عن مواقف عملية تتكفل بربط فكرة التنمية بالديمقراطية يتعين الالتفات إلى أن الجماهير لا تستوعب في العادة المقولات الفلسفية والنظرية عن الديمقراطية والاشتراكية... الخ. ولا بد من طرح مفاهيم بسيطة كأن نقول: ان الاستقلال ـ والجماهير تعرف الاستقلال لأنها خاضت معاركه ـ يعني تغيير العلاقات في المجتمع، ثم تغيير نوعية الحياة في هذا المجتمع. وعند الحديث عن تغيير العلاقات في المجتمع لا بد من الاشارة الى ان هذا الأمر ينطوي على محتوى اخلاقي وعلى احترام لطموحات الجماهير. حينئذ يمكن ان نطرح على الجماهير فكرة ان الديمقراطية في

مرحلتها الأولى تعني اختيار نموذج التنمية، واختيار هذا النموذج هو الديمقراطية في ارتباطها بالتنمية. وهنا يمكن ان نتفادى اللوم الذي يوجه الى العرب حين يقال لهم ان التنمية عندهم تتم من اعلى في حين انها في الغرب تتم من الشعب.

وفي هذا السياق يتعين ان نتصدى لمقولة كثيراً ما تتردد وهي ان التنمية قد فشلت في الواقع العربي، لكن الاصح ان يقال ان القرار المستقل قد ضاع، ولكن أياً من التجارب التنموية لم تفشل. ما زال هناك في مصر من يدافع بقوة عن تجربة الستينات، كما انه اذا عرضنا لتجربة تونس بشيء من التفصيل فسوف نرى ان اختيار التنمية في تونس لم يكن عملاً فوقياً، فعندما حقق الحزب الاستقلال لم يكن له برنامج، لكن الحركة العمالية كونت لجنة وأعدت مشروعاً متكاملاً للتنمية الاقتصادية وتطوير الحياة الاجتماعية بعد الاستقلال. ولم يكن هذا العمل من قبل اختصاصيين (تكنوقراطيين)، وانما وزعت الآراء على اتساع البلاد، ثم عقد مؤتمر اعتيادي للحركة تم التصديق فيه على المشروع، فأصبح مشروعاً «للاتحاد العام للشغل» لعام ١٩٥٦. اذاً المشروع نابع من مؤتمر عمالي بعد اجازته من القواعد العمالية فهذا كان يمثل المرحلة الأولى من الاختيار، وكانت ديمقراطية، وكانت كذلك لأن آلاف البشر ساهموا في وضع البرامج في كل منطقة في اجتماعات استشارية ونشأت حالة من تسييس الجماهير تتجاوب مع طموحاتها. فالتنمية اذاً اداة للديمقراطية، لكنها ليست مجرد صورة فوتوغرافية للديمقراطية الموجودة هنا أو هناك في الوطن العربي فهذه ديمقراطية النخبة.

وما حدث بعد ذلك معروف، فقد تم التشنيع على مشروع التنمية هذا، وكانت الضربة الأولى التي وجهت الى الطبقة العاملة هي تقسيمها، وانزلقت السياسات التي اتبعت بعد الاحتلال في طريق الارتباط بالشركات الأجنبية، وبرهن كل هذا على فشل السياسة الليبرالية التابعة. ولكن على الرغم من كل شيء ما زالت في تونس قوى - وان تكن جديدة في معظمها - الا انها تمثل صحوة حقيقية: تعرف الايجابيات التي تحققت في عقد الستينات وتعرف للقيادات التي تصدت لهذا العمل دورها، ومن هنا لا يفيد قضية التنمية المستقلة ان يقال انه لا بد من أن تتهيأ الظروف من أجل الديمقراطية والاشتراكية، لأنه كيف تتهيأ هذه الظروف من دون مواجهة القوى التي تقاوم التنمية المستقلة، ويدخل في هذه المواجهة استعادة التجارب التنموية التي تمت.

وثمة تجربة اخرى من تجارب التنمية في البلدان العربية التي لا تزال تتمسك بشعار الاشتراكية جرى طرحها ونقدها وهي التجربة الجزائرية. وابتداء لاحظ بعض المشاركين انه في البداية يتعين بحث الظاهرة انطلاقاً من داخل التجربة فلا يكتفى في تحليلها بالهجمة الامبريالية أو سياسات الرجعية، كما لا يعتمد في تحليلها على ما يشار اليه - وهو صحيح - من وسائل الاعلام الغربية، فكل هذا لا يكفي، ذلك أن بعض الازمات ترجع الى نقاط ضعف بنيوية أو الى اخطاء في تطبيق النظرية، أو الى ممارسات خاطئة من قبل السلطة المعنية ذاتها وما في داخلها من تناقضات. وفي الوقت نفسه فإن توفير الشروط الفنية والاحتفال بالنظرية أو الاغراق في التجريد لا يساعد على فهم ما حدث طالما ابتعدنا عن العنصر الانساني الذي هو هدف التجربة وموضوعها.

وعلى سبيل المثال فقد خلقت تجربة الجزائر آمالاً ضخمة وكان هدف التجربة عظيماً، اذ امت

أخصب الاراضي التي كانت في أيدي المعمرين الغربيين وتمكن الفلاحون من تسييرها. وكان المقصود من توزيع هذه الارض اشاعة نوع من العدالة لمصلحة الفلاحين الذين تحملوا العبء الاكبر في الثورة الوطنية. لكن الحرص الشديد على توفير الشروط الفنية الكفيلة بنجاح التجربة اسقط ـ في الوقت ذاته ـ بعض القضايا التي أدت الى افراغ التجربة من مضمونها. فقد اشترط مثلاً ان العمال الذين يكون لهم الحق في التسيير يجب أن يكونوا من المقيمين في المزرعة فترة معينة. معنى هذا ان العمال الذين ينطبق عليهم هذا الشرط كان لا بد ان يكونوا من العمال المتعاونين مع المعمرين في الوقت الذي كان المعمرون قد غادروا الجزائر. ومعنى هذا حرمان الفلاحين سكان المناطق المحرومة من الاستفادة من هذه التجربة. وقد اشاع هذا الحبوط في صفوف الفلاحين، لأن المستفيدين من الارض قد اصبحوا: اما عناصر من غير الفلاحين او من المتعاونين، ونورد امثلة اخرى:

ـ تعيين مدير فني تنتدبه الحكومة في وقت لم تكن هناك اطارات فنية في الجزائر، فكثيرون لم يكونوا على خبرة عملية بظروف الزراعة، على الرغم من ان العديد منهم لم تكن هناك شبهة على توجيههم الاشتراكي.

ـ إنشاء ديوان وطني يسهر على تجنيب الفلاحين تقلبات السوق، لكن هذا الديوان أعطى صلاحية ان ينفرد وحده بحق تسعير الحاصلات الزراعية، وهكذا.

فمثل هذه التجارب كان من المفروض ان تبحثها الندوة لأن دراستها تحررنا من القيود التي تكبلنا في زمن يتعذر فيه ـ لأسباب مختلفة ـ تواصل الحوار بين القوى الوطنية في الاقطار العربية.

قضية اخرى ترتبط بالتنمية وهي قضية الاجيال الشابة. ان هناك احساساً بأننا ـ أي جيلنا ـ لا نزال أسرى قوالب جامدة وتصورات تباعد ما بيننا وبين الاجيال الجديدة. فما هي نوعية تفكيرها؟ وما هي مطالبها، وأساليب الخروج من أزمتها؟ هذه الاجيال تجد المنافذ مسدودة، مع ان لديها الكثير مما نفكر فيه أو نريد ان نطرحه. فإذا كنا نتحدث عن المشروع الحضاري فلا بد من ان نتعرف على واقع هذه الاجيال التي تشكل نسبة كبيرة من السكان.

وفي ضوء هذه المناقشات تقدم كاتب الورقة بالتعليق الذي نوجزه فيما يلي:

ان الورقة المقدمة على درجة عالية من التجريد والتعميم وهو أمر مطلوب ومقصود تمليه الحاجة الى وجود نسق مرجعي يحكم خطواتنا التكتيكية ومطالبنا اليومية وتوجهاتنا، وفي اطار هذا النسق يمكن ان تبدأ مناقشة حول كيف توجد تنمية مستقلة وما هي عناصرها؟ وفي النهاية ليس الهدف وضع يوتوبيا ولا نموذج صالح للتطبيق في البلاد المختلفة، لأن محاكاه اي نموذج غير مجدية ولأن لكل ثورة ظروفها المحددة: لها قوانين عامة واخرى خاصة، وفي اللحظات الثورية قد يكون للظروف الخاصة الغلبة على القوانين العامة. اذاً النسق الذي تسعى الورقة الى تقديمه هو نسق عام ومجرد وليس المقصود ان يطبق كما هو، أو يستخلص منه على الفور برنامج سياسي ومرحلي.

من هنا يمكن ان نطرح النقاط التالية:

النقطة الأولى: ان مفهوم التنمية كما تطرحه الورقة لا يتعلق بالجانب الاقتصادي ولا بقوى

الانتـاج أو حتى بعلاقـات الانتاج فقط، وانمـا يتعلق أيضاً ـ وفي الـوقت ذاته ـ بـالبنـاء العلوي لأنـه مشروع مجتمعي والمجتمع متكامل في حركته. وما لم يـوجد المشروع المجتمعي فـلا محل للكـلام عن التنمية، فمن الممكن ان يحصل تصنيع، ويمكن ايضاً ان تحصل تنمية زراعية كما حدث في الهند لحل مشكلة المجاعات. ولكن تظل هذه الانجازات محدودة زماناً أو مكاناً أو قطاعياً، في حـين ان التنمية الشاملة يمكن أن تستوعب كل هذه الظاهرة، ذلك ان مظاهر القهر التي تقع علينا تأخذ شكل عملية تنميط رأسـمالي من شأنها ان تقضي عـلى اي تمايـز حضاري أو قـومي لكل شعـوب العالم وهـذا هـو المفهوم العام جداً للتنمية.

ولقد سمعنا كثيراً عن التكنولوجيا، لكن هذه القضية مطروحة خطأ. فلن تكون لنا تكنولوجيا الا اذا بنى العـرب لأنفسهم قدرة وطنيـة على التعـامل مـع العلم والبحث والابداع التكنيكي الـذي يتلائم مع متطلباتنـا واحتياجـاتنا، بـل ان من الصعب على الكثـير من الاقطار العـربية ـ وحتى عـلى مصر ـ ان تبني قاعدة علمية او تكنولوجية تكون على مستوى قوة القـواعد التكنـولوجيـة الموجـودة في العالم، ولكن يمكن ان توجد هذه القاعدة العلمية والتكنولوجية على مستوى الأمة العربية كلها.

اما عن مفهوم الديمقراطية في علاقته بالتنمية فهو أكبر من مجرد احترام حقوق الانسان، لأن ما هو مطلوب ان يصبح الانسان فاعلاً في حياة المجتمع ويكتسب دوره في اتخاذ القرارات، وان يصبح البشر مواطنون لا رعايا حتى ولو كان الراعي صالحاً.

النقطة الثانية: ان هـذه التنميـة المستقلة هي بـالضرورة فـترة الانتقـال نحـو الاشـتراكيـة، والاشـتراكية ليست هي القـطاع العام. في الـوقت نفسه لا نعتـبر ان القطاع العـام ليس دليـلاً عـلى الاشتراكية. ولكن كارل ماركس تحدث عن ملكية اجتماعية هي أحد اشكال ملكية الدولة، بمعنى انه من المتصور ان توجد اشكال أخرى من الملكية الاجتماعية داخل المجتمع الاشتراكي، وخصوصاً في المجتمعات النامية، لأن عدم وجودها يمكن ان يزيد من امكانية بطش السلطة ويفاقم من انخفـاض كفاءة الاداء الاقتصادي، وانه، على العكس من ذلك، عندما تقام مشروعات ضخمة تملكها الدولة ثم يكتشف ان اداءها منخفض، فإنه يمكن في هذه الحالة ان تنـظم هذه المشروعـات في شكل قـابل لأن يلعب فيها العمال والمهندسون دوراً في ادارتها.

اذاً التنمية هي أولاً وقبل كل شيء معركة مستمرة في كـل لحظة وتنـطوي على التحـدي. ومن ثم فإن تصور ان يقوم تعاون مع الغرب من اجل هذه التنمية تصور فيـه مسخ كـامل لمفهـوم التنمية المستقلة. ونتفق هنـا مع المـداخلات التي أشـارت الى حجم التحديـات والى الضغوط المـركـزة التي يواجهها الوطن العربي. ومن أجل هذا يتعين طرح مفهوم المشاركة ودور الجماهير، ويمكن ان نضرب مثلاً لذلك انه في حـرب التحريـر الشعبية الجيش وحـده لا يكفي، ولكن لا بد ان يسلح الشعب، فالقطاع العام كالجيش النظامي يمكن ان يستوعب ويحاط به ومن ثم يتعين ان يعبأ الشعب كله.

النقطة الثالثة: هي ان الجماهير مشوهة الوعي فعلاً، وظاهرة التشويه هذه تشملنا كيسار، كـما تشمل اليسار العالمي ايضاً. فقد استقر في اذهاننا ان الاشتراكية دولة تتملك، وتقيم المصانع، وتنشر التعليم، وتعيد توزيع الدخل القومي. لكننا ننسى انه في بلد رأسمالي مثل كوريا الجنوبية تـوجد اكـثر

قوانين الاصلاح الزراعي جذرية وكانت من العناصر الأساسية في نجاح سياسة التصنيع، فهذه اجراءات يمكن ان تقع ضمن اطار المجتمع الرأسمالي لكنها لا تكفي وحدها في الاطار الاشتراكي.
ومن ثم، فإنه فيما يتعلق بما يتعين تقديمه للجماهير فإنه يمكن ان تقبل باستهلاك مادي أقل اذا قدم لها في المقابل احتياجات غير مادية ترضيها مثال: الشعور بأن الفرد يبني بلده، وأن له صوتاً في ادارته، وان كرامته في النهاية مصونة، فمثل هذه الأمور تعوّضه عن اشياء كثيرة وتحمله على التضحية.
وباختصار عندما تدخل الجماهير التنمية الشاملة التي نتحدث عنها، وعندما يقدم لها زاد ثقافي غير ما يطرح في اجهزة الاعلام فإن وعيها يمكن ان يتطور ويمكنها بالتالي ان تتجاوز المعيشة فيما هو آت لكي تتبنى مشروعاً طويل الأجل.

النقطة الرابعة: عن الطبقات التي يمكن ان تتبنى هذا المشروع. انها الطبقات الشعبية: العمال والفلاحون والمهمشون، وايضاً الطبقات التي طال حرمانها ولها مصلحة اكبر في التغيير.

وهناك ايضاً القطاعات الواسعة التي نسميها بمفهوم غير محدد البرجوازية الصغيرة التي هي بعيدة جداً عن مفهوم البرجوازية الصغيرة عند ماركس، والتي عنى بها اهل الصناعات الحرفية والمزارع الذي يمارس الملكية والعمل في آن واحد. فالبرجوازية الصغيرة بتعريف القرن التاسع عشر أضيق من أن تعبّر عما نسميه في بلادنا البرجوازية الصغيرة. فهؤلاء ـ عندنا ـ أناس من أصول اجتماعية فقيرة حصل لهم حراك اجتماعي، بمعنى ان مداخيلهم زادت أساساً عن طريق التعليم مثل صغار الموظفين، كما ان بعضهم يمارس هامشياً شكلاً من اشكال الملكية.

وفي الوقت نفسه هناك صغار الرأسماليين وهؤلاء يجب الا ندخلهم في البرجوازية الصغيرة لأن البرجوازية ـ كما هو معروف ـ ليست طبقة واحدة وانما تتعدد مستوياتها بين كبير وصغير، وفي داخلها تناقضات يجب الاستفادة منها، وعلينا ان نجتذب من نستطيع اجتذابهم الى المشروع الذي تطرحه القوى التقدمية العربية، فلا نخاف من ذلك طالما ان المشكلة ليست مشكلة قيادة وانما وجودهم أو عدم وجودهم.

ويتفرع عن مشكلة الطبقات ان اوضاع هذه الطبقات واهدافها ودرجة وعيها ستكون في تحرك مستمر خلال هذه الفترة (الانتقالية). ففي البداية يمكن ان تكون البروليتاريا قليلة العدد ومحدودة التأثير. ولكن اذا زاد الانتاج وكان جزء منه انتاجاً صناعياً فإن حجمها سيزيد مع زيادة الانتاج وسوف يتزايد بالتالي وزنها الاجتماعي ودورها في التحالف وسوف يجد فكر الطبقة العاملة باعتبار ان الماركسية هي فكر الطبقة العاملة المجال ليتسع وينتشر.

وتبقى بعد هذه النقاط عدة ملاحظات تتصل بالموضوع:
١ ـ **عن الطبقات المستفيدة من التنمية:** يجب الا يستقر في الذهن ان الطبقات المستفيدة من التنمية المستقلة تبدأ من مستوى البرجوازية الصغيرة فما دونها. لأن هناك شرائح من البرجوازية التي تسميها الفئات الوسطى من الاساتذة والمهنيين الذين يعيشون ـ بمستوى الدخل ـ في مستوى برجوازي ولكن يمكن ان تجذبهم ـ على المستوى الفكري ـ قضية تحقيق المشروع الشعبي فينضمون الى الطبقة العاملة (تجربة الصين وعودة العلماء اليها بعد قيام النظام الجديد).

٢ ـ عن الدول الاشتراكية وقضية التنمية: فيما يتعلق بالملاحظات التي ابديت حول موقف الدول الاشتراكية من قضية التنمية (او المشكلات الاقتصادية) في العالم الثالث، هنا يلاحظ ان وضع النظام العالمي كما ينعكس في التجارة العالمية يبين ان مساهمة السوق الاشتراكية في التجارة الدولية هي في حدود عشرة في المائة. وليس هذا عائد الى ان الدول الاشتراكية أقل في التصنيع، ولكن لأن النظام الاشتراكي يعطي الأولوية للاحتياجات المحلية وموجه الى الداخل اكثر مما هو موجه الى الخارج. وبالنسبة الى العالم الثالث فإن ٥ بالمائة من تجارته تتم مع الدول الاشتراكية.

وترتيباً على هذا يتعين على العالم الثالث ان يتخذ الموقعين التاليين في آن واحد:

ـ في مفاوضات العالم الثالث مع الدول الاشتراكية، فإن العالم الثالث مطالب بأن يحدد ما هي الأشياء التي يطلبها من هذه الدول؟

ـ مع الدول الرأسمالية تتأكد التنمية المستقلة في مواجهتها، فالحاصل ان اي تبادل بين دولة رأسمالية ودولة من العالم الثالث هو تبادل غير متكافىء. ويمثل هذا التبادل وسيلة سحب الفائض الاقتصادي من العالم الثالث الى قلب النظام الرأسمالي.

٣ ـ عن تأكيد المضمون الحضاري للاشتراكية ولعملية التنمية: لا بد من التأكيد على مفهوم الاشتراكية كظاهرة حضارية لا يمكن اختزالها الى نظام تخطيط أو تنمية. وعندما نجحت ثورة تشرين الأول/ اكتوبر في روسيا أعلن لينين ان حضارة جديدة قد ولدت، لكن هذه الحضارة لم تولد لأن الاتحاد السوفياتي هو من الناحية الحضارية جزء من اوروبا.

وفي الوقت نفسه نحن كعرب لنا تاريخ وحضارة يمكن ان يوظفا لصالح بناء مجتمع شعبي ومتقدم مختلف عن المجتمع الرأسمالي ليس في علاقات الملكية فحسب، وانما في اسلوب حياته ونمط انتاجه وفي نمط ابداعه الفني والادبي. هذا المجتمع المتميز بمواصفاته تلك لا يعني انه لا يأخذ عن الآخرين، لكن ليس المطلوب ايضاً ان يلجأ الى محاكاتهم، لأنه اذا كان هدفنا من التنمية محاكاة الآخرين فمعنى هذا اننا نكافح من اجل هدف لن نصل اليه. وعلى سبيل المثال هناك استحالة لأن يصل اي شعب من شعوب العالم الثالث أو يتوهم ـ أنه تعميم مستوى الاستهلاك المادي الامريكي على مستوى العالم الثالث كله ـ لأن هذا المستوى ينطوي على قدر هائل من التبديل ولو تم تعميمه لما كفته كل موارد الارض. في الوقت نفسه ما زال الناس في الغرب يشعرون بأنهم غير سعداء وهذا يفسر الاستهلاك الواسع للمهدئات والمخدرات والخمور.

وواقع الأمر اننا ما زلنا في بلادنا غير متنبهين الى المضمون الحضاري للاشتراكية وبالتالي للتنمية، وعلى سبيل المثال ما زال اليسار عندنا بعيداً عن الاهتمام بقضية البيئة على الرغم من أن هذا الاهمال، والتجاهل يضع في الواقع قيداً على أي نمو اقتصادي وعلى اي تنمية شاملة (امثلة: ارتفاع كبير في نسبة التلوث ـ تجريف الارض ـ تلوث البحر. . . الخ). معنى هذا ان قضية البيئة هي قضية سياسية واجتماعية وطبيعية، هي قضية تدخل في مفهوم الاشتراكية كحضارة. واذا كنا قد أكدنا على ان للعرب تاريخاً وحضارة فإن هذا لا يعني الانكفاء على الذات بل يعني ان نتربى في الحضارة العربية ونثور عليها من الداخل.

القِسْمُ السَّادِسْ

تضَاريسُ الخَريطَة الطَبقِيَّة في الوَطَنِ العَرَبيِّ

الفصل العاشر
تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة إجمالية - نقدية

د. محمود عبد الفضيل (*)

تكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع والعلاقات الطبقية في البلدان العربية على ان الاوضاع والمواقع والعلاقات الطبقية في البلدان العربية هي أوضاع انتقالية ومتحركة، نتيجة التحولات العميقة التي لحقت بالهياكل الطبقية وعلاقات الانتاج خلال الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى يومنا هذا. ولذا، يصعب الحديث عن هياكل وعلاقات طبقية مستقرة وثابتة. . . فمعظم المواقع والعلاقات الطبقية هي في حالة تشكل وتداخل وتبادل بين القديم والجديد، بين العلاقات «ما قبل الرأسمالية» حيث أشكال الترابط والتضامن على أسس «قبلية» «وطائفية» و«عشائرية» و«خدمية»، وبين الأوضاع والعلاقات الجديدة التي تتشكل بفعل علاقات الانتاج الرأسمالية الحديثة وأنماط التقسيم الدولي للعمل.

ان دراسة واستيعاب انماط التداخل والتزاوج بين الأنماط الانتاجية القديمة والجديدة، تشكل التحدي الرئيسي الذي يواجه القوى والحركات التقدمية في الوطن العربي في محاولتها لفهم حركة الواقع الاجتماعي واستيعاب تعرجات وتداخلات خريطة الأوضاع والمواقع الطبقية العينية بعيداً عن التصورات النظرية المجردة والقوالب الفكرية الجامدة.

ويضاف الى هذه التعقيدات ارتباط التحولات في الهياكل والعلاقات الطبقية في البلدان العربية بالدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي والاندماج في التقسيم الدولي للعمل على الصعيد الخارجي، والدور الذي تلعبه الدولة الحديثة في مجال التنمية والتحديث على الصعيد الداخلي، في تشكيل واعادة صياغة الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمع العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

(*) استاذ اقتصاد في جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية في القاهرة ـ مصر.

(١) حول هذه النقطة، انظر:

Elisabeth Longuenesse, «Structures sociales et rapports de classes dans les sociétés du proche-orient arabe,» *Peuples méditerranéens,* no. 20 (juillet-septembre 1982), p. 168.

اذ ان علاقات التداخل بين هياكل وأنماط انتاجية متعددة تصنع جوهر فترة انتقالية محددة. وهنا لا تكفي التوصيفات النظرية والتحليلية المجردة، بل يجب البحث عن الترابط العيني والجدلي بين الهياكل المختلفة وطبيعة الصراع والتفاعل والتأثيرات المتبادلة بينها.

وقد يكون من غير المبالغ فيه القول بأن الابنية الطبقية في معظم البلدان العربية تمر بمرحلة انتقالية هامة ممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن، حيث تجرى عملية اعادة صياغة مستمرة للمراكز والاوزان النسبية للقوى الاجتماعية وللعلاقات الطبقية في المجتمع العربي. وبالتالي، لا يمكن الحديث بعد عن «خريطة طبقية مستقرة» لكل بلد عربي على حدة، وبالتالي للوطن العربي ككل.

فالمنطقة العربية تشهد عملية اعادة تشكيل واسعة للبنى الاجتماعية والاقتصادية، اذ اننا نلاحظ ان الاوضاع والمراكز النسبية لطبقات تقليدية مثل «الارستقراطية الزراعية» The Landed Aristocracy، «والصفوة التجارية التقليدية» The Mercantile Class، التي كانت طبقات سائدة ومتنفذة في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، هي آخذة في التدهور لحساب طبقات جديدة صاعدة.

كذلك هناك تطورات هامة لحقت بالطبقات الاجتماعية العريضة عند أسفل السلم مثل «صغار المزارعين الكفافيين» من أصول قبلية، وأرباب الحرف والصنائع في المدن. يصاحب ذلك النمو البطيء للطبقة العاملة الصناعية، ونمو أعداد «اشباه البروليتاريا» في المدن العربية على النحو الذي سوف نفصله فيما بعد.

ولعل أهم ما تتميز به الأوضاع والعلاقات الانتقالية في الوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ان الجديد يحمل في ثناياه العديد من ملامح القديم، حيث ان عمليات الفرز الطبقي داخل التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية ما زالت عملية غير كاملة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية.

وقد عبر عن هذه الوضعية صالح الحاجي والهاشمي الطرودي (تونس) على النحو التالي:

«ان هذا الوضع الذي تهيمن عليه البورجوازية الجديدة والذي يحمل القديم ولكن لا يهيمن عليه الجديد... وهو وضع متأزم يتجه ـ رغم التنازلات الظرفية ـ موضوعياً وذاتياً نحو القطيعة لا في المستوى الاقتصادي الذي يمثل المظهر الصارخ من التناقض، وانما أيضاً على المستويين السياسي والحضاري ببعديه الثقافي والايديولوجي. وذلك في ظل المحدودية والبطء اللذين يتسم بهما الفرز الطبقي داخل هذه التشكيلة الاجتماعية والذي لا يسمح بالتمايز بين هوية الطبقة العاملة ايديولوجياً وسياسياً وبين الفئات الاخرى من الاجراء من ناحية، وبينهما وبين البورجوازية الصغيرة بمختلف شرائحها من ناحية اخرى»(٢).

وتهدف هذه الورقة الى استطلاع أهم معالم خريطة الأوضاع الطبقية في اطار التشكيلة

(٢) صالح الحاجي والهاشمي الطرودي، «محاولة لتحليل الهيكلية الجديدة للمجتمعات العربية،» النهج، العدد ٤ (ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٤)، ص ٢٦.

الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية بكل تعقيداتها وتداخلاتها، ومدى استيعاب الحركات والقوى التقدمية العربية لهذه الخصوصيات والتعقيدات حتى تستقيم الرؤية للواقع الاجتماعي العربي والحركة المستقبلية السليمة للعمل السياسي.

اولاً: حول ملامح وسمات الطبقات والقوى الاجتماعية في الوطن العربي

١ ـ حول البرجوازية الكبيرة

تبرز بهذا الصدد مجموعة من القضايا والمفاهيم في الكتابات التقدمية حول القوى والطبقات الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي.

وتبرز بشكل خاص التفرقة المنهجية ـ التي وردت في العديد من الكتابات والتحليلات ـ بين ما يمكن تسميته «بالبرجوازية التقليدية» التي تستند عناصر نشأتها ونموها الى النشاطات التقليدية الخاصة التجارية العقارية، والمالية، والصناعية، وبين ما يمكن تسميته «بالبرجوازية الجديدة»، ذات الطبيعة البيروقراطية ـ التقنوقراطية (عسكرية/ أو مدنية)، التي تستند عملية نشأتها وتطورها الى الامتيازات التي تمنحها «دولة الاستقلال»، والى الدينامية الخاصة بتطور هياكل الدولة الجديدة (تضخم حجم ومستويات الجيوش والأجهزة الدعائية والأمنية والاشرافية)، على النحو الذي شهدته معظم البلدان العربية في الخمسينات والستينات.

ويرتبط بذلك تحليل دور «التأميمات»، ونشأة القطاع العام، وتحديث وتعاظم جهاز الدولة بمرافقه المتعددة، وأثر ذلك على نمو وصعود شرائح جديدة من البرجوازية المحلية (المتوسطة) وانعكاسات هذه التطورات على التطورات المستقبلية في الوطن العربي. ولهذا تؤكد بعض الكتابات اليسارية على ضرورة التفرقة بين «**البرجوازية البيروقراطية**» من ناحية، و«**برجوازية الاعمال**» من ناحية أخرى، وفقاً لعملية التكون التاريخي المتميز لكل بلد. وبالتالي، امكانية نشوء تناقضات جديدة (أساسية/ أو ثانوية) بين جناحي البرجوازية، وفقاً لتطور الاوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في كل قطر عربي على حدة.

وقد أشار بعض الكتاب مثل مارنيا لرزق (الجزائر) الى الصعوبات المنهجية التي تكتنف استخدام مصطلح البرجوازية عموماً في السياق العربي. اذ تقول مارنيا لزرق في دراستها عن **ظهور الطبقات الاجتماعية في الجزائر**:

ان المصطلحات المستعارة من مصادر غربية والمستخدمة في هذه الدراسة ليست مطابقة تماماً. وعلى سبيل المثال: ان مفهوم «البورجوازية» أو «البورجوازي» لا ينطوي في حالة الجزائر على ذات المعنى الذي ينطوي عليه ضمن سياق أوروبي. وتستخدم هذه المصطلحات في الغرض الذي نحن بصدده للاشارة الى طبقة تتطلع الى القيام بالدور نفسه

الذي قامت به نظيرتها الأوروبية، ولكن دون أن يكون لديها النوع نفسه من السلطة الاقتصادية»[٣].

ومن ناحية أخرى، تتساءل مارنيا لزرق عن المفهوم الماركسي للطبقة، وتقول إنه «في ظل الظروف التاريخية المعينة للارث الاستعماري الجزائري، لا يمكن تحليل الطبقات من زاوية اسلوب حيازة وسائل الانتاج فقط». ويوفر لها ذلك تأكيد وجود برجوازيتين في الجزائر: البرجوازية الخاصة «الكلاسيكية» وبرجوازية الدولة[٤].

وقد اختلفت النشأة التاريخية لبرجوازية الأعمال التقليدية حسب ظروف كل بلد عربي على حدة. فبينما كانت نشأة البرجوازية المصرية ذات أصول زراعية واقطاعية واضحة، حيث نشطت فئات من كبار الملاك الزراعيين غداة الحرب العالمية الأولى في مجالات النشاط الصناعي والتجاري وأعمال المقاولات، نجد أنه في حالة سوريا كانت النشأة التاريخية للبرجوازية السورية مرتبطة أساساً بالتجارة والنشاط التجاري في المناطق الحضرية والمدن الكبرى (دمشق وحلب)، ثم انتقلت بعد ذلك الى الأنشطة الزراعية[٥]. وفي حالة السودان، تشير الكتابات التي تناقش التطور التاريخي للمجتمع السوداني، الى أن نشأة البرجوازية المحلية في السودان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو التجارة القافلية (Long-distance trade)مع بقية أجزاء القارة الافريقية[٦].

وقد لعب كل من رأس المال الأجنبي «والدولة الكولونيالية»، وكذلك «دولة ما بعد الاستقلال»، أدواراً هامة في تسهيل عملية نشأة ونمو البرجوازيات المحلية في معظم البلدان العربية. وتشير معظم التحليلات الى أهمية دور «رأس المال الأجنبي» و«رأس المال الدولي» في مجال التأثير على نمط تطور ومدى استقلالية «البرجوازيات المحلية» في البلدان العربية المختلفة.

وهكذا تهيأت الفرص الموضوعية لنهوض «برجوازية كمبرادورية» في العديد من البلدان العربية مع تحول التجارة مع الخارج، الى قطاع رئيسي في البنية الاقتصادية منذ منتصف الثلاثينات، ومع تعاظم دور التجارة الخارجية مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وبعدها. ويتضح ذلك بشكل خاص في حالة لبنان، حيث ان «دور المعبر الاقتصادي للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية وسط السوق الرأسمالية العالمية والاقليمية، قد حدد أهم خصائص البرجوازية اللبنانية: تبعية وثيقة تجاه الشركات الرأسمالية الكبرى، سيطرة القطاع المالي ـ التجاري، استقطاب نحو الغرب»[٧].

وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة مع ارتفاع وتأثر نمو الاستيراد من الخارج وتعاظم دور الشركات دولية النشاط في معظم البلدان العربية (لا سيما بلدان الخليج) خلال حقبة السبعينات. اذ

---

(٣) Marnia Lazreq, *The Emergence of Classes in Algeria* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1976), p. 194.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٥) انظر بهذا الخصوص: Samir Amin, *Unequal Development* (Brighton: Harvester Press, [1977]), p. 333.

(٦) انظر: Fatima Babiker Mahmoud, *The Sudanese Bourgeoisie* (London: Zed Press, 1984), p. 3.

(٧) كلود دوبار وسليم نصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، تعريب جورج ابي صالح (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٥٣.

لم تعد «الفئة الكمبرادورية» ـ التي ترتبط بأنشطة الاستيراد وأعمال الوكالة والتخليص للشركات الأجنبية ـ فئة ذات أهمية اقتصادية فحسب، بل تحولت الى قوة سياسية واجتماعية هامة تؤثر على السلطة التشريعية وتتحكم في توجيه دفة الأمور الاقتصادية[8]. بل اننا نجد بعض التحليلات الصادرة عن بعض المنظمات اليسارية المتطرفة تذهب الى حد القول بظهور «الدولة الكمبرادورية»، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة وبين «الفئة البرجوازية الكمبرادورية»[9].

ومن ناحية أخرى تتفق، معظم التحليلات على أن البرجوازية البيروقراطية المدنية والعسكرية في البلدان العربية، لم تنشأ مع نشوء الدولة والجيش، بل تشكلت في مرحلة متأخرة من نشوئها (منذ أواخر الثلاثينات وحتى نهاية الستينات)[10]. وقد ساعد نمو وتعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية في بعض البلدان العربية (مصر، سوريا، العراق، الجزائر) في الخمسينات والستينات، في ظل أزمة التطور الرأسمالي التقليدي، إلى نمو عناصر «برجوازية الدولة» نتيجة سياسات التصنيع السريع، وعسكرة الاقتصاد، وسيطرة الدولة التدريجية على «القمم المسيطرة» في الحياة الاقتصادية: التجارة الخارجية، النظام المصرفي، التجارة الداخلية، البناء والتشييد.

وهكذا أخذت أجنحة برجوازية الدولة «تعزز مواقعها الاقتصادية والسياسية داخل الطبقة الحاكمة، وأخذ ميزان القوى يتغير لصالح برجوازية الدولة وعلى حساب برجوازية الأعمال التقليدية التي تناقص وزنها السياسي، وفقدت الكثير من نفوذها في الحياة الاقتصادية في تلك المجموعة من البلدان العربية. وفي معظم الاحوال، أصبحت «برجوازية الأعمال» التقليدية مضطرة للتعامل مع الدولة من خلال عناصر هذه البرجوازية الجديدة»[11].

وفي ضوء ارتفاع حدة المضاربات العقارية واتساع دائرة «اقتصاد العمولات» في معظم البلدان العربية خلال حقبة السبعينات، حاول الباحثون في الأوضاع والعلاقات الطبقية في الوطن العربي صياغة مفاهيم جديدة تعبر عن شرائح البرجوازية الجديدة التي ارتبط نموها وصعودها المالي والاجتماعي بانتشار موجة المضاربات والعمولات والسمسرة. فإضافة الى الشرائح التقليدية للبرجوازية، نجد ان الكتاب اليساريين المصريين والسوريين يميلون الى استخدام تعبير «البرجوازية الطفيلية» لتوصيف الخصائص التكوينية لتلك الشرائح الجديدة الصاعدة من البرجوازية[12].

وتشير أدبيات الحزب الشيوعي السوري الى أن «البرجوازية الطفيلية هي المصدر الرئيسي لاستفحال

---

(٨) انظر: هاني حوراني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الاردن: مقدمات التطور المشوه، ١٩٢١ - ١٩٥٠، سلسلة كتب فلسطينية، ٧٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٨)، ص ١٩٦.

(٩) منظمة ٢٣ مارس، مناقشات حول تطور المجتمع المغربي (بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.])، ص ٩٢ - ٩٣.

(١٠) حوراني، المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١١) انظر حول هذه النقطة: محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٧١، ترجمة عباس بزي واحمد واصل (بيروت: دار الطليعة، [١٩٧١])، ص ١٣٧ وما بعدها، وعصام الخفاجي، رأسمالية الدولة الوطنية (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)، الفصل الرابع.

(١٢) يشير التقرير الصادر عن المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري الى أن: «الظاهرة الجديدة الخطرة منذ المؤتمر الرابع هي نمو وترعرع البورجوازية الطفيلية عموماً وعمقاً بشكل رهيب،» ص ٤١.

الفساد والرشوة ذات النطاق الواسع والعالي، ولتعاظم أعمال التهريب وللدفاع عن اللصوص وعن كل الفئات الرجعية في المجتمع»[١٣].

ويستخدم د. حبيب المالكي (المغرب) تعبير «برجوازية الصفقات» للتعبير عن الفئة نفسها في اطار تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب[١٤]. وبالنسبة لبلدان الخليج العربي، نجد د. محمد الرميحي (الكويت) يتحدث عن «البرجوازية السمسارية» لتوصيف تلك الفئة الغالبة للبرجوازية الخليجية التي تعيش على أعمال الوكالة والسمسرة والعمولات بالدرجة الأولى[١٥].

وتخلص هذه التحليلات الى أن المضاربات المالية والعقارية الواسعة خلال الحقبة النفطية الجديدة، قد لعبت دوراً هاماً في دعم مواقع وتوسيع نفوذ الشرائح الطفيلية والسمسارية من البرجوازية العربية، وبالتالي تغيير بعض الملامح التكوينية للفئات البرجوازية السائدة مقارنة بالشرائح التقليدية.

٢ ـ حول الطبقة «السائدة» أو «الحاكمة»

تختلف وتتضارب التحليلات الصادرة عن الحركات التقدمية واليسارية العربية حول طبيعة «الطبقة الحاكمة» أو «الطبقة السائدة» في كل قطر عربي. فنجد في حالة الأردن مثلاً أن الطبقة الحاكمة ـ وفق تحليل هاني حوراني ـ «تتكون على أساس الاندماج التدريجي لفئات وكتل متعددة ومتضاربة في نشأتها وسبل تطورها ونمط استغلالها. فقد اندمجت القمم الاقطاعية والقبلية والكومبرادور والعناصر البيروقراطية والمحترفون في الادارة والجيش في طبقة واحدة على اساس سياسي من المصلحة المشتركة، كانت الاسرة المالكة هي واسطة عقدها والطرف الذي له موقع الهيمنة والغلبة والترجيح في الصراعات والتنافسات داخلها»[١٦].

وبالنسبة للمغرب تتحدث بعض التحليلات عن أن الطبقة السائدة هي في الجوهر طبقة برجوازية كمبرادورية. . . تتكون من الأجنحة والفئات التالية[١٧]:

١ ـ البرجوازية الزراعية و«بقايا الاقطاع».
٢ ـ البرجوازية العليا التجارية والصناعية والعقارية.
٣ ـ البرجوازية العليا الادارية والعسكرية.

كذلك يشير تقرير صادر عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب (عام ١٩٧٧)، الى أن الدولة في المغرب تضع الامتيازات والموارد تحت تصرف البرجوازية المغربية الناشئة للقيام بدور

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١٤) انظر بهذا الخصوص: حبيب المالكي، «رأسمالية الدولة والبورجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب،» المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد (عدد خاص)، العدد ٨ (النصف الثاني من ١٩٨٠)، ص ١٠٣.

(١٥) انظر: محمد الرميحي، «الاسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج العربي،» ورقة قدّمت الى: ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت، ٢٩ نيسان/ ابريل ـ ٢ ايار/ مايو ١٩٧٨.

(١٦) حوراني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الاردن، ص ١٨١.

(١٧) منظمة ٢٣ مارس، مناقشات حول تطور المجتمع المغربي، ص ٩٣.

الوكيل للرأسمال الأجنبي. «ان الدولة اذ تفعل ذلك، تعتقد خطأ ووهماً أن هذه الطبقة تسير في طريق التحول الى طبقة منتجة أو ذات مشاريع صناعية مهمة، وبالتالي، الطبقة التي تصبح مؤهلة للقيام بنفس الدور الذي قامت به البورجوازيات الغربية في تنمية الرأسمالية في بلدانها. «انه» اعتقاد باطل ووهم ساذج» (ص ١٠٥).

وعلى درجة أكبر من العمومية، يتحدث الحبيب المالكي (المغرب) عن الخصائص البنيوية للبرجوازية المغربية وهي تتمثل في: الارتباط بالدولة من جهة، وخضوعها للسيطرة المالية والتقنية للرأسمال الاجنبي والدولي من جهة اخرى. «وينتج عن ذلك هامش ضيق للاستقلال الذاتي يجعل هذه الطبقة الاجتماعية عاجزة عن تحمل نفس المسؤوليات التي تحملتها البرجوازية الأوروبية، كما تجعلها عاجزة عن الاضطلاع بنفس الدور»[١٨].

ولكن التقرير الايديولوجي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب ـ السابق الاشارة اليه ـ لا يستبعد تماماً، امكانية تحول بعض الفئات العليا من البرجوازية المغربية الى «برجوازية وطنية»، إذ يشير التقرير إلى أن أصحاب رؤوس الأموال من المغاربة «مطالبون بالمساهمة في المجهود الخاص بالتحرير والتنمية، ولا يجوز أبداً أن يتذرعوا بأنهم يشكلون أو يريدون ان يشكلوا بورجوازية وطنية حقيقية، الا اذا كفوا نهائياً عن المضاربات المالية والعقارية، وخدمة التجارة الاستعمارية، وانصرفوا إلى النشاطات المنتجة التي تنسجم مع ضرورات التنمية والتخطيط الاشتراكي الذي يجب ألا يخشوه قط، بل عليهم ان يساندوه». (ص ١٥٢).

وكل ذلك يشير الى ان الجدل الدائر حول امكانية (او استحالة) تحول بعض الشرائح العليا من البرجوازية المحلية الى برجوازية وطنية في ظل علاقات التبعية المالية والتكنولوجية والانفتاح الواسع على السوق الرأسمالية العالمية، ما زالت قضية غير محسومة في الكتابات اليسارية المتداولة حول الأوضاع والعلاقات الطبقية السائدة في المجتمع العربي.

٣ ـ ظاهرة الاتساع النسبي لحجم ومراتب الفئات المتوسطة في التركيبة الاجتماعية ـ الطبقية العربية

ترتبط هذه الظاهرة الطبقية بما سبق ذكره عن نمو «برجوازية الدولة» في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية في العديد من البلدان العربية التي تأخذ بأسلوب التنمية الموجهة، وتدخل الدولة المكثف في الحياة الاقتصادية. اذ انه مع اتساع نطاق عمليات التحديث البيروقراطية لأجهزة الدولة المدنية والعسكرية غداة الاستقلال، والتوسع السريع في الوظائف الاشرافية والرقابية غداة التأميمات، فقد توسعت ونمت بسرعة مجموعات من الفئات المتوسطة، وأخذت تكتسب وضعاً متميزاً في البناء الطبقي الجديد للمجتمعات العربية (باستثناء حالات لبنان وتونس واليمن العربية).

ويرتبط بذلك ايضاً التطور السريع والهائل للنظام التعليمي في معظم البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات والسبعينات، مما أعطى بدوره دفعة كبيرة لنمو حجم وتنوع مراتب «الفئات المتوسطة» بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ العربي الحديث.

---

(١٨) المالكي، «رأسمالية الدولة والبورجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب،» ص ١٠٦.

وقد تم ابراز الدور الهام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المتنامي للجماعات والفئات المتوسطة في التشكيلة الاجتماعية ـ الطبقية في العراق في الستينات والسبعينات، في أعقاب ثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٨، في العمل الموسوعي الهام للدكتور حنا بطاطو عن تطور التركيبة الطبقية في المجتمع العراقي الحديث(١٩).

كذلك أولى كاتب هذه الورقة اهتماماً خاصاً في مؤلفه عن الاقتصاد السياسي للناصرية، لنمو واتساع حجم ودور الجماعات والفئات المتوسطة في البناء الطبقي المصري خلال الفترة الناصرية، من خلال عمليات التوسع في التعليم بمستوياته المختلفة، وسياسات التوظيف الحكومي وشبه الحكومي، وتوسع جهاز الدولة وتعقد وظائفه في ظل نمط الادارة والتوجيه الاقتصادي الذي ظل سائداً في مصر خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢(٢٠).

وحول المقصود تحديداً بموقع والصفات المميزة «للفئات المتوسطة» في التشكيلة الاجتماعية ـ الطبقية العربية، يقدم لنا د. حنا بطاطو التعريف التالي: «نقصد بالفئات المتوسطة تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة (او المزدوجة) والتي تتعدد وظائفها، ولكن يجمع بينها احتلالها لموقع أو مكان وسط بين هؤلاء الذي لا يملكون وبين كبار الملاك. وهذه الفئات تضم ضمن ما تضم من عناصر وفئات: ضباط الجيش، موظفي جهاز الدولة، أرباب المهن الحرة، التجار، وملاك الأرض»(٢١).

ولكن يعاب على هذا التعريف أنه يعطي تحديداً فضفاضاً وواسعاً «للفئات المتوسطة»، ويؤدي الى خلط وعدم تمييز بينها وبين فئات وعناصر تعتبر تقليدياً ضمن عناصر «البرجوازية الصغيرة»، وتتضح أهمية مثل تلك التفرقة اذا ما أعملنا بعض المعايير والمقاييس الخاصة بالحجم أو الموقع النسبي لضباط الجيش، وموظفي جهاز الدولة، وأرباب المهن الحرة، والتجار، وملاك الأرض. فبعضهم من ذوي المواقع المتوسطة والوسيطة ينطبق عليهم وصف تعبير «فئات وسيطة»، بينما البعض الآخر الذين يقعون عند المراتب الدنيا فهم أقرب الى صفوف «البرجوازية الصغيرة» منهم الى «الفئات الوسيطة» بالمعنى الاصطلاحي المقصود في التحليلات الحديثة.

بيد أن نمو حجم واتساع مراتب «الفئات الوسيطة» في المدن العربية لم تقتصر على تلك البلدان التي تأخذ بنظام التوجه الاقتصادي ويوجد لديها قطاع عام واسع، بل لقد شملت الظاهرة جميع البلدان العربية تقريباً نتيجة انتشار التعليم وتوسع حجم الجهاز الحكومي والجيش وأرباب المهن الحرة (أطباء، صيادلة، محامون، مهندسون، محاسبون، والأنتلجينسيا عموماً).

وتشير معظم التحليلات الى الأهمية الاجتماعية والسياسية التي أحاطت بصعود وارتفاع الأهمية

---

(١٩) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

(٢٠) انظر: M. Abdel Fadil, *The Political Economy of Nasserism, 1952-72* (London: Cambridge University Press, 1980).

(٢١) By «middle classes» I mean the composite part of society which is plural in its functions but has in common an intermediate status or occupies a middle position between the propertyless and the big proprietors and which includes, among other elements: army officers, civil servants, members of professions, merchants, tradesmen, and landowners».

النسبية «للفئات المتوسطة» في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية في معظم البلدان العربية على اختلاف نظمها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية. اذ ان مكانة هذه الفئات المتوسطة ودورها الاجتماعي والسياسي يتجاوز في أحوال كثيرة وضعها العددي، «اذ ان وضعها ودورها يعودان من جهة، لارتباطها بجهاز الدولة والجيش والخدمات الحديثة، ومن جهة ثانية لمستوى تعليمها وثقافتها ومن ثم تشكيلها نخبة واعية تحظى بالاحترام والكلمة المسموعة من الجماهير الامية والفقيرة والتقليدية. على أن هذه الفئة ابعد ما تكون عن التجانس الاجتماعي والسياسي والايديولوجي».

وقد أدت تلك الأوضاع والتحولات الى فتح باب النقاش والجدل في الكتابات اليسارية حول **مقولة الطبقة المتوسطة**،[٢٢] وما اطلق عليه **«الطبقة الجديدة»** في الوطن العربي. وكذلك علاقة ذلك بالتطورات المستقبلية، وهل ستتحول هذه الفئات الى طبقة عازلة (Buffer class) بين الفئات البرجوازية المتربعة على قمم الهرم الاجتماعي، وبين الفئات العريضة من «الشغيلة» و«الكادحين» التي تقع في قاع المجتمع؟

وضمن هذا الاطار تبرز أهمية دراسة **عادل غنيم** عن «**الطبقة الجديدة في مصر**» (عام ١٩٦٨). والمقصود «بالطبقة الجديدة» عنده تلك الفئة الاجتماعية التي تتولى الوظائف العليا في الدولة وفي القطاع العام، (تتألف من كوادر ادارية، وعسكرية، وفنية نابعة من اصول برجوازية صغيرة ومتوسطة وتكونت تاريخياً خلال عمليات التصنيع والتحول الاجتماعي: الاصلاح الزراعي والتمصير، والتأميمات الكبرى). وهي التي تملك سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية، وبذلك فهي تحصل لنفسها على امتيازات اقتصادية في صورة مرتبات مرتفعة، وبدلات تمثيل ومزايا عينية متنوعة.

وتشكل الطبقة الجديدة ـ وفقاً لهذا التحليل ـ القيادة الادارية والفنية الحقيقية للتنمية الاقتصادية خلال الستينات في مصر. **وهي كفئة اجتماعية** غير متجانسة لا في تركيبها الاجتماعي، ولا في تكوينها المهني والايديولوجي، وان كانت لها علاقات متشابهة بوسائل الانتاج في حدود الاطار القانوني لملكية الدولة لوسائل الانتاج. فهي التي تحدد طريقة التصرف في الفائض الاقتصادي المتولد في القطاع العام، لأنها هي التي تضع الخطة الاقتصادية والاجتماعية القومية وتتولى متابعة تنفيذها.

وهذا المفهوم «للطبقة الجديدة» هو أقرب ما يكون الى مفهوم **«الصفوة الادارية والعسكرية والتقنوقراطية»** التي تحتل مراكز قيادية وتوجيهية في مؤسسات الدولة وأجهزة الانتاج. وهي بالتالي، تلعب دوراً هاماً بالنسبة لمسار التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الاتجاه نفسه، نجد الحبيب المالكي (المغرب) يتحدث عن نمو فئة اجتماعية جديدة يسميها **«الفئة التقنو ـ بيروقراطية»**. اذ ان طريقة ادارة القطاع العام وأجهزة الدولة الحديثة قد ساعدت على ميلاد وتوسيع مراتب هذه الفئة الاجتماعية الجديدة في المغرب. وتتمثل خصوصيتها في أن تناقضات المجتمع المغربي تخترقها، «فلأن عناصرها تنحدر من أصول اجتماعية متباينة، فإنها لا تشكل كتلة متجانسة، وإنما العامل الذي يجمعها هو استخدام ارتباطها بجهاز الدولة كمصدر للاثراء وأداة للنفوذ ووسيلة الترقية الشخصية»[٢٣].

---

(٢٢) حوراني، **التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الاردن**، ص ١٦٥.

(٢٣) المالكي، «رأسمالية الدولة والبورجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب،» ص ١٠٠ ـ ١٠١.

وتكاد تجمع جميع الكتابات حول هذا الموضوع على أن هـذه الفئات، رغم عـدم التجانس في تـركيبها الاجتماعي، فإنها تلعب دوراً خـطيراً في بلدان كسـوريا، والعـراق، ليبيا والسودان، عن طـريق اتخاذ القـرارات الاساسية المتعلقة بـالتصرف في الفائض الاقتصـادي للمجتمـع : القـرارات الاستثمارية، قـرارات الانفاق الحكـومي الجاري، أنمـاط الاستهلاك، استخـدامات العملة الاجنبيـة المحدودة.

وتأخذ الظاهرة طـابعاً أكـثر خطورة في المجتمعـات العربيـة المعاصرة التي تتميـز بوجـود قطاع خاص واسع في مجالات الزراعة والتجارة الى جانب القطاع العام. ولهذا، فإن هذه الفئات يمكن أن تتجه نحو استثمار فائض دخلها المرتفع في المجالات الاستثـمارية المتيسرة (أسهم وسنـدات، عقارات ومبان، مضاربات، تجارة). ويشكل استمرار القطاع الخاص على نطاق واسع والعلاقـات الرأسـمالية في مجالات كثيرة الاساس الموضوعي لتحول هذه الفئات التي يشملها مفهوم الطبقة الجديدة مع مرور الزمن، الى طبقة برجوازية بالمعنى الكلاسيكي من حيث أساسها الاقتصادي (الملكية الخاصة لوسائل الانتاج)، وأفقها السيـاسي المعادي للتـوجيه الاقتصـادي، وعندئـذ يكون من الصعب التحـدث عن «طبقة جديدة» بالمعنى الذي يقصده بعض الكتاب.

٤ ـ تطور أوضاع ومواقع عناصر «البرجوازية الصغيرة» في الخـريـطة الـطبقيـة في المجتمعـات العـربيـة

دار نقاش هام وحاد في الكتابات الحديثة المعنية بتحليل الأوضاع والعلاقات الطبقية في الوطن العربي، حول طبيعة وتطور وضعية عناصر البرجوازية الصغيرة في الأقـطار العربيـة المختلفة. وتكـاد تجمع الكتابـات والتحليلات عـلى تزايـد أهمية الحـرفيين والمشتغلين في الأعـمال والخدمـات المرتبـطة بالانتاج السلعي الصغير وتداوله من أصحاب ورش وحوانيت ومتاجر صغيرة[٢٤].

ولقد ازدادت أعداد وتوسعت مراتب هذه «الفئات البرجوازية الصغيرة» ليس في المدن العربيـة فقط[٢٥]. وانمـا أيضاً في القـرى الكبيرة والصغـيرة، حيث تكون السـوق الداخلية في معـظم البلدان العربية، وازداد ارتباط السكان الريفيين بالسوق القومية والدولية. وتعـاني هذه الفئـات من حرفيـين وصغار تجار ومتعهدي خدمـات بشدة من تقلبـات السوق الداخلية والخارجية، مما يجعـل أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية عرضة للاضطراب والتقلبات المستمرة من ازدهار الى ركود وكساد.

والملاحظ في بعض البلدان العربيـة أن هنـاك بعض الخصـائص الاثنية الـطائفيـة لعنـاصر

(٢٤) انظر بهذا الخصوص: فؤاد مرسي، «البورجوازية الصغيرة: الوضع الـطبقي والموقف الفكـري،» الطليعة (القاهرة)، العدد ٧ (١٩٦٩).

(٢٥) يشير تقرير المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري الى انه في سوريـا قد نمت فئة التجار خـلال العشر سنوات الاخيرة، «فقد جرى افتتاح الألوف من المخازن الجديدة في دمشق وفي معظم المدن والمناطق في سورية»، انـظر: تقرير المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري، ص ٤١.

البرجوازية الصغيرة، وهي تختلف حسب المناطق والأقاليم. ففي شرق الاردن مثلاً، يلاحظ أن غالبية أصحاب الورش الحرفية والمحال التجارية والخدمية الصغيرة هم من السوريين (الشوام)، والفلسطينيين والأردنيين المسيحيين، ومن الآسيويين المسلمين (سوق البخارية في عمان)(٢٦).

ولمزيد من التحديد العلمي للوعاء الذي يضم عناصر البرجوازية الصغيرة، يمكن القول ان عناصر البرجوازية الصغيرة تتألف من شرائح غير متجانسة من حيث أوضاعها ومواقعها في عمليات الانتاج والتداول السلعي والخدمي.

فهي اذن تضم كل الشرائح التي تملك رأس مال صغير، أو قطعة صغيرة من الأرض، أو تخصصاً فنياً أو مستوى ثقافياً يسمح لها بأن تعيش معتمدة على عملها وعلى ما تملكه من أدوات انتاج وقدرات. فهي في غير حاجة الى بيع قوة عملها أو الى شراء قوة عمل الغير في أغلب الأحوال. ومن هنا كانت طبيعتها المتناقضة، فهي كطبقة مالكة ـ وهو امتياز صغير بالنسبة للطبقات المعدمة ـ تتطلع الى استغلال الآخرين، وبالتالي (امكانية تحولها الى رأسمالية)، وهي كطبقة تعيش من عملها لحسابها الخاص، وهو عمل فردي يجعلها تتعرض لضغوط لا قبل لها بها من الطبقات المسيطرة، فتجد نفسها قريبة من تطلعات الطبقات المحرومة. إنها طبقة ممزقة يتنازعها النفوذ السياسي والايديولوجي للطبقات المستغلّة والطبقات المستغَلّة في آن واحد(٢٧).

كذلك هناك نوع آخر من الانفصامية يطبع قطاعات البرجوازية الصغيرة التي تشتغل بالعمل اليدوي عن تلك التي تشتغل بالعمل الذهني بمعناه الواسع. ان العمل الذهني يعتبر امتيازاً في مجتمع قائم على انفصال العمل الذهني عن العمل اليدوي، ويعتبر امتيازاً حقيقياً في مجتمع متخلف كالمجتمع العربي، حيث تنمو علاقات الانتاج الرأسمالية في اطار ايديولوجي وسياسي موروث عن الاقطاع، ويستند الى نظام اجتماعي وثقافي يرتع فيه غالبية السكان في ظلام الجهل والأمية(٢٨).

وقد دار نقاش طويل في الكتابات التقدمية العربية التي تعالج الأوضاع والعلاقات الطبقية حول طبيعة التحالف بين الفئات الاجتماعية التي تسيطر على جهاز الدولة في بعض البلدان العربية (مصر الناصرية، الجزائر، العراق، سوريا) والدور السياسي للبرجوازية الصغيرة في تلك البلدان.

فالكتابات الماركسية الكلاسيكية تميل الى الاقلال من شأن امكانية أن تقوم فئات البرجوازية الصغيرة بالاضطلاع بدور سياسي مستقل في تشكيل الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية. إذ ان التقويم السلبي للطبيعة القلقة والمتقلبة والمتذبذبة لعناصر وفئات البرجوازية الصغيرة كان يقود بالضرورة الى القول بعدم امكانية قيامها بدور مستقل وقيادي في الحياة السياسية للبلدان العربية. وقد أدى انتشار مثل هذه الرؤية السلبية في العديد من الكتابات الماركسية «ذات الطابع الكلاسيكي»، إلى أن أشار بعض الكتاب من ذوي التدريب الماركسي الكلاسيكي مثل

---

(٢٦) حوراني، **التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الاردن**، ص ١٦٥.
(٢٧) انظر: حسين، **الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٧١**، ص ٣٢ وما بعدها.
(٢٨) المصدر نفسه.

الاقتصادي المغربي الراحل الأستاذ عبد العزيز بلال ـ وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المغربي ـ الى ضرورة ايضاح «أن مصطلح «البرجوازية الصغيرة» يجب الا يحمل في التحليلات أي معنى تحقيري»[٢٩].

ورغم أن هناك اتفاقاً واسعاً في معظم التحليلات على أن عناصر البرجوازية الصغيرة من صغار التجار والحرفيين والكتبة يشكلون كتلة هامة وحيوية في المناطق الحضرية في العديد من البلدان[٣٠]، **إلا أن الخلاف يدور حول مقولة إن البرجوازية الصغيرة هي طبقة حاكمة أو سائدة في السلطة**. فنجد باحث مثل عبد الباقي الهرماسي (تونس) يرى أن مفاهيم مثل «الصفوة العاملة على التحديث والبرجوازية الصغيرة في السلطة ليست مفيدة للغاية بقدر ما نرغب في فهم ديناميات بناء الأمة وتحديد القدرات المشتركة والمتباينة للتطور الوطني»[٣١].

وللخروج من هذا المأزق النظري، تتحدث بعض التحليلات عن **الصفوة البرجوازية الصغيرة**، وهي تمثل الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة التي تمتلك تخصصاً نظرياً أو تقنياً (مدنياً أو عسكرياً) متقدماً نسبياً.

وتضم الصفوة البرجوازية الصغيرة كبار ضباط الجيش، والشرطة وأساتذة الجامعات، والصحفيين، والاقتصاديين، والفنيين، والموظفين الذين وصلوا الى المراكز الوسطى. وعناصر هذه الشريحة الاجتماعية تنحدر من أصول برجوازية صغيرة، ويتميزون عن الكوادر الدنيا لا من حيث مستوى تخصصهم، ومعيشتهم فحسب، بل وبتكونهم الايديولوجي، فهم مهيأون من الناحيتين الايديولوجية والفنية ـ بقدر ما يسمح نمو الرأسمالية، وازدهارها ـ لارتقاء الوظائف القيادية ومن ثم الاندماج في الطبقة الحاكمة[٣٢].

ولكننا بحديثنا عن «الصفوة البرجوازية الصغيرة» نكون قد اقتربنا من مفهوم «الطبقة الجديدة» السابق الاشارة اليه في الفقرة السابقة، بما له من دلالات تحليلية وما يرد عليه من تحفظات تتعلق بمدى صلاحية هذا المفهوم لتقديم تفسير لطبيعة الطبقة الحاكمة أو السائدة سياسياً في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تلعب الدولة دوراً أساسياً في قيادتها وتوجيه دفة أمورها.

٥ ـ حول الطبقة العاملة في البلدان العربية

يوجد حشد هائل من الكتابات «شبه الطوباوية» ضمن ادبيات اليسار العربي عن الطبقة العاملة باعتبارها «طبقة المستقبل»، وان هذه الطبقة رغم ضعفها العددي هي الطبقة المؤهلة للاضطلاع بمهام ثورية هائلة في المستقبل العربي. ورغم هذا العدد الهائل من التأكيدات الصارمة

---

(٢٩) A. Belal, «Quelques aspects fondamentaux socio-économiques du problème de la renaissance et de l'unité du monde arabe,» dans: Anouar Abdel Malek, ed., *Renaissance du monde arabe* (Paris: Duclot, 1972).

(٣٠) انظر بهذا الخصوص: Hassan Riad, *L'Egypte nassérienne* (Paris: Minuit, 1964).

(٣١) منظمة ٢٣ مارس، مناقشات حول تطور المجتمع المغربي، ص ١٠١ او A.B. Hermassi, *Leadership and National Development in North Africa* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972), p. 92.

(٣٢) حسين، الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٧١، ص ٣٤.

الـذي يحفل بـه العديـد من الكتابـات والتقاريـر[٣٣]، فإنـه يوازي ذلـك فقر مـدقع في التعـرف على الخصائص التاريخية التكوينية التي أحاطت بنشأة هذه الطبقة العـاملة، وكذلـك عدم وفـرة الأبحاث العينية عن الأوضاع المادية والثقافية والذهنية السائدة لدى أفراد الطبقة العاملة العربية.

ويلاحظ بصفة عامة محدودية أعداد الأجراء الـذين يشكلون عناصر مـا يسمى «بالـبروليتاريـا الصناعية» في معظم البلدان العربية، بل ان الملاحظ هو بطء معدلات نمو الطبقة العـاملة الصناعيـة العربية ـ كما يشير الى ذلك بيانات الجدول الاحصائي التالي:

تطور أعداد العاملين بأجر في قطاع الصناعة التحويلية

السنة	لبنان	سوريا	العراق
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	٣٥٠١٣	٣٥٥٢٥	٤٨٥٠٠
١٩٦٠	٥٠٤٠٣	٨٥٧٣٦	٨٨٠٠٠
١٩٧٠	٧٣١٧٥	١٢٧٦٣٠	١١٣٢٠٠
١٩٧٥	١٣٥٠٠٠	١٥١٠٠٠	١٦٩٤٠٠

المصـدر: سليم نصر، «عمال الصنـاعة التحـويلية في بلدان المشرق العـربي: البنى التحتية والاتجـاهات العـامة،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١)، ص ٩٤ ـ ١١٠.

وفي مقابل ذلك يلاحظ النمو الكبير في أعداد عمال البناء والتشييد في معـظم البلدان العربيـة ولا سيما خلال الستينات والسبعينات. ففي العراق، تشير بيانات المجموعة الاحصائية السنوية لعـام ١٩٧٨، إلى أن عـدد عمال البنـاء والتشييد في كـل من قطاعي الانشـاءات الحكـوميـة والانشـاءات الأهلية قد بلغ نحو ١٥٩٠٠٠ عامل[٣٤]، أي ما يوازي حجم البروليتاريا الصناعية. ونجـد الظاهـرة نفسها متكررة في العديد من البلدان العربية، حيث تضخمت أعداد عمال البنـاء والتشييد بمعـدلات أسرع من العمال الصناعيين.

والجدير بالاشارة في هذا الصدد إلى أن عمال البناء والتشييد غالبـاً ما يـرتبطون بـأكثر وسـائل الانتاج تخلفاً، وأحياناً يظلون أسرى علاقات الانتاج والاستغلال «ما قبل الرأسمالية».

---

(٣٣) يشير تقرير المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الى ان «الطبقة العاملة بوصفها لا تملك سوى قوة عملها وبحكم ارتباطها بأكثر وسائل الانتاج تقدماً، وتناقض مصالحها تناقضاً جذرياً تاماً مع مصالح اية طبقة تستثمر الشغيلة فهي اكثر الطبقات ثورية في المجتمع العربي السوري وهي ذات المصلحة الاسـاسية في الاشـتراكية،» انظر: تقريـر المؤتمر الـرابع للحزب الشيوعي السوري، ص ٥١.

(٣٤) نقلاً عن: عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، جدول رقم (٥)، ص ٤٦.

ويوجد الآن اعتراف متزايد بأهمية اجراء دراسات عينية وسوسيولوجية حول أوضاع «الطبقة العاملة العربية»، ليس من الزاوية المعرفية البحتة فقط، بل من خلال تلمس الخصائص والأشكال العينية لنشوء ونمو الطبقة العاملة في البلاد العربية على أرض الواقع نفسه، وليس في الأذهان والتصورات الايديولوجية المجردة[٣٥].

٦ ـ أوضاع «أشباه البروليتاريا» في المدن العربية

بعد فترة طويلة من الاهمال، حاولت بعض الكتابات الحديثة حول الأوضاع والعلاقات الطبقية في البلدان العربية اعطاء صورة تحليلية لحجم وأوضاع ودور «أشباه البروليتاريا» وعناصر «البروليتاريا الرثة» Lumpen Proletariat في المدن العربية. اذ انه من الملاحظ أن هناك عملية نمو للوزن النسبي والحيز الاجتماعي الذي تحتله العناصر «شبه البروليتارية» و«البروليتاريا الرثة» في المدن العربية، وهي «الفئات الهامشية» التي تعيش في قاع المدينة ولا تعتبر جزءاً من الطبقة العاملة بأجر والمرتبطة بقطاع الانتاج والخدمات المنظم.

وتتألف هذه الفئة من «أشباه البروليتاريا» من الباعة الجوالين وجامعي القمامة، والحمالين، وخدم المنازل، وعمال البناء والعتالين وغيرهم من الفئات الهامشية التي لا تجد مكاناً منتظماً في التقسيم الاجتماعي للعمل في المناطق الحضرية في المجتمعات العربية. وتعيش هذه الفئات في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقسوة.

وقد أفردت بعض الكتابات والتحليلات الحديثة حول القوى والأوضاع الطبقية في البلدان العربية مكاناً خاصاً لتوصيف أوضاع فئات «العمالة الرثة» و«أشباه البروليتاريا» في المدن العربية، وتحديد حجمها ومراتبها في البناء الطبقي للمناطق الحضرية. ومن بين أهم الأعمال التي سلطت الضوء على أوضاع فئات «العمالة الرثة» دراسة حمود العودي (اليمن) عن الفئات والعلاقات الطبقية في المجتمع اليمني، حيث يتحدث عن أهمية حجم ودور هذه الفئات في المدن اليمنية[٣٦].

وكذلك أعطى مؤلف محمود حسين عن الصراع الطبقي في مصر (عام ١٩٦٨) اهتماماً خاصاً لما سماه جماهير «أشباه البروليتاريا» في المدن المصرية، واعتبر وجود هذه الفئات بأعداد كبيرة في المدن والمراكز الحضرية المصرية، إنما يعكس أزمة النمو الرأسمالي في المجتمع المصري. إذ ان عناصر «البروليتاريا الرثة» هم على استعداد كامل لبيع قوة عملهم مقابل أجر منتظم، ولكنهم لا يجدون من يشتريها على أسس منتظمة وفقاً لقوانين الانتاج والتوظيف الرأسمالي الحديث.

---

(٣٥) انظر بهذا الخصوص: محمد دكروب، «الطبقة العاملة: الأجوبة والاسئلة والمستقبل،» **الطريق** (عدد خاص)، المجلد ٣٩ (٣ ـ ٤ آب/ اغسطس ١٩٨٠).

(٣٦) انظر: حمود العودي، **المثقفون في البلاد النامية: بحث في الفئات والعلاقات الطبقية مع دراسة اجتماعية تطبيقية عن المجتمع اليمني** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠).

انها فئات تعيش على هامش «تقسيم العمل الرسمي» أو «المنظم» وهذه هي سمتها الأساسية. فمجتمع التوظف «الرسمي» عاجز عن استيعابها في دائرة الانتاج المنظم، ومن ثم فهي تعيش خارج نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط المشتغلين بالمشتغلين. ولذلك، فهي أقل ارتباطاً من البروليتاريا الصناعية بنسق القيم القانونية والنظام القانوني كإطار للاستغلال.

كذلك، حاول كاتب هذه الورقة تقديم لوحة رقمية شاملة لأعداد وفئات ومراتب «العمالة الرثة» في المدن المصرية بالاستناد الى بيانات تعداد السكان في مصر لعام ١٩٧٦، ووفقاً لهذه التقديرات، كان هناك نحو ٤٠٠ ألف متكسب يندرجون ضمن اطار فئات العمالة الرثة في المدن المصرية في عام ١٩٧٦، يعيلون حوالى ١,٥ مليون شخص تقريباً[٣٧].

وفي حالة العراق، يشير د. عصام الخفاجي الى أن حجم البروليتاريا الرثة وأشباهها في المناطق الحضرية العراقية تراوح ما بين ٣٥٠ ـ ٤٠٠ ألف شخص خلال عام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨[٣٨].

وفي حالة المغرب تتحدث الدراسة المعنونة مناقشات حول تطور المجتمع المغربي عن الوضعية المتميزة لطبقة «أشباه البروليتاريا» في المدن المغربية. إذ ان «طبقة اشباه البروليتاريا في المدن أو في البوادي، بحكم أنها خارج امتيازات النظام القائم، تملك طاقة مدمرة (انتفاضة ٢٣ آذار/مارس عام ١٩٦٥) لكنها في نفس الوقت بحكم تشتتها وقصور وعيها الايديولوجي، لقلة احتكاكها بالصراع السياسي أو النقابي، فإن ذلك يجعلها فريسة لايديولوجيات مختلفة، ومواقف سياسية متناقضة»[٣٩].

وحول الدلالات التاريخية والاجتماعية لبروز واتساع حجم فئات البروليتاريا الرثة في المدن والمناطق الحضرية العربية، نورد النص التالي المقتطع من دراسة صالح الحاجي والهاشمي الطرودي (الحزب الشيوعي التونسي) حول «الهيكلية الجديدة للمجتمعات العربية»:

«وهكذا نشأت بروليتاريا رثة مهمشة وفقيرة، وقد تكونت هذه البروليتاريا من طبقات وأوساط اجتماعية متعددة، من فلاحين فقدوا أراضيهم وشباب نصف متعلم وعمال موسميين ونازحين وحرفيين صغار وأطفال شرد. وتعيش هذه البروليتاريا الرثة من القطاع اللامتشكل (Secteur informel) والمرتكز على النشاطات الاقتصادية المعاشية الذاتية (الباعة المتجولون، ماسحو الأحذية، الحمالة، باعة السجائر). يمثل هذا القطاع اللامتشكل والفئة التي تحتله شبكة تتوسط الشرائح الاجتماعية وأنماط الحياة انه يحمل بكثافة كل المظاهر الاجتماعية والتناقضات المتعددة بين الريف والمدينة، بين الجديد والقديم. وبذلك يكون له تأثير على الحركية السياسية والايديولوجية وحتى في البحث عن الهوية الوطنية»[٤٠].

---

(٣٧) انظر: M. Abdel Fadil, *Informal Employment in Egypt to the ILO Strategic Employment Mission to Egypt* (1980).

(٣٨) الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨**، ص ٥٥.

(٣٩) منظمة ٢٣ مارس، **مناقشات حول تطور المجتمع المغربي**، ص ١٠٦.

(٤٠) الحاجي والطرودي، «محاولة لتحليل الهيكلية الجديدة للمجتمعات العربية،» ص ٢١.

ثانياً: بعض خصوصيات التشكيلة الاجتماعية الطبقية في البلدان العربية

١ ـ الملامح الاثنية ـ الطائفية للتشكيلة الطبقية في البلدان العربية

ان القاء نظرة جديدة على الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمع العربي، يقتضي التوقف والتأمل طويلاً في طبيعة الملامح الاثنية والطائفية للتشكيلة الطبقية في البلدان العربية، لا سيما بلدان المشرق العربي، وذلك نتيجة تبلور سمات البناء الطبقي الحديث وسط بقايا التشكيلات والعلاقات «ما قبل الرأسمالية».

ويشير د. عصام الخفاجي الى أهمية القاء الضوء على هذا الجانب لأهميته السياسية التاريخية والمستقبلية، وحيث لعب الاستعمار دوراً هاماً في زيادة حدة الملامح الاثنية والطائفية للتشكيلة الطبقية القائمة. إذ دأب الاستعمار على تشجيع «طوائف وأقليات معينة، وتوجيهها نحو مواقع اقتصادية محددة»[41]. وكذلك هناك ظروف اقتصادية معينة «دفعت بأبناء منطقة معينة أو طائفة معينة إلى ممارسة نشاط اقتصادي محدّد»[42].

وهنا تبرز أهمية العوامل «غير الاقتصادية» وتأثيراتها على تطور التركيب الطبقي المعاصر، ومثال ذلك أثر التكوينات الطائفية والاثنية على تبني فئات وشرائح معينة لايديولوجية محددة. ويتصل بهذه النقطة وجود درجة كبيرة من التداخل بين المراتب الاجتماعية التي تشكلت في المجتمعات العربية في فترة ما قبل دخول الرأسمالية ـ على أساس عرقي أو طائفي ـ وبين مكونات التركيب الطبقي المعاصر. وبعبارة أخرى ـ فإن المراتب الاجتماعية المتوارثة من فترة «ما قبل الرأسمالية» غالباً ما تتداخل في مجال تشكيل علاقات الانتاج الحديثة، إذ انه كثيراً ما يتحدد توزيع الدخل والثروة والسلطة في العديد من البلدان العربية على أساس عرقي أو طائفي. ويؤدي هذا بدوره الى العديد من حالات عدم التطابق بين الموضع أو الموقع الطبقي من ناحية، وبين الرؤية الايديولوجية والموقف السياسي من ناحية أخرى.

وينجم عن هذه التعقيدات والتداخلات «بقاء علاقات الاستزلام وقسم كبير من التضامنات العائلية القديمة والمناطقية، وبصفة خاصة الطائفية... فهذه المخلفات واستخدامها (من قبل البرجوازية) تؤكد نزاعات وايديولوجيات مميزة ذات انعكاسات متعددة ومستمرة على الوعي الاجتماعي»[43].

---

(٤١) عصام الخفاجي، «بعض اشكاليات دراسة الطبقات والتطور الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية: ورقة مدخلية،» اعدت ضمن اطار مشروع المستقبلات العربية البديلة، القاهرة، منتدى العالم الثالث، ١٩٨٣، ص ٢٢. (غير منشورة)

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، ص ٣٥٤.

ويمكن لنا تكوين فكرة عينية عن هذه التداخلات بين الأوضاع الطبقية الحديثة وبين المخلفات القبلية والطائفية في المجتمعات العربية. من خلال بناء جدول يشير الى هذه التداخلات والتقاطعات بين الأوضاع والروابط «القبلية» و«الطائفية» الموروثة وبين المواقع الطبقية الحديثة، على النحو التالي بالاشارة الى أوضاع لبنان على سبيل التوضيح:

أوضاع «قبلية وطائفية» / المواقع الطبقية	الموارنة	المسلمون «السنة»	المسلمون «الشيعة»
البرجوازية الكبيرة	يسيطرون على بيروت وجبل لبنان (البرجوازية المالية ـ التجارية)	الوجوه الاقطاعية والنخب البرجوازية التقليدية	الوجوه الاقطاعية والنخب الاقتصادية الشيعية
البرجوازية الصغيرة	الملكية الفلاحية والحرفية الصغيرة	الحرفيون وصغار التجار	صغار المزارعين في منطقة البقاع والجنوب اللبناني
الطبقة العاملة		عمال البناء، العمال اليدويون في قطاع النقل والصناعة	عمال الخدمات الخاصة والعامة
البروليتاريا الرثة وشبه بروليتاريا الخدمات		حمالو المرفأ	جنوب بيروت والجنوب اللبناني

المصدر: كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج صالح (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٥٤.

وقد أدت هذه التداخلات والتقاطعات بين المواقع الطبقية والأوضاع الطائفية الى حدوث نوع من الانفصام التاريخي «بين لبنان الوسطي (بيروت وجبل لبنان) ذي الأكثرية المسيحية والمركّز على التبادلات الخارجية وعلى الملكية الفلاحية والحرفية الصغيرة، ولبنان الطَرَفي (ضواحي بيروت والمناطق الطرفية من لبنان) ذي الأكثرية المسلمة والمركّز على الأجارة»[٤٤]. وقد نتج عن هذا الانفصام التاريخي ـ وفقاً لتحليل كلود دوبار وسليم نصر: «انفصالاً مكانياً وتعارضاً اجتماعياً بين مختلف شرائح البرجوازية ـ بما فيها البرجوازية الصغيرة ـ وبين مختلف فئات البروليتاريا المدينية أو الريفية»[٤٥].

ولعل هذا الانفصام التاريخي والمكاني، وما يوازيه من تناقض طبقي وتعارض اجتماعي، يلقي ضوءاً ساطعاً على الخلفيات التاريخية والديناميات السياسية للحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت منذ عام ١٩٧٥؛ وحيث خطوط الصراع الاجتماعي والطبقي والطائفي قد تحددت بالانفصام التاريخي والمكاني بين لبنان الوسطي ولبنان الطرفي.

---

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه.

وفي ضوء هذا السياق التاريخي لفهم التداخل بين المواقع الطبقية والأوضاع الطائفية والفئوية في المجتمعات العربية، يشير حنا بطاطو الى خطأ النظرة الى فئة «العلويين» في سوريا على أسس طائفية بحتة، إذ ان فهم دور العلويين في الحياة السياسية السورية له جذور اجتماعية وطبقية محددة. فالواقع أن أغلبية «العلويين» كانوا من بين أفقر الفلاحين في سوريا، «وقد أخذت أوضاعهم الاقتصادية وأحوالهم المعيشية في التدهور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع ازدياد درجة اندماج الزراعة السورية في السوق العالمية»(٤٦).

وحول صعود الطائفية والعشائرية من جديد في الحياة السياسية والاجتماعية العربية خلال العشر سنوات الأخيرة، يتحدث بعض الكتاب ـ مثل د. برهان غليون ـ عن ظهور ما يسمى «المجتمع العصبوي» في البلدان العربية. وهو المجتمع الذي يقوم على اعادة تأكيد الانتماء الى «الطائفة» و«العشيرة»، نتيجة «انعدام الأطر القومية حقاً، أي المعبرة عن ارادة جميع الأفراد، أو التي تتيح التعبير المتساوي لجميع الارادات داخل الدولة المركزية»(٤٧).

ولذا، فإن ظاهرة الانقسام الطائفي مقابل الانقسام الطبقي في المجتمعات العربية الحديثة، هي في حقيقة الأمر تعبير عن فشل الدولة الحديثة في اقامة أطر جديدة قومية وجامعة قادرة على أن تستبدل الأطر التقليدية العصبوية الطائفية أو المحلية أو العشائرية. هكذا، نجد المجتمعات العربية الحديثة تتراجع «من بنية مجتمع قومي الى بنية مجتمع عصبوي مفكك ومبعثر»(٤٨). إذ يصبح الانتماء الى الطائفة أو العشيرة أكثر اثارة وجاذبية للمواطن الذي ينتمي للشرائح الاجتماعية المسحوقة.

ولكن الأمور لا تسير عادة في طريق واحد مرسوم، ولكنها تتشكل وفقاً لمنطق جدلية الأحداث السياسية والتاريخية: «فقد يتدهور الصراع القومي الى صراع طائفي، كما يمكن للصراع الطائفي أن ينحل ويختفي في نضالات اقتصادية»(٤٩).

٢ ـ دور الدولة في تشكيل عناصر التركيبة الطبقية الحديثة في المجتمعات العربية

كان للدولة دور حاسم في مجال اعادة تشكيل الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية ولا سيما في فترة «ما بعد الاستقلال السياسي». ويرتبط بذلك الآثار الهامة لسياسات التنمية والتعليم والتحديث على تطور البنية الطبقية في تلك المجتمعات غداة الحرب العالمية الثانية، ولا سيما في مجال تطور العلاقة والأوزان النسبية بين القطاعين العام والخاص في مجالات النشاط الاقتصادي

---

(٤٦) انظر: Hanna Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on Their Underlying Causes and Social Character* (Washington, D.C.: Georgetown University, 1983), p.10.

(٤٧) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٨٧.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٨٩.

المختلفة، ودور الدولة في توسيع حجم ومراتب «الفئات المتوسطة» في المجتمعات العربية.

كذلك يمكن مناقشة دور الدولة «باعتبارها عامل تماسك التشكيلة الاجتماعية بهدف اعادة انتاج شروط انتاج النظام الذي يحدد هيمنة طبقة عن اخرى»[٥٠]. وبالتالي، مناقشة آليات اعادة انتاج النظام الاجتماعي القائم من خلال فهم علاقة الدولة بمصالح الطبقة (أو الطبقات) المسيطرة اقتصادياً، ومدى حدود «الاستقلالية النسبية» للدولة في مواجهة مصالح الطبقات المتصارعة في المجتمع. ويرى بعض الباحثين أنه يمكن النظر الى الدولة في بعض البلدان العربية باعتبارها «وسيطاً بين رأس المال الاستعماري وبين التشكيلة الاجتماعية في الداخل»[٥١].

وجدير بالاشارة هنا أن الدور النشط للدولة في مجال احداث تحولات في البنية الطبقية في البلدان العربية ليس شيئاً فريداً خاصاً بالمنطقة العربية، بل ان التجارب التاريخية لمعظم بلدان العالم تشير الى أن الدولة قد لعبت على الدوام دوراً «استثنائياً» في أطوار الانتقال من مرحلة الى أخرى.

وإذا أردنا دراسة العلاقة الجدلية المتبادلة بين تحولات معينة في البناء الطبقي وأنماط معينة من التنمية، يمكن لنا الاشارة الى ثلاثة أنماط رئيسية للتنمية في الوطن العربي[٥٢]:

أ - نمط التنمية في اطار «الرأسمالية الليبرالية».
ب - نمط التنمية في اطار «رأسمالية الدولة» (أو ما يسمى أحياناً «نمط النهو اللارأسمالي»).
ج - نمط التنمية الريعية.

ويندرج في اطار النمط الأول، تجارب وممارسات التنمية في بلدان مثل: لبنان، تونس، الأردن، المغرب، السودان. بينما تندرج تجارب وممارسات التنمية في بلدان كسوريا، العراق، الجزائر، مصر الناصرية، في اطار ما يمكن تسميته «برأسمالية الدولة». وبالنسبة للبلدان التي تتوافر لديها موارد نفطية هائلة «ذات طابع ريعي»، يسمح تجمع «الريع النفطي» في يد الدولة بمنح الدولة قدرات استثنائية في مجال تشكيل وإعادة هيكلة التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الطبقية[٥٣].

وفي هذا الاطار التحليلي تحتل طبيعة وتركيب الانفاق الحكومي أهمية خاصة في مجال تحليل العلاقة بين التطورات في البنيان الطبقي ونمط التنمية السائد في بلد عربي ما. ودون الدخول في تفاصيل وتعقيدات خاصة بتحليل أنماط الانفاق الحكومي في كل مجموعة من البلدان العربية على

---

(٥٠) الخفاجي، «بعض اشكاليات دراسة الطبقات والتطور الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية: ورقة مدخلية،» ص ٢٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٥٢) انظر ملخص وقائع الندوة حول: «العلاقة بين التركيبات الطبقية والتنمية في الوطن العربي،» ملف المستقبلات العربية البديلة (جامعة الامم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الاوسط)، العدد ١٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٣٣.

(٥٣) انظر حول هذه النقطة: محمود عبد الفضيل، «مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية،» النفط والتعاون العربي، السنة ٥، العدد ٣ (١٩٧٩)، ص ٣٣ - ٦٣.

حدة، يمكن لنا رصد ثلاثة اتجاهات رئيسية طبعت دور الدولة في الحياة الاقتصادية في معظم البلدان العربية خلال حقبتي الستينات والسبعينات(٥٤):

(١) أدى تصاعد الانفاق الحكومي في البلدان النفطية وغير النفطية الى تضخم قطاع الخدمات (غير المنتج عموماً)، بحيث أصبح القطاع الأساسي الذي يمتص الزيادة في العمالة الحضرية. وقد تركزت هذه الزيادة في قطاعات الادارة الحكومية، الدفاع، والأمن، بالدرجة الأولى.

(٢) أصبح قطاع البناء والتشييد هو المستفيد الأول من تسارع الطلب الاستثماري الناجم عن تصاعد الانفاق الحكومي على المشروعات الجديدة. وهكذا برز قطاع المقاولات (المحلي والأجنبي) ليصبح «القطاع الأكثر دينامية وهيمنة على الاقتصاد، ولتصبح قراراته ووجهة نشاطه محددة لنشاطات القطاعات الأخرى... ولمراكمة أرباح طائلة، ولتكوين فئة هامة من فئات البرجوازية»(٥٥).

(٣) ارتفاع حصة الدولة (قطاع الادارة الحكومية ووحدات القطاع العام) في مجال توظيف قوة العمل، وبالتالي، المساهمة في توسيع حجم ومراتب «الفئات الوسطى» في المناطق الحضرية. ويمكن الوقوف على حجم هذه الظاهرة من خلال القاء نظرة على تطور أعداد موظفي الدولة والقطاع العام في مصر وسوريا والعراق، كما هو موضح فيما يلي:

البلد	السنوات		معدل التزايد	الفترة موضع المقارنة
سوريا	١٩٦٠	١٩٧٩		
	٣٤٠٠٠	٣٣١٠٠٠	نحو عشرة أمثال	عشرون عاما
العراق	١٩٥٨	١٩٧٨		
	٨٥٠٠٠	٢٦٢٠٠٠	نحو ثمانية أمثال	عشرون عاما
مصر	١٩٥٢	١٩٧٦		
	٣٢٥٠٠٠	٢,٩ مليون	نحو تسعة أمثال	ربع قرن

المصدر: Hanna Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character* (Washington, D.C.: Georgetown University, 1983), p. 13.

(٥٤) انظر: عصام الخفاجي، «التطور الرأسمالي والطبقة العاملة العراقية،» النهج، العدد ٤ (ايلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤)، ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

ويلاحظ أن هذه الأرقام قاصرة على «قوة العمل المدنية» فقط، فإذا أضيفت أعداد الأفراد الذين يعملون في اطار القوات المسلحة، فإننا نجد أن نحو ربع أفراد قوة العمل في البلدان الثلاثة يعتمدون في فرص توظفهم على الدولة(٥٦).

وفي حالة العراق، تشير نتائج الاحصاء السكاني لعام ١٩٧٧ الى أن حصة قطاع الدولة (بما في ذلك أفراد القوات المسلحة) في امتصاص قوة العمل بلغت نحو ٢٦ بالمائة من اجمالي قوة العمل في العراق، أي ما يقارب عدد العاملين في القطاع الزراعي الخاص(٥٧).

وهكذا، فإن سياسات الدولة الانمائية والتعليمية في معظم البلدان العربية، في ظل نظم اقتصادية وأنماط تنموية مختلفة، قد ساعدت على تدعيم الموقع الاستراتيجي والأهمية العددية للفئات المتوسطة وعناصر البرجوازية الصغيرة في المجتمعات العربية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة.

٣ ـ الأوضاع والمواقع الطبقية والوعي الطبقي

لقد شهدت البلدان العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فترة تحولات كبرى في البنية والمواقع الطبقية في ضوء التطورات التي لحقت بالتشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية وتطور بنية علاقات الانتاج والتبادل. ان فهم أهم التغيرات والتحولات الكبرى التي لحقت بالبنيان الطبقي خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، يمثل المفتاح الحقيقي لفهم حقيقة الصراعات الطبقية والنزاعات الطائفية والنضالات الاجتماعية التي جرت خلال السنوات الماضية، ويلقي ضوءاً كاشفاً على احتمالات المسارات الحرجة للنضالات الاجتماعية والصراعات الطبقية المستقبلية.

ويمكن لنا أن نشير هنا الى أهم ملامح التغيرات والتحولات الكبرى في البنيان الطبقي في المجتمعات العربية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة:

أ ـ توسع وتعزيز مواقع الرأسمالية الزراعية في الريف العربي عموماً. اذ تشير جميع الأدلة والقرائن الى نمو وازدهار فئة الرأسمالية الزراعية، خصوصاً عن طريق استئجار المزيد من الأراضي، واستخدام الحديث من الآلات الزراعية، وتنويع الزراعات، والتوسع في انشاء المفارخ والمداجن ومحطات تربية وتسمين الماشية. وهكذا أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة الى نمو وازدهار وتعزيز مواقع البرجوازية الريفية (الكولاك)(٥٨).

ونجد الظاهرة نفسها في لبنان، اذ توسعت وتعززت مواقع الرأسمالية الزراعية في ريف لبنان،

---

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٥٨) بالنسبة لمصر، انظر: محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ - ١٩٧٠) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، الفصل الثاني؛ بالنسبة لسوريا، انظر: تقرير المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري، ص ٤١، حيث يتحدث التقرير عن: «النمو والامتداد والترعرع للبورجوازية الريفية (الكولاك)».

وبصفة خاصة في مناطق البقاع وعكار وساحل لبنان الجنوبي[59]. وقد أدى هذا التوسع الى «أزمة الاستثمار الفلاحي الصغير تحت ضغط السيطرة الرأسمالية المدينية على التسليف والتسويق والمدخلات الزراعية. ونجم عنه التراجع الواضح جداً للمؤاكرة وللملكيات الكبيرة «الغائبة» لصالح مؤسسات زراعية جديدة ولصالح الاجارة الزراعية. فخلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤ أتمت الرأسمالية قلب العلاقات الاجتماعية في الريف، مسببة نزوحاً ريفياً انصب بصورة أساسية في ضواحي بيروت»[60].

ب ـ اتساع نطاق ظاهرة نزوح الفلاحين المعدمين والمواطنين الريفيين الفقراء الى المدن والعواصم الكبرى، والالتحاق بجيش البروليتاريا الرثة وشبه بروليتاريا الخدمات. ولقد قدر حجم الهجرة الى المدن العراقية بين عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧ بما يقارب نصف مليون نسمة، اتجه نحو ١٥٦ ألفاً منهم الى بغداد والبصرة وكركوك[61]. كما بين احصاء السكان في العراق لعام ١٩٥٧ «أن حوالى ٢٩٪ من سكان بغداد آنذاك ولدوا خارجها، جاء ٤٠٪ منهم من لواءي العمارة والكوت حيث تسود الاقطاعات الواسعة ويصل استغلال الملاكين حدوداً لا مثيل لها في العراق»[62].

كذلك يشير حنا بطاطو الى أن جانباً هاماً من التأييد الشعبي الواسع للشيوعيين في مدينة بغداد خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣، قد جاء من الجماهير التي تقطن حي باب الشيخ وحي الشورجة. والحي الأول كان مركزاً هاماً لصناعة النسيج اليدوي، بينما حي الشورجة كان يجمع بين جنباته المهاجرين الجدد الى مدينة بغداد الذين ينحدرون من أصول قبلية قادمة من لواء العمارة بجنوب العراق، حيث تحللت علاقات الانتاج والمعاش التقليدية تحت وطأة تغلغل اقتصاد السوق وعلاقات الانتاج الرأسمالية وشبه الاقطاعية[63].

وقد أدت هذه التطورات الى نمو حجم البروليتاريا الرثة، والفئات «شبه البروليتارية» من خلال عمليات النزوح الواسعة الى المدن والعواصم العربية. وهي فئات غير مرتبطة بدولاب الانتاج الحديث، ولا تجمعها تنظيمات نقابية، وتتنازعها الولاءات الطبقية والطائفية. ولكن لديها طاقة ثورية كامنة تعبر عن نفسها في الهبّات والانتفاضات الشعبية: التأييد الشعبي للشيوعيين في بغداد خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣، «انتفاضة الخبز» في ١٧ ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٧ في المدن المصرية، انتفاضة النازحين من فقراء الشيعة في جنوب بيروت عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.

ج ـ اختلال البنيان الطبقي في معظم البلدان العربية، نتيجة الثقل الهام الذي تحتله «البروليتاريا الرثة» الحضرية، والموقع الاستراتيجي والأهمية العددية للفئات المتوسطة والفئات البرجوازية الصغيرة في اطار الخريطة الطبقية للمجتمعات العربية. وفي مقابل ذلك، هناك ضعف نسبي لحجم الطبقة العاملة والبروليتاريا الصناعية بصفة خاصة. وتشير تقديرات عصام الخفاجي

---

(٥٩) دوبار ونصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، ص ٣٥٦.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) الخفاجي، «التطور الرأسمالي والطبقة العاملة العراقية،» ص ٢٣٠.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions*, p. 5

لعـام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، الى أن هنـاك نحـو ٣٥٠ الى ٤٠٠ ألـف شخص يشكلـون عنـاصر «البروليتاريا الحضرية الرثة» في المدن العراقية (باعة متجولين، عارضي خدمات في الشوارع، وبائعي الأطعمـة المتنقلين). وفي مقابـل ذلك هنـاك ٢٨٩ الف شخص يشكلون الطبقـة العاملة المستخـدمة لـدى القطاع الخـاص (منهم ٨٢ ألف شخص يعملون بـالمنشـآت الصنـاعيـة، و١٣٥ ألف شخص يعملون في قطاع البناء والتشييد)[٦٤]. واذا أضفنا لهم العمال المستخدمين لدى القطاع الحكومي البالغ عددهم ٣٩٩ ألف شخص، يكون مجموع أفراد الطبقة العـاملة العراقيـة عند نهايـة السبعينات نحـو ٦٨٨ ألف شخص[٦٥].

ومعنى ذلـك، أن بعض الكتل الاجتماعية الكبـيرة التي تشغل حيـزاً هامـاً في اطـار الخـريـطة الطبقية الراهنة في الوطن العربي مثل «البروليتاريا الحضرية الرثة» وفئات «الـبرجوازيـة الصغيرة» هي فئـات وسيطة انتقـالية في اطـار هيكل البنـاء الطبقي الحـالي، وهي بـالتـالي في حـالـة حـركـة وقلق واضطراب في الرؤية والوعي الاجتماعي.

وضمن هذا الاطار التحليلي، يصعب الحديث عن فئات «البروليتاريا الحضريـة الرثـة» وفئات «البرجوازية الصغيرة» باعتبارها طبقات ثانوية في اطار التركيبة الاجتماعية ـ الـطبقية الـراهنة. ولـذا، يتحدث بعض الكتاب عن تقسيم ثلاثي للطبقات في البلدان العربية على أسس سياسية واجتماعيـة: الطبقات المهيمنة، الفئات المتوسطة، والطبقات الشعبية[٦٦].

فالطبقات المهيمنة أحياناً ما تكون طبقات وراثية، بينما تشمل الطبقات الشعبية عناصر الـطبقة العاملة، وفئات البروليتاريا الرثة الحضرية، وبعض عناصر البرجـوازية الصغـيرة المسحوقـة اجتماعيـاً واقتصادياً (صغار الموظفين الحكوميين، صغار المزارعين والمستـأجرين... الـخ). وفي المقابـل تتسم الفئات المتوسطة بعدم التجانس في المواقع الاقتصادية التي تحتلها وعلى مستوى الوعي الاجتماعي، اذ تضم في صفـوفها الفئـات المتوسـطة «الأجيرة» وعنـاصر البرجـوازية الصغـيرة «المستقلة» التي تعمـل لحسابها الخاص وتضم الحرفيين وصغار التجار والمهنيين وأرباب الصناعات الصغيرة.

د ـ رغم أهمية التحليل الطبقي في الفهم الواقعي للصراعات الاجتماعيـة والسياسيـة في الوطن العـربي، الا أنه لا بـد من الاشارة الى وجـود قدر من الانفصـال (أو عـدم التـوافق) بـين الأوضـاع الطبقية والتدهور المـوضوعي لـلأوضاع الاجتماعية والمعيشيـة للطبقات الشعبيـة ولأقسام واسعـة من الطبقة المتوسطة من ناحية، وبين الأشكال السيـاسية والايـديولـوجية للتعبـير عن هذه الأوضـاع من ناحية أخرى.

فهنـاك الضعف التنظيمي لأقسـام واسعـة من الـطبقـة العـاملة، وهنـاك الـدور الـذي تلعبـه التنظيمات الطائفية (وشبه الطائفيـة) في استيعاب مصـالح ومـطامح الـبروليتاريـا الرثـة وعناصر شبـه

(٦٤) الخفاجي، المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) دوبار ونصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، ص ٣٥٥.

بروليتاريا الخدمات والتعبير عنها[٦٧]. كذلك تلعب الطرق الصوفية دوراً هاماً كوعاء تنظيمي لتعبئة وتجميع عناصر البرجوازية الصغيرة من صغار الحرفيين وصغار التجار وصغار الموظفين في عدد هام من البلدان العربية كمصر والسودان والمغرب، حيث شكلت وما زالت تشكل الطرق الصوفية أحدى المؤسسات التقليدية الهامة للدفاع الاجتماعي عن مصالح عناصر البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف.

والقضية الجديرة بالتأمل هنا هي انتشار ظاهرة ازدواجية الولاء (الطبقي مقابل الطائفي أو العشائري) لدى فئات وشرائح اجتماعية عديدة في المجتمع العربي، حيث يطغى الولاء الطائفي أو العشائري، في بعض اللحظات التاريخية للتوتر الاجتماعي والسياسي، على روابط الولاء الطبقي. ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى الأوضاع الانتقالية التي تمر بها القوى والفئات والطوائف الاجتماعية في الوطن العربي: الانتقال من «القبلية» و«الطائفة» و«العشيرة» الى «الطبقة» و«الدولة» بالمعنى الحديث.

كذلك يعود جانب كبير من ازدواجية الولاء واضطراب المواقع والمواقف الطبقية الى ازدواجية «حالة التكسب» (Mode of Employment) لأقسام كبيرة من قوة العمل، حيث لا يوجد من يعتمدون «على العمل بأجر» بصفة نهائية وخالصة. اذ ان العديد من الأجراء في صفوف الطبقة العاملة والموظفين يمارسون أعمالاً أخرى إلى جوار أعمالهم الأصلية يغلب عليها طابع «العمل الخاص المستقل» (ليس لحساب الغير)[٦٨]. وبالتالي تختلط المواقع والرؤى الطبقية نتيجة ازدواجية «حالة التكسب»، وبالتالي، يصبح الحديث أحياناً عن «طبقة عاملة خالصة»، وعناصر «برجوازية صغيرة بحتة» حديثاً على درجة عالية من التبسيط والتجريد النظري في ضوء تضاريس الواقع الطبقي والاجتماعي المعقد والمعاش، اذ تختلط المواقع ويحمل الانسان الواحد أكثر من «هوية اجتماعية» ضمن نظام معقد لتقسيم العمل، يمثل خليطاً من الأوضاع التقليدية الموروثة (القائمة على الروابط العائلية والولاءات الطائفية والعشائرية) والآليات الحديثة لسوق العمل.

ان اختلاط «الرؤية الطبقية» «بالرؤية الطائفية» في الوعي والضمير الاجتماعي لدى فئات اجتماعية عديدة، هامشية ومسحوقة، لهي قضية جديرة بالتأمل والتفكير الجاد من جانب الحركات والقوى التقدمية العربية. ويكفي أن نورد هنا تساؤل كلود دوبار وسليم نصر في مؤلفهما المهم عن الطبقات الاجتماعية في لبنان، وفي ضوء المقابلات والمسوح العينية التي نجحا في اجرائها، اذ يتساءلان:

«بأية ميكانيكات اعتبر مزارعو التبغ المستنزفون من قبل المرابين، ومزارعو الشمندر السكري المستغلون من الاحتكار الصناعي، والعمال الجدد الريفيو الأصل الذين يقبضون أجوراً زهيدة، وحمالو المرفأ المسحوقون على يد مافيا المستخدمين، وعمال البناء المعرضون للخطر الدائم، وصغار المستخدمين ذوو الاحلام المحطمة بالتضخم، والطلاب

---

(٦٧) ينطبق ذلك بشكل واضح على الحالة اللبنانية، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

(٦٨) يلاحظ في احوال كثيرة انخراط عناصر الطبقة العاملة في بعض نشاطات الانتاج السلعي الصغير (تجارة وخدمات). كذلك تمارس اعداد متزايدة من الموظفين اعمال حرة متواضعة لاغراض الكسب الاضافي (مثل قيادة سيارات التاكسي خارج ساعات العمل الرسمية).

الذين لا يتمكنون من متابعة علومهم. . . بأية ميكانيكات اعتبر هؤلاء، متى كانوا شيعة، ان المسؤولين عن «مصائبهم» والاعداء الواجب محاربتهم هم «المسيحيون الذين هم بورجوازيون ويستغلون الشعب» و«الموارنة الذي يأكلون حقوقنا ويستأثرون بكل الثروات»، و«دولة امتيازات المسيحيين؟»»(٦٩).

ثالثاً: المشاكل المنهجية والاحصائية: تحليل الأوضاع الاجتماعية في الوطن العربي

في ضوء المسح الذي قمنا به لنموذج هام من الكتابات العربية حول الأوضاع والهياكل والعلاقات الطبقية في الوطن العربي، يمكننا ابداء بعض الملاحظات حول بعض المشاكل المنهجية والاحصائية التي عادة ما تواجه الباحث عند محاولته تركيب لوحة دقيقة للقوى الاجتماعية والهياكل الطبقية في الريف والمدينة في البلدان العربية المختلفة.

١ - عدم ملاءمة البيانات الاحصائية المتوافرة للقيام بمعاينة دقيقة للأوضاع والهياكل الطبقية

على الرغم من وفرة المصادر الاحصائية الأولية «ذات الطبيعة الخام» مثل احصاءات السكان، الاحصاءات الزراعية، الاحصاءات الصناعية، مسوح القوى العاملة بالعينة لسنوات مختارة في العديد من البلدان العربية، الا أن التصنيفات والتبويبات الاحصائية المعمول بها في هذه المصادر لا تصلح دائماً كأدوات ومؤشرات لمعاينة الأوضاع والهياكل الطبقية القائمة. فتلك الاحصاءات والبيانات تعد غالباً لخدمة أغراض أخرى، وبالتالي، فإن الباحث يجد نفسه مضطراً لإعادة تبويب وتركيب هذه البيانات لتقريب هذه المعطيات الاحصائية بقدر الامكان الى مفاهيم القوى الاجتماعية والطبقية التي يود معاينة أوضاعها.

كذلك تعاني جميع البلدان العربية من فقر مدقع في مجال المعطيات الاحصائية حول تمركز عناصر الثروة المالية (أسهم - سندات - ودائع مصرفية - شهادات ايداع. . . الخ) لدى الشرائح العليا من البرجوازية، مما يجعل من الصعب على الباحث تركيب صورة عينية للعلاقة بين تمركز الثروات العقارية وتمركز الثروات المالية في المجتمعات العربية لدى فئات بعينها.

ومن ناحية أخرى، يوجد فقر شديد في مجال البحوث الميدانية في معظم البلدان العربية، وبخاصة تلك التي تتناول انعكاسات السياسات الاقتصادية وثمار التنمية على مختلف الطبقات الاجتماعية، أو التغيير داخل الطبقة الواحدة والحراك الاجتماعي والطبقي بشكل عام. ان الاحصاءات السكانية والبحوث الخاصة بالقوى العاملة والاحصاءات الاقتصادية القطاعية والتقارير الخاصة بتسجيل الشركات والمحلات التجارية وغيرها من المؤسسات، تظل للأسف المصدر الرئيسي لاستخلاص الخطوط العريضة للتغيرات الكمية في الأوضاع والهياكل الطبقية وفي رسم لوحة التبدلات الاساسية داخل المجتمع على أساس ميكانيكي وغير دينامي.

---

(٦٩) دوبار ونصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان، ص ٣٦٥.

وتعتبر أدبيات التنظيمات النقابية والمهنية والسياسية (الأحزاب) هي مصدر هام لدراسة الأوضاع والمشكلات الخاصة بالطبقات الاجتماعية وآثار السياسات الاقتصادية ومدلولها الطبقي، الا انها مع ذلك أدبيات محدودة ويغلب عليها الطابع الدعائي السياسي في أحيان كثيرة كما أنها لا تلاحق بالسرعة المطلوبة التبدلات والتغيرات الاساسية الجارية في المجتمع العربي.

٢ ـ تفاوت مستوى ودرجة التكون الاجتماعي للفئة أو الجماعة الطبقية الواحدة

لعبت الشروط التاريخية ـ الجغرافية دوراً هاماً في تحديد درجة تبلور الفئات والشرائح المختلفة التي تتكون منها الطبقات الاجتماعية في مختلف بلدان الوطن العربي. وأضافت الى تعقيدات الموقف الظلال الكثيفة التي تكتنف أي محاولة لرسم خريطة طبقية واضحة المعالم في بلدان الوطن العربي، نظراً لتداخل وتعايش أنماط انتاجية مختلفة في البلد الواحد.

فالتطور الكولونيالي خلال العقود الثلاثة، قد اضعف الى حد كبير النظام المشاعي والاشكال الانتاجية المصاحبة له (لا سيما النمط المشاعي الرعوي الذي تحول الى نمط هامشي)، لكن بقايا النظام المشاعي في الريف ظلت قائمة برغم الأساليب التي استخدمت للقضاء عليه والتي اتخذت طابع الاجراءات الحكومية والقوانين في العديد من البلدان العربية(٧٠).

وفي ظل استمرار لعب العلاقات التقليدية (القبلية ـ العشيرية) دوراً ملموساً في بعض المجتمعات العربية (مثل المجتمع الاردني)، فإن حداثة تكوين الفئات الوسطى على قاعدة اقتصادية غير عميقة الجذور، وتنوع اصولها الوطنية والاثنية والدينية، كان يجعلها اقل قدرة على التعامل كفئات محددة موحدة.

وكل ذلك يجعل مفاهيم مثل «البرجوازية الصغيرة» و«الفئات الوسطى» تعبيرات مرنة ومطاطة تتسع وتضيق لتشمل فئات وشرائح اجتماعية متباينة لتخدم أغراض تحليلات سياسية آنية، وتفشل في توصيف قوى اجتماعية محددة. ففي معظم الأحيان، يجري توصيف بعض النخب السياسية والاجتماعية على أنها «فئات برجوازية صغيرة» دون الاستناد الى معايير علمية محددة. وهكذا يكون الخلط على أشده في معظم التحليلات بين ما يسمى «فئات البرجوازية الصغيرة»، وبين ما يسمى «الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة المتوسطة»(٧١). ويمكن ارجاع كل ذلك الى اضطراب وانعدام

---

(٧٠) انظر بهذا الخصوص: حوراني، **التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الاردن**، ص ١٨٢.

(٧١) انظر مثلاً: رفعت السعيد، **تأملات في الناصرية**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، حيث يصف ضباط ثورة ٢٣ يوليو في مصر على انهم «مثقفون عسكريون من ابناء الفئات العليا للبورجوازية الصغيرة والفئات الدنيا والوسطى من الطبقة المتوسطة». في: المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٥٠. كذلك يفسر كريم مروة، **كيف نواجه الأزمة** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص ١٠٦ ـ ١٠٩، الناصرية على النحو التالي: «فان وضعها في مكانها الطبيعي، كثورة وطنية ديمقراطية تقودها فئات متقدمة من البورجوازية الصغيرة يجنب الوقوع في المزالق».

الحدود الواضحة والصارمة بين الفئات والشرائح الاجتماعية الدنيا والوسطى في المناطق الحضرية.

٣ ـ مشاكل رسم الحدود بين الطبقات

إن أي محاولة لتركيب «خريطة طبقية» لأي مجتمع سوف تواجه مشاكل عديدة تتعلق برسم «الحدود فيها بين الطبقات المختلفة». فعلى سبيل المثال، يواجه الباحث مشكلة تحديد «النقاط الفاصلة» Cutting-off points بين تقسيمات البرجوازية الكبيرة/المتوسطة/ الصغيرة في القطاع الصناعي حسب أوضاع وخصوصية التكوين الطبقي في كل مجتمع. ويمكن لنا أن نضرب المثال التالي حول امكانية اختلاف تحديد «النقاط الفاصلة» عند تحديد شرائح البرجوازية الصناعية في بلدين عربيين مختلفين في درجة تطور القوى المنتجة على النحو التالي:

شرائح البرجوازية الصناعية	التقسيم المناسب في حالة البلد (أ)	التقسيم المناسب في حالة البلد (ب)
١ ـ البرجوازية الكبيرة	أصحاب منشآت تستخدم ٥٠٠ عاملاً فأكثر	أصحاب منشآت تستخدم ٥٠ عاملاً فأكثر
٢ ـ البرجوازية المتوسطة	أصحاب منشآت تستخدم ٥٠ إلى أقل من ٥٠٠ عاملاً	أصحاب منشآت تستخدم من ١٠ إلى أقل من ٥٠ عاملاً
٣ ـ البرجوازية الصغيرة	أصحاب منشآت تستخدم أقل من ٥٠ عاملاً	أصحاب منشآت تستخدم أقل من ١٠ عمال

والمشكلة نفسها تثور بالنسبة الى تحديد مراتب «البرجوازية التجارية» (حسب حجم رأس المال المستثمر)، وكذلك بالنسبة لتحديد شرائح حائزي الأرض (حسب حجم الحيازة، درجة الميكنة، استخدام العمل الأجير).

واضافة الى ذلك، تثار مشاكل «حدودية» جديدة متعلقة بتحديد المواقع الطبقية لبعض الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تقع عند مناطق الحدود بين الطبقات الاجتماعية العريضة. وتثور هذه المشاكل بوجه خاص عندما يجري الانتقال من التصنيفات الاحصائية المعمول بها، والمستندة الى التصنيف الدولي «للمهن والحرف الوظيفية» Standard Occupational Structure، الى محاولة رسم خريطة طبقية وتحديد المواقع المختلفة للفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية على الخريطة الطبقية العامة[٧٢].

(٧٢) انظر بهذا الخصوص: Erik- Olin Wright, «Contradictory Class Locations,» *New Left Review*, no. 98 (July-August 1976).

وليس هناك من شك في أن محاولة الوصول الى حل لهذه «المواقع الحدودية» على الخريطة الطبقية للبلدان العربية المختلفة، يمكن أن يكون له أكبر الأثر في وضوح الرؤية حول أثر نمو القوى الاجتماعية المختلفة (المركزية والهامشية) على مسارات التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي في المجتمعات العربية.

المُناقشَات

ابديت في الندوة الملاحظات الأولية التالية:

- ان المراجع حول الطبقات أغنى مما امكن للورقة ان تحيط به.

- كان الافضل الا يتغلب الطابع الوصفي الميداني على محاولة تحليل خصائص بعض الطبقات.

- المقاييس الواردة للتمييز بين الطبقات كانت تحتاج الى مزيد من التفصيل.

- هناك جدول في الورقة عن نمو الطبقة العاملة في البلاد العربية وهذا امر مهم، ويتطلب الأمر ان يستكمل الجدول ببيان نسبة عمال الصناعة الى عدد العمال ككل.

- تشكل الورقة في النهاية بداية مفيدة ومدخلاً مساعداً للمزيد من البحوث في هذا المجال.

وقد طرحت في المناقشة الآراء التالية:

- عن الطبقة السائدة والفئة أو الفئات الحاكمة: هنا تعكس الورقة قدراً كبيراً من تبسيط هذه الميكانيكية التي لا تفصل بين الطبقة المسيطرة اقتصادياً وبين الفئة الحاكمة والوشائج والعلاقات التي تربط بينهما. ومن المعروف ان الطبقات تعبر عن نفسها على الدوام بكيفية مواربة للغاية، هذا اضافة الى ان مصدر السلطة قد لا يكون متطابقاً مع الطبقات السائدة.

وهذا التبسيط المشار اليه لا يساعد على توضيح طبيعة السلطة في الأنظمة التي تسمى بالانظمة الوطنية التقدمية والتي قامت مثلاً في مصر والعراق وسوريا، ومن ثم عندما يطرح السؤال هل حكمت البرجوازية في هذه الاقطار، فإن الاجابة هي: انه من الواضح ان هناك شريحة قد «تبرجزت» وعادت فعقدت صلات مع قسم من الطبقات القديمة، ومن الممكن ان توضع الفئة الحاكمة هنا موضع الدراسات السوسيولوجية للانتماءات الشخصية لافرادها.

- واضيفت هنا ملاحظة تتكامل مع الملاحظة السابقة وهي ان التكوينات الطبقية في الوطن العربي ليست مستقرة استقراراً تاماً (well-established) وبالتالي، فإنه يتعين عند البحث في التكوين

الطبقي ان يؤخذ في الاعتبار ليس مسألة من هم هؤلاء الافراد المكونين للفئة الحاكمة، وانما يجب ان ينصرف الاهتمام في المحل الاول الى مسار الحراك الاجتماعي في البلد المعني.

ـ وعن العلاقة بين التكوينات قبل الرأسمالية والطبقات: طرح رأي مفاده ان التجربة اللبنانية تظهر ان هذا موضوع أساسي، وهنا تجدر الاشارة الى أن التجربة اللبنانية اكثر غنى من العمل الرائد الذي قام به كل من كلود دوبار وسليم نصر في كتابهما الطبقات الاجتماعية في لبنان وهذا ما توضحه اعمال المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اللبناني، كما توضحه الكتابات التي نشرتها صحف «الاخبار» و«النداء» و«بيروت المساء».

ففي لبنان جرت رسملة هذه التركيبات «ما قبل الرأسمالية» الموروثة، كما جرى اعطاؤها وظيفة في المجتمع اللبناني الرأسمالي التجاري المالي الحديث. ان هذه التكوينات ليست مجرد زوائد وانما شرائح لفئات قديمة وهي تركيبات (تكوينات) كانت تمثل علاقات انتاج في المجتمع اللبناني. أما الآن فقد صارت لها وظيفة فعلية في النظام الرأسمالي اللبناني، كوسائل لتوزيع الدخل... الخ. ومن ثم فهناك صلة مباشرة بين تداخل العوامل غير الاقتصادية مع علاقات الانتاج وفي الطبقات، وبين سيادة مجتمع لا انتاجي يمثل المجتمع اللبناني صورته الصارخة. وعلى سبيل المثال فإن ٤٠ بالمائة من دخله يأتي من الخارج من عائدات المغتربين ومن نشاطات اللبنانيين بعيداً عن الدورة الاقتصادية للبلد.

ـ قبل الاحداث الأخيرة في لبنان كانت اهم مظاهر الاستقطاب الطبقي هناك، ولأول مرة في تاريخ لبنان، ان الثقل الأساسي ـ من الناحية العددية ـ قد تحول الى الطبقة العاملة الصناعية. فقد قامت جملة من الصناعات هناك، وبعد ان اقتصر دور لبنان على دور وسيط تجاري ومالي وسياحي تحول الى بعض اشكال الصناعة التي قامت على نوع من التراكم الفردي، وبدأت تحدث تغييرات في داخل المجتمع. ومع ذلك يتعين ان يؤخذ بعين الاعتبار ان عملية التصنيع في لبنان تختلف جذرياً عما حدث في المجتمعات الغربية، كما تختلف الى حد واضح عن تصنيع بعض البلدان العربية. هذا، وقد قامت الورقة بمحاولة جيدة لبيان علاقة التركيب الطبقي بالتركيب الطائفي في لبنان. ومع ذلك يتطلب الامر تصحيح الجدول الذي اشار لهذه القضية بحيث اشار الى انه يوجد بين الموارنة فلاحين وعمال.

ـ ولاحظ بعض المشاركين ان اهمية هذه الدراسة تبدو في أمرين يتعين على الحركة العربية التقدمية ان تستخلصهما:

الأول: ان تنكب الحركة التقدمية على توفير المعارف والادوات المعرفية التي تشكل نقصاً عندهم، وان كان يتعين ايضاً ان يحولوا هذه الادوات المعرفية الى اداة نضال.

الثاني: اشارت الورقة الى ضعف التمايز الطبقي في الوطن العربي والى ضعف البرجوازية وضعف الطبقة العاملة. ولكن الورقة قدمت في الوقت نفسه أساساً لأحكام رؤية القوى التقدمية للواقع وذلك عندما اشارت ايضاً الى ان هناك عملية تمايز تجري في المجتمعات العربية، كما ان الطبقة العاملة يتزايد نموها.

القِسْمُ السَّابع

السُلطَة والثَورَة

الفصل الحادي عشر

إشكاليّة العلاقة بين السُلطة والثورة (*)

د. مهدي الحافظ (**)

تعالج هذه الورقة قضايا جوهرية في اشكالية العلاقة بين الثورة وسلطة الدولة كما تعكسها التجربة التاريخية الزاخرة لحركة التحرر الوطني العربية.

وتنبع أهمية هذا الموضوع وخطورته، من كونه يشكل المحور الأساسي الذي ترتبط به، وتدور حوله عمليات التطور السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي في البلاد العربية وسائر المجتمعات الأنسانية. ذلك أننا نعتقد بأن ثمة ترابطاً محكماً، غير قابل للانفصام بين السلطة والثورة، او اننا نشارك الرأي بصواب وصدق الموضوعة الشهيرة التي أطلقها لينين والقائلة بأن السلطة power (سلطة الدولة) تمثل المسألة الاساسية في اي ثورة. ولقد برهنت التجارب الغنية والمتراكمة للنضال العالمي، بما فيها النضال الوطني والتحرري لشعوب العالم الثالث على صحة ورسوخ هذه الموضوعة النيرة.

وفي ضوء ذلك، نسعى الى بحث وتقويم طائفة من الظواهر السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية المميزة لعملية التطور العام في البلدان العربية، حارصين في الوقت ذاته على استخلاص عدد من الخبرات والدروس المفيدة، والمساعدة على تطوير وتعزيز الحركة التقدمية العربية وتمكينها بجدارة من تحقيق اهدافها الكبرى في التحرر الكامل والتنمية المستقلة، والتجديد الديمقراطي الحق لبنى المجتمع وحياته السياسية والتقدم الاجتماعي.

اولاً: تمهيد أولي في مفهوم الثورة

لعله من المفيد، بل والضروري، ان نستهل الكلام بجلاء مفهوم الثورة وتحديد معناها

(*) هذه الورقة ثمرة مناقشة وتحليل ومراجعة تولاها د. اسماعيل صبري عبد الله والأستاذ فاروق أبو عيسى والدكتور مهدي الحافظ وسيبقى بعد ذلك أن الكاتب يتحمل كاملاً مسؤولية ما كتب.

(**) باحث من العراق.

السياسي والاجتماعي لاعتبارات موضوعية ومنهجية تقتضيها دواعي التحليل السليم لتجربة التطور في الوطن العربي خلال الفترة المنصرمة. ذلك ان كثيراً من الخلط والتشويه قد أصاب مفهوم الثورة وموضوعاتها، ومسخ دلالاتها السياسية والاجتماعية وحتى المعنوية سواء أكان ذلك لدوافع طبقية رجعية ام لاغراض ايديولوجية مضللة مناوئة لقيم وافكار التقدم الاجتماعي المنشود والتطوير الثوري للمجتمعات البشرية. ذلك ان القوى الاجتماعية المتخلفة والمستغلة تسعى بشكل محموم، في شتى مراحل النضال، الى استخدام جميع الاساليب وبذل كل جهد ممكن، من اجل عرقلة التقدم الثوري للمجتمع، او تشويه مضامينه وافراغه من اي نافعة بالنسبة للطبقات الصاعدة ذات المصلحة الاساسية في انتصار الثورة واستمرارها.

والواقع ان العقود الأربعة الماضية، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهدت احداثاً تاريخية عاصفة، في مجرى النضال الوطني والديمقراطي العام للشعوب العربية، كان هدف الاستيلاء على السلطة السياسية في الاقطار العربية محورها الاساسي وغايتها الاستراتيجية. وتتالت وتواصلت هذه الاحداث ضمن سياق واحد وشامل هدفه تصفية السيطرة الاستعمارية الأجنبية، وتحقيق الاستقلال الوطني، والقضاء على التخلف والتبعية، وتطوير الاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة السكان. وقد وقعت تطورات كبيرة ومتنوعة وذات طبيعة متباينة في هذا السياق تتراوح بين ما يمكن ان نطلق عليه وصف ثورات حقيقية بالمعنى العلمي للكلمة، حيث جرى نقل المجتمع الى مرحلة جديدة من التطور الاجتماعي، وبين ما ينبغي ان يوصف بتغيرات فوقية في قمة نظام الحكم وقشرته الخارجية، وكذلك في اساليب عمله وطرق ادارته لشؤون البلاد، والتي لم تسفر عن اي تحول جوهري في السياسة العامة للسلطة ونمط العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية السائدة في المجتمع. ويلاحظ ان العديد من التغيرات الفوقية (التي يمكن ان نخلع عليها اسم انقلاب) قد اتخذ شكل انقلاب عسكري علوي في الغالب، وأستند الى مبادرة زمرة من القادة او الضباط العسكريين وتحرك القوات المسلحة التي استخدمت أداة فعالة لفرض هيمنة الفئة الحاكمة الجديدة في منأى عن جماهير الشعب الواسعة، غير أنه من الضروري ان نشير الى ان دور القوات المسلحة في مجرى الاحداث السياسية في الاقطار العربية لم ينحصر في هذا الاطار والهدف، بل اتخذ ابعاداً أخرى أشد خطورة وأكثر أهمية بالمقاييس الاقتصادية والاجتماعية ولصالح العملية الثورية الجارية في الوطن العربي. اذ ان الكثير من الثورات الحقيقية ذات الاهداف الأصيلة قد استندت هي الاخرى الى دعم ومشاركة القوات المسلحة، وافضت الى تغيرات جوهرية في البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية والحياة السياسية لبعض الاقطار العربية مثل ثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ في مصر، وثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ في العراق وغيرهما.

وهذا يطرح بشكل ملح، دفعاً للخلط وسوء الفهم، ضرورة دراسة دور القوات المسلحة في عمليات التطور الاجتماعي في البلاد العربية، وتقويم طابعها وآثارها الطبقية والسياسية على مسار الاحداث فيها والذي سنأتي على تناوله في الجزء الأخير من هذه الورقة.

ويستخلص من ذلك، أهمية التمييز الواضح بين التغيير الثوري (الثورة)، والتغيير الفوقي (الانقلاب) وفق معايير موضوعية وعلمية، والتحذير من وهم الاعتقاد بأن كل استيلاء على السلطة

وخرق الشرعية القائمة مهما كانت طبيعتها، يندرج في إطار ما يطلق عليه جزافاً اسم الثورة او التحولات الثورية. فالخلط بين المفهومين، او تشويه مفهوم الثورة وافراغه من مضمونه التحويلي التقدمي، تمارسها الأجهزة الايديولوجية والدعائية للطبقات الاستغلالية التي ترى في الثورة الحقة خطرا جدياً على مصالحها ومستقبلها السياسي والاقتصادي.

ومن المفاهيم العليلة والمضللة الشائعة ايضاً، اطلاق صفة الثورة على اي اجراءات قانونية او ادارية، بمعزل عن تقويم آثارها ومضمونها الاقتصادي ـ الاجتماعي مثل «التأميم» و«الاصلاح الزراعي»، وحتى بعض المواقف في السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية مع الدول الاخرى. فما اكثر ما حصل ان اجراءات من هذا النوع، قد قوضت مضامينها التقدمية واسفرت عن نتائج عكسية لا تخدم مصالح جماهير الشعب الساحقة، ولا تحدث تغيرا جوهريا في علاقات الانتاج والمسيرة الثورية المنشودة.

وتشير التجربة التاريخية الماضية، في البلاد العربية الى ان بعض الحكومات قد أقدمت على هذه التدابير تحت ضغط الحركة الشعبية وروح العصر الراهن، وحرصت على ابقائها اطارات شكلية ذات طابع قانوني واداري وخالية من محتوى اجتماعي تقدمي ودون ان تساهم في تغيير حقيقة التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي تتم في داخله. وترتب على ذلك اصطفاف (توزيع) جديد للقوى الطبقية الاجتماعية، ينطوي على مظهر خادع ومزيف موحياً بنشوء اوضاع «ثورية» جديدة. لكنه في الواقع لا يعدو ان يكون تكييفاً ظاهرياً لدور الفئات البرجوازية الحضرية والريفية بغية السيطرة على ثمار قطاع الدولة المؤمم، والاراضي الخاضعة لاجراءات الاصلاح الزراعي، ومواصلة الاستغلال الطبقي بأساليب واشكال جديدة.

من هنا تبرز الحاجة الى التأكيد على ان العبرة تبقى دائماً بالمحتوى الاجتماعي للسلطة السياسية الذي يجسد معياراً لا يخطىء لتقويم حقيقة الاجراءات المتخذة في البلاد، وتحديد طابعها إذا كان ثورياً حقيقياً أم غير ذلك.

وهنالك تصورات خاطئة اخرى بشأن مفهوم الثورة، حيث جرى التعويل كثيراً على الأصول الطبقية لمن نهضوا بالتغيير واستولوا على السلطة، ثم أتت الاحداث لتثبت عكس ذلك ولتقدم نتائج مخيبة للآمال تماماً. فالأصل الطبقي لقائد او قادة الثورة على أهميته ليس دائماً حائلا دون استيعاب الطبقات السائدة لهم، ولا يمكن ان يكون عاصماً وكفيلاً بعدم الوقوع بأخطاء مدمرة وانحرافات طبقية ذات عواقب وخيمة على قضية الثورة ومستقبل التطور التقدمي للبلاد. فما اكثر حالات النكوص عن الثورة والتراجع عن اهدافها ومكاسبها على يد أحد او بعض قادتها بعد انتصارها واستتباب الوضع لصالحها. فهذه الظاهرة هي انعكاس لوضع اجتماعي بالغ التوتر، ومظهر لاحتدام الصراع الطبقي الذي يمارس مفعوله على الدوام في المجتمعات الطبقية، حيث تفلح القوى المضادة للثورة في ظروف معينة ووسط صعوبات وتعقيدات متشابكة من احتواء التحول الثوري الظافر، وافراغه من محتواه الحقيقي من خلال ضغوط وتأثيرات نفسية وايديولوجية على زعماء الثورة وحرفهم عن المسلك الثوري السليم، او افسادهم وتحويلهم الى مواقع طبقية مضادة. وأمامنا امثلة صارخة في

الوطن العربي كالسادات والنميري وسياد بري، حيث بدأوا سيرتهم في الحكم بوصفهم حملة رسالة ثورية وانتهوا الى مواقع مضادة للثورة ودون ان يكون لأصلهم الطبقي تأثير رادع يحول دون انتحالهم وتبنيهم لمصالح طبقية لفئات اجتماعية مستغلة كبيرة في المجتمع، والايغال بسياسة موالية للاحتكارات الأجنبية والبرجوازية الطفيلية والبيروقراطية وفتح الطريق مجدداً لتعميق التبعية وتقويض الاستقلال السياسي للبلاد.

والسؤال الآن ما هي الثورة إذاً؟ وكيف يمكن تحديد دلالاتها السياسية والاجتماعية بصورة علمية.

الواقع ان اعتماد المنهج المادي الجدلي في تحليل التجارب الاجتماعية التاريخية يقدم مفتاح الاجابة عن هذا السؤال، ويوفر اساساً علمياً رصيناً لفهم وتقويم الظواهر الاجتماعية المختلفة ومنها الثورة. وهو المنهج ذاته الذي استخدمه كارل ماركس وفردريك انغلز ولينين في تحليل ظروف واوضاع المجتمع الرأسمالي الصناعي، وخلصوا منه الى نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لآفاق ومستقبل التطور في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وهو المنهج الذي يتصف بطابعه الشمولي والحي والمتطور الصالح للاستخدام كأداة للتحليل الموضوعي والتفسير العلمي لظواهر الطبيعة والمجتمع والفكر الانساني. وبسبب سماته الأصيلة هذه، يمثل المنهج المادي الجدلي اليوم خير ما أنتجته المعرفة البشرية والعقل الانساني، حيث تأكد صوابه عبر تجارب الحياة والبحث العلمي وتبرز أهمية الافادة منه لتحليل التطورات الجارية في العالم الثالث ومنها اقطار الوطن العربي.

ومن أهم ما يتميز به هذا المنهج هو النظرة الطبقية والتناول التاريخي الملموس للظواهر في اطار الحركة الدائبة لتناقضاتها الداخلية. ان الثورة الاجتماعية، تبعاً لذلك، هي الفعل الانساني التاريخي الذي يكفل الانتقال من نظام اجتماعي ـ اقتصادي قديم، إلى نظام اجتماعي ـ اقتصادي جديد وأكثر تقدماً. اي انها تنطوي على ميلاد تشكيل اجتماعي جديد يتضمن نمط انتاج جديد يستجيب لحاجات التطوير السريع والأوسع للقوى المنتجة، ويؤمن متطلبات السير التقدمي للمجتمع وخدمة مصالح غالبية السكان.

ويؤلف الصراع بين الطبقات ذات المصالح المتناقضة القوة المحركة الأساسية للثورة الاجتماعية في المجتمعات الطبقية. هذا الصراع الذي لا بد ان يؤول في نهاية المطاف الى انتصار طبقة (او عدة طبقات متحالفة) ـ ترتبط مصالحها الحيوية بأسلوب الانتاج الجديد، وذلك من خلال تسلمها السلطة السياسية واقامة نظام حكم جديد يعمل على تهيئة الظروف اللازمة لاشاعة وسيادة علاقات الانتاج الجديدة.

لذا، فإن الثورة بطبيعتها ظاهرة تقدمية في سلم الحياة الانسانية، حيث انها تمثل قفزة نوعية متقدمة في مجرى التطور التاريخي بل يمكن القول ان العملية التاريخية العالمية تبدو وكأنها سلسلة من التحولات الثورية للبنى الاقتصادية ـ الاجتماعية باتجاه تقدمي متصاعد نتيجة لاستمرار نجاح بعض المجتمعات البشرية، على الأقل، في تجاوز تناقضاتها في مرحلة معينة الى مستوى أرقى وأكثر تشابكاً وتعقيداً.

لقد شهد التاريخ الكثير من الثورات ذات الطبيعة المتباينة والمتميزة بصورة جذرية عن بعضها البعض من حيث مضمونها الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي، كما انها تتفاوت أيضاً بأشكال تحققها مثل ثورات العبيد ضد اسيادهم، وثورات الفلاحين ضد الاقطاع وملاكي الأراضي، فضلاً عن الثورات البرجوازية ـ الديمقراطية والاشتراكية الحديثة، وثورات التحرر الوطني والديمقراطي في العالم الثالث.

ويرتبط ركنا الثورة الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي ارتباطاً عضوياً ببعضهما البعض. فلا توجد ثورة اجتماعية ليست مرتبطة بهذا الشكل او ذاك بجملة من التغيرات الجذرية على صعيد السلطة السياسية ومؤسسات الحكم. كما انه من الصحيح ايضاً ان كل ثورة سياسية لا تنفصل عن التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تتولى تحقيقها.

ومهما يكن، لا بد من التأكيد مجدداً على ان القضية الأخطر والأكثر أهمية في كل ثورة هي اسقاط سلطة الطبقة القديمة (او عدة طبقات)، واستلام السلطة السياسية من قبل الطبقة (او الطبقات) الجديدة الصاعدة من اجل تثبيت دعائم النظام الاجتماعي الجديد ونشر قيمه وافكاره في حياة المجتمع.

ثانياً: طابع المرحلة الثورية

من القضايا الحيوية المثيرة للجدل، مفهوم المرحلة الاجتماعية الراهنة وطابعها في البلاد العربية. وهي قضية بالغة الأهمية، من وجهة النظر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسة الثورية للحركات الوطنية العربية المختلفة.

فالاجتهادات هنا تتباين، حسب الموقع الطبقي والمصالح الاجتماعية للفئات السياسية. وتقود احيانا الى تصورات قاصرة وغير علمية. تتراوح بين الرغبة في تعظيم امكانات الواقع الموضوعي وتعجيل العملية الثورية. وبين الرغبة في تصغيرها وابطائها على التوالي. وهو أمر لا يمت بصلة للمعنى الصحيح لمقولة المرحلة الاجتماعية من وجهة النظر العلمية.

فالمقصود بالمرحلة هو مرحلة الثورة الاجتماعية او المرحلة التاريخية للتطور الاجتماعي. وهي تجسد مفهوم حقبة كاملة من التطور التاريخي تصبح خلالها التشكيلة او التكوين (Formation) شكلاً للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

وينبغي ان يستند تحديد طابع المرحلة الثورية لأي بلد ومنطقة الى المعرفة الملموسة الصائبة بأوضاعها التاريخية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة مستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج السائدة.

وينجم عن ذلك، أهمية الوقوف عند السمات العامة للأوضاع السائدة في العالم الثالث، ومنها الاقطار العربية، نظراً للتشابه والترابط في خصائص وآفاق التطور لاقطاره المختلفة، والتي تتيح استخلاص طابع المرحلة ومهماتها الاساسية.

فمن ابرز سمات العالم الثالث هي :

ـ كانت اقطاره مستعمرات او شبه مستعمرات تابعة للدول الامبريالية الغربية.

ـ لا تزال متخلفة اقتصاديا واجتماعيا وتعاني من ضعف مستوى تطور القوى المنتجة.

ـ ما زالت جزءاً من تقسيم العمل الرأسمالي العالمي وخاضعة للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للقلب (Centre) الامبريالي.

ـ تشكل هذه الاقطار هدفاً وموضوعاً لسياسة وخطط الاستعمار الجديد لمواصلة الاستغلال الاقتصادي للبلدان الحديثة الاستقلال، وتعميق تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي.

ـ وهي تمر بمرحلة انتقالية، من ناحية التطور الاجتماعي، هدفها تصفية علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية وبناء الدولة الوطنية وتحقيق تنمية شاملة ومستقلة.

من الواضح، ان هذه السمات للواقع السائد في العالم الثالث تطرح مهمات وأهدافاً ذات طابع وطني ديمقراطي بوجه عام، طالما انها تتوجه نحو تصفية ارث السيطرة الاستعمارية الطويلة المتمثل بالتخلف الشامل، والاستغلال الاقتصادي، والتبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وكذلك نحو ازالة علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية وتحقيق الاصلاح الزراعي والسير في طريق التنمية المستقلة. ويترتب على ذلك بطبيعة الحال، ويستخلص منه معالم طابع المرحلة الاجتماعية، او مرحلة الثورة الاجتماعية، في هذه البلدان، بما جرى الاصطلاح عليه غالباً بأنها مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. وهذه التسمية تحوز على تأييد غالبية القوى السياسية في الوطن العربي وتستخدمها في تحليلاتها وادبياتها السياسية والنظرية، باستثناء بعض الفئات القومية والبعثية الحاكمة التي تنزع الى استخدام اصطلاح آخر هو «مرحلة التحول الاشتراكي» أو «الثورة الاشتراكية» لاعتقادها بأنها تمثل ايديولوجية اشتراكية، وانها تعمل من خلال ممارسة الحكم على تطبيق برنامج اشتراكي. وهذه مسألة مثار جدل واعتراض عريضين من جانب غالبية القوى الثورية لتعارضها مع معطيات الواقع الموضوعي، وطبيعة المهام التي تواجه حركة التحرر العربي في الظرف الراهن، وهي ذات طابع وطني ديمقراطي، فضلاً عن ان واقع الاجراءات المتخذة وطبيعتها الاجتماعية ومردودها على الحياة المعيشية للجماهير لا يزكي الادعاء بأنها ذات طبيعة اشتراكية.

صحيح ان توسيع قطاع الدولة، وتعميق طابع الاصلاح الزراعي، وبخاصة توسيع الجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية يرمز الى تطور نوعي في مستوى التحويل الديمقراطي لهذه المجتمعات. غير انها تبقى من حيث محتواها الاجتماعي دون مستوى الطابع الاشتراكي، وتقترن بظواهر مرضية أحياناً تفضي الى الاستحواذ على الفائض الاقتصادي من جانب الفئات البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية.

الا ان الميل نحو تعميق مضامين الثورة الوطنية الديمقراطية في المرحلة الراهنة، بفعل تعاظم نضال الحركات الشعبية، وروح العصر وانجازات الاشتراكية على الصعيد العالمي، طرح ضرورة التمييز بين طورين للمرحلة الوطنية الديمقراطية :

ـ الطور الأول ويتميز بالظفر بالاستقلال السياسي وبناء الدولة الوطنية.

ـ والطور الثاني ويتميز بتحقيق اجراءات اجتماعية واقتصادية ذات مضمون ديمقراطي عميق لصالح الجماهير الشعبية. ومهما يكن فإن هذا الوصف لا يغني عن التعمق اكثر في تحليل لوحة التطور في العالم الثالث، وابراز طائفة من الظواهر المميزة على الرغم من التأكيد على صواب الاطار العام الوطني والديمقراطي لمرحلة الثورة في العالم الثالث. ومن أهم هذه الظواهر استحالة قيام ثورات برجوازية كلاسيكية في هذه الاقطار، وطغيان ظاهرة التبعية على واقعها الاقتصادي بما يستدعي معالجتها وتحليلها على نحو خاص. وهنا يجدر ان نشير الى ما يلي:

١ ـ الثورة البرجوازية الكلاسيكية في اوروبا وامريكا الشمالية تمت في عصر تاريخي مغاير، وفي ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة تماماً عما هو جار في اقطار العالم الثالث. فمن المعروف، ان تلك الثورة اقترنت بـ ـ أو أفضت الى ـ مجموعة من العناصر لا يمكن توفيرها في العصر الراهن، وأهمها التوسع الاستعماري، الثورة الصناعية، الثورة الزراعية ومن ثم الامبريالية.

٢ ـ شهدت الاقطار الاوروبية والامريكية الشمالية تطوراً هائلاً وديناميا للقوى المنتجة لم يعرفه التاريخ من قبل واقترن بغزو بقاع الارض الاخرى، وفرض السيطرة الأجنبية عليها، وتشكيل الامبراطوريات الاستعمارية، واخضاع اقتصاد المستعمرات وتسخيره لخدمة اغراض ومصالح البرجوازية الاستعمارية الحاكمة بما في ذلك نهب الفائض الاقتصادي المنتج من جانب شعوب المستعمرات. ومع اتساع وتكامل خطط الغزو والسيطرة على مناطق العالم، نجحت الرأسمالية العالمية لأول مرة في تاريخ البشرية في توجيه العالم كله في ظل نظامها الاقتصادي ـ الاجتماعي وتكوين ما يسمى النظام العالمي (World Order).

٣ ـ ويتميز النظام العالمي بسيطرة القلب (Centre) الأمبريالي على التخوم «Periphery» (بلدان العالم الثالث)، اي سيطرة الدول الامبريالية الكبرى على المستعمرات سابقاً والدول النامية حديثاً.

وفي مجرى هذه العملية التاريخية والطويلة والمعقدة، نشأت وترسخت ظاهرتان خطيرتان في العالم الثالث هما التخلف والتبعية، حيث أخذتا بالتفاقم والاتساع مع مرور الزمن وأمستا تطبعان بميسمهما مجمل النشاطات والفعاليات الاقتصادية، وجوهر الروابط التاريخية التي تربط مجموعتي النظام الدولي، دول القلب الامبريالي والتخوم.

ويشير التحليل العلمي والتجربة التاريخية للتطور الاقتصادي لبلدان العالم الثالث الى ان التخلف ظاهرة تاريخية مزمنة، يرمز بالجوهر الى تنمية مشوهة جرت في هذه البلدان لخدمة اغراض خارجية تتصل بمصالح واهداف الدول الامبريالية (القلب). أما التبعية، فهي ظاهرة استمرار خضوع العالم الثالث (التخوم) للدول الامبريالية (القلب)، بكل ما ينطوي عليه من استغلال للموارد الطبيعية والبشرية والاستحواذ على جزء هام من الفائض الاقتصادي الذي يتولد في اقطار التخوم.

ويستخلص من هذا ان تطور بلدان العالم الثالث، ومستقبل التحولات الثورية فيها يتأثران بعامل خارجي، لدرجة لا يستهان بها، بعكس الظروف التي نجحت فيها الثورة البرجوازية في

اوروبا وامريكا. ويتطلب بالتالي تحليل الاوضاع الطبقية في اي بلد من بلدان العالم الثالث بالارتباط مع الدور الذي يمارسه هذا العامل الخارجي (التبعية) والآثار الناجمة عنه على مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية.

وفي ضوء ذلك، تتجلى وتتأكد صحة المقولة التي تفيد باستحالة تكرار الثورة البرجوازية الكلاسيكية في بلادنا بمفهومها التاريخي وخصائصها النوعية التي أتينا على ذكرها من قبل، او ما يعبر عنه أحياناً بأن التنمية الرأسمالية طريق مسدود أمام بلدان العالم الثالث.

غير ان هذا التقدير لا ينفي وجود وسيادة الرأسمالية بالمعنى العلمي في عدد من اقطار العالم الثالث، ومنها بلادنا العربية. ويرتبط عملها ويتقدم بالارتباط مع السوق العالمية، وبالدرجة الأولى بالقلب الامبريالي المسيطر وشركاته متعددة الجنسية. ولذلك، فإن نموها محدود واشكال تبعيتها للقلب الامبريالي متعددة. وهذا ينعكس ايضاً على وضع البروليتاريا الصناعية حيث يكون نموها هو الآخر محدوداً في العالم الثالث حتى اذا اخذنا في الاعتبار الصناعات التي تقيمها الدولة أياً كانت طبيعة السلطة.

ويلاحظ ايضاً، انه فيما عدا حالات الاستعمار الاستيطاني وحالات الزراعة الاستعمارية الواسعة (plantations) دعم الاستعمار وجود كبار ملاك الاراضي وشيوخ القبائل والعشائر ومكنهم في حالات كثيرة من الجمع بين استغلال الفلاحين، وبين السلطة السياسية في المجتمع. ويسود جو معاد لهذه الفئات الاجتماعية وتعمل نظم حكم كثيرة على تصفية وضعها. وشهدت بلادنا العربية أمثلة متعددة على سيادة هذه الظاهرة.

ومن المهم ايضاً ان نشير الى لوحة التكوين الاجتماعي ـ الطبقي في بلدان العالم الثالث، حيث تتميز بدرجة عالية من التعقيد والتشابك بسبب تعدد وتداخل أنماط انتاج مختلفة: شبه اقطاعية، انتاج سلعي صغير، رأسمالية.. الخ. كما تتصف مع زيادة سكانها بفئات اجتماعية ليس لها عمل اجتماعي واضح ولا دخل ثابت، ومن ثم يتعذر تصنيفها طبقياً اذا ما تمسكنا بالتعريف اللينيني للطبقة بأنها مجموع أفراد المجتمع الذين يقومون بدور متماثل في عملية الانتاج، ويشغلون موقعاً متماثلاً بالنسبة لوسائل الانتاج. كما أدى الاستقلال والتوسع النسبي في التعليم الى تضخم عدد الافراد الذين يعيشون في اجهزة الدولة وما يحيط بها من أدوات قهر أو خدمة على نحو يفوق بكثير احتياجات المجتمع: ومن هنا تنشأ صعوبة تصنيفهم طبقياً او تحديد ايديولوجية محددة لتلك الفئات.

وهكذا يبدو أن الأمر الاساسي والواضح في كل تلك البلدان هو علاقة التبعية ازاء قلب النظام العالمي التي تمارس تأثيرها على مجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية ـ الطبقية على نحو ملحوظ. وتتضح ايضا ضرورة التحديد الدقيق للطبقات الاجتماعية في العالم الثالث ومنها الاقطار العربية، على نحو ينطلق من معرفة دقيقة واستيعاب سليم لمعالم العملية الانتاجية السائدة التي تمر في مرحلة انتقالية زاخرة باساليب انتاج مختلفة، كما بينا سابقاً، ولكنها في الجوهر ذات مهمات وطنية وديمقراطية.

وعلى الرغم من حالة التشابه، في سمات ومهمات العملية الثورية الجارية في اقطار العالم الثالث والتي تميز هي الاخرى مرحلة التطور الاجتماعي في الوطن العربي بوجه عام، فإن هنالك نوعاً من التمايز والخصوصية، ضمن ما هو عام ومشترك، في تطور اقطاره ومناطقه بسبب الاوضاع الخاصة والملموسة السائدة فيها.

وتبرز أمام الاقطار العربية مهمات تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية التي تتركز بالدرجة الاولى في تصفية التبعية الاقتصادية والسياسية للنظام الامبريالي، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستقلة، وحل المسألة الزراعية بما يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية، واقامة نظام ديمقراطي حقيقي يحترم مبدأ التعددية السياسية والايديولوجية وتداول السلطة شرعياً، والتصدي لحل المسألة القومية الفلسطينية على اساس ضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في وطنه، ومعالجة قضية الوحدة العربية على أساس ديمقراطي طوعي، وبهدف تصفية التجزئة المقيتة واستخدام الوحدة المنشودة كأداة لتحقيق التنمية المستقلة الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي وتصفية التبعية للنظام الامبريالي.

الفصل الثاني عشر
بعض الملاحظات حول مفهوم الثورة

د. اسماعيل صبري عبدالله

١ ـ المحتوى الاجتماعي

اذا تركنا جانباً التصنيف التاريخي لتطور المجتمع الأوروبي لنركز على جوهر المادية الجدلية والمادية التاريخية كما يمكن استخلاصه من مؤلفات ماركس ولينين، نجد أن الثورة تعني على المستوى السياسي انتقال السلطة من طبقة معينة أو حلف طبقي معين الى طبقة أخرى أو حلف طبقي آخر. وغني عن الذكر أن الحدث السياسي المسمى ثورة يقع دائماً كمحصلة تاريخية للصراع الطبقي داخل مجتمع معين في لحظة محددة من تاريخ ذلك المجتمع وهذا التركيز على المحتوى الطبقي للثورة ضروري لتمييزها عن أي تغيير مفاجىء للشرعية القائمة في المجتمع (أي بالقوة) يؤدي الى تغيير أشخاص الحاكمين أو مؤسسات الحكم دون تغيير نوعي في العلاقات الطبقية. وترتب على ذلك ان تحديد ما يقع من تغيير بالقوة في أشخاص الحكام أو مؤسسات الحكم وأساليبه يشكل ثورة لا تتم الا في ضوء الاجراءات المحددة التي تتخذها السلطة الجديدة بعد استقرارها أي خلال فترة زمنية معقولة، وليس مجرد الاجراءات التي تعلنها فور قيامها والتي يمكن لها فيها بعد أن تتراجع عن بعضها أو تفرغه من دلالته. وقد يبدو هذا التعريف عاماً وغامضاً بعض الشيء، وهو من الضروري ان يكون كذلك. فوفقا لتحليل ماركس نفسه لم تتضح للناس طبيعة علاقات الانتاج الا في الثورة البرجوازية في أوروبا وأمريكا وبالتالي في الثورة الاشتراكية ولا يستقطب المجتمع على نحو جاد وواضح بين طبقتين اساسيتين ومتناقضتين تناقضاً كاملاً الا في ظل الرأسمالية التي تصفي تدريجياً أنماط الانتاج الأخرى، بعكس التكوينات الاجتماعية السابقة للرأسمالية التي كانت تشهد تعايش أساليب انتاج عدة في المجتمع الواحد بحيث كان من الواجب التعرف على الأسلوب الغالب منها لتحديد هوية المجتمع. وعلى سبيل المثال كان المجتمع الاغريقي عبودياً، ولكن التجارة كانت مزدهرة فيه، وكان للمشتغلين بالمال والتجارة مكانة ملحوظة في المجتمع، كما أن مدن اليونان كانت تعرف الصناعات الحرفية والانتاج السلعي الصغير. فالوضوح الكامل لطبيعة التغيير الطبقي لا يتوافر الا في الثورة الاشتراكية التي تقع في مجتمع رأسمالي فتسقط سلطة البرجوازية وتقيم سلطة

البروليتاريا. ولكن ليس من الجائز انكار حقيقة الثورات التي شكلت تاريخ البشرية. فكل مجتمع شهد في مرحلة من مراحل تاريخه تناقضاً بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وكانت الثورة هي طريق الحل الناجح لتلك التناقضات. وحيث أخفق المجتمع في القيام بالثورة ركد وتفكك، وفي بعض الاحوال انفرط عقده تماماً او اندثر. فالثورة في المجتمع هي التغيير النوعي الذي يتوج مراحل من التغييرات الكمية. فماركس يطبق في المادية التاريخية منهجه الفلسفي في المادية الجدلية. ومن ناحية أخرى تتحدد طبيعة الثورة - كما ذكرنا - بطبيعة الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تتخذها السلطة الثورية بعد استقرارها وليس بالأصول الاجتماعية للمشاركين فيها والمتصدين لقيادتها. فالثورة الفرنسية جاءت لتحل التناقض الأساسي في المجتمع الاقطاعي بين سيد الأرض ورقيقها، وشارك فيها الفلاحون على أوسع نطاق. وتوالت على قيادتها اتجاهات متفاوتة من حيث جذرية التغيير كان أبعدها اتجاه روبسبير. كما ظهرت بين جماهيرها حركة معادية للملكية الفردية ومطالبة بمجتمع تسووي (بايوف ومجموعة التسوويين Les Egaux) وأحرز الفلاحون فوزاً بتخلصهم من ربقة الاقطاع، ولكن السلطة استقرت في نهاية الأمر بيد البرجوازية. ويجهل الكثيرون أن ثورة كرومويل في انكلترا ظهر فيها اتجاه يساري قوي أطلق على نفسه اسم التسوويين Levellers وصفاه كرومويل نفسه.

ويزيد الأمور تعقيداً ان أقساماً من البرجوازية يمكن ان تقود ثورة الاطاحة بسلطة أقسام أخرى. فثورة تموز/ يوليو عام ١٨٣٠ في فرنسا، قادتها البرجوازية التجارية المحتضنة لحركة التصنيع في مواجهة البرجوازية الزراعية وكبار التجار الاحتكاريين. وثورة عام ١٨٤٨ في فرنسا أيضاً، قادتها البرجوازية الصناعية التي قوي عودها، ولما حاولت الحركة العمالية بتأثير الأفكار الاشتراكية ان تدفع بالثورة الى تغيير اجتماعي أكثر جذرية وجهت حكومة الجمهورية الوليدة نيران الجيش الى جماهير العمال، ودفعها الخوف الى الارتماء في أحضان نابليون الثالث والتخلي عما كانت تنادي به من ديمقراطية في مقابل ان نظام الامبراطورية الثانية القائم على القمع مكنها من تحقيق تراكم رأسمالي سريع وتوسيع امبراطوريتها الاستعمارية.

وحين يقود الثورة تحالف طبقي (أي طبقات وفئات بينها تناقضات) تتوقف طبيعة الثورة على الوزن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ستحققه كل طبقة من الطبقات المتحالفة لنفسها وما تناله من مكاسب. والمهم في هذا كله ألا يعد تغيير نظام الحكم بالقوة - حتى لو شاركت في احداثه الجماهير الشعبية على نطاق واسع - ثورة الا في ضوء ما يتم خلال السنوات التالية للتغيير. ونضيف تأكيداً لذلك أمرين حددهما لينين. الأول قوله ان الاستيلاء على السلطة هو أهون مهمة في النضال من أجل الاشتراكية، وهو لا يكتسب أهميته الا من حيث انه يفتح الطريق لبناء الاشتراكية بكل ما يعنيه ذلك من فكر وعمل ونضال وعظيم صعاب. والثاني قوله بأن الاستيلاء على السلطة لا ينهي الصراع الطبقي بل قد يزيده حدة.

وأخيراً لا بد أن نتذكر أن من طبيعة أوضاع التبعية أن تكون الامبريالية طرفا في علاقات الانتاج في المجتمعات التابعة بما في ذلك ممارسة السلطة (مباشرة أو على نحو ظاهر في ظل الاستعمار

القديم، وبشكل غير مباشر في عصر الاستعمار الجديد). واذا اضفنا الى ذلك ان مجتمعات العالم الثالث في معظمها تشكيلات اجتماعية تضم أساليب انتاج مختلفة تطوقها الامبريالية بطريقة أو بأخرى يتضح لنا تعقيد العلاقات الطبقية في مختلف المجتمعات، وبالتالي تعدد التحالفات التي يمكن ان تغير المحتوى الاجتماعي للسلطة في صالح فئات أو طبقات أخرى. كما ان ما يسمى عملية التنمية يزيد عادة من الحراك الاجتماعي وتعمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية على تغيير مواقع الأحزاب والقيادات بسرعة كبيرة وفي اتجاهات متعددة.

وخلاصة هذا كله أنه من الوارد في أقطار العالم الثالث ان تتغير الطبيعة الطبقية للسلطة دون أن يكون مؤدى هذا التغيير انتقالها الى الطبقات الشعبية (العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون) أو حتى ان يكون لتلك الطبقات الوزن الأساسي في التحالف (حتى ولو كانت قد تحملت العبء الأكبر في العمل الثوري). كذلك لا يكفي وصول الطبقات الشعبية للسلطة وهيمنتها عليها لتحقيق الاشتراكية. فالمجتمع الاشتراكي يفترض قاعدة مادية وثورة ثقافية تستغرقان مرحلة انتقال طويلة. وطوال فترة الانتقال تظل امكانات الردة قائمة بثورة مضادة أو باحتواء قيادات أو أحزاب ثورية وتطويعها للتبعية.

٢ ـ الثورة عمل شعبي بالضرورة

يجب التمييز بين أقوى أشكال العنف الثوري وهو الحرب الأهلية وبين حقيقة الثورة. ليس فقط لأنه من الوارد ان تنجح الثورة بدون حرب أهلية ولكن أيضاً لادراك الطبيعة الشعبية للثورة. وفي الحرب الأهلية لا يمكن ان نتصور نجاح الثورة الا بمشاركة أوسع الجماهير فيها بالقتال وبمساندة المقاتلين وتوفير ما يلزم لهم من غذاء وسلاح وبالالتفاف النضالي حول السلطة الثورية. وحيث لا يتحقق ذلك يفشل الكفاح المسلح، اذ يستمر لفترات طويلة عملاً معزولاً جماهيرياً وأحياناً جغرافياً وبالتالي لا يغير المجتمع رغم عظيم التضحيات (انظر مثلاً حالات بورما والفيليبين وبيرو..)، والثورة البولشيفية لم تنجح لمجرد انها استولت على السلطة في العاصمة ولكنها نجحت لأن الجماهير في كل انحاء الامبراطورية هبت تناضل ضد السلطة القيصرية وشكلت تلقائياً مجالس العمال والجنود «السوفيتات»وحاربت بكل شراسة ضد قوى الثورة المضادة، ثم تصدت ضد قوات التدخل الأجنبي التي حشدتها أربع عشرة دولة لتقويض السلطة الثورية. وفي ما هو دون الحرب الأهلية لا بد من هذا التأييد الشعبي الواسع والفاعل الذي يحقق ثلاثة أمور: الأول نجاح الثورة بأدنى قدر من أعمال العنف وسفك الدماء. فالجماهير الساهرة التي تحتل الشارع هي الدرع الواقية التي ترهب قوى الثورة المضادة. والأمر الثاني هو أن هذا التأييد الشعبي اليقظ والفاعل يفرض نفسه على القيادات التي استولت على السلطة ويؤثر بالتالي في قراراتها واتجاهاتها. والأمر الثالث: هو أن التعبئة الجماهيرية الواعية يمكن ان تشل حركة الثورة المضادة وتجهض مؤامراتها على نحو أكثر فاعلية من القمع الذي تمارسه أجهزة أمن سرعان ما تشكل لنفسها مركزاً قوياً وتخلط بين أمن الثورة وأمن الحكام وتجنح بطبيعتها الى ضرب حركة الجماهير. وفي حالات استثنائية للغاية يكفي التأييد الشعبي السلبي (غير المنظم وغير المبادر وغير الفاعل) لتمكين قيادة ثورية من احداث تغييرات اجتماعية أساسية لفترة من

الزمن. ولكن غيبة دور الجماهير الفاعل تترك الساحة لنمو البيروقراطية وتضخم أجهزة الأمن وبذر عوامل السخط بين الناس وشل قدرات القيادة أو الاطاحة بها. وعلى أية حال فان ذلك استثناء من الأصل العام وهو أن الثورة لا تتأكد وتستقر الا بتأييد شعبي حر وفاعل. ومن ثم لا يتصور نظام ثوري يقوم على القمع المتزايد والارهاب دون ان تتغير طبيعته الطبقية.

٣ ـ القهر الاجتماعي والقمع البوليسي

من العبث أن نظن أن تغيير العلاقات الطبقية في المجتمع يمكن أن يتم بالمناقشة والاقناع والتفاهم الودي، فحلول طبقة محل أخرى في السلطة يعني ضرب المزايا التي كانت تتمتع بها الطبقة المخلوعة والاضرار بمصالحها. وكذلك الحال عند اسقاط تحالف طبقي واقامة سلطة تحالف طبقي آخر، وليس من طبيعة البشر ان يتخلى أهل الثروة والقوة عن مزاياهم عن رضا وطيب خاطر. وهم يقاومون عادة تغيير السلطة وتعديل بنية المجتمع بوسائل شتى. وحتى اذا لم يصعدوا مقاومتهم الى مستوى التخريب أو حمل السلاح فانهم كطبقة أو حلف طبقي لا ينصاعون لاجراءات التحول السياسي والاجتماعي الا مرغمين (باستثناء المواقف الفردية لبعضهم) ومن ثم تتضمن الثورة بالضرورة عنصر قهر Coercion أو إرغام. ولكن لا يجوز الخلط بين القهر والقمع. فنزع ملكية الاقطاعيين والرأسماليين قهر لا شك فيه. ولكنه لا يستلزم بالضرورة قتلهم كأفراد أو القائهم في السجون وتعذيبهم. فالثورة الشعبية تعاديهم كطبقات وليس من طبيعتها في شيء ان تنكل بهم كأفراد. وأيا كان حجم التجاوزات التي شهدتها ثورات كثيرة عبر التاريخ فليس من المقبول ان يكون اهدار الحقوق الأساسية للانسان دستوراً لثورة الشعب أو جزءاً من طبيعتها. والقول بعكس ذلك تحقير للجماهير لأنه تسليم بمقولة جهلها وتخلفها ووحشية تصرفاتها التي يرددها أعداء الشعوب. وكل ثورة تولد معها ثورة مضادة. ومن واجب كل ثورة ان تدافع عن نفسها ضد القوى التي تتآمر عليها أو تحاول أن تقوض سلطتها. ولكن التأييد الشعبي الواسع يمكن الثورة من أن تعاقب بقدر جسامة الفعل ودون مغالاة أو تنكيل. والاستيلاء على السلطة يعني ان الطبقات التي قامت بالثورة قد أصبح من حقها التشريع واصدار القوانين. ولهذا يكون المفهوم الجليل للشرعية الثورية هو تغيير القوانين بحيث تتسق مع أهداف الثورة السامية وفي مقدمتها الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك توفير حمايتها ومعاقبة من يعاديها وفقاً لنصوص قانونية معلنة ومعروفة وليس وفقاً لهوى الحكام دون ضابط أو رابط، وعلى أساس وقائع عنف محددة وملموسة وليس لمجرد خلاف في الفكر أو الرأي. ودروس التاريخ تعلمنا ان الثورات التي لم تحترم الشرعية الثورية أكلت بنيها وكثيراً ما مهدت بذلك سبل تحطيمها أو احتوائها.

الفَصْلُ الثَالِث عَشَر
المُنَاقشَات

عند مناقشة الورقتين جرى نقاش حول مفهوم الثورة والطبقة الحاكمة وأولى المشاركون عناية خاصة لقضية الديمقراطية. وطُرحت الآراء التالية:

ـ أُبديت ملحوظة مؤداها أن الورقة لم تستكمل موضوع السلطة. فعلى الرغم من أن هذا الموضوع يشكل قضية مركزية فان الورقة لم تطرح بشأنها المهام الملموسة من التفكير في أشكال النضال المطلوبة وممارستها والبرنامج. وذلك ربما جعل الموضوع مطروحاً على الدوام على جدول اعمال القوى التقدمية العربية.

ـ هنا طُرحت وجهة نظر مفادها ان على القوى التقدمية العربية ان تحمل لواء الدعوة الى اعادة النظر في بعض المفاهيم، أو تحديدها، أو توضيح محتواها. فلا بد ـ على سبيل المثال ـ من اعادة النظر في مفهوم الثورة. ويحسن عدم الاكتفاء بما تقدمه المفاهيم التقليدية في هذا الشأن. وذلك بما يساعد على تفهم أعمق لطبيعة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية من جهة، ومن الرأسمالية الى الاشتراكية من جهة اخرى. ويدعونا الى ذلك اعتباران:

الاعتبار الأول: هو استقراء ما حدث في الثورات البرجوازية الأوروبية (مثلاً وفي الثورة الاشتراكية ايضاً) فقد كانت هناك على الدوام هذه الثنائية بين طبقتين تتصارعان وبين طبقتين تتحالفان فيما بينهما، هذا بينما ان الوضع كان اكثر تعقيداً من هذه الثنائية الظاهرة.

والاعتبار الثاني: هو الالتفات الى ظاهرة معينة هي الفراغ الذي يحدث عندما تفقد الطبقة الحاكمة أو الحلف الحاكم دوره التاريخي وذلك في ظرف لم تصل الجماهير الشعبية فيه الى درجة النضوج.

ـ ولكن على خلاف مع الرأي السابق، فقد ذهب رأي الى ان المحك الأساسي في تحديد مفهوم الثورة هو الانتقال من تشكيلة اجتماعية اقتصادية قائمة الى تشكيلة أخرى. ويتحتم أن يكون

الانتقال نوعياً، الأمر الذي يتضمن بالضرورة تغييراً ايضاً على مستوى السلطة.

ـ وعن التعددية وتداول السلطة شرعاً حدد بعض المشاركين انه لا بد وان تعترف القوى التقدمية العربية بأنها من موقف رفض التعددية وتبادل السلطة شرعاً قد ساهمت في تعزيز منطق ان من يستولي على السلطة يتمسك بها مدى الحياة، ويقمع المعارضة تحت شعار الدفاع عن «السلطة الثورية».

من هنا يتعين على القوى التقدمية العربية ان تنقد هذا الموقف وتتخلى عنه، لأن تداول السلطة شرعاً ينسجم مع أبسط المفاهيم الديمقراطية. فضلاً عن انه في مصلحة الثورة، لانه ما من ثورة تفرض على الجماهير الشعبية فرضاً. والشرعية الثورية يتعين ان تكون شرعية موضوعية ومنهج الثورة يجب ان يكون ديمقراطياً فلا يفرض من أعلى.

ـ على ان بعض المشاركين في الندوة لاحظ انه يتعين مع ذلك ان يطرح موضوع تداول السلطة في السياق الذي تقف فيه القوى التقدمية العربية في مواجهة قوى الرجعية. اذ تختلف الأوضاع في بلادنا ـ مثلاً ـ عن الاوضاع في بلد كفرنسا حيث يمكن ان يتم تداول الحكم بين الاحزاب السياسية بما فيها الحزب الشيوعي. وفي البلاد الاشتراكية، من الوارد ان يعالج موضوع التعددية على صعيد له خصوصيته. وفيما يتعلق بموقف القوى العربية التقدمية فيتعين ان تنطلق من أن التعددية مطلوبة بكل ما تعنيه. وبما يفيد العملية الثورية. كما يتعين ألا يصير طرحها بما يجعلها صنماً تؤدي عبادته الى ان يسهم التقدميون بارادتهم في سد سبل التطور وأشكالها.

ـ وأخيراً أُبدي هذا الرأي وهو انه اذا صح ان القوى التقدمية العربية تعمل على صياغة مشروع رؤية حضارية للمستقبل العربي، فان من واجبها ان تحدد مواقفها بكيفية حاسمة لا تدع مجالاً للتحفظات أو الغموض أو الشكوك، وذلك فيما يتعلق بعدد من القضايا: فالماركسيون والقوميون مطالبون بأن يوضحوا موقفهم من التعددية اذا آلت السلطة الى التقدميين أو الى فصيل من فصائلهم والى أي مدى سوف يلتزمون بالتعددية بما ينهي اساليب اقصاء الآخرين وتهميشهم أو الانقضاض عليهم.

والمطلوب ايضاً ان يكون لدى القوى التقدمية وضوح في المعايير عما هو ثوري وما هو مضاد للثورة من الطبقات والفئات الاجتماعية والاحزاب والتنظيمات السياسية وذلك بما يتيح لكل طبقة وحزبها ان تناضل في اطار النظام الجديد تحت رايتها المستقلة.

وعن قضية الديمقراطية طرحت الآراء التالية:

ـ انه يتعين أن تسهم القوى التقدمية العربية في توضيح ما هي الديمقراطية التي تسعى اليها. وهذه قضية ترتبط أوثق الارتباط بتحديد منهج التعامل بين هذه القوى داخل الجبهات أو التحالفات التي يقيمونها فيما بينهم. وفي هذا السياق يتعين استخراج الدروس من الممارسات الماضية وذلك على امتداد فترة بدأت بشعارات مثل «الديمقراطية للثوريين ولا ديمقراطية (أو الموت) لاعداء الثورة».

ولكن عندما ارتدت هذه الشعارات على القوى التقدمية ذاتها بدأت تناضل من أجل ديمقراطية

ليبرالية وتبشر بها بين الجماهير. ومن الناحية العملية اصبح التقدميون مشدودين بعواطفهم الى شعارات الديمقراطية الليبرالية.

ـ ولاحظ بعض المشاركين بأن موضوع الديمقراطية يتم طرحه في الندوة بحذر ملحوظ وذلك على الرغم من ان موضوع الديمقراطية في برامج الاحزاب العربية يتطلب ان يعالج بالتفصيل.

ـ ان معالجة قضية الديمقراطية في الندوة ما زالت دون تصور واضح للنظام السياسي الديمقراطي. وصحيح ان الندوة توصلت الى صياغة لموضوعين هامين هما التعددية السياسية وتداول السلطة شرعا، لكن الندوة ما زالت مطالبة بطرح تصور عن ماهية المؤسسات التي يتعين اقامتها لتكون حارسة على هذه القيم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، على الندوة ان تجيب عن هذا السؤال: هل لنا مفاهيم تتمايز في هذا المجال عن المفاهيم التي يتعامل بها الفكر الليبرالي. ثم ما هي حدود هذا التمايز.

ـ وثار نقاش حول محتوى الديمقراطية التي تطالب بها وتسعى اليها القوى التقدمية العربية. فبينما طرح رأي يؤكد على ضرورة ان يتضمن مفهوم الديمقراطية الجانبين السياسي والاجتماعي، فقد طرح رأي آخر مفاده ان الديمقراطية مطلوبة لذاتها أيضاً وذلك في حدها الأدنى الذي يعني تأمين الانسان على شخصه، وعلى حريته في ابداء رأيه. فهذا ما يتضمنه مفهوم حقوق الانسان.

ـ وذهب بعض المشاركين الى انه اذا صح ان منطلق هذه الندوة هو منطلق ندوة عام ١٩٨٣ نفسها اي صياغة مشروع حضاري عربي مستقبلي، فإن الأولوية في الدراسة وتبادل الرأي ينبغي ان تكون لقضية الديمقراطية وذلك لأسباب أهمها:

ـ ان الديمقراطية حق وجود، وضمان وجود. والوجود هنا سياسي وجسدي في آن واحد.
ـ اثبتت التجارب انه لا تنمية سليمة بدون مشاركة جماهيرية.
ـ انه لا مجال لعلاقات طبيعية بدون الديمقراطية التي تعني مبدأ التكافؤ وحرية العمل لمختلف الاحزاب الوطنية.
ـ الخيارات المستقبلية للقوى التقدمية العربية لا يمكن تأمينها الا اذا توافرت لهذه القوى قياداتها الخاصة.

ومما سبق يتبين أن الديمقراطية قضية محورية ولا يجوز مناقشتها في مقابل قضية أخرى.
ـ وتكتسب قضية الديمقراطية ـ كما أكد على ذلك بعض المشاركين ـ أولوية مطلقة على غيرها من القضايا المطروحة في الندوة. اذ ما زال الوقت مبكراً لكي تخوض القوى التقدمية العربية في موضوعات تتعلق بالاشتراكية أو استلام السلطة كما انها ليست في وضع يمكنها من معالجة موضوع الأزمة العالمية بما يؤدي الى طرح حلول للأزمة، أو ربما يجعل العرب قوة فاعلة في التأثير على مجراها.

وعندما نركز على الديمقراطية سنجد ان ثمة قضايا رئيسية لا بد وان توضع على رأس جدول الاعمال منها على سبيل المثال:
أ ـ قضية الانقلاب والثورة، اذ ليس ثمة حتى الخيط الرفيع للتمييز بين الاثنين وتتصل هذه

القضية بالضرورة بموضوع القوات المسلحة ودورها. ففي أدبيات اليسار هناك الانقلاب العسكري الذي يتحول الى ثورة. ولكن السؤال: ما هي المعايير التي يمكن بمقتضاها ان تتم هذه العملية؟ هل هي النوايا، ام البرنامج السياسي، ام التحالف القائم بين القوى والاحزاب السياسية المعنية؟

ب ـ قضية التحالفات بين القوى وكيف لا تتحول مع تغير الظروف الى موقف تكتيكي وربما انتهازي ينتهي بانتهاء المناسبة.

ج ـ قضية التعددية وكيف يتم انضاجها حتى لا تبقى مجرد شعار نظري يختفي بمجرد ان تتسلم قوة تقدمية زمام السلطة.

ـ وقد اهتم بعض المشاركين بتقديم بعض معطيات تجاربهم الواقعية. فالتجربة الحية في بعض بلدان الخليج والاوضاع العامة في المنطقة العربية تحتم ضرورة اعطاء أولوية لبحث قضية الديمقراطية.

ففي منطقة الخليج يجري النضال من اجل مكاسب ديمقراطية ولكن «ليس من أجل الديمقراطية». وحتى في الكويت نفسها لا يمكن القول بأن ما هو موجود يمكن توصيفه بانه ديمقراطية ليبرالية. وفي الوقت نفسه فإن القوى المحافظة تطرح في مواجهة المطالب الديمقراطية للقوى التقدمية هذه الحجة: هل تريد هذه القوى ديمقراطية على نمط البلدان العربية «التقدمية». والواقع ان العديد من الشعارات التي تطرحها القوى الوطنية والديمقراطية تصطدم بعقبات منشؤها غياب الديمقراطية مع ما يقترن بهذا من فساد وبيروقراطية. وهي سلبيات ربما امكن محاصرتها فيما لو أتيحت امكانية لسن قوانين تستلهم المثل الديمقراطية.

القِسْمُ الثَامِنْ
إشكَالِيَّات جَدِيدَة

الفصل الرابع عشر
إشكاليات جديدة
ومزيد من المناقشة
لبعض القضايا المثارة

لقد أدى تبادل الآراء حول موضوع كل ورقة من الاوراق، وهي الأوراق التي طرحت تحت عنوان عام هو: «الحركة التقدمية العربية: أزمتها ومواقفها ورؤيتها المستقبلية»، الى أن يتسع نطاق المناقشات بالضرورة بطرح اشكاليات جديدة ليوغل المتناقشون في بعض قضايا رؤي انها تحتاج الى المزيد من تبادل الرأي حولها. وهكذا دار النقاش حول الموضوعات التالية:

- ازمة الثورة العربية: طبيعتها وآفاقها.
- دور القوات المسلحة العربية في الثورة.
- العلاقات بين القوى التقدمية العربية.

اشكالية الازمة في الوطن العربي

قدم بعض المشاركين رؤيته لما يمكن ان يوضع تحت عنوان «الازمة الشاملة في الوطن العربي»، وتضمن الطرح الفرضيات التالية:

١ ـ مثلت الفلسفة الماركسية في الاساس انقطاعاً مع فلسفة التنوير الأوروبية: انقطاع سبب انفصالاً بين الفلسفتين. غير ان هذا الانقطاع لم يؤخذ في الاعتبار عند مفكري الدولية الثانية ولم ينعكس على التجربة الروسية. وهذا التأويل للفلسفة الماركسية أصبح بدوره اتجاهاً عاماً يمثل انحرافاً عن الماركسية، حتى ان التأويلات العربية للماركسية قد وقعت فيه أيضاً.

٢ ـ أن ازمة الوضع العربي هي جزء من أزمة شاملة عالمية في العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي وفي العالم الثالث. والمظهر الذي تتبدى فيه هذه الأزمة هي ان هذه العوامل تجتاز مرحلة فراغ.

٣ ـ وعن اسباب الازمة تطرح الفروض التالية:

أ ـ فيما يتعلق بالوطن العربي فقد وصل الى نهاية عصر وبدأ يدخل عصراً جديداً يختلف عن

القرن العشرين. واذا أخذنا مصر كمثال فسنجد ان الازمة الراهنة ليست من قبيل الأزمات المؤقتة، وانما هي نهاية عصر فيما يتعلق بالرأسمالية الوطنية. فعلى امتداد قرنين من الزمن، ومنذ علي بك الكبير وحتى جمال عبد الناصر، وقبل الاستعمار وبعده، حاولت البرجوازية المصرية ان تقيم مجتمعاً جديداً على مثال المجتمع الأوروبي بما يحقق اندماج المجتمع في النظام العالمي الجديد. ولا بد أن يشار هنا الى ان طبيعة الطبقة القائدة قد اختلفت من مرحلة الى أخرى. وفي الاقطار العربية الأخرى نجد التسلسل نفسه ولكن بخصوصياته، والاتجاهات نفسها. ويتلخص في عجز البرجوازية الوطنية عن بناء هذا المجتمع الحديث. ذلك ان اقامة مجتمع برجوازي يتطلب ان تتوافر فيه الشروط التالية:

(١) هيمنة البرجوازية الوطنية على شروط اعادة تكوين قدرة العمل وذلك بما يمكنها من انجاز تنمية زراعية وتجارية وصناعية معقولة تغطي معظم أو جزءاً كبيراً من احتياجات قوة العمل.

(٢) هيمنة البرجوازية الوطنية على الثروات الطبيعية للوطن ومقدرتها على تقرير استخدامها أو عدم استخدامها.

(٣) قدرتها على تركيز الفائض وتوجيه استخدامه تماشياً مع مراحل التنمية الاقتصادية والسيطرة على النظام المالي والنقدي بجميع جوانبه.

(٤) هيمنة البرجوازية الوطنية على التكنولوجيا وقدرتها على استيعاب الأساس منها خلال مرحلة معينة من مراحل التطور.

فهنا، عندما يتم امتحان انجازات البرجوازية المصرية والعربية فسوف يتضح انها استطاعت ان تنجز هذه الشروط ولكن بكيفية جزئية ثم ما لبثت أن ضربت وفقدت هيمنتها. والسؤال الذي يطرح الآن: هل تستطيع البرجوازية العربية أن تتجاوز هذا المأزق. واقع الأمر ان هذا مرتبط بتوافر شروط جديدة يقوم بمقتضاها مجتمع واقتصاد وطني بهذا المعنى. لكن عودة هذه الشروط ليست واردة اطلاقاً بالنسبة للبرجوازية العربية. فقد انتهى عصر البرجوازية الوطنية في ظل سياق عملية فرضت على المجتمعات العربية ان تتشكل في اطار درجة عالية للغاية من تقسيم العمل ومن الاندماج بالطابع الدولي للنظام الرأسمالي، ولم تعد تسمح بتكرار محاولات برجوازية وطنية لبناء المجتمع لكنها لم تعد تسمح ايضاً بتكرار نموذج روسي أو صيني في البلاد العربية.

وليس هناك شك في ان الجماهير الشعبية قامت بأدوار حاسمة في مختلف الثورات التي شهدتها المجتمعات الأوروبية. ولكن من الصحيح أيضاً ان الجماهير الشعبية لم تصل الى مستوى من النضج يمكنها من طرح البديل (الحركات الشعبوية والصحوة الدينية من نتائج هذا الفراغ).

٤ - ان الازمة هي أيضاً أزمة الاشتراكية، او التطلعات الاشتراكية، في الغرب المتقدم وفي الشرق. ولهذه الأزمة خصوصيتها هنا أو هناك، ففي الغرب لم تجد محاولات ربط الحركة العمالية بالمشروع البرجوازي من منطلق استفادة البرجوازية الأوروبية من الاستعمار ومن نهب الفائض من المستعمرات. فالأزمة في الغرب قائمة. وثمة رفض للنموذج الرأسمالي على أساس أنه لا يمثل حلاً للمشاكل الحضارية. فأزمة الرأسمالية جزء من الازمة العامة، اي ان هناك فراغاً لانه ليس هناك

بديل حقيقي حتى الآن لنموذج التنمية الرأسمالية. والنماذج التقليدية التي تطرحها الاحزاب الشيوعية والعمالية دليل على وجود الازمة وعلى انه ليس هناك بديل تطرحه قوة الاقناع. والمجتمعات الاشتراكية (الاتحاد السوفياتي والصين مثلاً) وصلت الى ازمة الانتقال من التراكم التوسعي الى التراكم الكثيف.

وبين ازمة الغرب الرأسمالي وازمة الشرق الاشتراكي من ناحية، وبين أزمة الجنوب (يدخل فيه الوطن العربي) يبدو اختلاف في آفاق التطور. ذلك ان المراقب يستطيع ان يتفاءل بقدرة الشرق الاشتراكي على انه واصل في مستقبل قريب الى حل لأزمته الخاصة. وفي الوقت نفسه يمكن ان تستمر الازمة في الغرب الرأسمالي دون تهديد جدي ومباشر للحضارة الغربية. ولكن الخطر على الجنوب داهم. ولا يجديه الانتظار حتى تنفرج الأزمة، لأن المرحلة التي يمر بها أخطر بما لا يقاس من مرحلة ماضية مر بها هي مرحلة الكولونيالية.

ولقد اثار هذا الطرح عن الازمة مناقشات واسعة بالاتفاق أو الاختلاف الجزئي أو الكلي، وذلك على الوجه التالي:

ثمة رأي يذهب الى انه من الوارد في ندوتنا ان نتحدث عن أزمة على النطاق العالمي. ولكن قد يكون وارداً ايضاً ان نتحدث عن أزمات. غير ان المنظور الذي طرحت به قضية الأزمة يرسخ الانطباع بأن صاحب الطرح لديه «يوتوبيا» محددة يقدّر أن تحقيقها لا يدخل في حيز الامكان في اطار المجتمعات المعاصرة الرأسمالية منها والاشتراكية. وعدم تحقيقها يعني الأزمة ويعني بالتالي ـ وفقاً لما جاء في الطرح ـ وجود فراغ بسبب عدم وجود البديل الذي يمكن ان يصل اليه المجتمع.

والسؤال الذي يطرح، هنا، بالضرورة هو: هل ان الطريق مغلق بالفعل دون الوصول الى حل أزمات بعينها تواجهها هذه المجتمعات؟ سوف نترك جانبا المجتمع الرأسمالي الى المجتمعات الاشتراكية.

نعم، تواجه المجتمعات الاشتراكية عدداً من الازمات. فهناك أزمة تتعلق بنوع التنظيم الاقتصادي الاجتماعي الذي وجد في تلك البلاد نتيجة للثورة. كما ترتبط الازمة ايضاً بنوع التنظيم الخاص بعملية الانتاج وهي العملية التي ارتبطت أساساً بمحاولات تعبئة الموارد من أجل توسيع القدرة الانتاجية. لكن ما تم انجازه على هذه الأصعدة قد اصبح لا يستجيب بدرجة كافية لمتطلبات ما نسميه بالتنمية الكثيفة وذلك بعد ان وصلت هذه المجتمعات الى اشباع جزء من الاحتياجات المادية الأساسية ودخلت في مرحلة تنويع الانتاج وتكثيفه، بخاصة، وان تنظيم العملية الانتاجية، بما يلابسه من مركزية وبيروقراطية، أصبح يعوق العملية الانتاجية ذاتها هذه العملية التي سبق وأن أشرنا الى أنها تقوم على أساس جديد من التكثيف. وغني عن الذكر أن أدبيات البلاد الاشتراكية تطرح هذه القضية وهي: ما هو شكل التنظيم الأفضل للمرحلة التي وصلت اليها أدوات الانتاج في المرحلة المعنية؟

ثم هناك أيضاً أزمة الديمقراطية في المجتمعات الاشتراكية، وهي موجودة بهذا المعنى: أزمة

المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. وهي لا تتعلق بقضية الليبرالية أو التعددية السياسية. فهذه القضايا ـ وأخرى عديدة غيرها ـ طرحت في اطار المعسكر الاشتراكي وقد تم تجاوز بعضها اما بفعل الزمن، واما من خلال التطبيق العملي. ونعلم انه قد اختلفت الآراء حول هذه القضايا في داخل المجتمعات الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ـ على سبيل المثال ـ فان قضية العلاقة بين حكم الطبقة والنقابة والدور الذي تضطلع به النقابة كان محل جدل في الاتحاد السوفياتي. وتعددت فيه وجهات النظر ثم انتصر رأي لينين القائل بأن للنقابة نوعين من المهام:

١ ـ الدفاع عن الطبقة العاملة.

٢ ـ ان تكون النقابة مدرسة للطبقة العاملة في تعلم الادارة.

غير انه في غمار التطبيق العملي ـ وفي هذا البلد الاشتراكي، أو ذاك ـ تقلص دور النقابة في الدفاع عن الطبقة العاملة، واصبحت النقابة، في الواقع جزءاً من جهاز السلطة، ولم تعد جهازاً للدفاع عن الثورة. وعندما يحدث خلل في التطبيق، فهنا تنشأ ضرورة البحث عن نظرية يضعها قائد ثوري يطرح قضية شكل التنظيم الجديد الذي يمكن ان تتوافر فيه علاقة صحيحة بين الطبقة والسلطة التي تعبر عنها. واعتقادنا ان الازمة البولندية هي تعبير طارىء عن هذه المشكلة. ومعنى هذا، ان هناك أزمات تعرض للمجتمعات الاشتراكية، وفي هذه المجتمعات تناقضات يولدها نمو قوى الانتاج كما يولدها تشبث بعض قوى داخلية بأشكال من التنظيم لم تعد تلائم تطور ادوات الانتاج الموجودة.

ثم انه في الامكان ان نتحدث عن صراعات داخلية ودولية تنعكس آثارها بالضرورة على القوى المناضلة من اجل الاشتراكية في البلدان غير الاشتراكية. فهذه القوى يطرح عليها بالضرورة السؤال عما هو النموذج الذي تصارع من أجله. وهذا هو الحاصل في البلاد العربية، عندما نتحدث، مثلاً، وفي مصر، عن الاشتراكية. فما الذي تفهمه الجماهير من كلمة «الاشتراكية» أهو النموذج الناصري أم هو النموذج السوفياتي؟ ومن هنا فانه ما لم تكن القوى الاشتراكية مهيأة لتقديم وجهة نظرها ـ بعد دراسة للواقع المحلي وتمثل لنجاحات واخفاقات المجتمع الاشتراكي ـ فلن تكون قادرة على تقديم البديل. وكل ما يكون في وسعها ان تعمله هو هدم ما هو قائم فقط.

وتؤثر الازمة من المنظور العالمي على الوطن العربي. ولكن لا يستطيع العرب أن ينتظروا حلها عالمياً. وانما يتعين على القوى التقدمية ان تبدأ بدراسة الواقع وتحديد الممكن على طريق التغيير وليس مطلوباً منها ان تطرح على نفسها مهمات مستحيلة. وهنا، نجد في واقع الأمر ان احدى المشاكل الأساسية للحركة الثورية العربية هي عدم دراستها لمجتمعاتها في أوضاع تتوالى فيها على هذه المجتمعات تغييرات سريعة للغاية وذلك بحكم عوامل داخلية وخارجية، وهو الأمر الذي ظهر خصوصاً خلال السنوات العشر الماضية، والمشكلة هي انه بعد هزيمة حزيران/ يونيو تحاول القوى التقدمية اعادة اوضاع ما قبل الهزيمة، وذلك في ظروف تحدث فيها تغييرات عنيفة وتمتلىء بالكثير من الصعوبات والاسئلة التي يطرحها الواقع. فاذا كان لندوتنا من فائدة فلن تكون هي الحلول المطلوبة منها ـ في التحليل الأخير ـ بل ان نتنبه الى الغوص بعمق في الواقع العربي لنحدد كيف يمكن تطويع هذا الواقع في طريق المجتمع الاشتراكي.

وأُبدي رأي لا يفضل استخدام تعبير «الفراغ الايديولوجي» لتوصيف ازمة اليسار العربي. فما يجب طرحه ان هناك أزمة في الوطن العربي هي أزمة اليسار العربي وهي تنعكس على المنطقة العربية، بل وعلى العالم الثالث ايضاً. وتتجسد هذه الأزمة في موضوع الخيارات المطروحة للتطور اللاحق. ويكون السؤال هنا عن اي صيغة للتطور، بما يتضمنه ذلك من مسائل عديدة تتعلق بشكل التنظيم السياسي، ونوع الادارة الاقتصادية، ومعالجة القضايا التي تطرحها الثورة العلمية والتكنولوجية. وواضح ان هذه عناوين عامة جداً وهي من المشاكل الموجودة في البلاد الاشتراكية.

غير ان هناك مجموعة من العوامل تجعل موضوع أزمة اليسار العربي يبدو في صورة شديدة التعقيد. ومن هذه العوامل ما يمكن ان يسمى «بالارث الستاليني». فواقع الامر ان ستالين وضع منظومة من الافكار والحلول كانت مرتبطة بأوضاع تاريخية معينة وهي ظروف المجابهة الحادثة مع الامبريالية والفاشية، وظروف الحصار المفروض وقتئذ على الاتحاد السوفياتي. فهذه الظروف الاستثنائية اقترنت بمجموعة من الانظمة الاستثنائية واصبحت قوالب ومبادىء عامة. وكان أخطر ما في الأمر انه جرى تصديرها الى الاحزاب الشيوعية والى حركات التحرر الوطني في العالم الثالث. وعلى سبيل المثال فان اغلب الاحزاب التي نسميها الاحزاب الثورية في الوطن العربي، أقامت بناءها التنظيمي وفقاً لنمط ستاليني. وهذا جعلها مليئة في الواقع بثغرات وعيوب كثيرة. وكمثال يمكن الاشارة هنا الى حزب الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين والى احزاب البعث التي تعمل الآن بنظام المركزية الديمقراطية.

وهنا لاحظ بعض المشاركين ان المداخل التي قدمت عن الازمة في الوطن العربي يمكن ان تعتبر ورقة مطروحة يتعين ان تناقش مع الأوراق الثلاث الاولى. وفي هذا:

١ ـ فلا خلاف على أن الأزمة يكاد ان يكون لها طابع عالمي، وان أزمة اليسار بمختلف منابعه الفكرية هي جزء من الأزمة. ولكن موضع الخلاف هو ان تحليل الازمة العالمية يشير الى أن البرجوازية الوطنية قد وصلت ـ على المستوى العالمي ـ الى طريق مسدود فليس هناك ما يؤكد ان مثل هذا الأمر قائم في الوطن العربي. وهذا راجع ليس فقط الى التكوين الخاص للبرجوازية الوطنية في بلادنا، وانما ايضاً الى ان الوعاء الأساسي لقوى اليسار العربي واحد وهو البرجوازية الصغيرة. على ان الانتماء للبرجوازية الصغيرة ـ مع ذلك ـ ليس عائقاً لا يمكن عبوره يحول بين القوى التقدمية التي تنتمي الى هذه الشرائح الاجتماعية وبين الولاء لنظرية الاشتراكية العلمية وللطبقة العاملة. انه بالاقتناع يتم التحول والتغيير. ولكن أن يكون هذا التغيير ذا طابع سلبي أو ايجابي فهذا مرتبط بمدى نمو الطبقة العاملة وتحولها من طبقة في ذاتها الى طبقة لذاتها ولصالح تطور المجتمع. غير أن هذا الامر لم يقم بعد، وبالتالي ما زالت قيم البرجوازية الوطنية وشرائحها الدنيا ذات تأثير كبير فيما تمارسه الطبقات الشعبية من أساليب النضال وفيما تطرحه من قضايا.

٢ ـ في اطار الأزمة العالمية وارتباطها بالازمة العربية تجد المجتمعات العربية نفسها في واقع جديد، وجدلية جديدة. فبعد الحرب العالمية الثانية، ثم بعد الحرب الباردة الأولى، ـ وقبل التعايش القلق في السبعينات ـ كان السؤال المطروح هل تبدأ فترة جديدة من الحرب الباردة تهدد بأبعاد

نووية، ام هل ستوضع ركائز قوية للتعايش السلمي. وفي ضوء هذه الجدلية الجديدة فانه ليس من الواقعية في شيء ان يتصور قيام تنمية مستقلة تماماً عن معسكر الرأسمالية العالمية. ولا يغير من هذا الأمر ان تتصدى القوى التقدمية العربية لقيادة ثورة ثقافية في بلادها لأن البلاد العربية في مجملها هي واقعة أيضاً تحت تأثير ثورة الاعلام ووسائل الاتصال التي يمكن ان تنفذ الى الناس أياً كانت اجراءات التحييد أو الوقاية. وهذا كله يضعنا امام اشكالية جديدة.

٣ ـ فيما يتعلق بقضية التنمية، وبمفهوم الطريق اللارأسمالي، فالملاحظ انه في نماذج التنمية في دول مثل مصر والجزائر وسوريا (وتونس لها وضع خاص) تخلفت طبقة برجوازية جديدة هناك استفادت فائدة كبيرة من العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي. وهذه الطبقة اعتمد عليها الرئيس الراحل انور السادات ليضرب انجازات الناصرية. فهذه ايضاً قضية يتعين ان توضع في الاعتبار ونحن نتحدث عن الواقع العربي الجديد.

٤ ـ وفي ظل الاوضاع التي يعيشها الوطن العربي في واقعه الراهن، ليس من المتصور ان يكون هناك حزب، وأياً كانت ثوريته أو توجهاته الماركسية الجذرية، يستطيع ان يرفع الآن شعار بناء الاشتراكية أو الانتقال الى الاشتراكية في المستقبل المنظور وبالتالي فالسؤال المطروح هو انه اذا لم تكن الاشتراكية واردة كهدف عاجل فما عسى ان تكون نوعية النظام الاقتصادي والاجتماعي، وما هي طبيعة السلطة المطلوبة وايضاً ما هو النظام الديمقراطي الذي تسعى القوى التقدمية الى اقامته.

٥ ـ ان الازمة تواجه اليسار العربي ـ في الوضع الراهن ـ بتحديات لها خصوصيات ليست موجودة عند اي جماعة اجتماعية بشرية اخرى وذلك سواء فيما يتعلق بالتجزئة القومية أو الثروة النفطية أو التحدي الخاص للعدو (والذي لا نظير له لاي حركة تحرر أو حركة اشتراكية وتعني به اسرائيل والصهيونية) فهنا يطرح السؤال كيف يكون التعامل ـ في الظروف الراهنة ـ مع هذه الخصوصيات في اطار القوانين العامة لحركة التحرر الوطني وللحركة التقدمية العربية.

٦ ـ وعندما نتساءل عن كيفية التعامل مع هذه الخصوصيات يفرض دور القوات المسلحة نفسه. ففي العديد من البلاد العربية كان هذا الدور متفاوتاً. فباستثناء الجزائر واليمن الديمقراطية وهما الحالتان اللتان شاركت فيهما القوات المسلحة بدور اساسي في عملية تحرير التراب الوطني ـ سنجد نماذج أخرى: ففي مصر كانت احدى السمات الرئيسية للناصرية انها تنبهت مبكراً الى دور القوات المسلحة الوطنية في البلاد المتخلفة خصوصاً في مصر، بتضاريسها المنبسطة حيث يتعذر على الحزب الثوري ان يقبع في غابات وجبال وادغال ليمارس مهامه. اما في تجربة البعث فسوف نجد ان العسكريين استولوا على قيادة الحزب ثم حدث الانقسام المشهور.

٧ ـ فيما يتعلق بالفروق بين القوى التقدمية العربية، يلاحظ أن القوى القومية (من ناصرية وبعثية وقومية عربية) كانت السباقة والأشد تأثيراً ـ وذلك بغض النظر عن نجاحها أو فشلها ـ في طرح ما يسمى بالمشروع القومي وليس القطري فقط. وهذا يفسر لماذا عملت ـ حتى بعد ان تبنت القضية الاجتماعية ـ على طرح قضية الاشتراكية ان في بلد واحد، أو على اتساع الوطن العربي. من

هنا نرى ارتباط شعارات الوحدة بشعارات الاشتراكية في التجارب الناصرية والبعثية. هذا، في حين ظلت الاحزاب الماركسية تطرح قضية التغيير على أساس قطري يصطبغ بالأممية بمعناها الستاليني الذي كرس قضية بناء الاشتراكية في بلد واحد. من هنا ما زلنا امام منطلقات مختلفة في رؤية التنمية والتطور والثورة، وهو امر لا بد وأن يؤخذ في الاعتبار اذا كان المطروح ان توجد أرض مشتركة بين الماركسيين والقوميين في قضية بناء الاشتراكية.

٨ ـ ان القول بأن جميع التجارب التنموية قد فشلت فيه قدر من التبسيط الشديد وينطوي ـ على الاقل ـ على نصف الحقيقة. فالواقع انه كان لهذه التجارب ايجابياتها كما كان لها سلبياتها. التقويم العام لهذه التجارب انه في ظروف اتسمت بعدم التبلور الطبقي في بلادنا جرت محاولات لاكتشاف ما يمكن ان يُسمى بنقطة التفجير الثوري. وموقف الماركسية في هذا ـ وهو صحيح ـ ان نقطة التفجير تتم عند التقاء طلائع المثقفين الثوريين بطلائع الطبقة العاملة. غير ان الذي حدث هو انه عندما خرجت من صفوف البرجوازية الصغيرة الى السلطة قيادات ذات اتجاه اجتماعي تقدمي لم تجد امامها هذه الطبقة العاملة التي تستطيع من خلالها ان تحق ذلك الارتباط الذي يكفل تفجير الثورة على النحو الصحيح. ولقد حاول عبد الناصر مرات عديدة ـ اضافة الى خصوصيته في بناء الحزب داخل القوات المسلحة ـ أن يكتشف نقطة التفجير التي تربط الطلائع الثورية بالقوات المسلحة. لكن المحاولة لم توفق، فمن ناحية لم يكن عبد الناصر في فترة حكمه الأولى ذا افق اشتراكي. ثم انه عندما توصل الى فكرة ان يدخل الماركسيون وكافة القوى الاشتراكية الاتحاد الاشتراكي، لم تتمكن هذه القوى من القيام بدور مؤثر في هذا التنظيم هذا الى ان الاتحاد الاشتراكي كان التمثيل فيه فردياً وليس على مستوى طبقي. واضافة، فان البيروقراطية قدمت ممثلين غير حقيقيين للطبقة العاملة.

وعلى الرغم من مجموع هذه السلبيات استطاع عبد الناصر ان يقوم ببعض الانجازات في التنمية المستقلة وذلك وفق العديد من الشروط التي وردت في ورقة التنمية المستقلة. وكانت مصر هي البلد المستقلة عن منطقة الدولار والاسترليني والفرنك.

وفي الجزائر جرت محاولات للبحث عن نقطة التفجير الى أن توصل بومدين الى انه يمكن ان يقوم تحالف وتفاعل بين الطلائع الثورية للمثقفين وبين قطاع الفلاحين المعدمين الذين شاركوا في حرب التحرير الجزائرية. وفي هذا حاول بومدين ان يتجاوز حزب جبهة التحرير الجزائرية ولكنه لم ينجح في ذلك.

وفي التجربة التونسية حدث ان اتجاه احمد بن صالح في داخل حركة الاستقلال الوطني حاول الاعتماد أساساً على التنظيم العمالي وكان للحركة النقابية في تونس ثقل ملحوظ. ونقطة التفجير التي حاول ان يحدثها احمد بن صالح كانت بين طلائع المثقفين وبين القوى النقابية في اطار ما أسماه هو بالحركة التعاضدية.

واهتمامنا بالاشارة الى هذه التجارب هو ان ما تواجهه القوى التقدمية العربية هو قضية الطبقة العاملة كماً ونوعاً، وذلك بما يحمل على الاعتقاد بأن الطبقة العاملة لن تكون جاهزة في غضون

السنوات الخمس أو الست القادمة لتكون قوة تفجير للثورة. وقد تجدر الاشارة هنا الى ان جمهرة العمال في مصر كانت تنتخب النقابيين من مرشحي حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في حين ان هؤلاء العمال لم يصوتوا للحزب في الانتخابات النيابية.

وترتيباً على ما تقدم يمكن ان تطرح الاسئلة التالية لتكون موضوعاً للتفكير هل لم يحن الوقت لتصوغ القوى التقدمية العربية نظرة شاملة أو لتطرح مشروعاً وطنياً تقدمياً قومياً وليس قطرياً بالمعنى الضيق، آخذين في الاعتبار حصيلة التجارب التي اشرنا اليها في الفقرات السابقة وذلك بما تتضمّنه من عناصر الواقع الراهن: الواقع الطبقي ـ دور القوات المسلحة.. الخ.

هل انتهى بالفعل ـ في الوضع الراهن ـ دور البرجوازية الوطنية ام انه ما زال على الطلائع الاشتراكية أن تقيم بالضرورة تحالفاً مع الشريحة الثورية في هذه الطبقة وان تنمي تناقضاتها مع الشرائح الاخرى للبرجوازية؟

هل الشروط والضمانات التي طرحتها ورقة التنمية المستقلة ما زالت واقعية في ظروف بلادنا أم انه من المطلوب اكتشاف ضمانات أخرى من خلال العملية النضالية، واضعين في الاعتبار الفروق والتماثل بين الطريق اللارأسمالي للتنمية وبين التنمية المستقلة؟

في اطار الجدلية الجديدة للوضع العالمي، وللأزمة العالمية، كيف السبيل امام الاقطار العربية لتقيم تحالفاتها مع المعسكر الاشتراكي، وايضاً لتقيم نوعاً من العلاقات مع البلدان الرأسمالية، وهي علاقات تفرضها احتياجات التنمية كما تفرضها ثورة العلم والتكنولوجيا. وفي الوقت نفسه على الرغم من اننا لا نسوي بين المعسكرين، فما هي ايضاً حدود هذا التعامل وضماناته مع المعسكر الاشتراكي؟

احياناً تبدو مهام الثورة الوطنية التقدمية متناقضة. وعلى سبيل المثال اذا كان الهدف هو الحرية فهنا تكون صيغة التحالف أوسع. واذا كان الهدف هو القومية فسيكون التحالف أوسع أو أضيق وفقاً لوزن القوى الانعزالية في الوطن العربي وفي هذا القطر أو ذاك. اما اذا كان المطروح هو بناء الاشتراكية فسوف تضيق التحالفات تحت تأثير عملية فرز لا مندوحة عنها.

وفي خلال مناقشة فرضية الأزمة العالمية اهتم اصحاب الفكرة بمحاولة تأصيلها بادئين بالدعوة الى النظر في طبيعة التحديات التي تواجه المجتمعات العربية ومتسائلين عما اذا كانت هذه المجتمعات قادرة على مواجهة التحدي أم لا.

وعندهم انه اذا اخذنا قضية التنمية المستقلة فسوف نرى انه لا بد ان تكون ذات مضمون شعبي حتى تكون كذلك. لأن التنمية الرأسمالية التابعة في الظروف الراهنة انما تتفق مع مصالح الرأسمالية. والطريق الرأسمالي مسدود، وأي تنمية رأسمالية لا تتفق مع مصالح الغالبية الكبرى من الطبقات الشعبية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، فإن التحدي الذي يواجهه المجتمع العربي المعاصر اصعب قياساً إلى التحدي الذي واجهه كل من الشعبين الروسي والصيني. فليس يرى في الافق القريب ثورة يقودها حزب شيوعي تتبلور حوله الاغلبية ان على النموذج الروسي أو الصيني،

وذلك لو افترضنا ان هذا الحزب يطرح هذا النموذج أو ذاك. واضافة، لو قلنا أن هذين النموذجين غير مطروحين، وأن لكل ثورة خصوصيتها، فإن التغيير سيكون غير وارد في المستقبل المنظور. وذلك لاسباب داخلية وخارجية كثيرة: التكوين الطبقي، التكوين الثقافي، التاريخ السياسي، الوضع الجغرافي، الموارد الطبيعية وموازين القوى العسكرية. فكل هذه العوامل غير مواتية لتغيير ثوري. في الوقت نفسه، فان التنمية التابعة تجعل التحديات المطروحة على الوطن العربي أصعب. لاننا نلاحظ مثلاً ان النفط وما سببه قد جعل التكوين الطبقي ضعيفاً للغاية وبالتالي بعيداً جداً عن النموذج الروسي بالطبقة العاملة الثورية التي كانت فيه وبالامكانية التي توافرت بالاعتماد على الفلاحين. ومن هنا يمكن القول بأن الأزمة في الوطن العربي اخطر من مثيلتها أيضاً في بعض مناطق العالم الثالث.

ان الفرق بين ما حققته الثورة في روسيا والصين وبين ما حققته الثورات البرجوازية الوطنية من انجازات في الوطن العربي كبير جداً ليس من الناحية الكمية بل من الناحية الكيفية. وعلى الرغم من ان الثورة في الاتحاد السوفياتي والصين تواجه أزمة حقيقية الا أنها، هنا وهناك، قد اقامت مجتمعاً مستقلاً، وأرست قاعدة قوية جداً توفر لها امكانية الحفاظ على كيانها ثم حل مشاكلها في المستقبل أيا كان ايقاع هذا الحل. وفي جميع الاحوال اصبحت انجازاتها جزءاً من الواقع لا يمكن الارتداد بما يجعلها بلاداً تابعة. وان ما يشاهد منذ مدة هو انه قد ادخلت هنا وهناك تغييرات في بعض المؤسسات التي بدت عليها نقاط ضعف حتى وان لم يعلن عنها. وباختصار، فان المجتمع هنا أو هناك قد قام بحل المسائل التاريخية الأساسية، وتستطيع بالتالي، وبعبارة اخرى، ان تدافع عن نفسها.

أما في الوطن العربي فلم نصل اطلاقاً الى هذا المدى. ولا سبيل الى انكار ان البرجوازية الوطنية حاولت، وعملت، وانجزت، وأن أوضاعاً تغيرت وان تطوراً قد حصل. ولكن كل هذا كان يجهض المرة بعد المرة. وعادت بلادنا الى أوضاع كومبرادورية. والانفتاح في مصر على سبيل المثال، هو صورة جديدة للارتداد الى الأوضاع «الكومبرادورية» التي كانت على عهد الاحتلال الانكليزي في ثمانينات القرن الماضي.

واذا عدنا الى الكتلة الشرقية فسوف نرى ان هناك أزمة في الاشتراكية لان هذه الأزمة هي ازمة الرأسمالية. بمعنى انه لو قدر للقوى الثورية في الغرب ان تتطور لما واجهت القوى الاشتراكية هذه المشاكل. وهي تواجه مشكلات في الاقتصاد، وهناك تجمد في الميدان السياسي، وضمور في الديمقراطية. وفوق هذا كله، هناك التحدي العسكري الغربي وهو الأساسي ومن ثم، لا يمكن ان نلوم البلاد الاشتراكية حين تعطي الاولوية لقضية التعايش السلمي حتى تجتاز أزمتها. كما لا يمكن ان تأخذ عليها استفادتها من التكنولوجيا الغربية. ومحصلة هذا كله ان الكتلة الشرقية لا تستطيع ان تلعب دوراً قوياً في صد هجوم الغرب على الوطن العربي. ومن هنا يمكن القول بأن السمة الرئيسية للأزمة العالمية انها اتاحت للغرب فرصة وامكانية الهجوم العام لضرب الحركات الوطنية. ولم يعد في امكان العرب ـ امام هذا الهجوم ـ ان يعتمدوا اعتماداً كبيراً على المعسكر الاشتراكي. وقد يكون وارداً ان يعتمد العرب على التناقضات داخل معسكر الغرب ذاته، لكن هذه التناقضات تظل مع

ذلك عنصراً ثانوياً. لأن الغرب ايضاً ينتمي الى هذه المجتمعات التي ما زالت تملك حلولاً لمشاكلها التاريخية.

ان مجموع التساؤلات التي طرحتها مداخلات بعض المشاركين هي بالفعل تساؤلات الجميع. ولما كانت لا تحظى باجابات فهذا دليل على وجود فراغ وانه لا يوجد بديل. لانه اذا قلنا ان البديل هو الديمقراطية فان هذا مطلب من المطالب ولكن ليس هو البديل، هذا اذا كان الحديث يدور حول رؤية اجتماعية مستقلة. وربما تكون الديمقراطية مطلباً أساسياً ولكنه لا يحل مشكلة الاختيار بين الرأسمالية التابعة والاشتراكية. وبالمثل فان القول بان البديل هو مشروع قومي تقدمي لا يشكل بديلاً، لان هذا مجرد برنامج. وقد يكون برنامجاً واقعياً تتبناه الجماهير وهو أمر سليم من الناحية السياسية ومع ذلك ليس هو البديل، أي انه لا يشكل رؤية مستقبلية للمجتمع العربي وعلاقاته ببقية العالم. فاذا لم يكن هنا بديل عالمي فنحن اذاً في فراغ.

ويثور تساؤل حول دور المثقفين في علاقاتهم بالطبقات الشعبية ولا جدال في ان للمثقفين دوراً. لكن البديل يجب أن يخرج من ممارسة جماعية طويلة. ومن ثم لا يرى المرء في المنظور القريب حزباً شيوعياً أو حزباً قومياً اسلامياً أو غير اسلامي قد طرح بديلاً مقنعاً للجماهير الشعبية. ونحن نعيش مرحلة الجماهير الشعبية القادرة على الرفض، حتى انه يمكنها ان تسقط نظاماً قوياً. وقد أفشلت الجماهير الشعبية في مصر أكثر من مرة بعض مشروعات البنك الدولي، وفي تونس والمغرب حققت نجاحات في بعض معاركها ضد سياسة رفع الاسعار، وفي المجال الثقافي نرى في أدبيات الصحوة الاسلامية مواقف الرفض للمجتمعات الغربية اكثر مما تعنى بتقديم بديل حقيقي.

وأخيراً لا بد من التأكيد على انه ليس هناك تناقض بين القول بأننا في مرحلة فراغ، وعجز عن طرح البديل، وبين انه يمكن ان يطرح في هذه المرحلة برنامج، أو أن تعلن بعض الاهداف السياسية.

تبقى بعد ذلك التساؤلات عن البرجوازية الوطنية ودورها.. الخ وفي هذا بعض نقاط:
لا خلاف على ان الايديولوجية البرجوازية موجودة ولكن يتعين ان نميز بين البرجوازية، وبين البرجوازية الصغيرة. وهذه ليست موضوع البحث عندما نتحدث عن مشروع برجوازي وطني يفترض انه ينبثق عن برجوازية تقليدية أو عن فئة حاكمة خرجت من أوساط البرجوازية الصغيرة. وانما الحديث هنا عن مشروع برجوازي في مضمونه الاجتماعي والثقافي وفي رؤيته المستقبلية للمجتمع المحلي وعلاقاته ببقية العالم. والمعتقد ان هذا الدور قد انتهى. فلا توجد في الوضع العربي الحالي قوة تستطيع ان تحقق كما حدث في الماضي بعض الانجازات. حتى يمكن القول بأن البرجوازية الكومبرادورية قبلت منذ الآن وبكيفية نهائية ان تدور في فلك التبعية. ومن ثم يتعين التأكيد هنا، على ان مرحلة تاريخية بأكملها قد انتهت وفي هذا تحد جديد.

فاذا جئنا بعد ذلك الى البرجوازية الصغيرة، فان ما قيل لا يعني انه ليس لها دور تلعبه، الا ان دورها انما يكون اشد ظهوراً بقدر ما يكون دور الطبقات الشعبية محدوداً. وفي الوقت نفسه هناك طبقات شعبية يمكن ان تلعب في المستقبل دوراً اشد جذرية من البرجوازية الصغيرة.

وخلاصة القول ان هناك تحديات مباشرة تتطلب اجابات مباشرة. واذا صح ان مقولة الأزمة قد لقيت قبولاً من بعض المشاركين وان البعض الآخر قد ابدى عليها تحفظات وملاحظات محدودة فقد كانت التحفظات والاعتراضات على مقولة غياب البديل أوسع وأشد. وفي هذا طرحت الآراء التالية:

ثمة رأي مؤداه ان ما يقال عن انتفاء البديل (في اطار التأكيد على انه ليس وارداً ان تقوم ثورات في الوطن العربي على النمطين السوفياتي أو الصيني) فإن مثل هذا القول يخشى ان يفهم منه ان تحقيق المجتمع الاشتراكي كهدف له يعد وارداً أو مطروحاً كبديل للمجتمع الرأسمالي التابع للغرب. غير ان القضية المطروحة في الواقع على القوى التقدمية العربية هي السؤال التالي: ما هي الخطوات التي تؤدي الى اقامة المجتمع الاشتراكي؟ ذلك ان نموذجنا الاشتراكي لن يكون تقليداً لنموذج اشتراكي قائم. فالهدف هو الاستقلال واقامة مجتمع خال من الاستقلال يوزع فيه الناتج بعدالة على مواطنين احرار. فالمطلوب اذاً هو تحديد صفات هذا المجتمع وكيفية الوصول اليه. فهذا هو الهدف المطروح آنياً ـ على الاقل ـ على الحركة الثورية التي تتبنى نظرية الطبقة العاملة كدليل للعمل.

وعن موضوع البديل قُدم رأي معارض يتضمن الافكار الاساسية التالية:

ـ ابتداء لا يمكن اعتبار ان الازمة العربية تشكل جزءاً من الازمة العالمية الشاملة. والأصح ان يقال ان العالم الغربي يلقي بثقل الأزمة على الأمة العربية مستخدماً في ذلك كافة الوسائل المستحدثة التي تضمن له الظهور والهيمنة.

ـ توجد في الوطن العربي جماهير تنتمي الى طبقات مختلفة من البرجوازية الصغيرة والطبقات الشعبية والطبقات المتوسطة. ويسود لدى هذه الجماهير ـ على الرغم من نجاحها او اخفاقها في وضع حد للشرذمة في صفوفها ـ شعور يكاد ان يكون عاماً بان كرامتها قد أهدرت في ظل السيطرة الاستعمارية، ثم انها لم تحقق ما ارادت تحقيقه بعد الحصول على الاستقلال. وهذه الجماهير تلتقي ايضاً عند الشعور بأن كرامتها كقومية عربية وكحضارة عربية اسلامية مقهورة من قبل اصحاب الحضارة الغربية، ومقهورة اكثر من قبل الامبريالية والصهيونية، هؤلاء الذين يعتمدون في قهرها على الطبقات الحاكمة المحلية. وهذه الجماهير كما انها تلتقي في الشعور بانها محرومة من مؤسساتها الثقافية تلتقي ايضاً في الخوف من وسائل الغزو التكنولوجية التي لا تملكها.

ـ واذا صح هذا كله، فالصحيح ايضاً ان هذه الجماهير تلتقي على التصدي والعمل من اجل تحرير اوطانها العربية. وتلتقي على النهوض بالأمة العربية وبكل قطر عربي وذلك بما يستبعد من نفسها الخوف من ضياع المستقبل أو تبديده.

ومن هنا يتضح ان هذه الجماهير هي العنصر الاساسي في تكوين ما يمكن ان يسمى بالبديل.

وهناك عنصر آخر من عناصر البديل هم المثقفون الموجودون في هذه الندوة. ونحن نعيش في وضع شبيه بالوضع الذي كان ايام الاستعمار عشية تفجر النضالات الوطنية. وصحيح انه لم يكن هناك، وقتئذ، فرز حاد في صفوف الطبقات الامر الذي يفسر كيف ان عناصر من الطبقات

الاقطاعية والاغنياء قد سارت ـ ولو شوطاً محدوداً ـ على طريق الكفاح الوطني. ونسلم بأن الوضعية الراهنة تنطوي على اخطار أشد وتحديات أقسى. ولكن، لا مجال مع هذا، لعقد مقارنات مع الثورتين الروسية والصينية، لأن البديل لا يكمن في نص مشروع نحن عاجزون عن الوصول اليه. ولكن البديل هو هذه الجماهير العربية وتطلعاتها، وهو أيضاً في هؤلاء المثقفين الذين يعتبرون انفسهم مسؤولين عن المستقبل اكثر مما هم مشغولون بتحليل الحاضر. ويبقى أن يحس المثقفون أنهم مسؤولون عن جماهيرهم العاجزة بسبب القمع. وفي النهاية فان الحركة التقدمية العربية يمكن ان تكون البديل اذا اهتمت بمشاكلها في داخل كل قطر عربي، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، اذا اضطلعت كحركة تقدمية بالقضايا العربية، وسعت كمجموعة قومية الى أن تكون لها ثقل عالمي من خلال ما تطرحه قطرياً وقومياً من اجل الخلاص من كل ما يفرض المظالم ويشوه الهوية، ومن كل مظاهر التبعية والتجزئة والاحتلال الاجنبي.

واخيراً يكمن البديل في النضال. والسؤال هو لماذا لا نعتبر النضال حافزاً أو محركاً من محركات البديل؟ وعندما نطرح النضال فلا يعني هذا اننا نطرح قضية عاطفية بل اننا امام قضية موضوعية لأننا اذا كنا نناقش ونحلل ونتعرف على التحديات ثم نعود الى ما كنا عليه وكأن شيئاً لم يقع، منطلقين من أن التحديات جسيمة والثورة مستحيلة والبديل غير موجود، فمن البديهي ان التغيير الذي ننشده سيظل وهماً وربما ننسى تجارب ملموسة من تاريخنا ـ وعلى سبيل المثال ـ قبل مجيء عبد الناصر، وقبل خروج الجماهير الشعبية الذي سبق حريق القاهرة، كانت هناك الحيرة وهيمنة حكم الملك فاروق، ولكن كان هناك شيء ينبع من الجماهير، وهذا الشيء عبرت عنه شخصية جاءت من الجماهير لتستشرف المستقبل.

واذا صح بعد ذلك ان فترة الانتكاسة قد تجسدت في الليبرالية والانفتاح، وهي فترة كرستها قوى وبلدان عربية باموالها النفطية وتبعيتها للقوى العظمى، فنحن مدعوون الى الحديث عن هذه التحريات تحديداً وتخصيصاً فهذا يدخل في باب الواجبات الملقاة علينا كقوى تقدمية عربية تتحرك ـ وكبديل ـ وذلك أيا كانت صعوبة التحديات التي تفرض نفسها علينا.

ويتكامل مع وجهة النظر الداعية الى الالتفات نحو نضال الجماهير، الرأي الذي يدعو الى تجنب الوقوف عند الظواهر. لأن هذا يترتب عليه ان يرى الانسان الأفق مسدوداً وما يرتبط بهذا من الشعور باليأس. وعلى سبيل المثال فان الجيل الذي عاش في الجزائر فترة نهوض الكفاح المسلح كان يرى ـ قبل مولد هذا الحدث ـ ان الجزائر مستعمرة، وانها جزء من التراب الفرنسي، ومرتبطة بحلف الاطلنطي وان الحركة الوطنية ممزقة. وكان الحديث عن استقلال الجزائر في اعوام ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤ يبدو مجرد ضرب من الأماني أو الأخيلة. لكن الجزائر كانت حبلى بالقوى التي لم يكن الجيل الذي عايش قيام الثورة يتصور لاحجمها ولا العنصر البشري أو الوسائل التي تتولى قيادتها.

لاحظ بعض المشاركين انه اذا كنا نتحدث عن «ازمة.. بمعنى علمي» وهي جملة من التناقضات في مسار نضالي معين فانه لا بد من ابراز ما يلي:

ثمة مشروع للثورة العربية كان قد حقق انتقال المنطقة من مرحلة الى اخرى، وترتب على

حركة الامبريالية ان القوى التقدمية العربية عادت لتلتقي بوضع يطالبها بحل هذا التناقض واصبح السؤال المطروح عليها هو: هل ما زالت رؤاها وبرامجها ووسائل عملها وتصوراتها للواقع العربي مشدودة الى منبت هذه الحركة يوم كانت موجهة ضد الكولونيالية الفرنسية والبريطانية واحلاف الامبريالية الامريكية؟ هذا هو التحدي. ومن ثم لا يتمثل التحدي في ان هناك مأزقاً لا خروج منه. لانه في اطار هذا التحدي الضخم ستكتشف ان سمة أساسية من سمات المرحلة الماضية هي حضور الحركة الجماهيرية العربية بقوى فاعلة في التاريخ. وكانت القوى التقدمية تواكب هذا الزخم. ولكن في الوضع الراهن جرى تحييد لهذا الزخم ولطاقة الجماهير الجبارة. من هنا فان اعادة الاعتبار لدور الجماهير هو ضمان مصداقية ما نطرحه حول كل الأمور.

القوات المسلحة ودورها في الحركة الثورية العربية

أولى المشاركون في الندوة اهتماماً خاصاً لمناقشة قضية القوات المسلحة ودورها في الحركة الثورية العربية وذلك في سياق طرح قضية السلطة والثورة وقضية الديمقراطية. وهكذا:

كان هناك رأي مفاده ان الحركات التقدمية العربية، بوصفها حركات شعبية، تهتم بهذه القضية من منطلق عقائدي أساسه الحرص على دور الجماهير في صنع التاريخ، وفي المشاركة في السلطة. فليس ثمة ديمقراطية بلا دور أساسي للجماهير في الحياة العامة، سواء استند هذا الدور الى الحد الادنى المتاح من الحقوق المدنية، أم تجسد من خلال نظام يكفل مشاركة الجماهير في صنع كل اشكال القرار على المستويات المحلية والوطنية العامة.

ولاحظ البعض انه في الظروف الراهنة، وباستثناءات قليلة، تلعب القوات المسلحة في البلاد العربية وفي اكثرية بلدان العالم الثالث دوراً بالغ الأثر - وبكيفية مباشرة أو غير مباشرة - كأداة من ادوات التغيير. فهي قد تستولي مباشرة على السلطة، وربما ساندت قوى سياسية في الاستيلاء عليها أو الاحتفاظ بها. ومن المتوقع ان تستمر القوات المسلحة في لعب هذا الدور على مدى المستقبل المنظور. ومن ثم فالمتوقع ايضاً ان يظل التطور الديمقراطي مقيداً. ويساعد على هذا المؤسسات الحزبية، حيث لا يندر ان يتكون حزب الاغلبية على يد السلطة وليس العكس.

ويضيف رأي آخر، أن قضية الدور الذي تلعبه القوات المسلحة يتصل بقضية الديمقراطية التي تشكل منطلقاً أساسياً للقوى التقدمية العربية التي تستشرف آفاق المستقبلات العربية البديلة. فواقع الحال، انه يمكن القول بأنه لا توجد حالياً قوة سياسية تسعى الى السلطة الا وتركز أنظارها على القوات المسلحة. هذا فضلاً عن أن أحزاباً وقوى سياسية أخرى تراهن، في حركتها، على ان يتم التغيير الذي تسعى اليه بالاعتماد على القوات المسلحة. وذلك بغض النظر عن أية شعارات يمكن ان ترفعها هذه الاحزاب وتلك القوى من أجل ان تجذب الجماهير اليها.

ويضاف الى ما سبق أيضاً، رأي يذهب الى انه بعد التجارب التي تمخضت عنها الانقلابات العسكرية التي شهدتها العديد من الأقطار العربية أصبح الانقلاب العسكري - بوجه عام -

«مُصنعاً»، أي صيغة جاهزة، وأصبح انصارها اكثر دربة على استخدامها ـ وفي الوقت ذاته ـ أقدر على المناورة السياسية وذلك بما حمل احزاباً سياسية على ان تصبح واجهات للقوات المسلحة، أو بما أدى الى تطابق في المواقف بينها وبين هذا الحزب أو ذاك. والمفارقة هنا، هي ان القوى السياسية العربية لم تتطور، بالمقابل بما فيه الكفاية.

ثم تتأكد اهمية الموضوع ـ كما لاحظ بعض المشاركين ـ اذا نظرنا الى حركة الاحداث الداخلية في هذا القطر العربي أو ذاك، وبوجه خاص الى توجه بعض الحركات الاسلامية السياسية. فمن ناحية فإن تجربة الاحزاب في استخدام الجيش للاستيلاء على السلطة تطرح على الجماعات الاسلامية السياسية المتطرفة ان تستخدم هي ايضاً هذه الوسيلة. ومن ناحية اخرى فانه في ظل الازمة التي تحيق بالوطن العربي، ومع وجود حركات اسلامية تختار العنف أسلوباً للتغيير تحاول بعض الاوساط الحاكمة ان تضع القوى الوطنية والتقدمية بين خيارين: بين الاكتفاء المتواضع بديمقراطية قصيرة بقيود كثيرة وبين ان تتحرك القوات المسلحة لطمس الهامش الديمقراطي المتاح.

وترجع اهمية الموضوع، عند بعض المشاركين، الى ان الشراسة التي تتبدى بها الهجمة الامبريالية الصهيونية على الوطن العربي قد بلغت حداً يوجب على حركة الثورة العربية ان ترفع من مستوى تعبئتها بما يمكنها من ادارة عملية الدفاع والهجوم ومستندة في ذلك الى كل القوى السليمة في الأمة. ومن هنا، فان القوى التقدمية العربية لا تملك ترف اسقاط دور القوات المسلحة في المرحلة الراهنة. ذلك ان خطة الامبريالية انما تتجه الى التكامل الرأسي مع الجيوش من خلال عملية التسليح. فهذه العملية تتضمن التدريب. ويرتبط التدرب بتكوين العقيدة القتالية للضابط. وهذه العملية تندرج بالضرورة تحت عنوان عملية غسل مخ كاملة.

وفي الوقت نفسه، تقترن عملية التسليح بمحاولات الامبريالية اختراق عدد من الجيوش الوطنية. ومن المعلوم ان صفقات السلاح وبالدقة، عن طريق الشركات متعددة الجنسية تقترن بعمولات ضخمة تستهدف استقطاب افراد داخل صفوف القوات المسلحة.

وقد حاول بعض المشاركين ان يطرح تفسيراً لمراهنة بعض القوى الوطنية على دعوة القوات المسلحة الى استلام السلطة. وفي هذا يلاحظون ان القوى الوطنية العربية قد دفعت، وتدفع الجيش، الى الاستيلاء على السلطة. وهم حين يختارون هذا الحل الأسهل ـ أو الذي يبدو كذلك ـ انما يعبرون في الواقع عن قلة صبرهم وقصر نفسهم في النضال. ذلك ان هذا النهج قد عاد بالوبال على جميع الأطراف. ومن هنا فان النقد الذي يوجه الى القوى الوطنية والتقدمية هو انها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الزج بالقوات المسلحة في الحياة السياسية، كما انها مسؤولة عما آلت اليه الأمور. وفي الوقت الراهن، يتجسم خطر احداث التغييرات عن طريق القوات المسلحة في العديد من الاقطار. فثمة اعتقاد بأن احد اسباب بقائها هو القضاء على كل البدائل الوطنية الأخرى وتصفيتها. ولكن نشأ عن هذا فراغ داخلي يفتح الطريق في المستقبل ليتم اي تغيير من خلال المؤسسة العسكرية.

وامتداداً للرأي السابق ثمة ملاحظة مفادها ان الالتجاء الى المؤسسة العسكرية لتسيير أمور

المجتمع أو تقويمها انما يكشف عن ضعف أو انحراف في القيادات السياسية والفكرية. وهو في الوقت ذاته يمثل هروباً من العمل الاساسي وهو الالتقاء بالجماهير وقيادتها من أجل التغيير الأمر الذي يشكل الجوهر الحقيقي - أو ما يجب ان يكون - للممارسات الفكرية والسياسية للقوى الوطنية والتقدمية العربية.

ولقد كان وارداً بالطبع ان تعرج الندوة على التجارب الملموسة التي شهدتها الاقطار العربية وان تعنى بتقويمها. وفي هذا طرحت الآراء التالية:

فقد لاحظ بعض المشاركين ان عدداً من الانقلابات العسكرية التي حدثت كانت بفعل عوامل خارجية. ويحضرنا من ذلك انقلاب حسني الزعيم في سوريا وارتباط الانقلاب بمشروع تنفيذ خط انابيب النفط.

وفي الوقت نفسه، اقترن بعض الانقلابات بوجود قضايا وطنية شغلت الرأي العام في هذا القطر أو ذاك، وفي الوقت ذاته، مع وجود صعود - او مقدمات الصعود - حركة جماهيرية. ففي مثل هذا السياق كانت القوات المسلحة، في القطر المعني، تدفع أو تشجع، أو تستدعي، أو تعتمد كأداة للتغيير تحل محل الحركة الشعبية أو الوطنية، أو تنقلب عليها، ان باسلوب أو بآخر.

ولاحظ اصحاب هذا الرأي انه في بعض بلدان المغرب العربي (تونس والمغرب) يطرح في هذه الايام ان تكون القوات المسلحة أداة التغيير في المستقبل القريب وذلك في مقابل تدعيم التطور الديمقراطي.

ويستخلص بعض المشاركين من تجارب وقعت في سوريا ومصر أن القوات المسلحة تتحرك كلما كانت في القطر المعني حركة شعبية عارمة غير مؤطرة (منظمة). وفي الوقت نفسه، عندما يكون نظام الحكم عاجزاً عن الاستمرار ومشرفاً على الانهيار وليس هناك بديل. فعندئذ، وفي هذا السياق - وهو ما تؤكده تجارب في بلدان العالم الثالث - تتقدم القوات المسلحة لاستلام الحكم أو لترميمه. وهو ما يكشف ايضاً في النهاية عن عجز العمل الحزبي على الرغم من وجوده، بكيفية أو بأخرى، في صفوف الجماهير. فهنا تفرض آليات التغيير العسكري نفسها في مقابل آليات الصراع الحزبي.

وعند بعض المشاركين انه ليس ثمة ما يمنع من تكرار هذه التجارب عندما تتجمع آلياتها في المنطقة العربية. ومن المرجح حالياً، أن يتزايد الالتجاء الى استخدام القوات المسلحة لتغيير الاوضاع السياسية. غير ان هذه العملية تكشف عن تزايد وزن القوى الخارجية التي تدفع في هذا الاتجاه، وايضاً عن تزايد وزن القوى الداخلية التي تريد أن تفرض وسائل ضبط قسرية ودكتاتورية لكبح حركة الجماهير الشعبية أو معادلتها. وينطوي كل هذا على خطر تكريس التبعية السياسية والاقتصادية.

وقد أظهرت بعض التجارب الأخرى انه، بعد انقلابات معينة، جرى استيعاب القوات المسلحة، وعزلها اكثر فأكثر، عن الجماهير الشعبية من خلال اغراقها بالامتيازات وذلك بما حولها الى ركيزة لأنظمة معينة.

ولاحظ بعض المشاركين ان تكرار ظاهرة استخدام القوات المسلحة في احداث التغيير في بعض بلدان المشرق العربي قد شكل هناك خطراً داهماً على مجمل الاوضاع السياسية والاجتماعية، اذ تحولت هذه القوات الى أن تصبح عملياً حزب التغيير وواسطته.

ومع الامتيازات التي تقدم لها ومع التوسع في خلق تشكيلات موازية للقوات المسلحة أو بديلة، مع هذا كله يتفاقم خطر تغذية منطق الحرب الاهلية الباردة أو الساخنة. فالانقسام في صفوف الشعب يتعمق بقدر ما ينطلق الحكام في رسم سياساتهم وتطبيقها من منطلق ان النظام والمجتمع هما شيء واحد.

ولقد استعيدت تجربة القوات المسلحة السودانية في ثورة ايار/ مايو عام ١٩٦٨ التي جاءت بجعفر النميري رئيساً للنظام الجديد. فاذا حللنا الانتماءات الاجتماعية لرئيس النظام وللضباط الذين جاءوا معه، فقد كانوا جميعاً من فئة صغار الضباط الذين استمدوا افكارهم ومثلهم من الحركة الوطنية الشعبية، والذين كان تنظيمهم قريباً من الحزب الشيوعي السوداني اما برنامجهم فكاد ان يكون بالكامل هو برنامج الحركة التقدمية والقومية السودانية. وان الاشارة الى تأثر عدد كبير من صغار الضباط ببرنامج الحزب الشيوعي السوداني أمر ضروري، وذلك من واقع أن هذا الحزب كانت له مواقف تتقدم على العديد من مواقف القوى التقدمية العربية الأخرى، بخاصة فيما يتعلق بقضايا الثورة الفلسطينية، والموقف من الدين والوحدة العربية. واخيراً فان مجلس الوزراء الذي تشكل بعد ٢٥ ايار/ مايو كانت اكثريته من التقدميين والشيوعيين. اما الشعب فقد التف بصورة لم يسبق لها مثيل حول النظام الجديد.

وأمام هذه الوقائع مجتمعة يصبح مشروعاً أن يُطرح السؤال التالي: هل ما حدث اذ ذاك في السودان انقلاب ام ثورة؟ وما زال هذا السؤال مطروحاً على القوى التقدمية العربية، بخاصة وان النكسات التي ألمت بالنظم الوطنية التقدمية تغذي الآن مواقف الرفض الكامل لدور القوات المسلحة. ولكن من الواضح ان هذا يمكن ان يباعد بين الحركة التقدمية العربية وبين القوات المسلحة بما لها من امكانات، بخاصة بعد ان اتسعت صفوفها لتضم قطاعات شعبية هامة من التي ينتسب اليها الضباط.

ثم طُرحت تجربة الضباط الاحرار في مصر. وعند بعض المشاركين ان لهذه التجربة خصوصية يمكن رد اصولها الى جانبها التاريخي، اذ يرتبط بتكوين أول جيش وطني من اهالي البلاد الاصليين اكثريتهم من الفلاحين وقد تم حل هذا الجيش بعد هزيمة محمد علي عام ١٨٤٠ بفعل تدخل حلف من الدول الأوروبية الكبرى. ثم حُلَّ الجيش الوطني مرة أخرى بعد هزيمة الثورة العرابية. ومنذ ذلك الوقت كان مطلب الحركة الوطنية في مصر اقامة جيش وطني، وهو ما حققته ثورة تموز/ يوليو بقيادة عبد الناصر.

على أن هذه التجربة المصرية يصعب تكرارها. وان خصوصيتها تكمن في انها ارتبطت بشخصية جمال عبد الناصر وبتكوينه الفكري والسياسي واحتضانه للمتطلبات الموضوعية لثورة التحرر الوطني في مصر هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى لأن الضباط الاحرار خاضوا المعركة ضد

قيادة الجيش القائمة اذ ذاك، وكانت أداة في يد النظام القديم. وهذا ما جعل من تنظيم ضباط الاحرار ـ من الناحية الموضوعية ـ حزباً سياسياً تجمعت فيه حول برنامج سياسي عناصر مثلت التيارات المختلفة المناهضة للاستعمار داخل الحركة الوطنية. وكان للعديد من هذه العناصر ارتباطات فكرية بعدد من الاحزاب الوطنية التقدمية ـ الناشئة وقتئذ على الساحة المصرية.

وترتيباً على ما تقدم يعتبر تحرك الجيش للاستيلاء على السلطة في ٢٣ تموز/ يوليو حدثاً يصعب تكراره. بل انه يتعين اعتباره حدثاً عارضاً لا يلغي القانون العام وهو ان الثورة بطبيعتها هي العمل الواعي للجماهير الشعبية التي هي قوة التغيير الأساسية وضمانته. وكل محاولة تصور الجيش كبديل لها محفوفة بالمخاطر. والدليل على ذلك الأزمة التي قامت في الستينات بين عبد الناصر وبين المؤسسة العسكرية بقيادة عبد الحكيم عامر وما ترتب عليها من تجميد كبير لحركة الثورة في الفترة بين عام ١٩٦٢ و١٩٦٧.

ويتكامل مع الرأي السابق الملحوظة التي ابديت عن تجربة ٢٣ تموز/ يوليو. ومؤداها أن عبد الناصر قام بالثورة بوصفه سياسياً ومناضلاً من أجل التغيير. ولما كان عاملاً في المؤسسة العسكرية فقد استخدم القوات المسلحة ليحقق اهدافه النبيلة. غير ان اعتماده على القوات المسلحة كأداة للتغيير ارتد على مجموع عمله بسلبيات وهزائم.

ان استعادة الندوة لبعض التجارب التاريخية الملموسة فتحت الطريق في المناقشات لالقاء المزيد من الضوء على طبيعة المؤسسة العسكرية وتوجهاتها الأساسية وعلاقتها بالمجتمع.

فقد حدد بعض المشاركين أنه على الرغم من أن القوات المسلحة تضم بالضرورة عناصر وطنية وأخرى ذات أصول شعبية في مختلف مستوياتها القيادية. وعلى الرغم من أن قاعدتها من الجنود تنتمي اكثريتها الغالبة الى الطبقات الشعبية، وعلى الرغم من أن العناصر الوطنية في الجيش يمكن ان تنحاز الى اهداف التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، بل ويمكن ان تذهب عملياً، ومن هذا الموقف أو ذاك، الى حد مساندة تحرك شعبي ما، الا انه يتعين في جميع الاحوال التمييز بين القوات المسلحة كمؤسسة وبين الافراد المنتسبين اليها، هؤلاء الذين يمكن ان يتبنوا اتجاهات وآراء سياسية مختلفة. ان القوات المسلحة كمؤسسة هي اداة قمع، كما انها محافظة بطبيعتها. وليس هناك تناقض بين واقع ان القوات المسلحة اداة قمع وبين واقع ان في الجيش عناصر وطنية. فالقوات المسلحة كمؤسسة تطبع بطابعها المحافظ حتى الافراد الوطنيين فيها. وهذا الأمر مصدره تراث المؤسسة العسكرية ذاته. وعلى سبيل المثال تفرض التربية العسكرية على الضابط متطلبات الضبط والربط طوال حياته فتترك فيه أثراً منافياً للديمقراطية. والمؤسسة العسكرية اذ تحول بين الضابط وبين ان ينضم الى احزاب أو يقيم اتصالاً بالحركات الشعبية انما تنمي فيه الخوف أو الحذر من حركة الجماهير. ثم يتعمق هذا الطابع المحافظ واللاديمقراطي اذا ما اتيح للقوات المسلحة ان تأخذ السلطة لان السلطة بطبيعتها محافظة، وهي أميل الى المحافظة على الوضع القائم. انها تخشى الصراع وتخشى الفوضى. بل ان تجارب الثورات نفسها كثيراً ما دللت على انه ما ان تتسلم الطلائع التي ناضلت من اجل تغيير السلطة، حتى تبدي ميلاً الى التحرك نحو مواقع تتعارض مع مطلب التغيير.

على ان بعض المشاركين وان كانوا على اتفاق ـ بوجه عام ـ على الافكار الرئيسية التي تضمنتها الطروحات السابقة، الا انهم لا يميلون الى اتخاذ مواقف قطعية في الرأي وفي الموقف العملي، بازاء واقع عربي ـ هو بطبيعته الراهنة شديد التعقيد ـ وانه يتعين، بالتالي، على القوى العربية ان تتعامل مع هذا الواقع بغض النظر عن قبولها أو عدم قبولها بأن توظف القوات المسلحة كادوات للتغيير السياسي.

وهكذا طُرح رأي ينطلق من أنه اذا سلمنا بأن للفئات البرجوازية الوسيطة دور في التنمية، واذا سلمنا في الوقت ذاته بظاهرة الضعف المادي في المؤسسات الحزبية وفي مؤسسات الدولة وقبل ذلك بعدم التبلور الكافي للطبقة العاملة فمعنى هذا كله، أنه سوف يبقى للقوات المسلحة دورها في عمليات التغيير بما يعني التطوير او الانتكاس. وبوجه عام يتطلب الأمر اجراء تمييز بين الانقلابات على الطريقة الأمريكية اللاتينية وبين استخدام القوات المسلحة في البلاد العربية ـ وفي لحظات تاريخية معينة ـ كأدوات للتغيير الثوري، وذلك بما يسمح باجتياز مرحلة الانقلاب العسكري، وبما يفتح أمام قادة الانقلاب في القوات المسلحة فرصة الاتصال بالجماهير والانحياز الى الخيارات التقدمية (مثل عبد الناصر) ان هذا التمييز الذي تمت الاشارة اليه يشكل منطلقاً أساسياً في المرحلة الراهنة للتعامل مع هذه القوى المتميزة (القوات المسلحة).

وفي الوقت نفسه ابدى أصحاب هذا الرأي مجموعة الملاحظات التالية على عدد من الآراء التي طرحت:

ـ ان التطورات التي دخلت على تنظيم الجيوش وتسليمها منذ عام ١٩٥٢ تُصعّب الى حد كبير استخدام تقنية الانقلاب العسكري. فلسنا الآن بازاء جيش يمكن ان يتحرك تحت قيادة موحدة ومتجانسة توحد بين مختلف مكوناته وقطاعاته عندما تشرع في تنفيذ الانقلاب.

ـ بعد تجربة عبد الناصر، وعلى الرغم من نضوج الظروف الموضوعية التي تغري الجيوش العربية بأن تتحرك للاستيلاء على السلطة، لا يبدو ان القوى الامبريالية، وبالذات الامريكية، تغامر باستخدام تقنية الانقلاب في البلاد العربية. وانما هي تسعى الى ايجاد قوى اجتماعية ممثلة في أحزاب. وفي الوقت نفسه، يمكن ان تدفع الأمور بما يمكن القوات المسلحة من مساندة هذا الحزب أو ذاك في سعيه الى الاستيلاء على السلطة.

ـ هناك تحفظ على البديل (السيناريو) الذي رأى بعض المشاركين في الندوة ان الانقلاب يمكن ان يتم وفقاً له وهو أزمة اقتصادية + انتفاضة شعبية + انهيار للسلطة المدنية عندئذ يتدخل الجيش باسم انقاذ المجتمع: وهذا التحفظ مرجعه الى أن بعض الجيوش العربية التي ذكر انها تتهيأ لاستلام السلطة (حالة تونس والمغرب) لم تتدخل لقمع الجماهير خلال بعض الاحداث التي جرت في هذين القطرين.

ـ ان هذه التقديرات المختلفة لطبيعة دور الجيوش في الوطن العربي تحفز من يأخذ بها الى ان يطرح للدراسة أسئلة تتطلب التفكير. من ذلك مثلاً:

هل يمكن في اطار الظروف الحالية، وفي المنظور القريب أن يقوم في بعض أقطار الوطن العربي

نوع من التحالفات الجديدة بين حزب سياسي وبين قوة أساسية داخل الجيش لتقيم ما يسمى بحكم مدني عسكري (سابقة البرتغال)؟

وسؤال آخر: اذا سلمنا بأن التكوين العسكري الخاص للضباط يتنافى مع الفكرة الديمقراطية، فما السبيل الى حل التناقض بين ان يكون الجيش مسانداً للحركة الوطنية ورافداً لها وبين أن يكبح تكوينه مسار الحركة الديمقراطية؟

وفي اتجاه التعامل مع دور القوات المسلحة من منطلق واقعي كان هناك رأي مؤداه اننا امام حالتين:

ـ حالة أولى هي وجود وضع طبيعي في المجتمع، وتطور ديمقراطي يؤمن الشرعية. هنا يمكن التعامل مع الجيش كمؤسسة وطنية عامة وليس كمسألة حزبية.

ـ الحالة الثانية، هي ان الاوضاع في الوطن العربي تختلف. ومن هنا لا يجوز اختزال موقف القوى التقدمية من الجيش الى مجرد مسعى من جانب هذه القوى الى ان ينأى الجيش بنفسه عن الاحداث الدائرة ليحافظ على دوره كمؤسسة وطنية. ذلك لان ثمة قوى اخرى تستخدم الجيش أداة للقمع. ومن ثم فلكي يتكامل الطرح يجب ألا يستبعد احتمال ان تنهض القوات المسلحة بدور يتمثل في احداث تغيير ثوري في ظروف معينة: ظروف تقوم فيها تحالفات طبقية وسياسية بين قوى اجتماعية وسياسية. ففي هذه الحالة يمكن ان توظف القوات المسلحة كحارس للمؤسسات الوطنية يحميها من التهديد الذي تتعرض له من قبل القوى المضادة. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى في ظروف تسلط نظام رجعي يستخدم أساليب فاشية ضد الجماهير يتعين ان تطرح القوى التقدمية قضية ان يستخدم الجيش ليمارس العنف الثوري ضد مثل هذا النظام.

ومن هنا ينبغي الا تعزل قضية القوات المسلحة عن قضية أساليب الكفاح.

هنا أُبدي رأي آخر مفاده ان تصدي حزب أو قوة تقدمية لاستخدام الجيش في فترات النهوض الثوري لا يعصم الجيش أو المؤسسة العسكرية من خطر استيعابها من جانب القوى الرجعية والامبريالية. والعاصم الوحيد من هذا الخطر ان يعبر ذلك النهوض الثوري عن نفسه في صورة حركة جماهيرية تضم الجماهير غير المنظمة، ويكون لها حضور يومي في العمل السياسي على المستويات كافة. وليس يكفي هنا ان يعطي الحزب التقدمي لنفسه ـ وهو بعيد عن الحركة وغير ملتحم بها ـ حق النيابة عنها في التعامل مع المؤسسة العسكرية.

وفي محاولة لتجاوز الخلاف بين وجهتي النظر، يرى بعض المشاركين ان هناك قضيتين مختلفتين تواجهان القوى التقدمية العربية:

الأولى: هي قضية العمل السياسي في صفوف القوات المسلحة.

الثانية: هي استخدام القوات المسلحة كأداة للتغيير.

اما العمل السياسي فمطلوب، وأما المحظور فهو ان تكون القوات المسلحة اداة للتغيير.

واخيراً فقد ساد اتفاق عام على ان قضية القوات المسلحة ودورها في الحياة السياسية ما زال

بحاجة الى دراسات متعمقة وضافية. وان هذا احدى المهمات الأساسية للقوى الوطنية والتقدمية العربية.

وفي الوقت نفسه طرحت طائفة من الآراء حظيت بقبول عام وتتلخص فيما يلي:

- يتعين على القوى التقدمية العربية في العمل الدعائي الذي تضطلع به ان تؤكد على الصفة الطبقية للمؤسسة العسكرية وذلك من زاويتين: احداهما نظرية والاخرى عملية. الزاوية الاولى تقتضي الانتباه الى ان تشكل هذه القوات في غالبية افرادها من ابناء الطبقات الشعبية والوسطى، ليس معناه ان الموقف الطبقي هو الذي يملي على القوات المسلحة - كمؤسسة - المواقف السياسية. والزاوية الثانية، يتعين في الوقت ذاته، التأكيد على ان العمال والفلاحين ليست لهم مصلحة في ان يكونوا ادوات القادة العسكريين الذين يُغلّبون الاتجاهات والمصالح المتناقضة مع اهداف الاستقلال والتقدم والديمقراطية.

- ان القوى التقدمية العربية مطالبة في اقطارها بان تتبنى منهجاً عقلانياً، وبرامج واقعية لا تقفز على المراحل، الأمر الذي يخدم قضية تطور الديمقراطية على اسس ثابتة من رسوخ المؤسسات الحزبية وتوفير الحد الادنى من الحقوق المدنية.

- انه في أي تخطيط للتغيير، وأياً كانت التحفظات الواردة على السلبيات التي كثيراً ما تترتب على تدخل القوات المسلحة في الحياة السياسية، فان من الخطأ الا تُدخل القوى التقدمية في حسبانها انه يتعين العمل على تحييد القوات المسلحة في الصراع بين الشعب وبين الحلف الذي يجمع القوى الخارجية والقوى الداخلية المعارضة للاستقلال والتقدم والديمقراطية.

- انه لا مجال لأن تستسلم القوى التقدمية العربية لحساسيات تحول بينها وبين ان تطرح بكيفية موضوعية، وبناءة، ومؤصلة، قضية القوات المسلحة وذلك في اطار بناء ورؤية متكاملة للمستقبلات العربية البديلة، ذلك ان مطلب بناء جيوش وطنية - في بعض الاقطار العربية - كان وما زال من المطالب الوطنية. وفي هذه النقطة يتعين التأكيد على ان بناء هذا الجيش الوطني رهن بالعمل الذي تضطلع به القوى التقدمية من اجل انهاض حركة شعبية واسعة ذات حضور دائم ومؤثر. ويمكن ان يدخل ضمن المهام العملية التي تحقق هذا الهدف العمل على جذب الأجيال الشابة الى العمل السياسي ومفرطة نظم التجنيد.

- ان الموقف العملي للقوى التقدمية العربية يتحدد انطلاقاً من قاعدة ان الاصل هو المؤسسات السياسية والحكم المدني. وان مهمة الجيش الدفاع عن الوطنية وليس له حرية التصرف في المجال السياسي. وسوف تنجح القوى التقدمية العربية في اشاعة وجهة نظرها هذه بقدر ما تعزز تضامنها بين مختلف فصائلها وذلك بما يجعلها اداة جماعية ومؤسسة ذات قوة فكرية وتنظيمية تتعامل مع الظروف المتغيرة، بالكيفية التي تقنع القوات المسلحة بأن تخدم المؤسسات القائمة وتكون على ذمة من يمثل الجماهير في الحكم.

العلاقات بين القوى التقدمية العربية

كان ختام مناقشات الندوة القضية التي طرحت تحت عنوان العلاقات بين القوى التقدمية العربية. وفي ذلك جرى التأكيد على عدد من النقاط الرئيسية:

ففي المرحلة الراهنة، ولفترة طويلة قادمة، سيكون للطلائع المثقفة دور في قيادة المجتمع. ومن هنا يتعين تحديد الأسس الموضوعية للتعاون بين فصائل الحركة التقدمية العربية.

أحد هذه الأسس هو أن المرحلة القادمة في الوطن العربي هي مرحلة تطور وطني ديمقراطي ذي افق اشتراكي. وفي هذا فان نقطة الانطلاق هي ان القوى الطليعية مدعوة الى الالتقاء على برنامج للتنمية المستقلة بما يحقق الاحتياجات الأساسية للغالبية الساحقة من الشعب.

وهذا الالتقاء لا يتصور ان يتم الا في اطار من سيادة العلاقات الديمقراطية فيما بين الفصائل التقدمية بعضها ببعض، وذلك بما يُنهي حالة التشرذم واستشراء اساليب الشجب والادانة والمقاطعة، هذه الاساليب التي تعني، في التحليل الاخير، عدم الاعتراف العملي ـ من قبل هذا الفصيل أو ذاك ـ بحق الفصائل الاخرى في الاختلاف والتنوع وبامكان ان يتعلم بعضها من بعض.

وما زال الطريق غير ممهد بما فيه الكفاية من اجل تحقيق بداية للقاء حميم بين القوى والفصائل التقدمية العربية. ويحول دون ذلك بعض عقبات منها:

ـ ان بعض المثقفين العرب يضربون امثلة سلبية في مساندة الانظمة التي تعتدي على حقوق الانسان. وهم بذلك يعطونها شرعية. وربما فعلوا هذا تحت تأثير تردي الاوضاع العربية، او تحت تأثير عوامل اقتصادية.

ـ انعدام المصداقية في المواقف التي يتخذها بعض المثقفين حتى لنراهم يناضلون من أجل الديمقراطية في مكان دون مكان. وفي موقع سياسي دون آخر، وهو الأمر الذي يمكن ان يطلق عليه تعبير ازدواجية المعايير في الحركة التقدمية العربية. وهي ظاهرة خطرة يزيد من الاحساس بخطورتها توزع القوى العربية التقدمية عموماً على الانظمة العربية باستثناء قطاع محدود يتخذ موقفاً مستقلاً.

وفي الوقت نفسه تسلك بعض الفصائل التقدمية مسلكاً متناقضاً مع بعضها البعض. فبينما تسعى هذه الفصائل الى التفتيش عن الحد الأدنى من نقاط الالتقاء خارج صفوفها ـ بل واحياناً مع خصومها ـ يتسم مسلكها نحو الفصائل القريبة منها بسمات التباعد، وبالخصومة العنيفة احياناً.

ويتعين ـ للخروج من هذا المأزق ـ ان تتفق القوى التقدمية فيما بينها على طائفة من القواعد الأساسية في تعاملها مع بعضها البعض. من ذلك مثلاً ان تعترف الحركات التقدمية بعضها ببعض، وان يتعرف بعضها على البعض، وان توفر امكانيات لبدء الحوار واستمراره فيما بينها.

ولاحظ بعض المشاركين، ان مصداقية المثقفين سوف تتأكد في صفوف الجماهير بقدر ما يتقدم المثقفون على طريق انهاء الازدواجية في مواقعهم. وعلى سبيل المثال لن يكون مقبولاً، ولا مفهوماً، ان يبرر التقدميون عملاً من اعمال الاعتداء على حقوق الانسان لمجرد ان هذا العمل قد وقع في اطار

نظام وطني تقدمي يتحالف مع المعسكر الاشتراكي، وفي الوقت نفسه يتم شجب مثل هذا العدوان لمجرد انه يتم في اطار نظم رجعية أو محافظة.

واهتم المشاركون في الندوة بالتداول في أمر صيغ الالتقاء والتنسيق والتعاون التي يمكن ان تضع أساساً عملياً للالتقاء بين القوى التقدمية العربية. من ذلك مثلاً ان يسعوا الى ان يكون بينهم ميثاق شرف يحدد الانظمة التي تعتدي على حقوق الانسان الأساسية فلا يكتبون في صحفها ولا يحضرون مؤتمراتها ولا يساهمون في انشطتها الخارجية. واستعيد في هذا السياق ما اتفق عليه في ندوة ليماسول التي عقدت تحت عنوان: «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» وذلك حين اتفق فيما يسمى «بالتعاقد الديمقراطي» بين المثقفين الوطنيين العرب، على ضرورة احترام حقوق الانسان، وعلى حرية العمل السياسي والفكري والايديولوجي لكل المواطنين العرب.

ودعا بعض المشاركين الى ان يواصل المشاركون في هذه الندوة النقاش شريطة ان يطرحوا عناوين جديدة وان تنكب بحوثهم في الاساس على مظاهر تطور عالمنا المعاصر ومشاكله.
وثمة اقتراح مؤداه ان يسعى المشاركون الى تجسيد ارادة التقارب والالتقاء فيما بينهم بدراسة الصيغة العملية التي تؤدي ـ مثلاً ـ الى قيام منبر لحوار «عربي ـ عربي».

وطالب بعض المشاركين بان تدرس الحركات التقدمية العربية ليس أوجه التعاون والتنسيق فيما بينها فحسب، بل وكيفية الوصول الى تحالف جدي بين القوى العربية، قادر على تشكيل اجيال جديدة من التقدميين والمناضلين من اجل تحقيق المهام المطروحة. وفي هذا يتعين ان يؤخذ بعين الاعتبار خصوصية التنوع في الأمة العربية.

ومن المشاركين من طالب بألاّ يقف الأمر بين الحركات التقدمية عند اقامة نواة عامة تبلور مظاهر تعاونهم، وانما يتحتم عليهم ان يلتفوا حول قضايا بعينها من ابرز قضايا النضال العربي. وذلك يعني ان يحددوا في كل مرحلة ما هي القضية المركزية في النضال العربي وان يساندوا، في الوقت ذاته، الحركات والمنظمات التي تخوض المعارك الجماهيرية. فقضية لبنان مثلاً يمكن أن تكون ـ كما كانت قضية فلسطين ـ احدى القضايا الموحدة للقوى التقدمية العربية. وفي الوقت ذاته، ان نوضح تقويمنا للأنظمة العربية التي اعتبرت، في مرحلة من المراحل، أنظمة قومية وتقدمية. فإذا كان بعضها ما زال يشكل جزءاً من الظاهرة، فيتعين ان يتم تأصيل هذا الرأي وذلك حتى لا يؤدي الأمر الى المبادرة بطروح تؤدي الى عزلها.

خاتمة:
التوجّهات الرئيسيّة والعامّة للنّدوة

أبو سيف يوسف (*)

سوف نحاول مستعينين بالاوراق التي طرحت في الندوة، ومعتمدين على المناقشات العامة التي دارت فيها، أن نضع أيدينا على التوجهات الرئيسية والعامة والتي يمكن ان نرصدها من خلال ثلاث مجموعات من القضايا:

أولاً: القضايا ونقاط التلاقي العام بين المتحاورين وهنا تجدر الإشارة الى أن تعبير التلاقي العام لا يعني التوحد بالضرورة حول المفاهيم المستخدمة، أو التطابق التام في الآراء التي أبديت حول هذه القضية أو تلك من القضايا المركزية التي تم طرحها، وإنما يشير التعبير الى ان المساحة التي تلاقت فيها الآراء ـ وأحياناً على الرغم من اختلاف الحيثيات، كلها أو بعضها ـ كانت على قدر ملحوظ من الاتساع، حتى وان بقيت خارج هذه المساحة بعض الاختلافات أو التحفظات.

ثانياً: القضايا والنقاط التي لم تأخذ القدر ذاته من التلاقي العام في الندوة. فهنا تطغى مساحة الرؤى المختلفة على مساحة التلاقي العام.

ثالثاً: القضايا أو الموضوعات التي أظهرت المناقشات: اما انها تستحق أن تكون محلاً لمزيد من الدراسات المتعمقة، او تلك التي ربما بدا انها تحتاج الى جولة جديدة من النقاش.

أولاً: المجموعة الأولى

وتشمل هذه المجموعة:

١ ـ قضية القومية العربية

٢ ـ قضية الثورة واشكالية العلاقة بين الثورة والسلطة ويدخل هنا ايضاً موضوعان هما:

ـ التعددية وتداول السلطة شرعاً.

(*) خبير سابق في الوحدة الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ مصر.

ـ دور القوات المسلحة في الثورة.
٣ ـ التنمية المستقلة

١ ـ قضية القومية العربية

ابتداء، كان ثمة التقاء عام على أن مفهوم «القومية العربية» قد اغتنى في سياق نشأته التاريخية ـ بخاصة في العقود الأربعة الأخيرة ـ بمضامين جديدة تعكس، في الواقع، الاهتمام بـإبراز المكـونات الثقافية للمفهوم، كما تـبرز المواقـع المتقدمـة التي أخذ الفكـر القومي العـربي ينتقل اليهـا تحت تأثـير الترابط والتكامل المتزايد بين شعارات الوحدة العربيـة، وبين الشعـارات التي رفعتها حـركة التحـرر الوطن والاجتماعي في الوطن العربي. ومن ثم، فقد كان هناك تلاق عام حول النقاط التالية:

يشير المعنى الكلي لمصطلح «القومية العربية» الى رابطة الانتـماء التي تجمع المجمـوعة السكـانية القاطنة في المنطقة التي يسميها الداعون الى الوحدة العربيـة باسم الـوطن العربي. وتتمثـل المقومـات الاسـاسية لهذه الرابـطة في وحدة اللغـة، والأرض، والمصالـح، وتراث ثقـافي مشترك هـو الحضارة العربية الاسلامية.

ويدخل الاسلام هنا كثقافة باعتباره مكوناً من مكونات الهوية القومية. غير ان هذا لا يعني أن رابطة الدين تحل محل الرابطة القومية. كما أنه ليس وارداً في مفهوم القومية العربية أن توظف الرابطة القومية ـ من قبل قوى اجتماعية أو انـظمة حـاكمة ـ لمصـادرة وطمس حركـة الصراع الاجتماعي من اجل اقامة مجتمع الكفاية والعدل. من هذا المنظور يغتني المفهوم بمضامين أساسية:

فللقومية العربية محتوى تحرري، وهي تتجسد كحركـة في تلك التيارات الفكـرية والاجتـماعية والسياسية التي ترفع شعار الوحدة العربيـة وتناضـل من اجل تحقيقـه، رداً على واقـع التجزئـة الذي فرضه الاستعمار والصهيونية والنظم الحاكمة التي ترتبط مصـالحها الطبقيـة الضيقة بـاستمرار التجـزئة واستفحالها.

وللقومية العربية محتـوى تقدمي. اولاً، من حيث انها تشكـل في جوهـرها النقيض لاستمـرار قيام الهياكل الاجتماعية المتخلفة من قبلية وعشائرية وطائفية. وثانياً، من حيث ان وسيلتها الى تصفية هذه الهياكل هي تحقيق النمو الاجتماعي بتوظيف مـوارد الوطن العـربي وامكانـاته من اجـل مصلحة أوسع الجماهير الشعبية، وذلك في مواجهة القوى الامبريالية والطبقـات المحلية المستغلة. وثـالثاً، لأن القومية العربية كهوية تؤكد نفسها من خلال تجدد الحضارة العربية، الأمر الـذي يتطلب من العـرب أن يستـوعبوا روح العصر، وأن يؤصِّلوا ـ من وجهـة نظر مستقبليـة ـ مسـاهمتهم في حـركـة التقـدم الانساني العامة.

وللقومية العـربية محتـوى انساني ينفي عنهـا كونها عـرقية أو تعصبيـة. ومن هذا المنـظور، فإن وجود الاقليات القومية في الوطن العربي لا ينبغي أن ينظر اليه كمصدر تهديد للوحدة العربية، وانما

هو مظهر لتنوع الثقافات وتعايشها وتفاعلها في اطار الوطن الواحد. وفي الوقت ذاته، فإن تعامل الاكثرية المسلمة مع غير المسلمين من المسيحيين واليهود ينطلق من أن هؤلاء واولئك كانوا شركاء في بناء الحضارة العربية الاسلامية واغنائها.

وللقومية العربية محتوى ديمقراطي عميق. ففي منظورها أنه لا انفصال بين متطلبات بناء مجتمع الكفاية والعدل (أو الاشتراكية)، وبين الحفاظ على الضمانات التي تقررها وثيقة كميثاق حقوق الانسان. ومن ذلك المنظور يتعين ايضاً ان يعاد تشكيل علاقة المواطن العربي بالسلطة، وعلاقة الاكثرية العربية بالاقليات القومية، والاكثرية المسلمة بغير المسلمين، وعلاقة الاقطار العربية بعضها ببعض، وعلاقة القوى التقدمية العربية بعضها ببعض.

٢ ـ بعض قضايا الثورة وقضية العلاقة بين الثورة والسلطة

أ ـ مفهوم الثورة

كان ثمة تلاق عام في الندوة على أن المعنى الكلي لمصطلح الثورة يشير الى تلك العملية التاريخية التي تحدث تغييرات نوعية في حياة المجتمع، فتحل محل التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي كانت سائدة، تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية جديدة، كما تحدث تغييراً نوعياً في المحتوى الاجتماعي للسلطة السياسية ولمؤسسات الحكم. فلا يدخل في مفهوم الثورة، بالتالي، مجرد التغييرات الفوقية في قمة السلطة، كما لا تعتبر تحولات ثورية أي اجراءات ادارية أو قوانين (مثل التأميم أو الاصلاح الزراعي.. الخ) يتم تنفيذها بمعزل عن مضمونها الاجتماعي ـ الاقتصادي.

ويحدث التغيير الثوري لحل التناقض القائم ـ في هذه المرحلة أو تلك من حياة المجتمع ـ بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج. وهو التناقض الذي يعبر عنه الصراع الطبقي في جميع صوره ومستوياته.

والثورة ظاهرة تقدمية، فهي اذ تحل التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج تحفز النمو السريع والأوسع لقوى الانتاج، كما يتجه عملها في جوهره الى خدمة مصالح الغالبية العظمى من السكان.

والثورة عمل شعبي بالضرورة، واتساع المشاركة الشعبية في الثورة هو الضمان الاساسي لكي تنجح وتتقدم بأقل قدر من العنف والتضحيات. وهو الذي يؤمن استقرارها، ويؤثر بعمق على توجهات السلطة وعلى القرارات والاجراءات التي تتخذها، فضلاً عن انه يحبط ويحاصر أنشطة الثورة المضادة.

وان سلطة القسر او الارغام التي تملكها القوى الثورية بعد استيلائها على السلطة، لا تبرر لجوؤها إلى أساليب تدخل في باب القمع والارهاب لردع خصومها، وانما يتعين تأطير قوة القسر في قوانين وتشريعات تكرس المضمون الديمقراطي للشرعية الثورية.

والمؤشر الحقيقي على بقاء الثورة واستمرارها يكمن في النهاية فيما يتحقق من منجزات في

السنوات التي تلي استيلاء السلطة الجديدة على الحكم. وتظهر وقائع الثورات المختلفة على أن نجاح قيادتها في الاستيلاء على السلطة يواجه هذه القيادة - وبالضرورة - بصعوبات جديدة ذاتية وموضوعية. ويضاعف من هذه الصعوبات في الوطن العربي - الذي هو جزء من العالم الثالث من حيث انه يتشابه معه في السمات العامة - واقع ان وجود تشكيلات اجتماعية تضم اساليب انتاج مختلفة في معظم اقطاره يصعّب مهمة رسم الحدود فيما بين الطبقات المختلفة. وينعكس هذا الواقع على خط التحالفات السياسية بين ممثلي الطبقات التي تلي السلطة. وهو الأمر الذي يحمل في طياته احتمال تغيير المحتوى الاجتماعي للسلطة لصالح فئات أو طبقات أخرى.

وفي بعض الكتابات النظرية والسياسية يشار الى حركة الثورة الجارية الآن في الوطن العربي - وذلك في معرض تحديد طبيعتها - على أنها ثورة وطنية ديمقراطية، أو ثورة التحرر الوطني والاجتماعي. غير أنه هناك تلاق على ان ما يميز هذه الثورة في مرحلتها الراهنة هو مضمونها الاجتماعي العميق، وانه لا يمكن اصطناع عازل مفتعل يفصل بين المرحلة الراهنة وبين أفق التطور اللاحق نحو بناء المجتمع الاشتراكي.

وعلى امتداد العقود الاربعة الماضية حققت الثورة الوطنية الديمقراطية في العديد من الاقطار العربية مكتسبات هامة وتاريخية في الصراع ضد الكولونيالية والامبريالية وضد الطبقات والفئات الرجعية المحلية.

وقامت هنا وهناك دول مستقلة عرفت في الادبيات السياسية باسم الأنظمة الوطنية التقدمية. غير ان ما تم تحقيقه لم يقطع - لاسباب مختلفة، وفي التحليل الأخير - الحبل السرّي الذي يربط الاقطار العربية المستقلة بروابط التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، هذا على الصعيد المحلي لكل قطر. اما على الصعيد القومي فلم تتحقق انتصارات حاسمة (مثلا: قضية فلسطين). ومنذ منتصف الستينات وتحت تأثير الهجوم المضاد من جانب تحالف الامبريالية والصهيونية والرجعية وجهت ضربات شديدة الى بعض الانظمة التقدمية، وتراجعت او ارتدت انظمة اخرى عن مواقعها المتقدمة واستفحلت - على امتداد الوطن العربي - ظاهرة التجزئة والانكفاء القطري على الذات. وتم انقضاض على مكتسبات الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين ومثقفين وغيرهم.

ومن هنا، فإن توصيف الثورة بأنها وطنية ديمقراطية يتعين الا يحجب عن الأنظار واقع ان طبيعة العملية الثورية في طورها الراهن، باتت تفرض واقع التكامل التام والترابط الوثيق بين مجموع المهام الرئيسية التي تضطلع بها القوى التقدمية العربية، وهي مهام وطنية وقومية وتقدمية وديمقراطية. وان هذا كله بات يفرض على القوى التقدمية العربية تحديات غير مسبوقة في اطار ظروف موضوعية محلية ودولية، هي ايضاً، بالغة التعقيد. وهكذا، فإن حركة الثورة العربية مطالبة بالدفاع عن الاستقلال والسيادة في مواجهة الهيمنة الامبريالية، والنضال من اجل الوحدة العربية في مواجهة التجزئة ونزعات العزلة القطرية، واسناد الثورة الفلسطينية ونضال الشعب اللبناني في مواجهة مشروعات الاستيطان الصهيوني وزرع الكيانات الطائفية، واقامة انظمة حكم ومؤسسات ديمقراطية في مواجهة الأنظمة الاستبدادية. ولا يقل عن هذا كله اهمية والحاحا ضرورة استرداد

الثروات القومية المنهوبة، واعتماد خط التعاون والتكامل بين الاقطار العربية لكي تقوم تنمية حقيقية تصفي نهائياً روابط التبعية للامبريالية، وتوجه ثمراتها لرفع المستوى المادي والثقافي لمصلحة اوسع الجماهير الشعبية.

وهذه المهام المباشرة والرئيسية هي مهام كل القوى التقدمية في الوطن العربي. هذا مع ضرورة ان يؤخذ في الاعتبار الفروق والخصائص القطرية، فلا يتم اغفالها، كما يتعين الحذر من تضخيمها بما يعزز العزلة القطرية.

وفي الوقت ذاته، فإن هذه المهام لا يتصور أن يناط تحقيقها الا بالقوى التقدمية العربية التي يتعين ان تسعى الى تأصيل وجودها في الطبقات النازعة إلى التغيير وصاحبة المصلحة فيه، وفي مقدمتها الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين (او المزارعين)، والمثقفون من أصحاب الرؤى التقدمية وغيرهم من الكادحين. كما لم يعد متصوراً أو وارداً ان قيادة الحركة الثورية العربية في وضعها الراهن يمكن أن تؤول الى الطبقة البرجوازية، وان كان من الوارد ان يكون هناك مكان في التحالف الوطني الديمقراطي لاقسام من الفئات الوسطى، وذلك على تفاوت استعدادها ـ بحكم المصلحة ـ للسير مع الثورة عبر الاطوار المختلفة التي تمر بها.

واذا صح ان الحركة الثورية تواجه أزمة عميقة، وان لهذه الازمة جوانبها الموضوعية التي تطرقت اليها الندوة، فمن الصحيح ايضاً ان القوى التقدمية العربية هي ذاتها في ازمة تجعلها قاصرة ـ بالفصائل المكونة لها ـ عن انجاز مهامها التاريخية. ومظاهر الأزمة التي كان حولها تلاق عام في الندوة يمكن اجمالها فيما يلي:

ـ هناك أنظمة الحكم التي عرفت بالانظمة الوطنية التقدمية والتي عزلت نفسها عن الجماهير بعد مجيئها الى السلطة، واجهضت التحالفات القائمة بينها وبين القوى التقدمية الأخرى.
ـ ان القوى التقدمية العربية ـ عموماً ـ لم تتحول بعد الى حركات واحزاب جماهيرية.
ـ ان هذه القوى لم تتوصل بعد الى صياغات جديدة تحقق من خلالها ما تتطلبه مهام المرحلة والممارسات اليومية من اشكال التقارب والتعاون والتنسيق وصولاً الى تحالفات حقيقية.
ـ استمرار حالة من ضعف النشاط الفكري والايديولوجي التي تعاني منها جميع الفصائل التقدمية، وهو الأمر الذي يحول بينها وبين دراسة الواقع الموضوعي في حركة تطوره، والظواهر التي تبرز في مجرى هذه العملية، وذلك بما يساعدها على امتحان مفاهيمها المستخدمة وتقويم ما يكمن فيها من اوجه الخلل، ثم بما يمكنها في النهاية من استخلاص النتائج الضرورية التي تغني الخط السياسي للحركة الثورية.

ولما كان المحتوى الديمقراطي للحركة الثورية العربية قد جرى التأكيد عليه، من زوايا مختلفة وعلى اصعدة مختلفة في اكثر من ورقة من اوراق الندوة ومناقشاتها، فقد أولى المتحاورون عنايتهم الخاصة بقضيتين هامتين هما:
ـ دور القوات المسلحة في الثورة العربية.
ـ قضية التعددية وتداول السلطة شرعاً.

ب ـ دور القوات المسلحة في الثورة

ساد التقاء عام في مناقشة هذه القضية التي ترتبط بقضية اكبر هي اشكالية العلاقة بين السلطة والثورة حول عدد من النقاط نجملها فيما يلي:

(١) ينبع اهتمام القوى العربية التقدمية بهذا الموضوع من واقع حرص هذه القوى على دور الجماهير الشعبية في صنع التاريخ وفي المشاركة النشطة في السلطة. وقد لعبت القوات المسلحة في الاقطار العربية ادواراً بالغة الاثر من واقع انها كانت أداة من أدوات التغيير. وان مجمل الأوضاع في المنطقة العربية قد آل خلال ثلث القرن الأخير الى ان القوات المسلحة لعبت وسوف تلعب في المستقبل المنظور دورها المباشر أو غير المباشر في عمليات التغيير السياسي. فلا مفر ـ والحال كذلك ـ من التحلي بالواقعية في التعامل مع هذه الظاهرة.

(٢) غير ان الواقعية تفرض مع ذلك الا يغيب عن الاذهان ان ما يلاحظ من وجود عناصر وطنية وذات أصول شعبية في القوات المسلحة، لا ينفي عن هذه المؤسسة العسكرية طابعها المحافظ الأصيل الذي يتبدى في الحذر من حركة الجماهير وما تفرضه التربية العسكرية في العادة على هذه المؤسسة من أثر مناف للديمقراطية.

(٣) ولكل ما يتقدم يتعين على القوى التقدمية ان تضع في الاعتبار:
(أ) اليقظة بازاء مخططات الامبريالية التي تسعى الى التكامل رأسيا مع الجيوش، ثم ما يقترن بذلك من التدخل في التدريب واعادة تكوين العقيدة العسكرية، فضلاً عن فتح الباب امام العمولات التي تقدمها شركات الاسلحة لافراد في تلك الجيوش.

(ب) ان تحذر القوى التقدمية العربية من ان تتخلى عن عملها الأساسي، وهو الالتقاء بالجماهير من اجل التغيير، فلا تستسهل الالتجاء الى المؤسسة العسكرية لتصبح القوات المسلحة حزب التغيير وواسطته. فهذا مظهر من مظاهر نفاد الصبر الثوري الذي اصاب بعض المثقفين العرب في بعض الاقطار فعاد بنتائج وخيمة.

(٤) وصحيح ان الواقع العربي شديد التعقيد، وأنه يتعين التعامل معه بغض النظر عن تحفظ القوى التقدمية على استخدام القوات المسلحة كأداة من ادوات التغيير. ولكن، وفي جميع الاحوال، وفي هذا كان ثمة تلاق عام حول عدد من النقاط ابرزها:

(أ) لا بديل عن حضور الجماهير اليومي في العمل على جميع المستويات، فهذا الحضور هو الذي يحول بين الامبريالية والقوى المضادة وبين أن تستوعب القوات المسلحة.

(ب) ان العمل السياسي مع القوات المسلحة أمر وارد، ولكن المحظور استخدام القوات المسلحة اداة للتغيير. وليس ثمة مجال للاحتجاج بما حدث في ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بمصر، فتلك حالة لها خصوصياتها الموضوعية والذاتية ويصعب ان تتكرر.

(ج) كلما تبنت القوى التقدمية برامج واقعية لا تقفز فوق المراحل، كلما ساعد هذا على تطور

الديمقراطية على اساس متين من رسوخ المؤسسات الحزبية وصيانة الحقوق المدنية.

(د) لا مجال لأن تستسلم القوى التقدمية العربية لحساسيات تحول بينها وبين أن تطرح، بكيفية موضوعية وبناءة، قضية القوات المسلحة وذلك في اطار بناء ورؤية متكاملة للمستقبلات العربية البديلة، يدخل فيها ضمن ما يدخل جذب الاجيال الشابة الى العمل السياسي، وجعل نظم التجنيد ديمقراطية.

(هـ)كلما نجحت القوى التقدمية العربية في تعزيز تضامنها وتحولت الى قوة فكرية وتنظيمية، كلما استطاعت أن تقنع القوات المسلحة بأن تخدم المؤسسات القائمة وتكون على ذمة من يمثل الجماهير في الحكم.

د ـ قضية التعددية وتداول السلطة شرعاً

كانت قضية التعددية موضع اهتمام خاص من قبل المشاركين في الندوة وذلك عندما طرحت الاوراق المقدمة عن اشكالية العلاقة بين السلطة والثورة. وفي ذلك كان هناك تلاق عام حول النقط التالية:

(١) انه من الوارد عند القوى التقدمية العربية أن تقر بالتعددية وذلك بما يمكن هذه القوى من ان تكون احزابها السياسية، وبما يمكن هذه الاحزاب من أن تقر في الوقت ذاته بمبدأ تبادل السلطة شرعاً.

(٢) واضاف بعض المشاركين على ان يتم هذا بما يفيد العملية الثورية، وان هذا الأمر يتطلب ان يكون لدى القوى التقدمية العربية وضوح في المعايير عما هو ثوري وما هو مضاد للثورة من الطبقات والفئات والاحزاب والتنظيمات السياسية.

(٣) ان طرح قضية التعددية والمشاركة في السلطة أو تبادلها شرعاً، لا يستقيم الا اذا عولجت قضية الديمقراطية من منظور مستقبلي. وضمن هذا المنظور كان هناك التقاء عام حول عدد من المنطلقات الأساسية:

(أ) فإذا كانت القوى التقدمية العربية على اقتناع بأن للديمقراطية محتواها السياسي والاجتماعي، فالديمقراطية ايضاً مطلوبة لذاتها ـ على الاقل في حدها الادنى ـ وذلك بما يعني ضمان حق الوجود اي تأمين الانسان على شخصه، وبما يعني ضمان الوجود، اي حرية الانسان في ابداء رأيه.

(ب) تعني الديمقراطية مبدأ التكافؤ وحرية العمل السياسي المستقل لمختلف الأحزاب الوطنية.

(ج) نعني بالديمقراطية في مجال التنمية حق الجماهير في المشاركة الفعالة.

٣ ـ قضية التنمية المستقلة

كان ثمة التقاء عام عند مناقشة ورقة «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل» حول

عدد من النقاط الرئيسية يمكن اجمالها فيما يلي:

طرحت الورقة التعريف التالي «التنمية المستقلة»:

«التنمية المستقلة هي الاعتماد على النفس». ويشير التعريف الى أن هذه التنمية تنطلق ابتداء من اعتماد المجتمع على قدراته الخاصة من اجل بناء قوته الذاتية. ومن هنا يدخل في مفهوم التنمية المستقلة (في بلدان العالم الثالث وفي الاقطار العربية التي تنتمي الى هذا العالم) انها الامتداد الطبيعي للنضال الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي، بهدف تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي والحضاري وذلك وصولاً الى مجتمع الاشتراكية. ويشير مجموع هذه الاهداف الى انه لا تقوم تنمية مستقلة ما لم يوجد المشروع المجتمعي.

وتتحدد المقومات الرئيسية للتنمية المستقلة ـ اجمالاً ـ فيما يلي:

ـ تقوم التنمية المستقلة في مواجهة دائمة مع سيطرة الرأسمالية العالمية واستغلالها، ولا تقوم بالتالي بالتعاون معها أو الاعتماد عليها.

ـ والتنمية المستقلة عملية متوجهة الى الداخل لا الى الخارج. ذلك انها تتجه اولاً وقبل كل شيء الى الوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير، سواء أكانت حاجات مادية تفرضها ضرورات البقاء واستمرار العمل (مثل الغذاء والصحة والتعليم.. الخ) أم كانت حاجات غير مادية تتمثل في ضمان حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ـ وتتطلب التنمية تأمين أوسع مشاركة جماهيرية في ادارة الانتاج وصنع القرار. ثم تزداد الحاجة الى تأمين هذه المشاركة وذلك من واقع ان التنمية المستقلة تطالب الجماهير بتضحيات يتعين ان تقدمها عن وعي واقتناع. ومن ثم، فلا محل لتصور يضحي بالديمقراطية من اجل التنمية.

ـ والتنمية المستقلة هي «تنمية بيئية»، تتطلب ان يحقق المجتمع الفائدة المثلى من موارده الطبيعية. ويتم هذا بتحريرها من كل سيطرة اجنبية، والحفاظ عليها من التبديد والتلف، وتوظيفها في خدمة المجتمع كله في اجياله المتعاقبة.

ـ وتتطلب التنمية المستقلة اختيار التكنولوجيا الملائمة. وهو الأمر الذي يفترض بدوره ابتداء، تعبئة الموارد المحلية، والتصنيع المحلي لمعدات الانتاج، وتطويع المستورد منها، وذلك وصولاً الى بناء القاعدة العلمية والتقنية الوطنية، وانطلاقاً من هذه القاعدة تقوم مشاركة البلد المعني في اغناء الثورة العلمية والتقنية على أساس من الاصالة والابداع في آن واحد.

ـ وتتطلب التنمية المستقلة «الاعتماد الجماعي على النفس» وهو المكمل الطبيعي للاعتماد على النفس. وبلدان العالم الثالث مدعوة الى أن تبذل جهداً مشتركاً من اجل تنمية مستقلة ترمي الى انشاء كيانات كبيرة ذات وزن على الساحة الدولية. فهو الأمر الذي يمكنها من احباط المخططات الرامية الى اختراقها من قبل الشركات متعددة الجنسية.

وفيما يتعلق ـ تخصيصاً ـ بالبلدان العربية، فإنها تبدو في وضع التجزئة الراهنة عاجزة عن تحقيق متطلبات التنمية المستقلة. ومن هنا يتعين ان تقوم الدعوة «للوحدة العربية» استنادا الى

ضرورات المستقبل وليس اعتماداً على التاريخ المشترك وحده. فالوحدة العربية ضرورة للتنمية المستقلة.

وتضمن المشاركة الشعبية امكانية الحد من قهر السلطة المركزية، ويعني هذا تمكين الاقليات القومية من المشاركة في تنمية مستقلة والافادة منها على مستوى الوطن العربي كله، فلا يحرم أحد من لغته أو تقاليده الحضارية المتميزة.

وبناء القوة الذاتية على اساس من التنمية المستقلة يمكن القطر المحدد، أو مجموعة الاقطار المتعاونة معا، من التعامل مع الخارج من موقع أقرب الى التكافؤ وابعد عن التبعية. وذلك بما يضع العلاقات الدولية في خدمة التنمية بدلاً من ان تكون قيداً عليها. وفي الوقت نفسه لا يدخل في مفهوم التنمية المستقلة ان يكون مرادفاً للانسلاخ عن النظام العالمي أو انكفاء على الذات يسقط التعامل والتواصل مع حركة التقدم الانساني.

والتنمية المستقلة ـ لكل ما تقدم ـ يتعين ان تكون مشروعاً حضارياً متمايزاً عن الرأسمالية الى حد بعيد. ذلك ان للرأسمالية الغربية جانبها الحضاري الذي لا يمكن فصله عن نمط الانتاج. ولقد أفرز هذا الجانب العديد من القيم السلبية (منها على سبيل المثال: الفردية المطلقة، واعتبار الثراء القيمة العليا، وتهميش الانسان في العملية الانتاجية. . الخ). ومع ذلك يتعين في الوقت ذاته، ان يتم تأكيد الهوية الحضارية بالايجاب لا بالسلب. اي بطرح النموذج والبديل، وذلك من واقع انه من المستحيل تاريخياً ان يكرر بلد نامٍ تجربة التنمية الرأسمالية. كما أن مفهوم التنمية المستقلة باعتبارها مشروعا حضاريا يتناقض مع محاكاة أو نقل هذا النموذج الاشتراكي او ذاك.

والطبقات الاجتماعية التي يمكن ان تتبنى هذا المشروع المجتمعي هي الطبقات الشعبية: العمال والفلاحون والمهمشون.

ثم هناك تلك الفئات الاجتماعية الواسعة التي اصطلح على تسميتها «بالبرجوازية الصغيرة» وان كانت تتكون في الاساس من أناسٍ ذوي اصول اجتماعية فقيرة زاد دخلهم بسبب الحراك الاجتماعي (الموظفون مثلاً) أو مارس بعضهم شكلاً من اشكال الملكية.

وكما تقوم التنمية المستقلة على عزل فئات اجتماعية وكسب فئات اخرى، فإن هناك قوى اجتماعية اخرى يمكن ان يجذبها مشروع التنمية المستقلة، ويتعين على القوى التقدمية العربية ان تعمل على جذبها بالفعل طالما أن المشكلة ليست مشكلة قيادة التغيير، وانما وجودها أو عدم وجودها، من ذلك صغار الرأسماليين. وهناك ايضا شرائح من البرجوازية الصغيرة التي تسمى بالفئات الوسطى من الاساتذة والمهنيين الذين يمكن كسبهم على المستوى الفكري الى مشروع التنمية المستقلة.

ثانياً: المجموعة الثانية

حول هذه المجموعة من القضايا لم يتحقق القدر نفسه من التلاقي الذي ساد عند مناقشة المجموعة السابقة من ذلك:

١ ـ تحالفات الحركة الثورية العربية
٢ ـ مشكلة الاقليات في الوطن العربي
٣ ـ العلمانية في مجتمع عربي اسلامي
٤ ـ اشكالية الأزمة العامة في الوطن العربي

١ ـ تحالفات الحركة الثورية العربية

كان ثمة تلاق على أن الحياة تطرح على كل حركة ثورية مهمة تحديد تحالفاتها عبر كل مرحلة من مراحل تطورها. غير ان الآراء تعددت وتباينت عندما شرع المشاركون في تحديد تحالفات الحركة الثورية العربية على جميع الاصعدة القطرية والقومية والدولية. وبدا أن ثمة صعوبات حقيقية تكمن على جميع هذه المستويات. من ذلك مثلاً مما تم طرحه:

أ ـ الصعوبات الموضوعية التي تعطل قيام تحالف بين القوى التقدمية العربية على الصعيد القطري المعين. فمن ناحية لا تملك هذه القوى حتى الآن صيغة لتجميع صفوفها وبلورة مواقفها. ومن ناحية أخرى، يشكل تعقد وتردي الوضع العربي عموماً، وتعقد الخريطة الطبقية فيه، كوابح على اقامة تحالفات حقيقية بين القوى التقدمية، بل ان استخدام مصطلح التحالف نفسه يبدو قفزاً فوق واقع يفضل التعامل معه بكلمات اقل طموحاً مثل: الالتقاء والتعاون والتنسيق.

ب ـ وعلى الصعيد القطري أيضاً أشير الى ان هناك الصعوبات المتعلقة بتحديد الاختيارات والأولويات، وذلك حالة أن تبدأ القوى التقدمية العربية في ان تطرح على نفسها مهمة تحديد اساليب تغيير ما هو قائم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وذلك على الرغم من ان القوى التقدمية تجمع بينها توجهات ومهام ومناهج مشتركة.

ج ـ وهناك صعوبات تتعلق باختلاف دائرة التحالف ضيقاً واتساعاً وفقاً لاختلاف طبيعة المهام المطروحة. وهل هي مهام اشتراكية، ام قومية، أم ديمقراطية.
ولقد تجسم التباين في وجهات النظر بصورة اوضح عندما ناقشت الندوة قضية التحالفات الدولية للحركة الثورية العربية.

فثمة طرح يذهب الى ان التحالف مع بلدان عدم الانحياز له الأولوية على غيره من التحالفات مع القوى والكتل الدولية الأخرى، وذلك من واقع ان الاقطار العربية ترتبط ارتباط هدف ومصير بكتلة عدم الانحياز. فضلاً عن ان ما يحققه العرب من اسباب القوة الذاتية هو مدخلهم المأمون الى التحالف مع القوى الكبرى.

ويذهب الرأي المقابل الى أن الأولوية هي للتحالف مع المعسكر الاشتراكي لأن دول عدم الانحياز، وبلدان العالم الثالث عموماً، ما زالت ـ على أكثر من مستوى ـ أضعف من أن تقدم البديل للتعاون مع البلدان الاشتراكية.

وثمة رأي ثالث يرى ان مصطلح التحالف مع البلدان الاشتراكية وبخاصة مع الاتحاد

السوفياتي يشوبه خلط في فهم معنى التحالف، وهو امر قد ادى ببعض القوى التقدمية الى الوقوع في اخطاء عند تقدير رد الفعل المتوقع من المعسكر الاشتراكي. اذ لا مجال في واقع الوضع الدولي الراهن لتصور ان تحالفاً ما يمكن ان يقوم حاليا بين البلدان العربية، وبين النظام الاشتراكي بمعنى ان يقوم على التزامات متبادلة ومتكافئة بين الطرفين، وهو المعنى الصحيح لمصطلح التحالف، وانما تظل العلاقة بين الطرفين محكومة في النهاية بالاستراتيجية الكونية والبعيدة للنظام الاشتراكي. ومن ثم، فإن أي تحالف بين البلدان العربية والبلدان الاشتراكية يبقى في إطار حدود عامة وحول قضايا عملية.

وأكد البعض على ضرورة التحالف مع الاتحاد السوفياتي وطالب في الوقت ذاته بتقويم كامل لمجمل التجارب التي وقعت وذلك بهدف تجاوز ما يمكن ان يكون قد وقع من سلبيات.

واضاف رأي آخر الى الرأي السابق، أن الأزمة التي تواجهها حركة الطبقة العاملة العالمية تنعكس بالسلب على العلاقات بين الدول الاشتراكية والوطن العربي، وذلك بما يحد من الامكانات التي يمكن ان يقدمها المعسكر الاشتراكي.

وحلل بعض المشاركين تجربة التعاون بين الاتحاد السوفياتي والوطن العربي لينتهي الى انه لما لم يكن وارداً أن يوضع المعسكر الاشتراكي على المستوى نفسه مع المعسكر الامبريالي، الا انه لا بد من الاقرار بأن تجربة التعاون مع الاتحاد السوفياتي في الخمسينات والستينات، اظهرت ان علاقات التعاون يحكمها واقع ان الاتحاد السوفياتي يتصرف في هذا المجال باعتباره احدى القوتين العظميين. هذا فضلاً عن أن الخلاف السوفياتي ـ الصيني، وظاهرة الشيوعية الأوروبية هي من قبيل المتغيرات التي يتعين ان تؤخذ بعين الاعتبار عند الشروع في تحديد الحليف او الحلفاء على الصعيد الدولي.

وأخيراً اهتم بعض المشاركين بالمضمون الوظيفي للتحالفات فسوف تكون هذه التحالفات مفيدة في حدود ما تقرره الثورة العربية من انها المسؤولة عن رسم استراتيجيتها وتكتيكها. وأضيف الى ذلك الرأي القائل بأنه إذا ما سلمنا بأن التنمية المستقلة هي الاعتماد على النفس، فإن ما هو مطلوب من بلدان العالم الثالث، وبالتالي البلدان العربية، هو أن تحدد هي وبالدقة ماذا تريد من المعسكر الاشتراكي.

٢ ـ مشكلة الأقليات في الوطن العربي

وهي من المشكلات التي لم يتوافر لها قدر كبير من التلاقي بين المتحاورين.

ففي البداية أطلت مشكلة المصطلحات المستخدمة: «الأغلبية» و«الأقلية» و«الوحدة» و«التنوع».

وبينما كان ثمة تلاق حول ما هو أكثرية وما هو أقلية في قطر عربي معين، فقد ثار الجدل حول اعتبار جماعة من السكان ـ في قطر آخر ـ هي أقلية أصلاً.

وبينما حاول البعض أن يتجاوز مشكلة وجود أغلبية وأقلية بالاشارة الى أن القضية يتعين أن

تطرح باعتبارها قضية التنوع في اطار وحدة الوطن العربي، أكد البعض الآخر على أن ثمة أقطاراً عربية تشكل بالفعل نموذجاً للبلاد التي تطرح فيها بكل قوة مشكلة التعامل مع الاقليات القومية والعرقية.

وبينما ساد تلاق حول أن وجود أقليات قومية في بلد من البلاد لا يهدم وحدتها ـ وذلك من واقع أن التطابق الكامل بين القومية الخالصة والدولة التي تعبر عنها تعبيراً سياسياً لا وجود له، فقد ألح البعض الآخر على أنه في حالات معينة ـ ومن منظور ديمقراطي ـ يتعين أن تعترف الأكثرية بحق تقرير المصير للأقليات القومية واللغوية لأن مثل هذا الاعتراف يؤدي الى تماسك القوميات، ويدعم الوحدة فيما بينها ضمن اطار قومي أشمل.

وفي الوقت نفسه طرح رأي مؤداه أن التمسك بحق تقرير المصير كموقف مبدئي يتطلب التأكيد، على أن هذا الحق ليس مرادفاً بالضرورة لحق الانفصال. وانه، في هذا، يتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار التجربة الخاصة والتاريخية للقطر العربي الذي شكلت الاقليات جزءاً من واقعه. وان النسق الحضاري العربي الذي حمل روافد حضارية عدة لم يقتصر على المسلمين وحدهم، بل لقد شمل من احتفظ بدينه من أهل الكتاب واستعرب.

٣ ـ اشكالية العلمانية في مجتمع عربي اسلامي

على الرغم من انه لم يكن ثمة اختلاف حول مضمون «العلمانية» كما ورد في ورقة «القومية العربية والهوية والثورة» الا أنه لم يكن في الندوة تلاق عام حول ملاءمة استخدام هذا المصطلح في دراسة عن القومية العربية. فقد طرح أن استخدامه إذ يعني الفصل بين الدين والدولة، فإنه ربما أثار أيضاً التناقض بين الاسلام والقومية العربية، وذلك حالة ان الاسلام شكل على الدوام أساساً من أسس الهوية العربية.

أما الطرح المقابل فيميل الى التمسك باستخدام المصطلح، وذلك من منطلق أنه ليس ثمة تناقض بين الاسلام كإيمان، وبين الضرورة التاريخية للعلمانية باعتبارها ثمرة الثورة الثقافية التي مر بها العالم الغربي. وهي الثورة التي لم تحدث مرة ثانية في المجتمعات الاسلامية بعد مرحلة ظهور الاسلام الذي شكل ـ عند ظهوره ـ رؤية لبناء دولة جديدة ومتقدمة.

كما ذهب بعض المشاركين الى أنه إذا جاز الا يستخدم مصطلح العلمانية لاعتبارات الملاءمة السياسية في ظروف الحوار مع الجماعات الاسلامية، إلا أنه يتعين على القوى التقدمية العربية ـ إذا لزم الأمر ـ ان تستخدمه وتشرحه وتدافع عنه بثبات وذلك من حيث انه يرتبط بقضية الديمقراطية: قضية اقرار الحقوق المتساوية بين المواطنين بغض النظر عن الاختلاف في العرق أو المعتقد الديني.

٤ ـ اشكالية الأزمة العامة في الوطن العربي

طرح بعض المشاركين في الندوة ما يمكن أن يسمى بنظرية الأزمة في الوطن العربي. ومؤداها أن ثمة أزمة عالمية تشمل العوالم الثلاثة: الاشتراكي والرأسمالي والثالث، وان أزمة الوطن العربي

جزء منها. وهي تتبدى هنا في أشد صورها وتتهدد المنطقة العربية بأشد مما تتهدد غيرها من المناطق. ويرجع هذا الى خصوصية التحديات التي تواجه المنطقة. فقد ثبت تاريخياً عجز البرجوازية المصرية والعربية عن اقامة مجتمع حديث على النمط الأوروبي رغم ما قدمته هذه البرجوازية من انجازات. وقد ثبت عجزها عن معاودة السير في طريق التنمية الرأسمالية على النمط الغربي، ولسوف تظل عاجزة أيضاً عن ذلك. وهي عاجزة عن محاكاة أو تكرار النموذجين السوفياتي والصيني. والحركات الجماهيرية على قوتها لم تفرز قيادات في مقدورها أن تطرح البديل الذي يطرح بدوره رؤية اجتماعية مستقلة.

وليس في الأفق المنظور ثورة يقودها حزب للطبقة العاملة تتبلور حوله الأغلبية، فهناك اذن فراغ في القيادة. هذا إضافة الى عوامل داخلية جرت الاشارة اليها وعوامل دولية تحول بين المعسكر الاشتراكي وبين أن يلعب دوراً قوياً في صد هجوم الغرب على حركة التحرر الوطني العربية.

وأما الحديث عن الديمقراطية كحل للأزمة أو كمدخل الى الحل، فهو لا يحل مشكلة الاختيار بين الرأسمالية التابعة والاشتراكية. كما أن القول بأن البديل هو مشروع قومي تقدمي ليس بديلاً في الواقع، فهو مجرد برنامج. ومع ذلك، فليس ثمة تناقض بين القول بأننا في مرحلة فراغ وعجز عن طرح البديل، وبين أنه يمكن أن يطرح في هذه المرحلة برنامج، وأن يتم الاعلان عن بعض الاهداف السياسية.

وعلى الرغم من أنه قد جرى تسليم في الندوة ـ ابتداء ـ بطرح مقولة الأزمة العالمية فإنه ثار جدل حول توصيفها وحول أسبابها، وامكانية ووسائل تجاوزها، بل وحتى حول عدد من المسلمات التي تطرحها نظرية الأزمة، وهكذا:

ـ لاحظ بعض المشاركين مثلاً أن للصراعات الدولية آثاراً يمكن أن تنعكس على قوى اشتراكية تناضل في بلدان غير اشتراكية، إلا أن الازمة في حالة الوطن العربي تكمن في جوهرها في غياب النموذج التنموي الذي تصارع هذه القوى من أجله في بلادها. وان إحدى مشكلات الحركة الثورية العربية هي عدم التعمق في دراسة الواقع العربي ـ وذلك في ظروف تغيير عنيفة ـ وذلك بما يمكن هذه الحركة من تطويع الواقع لتحديد طريقها الخاص الى المجتمع الاشتراكي.

ـ وقريب من هذا الرأي ما ذكر من أن الأزمة هي أزمة القوى التقدمية العربية التي ـ بسبب انها لم تحسم اختيارات التطور اللاحق ـ تجد نفسها لا تملك الاجابات المطلوبة المتعلقة بشكل التنظيم السياسي ونوع الادارة الاقتصادية، فضلاً عن المعضلات التي تطرحها الثورة العلمية والتقنية.

ـ ولاحظ بعض المشاركين انه اضافة الى أن التقدميين العرب تحيط بهم ظروف دولية بالغة التعقيد، وانه تواجههم تحديات حقيقية، مثلاً من قبل ثورة الاعلام ووسائل الاتصال، فإن القوى التقدمية العربية تواجه أيضاً تحديات لها خصوصيتها الشديدة في مقدمتها: التجزئة القومية والثروة النفطية والاستيطان الصهيوني. وهو الأمر الذي بات يعقد مهام الثورة الوطنية التقدمية عند بناء تحالفاتها.

ـ وعن مقولة البديل، حـدد بعض المشاركـين ان عناصره الأسـاسية قـائمة وتتمثـل في حركـة الجماهير العربية التي تناهض الاستعمار، وتتمثل ثانياً في عملية النضال ذاتها التي تعتبر حافـزاً ومحركـاً لظهور البديل. كما تتمثل أخيراً في المثقفين التقدميين الـذين يعتبرون أنفسهم مسؤولـين عن المستقبل أكثر مما هم مشغولون بتحليل الحاضر.

ـ ان المهمة الأساسية للقوى التقدمية هي أن تعيـد الاعتبار لـدور الجماهـير الشعبية، والحـركة الجماهيرية حاضرة على الرغم من كل شيء. ويتمثل حل الازمة القائمة في حل التناقض بين مشروع للثورة العربية ـ نقل المنطقة العـربية من مـرحلة الى أخرى ـ وبـين الهجوم الامـبريالي عـلى المنطقـة. ويتطلب هذا الأمـر أن تتوافـر للقوى التقـدمية العـربية رؤى وبـرامج ووسـائل غـير تلك التي جرى استخدامها ـ في فترة سابقة ـ في النضال ضد الكولونيالية والاحلاف الامريكية.

ثالثاً: المجموعة الثالثة

أظهرت المناقشات ان ثمة قضـايا مـا زالت في حاجـة الى مزيـد من الدراسـات المتعمقة. من ذلك:

١ ـ قضية التكوينات الاجتماعية في الوطن العربي.
٢ ـ قضية الثورة الفلسطينية وعلاقتها بالأحزاب والقوى التقدمية في الساحة العربية.

١ـ التكوينات الاجتماعية

لم يكن تقدير المشاركين أن المـوضوع يحتـاج الى دراسات متعمقـة مصدره الأسـاسي أن بعض الآراء المطروحة قد اختلفت مع بعض ما جاء في ورقة د. محمود عبد الفضيل، «الخريطة الـطبقية في الوطن العربي، نظرة اجمالية نقدية». ولكن لأن الموضوع الرئيسي في الورقة يمكن أن يؤدي الى طـرح اشكاليات مهمة.

ذلك أن الموضوع الرئيسي في الورقة مؤداه أن الأوضاع والعلاقـات الطبقيـة في معظم الأقـطار العربية هي أوضاع غير مستقرة أو انتقالية. وهو أمر يثير صعوبات في تحديد خـطوط التمايـز القاطعـة بين الطبقات.

ويلتقي هذا الرأي في أساسياته مع ما جاء في ورقـة د. مهدي الحـافظ «اشكاليـة العلاقة بين السلطة والثورة» ومع ما جاء أيضـاً في ورقة د. اسـماعيل صـبري عبد الله «بعض مـلاحظات حـول مفهوم الثورة». فالورقة الأولى تحدثت عن تعقـد الوضـع الطبقي في بلدان العـالم الثالث ومـا يترتب على ذلك من اشكاليات. والورقة الثانية حددت أن استقطاب المجتمـع على نحـو حاد وواضـح بين طبقتين أساسيتين ومتناقضتين تناقضاً كاملاً، انما يتم في ظل الرأسمالية.

في المقابل طرح رأي آخر في المنـاقشة يـذهب الى أن ظاهـرة ضعف التمايـز الطبقي لا تشكـل حالة مستقرة. وأن عملية التمايز الطبقي، على الرغم من كل شيء، تعمل عملها وتأخذ مجراها.

فإذا افترضنا بعد ذلك أن التناقض بين وجهتي النظر هو مجرد تناقض ظاهري وأنه يندرج تحت عنوان «وحدة الاضداد»، فإن التساؤل الذي يطرح بالضرورة سوف يكون: ما هي الظاهرة الصاعدة والتي تنمو وما هي الظاهرة الأخرى التي تتراجع وتذوي.

غير أن الأمر لا يقف عند حدود الجدل النظري. لأن تجاوز الاشكالية المطروحة سوف يترتب عليه فوراً طرح اشكاليات جديدة بخاصة على صعيد الممارسة، وبالدقة عندما تشرع القوى التقدمية العربية في صياغة تحالفاتها على الاصعدة القطرية والقومية ـ وقبل ذلك ـ عندما تشرع هذه القوى في وضع برامجها المرحلية والبعيدة. فهنا لا ننسى أن اشكالية تحديد أطراف التحالف وانشاء الجبهات بين الاحزاب والقوى السياسية كانت، وما زالت، موضع جدل واختلاف متصلين في صفوف فصائل الحركة الثورية العربية، بل وفي صفوف هذا الفصيل أو ذاك في أحيان كثيرة.

٢ ـ علاقة الثورة الفلسطينية بالقوى والأحزاب التقدمية العربية

ربما كان من الأنسب أن توضع قضية علاقة الثورة الفلسطينية بالقوى والاحزاب التقدمية في الوطن العربي في عداد الموضوعات التي تحتاج الى المزيد من الدراسة. ويدعونا الى هذا الاختيار اعتبارات ثلاثة:

أ ـ ان الالتقاء العام بين المشاركين في الندوة استقطب نقاطاً محدودة وشديدة العمومية، وإن تكن بالطبع هامة.

ب ـ ان مساحة الاختلاف وتعدد وجهات النظر كانت هي الغالبة في المناقشة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، كان ثمة التقاء على النقاط التالية:

ـ ان الانجاز الأساسي لشعب فلسطين العربي في المرحلة المعاصرة تمثل في بروز الحركة الوطنية الفلسطينية التي تتولى قضيتها بأيديها.

ـ للثورة الفلسطينية المعاصرة خصوصيتها التي تميز نشأتها كحرب تحرير، وكتنظيم يجمع العديد من المنظمات، وكمقاومة مسلحة ترتفق أراض عربية غير أرض الوطن الفلسطيني.

ـ الطابع القومي المتميز لمعركة فلسطين، وذلك بما يعني أن تحريرها هو مسؤولية العرب في كل أنحاء الوطن العربي.

ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية تمر بأزمة شديدة وربما تقف على مشارف مرحلة جديدة على مستوى الموقف السياسي ومستوى البرنامج، ومستوى علاقاتها مع الحكومات العربية والقوى الدولية.

ـ وكما أن بعض الانظمة والقوى والاحزاب العربية تتحمل مسؤولياتها عما آلت اليه أوضاع الثورة الفلسطينية، فإن قيادة الثورة الفلسطينية تتحمل في ذلك، هي أيضاً، مسؤوليتها الخاصة.

ـ ان القوى التقدمية العربية مطالبة بأن تقدم باستمرار اسنادها ودعمها للثورة الفلسطينية.

فإذا جئنا بعد ذلك الى النقاط التي لم يكن حولها هذا القدر من التلاقي فإنه يمكن اجمالها فيما يلي:

(١) ان الندوة لم تتوصل الى الصيغة التي يمكن ان تحكم على المستوى النظري العلاقة الجدلية بين ما هو وطني وما هو قومي في القضية الفلسطينية، الأمر الذي أدى ويؤدي بالضرورة الى ظهور تناقضات على المستوى العملي بين استقلال القرار الفلسطيني وما يمليه هذا من مواقف وسياسات، وبين مصالح وتوجهات بعض الأنظمة العربية الحاكمة، وحركة وتوجهات بعض الاحزاب العربية، بخاصة في تلك الأقطار التي ترتفق المقاومة الفلسطينية المسلحة أرضها.

(٢) تشخيص طبيعة الأزمة التي تمر بها الثورة الفلسطينية، بخاصة بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢.

(٣) تحديد مستوى المسؤولية المباشرة التي تتحملها بالذات القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتلك التي تتحملها ـ على وجه أخص ـ قيادة «فتح» باعتبارها كبرى منظمات المقاومة وذلك من واقع دورها الحاسم في تحديد أسلوب تعبئة ادارة الصراع على الساحتين الفلسطينية والقومية، وما يترتب على ذلك كله من تحديد خط تحالفاتها مع، أو ضد، أنظمة وأحزاب وقوى سياسية عديدة في هذا القطر العربي أو ذاك.

(٤) ما اشار اليه بعض المشاركين من أن بعض أسباب الازمة يمكن أن يعزى الى قدر من الخلل كامن في ايديولوجية المنظمة القتالية.

(٥) ما ذهب اليه بعض ممثلي القوى التقدمية من أن أزمة قيادة الثورة الفلسطينية قد وصلت الى الحد الذي يبرر توصيفها بأنها تشكل استقطاباً، ثم تكريسه الى يمين والى يسار داخل صفوف المنظمة.

وأخيراً، فإنه لم يكن ثمة بين المتحاورين خلاف على أن الثورة الفلسطينية تواجه الآن في وضعها الراهن معضلات بالغة الصعوبة. وهو الرأي الذي انتهت اليه أيضاً ورقة «الثورة الفلسطينية».

فلقد عرضت الورقة الخطوط العامة لمسيرة الثورة الفلسطينية خلال العشرين عاماً الماضية، وذلك منذ أن بدأ الكفاح المسلح في كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٥، وانتهاء بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢. ثم حللت السياق الذي أقدمت المنظمة فيه على اقامة علاقات مع النظامين الاردني والمصري، وقد خلص كاتب الورقة من هذا كله الى أن منظمة التحرير الفلسطينية تجتاز مرحلة قلقة تتعدد فيها الاجتهادات والمواقف الفكرية والسياسية في داخلها، وبينها وبين القوى التقدمية العربية حول العديد من القضايا: الخط السياسي الواجب اتباعه، وادارة الصراع والتحالفات، والاخطاء والنواقص، وغير ذلك من الاشكاليات.

وترتيباً على الاعتبارات السابقة تلاقى المتحاورون حول أن القضية الفلسطينية في وضعها الراهن في حاجة الى المزيد من الدراسة، بخاصة وأن غياب ممثلين عن فصائل المنظمة من الندوة قد حال بينهم وبين اغناء المناقشة وهو أمر يستدعي بالضرورة أن يكونوا طرفاً في أي حوار مقبل.

٣ ـ قضايا أخرى تتطلب الدراسة

اضافة الى القضايا السابقة أشير في الندوة الى أن ثمة قضايا هامة يتعين أن تكون محل دراسات متعمقة منها:

ـ قضية السلطة في الاقطار العربية. وهنا طالب بعض المشاركين أن تطرح القوى التقدمية العربية تصوراتها لأشكال التنظيم السياسي ونوع الادارة الاقتصادية، وذلك في ظروف مجتمعات يمكن أن تقوم فيها سلطة وطنية تقدمية ترفع شعار تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية.

ـ قضية التجارب التنموية التي عرفتها بعض الأقطار العربية في ظل النظم الوطنية التقدمية، وكيف تقوم ايجابياتها ونواقصها.

ـ قضية خطوط التمايز بين الديمقراطية التي تطالب بها القوى التقدمية العربية وبين الديمقراطية الليبرالية.

رابعاً: محاولة لتقويم الندوة: الحوار ممكن، وتجديد الفكر العربي التقدمي ضرورة

يبقى عند تقويم أعمال الندوة في مجملها أن نشير بإيجاز الى القضايا المنهجية التي حكمت الحوار، هذا من ناحية، وأن نشير من ناحية أخرى الى القضايا الملموسة التي تمت صياغتها تحت عنوان «العلاقات بين القوى التقدمية».

١ ـ ففيما يتعلق بالمنهج الذي حكم الحوار فقد تمثل في أن المتحاورين أخذوا بقاعدة ادارة النقاش حول أزمة الحركة التقدمية العربية من منطلق تغليب الرؤية المستقبلية من أجل تجاوز الأزمة، وتم ذلك في اطار احترام المنطلقات الايديولوجية لكل فصائل التقدم، والتأكيد على حقها في تميزها التنظيمي وعلى استقلالها في وضع برامجها، ورسم سياساتها المرحلية والبعيدة.

في الوقت ذاته، اعتمد المتحاورون مقولة إن الاختلاف بين الناس في زاوية الرؤية وفي مناهج معرفة الواقع وتحليله، هو أمر طبيعي، بل انه المحرك الأساسي والدافع الى البحث عن نقاط التقارب والتلاقي والاتفاق. فهنا، وفيما يتعلق بالقوى التقدمية العربية، يتعين، بالضرورة، أن تطرح الآراء على ما فيها من اختلافات يسيرة أو شديدة، فلن يكون ذلك مصدر تنابذ أو انقسام طالما أن التناقضات القائمة فيما بينها هي بطبيعتها تناقضات غير تناحرية.

ولا يقل أهمية عن النقطتين السابقتين أن المتحاورين اعتمدوا منهج نقد الحركة التقدمية العربية من الداخل. وتم هذا دون أن يستعلي تيار على آخر، كما تم من واقع الاقتناع بأن المتحاورين على اختلاف مدارسهم الفكرية، ينتمون الى حركة تقدمية عامة وواحدة هم جزء منها. وهكذا رأينا قوى قومية وماركسية تتبادل النقد والنقد الذاتي حول مفاهيم أو بعض مواقف لهذا

الجانب أو ذاك. بل لقد حدث هذا أيضاً في داخل صفوف التيار الواحد قومياً كان أم ماركسياً.

وربما أمكن أن يقال ـ ترتيباً على ما تقدم ـ إن الندوة سوف يتم تقويمها بقدر ما تحقق فيها من نقاط التلاقي حول عدد من القضايا المركزية، وهو مؤشر ايجابي.

ولكن ربما لا يقل عن ذلك أهمية، في اعتقادنا ما تولد بالضرورة من طرح القضايا المركزية التي ناقشتها الندوة. ان هذا الطرح قد أدى بدوره الى طرح المزيد من الاشكاليات التي تفرض على القوى التقدمية العربية أن تواصل الاجتهاد بحثاً عن الجديد من ظواهر الواقع العربي على صعيديه القطري والقومي.

الا أنه ـ وفي جميع الأحوال ـ سوف يدخل أيضاً في رصيد الندوة الايجابي هذه القضايا التي لم تحظ بالقدر نفسه من التلاقي. ذلك أنه من خلالها تحددت نقاط الاختلاف وهذا أمر هام في اطار نهج لا يخفي الاختلاف. هذا اضافة الى أنه بين نقاط التلاقي والاختلاف، وضعت الندوة يدها على قضايا تتطلب المزيد من الدراسات المتعمقة. وهذا أيضاً من الأمور التي تحسب للندوة، وذلك من حيث أن جهداً من هذا القبيل يفتح أيضاً نافذة على مزيد من المعرفة بالواقع العربي.

الحوار البناء بين القوى التقدمية العربية اذن ممكن إذا كانت شواغل الفكر التقدمي العربي في جوهرها ـ مستقبلية.

٢ ـ اضافة الى تقويم المتحاورين للندوة في جولتها الأولى فقد طرحت في الجولة الثانية للندوة ـ وكنقطة قائمة بذاتها ـ قضية «العلاقات بين القوى التقدمية العربية». واعتقادنا أنه حول هذه القضية ـ وفي المضمون ـ تجسد تقويم المشاركين للندوة. فقد عكس طرح هذه القضية في ختام المناقشات اقتناعاً عاماً بأن القضايا المركزية التي طرحت والمناقشات التي دارت، قد أشارت ـ على طريق تجديد الفكر التقدمي العربي ـ الى بعض البدايات ـ وان تكن محدودة ـ الا أنه يتعين مع ذلك ايضاحها ـ على اتساع الساحة التقدمية العربية ـ حتى تكتسب عمقاً أبعد على مستوى الفكر والممارسة، وأيضاً من خلال النقد والتمثل والاضافة التي تعني كلها فيما تعني، هنا، طرح أسئلة واشكاليات جديدة.

ومن هنا كانت الدعوة للقوى التقدمية العربية ليتعرف بعضها على بعض، وليعترف بعضها ببعض، وليتعلم بعضها من بعض.

ومن هنا أشير الى أن هذه الدعوة، انما يزكيها أن للعلاقات بين القوى التقدمية العربية أسساً موضوعية أبرزتها أهم القضايا التي كان حولها تلاق عام. كما أشير أكثر من مرة إلى أن هذه العلاقات سوف يكون اطارها سيادة التعامل الديمقراطي فيما بينها وبين القوى التقدمية. وان اشكال التعاون والتنسيق والتقارب والاتفاق على الحد الادنى مطلوبة ومتيسرة. وأنه من الممكن أن تتعدد انطلاقاً من مواصلة النقاش حول الموضوعات التي طرحتها الندوة والتي لم تستوف حقها من الدراسة والنقاش، ووصولاً الى دعوة المتحاورين الى الاهتمام بقضايا ملموسة. من هذه القضايا، على سبيل المثال، أن يطرح المتحاورون في لقاءاتهم القادمة عناوين جديدة، وان تعنى بحوثهم في الأساس بمظاهر تطور

عالمنا المعاصر ومشاكله. وكانت ثمة دعوة أيضاً الى ترجمة مفهـوم التنمية المستقلة الى مقـولات تقرب المفهوم للحركات التقدمية، وتحوله الى مجموعة سياسات تساعد صانعي القرار في أكثر من مجـال مثلاً في التعليم والتكنولوجيا. . الخ. ثم كانت الدعوة الى البحث عن وسائط تتجسد من خلالهـا أشكال التعاون والالتقاء بين القوى التقدمية العربية. وفي هذا اقترح أن يقـوم «منبر لحـوار عربي ـ عـربي». كما أشير في بعض الأوراق المقدمة الى أن المساهمة في الموضوعات المطروحة تدعـو الى الأمل في تجـاوز التنافر السطحي والتشتت بين القوى التقدمية، لتساهم هـذه القوى في عمـل وحدوي عـلى مستوى التنظير والممارسة(*).

فمثل هذه الدعوات تكتسب هنا أهميتها من دلالتها أولاً وقبل كل شيء. انها في تقديرنا مؤشر عـلى أن تقويم النـدوة على مستـوى التجريـد والتعميم، يتعين ان يـطرح من زاويـة أن شـاغـلاً من شواغلها الملحة والرئيسية هو تجديد الفكر التقدمي العربي.

(*) انظـر الفصل السابع من هذا الكتاب.

مُلحَق:
المُشارِكونَ في النّدوَتَيْن

(١)
المشاركون في الندوة التمهيدية(*)

١٢ ـ ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣

ابراهيم سعد الدين عبد الله	مصر
ابو سيف يوسف	مصر
أحمد بن صالح	تونس
اسماعيل صبري عبد الله	مصر
حسام عيسى	مصر
خير الدين حسيب	العراق
صلاح الشيخلي	العراق
عبد الرحمن منيف	السعودية
فاروق أبو عيسى	السودان
فريد عبد الكريم	مصر
مهدي الحافظ	العراق

(٢)
٢ ـ المشاركون في الندوة الرئيسية(*)

٢٠ ـ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥

ابراهيم سعد الدين عبد الله	مصر
ابو سيف يوسف	مصر
احمد بن صالح	تونس

(*) حسب الترتيب الهجائي لاسماء المشاركين.

الاخضر الابراهيمي	الجزائر
اسماعيل صبري عبد الله	مصر
خير الدين حسيب	العراق
سمير أمين	مصر
سهيل طويلة	لبنان
عبد الرحمن منيف	السعودية
عبد الله النيباري	الكويت
فاروق أبو عيسى	السودان
فواز طرابلسي	لبنان
لطفي الخولي	مصر
محسن العيني	اليمن العربية
محمد فايق	مصر
محمد الميلي	الجزائر
مهدي الحافظ	العراق

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(ي)



من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)،
(١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي. علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧)) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))،
(٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للامة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٣٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية. امكانات التنمية في اطار وحدوي .. طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) .... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين،
طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي:
المنهاج المقترح والاسس المضمونية والعملية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٠ $) .... د. فؤاد حمدي بسيسو
- المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية (٥١٦ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... د. حليم بركات
- مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة...
طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ٥ $) .... د. حسن نافعة
- اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية (٤٨٤ ص ـ ٩,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...
طبعة ثالثة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص ـ ٧ $) .... د. هالة أبو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط.. طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٥ $) .... د. نادر فرجاني
- العرب وافريقيا... طبعة ثانية (٨٢٤ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
- الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ (٢٢٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)) (٣٩٦ ص ـ ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
- العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي (٧١٢ ص ـ ١٤ $) .... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (٣١٢ ص ـ ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- الصراع العربي ـ الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... أمين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ
القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص ـ ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين

هذا الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على مجمل الدراسات والأبحاث والمناقشات التي قدمت في الندوتين اللتين عقدتا في نيون بسويسرا، في ١١ ـ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و٢٠ ـ ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥، لدراسة الحركة التقدمية العربية، وذلك في اطار مشروع المستقبلات العربية البديلة الذي جرى انجازه بالتعاون بين جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث.

لقد هدفت الندوة، أساساً، الى دراسة علمية لواقع الحركة التقدمية العربية، بفصائلها الرئيسية المختلفة، والى معرفة ما اذا كان لديها مشروع رؤية مستقبلية يمكن صوغها في مشروع حضاري قومي يطرح على جماهير الأمة العربية، ويفترض ان هذا المشروع بديل لما هو قائم في الأقطار العربية، كما يفترض انه سيطرح في مواجهة المشاريع السلفية المطروحة

واستجابة لهذا الهدف، حرصت الندوة على أن تضم، الى جانب الباحثين المتخصصين، ممثلين لأهم الاتجاهات والتيارات داخل الحركة التقدمية العربية من الممارسين والمناضلين في صفوف هذا التيار أو ذاك وكذلك عدداً من المفكرين غير المنضمين لحركات منظمة، حتى يصبح ميسوراً دراسة الموضوع المطروح على ركيزة راسخة من الوحدة الجدية بين النظرية والممارسة.

من هنا يجيء هذا الكتاب حاملاً وجهات نظر وتجارب متباينة، لكنها مشدودة الى هموم وتطلعات مشتركة، هي هموم الوطن العربي وتطلعاته.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الثمن: